

الخطيط الاقليمي وأبعاده الجغرافية

محمد عيسى الزوك
أستاذ جغرافية الاتصال
جامعة أديان - جامعة السكنية

دار المعرفة الجامعية



Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

التخطيط الاقليمي

وأبعاده الجغرافية

الخطيط الاقليمي وأبعاده الجغرافية

محمد زوكه دكتور
أستاذ جغرافيا اقتصادي
كلية الآداب - جامعة الاسكندرية

١٩٩١

دار المعرفة الجامعية
٤٠ شارع سعد زغلول - الأداراتية
الاسكندرية

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

١٦٢

الى أستاذتي الأفاضل ٠٠٠

الذين تعلمـت منهـم الكثـير ..

آقدم هذه الدراسة

رمزا للوفاء

مقدمة المطبعة الثالثة

سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا انت العليم الحكيم

الحمد لله الذي تفرد بالجلال والعظمة ، وأشهد أن لا إله إلا الله المكربim
الرحيم وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله المهادى الى
صراط مستقيم ، والصلوة والسلام على من اتبع سنة سيد الانام محمد
بن عبد الله وعلى صحبة الكرام وعلى من نهج نهجهم الى يوم الدين .

ویکی

فأشكر بأن أقدم إلى القراء الكرام من الجغرافيين ومحبي العلوم الجغرافية الطبعة الثالثة من كتاب التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية والذي ظهرت طبعته الأولى عام ١٩٨٠ . وسيلاحظ القارئ الكريم التعديل الكبير الذي أدخلته على إطار الكتاب ومحتواه وخاصة الموضوعات الجديدة التي أضافتها إلى هذه الطبعة مثل الفصل السابع (المدن الجديدة في مصر) وموضوعات دور الصور الجوية في الدراسات الازمة لخطة التنمية الإقليمية ، علم المناخ التطبيقي وفروعه المختلفة ودوره في مجالات التخطيط ، بالإضافة إلى تدعيم بعض فصول الكتاب بالدراسات الحديثة وخاصة موضوعات التخطيط الزراعي والتخطيط التعميني والتخطيط الصناعي . وزود الكتاب بعدها الثنين وخمسين شكلًا تفضل برسم معظمها الأستاذ محمود محمد جمال بشر مدرس الخرائط بقسم الجغرافيا بجامعة الاسكندرية فله حزيل شكري .

وأرجو أن يكون الكتاب بهذه الصورة مفيداً للباحثين وسندًا للدارسين،
وأعد القراء الكرام بأن أستمر على العهد الذي قطعته على نفسي بالاسعى
وراء كل ما هو جديد في مجال التخطيط والتنقيب عن المعلومة الدقيقة
وأخذ الحديث الاحصائيات والبيانات المتاحة .

وعلى الله الكريم اعتمادى، واليه استنادى، وحسبي الله ونعم الوكيل.

الاسكندرية في ديسمبر ١٩٩٠ د . محمد خميس ، الزوكرة

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله وحده ، والصلوة والسلام على أفضل المرسلين . وختام
النبيين سيدنا محمد ، وعلى آله الطيبين ، وصحابته الاكرمين ، والتابعين
لهم بمحاسن الى يوم الدين .

وبعد

كان النجاح السريع الذي حققته الطبعة الاولى من هذا الكتاب أبلغ
الاثر في نفسي وأعمقه حيث شعرت بتجاوب السادة القراء مع ما كتبت من
مواضيع تتعلق بالخطيط الاقليمي من المنظور الجغرافي وفهمهم للجهد
الكبير الذي بذلته في جمع مادة الكتاب من المراجع العديدة ، كما أكد هذا
النجاح والحمد لله حاجة المكتبة الجغرافية العربية الى هذا النوع من
دراسات التي تعالج قضايا التخطيط والتنمية .

وقد أضفت الى هذه الطبعة فقرة تعالج موضوع تقييم خطة التنمية
الاقليمية ، كما كتبت فصلين جديدين يتناول الاول موضوع التخطيط
الاقليمي في مصر ، أما الثاني فعنوانه منطقة مريوط المستصلحة – نموذج
لمناطق الاستصلاح الزراعي في مصر ، بالإضافة الى تصويب العديد من
الاخطاء المطبعية التي جاءت في الطبعة الاولى ، وفيما عدا ذلك ظل هيكل
الكتاب واطاره العام كما كان في الطبعة السابقة .

ولا يسع المؤلف قبل أن يختتم مقدمة الطبعة الثانية إلا أن يتقدم
بجزيل الشكر وعظيم الامتنان للسادة القراء على ثقتهم الغالية ، ويرجو
أن يتلقى منهم ما يجودون به من مقترنات وآراء تعين على تطوير هذا
الكتاب مستقبلا .

«..... رينا عليك توكلنا وعليك أئبنا والمصير ، رينا لا تجعلنا
فتنة للذين كفروا وأغفر لنا إنك أنت العزيز الحكيم»^(١) .

صدق الله العظيم

اسكندرية في يونيو عام ١٩٨٣

د. محمد خميس الزوكة

(١) سورة المتحدة : ٤ ، ٥

مقدمة الطبعة الأولى

[الاسكندرية عام ١٩٨٠]

الحمد لله رب العالمين ، والصلوة والسلام على محمد رسول المهدى
 وعلى آله وصحبه ، ومن اتبع سنته ، واهتدى بهديه ، وجاهد في الله حق
 جهاده .

ويعـد ..

فقد توليت تدريس مادة التخطيط الاقليمي في مصر والمملكة العربية السعودية طوال السنوات الخمس الاخيرة ، مما أتاح لي فرصة الاطلاع على الكثير مما كتب في هذا الموضوع سواء في المكتبة الاجنبية أو في المكتبة العربية ، ومتابعة كل ما هو جديد في الدراسات الخاصة بالتخطيط ايمانا مني بأهمية الاطلاع على معظم ما كتب في موضوعاته للبلدان بصورة شاملة قدر الامكان بأبعاد هذا الموضوع ومقرراته ، ومتابعة التيارات الفكرية والتطبيقية المختلفة الخاصة به ، ورصد كل ما يستجد من اضافات او اتجاهات تفيد في توسيع دائرة موضوعات التخطيط أو تغير من طبيعتها مما يسهم في تجديد وتطوير التخطيط الاقليمي الذي أصبح له دور لا يمكن انكاره في حل مشاكل المجتمعات المختلفة سواء عن طريق اعداد خطط تنمية موضوعية تتفق وامكانيات وظروف كل مجتمع ، أو عن طريق مواجهة المعدلات السريعة لنمو السكان التي تفقد التنمية الاقتصادية معظم نتائجها ، وهي مشكلة تعانى منها مجتمعات عديدة وخاصة في العالم الثالث .

وتدرس مادة التخطيط الاقليمي في أقسام الجغرافيا ببعض الجامعات العربية التي تهتم بهذا الموضوع الحيوي ، وقد اهتم الجغرافيون بتدريس هذا الموضوع للعلاقة الوثيقة التي تربطه بعلم الجغرافيا ، صحيح أن التخطيط بمعناه العام يخرج كموضوع من دائرة علم الجغرافيا ، فقد يكون التخطيط معماريا أو هندسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا ، الا انه رغم ذلك لابد من وجود قاعدة جغرافية ، أو عامل جغرافي مؤثر بصورة أو باخرى ، فالبيئة تؤثر وتتأثر بأنشطة الانسان وبنشأته العمرانية المختلفة ، بل ان

مشاكل الإنسان سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو عمرانية أو اجتماعية لا يمكن فصلها عن البيئة ، أى لا يمكن معالجتها بعيداً عن العوامل البيئية لذا لا نتوقع أن يكون هناك تخطيط بدون معرفة المظاهر العام للأقاليم المراد استغلال موارده أو تطويره ، أو بدون معرفة العوامل الجغرافية المؤثرة في المظاهر البشرية المتعددة ، ومن هنا كانت العلاقة القوية بين التخطيط أيا كان موضوعه والعوامل الجغرافية ، وبالتالي كان اهتمام الجغرافيين بهذا الموضوع وظهور العديد من دراستهم وتطبيقاتهم في هذا المجال مما أثرى موضوعاته وزاده عمقاً وموضوعية ، وهذا أنسهم بدوره في تطوير موضوع التخطيط الأقليمي وازيد يأهله وأهميته واتساع مجال تأثيره .

صحيح أن التخطيط الأقليمي كموضوع له منهج وأسلوب ، قد تم في العالم وخاصة في الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية ، إلا أنه يبعد في مصر من الموضوعات انتداباً نسبياً في ميدان الجغرافيا ، فقد ظهرت بعض الدراسات خلال الخمسينيات من القرن العشرين عندما نشرت دولت بحثاً يتناول بالدراسة الحاجة الملحة للتخطيط الأقليمي في مصر وذلك في مجلة الجمعية الجغرافية المصرية (١٩٥٦) (١) . كما نشر حمدان هراسة عن التخطيط الأقليمي بين موارد المياه والسكان في مصر في مجلة مرآة العلوم الاجتماعية (١٩٥٩) (٢) . وظهرت دراسات أخرى في مجال التخطيط الأقليمي خلال السبعينيات ، عندما نشرت دولت في مجلة كلية الأداب بجامعة عين شمس دراسة خاصة بالتخطيط الأقليمي والبحث الجغرافي في مصر (١٩٦٢) (٣) ، كما نشرت عايدة بشارة كتاباً بعنوان المدخل إلى التخطيط الأقليمي (١٩٦٦) (٤) .

1. Sadek, O. A., The Need for Regional planning in Egypt, Bull, Sac. Ceogr. d'Egypte, T. 29, 1956.

(٢) جمال حمدان ، التخطيط الأقليمي بين موارد المياه والسكان في مصر ، مجلة مرآة العلوم الاجتماعية ، السنة الثانية ، العددان الرابع والخامس ، القاهرة ١٩٥٩ .

3. Sadek, D. A., Geographical Research and Regional planning in Egypt, Ann, of the faculty of Arts, Ain Shams Univer., 1962.

(٤) عايدة بشارة ، المدخل إلى التخطيط الأقليمي ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

وخلال السبعينيات ظهرت دراسات في التخطيط الاقليمي أكثر شمولاً بداعها الصقار عندما نشر كتابه «التخطيط الاقليمي» (١) (١٩٧٠)، كما ظهر كتاب الجغرافيا دعامة التخطيط الشامي (٢) (١٩٧١)، بالإضافة إلى عدة دراسات أخرى في مجال التخطيط، منها دراسة لحجازي (٣) (١٩٧٢). بالإضافة إلى بعض الرسائل العلمية المسجلة في الجامعات المصرية والتي تنتطرق إلى دراسة موضوعات تتعلق بالتخطيط في مجالات جغرافية متعددة.

هذا عن الدراسات التي ساهم بها جغرافيون في مصر، ولا يجب أن يفهم مما سبق أن التخطيط كأسلوب علمي حديث العهد في مصر، إذاً المقصود هنا دور الجغرافيين المصريين في مجال التخطيط الاقليمي، فال不知不ط للتنمية وتطوير الامكانيات والموارد واستثمارها أسلوب قديم في مصر، وبؤكد ذلك العديد من المشاريع القديمة في مصر والتي منها تحويل أراضي الري الحياض إلى الري الدائم، وإنشاء شبكات الترع والمصارف، واقامة الخزانات والسدود والاعمال الصناعية المختلفة على نهر النيل وفروعه منذ أواخر القرن التاسع عشر بصفة خاصة، واستصلاح الاراضي البدور بالجهود الذاتية للأفراد والشركات على السواء، وإنشاء بعض الصناعات الحديثة مع بداية القرن العشرين وخاصة صناعات الغزل والفسيج والسكر وبعض الصناعات الغذائية، وصدور التعريفة الجمركية عام ١٩٣٠ لحماية الصناعات المصرية من منافسة الصناعات الأجنبية المشابهة لها في الأسواق المحلية، وصدور مرسوم بإنشاء مجلس فؤاد الأول الأهلي للبحوث في نوفمبر عام ١٩٣٩، وقد تغير اسم هذا المجلس بعد ذلك وعرف باسم «المعهد القومي للبحوث»، ثم صدور القانون رقم ٢٣٣ لعام ١٩٥٢ والخاص بإنشاء المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي والذي ضم عدة لجان منها لجنة التوسيع الزراعي، لجنة التوسيع الصناعي والتجاري، لجنة التعدين والبترول،

(١) فؤاد الصقار، التخطيط الاقليمي، الاسكندرية، ١٩٧٠.

(٢) صلاح الدين الشامي، الجغرافيا دعامة التخطيط، الاسكندرية، ١٩٧١.

(٣) محمد حجازي، تجارب دولية في التخطيط الاقليمي، تجربة المملكة المتحدة والهند، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٧٢.

لجنة الطرق والمواصلات، لجنة التمويل، وصدر قوانين الاصلاح الزراعي، الى جانب دور معهد الصحارى المصرية ، والمؤسسات الانمائية المختلفة في كافة المجالات والتي أنشئت لتطوير وتنمية الاقتصاد المصرى وفق خطط مدرسة ، بالإضافة إلى ظهور معهد التخطيط القومى في القاهرة ، وأخذت مصر بأسلوب التخطيط العلمي الشامل للتنمية منذ عام ١٩٥٧ ، عندما بدأ فى تنفيذ مشروع البرنامج الاول للصناعة وما تلاه من الخطة القومية للتنمية والتي عرفت باسم الخطة الخمسية الاولى للتنمية الاقتصادية (١٩٦٠ - ١٩٦٥) ، وقد تلى ذلك خطط أخرى للتنمية . كل هذه الخطوات تؤكد قدم أسلوب التخطيط في مصر واستمراريته بهدف التنمية والتطوير للتغلب على المشكلات المختلفة التي تعترض الانسان في مصر وتكلف له كل سبل الحياة الآمنة قدر الامكان .

وفي هذا الصدد نذكر أن الجغرافيين المصريين كان لهم دور هام في مجال التخطيط والتنمية في مصر ، فقد اشتراك بعضهم في المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي، وفي اللجنة العليا للتخطيط القاهرة الكبرى، بالإضافة إلى دورهم في مجالات تنظيم النسل ، واعداد الدراسات التمهيدية الخاصة بمشاريع التنمية المختلفة في البلاد .

وتنقسم الدراسة التي يضمها هذا الكتاب الى جزئين رئيسيين ، يتناول الجزء الاول دراسة موضوع الجغرافيا والتخطيط الاقليمي ، ويضم هذا الجزء الفصل الاول الذي يتناول بالدراسة والتحليل مفهوم التخطيط الاقليمي وأهميته وأنماطه ، ويعالج الفصل الثاني موضوع التخطيط الاقليمي في مصر ، في حين يعرض الفصل الثالث الاسس الطبيعية للتخطيط الاقليمي، بينما يبحث الفصل الرابع في الاسس البشرية للتخطيط الاقليمي .

ويتناول الجزء الثاني من الكتاب بالدراسة والتحليل الانماط الرئيسية للتخطيط ، والتي تشمل التخطيط السكاني في الفصل الخامس، والتخطيط العمرانى في الفصل السادس ، والتخطيط الزراعى في الفصل السابع ، والتخطيط التعميدى في الفصل الثامن ، والتخطيط الصناعى في الفصل التاسع . في حين يضم الفصل العاشر دراسة تطبيقية لمنطقة مريوط المستقلة كنموذج لمناطق الاستصلاح الزراعى في مصر ، وقد حرصت في

هذا الجزء من الكتاب على عرض نماذج تطبيقية لبعض مشاريع وخطط التنمية المختلفة في بعض دول العالم لاعطاء صورة عن انجازات الانسان وقدراته على استغلال الموارد الكامنة في بعض الاقاليم اعتماداً على دراسات علمية دقيقة ، ووفق خطط التنمية محددة الابعاد .

وبعد فاننى أقدم هذه الدراسة التى تمثل امتداداً للدراسات السابقة التى أعدها أستاذنى وزملائى في مجال التخطيط الاقليمي ، أرجو أن تكون قد وفقت في عرضها ، وفي جعلها مساهمة جادة لاظهار أبعاد هذا الموضوع وأهميته ، والقاء الضوء على الدور الكبير لعلم الجغرافيا في هذا المجال .

سائلين الله العون وسداد الخطى والله المهدى الى سواء السبيل .

دكتور

محمد خميس الزوكة

البَابُ إِلَّا اول

الجغرافيا والتخطيط الاقليمي

الفصل الأول : التخطيط الاقليمي . . . مفهومه وأهميته وأنماطه .

الفصل الثاني : التخطيط الاقليمي في مصر .

الفصل الأول

التخطيط الأقليمي

مفهومه وأهميته وأنواعه

- تعریف التخطيط
- تعریف التخطيط الأقليمي
- أنواع التخطيط
- علاقة الجغرافيا بالخطط
- كيفية اعداد الخطة الأقليمية للتنمية
- دور الصور الجوية في الدراسات الازمة لخطة التنمية الأقليمية
- تقييم خطة التنمية الأقليمية

التخطيط Planning

يمكن تعريف التخطيط بأنه أسلوب أو منهج يهدف إلى حصر ودراسة كافة الامكانيات والموارد المتوفرة في الأقليم أو الدولة أو أي موقع آخر على كافة المستويات ابتداءً من الشركة وحتى المدينة أو المؤسسات أو القرية أو الأقليم أو الدولة ، وتحديد كيفية استغلال هذه الموارد والامكانيات لتحقيق الاهداف المرجوة خلال فترة زمنية معينة . وان كانت النظرية الحديثة للتخطيط ترى أن التخطيط عملية مستمرة لا ترتبط بفترة زمنية محددة على أساس أن أنماط التخطيط المختلفة التي سياتى ذكرها بعد قليل ، يؤلف كل منها نوع مميز من النشاط البشري الذي ينظم ويتطور قطاعه الانتاجي أو اقليمه الخاص حسب أنظمة وقواعد دقيقة بصورة مستمرة وشاملة .

والخطيط بهذا التعريف يرتبط بكل العلوم الدارسة للموارد الطبيعية والبشرية بهدف معرفة مدى امكانية استغلالها لتحقيق أكبر قدر من الانتاج والتنمية ، وعلى ذلك تمر عملية التخطيط بثلاث مراحل .

- ١ - مرحلة تحديد الاهداف المنشودة .
- ٢ - مرحلة اختيار أسلوب استغلال الموارد المتاحة .
- ٣ - مرحلة التنفيذ .

وفي العادة يكون الهدف من التخطيط تحقيق التنمية وزيادة الانتاج بهدف رخاء المجتمع ورفاهيته وذلك بالطبع من خلال سياسة معينة تنفذ في فترة زمنية محددة كما سبق أن ذكرنا . أما اختيار أسلوب التنفيذ فيتم بعد اجراء مفاضلة بين الاساليب والمشاريع المختلفة لاختيار أنسابها بالنسبة لظروف البلاد وامكانياتها، وأحسنها استغلالاً للموارد وبالتالي أكثرها ربحاً.

وقد حاول بعض الباحثين تنظيم وتقنين عملية التخطيط Planning وتحديد خطواتها ، ومنهم الن ويلسون Alan Wilson الذي حدد عملية

التخطيط بصورة عامة في ثمان خطوات مقسمة إلى ثلاثة مراحل رأسية ، المرحلة الأولى : وهي قاصرة على البحث والدراسة حيث يدرس خلالها أدوات الانتاج الأساسية والتي تختلف من النواحي أو الأساليب الفنية والمخططات ، أما المرحلة الثانية فتختص خطواتها باستخدام الفنون والأساليب المختلفة في تحليل المشاكل التي تعترض عملية التنفيذ ، واعداد مفردات واطار المشروع ، في حين تهتم خطوات المرحلة الثالثة بالتنفيذ ، ويمكن عرض الخطوات التي صاغها النؤيلسون لعملية التخطيط فيما يلى (١) :

الخطوات	المراحل
١ - الأساليب الفنية .	أولاً - البحث والدراسة
٢ - المخططات .	
٣ - صياغة المشاكل .	
٤ - معالجة التفاصيل الفنية الخاصة بالمشروع .	ثانياً - وضع اطار المشروع بعد حل المشاكل
٥ - صياغة المشروع .	
٦ - التقييم .	
٧ - تحديد الأهداف .	ثالثاً - التنفيذ
٨ - التنفيذ .	

ويهدف التخطيط إلى تحقيق أحد الأهداف التالية :

- تحسين كل من الانتاج والخدمات سواء من حيث الكم أو الكيف (٢)
- زيادة درجة الاكتفاء الذاتي للدولة من حاجياتها الأساسية سواء أكانت منتجات (مهما كان نوعها) أو خدمات .
- محاولة ايجاد نوع من التوازن بين كمية الانتاج ونوعيته ومستوى الخدمات من ناحية وبين حجم الاستهلاك والزيادة السكانية وارتفاع مستوى المعيشة من ناحية أخرى .

1. Hall, P., Urban and Regional planning, London, 1976, pp. 273-274.

(٢) قد تهدف عملية التخطيط إلى تحقيق أكثر من هدف من الأهداف المذكورة .

■ ضمان توزيع المشروعات المختلفة التي تتضمنها أى خطة للتنمية على أقاليم الدولة المتعددة أو قطاعات الانتاج المختلفة بما يتفق وظروف وامكانيات وحاجة كل اقليم أو قطاع ، مما يجنب النمو غير المتكافئ لإقليم من الأقاليم أو قطاع من قطاعات الانتاج دون الآخر وما يتبع ذلك من مظاهر تخلف متعددة ينبع عنها العديد من المشاكل .

و قبل أن نبدأ دراستنا لموضوع التخطيط الإقليمي **Regional Planning** يحسن أن نتعرض أولاً لتعريف الإقليم **Region** .

فالإقليم عبارة عن رقعة من الأرض تتسم بخصائص معينة تميزها عما يجاورها من إقاليم أخرى ، والتعليم قد يكون متاخراً وفي هذه الحالة نجد رقعة الأرض تتسم بخصائص متاخرة عامة تسودها وتميزها عما يجاورها من إقاليم متاخرة أخرى، وقد يكون الإقليم نباتياً أو طبيعياً بصورة عامة بمعنى أن تتجانس فيه العناصر الطبيعية المختلفة من موقع جغرافي وتضاريس ومناخ وترية ونبات وحيوان وتجعله مختلف عما يجاوره من إقاليم أخرى ، وأيضاً من شك في أن العناصر الطبيعية السابق الاشارة إليها تؤثر على سكان الإقليم وتحدد خصائصهم وأنشطتهم المختلفة ، وبالتالي تحدد مدى توافر حاجياتهم المختلفة ومستواهم الحضاري .

هذا عن التحديد الطبيعي للإقليم ، أما التحديد البشري فيتمثل في الحدود التي خطها الإنسان سواء كانت سياسية أوإدارية وهي حدود قسمت سطح الأرض في العالم إلى دول متميزة في الغالب ، كما أنها تقسم الدولة الواحدة إلى ولايات أو مديریات أو مقاطعات أو محافظات أو إمارات، وقد تتفق هذه الحدود البشرية مع الحدود الطبيعية وقد لا تتفق فمثلاً يجب أن يتتجانس السكان وتتكامل حياتهم الاقتصادية والاجتماعية داخل الوحدات الصغيرة ، ولكن في أحياناً كثيرة لا نجد شيئاً من ذلك بل قد نجد في الإقليم الواحد أنماطاً سكانية تتشذ بشكل واضح عن النمط السكاني السائد ، وقد يرجع ذلك لأسباب تاريخية أو لأسباب تتعلق بالنقل والمواصلات .

والحدود البشرية (الاصطناعية) أهمية كبيرة في حياة الدول والشعوب لأنها تحدد حركة السكان وأنشطتهم المختلفة ومستوى الخدمات التي تقدم لهم ، بالإضافة إلى أنها تحدد النطاقات التي تمارس فيها الحكومات سلطاتها .

وعلى ذلك فالإقليم عبارة عن رقعة من الأرض يسودها عناصر طبيعية محددة تميزه بما يجاوره من أقاليم أخرى ، كما تس肯ه جماعات من السكان لها خصائصها المميزة سواء من حيث عددهم أو كثافتهم أو تركيبهم أو توزيعهم الجغرافي أو عاداتهم وتقاليدهم وتاريخهم أو نشاطهم الاقتصادي ومستواهم الحضاري إلى غير ذلك من الخصائص البشرية والاقتصادية .

وقد يشغل الإقليم رقعة واسعة من الأرض بحيث يكون قارة أو جزءاً من قارة أو دولة ، وفي هذه الحالة تتعدد فيه الملامح الطبيعية وتتبادر المظاهر البشرية ، وقد يكون على العكس من ذلك صغير المساحة بحيث يتتألف من دولة صغيرة المساحة جداً أو جزء من دولة ، وفي هذه الحالة غالباً ما تتجانس فيه المظاهر الطبيعية والبشرية على السواء، لذلك تختلف الأقاليم وتتبادر فيما بينها حتى في داخل الدولة الواحدة بل وفي داخل الوحدة الإدارية (قد تكون ولاية أو إمارة أو محافظة التي تنقسم بدورها إلى مراكز ونواحي) مما أدى إلى ضرورة دراسة الأقاليم دراسة تفصيلية لتحديد خصائصه وابراز مشكلاته وتقرير أهميته ودوره (١) .

وعموماً يمكن تصنيف الأقاليم إلى ستة أنواع هي :

١ - الإقليم الطبيعي : Physical (Natural) Region

ويعتمد في هذه الحالة على أي عنصر من عناصر البيئة الطبيعية ، لذلك قد يكون الإقليم عبارة عن مسلسلة جبلية أو نطاق سهلي أو إقليم هضبي أو واد نهرى أو نطاق مناخي أو إقليم نباتي طبيعي .

(١) للتوسيع في دراسة مفهوم الإقليم ونظرياته المختلفة انظر :

Wooldridge, S. W. & East, W. G., *The Spirit and Purpose of Geography*, London, 1952, pp. 140-160.

٢ - الأقليم البشري : Human Region

يعتمد في التقسيم البشري للأقاليم اما على الحدود البشرية التي خطها الإنسان سواء كانت حدوداً دولية أم حدوداًإدارية داخلية ، أو يعتمد على آلية خاصية بشرية لكتوزيع السكان وكثافاتهم أو حرفهم أو مستوىهم الاقتصادي والمعيشي أو مظاهرهم الاجتماعية المختلفة .

٣ - الأقليم المتروبوليتيان : Metropolitan Region

من التقسيمات الحديثة التي ظهرت في السنوات الأخيرة في تعريف الأقاليم وتحديد أبعادها وخصائصها ، مثل ذلك دراسة أقاليم القاهرة الكبرى ، أو أقليم لندن الكبرى ، أو أقليم نيويورك . . . وهكذا .

٤ - أقليم أو أقاليم يعتمد في تحديدها على التماثل في مجموعة من الخصائص العامة ، كتحديد محافظات الوجه البحري أو محافظات الوجه القبلي في مصر ، أو ولايات نيو إنجلاند في الولايات المتحدة الأمريكية .

٥ - أقليم أو أقاليم يعتمد في تقسيمها على أساس إدارى أو تنظيمى خاص كأن نحدد أقليم غرب دلتا النيل أو نطاق مصر الوسطى ، أو أقليم مدن قناة السويس .

٦ - أقليم أو أقاليم لا يمكن تحديد حدودها بسهولة الا أنها تضم سمات حضارية خاصة كرقة من الأرض مثلاً في دولة ما تتسم مبانيها بتصميم هندسى خاص ، أو يستغل في بنائها مادة معينة .

ويمكن أيضاً تقسيم الأقاليم إلى مجموعتين رئيسيتين ، تضم المجموعة الأولى **الأقاليم الشكلية Formal Regions** وهي الأقاليم التي تتتجانس أو تتشابه في ظاهرة من الظواهر الطبيعية أو البشرية حسب الموضوع قيد البحث كالإقليم المناخي أو الإقليم التضاريسية أو الإقليم الصناعية وهكذا ، أما المجموعة الثانية فتشمل **الإقليم الوظيفية Functional Regions** أو المركزية وهي أما على مستوى الدول أو أجزاء من الدول ، أو على مستوى مدينة أو قرية .

التخطيط الاقليمي Regional Planning

على أساس كلاسيكي التخطيط Planning والإقليم Region السابق تعریف كل منهما يمكن تعريف التخطيط الاقليمي بأنه دراسة الموارد الطبيعية والبشرية سواء المستغلة أم غير المستغلة في رقعة محددة من الأرض (إقليم) لمعرفة امكانيات هذا الإقليم وموارده المتاحة ، واستغلالها خلال فترة زمنية محددة لتحقيق أهداف معينة تهدف أساسا الى النهوض بالإقليم وانعاشه .

والتخطيط الاقليمي بهذا التعريف يرتبط بالحكم المحلي الذي يحمى ويصون ويستثمر الموارد المحلية لصالح الإقليم والدولة ككل^(١) ، ومع ذلك فهو – أى التخطيط الاقليمي – جزء من التخطيط القومي National Planning الذي يرتبط أساسا بالمركزية ، ومن أهداف التخطيط القومي استخدام كافة الموارد الطبيعية والبشرية في الدولة بكل إقليمها وتنسيق وتنظيم استغلال هذه الموارد لتحقيق أهداف معينة تصبو لها الدولة خلال فترة زمنية محددة .

لذا تتخذ الحكومة المركزية قراراتها فيما يختص بالاقتصاد الوطني ، أى تقوم بالتخطيط القومي لأنها هي التي تضع السياسة العامة للدولة وهي الأدرى باحتياجات الدولة ومطالبهما المختلفة وامكانياتها وهي أمور تعجز عنها الم هيئات الاقليمية أو الوحدات الانتاجية النوعية .

ومن المشاكل التي تواجه التخطيط عملية توزيع موارد الدولة وأمكانياتها ومشروعاتها على الأقاليم المختلفة وعلى أوجه الأنشطة المتباينة ، لذا كان لابد أن يتولى توزيع المشروعات المختلفة والموارد القومية جهاز مركزى يكون قادرًا على توجيه هذه الموارد حسب الأهداف الوطنية التي تحددها أجهزة التخطيط والتنمية في الدولة .

ويجب قبل توطين المشروع في موقع أو إقليم معين داخل الدولة دراسة

1. Freeman, T. W., Geography and Regional Administration, London, 1968, p. 11.

امكانيات كل اقليم من أقاليم الدولة وتحديد مدى كفايتها لإقامة مشاريع الدولة المدرجة في خطة التنمية ، أى لابد من الربط بين مقومات وامكانيات كل اقليم واحتياجات المشاريع المتعددة .

ومن الأهداف التي يجب أن يضعها التخطيط في الاعتبار ايجاد نوع من التوازن الاقتصادي بين أقاليم وجهات الدولة المختلفة وخاصة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية ، وبين النطاقات الزراعية والأقاليم الصناعية بكل مستوياتها ، أو بمعنى آخر بين النطاقات المختلفة وتلك المتطورة .

والخطيط الاقليمي على العكس من ذلك يهدف إلى التهوض بمنطقة محددة (إقليم) لذلك فهو أقرب إلى الحكم المحلي أو النظام اللامركزي ، فالسلطات اللامركزية أدرى بالموارد المتاحة فيها ، كما أنها أدرى بالمشاكل والصعوبات التي يمكن أن تواجه خطة التنفيذ ، لذا فالمقترحات والتنفيذ من اختصاصات السلطات المحلية (اللامركزية) ، ولهذا السبب يقال دائمًا أن مركزية التخطيط القومي ترتبط ارتباطا قويا بلامركزية الاقتراح والتنفيذ أو بعبارة أخرى فإن مركزية التخطيط يتوقف نجاحها على لامركزية التخطيط الاقليمي^(١) .

ولذلك فإن دراسة التخطيط الاقليمي سابقة على دراسة التخطيط القومي ، حيث تتجمع كل الدراسات الاكاديمية الخاصة بالأقاليم ويتم التنسيق فيما بينها لتبدو كخطة متكاملة البعد وشاملة على مستوى الدولة ليقوم كل اقليم أو وحدة أو قطاع بعد ذلك بتنفيذ ما يخصه من مشاريع تشملها الخطة العامة على مستوى الدولة ، وهي مشاريع سبق واقتصرت السلطات المحلية (اللامركزية) معظمها ان لم تكن كلها ، وأن كان ذلك يتوقف على الاطار العام للخطة القومية وعلى امكانيات الدولة ومواردها

(١) محمد لبيب شقير ، مركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ ، الأهرام الاقتصادي ، القاهرة ، يناير ١٩٦٤ ، ص ٢٤ .

النقـديـة (١) .

أنواع التخطيط :

تتعدد الجوانب التي يشملها التخطيط سواء كان على مستوى الدولة أو الأقاليم أو حتى المدينة والقرية ، وتضم هذه الجوانب :

أولاً - التخطيط الاقتصادي :

يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالانتاج الزراعي والانتاج الصناعي والانتاج التعديني والنشاط التجارى والعوامل المؤثرة في كل نشاط .

(١) التخطيط الزراعي :

يهدف التخطيط الزراعي إلى :

■ التوسيع الافقى أي زيادة مساحة الزمام المزروع ، وهذا يتطلب التوسيع في انشاء شبكات الري والمصرف ، واستصلاح الاراضي واستزراعها ، واستخدام الآلات الزراعية . وتحدد محاور التوسيع الافقى تبعاً للموارد والأمكانات المتاحة ، فقد يتم هذا التوسيع على حساب أراض صحراوية كما في مصر (مناطق مريوط ، النوبية ، مديرية التحرير ، وادى المنطرون ، الصالحية ، الوادى الجديد) وفي الاتحاد السوفيتى (التركستان الروسية) وبعض جهات المكسيك والأرجنتين وال سعودية ولبيبا ، وقد يكون على حساب نطاقات بحيرية أو مستنقعية كما في مصر (مناطق أبليس ، ادكو ، حفير شهاب الدين) وايطاليا (مستنقعات المجرى الادنى لنهر التiber) أو على حساب نطاقات غابية كما في العديد من دول اوروبا ، أو على حساب أراض مقطعة من البحر كما في هولندا وكوريا الشمالية .

■ التوسيع الرأسى أي زيادة انتاجية الاراضي الزراعية ، وهذا يحتاج إلى التوسيع في استخدام تقاوي وبذور عالية الانتاج مع الاهتمام بتسهيل الأرض ، ومقاومة الآفات والعوامل الجوية التي قد تحد من زيادة انتاجية

1. Abdel Rahman, I.H. The Requirements for Regional and National planning, The institute of National planning, Memo. No. 182, Cairo 1962, pp. 9-12 & pp. 17-20.

الأراضي المزروعة ، مع ضرورة التركيز على رفع الكفاية الانتاجية للعمال الزراعيين ، وزيادة خبراتهم الفنية وتطويرها .

■ اختيار أفضل المحاصيل الزراعية وأكثرها انتاجا ، ويقتضي ذلك دراسة وحصر خصائص عناصر البيئة الطبيعية من مناخ ومياه وتربة والتى يمكن على أساسها اختيار النسب المحاصيل التى يمكن زراعتها في الأقاليم .

(ب) التخطيط التعدينى :

يهدف إلى استثمار الموارد المعدنية الموجودة في الأقاليم أو الدولة ، مع تنظيم القطاع التعدينى وتطويره ، ووضعه في مكانه الصحيح مع قطاعات الانتاج الأخرى بهدف زيادة الدخل القومى والمحلي دون طغيان قطاع التعدين على قطاعات الانتاج الأخرى ، كما حدث في العديد من دول العالم ، حيث أدى ظهور البترول وتحقيق المكاسب المادية السريعة من هذا القطاع الاقتصادي إلى ترك السكان لحرفهم التقليدية والتحول إلى قطاع البترول الأكثر ربحا مما أدى إلى اضمحلال قطاعات انتاجية مختلفة كحرفة الرعي في ليبيا وزراعة التخليل وانتاج التمر في المملكة العربية السعودية وصيد الأسماك واستخراج اللؤلؤ في العديد من دول الخليج العربي .

ويهدف التخطيط الاقتصادي الحديث في مثل هذه الدول إلى استثمار جزء من عوائد البترول في تطوير قطاعات الانتاج الأخرى مما أدى إلى ازدهار الزراعة والصناعة في المملكة العربية السعودية ، وحرف صيد الأسماك في عمان والإمارات العربية المتحدة ، والصناعة والاستثمار في الكويت .

(ج) التخطيط الصناعي :

يهدف إلى تطوير القطاع الصناعي وتحديثه وذلك في الدول التي يوجد فيها نشاط صناعي بالفعل ، في حين يرمي إلى إقامة صناعات وطنية تعتمد غالبا على الخامات المحلية أيا كانت طبيعتها وذلك في الدول التي لم تقطع شوطا طويلا في مجال الصناعة . وأيا كان مستوى التخطيط الصناعي والذي يتوقف على موارد وامكانيات الدولة أو الأقاليم فإنه يهدف إلى رفع مستوى المعيشة العام للسكان نظرا لارتفاع الدخل الصناعي إذا قيس بالدخل

الأخرى وخاصة الدخل الزراعي وتوفير فرص عمل لأعداد غير قليلة من السكان (حسب طبيعة الصناعة) ، بالإضافة إلى توفير المنتجات الصناعية محلياً .

والتخطيط الصناعي أكثر تعقيداً من التخطيط الزراعي والتخطيط التعديني لأن النشاط الزراعي والتعديني أكثر ارتباطاً بالعوامل الطبيعية ، بمعنى أن الزراعة أو التعدين توجه حيث تسمح الظروف الطبيعية ، أما الصناعة فهي أقل ارتباطاً بالظروف الطبيعية لارتباطها الوثيق بالظروف البشرية والاقتصادية على السواء ، فالخطط لإنشاء صناعة ما في مكان محدد يتطلب أن يضع المخططون في الاعتبار مصادر القوى المحركة وموارد الخامات و مواقع الأسواق ومصادر الأيدي العاملة ، إلى جانب الاعتبارات الاقتصادية المتعلقة بتكليف الانتاج وخاصة النقل ، ومصادر رأس المال (التمويل) وقيمة الانتاج النهائي والأرباح ، بالإضافة إلى الجوانب الاجتماعية الخاصة بالعاملين وأسرهم وتوفير الخدمات المختلفة لهم .

(د) التخطيط التجاري :

يتطلب التخطيط التجاري دراسة التركيب السلعي لكل من الصادرات والواردات والتوزيع الجغرافي لكل منها وذلك بهدف وضع خطة تنموي حجم الصادرات القومية وتقليل قدر المستطاع من حجم الواردات – وهذا يرتبط بالتنمية الصناعية والزراعية – مما يزيد من عائد البلاد من العملات الحرة ، إلى جانب توسيع دائرة الدول التي تتجه إليها الصادرات الوطنية مما يقلل من المخاطر التي تتعرض لها في حالة احتكار دولة أو عدة دول محدودة ل معظم الصادرات الوطنية ، مع الاهتمام أيضاً بتوسيع دائرة الدول التي تستورد منها حاجياتها المختلفة وخاصة السلع والمنتجات الاستراتيجية مما يخرج الدول من دائرة الاحتكار ويتجنبها مشاكل عديدة ويضمن لها الحصول على احتياجاتها المتنوعة بأسعار معتدلة ودون التعرض لالية ضغوط ، ويتم ذلك عن طريق عقد العديد من الاتفاقيات التجارية مع دول العالم المختلفة .

(ه) التخطيط السياحي :

يركز على استثمار الموارد والأماكن السياحية بهدف اسهام هذا القطاع الاقتصادي في زيادة حصيلة الدخل القومي وتنويع مصادره ، وتمثل الموارد التي يمكن استغلالها في مجال السياحة فيما ياتى :

■ بعض أشكال سطح الأرض التي تتميز بتعدد أشكال كل من النبات الطبيعي والحيوان الفطري بها، إلى جانب تمتها بميزات الجمال الطبيعي وتنوع الخصائص (القمم الجبلية العالية ، السفوح المغطاة بالجليد) مما يمكن من استغلالها في أغراض السياحة الرياضية (الانزلاق على الجليد ، تسلق المرتفعات ، الصيد) وسياحة المنتجعات الجبلية بغرض الراحة والاستجمام كما في العديد من أقاليم المرتفعات في أمريكا الشمالية وأوروبا وخاصة مرتفعات الألب جنوب القارة الأوربية .

■ موارد نباتية طبيعية يمكن استغلالها سياحيا كالغابات الجميلة والمروج الطبيعية والمساحات الخضراء المكسوفة ، ومن أحسن الأمثلة على ذلك المتنزهات القومية National Parks في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تتميز بطبيعتها الفطرية ويتعدد مناظرها الطبيعية الجميلة .

■ موارد حيوانية فطرية ، قد تتوافر هذه الموارد في دول تسعى إلى المحافظة على الانماط الحيوانية البرية بها سواء لأغراض علمية أو لأغراض الاستغلال السياحي كما هي الحال بالنسبة للمحميات القومية المنتشرة في كينيا وتنزانيا وجنوب إفريقيا والهند وتايلاند .

■ السواحل البحرية والجزر حيث تتعدد الشواطئ والمنتجعات الساحلية التي تتعدد فيها الأنشطة ما بين الاستحمام والمنتزهات وممارسة الرياضات البحرية (السباحة والغطس ، الصيد ، الانزلاق على الماء ، رياضات التجديف والشرع) كما في الريفيرا الفرنسية والإيطالية في جنوب أوروبا وجزر هاواي في الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من جزر البحر الكاريبي ، وسواحل البحر الأحمر وشواطئ الإسكندرية في مصر .

ويضاف إلى الموارد السياحية السابقة الاشارة إليها المواقع الأثرية وما تحويه من آثار تاريخية متنوعة والمتحف (السياحية الثقافية) ، والأماكن

المقدسة والمزارات الدينية (السياحة الدينية) ، إلى جانب السياحة العلاجية ، وسياحة المؤتمرات المختلفة .

ثانياً - التخطيط العمراني :

قد يكون تخطيطاً حضرياً أو تخطيطاً ريفياً ، وهو عموماً يهتم باختيار الواقع المثالى للمحلات العمرانية فى الأقاليم المختلفة ، مع توزيعها بنمط معين من حيث الحجم والعدد والتبعاد ، مما يؤدى في النهاية إلى حصول السكان على كافة الخدمات التى يحتاجون إليها في سهولة ويسر وبلا مشاكل قدر المستطاع .

ثالثاً - التخطيط السكاني :

يعتمد التخطيط السكاني على تقدير أعداد السكان في سنوات محددة في المستقبل ، - يتم هذا التقدير على أساس أعداد السكان في سنوات سابقة - حتى يمكن معرفة معدلات نمو السكان الحالية والمستقبلية مما يسمى التخطيط للاحتياجات السكانية المختلفة ، ويلقى الضوء على عوامل نمو السكان سواء في الحاضر أو في المستقبل .

العلاقة بين الجغرافية والتخطيط الاقليمي :

يتضح من العرض السابق أن موضوع التخطيط ، بالمعنى المجرد العام قد يكون اقتصادياً أو هندسياً أو سكانياً أو اجتماعياً وليس جغرافياً ، إلا أن التخطيط ، مهما كان نمطه فلابد له من وجود عامل جغرافي مؤثر بصورة أو بأخرى ، فالبيئة الجغرافية تؤثر وتتأثر بأنشطة السكان المختلفة وبمنتشراته العمرانية المتعددة ، بل أن مشاكل الإنسان سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو عمرانية أو اجتماعية لا يمكن فصلها عن البيئة أى لا يمكن معالجتها بعيداً عن العوامل البيئية .

لذلك لا نتوقع أن يكون هناك تخطيط بدون معرفة المظاهر العام للأقاليم المراد استغلال موارده ، أو بدون معرفة العوامل الجغرافية الطبيعية المؤشرة في المظاهر البشرية ، ومن هنا كانت العلاقة القوية بين التخطيط ، أيها كان موضوعه والعوامل الجغرافية^(١) وهناك زاوية أخرى تربط بين

(١) روجر منشل ، تطور الجغرافيا الحديثة - ترجمة محمد السيد غلاب ودولت صادق ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ١١٠ .

الجغرافية والتخطيط ، وهى أن الأقاليم الذى يكون النصف الثاني من عنوان التخطيط الإقليمي يكون مجالا جغرافيا تطبيقيا هاما ، ولابد أن يكون هناك نوع من التوازن بين أهداف التخطيط في إقليم ما وامكانيات هذا الإقليم سواء كانت طبيعية أو بشرية ، وهو العون الذي يمكن أن تسهم فيه الجغرافية دورا كبيرا . لذا يذكر فريمان Freeman ان التخطيط لابد أن يكون له أساس جغرافي

Planning has in inescapable geographical basis (١)

وأدى اختلاف الأقاليم عن بعضها من حيث الموارد والامكانيات والظروف والخصائص العامة الى عدم وضع أساس ثابتة للتخطيط يمكن تطبيقها في كل الأقاليم ، لذا يجب اجراء دراسة علمية معمقة شاملة تلعب الجغرافية دورا كبيرا فيها لكل إقليم لحصر موارده واللامام بظروفه حتى يمكن وضع خطة سلية لتطويره ، وبما أن التخطيط يرمي الى حسن استغلال موارد إقليم ما لصالح سكانه ، اذا فالجغرافية بكل فروعها وخاصة الجغرافية الاقتصادية وجغرافية السكان والعمaran تمثل الادوات التي تحدد أسلوب الطرق وأيسرها لاستغلال هذه الموارد اذ لا يوجد علم يمتد مجاله ليشمل كل عناصر البيئة أكثر من علم الجغرافيا ، هذا من حيث المضمن ، أما من حيث الأسلوب أو المنهج فهو يعتمد على الربط والتحليل مما يسهم في معالجة كل مشاكل التنمية والتخطيط .

وتعد دراسة الموقع الأمثل Optimum Location لأى مشروع (٢) تطبيقا للعوامل الجغرافية وربطها بين الجغرافية والتخطيط وتأكيدا لدور الجغرافيا الذى لا مفر منه في عمليات التخطيط أيا كان نوعها لأنه لا يوجد موقع حتى واحد ذو خصائص معينة لأى مشروع مدرج في خطط التنمية ، بل هناك أكثر من موقع ولكل موقع مزاياه وخصائصه . وعند اختيار موقع المشروع يجب أن نضع في الاعتبار أنه سيعطى أكبر قدر من العائد بأقل

1. Freeman, T. W., Geography and planning, London, 1968, p. 13.

(٢) يقصد بالموقع الأمثل ، الموقع الذى تتناسب وتتوازن فيه العوامل المختلفة المؤثرة في المشروع قيد الدراسة .

التكليف ومن هنا تأتى خطورة وأهمية حسن اختيار موقع المشروع وخاصة أن هذا الاختيار نهائى لا رجعة فيه بعد تنفيذه ، وقد تختلف خصائص الموقع بتطور النواحي الفنية وتعدد ابتكارات الانسان وتطورها ، الا أن اختيار الموقع الجيد نادراً ما يتضيّع خصائصه ومميزاته بسبب هذا التطور ، وجدير بالذكر أنه كلما زاد عدد الأقاليم الصالحة لموقع مشروع ما من مشاريع خطة التنمية كلما احتاجت عملية المفاضلة والاختيار جهداً أكبر ودراسات أعمق وأشمل حتى يمكن اختيار الأقليم الأمثل للمشروع المدرج في الخطة بحيث يعطى عائداً كبيراً بتكليف قليلة .

وعند تحديد الموقع الأمثل للمشروع لابد من تحليل خصائص المشروع ومتطلباته المختلفة ، ودراسة الظروف الطبيعية والبشرية والاقتصادية للأقاليم موضع المفاضلة ، ومعرفة مناطق تركز السكان وحركات الهجرة ٠٠٠ مصادرها واتجاهاتها وأحجامها ، مع دراسة خصائص السكان بصورة عامة . والهدف من كل هذه الدراسات تحديد امكانات وخصائص الأقاليم موضع المفاضلة تمهيداً لاختيار الأقليم الأمثل للمشروع المدرج في خطة التنمية .

وتفيّد دراسة حركة السكان داخل أقليم ما في معرفة كثافة النقل خلال شهور السنة المختلفة مما يسهم في رسم سياسة مناسبة لمقابلة زيادة حركة النقل أو قللتها في مواسم ونطاقات خاصة ، وعموماً يستعان عند التخطيط لوسائل النقل بالدراسات الجغرافية لأن مد خطوط السكك الحديدية وانشاء الطرق يتطلب الماما بالحقائق الجغرافية لتحديد مسار هذه الطرق والخطوط واعداد تخطيط لها ، فاشكال السطح المختلفة وخاصة السهول والآودية والمرتفعات والمستنقعات ، بالإضافة إلى البنية والظروف المناخية والنباتية تحديد تكاليف هذه الطرق والخطوط وبالتالي تحدد مدى امكانية تنفيذها ، كما أن الدراسة الجغرافية لوارد الأقليم تحدد حجم وطبيعة حمولة البضائع والركاب ومدى اقتصادية الطريق أو الطرق .

وفي مجال التخطيط العمراني تمكّن الدراسات والمعلومات الجغرافية من تحديد مواقع المحلات العمرانية سواء كانت حضرية أو ريفية ، كما أنها تسهم في تصنیف الأحياء داخل المدن وتحديد وظائفها وتوزيع الخدمات والمرافق العامة داخل المدينة أو القرية ، بالإضافة إلى تخطيط وتوزيع

شبكات النقل والمواصلات سواء داخل المحطة العمرانية أو في الأقليم العمراني المحيط بها .

وهناك علاقة قوية بين الجغرافيا والتخطيط الاقتصادي بكل أنواعه لأن من الأهداف الرئيسية للدراسة الجغرافية حصر الموارد الاقتصادية المختلفة وتقديرها ، فسطح الأرض وباطنه وما يحيط به من خلف غازى يحوى الكثير من موارد الثروة سواء كانت معdenية أو غازية أو نباتية أو حيوانية ، ويهم الجغرافي بهذه الثروات وأمكانية استغلالها لصالح الإنسان ، ومعنى ذلك أن الجغرافيا تهتم بالموارد الطبيعية - الاقتصادية - أيا كان نوعها لوضع خطة لاستغلالها ، ويظهر ذلك واضحا عند دراسة التخطيط الزراعي أو التخطيط العمراني أو التخطيط السكاني في أي أقليم أو دولة .

يظهر العرض السابق الارتباط الوثيق بين الجغرافيا والتخطيط ، بل يؤكد أهمية الجغرافيا والدراسة الجغرافية في هذا المجال ، فالخبرة الجغرافية إذا توافرت عند وضع أي خطة للتنمية تكفل لها النجاح لأنها تحدد دور العوامل الجغرافية المختلفة سواء كانت طبيعية أو بشرية أو حضارية في مجال التنفيذ ، ومن هنا كانت أهمية الدراسات والابحاث الجغرافية بالنسبة للمخططين .

كيفية اعداد الخطة الاقليمية للتنمية

يعتمد في اعداد الخطة الاقليمية للتنمية على قواعد علمية تتمثل في عدة دراسات متعمقة شاملة تسهم في القاء الضوء على مشاكل الأقليم المختلفة مهما كان نوعها أو طبيعتها ، مع وضع اطار أو تصور لخطة التنمية الاقليمية ، ويمكن تصنيف هذه الدراسات الى مرحلتين اساسيتين .

(١) مرحلة اعداد الدراسات اللازمة لخطة التنمية الاقليمية .

(ب) مرحلة وضع خطة التنمية الاقليمية .

وتشتت الدراسات التي تمثل قواعدا أو أساسا لاعداد الخطة ، وتتعدد جوانبها في بعضها ذو طابع جغرافي وبعضها الآخر اقتصادي وبعضها الثالث

نقاف واجتماعي ، لذلك تطلب مثل هذه الدراسات تعاون العديد من المؤسسات والهيئات العلمية ذات التخصصات المختلفة ، ومن هنا كانت أهمية الجغرافيا بتخصصاتها المتعددة ، بالإضافة إلى علوم المياه والرى والتربية والنبات والعمaran والديموجرافيا والمجتمع والنقل والصناعة والهندسة المعمارية والاحصاء والاقتصاد ومصادر الطاقة في مجال التخطيط .

وتشمل مرحلة اعداد الدراسات الالازمة لخطة التنمية الاقليمية حصر ودراسة مشاكل الاقليم سواء كانت مرتبطة بالسكان أو بالانتاج ، لذلك كان لابد مثلاً من اجراء دراسات عن سكان الاقليم من حيث عددهم وتوزيعهم وكثافتهم وتركيبهم النوعى والعمري والاقتصادى ، إلى جانب دراسة مقدرة الاقليم السكانية أى تحديد العدد الأمثل للسكان الذى يمكن للإقليم قيد البحث أن يستوعبه ، مع دراسة مراكز العمران من حيث توزيعهم المكاني وأحجامها ومدى تباعدها والعلاقات المتبادلة بينها .

أما اذا كانت الخطة الاقليمية خاصة بتطور استخدام الأراضي الزراعية ، فلابد في هذه الحالة من دراسة خصائص العناصر المناخية ، ومصادر المياه وشبكات الرى والمصرف وخصائص التربة ، والاقتصاد الزراعي للإقليم بما فيه التركيب المحصولى للإنتاج . وإذا كانت الخطة خاصة للإقليم بما فيه التركيب المحصولى للإنتاج . وإذا كانت الخطة خاصة بالتوطن الصناعى ، فلابد من دراسة مصادر المواد الخام سواء كانت زراعية أو حيوانية أو معدنية ، وتحديد مصادر القوى المحركة المتاحة وحصر خصائص كل منها واقتصادياتها ، والقوى العاملة ومرافق الخدمات العامة وخاصة وسائل وطرق النقل والمواصلات ، مثل هذه الدراسات تمثل قواعد أساسية عند اعداد خطة التنمية الاقليمية ، أى أن التخطيط الاقليمي يحتاج إلى معرفة شاملة لجميع أوجه المعرفة بالإقليم بهدف تحليلها وتحديد مشاكل الاقليم وحصر أبعادها المختلفة .

وتاتى بعد ذلك المرحلة الثانية وهى مرحلة وضخ خطة التنمية الاقليمية متضمنة المقترنات الخاصة بخطة توزيع السكان كما وكيفاً (على أساس مقدرة الإقليم السكانية المعتمدة أساساً على الموارد الطبيعية والبشرية في الإقليم) ، وفي هذه الحالة تشمل الخطة مقترنات خاصة بتحديد الموضع

الملائمة لمراكز العمران (حضارية وريفية) ، كما تشمل خطة التنمية الزراعية المقترنات الخاصة بالاستغلال الأنسب للزمام الزراعي ، وتحديد نمط استخدام الأرض (الزراعة ، الرعي ، الغابات ، المنافع العامة ، الأراضي البيور) ، في حين تضم خطة التوطن الصناعي المواقع المختارة للمنشآت الصناعية ومرافق الخدمات والترفية المختلفة .

وفي العادة يبدأ المخطط الأقليمي عمله بتحليل المعلومات والدراسات الخاصة بالأقاليم قيد البحث ، فهو - أي المعلومات والدراسات - تحدد خطة التنمية الخاصة بالإقليم وتوجهها ، لذلك يقال دائمًا أنه لا توجد طريقة موحدة في الدراسات التمهيدية اللازمة لخطط التنمية يمكن تطبيقها كأساس لكل خطة أقليمية ، إذ لا بد من اعداد دراسات متعمقة وشاملة لكل إقليم براد تنميته واعداد خطة أو تخطيط لذلك .

وتحتاج الدراسات التمهيدية الازمة لتنمية وتطوير اي اقليم الى عرض تحليل، وشامل، لثلاثة عناصر (بنسبة ٦٠٪) :

- Place عنصر المكان (١)
 Folk عنصر الانسان (ب)
 Work عنصر العمل (ج)

وتتدخل هذه العناصر الثلاثة لتعطينا صورة متكاملة عن الأقليم المطلوب اعداد تخطيط لتنميته ، لأنها تمكّن من ادراك مشاكله وتسهم في اعداد خطة اقليمية ، ويطلب عنصر المكان دراسات تفصيلية عن التركيب الجيولوجي ومضاهير السطح وخصائص المناخ والنبات الطبيعي ، على أن تكون مثل هذه الدراسات مدعمة بالخرائط ، أما عنصر الانسان فيتطلب الحصول على كل البيانات الخاصة بالسكان سواء كانت جغرافية أو ديموغرافية أو اجتماعية ، في حين تعنى دراسة عنصر العمل تقييم الامكانيات الاقتصادية للأقليم .

^{١)} عايدة بشاره ، المدخل الى التخطيط الاقليمي ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٤٥ .

ويدرس كل عنصر من العناصر الثلاثة المسبق الاشارة اليها على حدة ، ثم تجرى بعد ذلك دراسة تحطيلية مشتركة بينها ، بمعنى يجرى تحليل شامل لايجاد مدى الارتباط والتفاعل فيما بينها وتحديد مدى تأثير كل عنصر على العناصر الأخرى .

ويمكن تتبع أثر كل عنصر على الآخر على النحو الآتي :

١ - **أثر المكان على الانسان :**

وهنا تدرس مساحة الاقليم وخصائص هذه المساحة وأثر ذلك على حياة السكان ، أي أثر ذلك في توزيع السكان وأعدادهم وكثافتهم ، لتحديد نطاقات التركز والتخلخل سواء في الحضر أو في الريف ، وهذا يتطلب اعداد خرائط للتوزيع الجغرافي للسكان سواء من الناحية العددية أو النسبية أو النشاط الاقتصادي .

٢ - **أثر المكان على العمل :**

وتحدد هذه الدراسة نوع الانتاج والعمل المتاح في ظل ظروف البيئة الطبيعية ، وهنا تعد مجموعة أخرى من الخرائط تتعلق بتوزيع النشاط التعديني والصناعي والزراعي «توزيع كمي» وقيمة الانتاج وعدد العمال في قطاعات الانتاج المختلفة .

٣ - **أثر الانسان على المكان :**

وتظهر هذه الدراسة أثر الانسان والعوامل البشرية المختلفة على البيئة (المكان) وييتطلب ذلك رسم خرائط توضح توزيع مراكز التجمعات السكانية ، ونميز في هذه المراكز بين الأحياء السكنية الخاصة بمرتفعى الدخل ، وأحياء محدودى الدخل ، كما توضح الخرائط مناطق التعمير الحضري ومناطق التعمير الريفي ، وتوزيع المنشآت الاجتماعية كالملعب والأندية والمنتزهات ودور الترفيه وغير ذلك من مراكز الثقافة والتعليم ، وهذا يعني أن مجموعة الدراسات والخرائط هنا تظهر جميع مجالات التأثير على البيئة أي أثر الانسان على الشكل العمرانى للأقلئم قيد البحث .

٤ - **أثر الانسان على العمل :**

وتوضح دراسة هذا العنصر المركز الاقتصادي والامكانيات الاقتصادية

للاقليم من حيث تأثيرها بعدد السكان وتقدمهم الحضاري ، حيث يتباين الاستغلال الاقتصادي من مكان لآخر بسب الاختلاف تحضر الانسان وبالتالي امكانياته ، ويظهر هذا العنصر العلاقة بين القوى العاملة في الاقليم وامكانياته الاقتصادية وهذا يعني تكيف النشاط الاقتصادي في الاقليم حسب مقدمة سكانه ورغباتهم .

٥ - أثر العمل على المكان :

وتعد الدراسة هنا مكملة لدراسة أثر الانسان على المكان مع اضافة العنصر الاقتصادي أي عنصر العمل على الخريطة ، وهذا يعني أنه الى جانب خريطة الاستغلال الاقتصادي للاقليم يكون هناك مجموعة خرائط خاصة بالاستغلال الاجتماعي مثل تحديد مناطق تركز السكان وتوزيع مراكز الترفيه والثقافة والتعليم .

٦ - أثر العمل على الانسان :

ويوضح هذا العنصر العلاقة بين الحرفة والنشاط الاقتصادي من ناحية ، وأثر موقع الاقليم على سكانه من ناحية أخرى ، كما يهتم هذا العنصر بدراسة الاحوال الاقتصادية للسكان ، أي تحديد حالة العمل والبطالة ، وتقسيم المكان الى فئات حسب دخولهم ، الى جانب تأثير نوع وحالة العمل على مستوى معيشة السكان ، وتحليل نصيب الفرد من الامكانيات والموارد الاقتصادية في الاقليم قيد البحث .

دور الصور الجوية في الدراسات الالازمة لخطة التنمية الاقليمية

للصور الجوية Aerial Photographs أهمية كبيرة في دراسة تفاصيل ملامح الأقاليم المراد اعداد خطط لتنميتها ، وتفسير الكثير من الحقائق المتعلقة بها ، ورسم خرائط دقيقة لها ، حيث يستعان بالصور الجوية لانشاء خرائط دقيقة منها ، ويتم عن طريق تفسيرها استخلاص الحقائق والمعلومات Photointerpretation ، وهنا يجب التمييز بين علمين رئيسيين يعالجان الصور الجوية هما :

١ - علم الفوتوغرامترى Photogrammetry

ويبحث في كيفية وطرق رسم الخرائط التفصيلية لسطح الارض في اقليم

ما من الصور الجوية الرئيسية^(١) وأحياناً من الصور الأرضية ، لذلك يعد
الفوتوGRAMTRY علم كمّي .

٢ - علم تفسير الصور الجوية Aerial photo-interpretation

ويختص بالحصول على المعلومات والبيانات من الصور الجوية
واللزمه لاعداد خرائط مصورة للإقليم وذلك عن طريق تجميع الصور
الجوية الخاصة بمساحات واسعة بجوار بعضها البعض وبحيث ترفع منها
الأجزاء المكررة ، وتعرف الخرائط الناتجة عن ذلك بالخرائط المصورة او
الموزاييك Mosaic والتى تفيده في تحديد الخصائص الطبيعية والبشرية
للإقليم ، لذلك يعد تفسير الصور الجوية علم وصفى .

وتتبادر أساليب دراسة الصور الجوية باختلاف الهدف المطلوب منها
لأغراض خطط التنمية اذ يتمثل بعضها في مجرد قراءة الصور الجوية ،
في حين يتمثل البعض الآخر في تحليل الصور - بينما يتمثل بعضها الثالث
في تفسير الصور لاستخلاص الحقائق المختلفة منها . وعموماً يمكن القول
بأنه لتحليل الصور الجوية لابد من قرأتها ، ولتفسيرها لابد من تحليلها ،
ما يعني أنه لاستخدام الصور الجوية في مجال التخطيط ثلاث مراحل هي
على الترتيب القراءة ، التحليل ، التفسير .

وتفيه قراءة الصور الجوية وتفسيرها في مجالات التخطيط المختلفة
و خاصة في الجوانب الرئيسية التالية :

■ تحديد ملامح أشكال سطح الأرض وأهم خصائصها وخاصة درجات
انحدارها وطبيعة تكويناتها ، وهي تفيه عند التخطيط لشبكات الطرق
حيث يمكن من تحليل وتفسير الصور الجوية الخاصة بهذه الأشكال تحديد

(١) يتم التصوير الجوى لسطح الأرض في أي إقليم عن طريق طائرات
مجهرة بكاميرات تصوير جوى أو عن طريق الأقمار الصناعية ، ويكون
اتجاه (محور) التصوير رأسياً بمعنى أن وضع الطائرة الأفقى في الجو
يكون محور (اتجاه) التصوير عمودياً عليها في الاتجاه الرأسى إلى أسفل
[الخط الرأسى عبارة عن الخط الوهمى المواصل بين موضع الكاميرا (في
الطائرة أو في القمر الصناعى) ومركز الأرض] .

أنسب مسارات الطرق خلال أشكال السطح السائدة والتي تتراوح بين المرتفعات بما فيها الكثبان الرملية والمنخفضات وأحواض وسهول الأودية المختلفة .

■ دراسة سطح التربة الزراعية وتفسير بعض خصائصها من خلال تحليل درجة اللون ، فالنطاقات الأرضية دائمة اللون تحتوى ترباتها في الغالب على نسب مرتفعة من المواد العضوية الذائبة^(١) ويدل اللون الأحمر على انخفاض نسبة عنصر السيليكات بالنسبة لعنصرى الحديد والألومنيوم في التربة ، وقد يدل نفس اللون - الأحمر - على ارتفاع نسبة أوكسيد الحديد في التربة ، في حين يدل اللون الأزرق المائل إلى الخضراء على سوء تهوية التربة وذلك في كل من الأراضي القلوية والأراضي المستنقعية .

■ تحديد امتداد النطاقات التي تغطيها النباتات الطبيعية وحصر أهم خصائصها تمهدًا لوضع إطار خطة لإعادة استغلالها أو لتطوير نمط هذا الاستغلال أو لمقاومة الحرائق في حالة اندلاعها حيث تظهر الصور الجوية نطاقات المراعى التي تتسم بانتظام نسيجها وقصر أطوالها ولونها الموحد المسائد الذي يغطي عادة مساحات واسعة من الأرض ، وهى تختلف في ذلك عن حقول المحاصيل المزروعة التي تظهر في الصور الجوية في أشكال منتظمة ومتجاورة ويخترقها - في الأقاليم المروية - خطوط مستقيمة متباعدة الاتجاهات تحدد مسارات مجاري الترع والمصارف .

وتظهر الصور الجوية نطاقات الغابات وأهم خصائصها والتي تتحضر في نوعين من الخصائص هما الخصائص الكمية وتشمل كثافة الغابات وقطر التاج الشجري ومساحتها وارتفاع أشجارها ، والخصائص النوعية وتضم الشكل واللون .

(١) قد تظهر الصور الجوية نطاقات أرضية فاتحة اللون رغم احتواء ترباتها على نسب مرتفعة من المادة العضوية ، ويمكن التأكيد من ذلك عن طريق تقدير الكثافة الظاهرية والتي تدل ضالتها على احتواء التربة على نسبة مرتفعة من المواد العضوية الذائبة .

وتجدر بالذكر أنه يمكن التمييز بوضوح بين النطاقات الغابية وحدائق الفاكهة في الصور الجوية حيث تبدو الأخيرة (حدائق الفاكهة) أكثر انتظاماً وأقل كثافة وارتفاعاً.

■ تحديد أنماط الاستخدام الزراعي للأرض ومواقع الانتشارات وأنواعها ومسارات الطرق والمجاري المائية ، وكثافة الاستيطان البشري ، بل تسهم الصور الجوية أحياناً في تحديد حجم السكان وأعداد الآلات والمakinat الزراعية وتوزيعها .

■ تحديد الأنماط المختلفة لاستخدامات الأرض في مراكز العمران المختلفة والتي تلعب دور لا يمكن إغفاله في مجال التخطيط العمراني وخاصة تخطيط المدن .

■ تحديد أنواع الصخور السائدة وأهم خصائصها ، وهى تفيء في مجالات تحديد أنساب الواقع لمسارات شبكات الطرق ، البحث عن المياه الجوفية ، محاور الامتداد العمرانى سواء الأفقى أو الرأسى ، البحث والتنقيب عن الموارد المعdenية، تحديد أفضل المواقع لبناء المسود والخزانات المائية على مجاري الانهار المختلفة ، أنساب المواقع وأكثرها ملائمة كموقع للمطارات .

تقييم خطة التنمية الأقليمية

يقصد بالتقييم هنا قياس مدى نجاح أو فشل مشاريع التنمية الأقليمية وتلمس العوامل التي أسهمت في وصول خطة التنمية إلى ما وصلت إليه من نجاح أو فشل ، مما ينتج عنه من الماء بالتجارب التي مر بها مسار التنمية والتخطيط ، واستخلاص العبر التي يمكن أن تضاف إلى رصيد الخبرات والتجارب التي تسهم بدورها مستقبلاً في وضع خطط للتنمية أفضل من سابقتها من حيث المفردات والهيكل العام والأخذ بالظروف والامكانيات المتاحة ، وأكثرها تحقيقاً للأهداف المنشودة .

ومعنى ذلك أن عملية تقييم خطة التنمية الأقليمية هي عبارة عن قياس لتغيرات متعددة حدثت خلال تنفيذ مشاريع التنمية وبعدها .

ولعملية تقييم خطة التنمية الأقليمية مستويات متعددة نوجزها فيما يلى:

■ تقييم على مستوى برنامج التنمية ، ويتمثل البرنامج هنا إطار التقييم ، إذ تقييم مفردات البرنامج من حيث اسهامها في استثمار الموارد المتاحة وحل مشاكل الأقليل ، الى جانب تقييم مدى الترابط والتفاعل بين مشاريع ومستويات التشغيل وجودتها .

■ تقييم على مستوى المشروع الانتحاجي الواحد ، وتتركز الدراسة هنا على تحطيل مستوى تشغيل المشروع ومراحله المختلفة ، وحجم الانتاج ومستواه ومدى ارتباطه بالأهداف المنشودة .

■ تقييم على مستوى القطاع ، وهنا يتم التقييم والقياس على مستوى القطاعات التي تكون انتاجية (الزراعة ، الصناعة ، التعدين ... الخ) أو خاصة بالخدمات (التعليم ، الصحة ، الاسكان ... الخ) .

■ تقييم عام ، وهنا يتم التقييم على مستوى الأقليل بكل حيث يقاس مدى التطور الذي حققه الأقليل بعد تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتقييم مدى التكامل والتسيير بين مشاريع هذه الخطط ، وتتبع مستوى تشغيلها وسرعة تنفيذها ومدى تحقيقها للأهداف المرجوة .

وتحتاج عملية تقييم خطة التنمية الاقليمية على أي مستوى من المستويات الأربع السابقة الإشارة اليها الى الاحصائيات والمعلومات والبيانات المتنوعة والدقيقة والتي تعكس الوضع قبل تنفيذ خطة التنمية وبعدها ، ويعرف النوع الأول منها - البيانات الخاصة بالوضع قبل تنفيذ خطة التنمية - ببيانات الأساس التي تتركز عليها عملية المقارنة والتقييم ، وفيما يلى عرض لتوقيت ومستويات عمليات المسح التي تهدف الى جمع البيانات والمعلومات اللازمة لعملية التقييم :

المسح الأولي : يهدف الى جمع المعلومات والبيانات الشاملة عن الأقليل بموارده المختلفة وظروفه العامة ، ويشكل هذا المسح الأساس او القاعدة التي ترتكز عليها خطط التنمية بمحاورها المختلفة ، كما يمكن من قياس مدى التغير الذي يحدث في الأقليل كنتيجة لتنفيذ خطة التنمية .

المسح الدوري : يسعى هذا المسح الى متابعة مراحل تنفيذ المشاريع المدرجة في خطة التنمية ورصد مستويات التشغيل وخطوطاتها والتي تقسم

في العادة إلى مراحل محددة - من حيث التوقيت والتكلفة - يتم متابعة كل مرحلة منها بدقة لقياس مدى قدرة الأجهزة والهيئات المنفذة على تنفيذ مفردات الخطة في الأوقات المحددة لها ، وتلمس المعوقات التي تعرّض مسار التنفيذ والتي يرجع بعضها في حالات كثيرة إلى عدم توافر الدراسات العلمية الدقيقة لمشاريع التنمية .

المسح النهائي : هو عبارة عن جمع المعلومات والبيانات الخاصة بالآليات ومشاريعه بعد تنفيذ خطة التنمية لتحديد نوع المتغيرات المختلفة ومدتها وتعيين نسبة تنفيذ ونجاح الخطة ، ويمثل هذا المسح تقييم شامل للأقليم بثقله الاقتصادي بعد تنفيذ برامج التنمية .

الفصل الثاني

التخطيط الأقليمي في مصر

مقدمة

المهيكـل الأسـاسـي لـخـطـطـ التـنـميةـ فـيـ مـصـرـ .

أـهدـافـ خـطـطـ التـنـميةـ فـيـ مـصـرـ .

أـجهـزةـ التـخطـيطـ فـيـ مـصـرـ .

الـأـقـالـيمـ التـخطـيطـيـةـ فـيـ مـصـرـ .

أخذت مصر بأسلوب التخطيط كمنهج علمي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة منذ أواخر الخمسينيات وبداية السبعينيات من القرن العشرين ، واستندت في ذلك على تجارب الماضي وواقعية الحاضر بامكانياته المتاحة من أجل تحقيق الأهداف المنشودة التي تتلخص في رفع مستوى معيشة السكان وتضييق الفوارق بين فئاته المختلفة عن طريق زيادة الدخل القومي وتوسيع دائرة الخدمات وخاصة الأساسية منها وصولا الى مجتمع توافر فيه سبل الحياة الكريمة .

وبدىء في تنفيذ أول خطة شاملة للتنمية عام ١٩٥٧ عندما وضع مشروع البرنامج الأول للصناعة (١٩٥٧ - ١٩٦٠) موضع التنفيذ ، وتلى ذلك تنفيذ الخطة الخمسية الأولى (١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤) ، ثم الخطة الخمسية الثانية (١٩٦٦/٦٥ - ١٩٧٠/٦٩) ، فخطة التنمية الثالثة (من ١٩٧٠/٧/١ إلى ١٩٧٢/١٢/٣٠) ، وبعد صدور برنامج العمل الوطني عام ١٩٧١ (بعد ثورة التصحيح) وضعت الخطة الخمسية الأولى لبرنامج العمل الوطني (١٩٧٣ - ١٩٧٧) وبدىء بالفعل في تنفيذها في أوائل عام ١٩٧٣ ، بالإضافة إلى الخطوات المتالية التي نفذت منذ منتصف السبعينيات وأوائل الثمانينيات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر ، والتي توجت ببدء تنفيذ الخطة الخمسية للتنمية (١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦) التي سعت إلى جانب تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى حل العديد من المشاكل المزمنة - مشاكل متراكمة منذ فترة طويلة - والتي تمثل أهمها في مشكلات الغذاء والاسكان ، بالإضافة إلى السعي إلى تحقيق الاصلاح الكامل للمرافق العامة مثل الصرف الصحي ومباه الشرب والنقل والمواصلات .

(١) تعد الخطة الخمسية الأولى لبرنامج العمل الوطني رابع خطة شاملة للتنمية في مصر .

ورووعى عند تصميم خطط التنمية في مصر واعداد اطارها العام دراسة وتقدير ستة عناصر يتألف منها مجتمعه الهيكل الاساسي لخطة التنمية ، هذه العناصر الستة هي :

- ١ - دراسة الانتاج الاقتصادي من حيث الكم والنوعية والقيمة ، وتقييمه المكانى سواء على مستوى الدولة ككل أو على مستوى أقاليم مصر ، بالإضافة الى تحديد حجم ومستوى القطاعات الانتاجية المختلفة وتوزيعها بين المحاور الثلاثة للاقتصاد الوطنى والتى تتمثل في القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع التعاوني .
- ٢ - تقدير جملة حجم الاستخدامات الاستثمارية المطلوبة لتنفيذ مشروعات التنمية الجديدة وأيضاً مشروعات التجديد والاحلال سواء كان انفاق استثماري أو استثمار عينى ، وتصور حجم الاستثمارات المطلوبة للقطاعات المختلفة وتوزيعها على المشروعات المتنوعة ، مع وضع التوزيع الجغرافي الاقليمي للاستثمار في الاعتبار ، الى جانب وضع البرنامج الزمني لتنفيذ هذه المشروعات ، وتقدير حجم الانتاج وقيمة الدخل المقدر منها بعد بدء تشغيلها .
- ٣ - تحديد حجم المدخرات المطيبة الممكن استثمارها وحصر أوعيتها المختلفة وبحث سبل تنشيطها حيث تمثل الركيزة الأساسية المتاحة لاستثمارات الخطة ، الى جانب تقييم موارد التمويل الاجنبي المتاحة وأشكالها المختلفة^(١) .

-
- (١) من أشكال موارد التمويل الاجنبي ذكر :
- الاستثمار الاجنبي في منشآت يمتلكها بالكامل .
 - القروض الاجنبية والمساعدات والمنح .
 - مشاركة رأس المال الاجنبي مع رأس المال الوطنى في مشروعات وطنية تبعاً لنسبة مئوية يتفق عليها .
 - التمويل عن طريق توريد مستلزمات مشاريع التنمية بتسهيلات ائتمانية تسدد على أقساط آجلة .
 - التمويل عن طريق توريد مستلزمات المشاريع مع استرداد قيمتها في شكل منتجات وسلح مصنعة من انتاج المشاريع بعد تشغيلها .

٤ - تقدر حجم القوى العاملة المتاحة وحجم فرص العمل الجديدة التي توفرها مشاريع التنمية ، ومتوسط انتاجية العامل على مستوى الدولة كل وأيضا على مستوى الأقاليم الجغرافية وقطاعات الانتاج المختلفة ، بالإضافة الى بيان حجم الاجور ومعدل نموها المتوقع على مستوى كل من الأقاليم وقطاعات الانتاج النوعية .

٥ - قياس معدلات الاستهلاك تبعا للمجموعات السكانية المختلفة سواء على مستوى الحضر أو على مستوى الريف ، الى جانب تقدير معدلات نمو الاستهلاك والتي تحدد بدورها حجم الانتاج ونوعيته من ناحية، والخدمات العامة المطلوبة من ناحية أخرى .

٦ - دراسة وتحليل التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) من حيث الكم والكيف والقيمة ، مع تتبع توزيعها الجغرافي وتحديد نسب التبادل مع دول العالم المختلفة وتقدير الاتفاقيات التجارية المبرمة ووضع قواعد أساسية يلتزم بها عند التعامل مع دول العالم مما يعود بالنفع على الاقتصاد القومي .

وسعت خطط التنمية السايق الاشارة اليها في مصر الى تحقيق أهداف محددة يمكن أن نجملها فيما يلى :

■ رفع مستوى معيشة شعب مصر عن طريق زيادة نصيب الفرد من استهلاك السلع والاستفادة بالخدمات المختلفة مما يعني في النهاية زيادة حجم الاستهلاك النهائي ، وهنا واجهت الدولة مشكلة كبيرة تمثلت في زيادة الاستهلاك الكلي النهائي بصورة تفوق مقدار الزيادة في الدخل القومي كنتيجة لازدياد حجم السكان وارتفاع معدلات الاستهلاك ، لذا سعت الدولة خلال السنوات الأخيرة الى حل هذه المشكلة التي عرفت بين المتخصصين باسم المعادلة الصعبة عن طريق زيادة الدخل القومي بشتى الطرق وبحيث يفوق الزيادة في حجم الاستهلاك النهائي مما وفر للدولة جزء من الدخل (في شكل مدخلات قومية) استغل في تمويل بعض المشاريع الاستثمارية التي تسهم بدورها في تطوير الانتاج وزيادة الدخل القومي .

■ عدالة توزيع الدخول قدر المستطاع عن طريق توفير مبدأ تكافؤ الفرص ، وضمان حصول كل مواطن على الخدمات الأساسية التي توفرها الدولة سواء بالمجان أو بأسعار رمزية .

■ توفير العمل المناسب لكل مواطن قادر على العمل أو راغبا فيه وخاصة أن الزراعة كانت تمثل عند بدء تنفيذ خطط التنمية الشاملة في البلاد النشاط الانتاجي الأول سواء من حيث الانتشار أو حجم العمل أو قيمة الاسهام في الدخل القومي وقد تبع ذلك ارتفاع نسبة البطالة المقنعة في ريف مصر حتى أنه جاء في تقرير لجنة التخطيط القومي أعد في أوائل السنتينيات أن هناك ما يربو على ٣ مليون عامل زراعي وهو ما يشكل نحو ٣٠% من جملة العاملين بالزراعة في مصر يمكن الاستغناء عنهم في الاعمال الزراعية اذ ليس هناك حاجة حقيقية لهم ، وأسهمت الزيادة السكانية المطردة في تفاقم هذه المشكلة ، لذا اهتمت خطط التنمية في مصر بتغيير هيكل العمالة عن طريق تغيير اطار البنيان الاقتصادي الوطني والتتوسيع في اقامة المشروعات المختلفة وتعظيم سياسة التدريب والتعليم المهني ، مما أسهم بدوره في توفير العمل المناسب لتلك الأعداد الكبيرة من القوى العاملة في البلاد .

■ تضييق الفجوة الحضارية بين المدينة والقرية قدر المستطاع عن طريق تنفيذ المشروعات التي توفر الخدمات المختلفة (وخاصة الانارة ومياه الشرب العذبة والخدمات الطبية) وفرص العمل لقاطنى ريف مصر مما يؤدى الى تحسين المستوى المعيشي وزيادة الدخل لسكان الريف البالغ عددهم حوالي ٢٠ مليون نسمة وهو ما يشكل ٥٦٪ تقريبا من اجمالي سكان مصر (٣٦ مليون نسمة) تبعاً لتقديرات عام ١٩٧٦ .

■ اقامة صرح صناعي وطني يوفر احتياجات الأسواق المحلية ويسمح في زيادة حصيلة البلاد من العملات الأجنبية عن طريق التصدير إلى الأسواق العالمية .

ويجمع الهيكل الصناعي المصري في الوقت الحاضر بين الصناعات الاستهلاكية والصناعات الثقيلة ، حيث مرت سياسة التصنيع الوطنية

بمراحلتين ركزت خلال المرحلة الأولى على الصناعات الاستهلاكية وكان ذلك خلال الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية (١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/١٤) ، في حين اهتمت الدولة خلال المرحلة الثانية بالصناعات الثقيلة بكل أشكالها وكان ذلك مع بدء تنفيذ الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية (١٩٦٦/٦٥ - ١٩٧٠/٦٩) .

■ تطوير الزراعة المصرية التي كانت ولا زالت تشكل عماد الاقتصاد القومي وأيضاً الفردى لقطاعات عريضة من سكان مصر عن طريق توفير مستلزماتها الأساسية وتوسيع رقعة الأراضي الزراعية وتنوع الانتاج الزراعى ، بالإضافة إلى الاهتمام بتوسيع الملكية الزراعية لرفع المعاناة عن كاهل المعدمين وصغار المزارعين .

أجهزة التخطيط في مصر

تعددت الأجهزة التي أنشئت في مصر خلال العصر الحديث لتتولى عمليات التخطيط بأنماطها المختلفة وتنوعت بصورة تتفق والخبرات المكتسبة والطموحات القومية ومحاور التنمية واتجاهاتها حتى تباورت السياسة العامة للدولة في هذا الصدد في الآخذ باسلوب التخطيط الإقليمي كأساس للتنمية جنباً إلى جنب مع التخطيط القومي ، وقد تمثل ذلك في تقسيم الدولة إلى أقاليم تخطيطية عام ١٩٧٧ كما سيأتي ذكره بعد قليل ، وسنعرض خلال السطور التالية نبذة سريعة لتطور أجهزة التخطيط في مصر .

١ - المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي : أول جهاز تخطيط علمي حديث تشكل في مصر بمرسوم قانون رقم ٢١٣ لعام ١٩٥٢ (١) وقد جاء في المادة الثانية من القانون المشار إليه أن المجلس يقوم بالأعمال التالية (٢) :

■ يبحث المشروعات الاقتصادية التي يكون من شأنها تنمية الانتاج القومي في النواحي الزراعية والصناعية والتجارية وما يتعلق بها من

(١) عدل بعض مواد هذا القانون بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢٣٠ لعام ١٩٥٢ ، والمرسوم بقانون رقم ٣٤٥ لعام ١٩٥٢ .

(٢) جمهورية مصر ، المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي ، القاهرة ، ١٩٥٠ ، ص ٤٠٣ - ٤٠٢ .

مشروعات الري واستصلاح الأراضي الببور والأراضي الصحراوية وتنويع المحصولات وتحسين وسائل الزراعة وتخصيص المناطق الزراعية وتنمية الانتاج الحيواني ومشروعات توليد القوى الكهربائية وانشاء الطرق وتحسين وسائل النقل الأخرى والبحث عن البترول وغيره من المعادن وتشجيع الصناعات القائمة وانشاء صناعات جديدة وتنمية حركة التصنيع بما يجعل الصناعة موردا رئيسيا للبلاد وتنظيم الأسواق الداخلية والبحث عن أسواق خارجية للصادرات ، والنظر في تدبير الوسائل اللازمة لتمويل هذه المشروعات وسبل الاستعانة بالمصارف الدولية والأجنبية والانتفاع ببرؤوس الأموال المصرية والأجنبية ويبحث نظام الضرائب والرسوم الجمركية بما يسair نهضة الانتاج واقتراح ما يلزم من التشريعات لتحقيق هذه الأغراض .

■ يضع المجلس الدائم بعد أن يتم البحث في خلال عام واحد من وقت العمل بهذا القانون برنامجا اقتصاديا لتنمية الانتاج القومى يتلوى فيه تقديم المشروعات الأكثر انتاجا وألأيسر تنفيذا والأقل كلفة مع مراعاة أهميتها لل الاقتصاد القومى .

وبتق أن أشرنا في مقدمة هذا المؤلف أن المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ضم عدة لجان منها لجنة الترسيخ الزراعى ، لجنة التوسيع الصناعى والتجارى ، لجنة التعدين والبترول ، لجنة الطرق والمواصلات ، لجنة التمويل .

٢ - الهيئة العليا للتخطيط والتنسيق : هي عبارة عن هيئة حكومية وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣١ ديسمبر عام ١٩٥٢ على تشكيلها ل تقوم بالأعمال التالية :

■ دراسة وتقييم المشروعات المختلفة التي تعرض عليها ، واعداد وتجهيز المعلومات والبيانات الدقيقة المتعلقة بها .

■ اقتراح مشروعات التنمية ووضع هيكلها العامة وتحديد مفرداتها .

■ تتبع تنفيذ المشروعات الجاري تشبيدها .

وجدير بالذكر أن هذه الهيئة كانت نواة لجنة التخطيط القومي التي تشكلت بعد ذلك عام ١٩٥٥ .

ويبدو من العرض السابق أن الهيئة العليا للتخطيط والتنسيق تمثل جهاز للدراسة والبحث والتحليل ، كما أن وظائفها تتبع مراحل تنفيذ مشاريع التنمية المختلفة مما يعني عدم وجود أي تضارب بينها وبين الأجهزة التنفيذية في الدولة والتي تباشر مشاريع التنمية .

٣ - المجلس الدائم للخدمات العامة : تشكل بمرسوم قانون رقم ٤٩٣ لعام ١٩٥٣ من أجل الربط بين احتياجات الانتاج المختلفة ومرافق الخدمات من ناحية ، وللتنسيق بين أجهزة الخدمات المتنوعة من ناحية أخرى ، وجاء في المادة الثانية من القانون المشار اليه أن المجلس يباشر الأعمال التالية :

- تقييم الخدمات العامة في مصر ، والاسهام في رفع مستوى كفايتها .
- دراسة السياسات العامة للدولة وال المتعلقة بالصحة العامة والتعليم والشئون الاجتماعية والاسكان ، وتخطيط هياكلها الرئيسية بما يكفل الربط فيما بينها .
- تتبع عمليات تنفيذ مشاريع الخدمات .

٤ - لجنة التخطيط القومي :

هى عبارة عن جهاز مركزى رئيسى للتخطيط فى مصر أنشئ تنفيذا للقانون رقم ١٤١ لعام ١٩٥٥ ، وكما جاء في مواد قانون انشاء اللجنة فان من مهامها الرئيسية وضع خطة قومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تنفذ خلال فترة زمنية محددة تبعا للموارد المالية والخبرات المتاحة وبما يتمشى مع الأهداف القومية .

وبناء على القرار الجمهورى رقم ٢٦٣ لعام ١٩٥٧ تم دمج كل من المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى والمجلس الدائم للخدمات العامة في لجنة التخطيط القومى بهدف توحيد الطاقات العاملة في مجال التخطيط تحت قيادة شخصية واحدة تتولى تحديد هيكل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤) أول عمل قومى لهذه اللجنة التي أخذت على عاتقها رسم وتنفيذ أول خطة تنمية شاملة حديثة في مصر .

وتؤكدنا للأخذ مصر بسياسة التخطيط الدقيق كوسيلة علمية فعالة لاستثمار الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة في أقاليم الدولة المختلفة ، ولحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ولتحقيق الأهداف المرجوة والسابق الاشارة اليها صدر القرار الجمهوري رقم ٩٤٥ لعام ١٩٧٧ والذى قسم البلاد الى ثمانية أقاليم اقتصادية متميزة تشكل في كل منها هيئة خاصة للتخطيط الاقليمي وفيما يلى عرض لهذه الأقاليم :

١ - اقليم القاهرة :

يشمل محافظات القاهرة ، القليوبية ، الجيزة ، وعاصمته القاهرة .

٢ - اقليم الاسكندرية :

يضم محافظتى الاسكندرية والبحيرة ، بالإضافة الى منطقة التوبالية حديثة الاسترداد ، وعاصمة الاقليم مدينة الاسكندرية .

٣ - اقليم الدلتا :

يشمل محافظات المنوفية ، الغربية ، الدقهلية ، دمياط ، كفر الشيخ وعاصمته طنطا .

٤ - اقليم قناة السويس :

يضم محافظة سيناء ، الاسماعيلية ، بور سعيد ، السويس ، الشرقية ، والمنطق الشمالي من محافظة البحر الاحمر حتى نهاية خليج السويس ، وعاصمة الاقليم مدينة الاسماعيلية .

٥ - اقليم مطروح :

يتالف من محافظة مطروح ، وعاصمته مرسى مطروح .

٦ - اقليم شمال الصعيد :

يشمل محافظات بنى سويف ، المنيا ، الفيوم ، والجزء الشمالي من محافظة البحر الاحمر ، وعاصمته المنيا .

٧ - اقليم أسيوط :

يتالف من محافظة أسيوط والواadi الجديد ، وعاصمته أسيوط .

٨ - اقليم جنوب الصعيد :

يضم محافظات سوهاج ، قنا ، أسوان ، الجزء الجنوبي من محافظة البحر الأحمر ، وعاصمته أسوان .

ورووعى في التقسيم الاقليمي المشار إليه تماثل الملامح الجغرافية وتحقيق الوحدة الاقتصادية لكل اقليم .

ونص القرار الجمهوري رقم ٤٩٥ لعام ١٩٧٧ على إنشاء هيئة للتخطيط الاقليمي في كل اقليم من الأقاليم الثمانية تتولى حصر ودراسة الموارد الاقتصادية والظروف الاجتماعية للإقليم ، وتحديد امكانياته وموارده سواء المستغلة أو غير المستغلة ، واقتراح الحلول وتحديد محاور التنمية ، بالإضافة إلى الاشراف على مشاريع التنمية المختلفة في الاقليم لأنها الأدرى بالمشاكل المحلية من الم هيئات المركزية .

ويمثل هذا التقسيم وما تبعه من خطوات تنفيذية تعديل جذرى في كل من اطار التخطيط ، والهيكل الاقتصادي في البلاد حيث قصد به وضع ظروف أقاليم الدولة ومواردها في الاعتبار عند تصميم خطط التنمية وما يتبع ذلك من واقعية اطار الخطة الاقليمية المبنية على الامكانيات المتاحة ، إلى جانب سرعة تنفيذ المشروعات وخاصة أن النظام الاقليمي المشار إليه قضى على المركزية التي أعادت تنفيذ بعض مشروعات التنمية خلال المراحل الماضية .

وأسهم نظام التخطيط الاقليمي في مصر في عدم تكرار المشروعات النوعية الواحدة بين محافظة وأخرى في الاقليم التخطيطي الواحد ، بل واختيار أنساب المحافظات لتوطين المشروع وهي تلك التي تتفق امكانياتها ومواردها مع متطلبات واحتياجات المشروع ، مثل ذلك تكامل مشاريع التنمية في اقليم جنوب الصعيد والتي أدت إلى توفير محافظتي أسوان والبحر الأحمر لاحتياجات الاقليم من الأسماك بنقل كميات من انتاجها السمكي إلى محافظة سوهاج وقنا ، في حين تركزت أهم مشاريع تنمية الثروة الحيوانية بالاقليم في سوهاج التي أصبحت تمد محافظات الاقليم

(قنا ، أسوان ، جنوب البحر الأحمر) يأكثر من ٤٠٠ رأس من الماشية كل شهر .

وتكررت صور التكامل الانتاجي والوحدة الاقتصادية في باقى أقاليم مصر كنتيجة لتطبيق التخطيط الأقليمى كأسلوب عملى يسهم فى استثمار موارد أقاليم البلاد ، ففى أقليم شمال الصعيد (بني سويف ، المنيا ، الفيوم ، شمال البحر الأحمر) توفر محافظتنا البحر الأحمر والفيوم حاجة الأقليم من الأسماك ، كما تركزت بعض مشاريع التسمين وتربيبة الدواجن وانتاج الفاكهة والخضروات في المنيا – حيث الظروف العامة والامكانيات أكثر ملائمة لذلك – التي تخطى حاجة محافظات الأقاليم من هذه المنتجات ، في حين تستقبل أسواق المنيا انتاج بني سويف من محصول الطماطم حيث يزرع في أراضي المحافظة الأخيرة عندما ينتهي موسم زراعته في المنيا التي تزرعه وينضج بها مبكرا عن بني سويف لاعتبارات بيئية .

الباب الثاني

الأسس الجغرافية للتخطيط الأقليمي

الفصل الثالث : الأسس الطبيعية .

الفصل الرابع : الأسس البشرية .

التخطيط كعملية تنظم وتطور اما قطاعات انتاجية معينة أو اقاليم محددة بصرف النظر عن مساحتها أو طبيعتها ، تمثل نوعا مميزا من الأنشطة البشرية لها أسس عامة تلعب دورا لا يمكن اغفاله في تحديد أبعاد خطة التنمية المختلفة وطبيعتها ، وبالتالي تسهم في تقرير مدى امكانية نجاح مشاريع التنمية المختلفة وخاصة اذا ما اتفقت متطلبات واحتياجات المشاريع مع الخصائص البيئية للاقاليم قيد التخطيط والتنمية سواء كانت خصائص طبيعية أو بشرية ، لذلك لا تختلف عملية التخطيط عن أي نشاط بشري آخر في أن لها أنسسا وضوابط طبيعية وبشرية .

الفصل الثالث

الأسس الطبيعية

- الموقع الجغرافي
- التركيب الجيولوجي
- أشكال السطح
- المناخ وعلم المناخ التطبيقي
- الغطاء النباتي
- الحيوان الطبيعي

تتمثل الأسس الطبيعية للتخطيط الاقليمي في الخصائص البيئية التي تعدد نتاج تفاعل مجموعة من العناصر الطبيعية والتي تشمل الموقع الجغرافي ، التركيب الجيولوجي ، الأشكال السطح ، المناخ ، الغطاء النباتي ، الحيوان الطبيعي .

وتعتبر دراسة البيئة بعناصرها المختلفة أساساً لفهم المشكلات البشرية تمهدًا لوضع تخطيط لحلها ، حيث تمثل البيئة الطبيعية المسرح الذي يمارس الإنسان عليه أنشطته المختلفة ، لذلك فقد أثرت هذه البيئة وتأثرت بالنشاط البشري ، ومن هنا كانت أهمية دراسة مفردات البيئة الطبيعية كأسس وضوابط طبيعية للتخطيط الاقليمي وتمثل هذه الدراسة وسيلة لفهم إمكانيات البيئة ومدى ملائمتها للنشاط البشري ، وتطور العلاقات المتبادلة بينهما (البيئة الطبيعية والنشاط البشري) ، وهذا يعني أن تناول عناصر البيئة الطبيعية بالدراسة والتحليل يعد تمهدًا لأدراك أسس وضوابط التخطيط الاقليمي والعوامل المؤثرة فيه ، إذ أن هذه العناصر الطبيعية هي التي تكسب الأقليم سماته العامة .

١ - الموقع الجغرافي :

من الأسس الطبيعية الرئيسية التي يهتم بها الجغرافي ، ويبدأ بها دراسته عادة لـى اقليم . وتتعدد أنماط الموقع في الجغرافيا ، فمنها الموقع الفلكي أي موقع الأقليم بالنسبة لدوائر العرض وخطوط الطول ، ويحدد هذا النمط من الواقع الخصائص المناخية السائدة في الأقليم وبالتالي نوع الحياة النباتية الطبيعية ، وهذا قد يؤثر بدوره في الإنسان من حيث توزيعه الجغرافي وخصائصه العامة وأوجه النشاط البشري السائدة واحتياجات الإنسان ومستواه الحضاري .

وهنالك نمط آخر وأهم للمواقع : ونقصد بذلك الموقع الجغرافي ويقصد به موقع الأقليم بالنسبة للظاهرات الجغرافية العامة ، وترجع أهمية الموقع

الجغرافي بالنسبة للظاهرات المختلفة الى أنه يؤثر بصورة مباشرة في المظاهر البشرية والحضارية وخاصة فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للسكان وكثافتهم وتحركاتهم ومستواهم ونشاطهم الاقتصادي ، وللتدليل على ذلك نذكر أن الموقع الجغرافي للجزر البريطانية كان له دور كبير في تطور سكان هذه الجزر واختلافهم حضاريا بشكل واضح عن سكان جمهوريات آسيا الوسطى رغم وقوع النطاقين في نفس دوائر العرض تقريبا ، الا أن الموقع الداخلي لجمهوريات آسيا الوسطى كان له نتائج تظهر واضحة على السمات الحضارية التي تميز سكان هذه الجمهوريات ، وقياسا على ذلك يمكن اجراء مقارنة بين العديد من الأقاليم الواقعة في دوائر عرض واحدة ومع ذلك تتسم بخصائص متباعدة لاختلاف طبيعة الموقع الجغرافي .

وتتبادر طبيعة الموقع الجغرافي حتى في الدولة الواحدة ، ففى جمهورية مصر العربية تختلف الأقاليم الواقعة في وادى النيل اختلافا واضحأ فى كافة المظاهر الطبيعية والبشرية عن الأقاليم البعيدة عن الوادى . بل نجد اختلافا بينا بين محافظات دلتا النيل الواسعة الواقعة على ساحل البحر المتوسط والمفتوحة من ناحيتها الشرق والغرب ، وبين محافظات وادى النيل الضيق في جنوب مصر والمحاطة بالصحراء ، بل أن النطاقات الصحراوية تختلف فيما بينها تبعا لاختلاف طبيعة موقعها الجغرافي فالنطاق الشمالي للصحراء الغربية يختلف عن الأجزاء الداخلية من نفس الصحراء ، تماما كما يختلف النطاق الساحلى للبحر الأحمر عن الأجزاء الداخلية من الصحراء الشرقية .

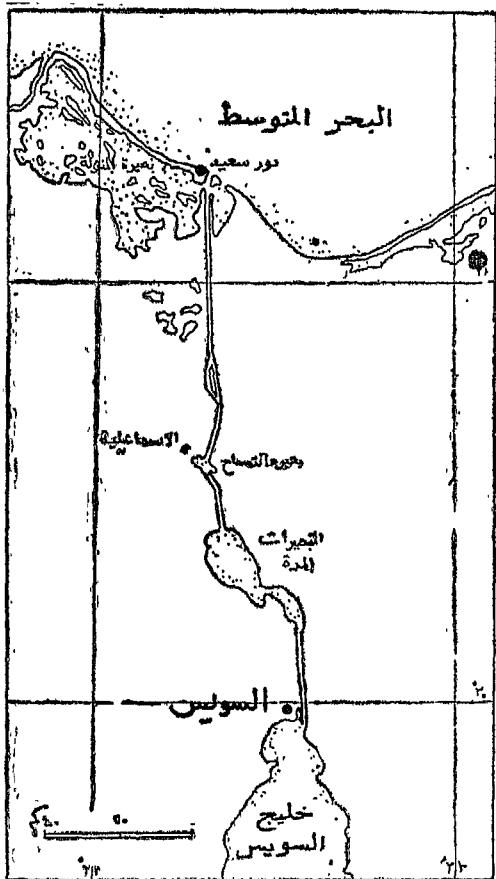
وفي المملكة العربية السعودية تختلف النطاقات المطلة على الخليج العربي في الشرق حيث تتركز حقول البترول عن الأجزاء الداخلية من البلاد وخاصة نطاق هضبة نجد ، كل هذه الأمثلة توضح أثر اختلاف الموقع الجغرافي في الحياة البشرية وفي امكانيات الاقليم التي توفر في الاعتبار عند التخطيط .

ويحظى موضوع الموقع الجغرافي باهتمام كبير في مجال التخطيط ، فمن الوظائف الأساسية للتخطيط اختيار الموقع المناسب لكل مشروع بل

ولمراكز الخدمات المختلفة سواء في المدن أو في القرى ، بل أن الموقع الجغرافي يؤثر في نمط استغلال الأرض ونوع المحاصيل المزروعة حيث تختلف المحاصيل المزروعة بالقرب من نطاقات المدن عن تلك التي تزرع بعيداً عنها ، تماماً كما تختلف المحاصيل المزروعة في الأقاليم التي يتواجد فيها طرق ووسائل النقل الجيدة عن المحاصيل التي تزرع في النطاقات البعيدة عن خطوط النقل .

يتضح من العرض السابق أن الموقع الجغرافي يعد من أهم عناصر البيئة الطبيعية المؤثرة في شكل وخصائص وامكانيات أي إقليم ، ومن ثم في التخطيط الإقليمي لارتباطه القرى بنظم الإنسان وحياته الاقتصادية والسياسية ، فموقع الأقاليم وموقع الدولة ، بل وموقع محلات العمرانية والأحياء والمساكن ومراكز الخدمات المختلفة والمحلات التجارية والمصانع والمزارع كلها عناصر هامة في الحياة البشرية ، ويحظى بنفس الأهمية مواقع مناطق الانتاج بالنسبة لمقوماتها الأساسية أو لمصادر خاماتها ، وأسواقها من حيث القرب أو البعد ، وأيضاً بالنسبة لطرق ووسائل المواصلات التي يمكن أن تسلكها المنتجات في طريقها من مناطق الانتاج إلى أسواق التصريف المختلفة .

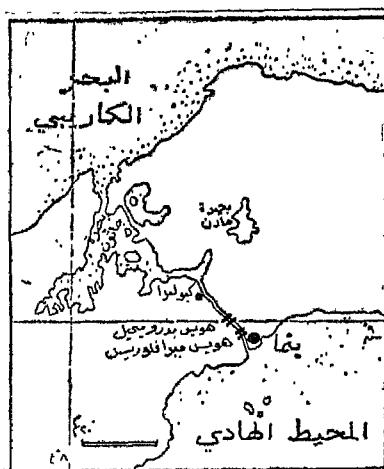
وإذا كانت البيئة الطبيعية قد أسهمت في توزيع الموارد الطبيعية في كل إقليم ، فإن للموقع الجغرافي أهمية كبيرة بالنسبة لامكانية استغلال هذه الموارد ، فهناك أقاليم نجد مواردها تتميز بموقعها الجغرافي القريب من مراكز تجمعات السكان وخطوط النقل وأسواق مما يمكن من استغلالها بتكليف منخفضة ، وعلى العكس من ذلك توجد أقاليم تأخر استغلال مواردها لوقعها الداخلي أو بعيد عن خطوط النقل وأسواق التصريف ، والذي يؤدي بطبيعة الحال إلى ارتفاع تكاليف النقل ونقص الأيدي العاملة مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الانتاج والتي تقلل من الأرباح النهائية من ناحية وارتفاع سعر السلعة من ناحية أخرى مما يقلل من امكانية منافستها للسلع الأخرى المشابهة لها والتي تنجح في أقاليم تتمتع مواردها بالموقع الجغرافي الممتاز .



شكل رقم [١] قناة السويس

والموقع الجغرافي عنصر غير ثابت ، حيث تتغير أهميته من فترة لأخرى نتيجة لعدة عوامل أهمها تطور وسائل النقل المختلفة وخاصة الملاحة البحرية التي أعطت أهمية كبيرة لموقع المحيط الأطلسي وجنوب القارة الأفريقية، كذلك فان شق قناة السويس [شكل رقم ١] أكسب البحرين المتوسط والأحمر أهمية كبيرة ، كما أعطى للعديد من الموانئ أهمية كبيرة كما هي الحال بالنسبة لموانئ السويس وبور سعيد وجيوبوتي وعدن ومالطا ، وبالمثل تغيرت أهمية موقع السواحل الغربية للأمريكتين بعد شق قناة بينما [شكل رقم ٢] كما تغيرت أهمية الأجزاء الداخلية من وسط أفريقيا الجنوبية وخاصة الأجزاء الداخلية من زائير وزامبيا بعد مد خطوط

السكك الحديدية التي تربطها بالحيطين الأطلسي والهندي مما أكسب هذه الجهات أهمية اقتصادية وخاصة أنها تحوى موارد معدنية كبيرة (النحاس) .



شكل رقم [٣] قناة بنما

يتضح من العرض السابق أن طرق النقل والمواصلات تعد من أهم العوامل التي تغير أهمية الموقع الجغرافي لأى إقليم أو دولة أو منطقة، فشق قناة أو إنشاء طريق أو مد خط للسكك الحديدية كلها أمور تحدث تغيرات واضحة في الأقاليم التي تخدمها ، ولو لا ذلك لظللت النطاقات والأقاليم البعيدة والمترفرفة الموضع معزولة وفي تخلف واضح ، الا أن مد خطوط النقل والمواصلات المختلفة أسهم في استغلال موارد المناطق الداخلية كمالي أفريقيا وأمريكا الجنوبية وأمريكا الشمالية والاتحاد السوفييتي وخاصة في جانبه الآسيوي الذي يشكل نحو ٧٦٪ من جملة مساحة الدولة . فقد ساعد مد خطوط السكك الحديدية على استغلال الموارد المعدنية في كل من زاير وزامبيا في أفريقيا كما سبق أن ذكرنا ، كما أن مد خط سكة حديد سيبيريا كان البداية لاستغلال مساحات شاسعة من آسيا السوفيتية ، بل وإنشاء الكثير من المدن الجديدة مثل كومسومولسك على نهر آمور ، برتسك وانجارسك على نهر انجara ، وبالمثل أسهمت الخطوط الملاحية عبر البحيرات العظمى ومد

شبكات الطرق الجديدة في تعمير واستغلال مساحات كبيرة من الأراضي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا . كما أن مد الطرق عبر النطاقات السهلية في كل من البرازيل والأرجنتين أسهم في زيادة الانتاج الحيواني والزراعي والتعديني في الدولتين نتيجة لاستغلال مساحات جديدة من الأرض .

فالتوسيع الكبير الذي شهدته الأرجنتين في مد خطوط السكك الحديدية خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٠٤ - ١٩١٤ أدى إلى استغلال سهول اليمباس بصورة مكثفة نتج عنها تزايد الانتاج الزراعي والحيواني في البلاد .

وفي البرازيل نتج عن مد خطوط السكك الحديدية وخاصة في اقليم ساو باولو استغلال مساحات واسعة بزراعتها بالبن والكافور كما أسهم مد الخطوط الحديدية في اقليم ميناس جراس في استغلال موارد معدنية غنية بالاقليم يأتي في مقدمتها الحديد والبوكسيت والمنجنيز والرصاص والذهب .

يتبيّن من الأمثلة السابقة الاشارة إليها أن دراسة الموقع الجغرافي وادرائِ أهميّته المتغيّرة باستمرار مع تقدّم الإنسان وتعدد ابتكاراته تعد أساساً قوياً لأى تخطيط إقليمي لأنّها يمكن أن تحدد صورة الإقليم وأبعاده في المستقبل ، لأنّ إنشاء طريق جديد في اقليم ما قد يغيّر أهميّته وبالتالي دوره كما حدث في نطاقات متعددة من قارات أمريكا الشماليّة وأمريكا الجنوبيّة وأفريقيا والاتحاد السوفياتي .

٢ - التركيب الجيولوجي :

يعد التركيب الجيولوجي من العوامل التي تسهم بشكل مباشر وغير مباشر في اكساب الإقليم بعض خصائصه مما يؤثر في أنماط استغلال الأرض ، فالعناصر المعدنية المختلفة التي تدخل في تركيب التربة في جهات متعددة من العالم وخاصة أكسيد الحديد والكلاسيوم والألزوت والفوسفور والبوتاسيوم والألومينيوم والمنجنيز تؤثر في نمط الاستغلال الزراعي وفي تحديد نوع المحاصيل المزروعة والنباتات الطبيعية التي يمكن أن تؤثر بدورها في الثروة الحيوانية ، وقد تحوّل الطبقات الجيولوجية ثروة معدنية تغيّر تماماً من نمط استغلال الأرض في الإقليم .

ويحتاج المخطط الهدف الى استغلال موارد أى اقليم الى دراسة تفصيلية لتركيبه الجيولوجي لمعرفة ما تحويه الطبقات الأرضية في الأقليم من صخور ومعادن ، لذلك كانت أهمية دراسة أنواع الصخور وتحديد خصائص ومميزات كل نوع منها، وتنقسم الصخور الى ثلاثة أنواع رئيسة :

(١) الصخور النارية : The Igneous Rocks

يعرف هذا النوع من الصخور باسم صخور الصهير Magmatic لأنها كانت منصهرة في بداية تكوينها ثم تصلبت بعد تأثيرها بالبرودة بشكل بطيء ، وهى صخور قديمة التكوين جداً ، وتنقسم بالصلابة الشديدة حيث تتتألف من بلورات من المعادن المختلفة تتماسك مع بعضها بشكل شديد ، وتكون هذه الصخور الصلبة عديمة المسام الأساس الصخري الذى ترسب فوقه الصخور الأحدث ، ويمكن أن نميز بين نوعين رئисيين من الصخور النارية(١) :

■ الصخور النارية العميقة وهى التى تكونت فى باطن الأرض أثناء تصلب الصهير ببطيء ، ويكون هذا النوع من الصخور النارية الأساس الذى ترسب فوقه الصخور الأحدث من حيث التكوين ، ومع ذلك قد تظهر فوق سطح الأرض فى بعض الأقاليم حين تنشط عوامل التعرية وتزييف التكوينات الأحدث لتظهر الصخور النارية العميقة ، ومن أشهر أنواعها الجرانيت والبازلت والديوريت والسيانيت .

■ الصخور النارية الطفحية وهى التى تكونت من تصلب المagma بعد اندفاعها من باطن الأرض خلال الشقوق وأنسياها على سطح الأرض ويمثلها صخور الملافا Lava ويتسم هذا النوع من الصخور بدقة البلورات التى تدخل فى تكوينه وقد ساعد على ذلك برودة المواد المنصهرة بصورة سريعة على سطح الأرض ، في حين ت分成 صخور النوع السابق - الصخور النارية العميقة - بالبلورات الكبيرة التى تدخل فى تكوينها نظراً لبطيء عملية تبريدها فى باطن الأرض .

1. Monnett, V. & Brown, H., The Principles of physical Geology, Boston, 1950, p. 377.

وللصخور النارية أهمية كبيرة واستخدامات متعددة حيث يستغل البازلت في رصف الطرق ، والجرانيت في بناء المنشآت الضخمة كما أن النطاقات والأقاليم التي يتالف سطحها من تكوينات نارية يمكن الاعتماد في التخطيط العمراني بها على النمو الرأسى للمساكن ، فالفرق في النمو الرأسى لل侻ان فى مدينة نيويورك عنه فى مدينة القاهرة مردود عده عوامل أهمها اختلاف التكوينات السطحية وتباعين قدرتها على تحمل المبانى الضخمة والعالية الا في حالة اعداد أساسات صناعية كما في مدينة القاهرة وهى عملية مكلفة الى حد كبير . وبالمثل فان الضفاف النهرية التي تتالف من الصخور النارية تعد مناطق ملائمة تماما لبناء السدود والخزانات المائية بحكم عدم مسامية تكويناتها وقدرتها الكبيرة على تحمل ضغط المياه وينطبق ذلك على الموقع الذى اختير جنوب أسوان لبناء السد العالى على نهر النيل .

وللتكتونيات النارية أهمية أخرى حيث يرتبط بها المعادن الفلزية كالحديد والنحاس والقصدير والرصاص والكروم والنيكل .

(ب) الصخور الرسوبيّة : The Sedimentary Rocks

تحتطف الصخور الرسوبيّة عن النارية في تكونها فوق سطح الأرض حيث تغطى نحو ٧٠٪ من جملة التكتونيات السطحية وان اختلف سمكها من اقلهم لآخر .

وتتألف الصخور الرسوبيّة من مفتتات نارية أو متحولة بفعل عوامل التعرية التي رسختها في شكل طبقات متتالية تتماسك لتكون صخور رملية أو طينية أو حصوية وهي صخور تتسم بالطباقيّة وتعرف باسم الصخور الرسوبيّة الميكانيكيّة وهي تدين بتكونها إلى تحطم الصخور ميكانيكيّا وتراكمها وتماسكها دون أن يطرأ عليها أي تغير كيميائي .

وهناك نوع آخر من الصخور الرسوبيّة يعرف باسم الصخور الرسوبيّة العضويّة وهي التي تكونت في قيعان البحار والبحيرات نتيجة للترسيب أو نتيجة لتراكم بقايا الهياكل العظميّة للأسماك والكائنات البحريّة المختلفة ، ويمكن تصنيف الصخور الرسوبيّة إلى ثلاثة أنواع رئيسية :

- الحجر الجيري (الطبشيري) Limestone
- الحجر الرملى Sandstone
- الحجر الطينى (الصلصال) Mud (Clay) Rock

وتتباعن الانواع المشار اليها في درجة مساميتها للمياه ومدى صلابتها ، فالحجر الرملى الأكثر أنواع الصخور الرسوبيه مسامية حيث تتراوح درجة مساميتها بين ٢٨ - ٤٠ % مما يجعله غير ملائم لأن يؤلف قاعدة أو أساس للسدود والخزانات المائية ، في حين أكسبته خاصية المسامية أهمية كبيرة حيث هياته ليكون أصلح البيئات لخزن المياه الجوفية وخاصة اذا ارتكز الحجر الرملى فوق أساس صخرى صلب غير منفذ للمياه . ويكون الحجر الرملى في مصر والمعروف بالخرسان النوبى مخزنا طبيعيا كبيرا للمياه الجوفية والتي تتسرب من مياه النيل ومياه الامطار لتسهم بعد ذلك في تعمير نطاقات الواحات .

والحجر الرملى أكثر الصخور الرسوبيه صلابة وقدرة على تحمل عوامل التعرية مما يمكن من استخدامه كمصدر لمواد البناء ، ويعد الارکوز Arkose من أهم أنواع الصخر الرملى وهو يحتوى على نسبة مرتفعة من معدن الفلسبار .

ويأتى الحجر الجيري في المركز الثاني بين الصخور الرسوبيه من حيث الصلابة والمسامية وتقاد تقتصر أهميته على استخدامه كمادة لبناء .

ويعد الصخر الطينى أو الصلصال أقل الصخور الرسوبيه صلابة ومسامية ، ويعرف النوع الذى يحتوى على نسبة مرتفعة من كربونات الكالسيوم باسم المارل الطينى ، وتعانى المناطق والأقاليم التى ينتشر فيها هذا النوع من الصخور الرسوبيه - الصخر الطينى - كما هى الحال في مصر من عدم امكانية نمو مراكز العمران راسيا الا بعد بناء أساسات قوية صناعية .

وتحتوى الصخور الرسوبيه بصورة عامة على المعادن اللافلزية كزيت البترول والفحى والكبريت والفوسفات والبوتاسي ، ومع ذلك قد تضم

بعض المعادن الفلزية التي كانت في الصخور النارية أو المتحولة أصلا ثم نقلت إلى نطاقات الصخور الرسوبيّة عن طريق عملية تداخل الصخور الأرضية أو عن طريق المياه الجوفية الحارة .

(ج) الصخور المتحولة : The Metamorphic Rocks

هي في الأصل صخور نارية أو رسوبيّة ، ثم تغيرت عن طبيعتها الأصلية نتيجة للحرارة المرتفعة الناتجة عن خروج المواد المنصهرة من باطن الأرض ، أو نتيجة للضغط الشديد الناشيء عن حركات القشرة الأرضية ، أو نتيجة لكليهما معا ، لذا تضم هذه الصخور خليطاً من الصخور النارية والرسوبيّة مما جعلها تضم أنواعاً عديدة من الصخور متباينة الخصائص و زمن التكوين ، وتعد النيس والشست والاردواز والكوارتز والرخام من أشهر الصخور المتحولة وأكثرها انتشارا .

تضم الصخور المتحولة عدة معادن فلزية وأخرى لا فلزية، فمن المعادن الفلزية تحوى الذهب والحديد والنحاس والمكروم والنيكل ، في حين تتمثل المعادن اللافلزية التي تضمها الصخور المتحولة في الاسبستوس والجرافيت .

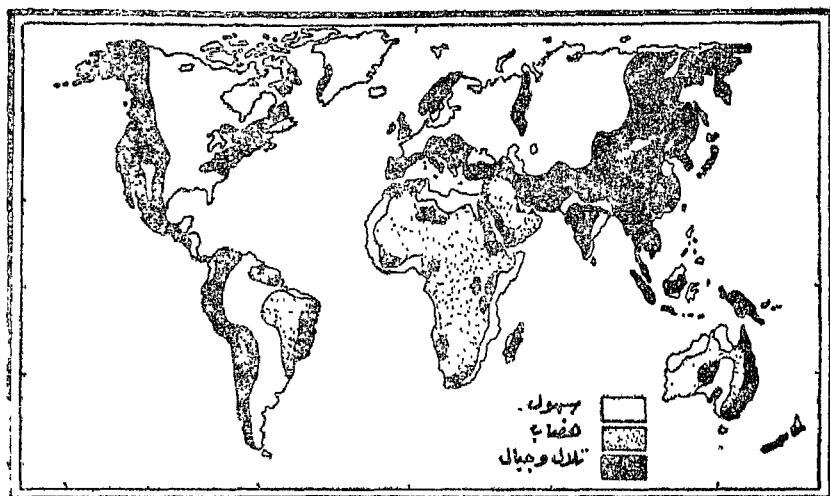
يتضح لنا بعد العرض السابق أن دراسة التركيب الجيولوجي تعد دراسة هامة في التخطيط الاقليمي لأنها تسهم في تفسير الكثير من المظاهر الطبيعية والبشرية ، كأشكال السطح ، ودرجة خصوبة التربة ، واستغلال الموارد المعدنية ، وتوافر مواد البناء وطبيعة هذه المواد ، بالإضافة إلى أن هذه الدراسة تفييد في مجال العمران ، وفي مد الطرق المسفلة وخطوط السكك الحديدية والاستغلال الزراعي للأرض ، وتجهيز المطارات .

٣ - أشكال السطح :

يحتاج المخطط إلى الالام الكامل بأشكال السطح كالمترفات والوديان ودرجات الانحدار وزوايا ميل المنحدرات والأودية النهرية واتجاهات الحواجز الطبيعية الرئيسية ، ويحتاج كل شكل من هذه الأشكال إلى دراسة تفصيلية لمعرفة أهميته ودوره في المظاهر الطبيعية والبشرية والاقتصادية

المختلفة وهو المجال الذي يسهم فيه الجغرافي بدور كبير^(١) .

وللأشكال السطح تأثير كبير في النشاط البشري وتطوره ، وخاصة ما يتعلق بالانتاج الاقتصادي ، كما أن لها دورا واضحا في التخطيط الاقليمي ، وقد تكون الأشكال السطح عامل مساعد للنشاط البشري وقد تكون معرقلة له ، فالسهول تعد أكثر ملائمة للنشاط من الجهات الجبلية وبالتالي أكثر استيعاباً لأعداد كبيرة من السكان ، وعلى العكس من ذلك يقل السكان في المناطق الجبلية لوعورتها وشدة انحدارها وانجراف التربة باستمرار في حالة وجودها ، وصعوبة اتصالها بالجهات المجاورة وارتفاع تكاليف انشاء الطرق المختلفة بها لعدم انتظام السطح وضرورة انشاء الممرات في بعض الأحيان [شكل رقم ٣] .



شكل رقم [٣] توزيع أشكال السطح الرئيسية

ويفضل الانسان سكنى المناطق الجبلية في الاقاليم الحارة لاعتدا مناخها كما هي الحال في كينيا وتزانيا بأفريقيا ، والمكسيك وكولومبيا واكوادور في أمريكا اللاتينية ، ففي مثل هذه الدول ترتفع كثافة السكان

(١) للتوضيح في هذه الدراسة انظر :

Carter, C. C., Land - Forms and Life, London, 1938.

في الجهات الجبلية عنها في الجهات منخفضة المنسوب حيث تشتد درجة الحرارة وترتفع نسبة الرطوبة .

وتتوافر في المناطق السهلية كل الظروف التي تلائم الانتاج الاقتصادي وتساعد على تجمع السكان بأعداد كبيرة ، فاستواء السطح يساعد على حفظ التربة التي تتسم بجودتها وخصوبتها وخاصة الفيضية منها مما يساعد على قيام زراعة ناجحة تعمل على استقرار السكان بأعداد كبيرة في مراكز عمرانية متباعدة الاشكال ، كما يسهل في هذه المناطق مد الطرق المختلفة التي تعمل على ربط السكان وتسهل انتقال كل من الأفراد والآفكار ، لذا يلاحظ أن كل الحضارات البشرية القديمة في مصر أو في العراق أو في الهند أو في الصين نشأت وتطورت في مناطق السهول ، يستثنى من ذلك حضارة الانكا في أمريكا الجنوبية التي نشأت في نطاق جبال الانديز .

ولا يقتصر النشاط البشري في المناطق السهلية على الزراعة لتوافر مياه الانهار والترابات الخصبة ، وإنما قد يمارس الإنسان أيضا حرفة التعدين والصناعة اذا ما توافرت مقوماتها ، وقد نجح الإنسان في ممارسة حرفه الزراعة في بعض المناطق الجبلية سواء كان ذلك في مناطق الوديان (وهي مناطق تتسم بسمك تربتها الكبير نسبيا وبأنها محمية من الرياح القوية) أو على السفوح المنحدرة بعد أن حولها الى مدرجات كما حدث في اليابان وأندونيسيا والفلبين واليمن ولibia . وقد تفوقت بعض المحاصيل المزروعة فوق المدرجات الجبلية على مثيلتها المزروعة في المناطق السهلية من حيث الجودة ، كما هي الحال بالنسبة للبن اليمني المزروع على المدرجات والذي يعود أجود أنواع البن في العالم ، ولكن لا ترجع الجودة هنا الى عامل الارتفاع فقط وإنما ساهم في ذلك عوامل أخرى أهمها خصائص المناخ ونوع التربة ، وقد نجحت بعض المحاصيل المزروعة على المدرجات الجبلية في سد النقص في إنتاج مثيلتها المزروعة في السهول ، ففى بعض جهات جنوب شرق آسيا المزدحمة بالسكان وحيث يشتد الضغط على الأراضي الزراعية اتجه الانسان الى زراعة الأرز على المدرجات الجبلية حتى أصبح أرز المرتفعات يلعب دورا هاما في سد احتياجات الأسواق المحلية مع أرز السهول .

واستطاع الانسان التغلب على أهم المشاكل التي تتعسر زراعتها في المناطق الجبلية وهي مشكلة تعرية التربة وانجرافها بتنظيم العمليات الزراعية واتباع طريقة الحرف الكنتورية وفيها تتعمد خطوط الحرف مع اتجاه الانحدار .

ويعد التعدين وقطع الاشجار والرعى والسياحة أهم الحرف التي يمارسها الانسان في المناطق الجبلية ، فالجهات الجبلية أماكن مثالية لاستخراج الموارد المعدنية لعدم انتظام سطحها وتضرسه مما يؤدي إلى سهولة ظهور الخامات المعدنية في المناطق المفتوحة ، وعلى جوانب الودية ، لذا يرى البعض أن الجهات الجبلية تعد أساسا مناطق لانتاج المعادن ، وتكتسوا الغابات بعض السفوح الجبلية مما مساعد على انتشار حرف قطع الاشجار وانتاج الاخشاب والورق والحرير الصناعي كما هي الحال في جهات كثيرة من قارتي أمريكا الشمالية وأوروبا بصفة خاصة ، وأحيانا تكتسوا الحشائش سفوح جبلية أخرى مما يساعد على ازدهار حرف رعي الماشية على السفوح غزيرة الأمطار ، والأعنام والماعز على السفوح الأقل مطررا . وتعتبر السياحة حرف هامة في بعض الجهات الجبلية حين تنتشر الغابات وتتساقط الثلوج التي تكون غطاء دائما من الجليد يساعد على ممارسة هواية التزلج على الجليد مما يجذب أعدادا كبيرة من السياح ، وفي مثل هذه الجهات تساهم السياحة بدور كبير في الاقتصاد القومي كما هي الحال في سويسرا ولبنان .

وكثيرا ما يكون للمناطق الجبلية أثرا مباشرا في تكون جهات صحراءوية جافة وذلك عندما تتعسر الرياح المحملة ببخار الماء والتي تسقط أمطارا غزيرة ، ثم تصبح جافة عندما تصل إلى الجهات الواقعة في ظلها ، مثل ذلك هضبة الحوض العظيم في أمريكا الشمالية ، والنطاق الصحراوى الواقع خلف جبال أطلس في المغرب العربي بأفريقيا ، وحوض تاريم في آسيا ، والنطاق الصحراوى في وسط وغرب أستراليا . وسقوط الأمطار الغزيرة على الجهات الجبلية الوعرة يؤدي إلى تجمع المياه في مجاري سريعة استغلتها بعض الدول في توليد الكهرباء لادارة مصانعها كما هي الحال في السويد والنرويج وسويسرا وايطاليا حيث استطاعت هذه الدول

تعويض افتقارها في موارد القوى الأخرى كالفحم وزيت البترول باستغلال المساقط المائية في المناطق الجبلية لتوليد الكهرباء .

وتتجمع مياه الأمطار المتساقطة على المناطق الجبلية وتغذي أحياناً أنهاراً كبيرة تمتد في جهات صحراوية ، لذا تصبح مثل هذه الانهار أساساً هاماً للزراعة والحياة في مثل هذه الجهات كنهر النيل في النطاق الصحراوي الممتد شمال شرق أفريقيا ، ونهرى سيناء ونيرون في التركستان السوفيتية بقارة آسيا .

والاختلاف درجة انحدار السفوح الجبلية أثر واضح في الانتاج اذ عليها يتوقف سمك التربة وثباتها ، وبالتالي امكانية زراعة السفوح أو استغلالها كملاعاً ، ويلاحظ أنواجهة السفوح الجبلية للشمس أثراً في تحديد نوعية المحاصيل التي يمكن زراعتها ، فالسفوح التي تحظى بكمية كبيرة من أشعة الشمس يناسبها زراعة المحاصيل التي تحتمل الجفاف لارتفاع درجة حرارة تربتها ، كما تتميز المحاصيل التي تنمو بها بالنضج المبكر بفعل أشعة الشمس ، أما السفوح الأقل تعرضاً لأشعة الشمس فتحتفظ تربتها بنسبة أكبر من الرطوبة لانخفاض درجة الحرارة مما يلائم نمو المحاصيل التي تحتاج إلى كمية كبيرة من المياه ، ولواجهة السفوح لأشعة الشمس وموقعها بالنسبة لدوائر العرض أثر مباشر في تحديد مدى ارتفاع خط الناج الدائم أو انخفاضه وبالتالي تحديد مدى ارتفاع المناطق المستغلة سواء كملاعاً أو كخابات .

والاختلاف درجة الارتفاع دور غير مباشر في نوعية الانتاج ، فعامل الارتفاع فوق منسوب سطح البحر يؤثر في درجة الحرارة التي تؤثر بدورها في نوعية الانتاج الزراعي ، فكل محصول درجة حرارة خاصة تلائمه ، فالشمام والشو凡ان والبنجر والبطاطس يلائمها درجات الحرارة المنخفضة ، بينما تناسب درجات الحرارة المعتدلة كل من القمح والشعير ، في حين تحتاج محاصيل كقصب السكر والأرز والقطن والذرة إلى درجات حرارة مرتفعة . ويوضح أثر عامل الارتفاع على تباين الانتاج الزراعي من تتبع نوعية الانتاج على هضبة الحبشة في إثيوبيا بشرق أفريقيا ، ففي الجهات منخفضة المنسوب التي تشرف بأقليم الفضة تنمو المحاصيل التي تحتاج إلى درجة حرارة مرتفعة كالبن والقطن وقصب السكر والأرز ، بالإضافة إلى أشجار الموز والمطاط

والابنوس ، أما في الجهات متوسطة الارتفاع والتي تعرف باقليم الويناديجا فتنمو المحاصيل التي تحتاج إلى درجة حرارة أقل كالقمح والشعير والتبغ وبعض أشجار فاكهة البحر المتوسط ، في حين تنمو الاشجار والخشائش التي تحتاج إلى درجة حرارة منخفضة في الجهات مرتفعة المنسوب والتي تعرف باقليم الديجا الذى يتحول إلى مراعى ألبية تربى فيها الأغنام والماعز .

وتجدر بالذكر أن تباين مظاهر السطح وما تبع ذلك من اختلاف ظاهر النشاط الاقتصادي أدى إلى قيام حركة تبادل تجاري بين الأقاليم السهلية والجلبية كما هي الحال في بعض جهات سويسرا وإيطاليا ، كما أدى إلى قيام الرعاة في العالم القديم بحركة انتقال فصلية بين المناطق السهلية والجلبية تعرف باسم **Transhumance** .

وعموما يمكن القول بأن دراسة أشكال السطح تعد أساسا هاما عند الشروع في وضع تخطيط يهدف إلى استغلال سطح الأرض في أقليم ما وتعميره ، وللتوضيح ذلك نذكر أن أشكال السطح تعد من العوامل الهامة التي يضعها المخططون في الاعتبار عند الشروع في تنفيذ أحد المشاريع التالية (١) :

- ١ - مد شبكات الطرق وخطوط السكك الحديدية .
- ٢ - إنشاء الموانئ والمطارات وتحديد مواقعها .
- ٣ - البحث عن المياه الجوفية .
- ٤ - الاستخدامات العسكرية (الطبوغرافية العسكرية) .

٤ - المناخ :

يعد من أهم موارد البيئة الطبيعية ، وأكثر العوامل تأثيرا في التخطيط الأقليمي ، ل لأنه يأتي في مقدمة العوامل الطبيعية التي تؤثر في الانتاج وأكثرها تحكم في النشاط البشري مهما كان مستواه ، ومرد ذلك أن قدرة الإنسان على التحكم في هذا العامل محدودة للغاية ، وتكلفه تقتصر جهوده

(١) لل توسيع في هذا الموضوع انظر : على عبد الوهاب شاهين ، بحوث في الجيولوجيا ، الاسكندرية ، ١٩٧٧ ، ص.ص ٢٠٥ - ٢١٠ .

في هذا الصدد على التقليل من تأثير العناصر المناخية ومحاولة التكيف معها، فلما زال الانسان غير قادر على تغيير طبيعة الصحاري الجافة وتقتصر جهوده فيما على التقليل قدر الامكان من حدة الجفاف باتباع اساليب خاصة في الرى أهمها طريقة الرى بالرش ، وتبطين القنوات المائية بالاسمنت حتى لا تتسرب المياه في باطن الارض كما هي الحال في المناطق المستزرعة الجديدة في صحاري مصر والمكسيك ولبيبا والمملكة العربية السعودية ، وهي طريقة مرتفعة التكاليف ولكن الانسان يتبعها لحاجته في بعض المناطق الى مساحات زراعية جديدة ، وعموما ستنظر الجهات الصحراوية جافة الا اذا استطاع الانسان التحكم في الطاقة الشمسية واستغلها في تقطير مياه البحار والمحيطات، كما ان الانسان لا زال غير قادر على التوسع في الزراعة بالعرض العلیا لقوية العناصر المناخية وقصر فصل النمو .

ويقل تحكم العناصر المناخية في نشاط الانسان كلما تقدم في السلم الحضاري ، وهذا يفسر ظهور الحضارات البشرية القديمة في الجهات معتدلة المناخ كمصر والعراق والهند والصين اولا ثم انتقالها بعد ذلك الى باقى جهات العالم ، وللمناخ تأثير مباشر في تخلف الانسان في الاصقاع الشمالية حيث تنخفض درجة الحرارة طول العام ، وفي المناطق المدارية حيث تقرن درجة الحرارة المرتفعة مع نسبة الرطوبة العالية ، وهذا دفع البعض الى تتبع وتحليل اثر المناخ بعناصره المختلفة على طاقة الانسان وقدرتة على العمل وبالتالي ثراء المجتمع او فقره اذ ربط Kamarck بين متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (الذى يمكن أن يتخذ أساسا لقياس مستوى المعيشة) والأقاليم المناخية ، فيرى أنه خلال العشر سنوات المنتهية في يناير ١٩٧١ كان هذا المتوسط يتراوح بين ٣٠٠ الى أكثر من ١٠٠٠ دولار أمريكي في الدول الغنية ومتوسطة الغنى ، وهي الدول الواقعة في نطاق الأقاليم المعتدلة شمال وجنوب خط الاستواء ، بينما تراوح هذا المتوسط في الدول الواقعة في نطاق المناخ المداري وشبه المداري بين ١٠٠ الى أقل من ٢٩٩ دولار أمريكي لذا لا يضم النطاق المحيط بخط الاستواء دولة واحدة متقدمة بل تتفق دوله في انخفاض مستوى معيشة سكانها ، وابراز دلائل

ذلك قصر أمد الحياة بالنسبة للفرد^(١) .

وعلى النقيض من ذلك الدول الواقعة في الأقاليم ذات المناخ المعتمد بصفة عامة حيث يرتفع مستوى المعيشة ويزداد أمد الحياة بالنسبة للفرد ، ويرجع فقر الجهات المدارية وبه المدارية وانخفاض مستوى معيشة السكان بها إلى عدة عوامل أهمها المناخ الذي يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر ، اذ يتمثل تأثير المناخ المباشر في اقتران الحرارة العالية مع الرطوبة المرتفعة مما يقلل من قدرة الإنسان على العمل والانتاج ، ويضعف طاقته الذهنية ، كما يساعد على انتشار الوبية والامراض المختلفة التي تصيب الإنسان والحيوان على السواء . أما تأثير المناخ غير المباشر فيظهر في فقر معظم التربات في النطاق المداري لاحتوائها على نسب محددة من العناصر العضوية التي تذوب بصفة مستمرة بفعل الامطار الغزيرة ، لذلك عندما حاول الأوروبيون الاستقرار في الجهات المدارية بأفريقيا وأمريكا اللاتينية اختاروا الجهات مرتفعة المنسوب كاماكن لاستقرارهم (كينيا وتanzانيا في أفريقيا) ، ولنفس السبب يلاحظ أن عددا كبيرا من حكومات الدول الموجودة في النطاق المداري تتخذ مقرا لها على المرتفعات بعيدا عن العاصمة تتجه إليها خلال أشهر الصيف، كما هي الحال في سريلانكا وبورما والمملكة العربية السعودية .

ويؤثر المناخ في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وخاصة فيما يتعلق بالنشاط الزراعي ، فدرجة الحرارة تأثير واضح على الانتاج الزراعي ، فهي تلعب دورا كبيرا في العمليات الكيميائية مما يزيد من النشاط الحيوى للتربيه الزراعية - كما أن الحرارة تؤثر في حبيبات التربة وتفتها بفعل عمليات الانكماس والتتمدد الناتجة عن الارتفاع والانخفاض المستمر في درجة الحرارة على طول مدار السنة^(٢) .

1. Karmarck, Climate and Economic development, Finance and development, A quarterly publication of the International Monetary Fund and the World Bank, Vol. 10. No. 2, Washington, June 1973, p. 2.

(٢) عبد الله زين العابدين ، أسس علم الاراضى ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، ١٩٥٩ ، ص ١٧٤ .

والمعروف أن لكل نبات حد أدنى من الحرارة ولا يمكن النمو اذا ما انخفضت عنه للتجمد المياه في ساق النبات وتمزق خلاياه ، كما أن للنبات حدا أقصى للحرارة لا يمكن أن يعيش اذا ما ارتفعت عنه لذبول الاوراق وتساقطها ، وهناك علاقة قوية بين مدة انبات المحصول ودرجة الحرارة ٠

وللذبذبة اليومية لدرجات الحرارة أهمية خاصة في الانتاج الزراعي ، فاذا كانت هذه الذبذبة صغيرة ومنتظمة لا تشكل أية أخطار على زراعة المحاصيل ، بينما تشكل خطورة كبيرة على نمو المحاصيل اذا كانت كبيرة المدى وغير منتظمة ، وقد يؤدي ارتفاع معدل النهاية العظمى لدرجة الحرارة الى ذبول المحاصيل المزروعة وتساقط اوراقها وثمارها ، كما قد يضر انخفاض معدل النهاية الصغرى للحرارة كنتيجة لحدوث الصقيع ، وكثيرا ما يلجأ المزارعون في هذه الحالة الى تدفئة المزارع وخاصة مزارع الفاكهة التي تتأثر أشجارها خلال مراحل نموها الاولى بانخفاض درجة الحرارة وذلك باشعال موقد الغاز بين الاشجار ٠

وأدى تباين درجات الحرارة من مكان لآخر على سطح الارض الى تقسيم العالم الى مناطق حرارية لكل منها نوع خاص من الانتاج الزراعي، ففى الجهات الحارة تنمو المحاصيل التي تحتاج الى درجة حرارة مرتفعة كالقطن وقصب السكر والارز والمانجو والموز ، بينما تنمو في المناطق معتدلة الحرارة محاصيل أخرى كالقمح والشعير والزيتون ، في حين تنمو في المناطق المعتدلة الباردة محاصيل كالتفاح والبنجر وبعض أصناف الفاكهة ، ومع ذلك فقد استطاع الانسان التحرر الى حد كبير من القيود التي فرضتها الظروف المناخية وخاصة درجات الحرارة باستنبطاف الفصائل التي يصلح كل منها لنوع معين من أنواع المناخات ٠

ولأشعة الشمس دور كبير في حياة المحاصيل الزراعية حيث تؤثر في عملية التمثيل الكلوروفيلي ، وفي تقوية سiquان النباتات ، وتبدو أهمية أشعة الشمس بوضوح اذا عرفنا ان المحاصيل تنقسم الى نوعين من حيث نوعية الانتفاع بها ، النوع الاول محاصيل تزرع للاستفادة بسيقانها وأوراقها الخضرية كمحاصيل العلف الاخضر «البرسيم» ، والنوع الثاني عبارة عن

محاصيل تزرع للاستفادة ببذورها أو ثمارها كالقمح والبطاطس والأرز ، وأية فروق في مواعيد زراعة مثل هذه المحاصيل تحدد طبيعة نمو المحاصيل فاما أن يكون نموها خضرياً أو ثمرياً .

ويرجع النمو الخضرى أو الثمرى إلى بعض التأثيرات الكيميائية نتيجة تكون كربوهيدرات داخل أنسجة النباتات ، و يؤثر الضوء في تحديد نوع استغلال هذه الكربوهيدرات فاما أن تستغل في بناء أنسجة خضرية أو أزهار .

وللرياح تأثير أيضاً في زراعة المحاصيل إذ تؤثر في الرطوبة النسبية وتساعد على زيادة النتح وارتفاع نسبة التبخر مما يفقد المحاصيل كميات كبيرة من المياه وبهددها بالذبول . كما يؤدي نشاط حركة الرياح إلى رقاد سيقان المحاصيل وتكسرها وتمزق أوراقها ، وللتلافى ذلك يلجأ المزارعون عادة إلى إقامة مصدات الرياح من الأشجار المختلفة ، وخاصة الكافور والكافوريينا لقدرتها على مقاومة نشاط الرياح لقدرة جذورها على التعمق والتشعب الكبير في التربة ، وجدير بالذكر أن تأثير العناصر المناخية لا يقتصر على انجاح نمو المحاصيل المزروعة أو ذبولها، بل أنها تلعب دوراً كبيراً في التدبّب الذي يحدث في متوسط انتاجية التربة من المحاصيل المختلفة^(١) .

يتضح من العرض السابق أهمية الالامام بكل سمات العناصر المناخية في الاقليم عند اعداد تخطيط لتنميته زراعياً ، أو بعبارة أخرى يبدو من العرض السابق أهمية التلاويم بين الظروف المناخية والتخطيط الزراعي ، إذ أن الدراسة المناخية تحدد نوعية المحاصيل التي يمكن زراعتها وفصل الانبات وفصل النضج ، وبالتالي يتحدد موسم العمل الزراعي وهي الفترة من السنة التي يزداد فيها الطلب على الأيدي العاملة والآلات الزراعية المختلفة وخدمات الارشاد الزراعي وبعض مرافق الخدمات العامة .

-
1. Oury, W., Weather and Economic development Finance and development, A publication of the international Monetary Fund and World Bank Group, Washington, 1969, pp. 25-26.

وفي مجال الصناعة كانت بعض الصناعات يلزم لقيامها وتطورها توفير نوع معين من المناخ ، فمثلاً كان يلزم لقيام صناعة غزل ونسج القطن توفر نسبة مرتفعة من الرطوبة في الهواء حتى لا تتقصّف قيّلة القطن خلال مراحل تصنيعها المختلفة ، لذلك عندما اتجه التفكير إلى إقامة مثل هذه الصناعة في بريطانيا ومصر أختير لها في أول الامر لأنكشیر والمحلة الكبرى لإقامة المصانع فيها ، حيث يتوفّر هذا العنصر المناخي إلى حد كبير ، كما كان يلزم لصناعة تجفيف الفاكهة مناخ مشمس جاف كما هي الحال في اقليم مناخ البحر المتوسط لذلك ازدهرت هذه الصناعة هنا ، ولنفس السبب ظهرت صناعة السينما في هوليوود بالولايات المتحدة الأمريكية في أول الامر ثم انتقلت إلى دول حوض البحر المتوسط الاوربية ، ولكن في الوقت الحاضر استطاع الانسان التحرر من المناخ في مجال الصناعة بعد التقدّم الكبير في وسائل التدفئة والتبريد، بحيث أصبح من الممكن التحكم في الاجواء داخل المنشآت الصناعية حسب حاجة كل صناعة ، ولم يعد المناخ عامل يؤثّر في التوطّن الصناعي ، الا أنه بتحديد نوع الانتاج الزراعي وأيضاً الحيواني والثروة الغابية فإنه يحدد الصناعات التي تشيد معتمدة على منتجات هذه الحرف «الزراعة والرعى وقطع الاخشاب» ، كما يحدد الفترات التي يزداد فيها الانتاج – في حالة العمل الموسمي – كما هي الحال في صناعات انتاج السكر ، سواء من القصب أو البنجر ، وحلبيّ القطن ، وعصر الزيوت النباتية .

والمُناخ دور مؤثّر في النشاط البحري ، يتمثل ذلك في أهمية الاحوال الجوية لرحلات الصيد ، لذا تلعب نشرات الارصاد الجوية دوراً هاماً في حياة الصيادين في الدول البحريّة كالملكة المتحدة والنرويج والبرتغال واليابان وايسلندا .

ويؤثّر المناخ في حركة النقل ، وفي تحديد نوع السلع المنقوله خلال الفصول المختلفة ، فالعواصف الرملية والسيول تعطل حركة النقل على الطرق البرية والسكك الحديدية في المناطق الصحراوية ، بينما يؤدي تساقط الثلوج إلى تعطل حركة النقل أيضاً في الجهات الباردة حيث يؤدي تجمد المياه في بعض البحار والقنوات الملاحية إلى عرقلة حركة النقل البحري ،

كما يتأثر النقل الجوى بالتغييرات التى تطرأ على الظروف المناخية وأحوال الطقس ، في حين تؤثر العواصف والأعاصير والرياح القوية وقتل الجليد الطافية في النقل البحرى ، بل ويحدد المناخ في بعض الأحيان وسيلة النقل الشائع استخدامها ، كاستخدام الزحافات في النطاقات القطبية خلال أشهر الشتاء واستخدام السكك الحديدية في النقل بدلا من النقل النهرى عبر البحيرات العظمى ونهر السانت لورانس خلال أشهر الشتاء لتجمد المياه في المسطحات المائية .

والم المناخ أثره الواضح في نشاط حركة السياحة سواء كانت عالمية أو محلية داخل الدول ، يتمثل ذلك في تحرك السكان إلى المصايف خلال شهور الصيف ، وإلى المشاتى التي تتسم بارتفاع درجة حرارتها في فصل الشتاء بالإضافة إلى انتقال السياح في أوروبا ولبنان إلى المناطق الجبلية المغطاة بالجليد للتمتع بالمناظر الطبيعية الجميلة ولممارسة رياضة التزلج على الجليد ، وقد نجحت السياحة في أن تلعب دورا هاما في الاقتصاد القومى لعدد كبير من دول العالم أهمها إسبانيا وسويسرا وايطاليا واليونان ولبنان .

ويؤثر المناخ أيضا في توزيع السكان وتحديد كثافتهم على سطح الأرض ، يتضح ذلك من مقارنة خريطة للتوزيع كثافة السكان بأخرى موضح عليها أقاليم المطر والخطاء النباتي ، إذ يتضح انخفاض كثافة السكان بشكل واضح في الأقاليم الصحراوية الجافة ، وفي الأقاليم المدارية التي تتسم بغزاره أمطارها وكثافة غطائها النباتي وارتفاع نسبة الرطوبة وعزم درجات الحرارة ... وهى عوامل لا تشجع على سكنى الإنسان واستقراره ، كما تقلل من قدرته على العمل ، يستثنى من ذلك جزيرة جاوه باندونيسيا في جنوب شرق آسيا والتى تضم حوالي ٦٠ مليون نسمة لاعتدال مناخها بسبب موقعها الجزرى ولخصوصية تربتها البركانية .

والم المناخ دور كبير في التخطيط العمرانى ، ففى الأقاليم الباردة يلاحظ اتساع الشوارع بشكل كبير وارتفاع المباني وذلك رغبة فى الحصول على نصيب ملائم من أشعة الشمس ، وخاصة أن هذه الأقاليم لا تتمتع بقدر كبير من أشعة الشمس كما هي الحال بالنسبة للأقاليم المدارية الحارة التي تقاوم

أشعة الشمس القوية بتضييق الشوارع وتشجيرها بهدف توفير الظل والتقليل
قدر الامكان من فتحات المنازل مع ضرورة توفير التهوية الالزمه ، وفي
المناطق غزيرة الامطار يقاوم الانسان كثرة الامطار ببناء اسطح مائلة
للمنازل تحول دون تجمع المياه ، كما أن لاتجاه الرياح اثره في تحديد
موقع المنشآت الصناعية ، وفي تحديد اتجاه نوافذ المنازل وخاصة في
الأقاليم المدارية الحارة .

علم المناخ التطبيقي : Applied Climatology

يحسن قبل خاتم الدراسة الخاصة بالمناخ كأساس طبيعى للتخطيط
الاقليمى المعرض لجانبه التطبيقى الذى يعكس قيمته ودوره الكبير فى مجال
التخطيط الاقليمى حيث يبحث علم المناخ التطبيقى فى العلاقة بين خصائص
العناصر المناخية والأنشطة البشرية المختلفة وخاصة أن الانسان نجح فى
تغيير خصائص بعض عناصر المناخ فى أقاليم متعددة من العالم ، مثل ذلك
تغير خصائص الرطوبة النسبية وارتفاعها بدرجة ملحوظة فى بعض الأقاليم
التي أنشئء بها شبكات ضخمة من الترع والمصارف أو أقيمت فيها السدود
والخزانات المائية والبحيرات الصناعية ، كما تغيرت خصائص مناخ عدد
من الأقاليم الحضرية حيث ارتفعت فى هوائتها نسبة الغازات والمواد العالقة
بفعل الادخنة المتتسعة من مداخن المنشآت الصناعية والعوادم المنبعثة
من المركبات المختلفة والتى عملت بدورها على تغيير درجات الحرارة
وميلها الى الارتفاع بشكل ملحوظ وخاصة فى النطاقات الوسطى من المدن
عن مثيلتها السائدة عند الاطراف ، وقد لعبت كثافة الطرق والمبانى
والانشاءات وحركة النقل والمواصلات وتوزيع السكان دور كبير فى هذا
التبالين الحرارى والممكن ملاحظته فى أقاليم المدن .

ورغم أن البعض يشير الى أن منهج التطبيق قد لازم علم المناخ منذ
نشأته ، الا أن علم المناخ التطبيقى ظهرت أهميته بوضوح أثناء الحرب
العالمية الثانية عندما ظهرت الحاجة الى استخدام بيانات الطقس
والمعلومات المناخية فى العمليات الحربية .

وتسمى فروع علم المناخ التطبيقى فى تقديم المادة العلمية التى يحتاج

اليها المخطط في المجالات المختلفة ، ويمكن حصر أهم هذه الفروع فيما يأتي :

(أ) المناخ الزراعي : Agroclimatology

يدرس العلاقة بين عناصر المناخ وخصائص الزراعة وأساليبها في الأقاليم الزراعية المختلفة ، حيث يركز على تتبع تأثير خصائص العناصر المناخية على التوزيع الجغرافي للمحاصيل المزروعة وفصليّة نموها ومستوى اصابتها بالأمراض والآفات المختلفة ، إلى جانب التأثير المباشر للمناخ على تحديد مواسم العمل في الحقول الزراعية ، وأساليب الزراعة وشبكات الرى والصرف ، بالإضافة إلى تلمس تأثير الزراعة كنشاط بشري على خصائص بعض عناصر المناخ .

ويظهر هذا التعريف مدى شغل وأهمية علم المناخ الزراعي عند تصميم الدورات الزراعية وتحديد محاور التخطيط الزراعي .

(ب) المناخ الهيدرولوجي : Hydrological Climatology

يركز على دراسة العلاقة بين خصائص عناصر المناخ وموارد المياه المتاحة في أقليم ما ، وخاصة أن هذه العلاقة وثيقة للغاية حتى أنه يمكن القول بأن هيدرولوجية أي أقليم^(١) تمثل انعكاساً لخصائص عناصر المناخ السائد .

ويفيد علم المناخ الهيدرولوجي عند تحديد حجم وطبيعة موارد المياه المتاحة في الأقليم المراد التخطيط لتنميته .

(ج) مناخ التربة : Soil Climatology

يدرس هذا الفرع من فروع علم المناخ التطبيقى حرارة التربة السطحية ورطوبتها لتأثيرهما المباشر على قدرة الأرض الانتاجية حيث يحددان مستوى التفاعلات البيولوجية الضرورية في التربة ، ومدى توافر العناصر

(١) تتمثل موارد المياه أو هيدرولوجية أي أقليم في أحد أو بعض الموارد التالية :
المياه الجارية ، الأمطار ، الجريان السطحي Runoff ، المياه الجوفية Deep Groundwater ، المياه الجوفية العميقه Sallow Groundwater

الغذائية بها ، ومستوى حاجتها للمياه والحرارة . ومعنى ذلك أن الاطار العام لمناخ التربة يحدده خصائص المناخ ومكونات التربة .

وتعد درجة الحرارة خمس درجات مئوية للترية هي صفر النمو للمحاصيل الزراعية ، في حين تبلغ سرعة النمو أقصاها عند درجة حرارة عشرين درجة مئوية للترية . وجدير بالذكر أن سرعة انتقال العناصر الغذائية من حيز التربة إلى خلايا المحاصيل تأخذ في التناقص عند درجة 13°C وتتعدّم تماماً عند الاقتراب من الصفر المئوي (١) .

وتفيد دراسات علم مناخ التربة عند تصميم التركيب المحصولي في أي إقليم زراعي وتحديد مستوى احتياجاته المائية وطبيعة المضيقات المطلوبة لرفع قدرة الأرض الانتاجية من المحاصيل المختلفة .

(د) المناخ النباتي *Plant Climatology* :

يبحث في العلاقة بين خصائص النباتات الطبيعية وأنواعها وتوزيعها الجغرافي من ناحية وسمات عناصر المناخ السائدة من ناحية أخرى . إذ أن تباين خصائص النباتات الطبيعية في العلم تعد استجابة لاختلاف الظروف المناخية فالاوراق العريضة لأشجار الغابات المدارية المطيرة تعد وسيلة لتخلص الاشجار من العصارة الزائدة - بفعل غزارة الامطار - عن طريق النتح ، عكس الوضع بالنسبة للغابات المخروطية الباردة التي تتسم أشجارها بالشكل المخروطي وأوراقها بالشكل الابري مما يساعد على التخلص من جزء كبير من الثلوج المتساقطة عليها ، كما أن السمك الكبير للأوراق الابرية يحول دون تعرض عصارة النبات للتجمد ، لذلك فالأشجار هنا دائمة الخضرة . وأدى ضعف الضوء في نطاقات الغابات الاستوائية نتيجة لشدة كثافتها وتشابك أغصانها إلى كثرة النباتات المتسلقة التي تسعى للوصول إلى سقف الغابة للاستفادة من أشعة الشمس .

(١) للتوسيع في هذه الدراسة انظر :

- Weaver, J. E., *Plant Ecology*, Third Ed., London, 1957.
- Fitzpatrick, E., *Solis - Their Formation, Classification and Distribution*, Second Ed., N. Y., 1983.
- Hobbs, J. E., *Applied Climatology*, London, 1980.

وأسهمت شدة الاشعاع الشمسي وارتفاع درجات الحرارة في نطاق السفانا في رقة أوراق حشائش السفانا وخشونتها وتليفها ، عكس الوضع بالنسبة لحشائش الاستبس ذات الاوراق الاعرض .

وأدى الجفاف السائد خلال شهور الصيف في نطاق مناخ البحر المتوسط إلى تحايل النباتات الطبيعية على ظروف الجفاف السائدة بعدة طرق منها تغطية الجذوع بقشرة سميكة تقلل من ضياع الرطوبة كأشجار الفلين ، تعمق الجذور في باطن الأرض للحصول على المياه الباطنية كأشجار الزيتون والكرום ، تغطية الأوراق - لمنع فقد المياه بفعل النتح - أما بطبيعة زيتية لبعض أشجار الموالح أو بطبيعة شمعية كأشجار البلوط ، انتشار الأشجار على مسافات متباينة .

ويفيد علم المناخ النباتي في مجال تحديد هيكل خطط التنمية في مجالى تطوير المراعى الطبيعية ، واعداد الاطار العام لخطط إعادة تشجير النطاقات الغابية .

(ه) المناخ الحضري : Urban Climatology
من الفروع الهامة لعلم المناخ التطبيقي ، حيث يركز على تتبع وتحليل خصائص المناخ المحلي Micro - Climate للمدينة ، إذ أن المدن الحديثة وتعدد وتراس مبانيها الضخمة وسائلت شوارعها ، وطبيعة أنماط الحياة بها وسمات وظائفها الاقتصادية الرئيسية وما تبع ذلك من تضخم حجم سكانها .. كلها عوامل أوجدت خصائص متميزة لعناصر المناخ السائدة في أقاليم المدن وخاصة درجة الحرارة والرطوبة النسبية وتوزيع الضوء واتجاهات الرياح .

لذلك أصبح المناخ من العوامل الرئيسية التي توضح في الاعتبار عند تخطيط أقاليم الحضر وتحديد مستوى ارتفاع مبانيها ، وتوزيع المنتزهات والمساحات الخضراء ، وامتداد الطرق ومدى اتساعها ، وشكل المباني واتجاهات فتحاتها ، والمواد المستخدمة في سفلة الطرق وتشجير جوانبها . وأصبح تخطيط المدن يهتم حالياً بابعاد الحلول العملية لمشكلة تلوث مناطق الحضر بالغبار الناتج عن التجمعات الكبيرة للسكان والغازات

- أخطرها الغازات الكربونية - التي تلفظها المنشآت الصناعية ووسائل النقل الميكانيكية المختلفة .

(و) المناخ الصناعي : Industrial Climatology

يهم هذا الفرع من علم المناخ التطبيقي بدراسة تأثير خصائص العناصر المناخية وخاصة درجة الحرارة والرطوبة النسبية والضوء واتجاهات الرياح في المنشآت الصناعية من حيث التوزيع الجغرافي وطبيعة المنتجات المصنعة والتي يمكن حصر أهم معالمها فيما يلى (١) :

■ تحتاج بعض الصناعات إلى سيادة نوع معين من الأحوال الجوية كحاجة صناعة غزل ونسج القطن إلى نسبة عالية من الرطوبة حتى لا تتصرف تيلة القطن ، وحاجة صناعة الأغذية المحفوظة إلى الجفاف وانخفاض درجة الحرارة للمحليولة دون نمو الفطريات وتکاثرها ، وحاجة صناعة تجفيف الفاكهة إلى جو مشمس جاف ، وحاجة صناعة التبغ والسجائر إلى درجة حرارة مرتفعة ونسبة رطوبة عالية ، وحاجة صناعة الشيكولاتة إلى مناخ بارد لذلك يتركز معظم انتاجها العالمي في الدول الأوربية المستوردة للكاكاو بينما لا يتم تصنيع الشيكولاتة في غالبية الدول الأولى المنتجة للكاكاو في العالم لوقوعها في العروض المدارية الحارة .

■ اختلاف المادة الخام المستخدمة في تصنيع الآلات تبعاً لطبيعة المناخ السائد في أقاليم تشغيلها ، حيث يقل استخدام العناصر البلاستيكية في تصنيع الآلات إذا كان سيتم تشغيلها في أقاليم حارة ، والعكس صحيح في حالة تشغيلها في أقاليم معتدلة أو باردة .

■ تباين تصميم كل من المكائنات الصناعية والمركبات الهندسية تبعاً لاختلاف الأقاليم مناخياً حيث يختلف ما يشغل منها في الأقاليم الباردة إلى حد كبير عن مثيلاتها المخصصة للاستخدام في الأقاليم الحارة .

(١) استطاع الإنسان التحرر من قيود المناخ في مجال الصناعة بعد التقدم الكبير الذي تحقق في وسائل التدفئة والتبريد بحيث أصبح من الممكن التحكم في الأجزاء داخل المنشآت الصناعية حسب حاجة كل صناعة ، ورغم ذلك فإن طبيعة ومستوى وتكليف تشغيل الماكينات الصناعية يرتبط إلى حد كبير بطبيعة الأحوال الجوية السائدة خارج المنشآت الصناعية .

- اختلاف مرکبات وطبيعة الشحوم والدهون الصناعية المستخدمة ؛
- الاقاليم الحارة عن مثيلتها المستخدمة في الاقاليم الباردة .

(ز) المناخ العسكري : Militarily Climatology

يفيد هذا الفرع من فروع المناخ التطبيقي في التخطيط العسكري حيث يعالج تأثير خصائص عناصر المناخ ودورها في رسم الخطط العسكرية وتحديد مسارات المعارك الحربية والتوقيت المناسب لبدئها اذ يرجع فشل نابليون بونابرت في غزو روسيا الى عدة أخطاء لعل أهمها غزوه لراضي روسيا خلال شهور الشتاء قارصة البرودة .

وليس من شك في أن توقيت بدء العمليات الحربية وطبيعة الاسلحة المستخدمة تحددها طبيعة الاحوال الجوية السائدة خلال فصول السنة حيث تقل كفاءة ومستوى تشغيل الاسلحة الثقيلة والطائرات والقاذف الصاروخية خلال مواسم سقوط الامطار الغزيرة وفترات التقلبات الجوية الشديدة ، لذلك أصبحت الارصاد الجوية من أهم الخدمات المعاونة للعمليات العسكرية وخاصة في العصر الحديث حيث أصبح الطيران يشكل السلاح الفعال والمؤثر في المعارك الحربية ، والمعروف أنه يتاثر أساساً بالظروف الجوية وخاصة الضباب والعواصف والتيارات الهوائية الشديدة والضوء رغم تطور البوصلات الحديثة ووسائل المراقبات العسكرية وخاصة نظارات الاشعة تحت الحمراء .

٥ - الغطاء النباتي :

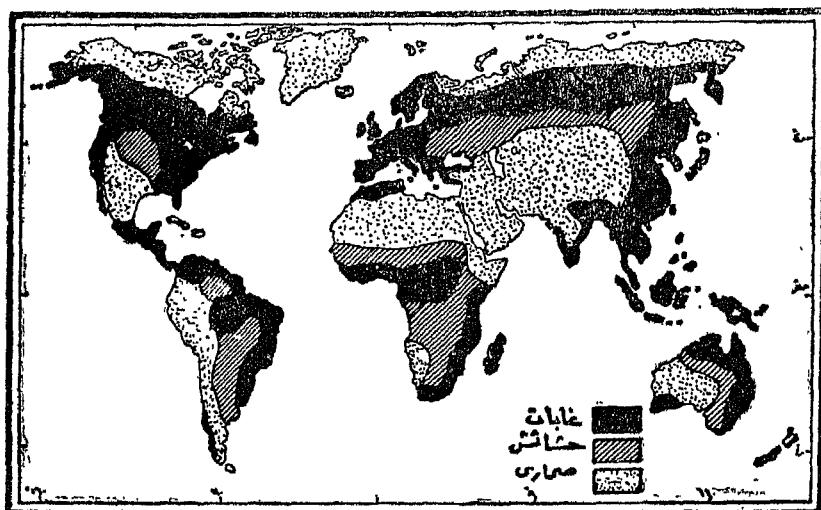
يقصد بالغطاء النباتي النباتات الطبيعية المنتشرة على سطح الارض والتي تدرج من غابات تباين كثافتها الى حشائش تختلف في اطوالها وغناها حتى تصل الى النباتات الصحراوية الفقيرة ، ويمكن تصنيف الغطاء النباتي على أساس قدرته على مقاومة الجفاف ، وأيضاً حسب قابليته للتاثير بالصدق وقدرته على مقاومة بروادة فصل الشتاء وقصر فصل النمو ، عموماً يرجع تباين الغطاء النباتي من مكان لاخر على سطح الارض الى اختلاف الظروف الطبيعية التي أهمها عناصر المناخ وخصائص التربة ومظاهر السطح والقرب أو البعد عن المسطحات المائية .

وإذا استثنينا النطاقات الصحراوية ذات التكوينات الصخرية والتي

لاتسقطر عليها أمطار والمناطق التي تغطيها الغطاء الجليدي الدائم
لا تكاد توجد بقعة على سطح الأرض تخلو من غطاء نباتي .

ويتمثل الغطاء النباتي مورداً من موارد الثروة التي يمكن استغلالها بنجاح كبير ، وخاصة أنها تتسم بتنوعها ومتعددها ، ولقد كان لهذا العامل دور هام في تحديد نوع الحرفة التي يمارسها الإنسان ، وبالتالي حددت أسلوب الحياة ومستوى معيشة البشر في جهات واسعة من العالم ، فيسود في نطاق الغابات الاستوائية الكثيفة – حيث تعيش جماعات مختلفة من البشر – حرف الجمع واللتقط ، والمصيد البري ، مع الزراعة البدائية المتنقلة ، وتنتشر في مناطق الحشائش وخاصة نطاقات الاستبس حرفة رعي الحيوانات رغم تحول مساحات واسعة منها إلى أراض زراعية ، بينما تسود في نطاقات الغابات النفضية والخروطية حيث يعيش الإنسان في مستوى حضاري مرتفع حرف قطع الأخشاب متعددة الفصائل والخصائص مما يساعد على تعدد استخداماتها ، وانتاج المنتجات الخشبية المختلفة ولب الخشب والورق ، بالإضافة إلى صيد الحيوانات ذات الفراء ، كما نجح الإنسان في بعض المناطق في إزالة الغابات وتحولها إلى أراض زراعية ، وقد كان لانتشار الغابات في بعض الجهات القريبة من السواحل دور مباشر في قيام حرفة الصيد البحري ونجاحها إذ وفرت الأخشاب اللازمة لبناء أساطيل الصيد ، بالإضافة إلى استخدام الأخشاب في صناعة البراميل والمصناديق التي تستغل في تعليب الانتاج وأيضاً تدخين الأسماك كما هي الحال في اليابان وشمال شرق الولايات المتحدة الأمريكية والبروبيج [شكل رقم ٤] .

وتجدر بالذكر أن حجم الاشجار ودرجة صلابة أخشابها ومدى كثافتها تلعب دوراً هاماً في استغلال المناطق الغابية المختلفة ، فالغابات الخروطية التي تنتشر فيها الاشجار ذات الاخشاب اللينة تعد أسهل في استغلالها وأكثر ريشاً من استغلال الغابات المدارية والنفضية ذات الاخشاب الصلبة ، لذا تلعب دوراً رئيسياً في تجارة الاخشاب العالمية ، كما أنها أسهل في إزالة أجزاء منها لاحلال الزراعة محلها .



شكل رقم [٤] الاقسام الرئيسية للغطاء النباتي

وتتبادر سهولة استغلال الغابات من مكان لا يدخل الأقليم المناخي الواحد تبعاً لمدى كثافة الأشجار ، فالغابات الموسمية مثلاً كانت أسهل في استغلالها وفي شق طرق داخلها من الغابات الاستوائية ، كما أن أطراف الغابات حيث تنتشر الأحراش والأدغال أسهل في استغلالها من الأجزاء الداخلية من الغابات حيث تنتشر الأشجار الضخمة الكثيفة المتشابكة الأعشاب ، وتظهر هذه السهولة بوضوح عند التفكير في مد الطرق أو إزالة الغطاء النباتي من مساحات محددة لاحتلال الزراعة موطها ، كما تقول غابات المانجروف عقبة في سبيل ربط الجهات الساحلية في نطاق الغابات المدارية بالجهات الداخلية لكتافتها وكثرة فروعها وارتفاع أشجارها الكبير الذي يتراوح بين ١٥ - ٣٠ قدماً، كما حالت هذه الغابات دون إنشاء المرافق الطبيعية كما هي الحال في ساحل غانا بغرب أفريقيا .

يوضح العرض السابق التأثير الواضح لخصائص النبات بصورة مباشرة وغير مباشرة على الكثير من السمات العامة سواء كانت طبيعية أو بشرية لأقاليم العالم المختلفة ، مما يؤكد ضرورة الالامن الكامل بهذه الخصائص عند اعداد أي خطيط لتنمية وتطوير أي اقليم .

٦ - الحيوان الطبيعي :

يقصد بهذا العامل الحيوانات والطيور البرية على السواء ، وهي

كالنبات الطبيعي تتلائم مع ظروف البيئة الطبيعية التي تعيش فيها ، وان كانت تختلف عنه في قدرتها على الحركة لذا فهى أقل ارتباطاً بالبيئة الطبيعية ، والحيوان البرى كالنبات الطبيعي يلجا إلى التلائم مع عناصر البيئة الطبيعية وخاصة مع العناصر المناخية ، يتمثل ذلك في اختلاف سmek جلود وفراء بعض الحيوانات وتباين الوانها بما يتافق وظروف البيئة التي تعيش فيها .

وكما تقل كثافة الغطاء النباتي ويتباين مدى تنوعه ويزداد فقره بصفة عامة كلما بعدينا عن خط الاستواء حيث المناطق المدارية المطيرة ، يقل في نفس الاتجاه غنى الحياة الحيوانية ويتضاعل تنوعها وذلك لتتوفر الغذاء والماء في المناطق المدارية المطيرة طوال العام بينما تظهر صفة الفصلية سواء فيما يتعلق بدرجات الحرارة أو بكميات المطر كلما بعدينا عن هذه المناطق في اتجاه الشمال أو الجنوب لذا يقل تبعاً لذلك توافر الغذاء والماء مما يقلل من امكانية التنوع الحيواني . ورغم أن معظم الحيوانات والطيور تتلائم مع البيئات التي تعيش فيها بحيث تصبح البيئات مثالية لها فانها تلجا أحياناً إلى اتباع أساليب مختلفة من أجل استمرار الحياة ببعضها يلجا إلى الهجرة شمالاً أو جنوباً هرباً من شهور الشتاء الباردة كبعض فصائل الطيور ، بينما تلجا بعض الحيوانات في العروض العليا إلى الخمول والاستكان خلال فصل الشتاء البارد ، في حين تستيقظ صيفاً حيث تتسم بالحركة والنشاط ، ومرد ذلك تعذر الحصول على الغذاء والماء في هذه العروض خلال شهور الشتاء وليس مقاومة فصل البرودة كما يتصور البعض .

وقد أصبح توزيع الحيوانات البرية محدوداً على سطح الأرض بعد أن استطاع الإنسان السيطرة على عدد كبير منها واستئناس بعضها ، بل إن تقدم الإنسان الحضاري وتعدد احتياجاته من المنتجات الحيوانية وازدياد الطلب عليها مكنه من انتخاب وتهجين سلالات جديدة ذات صفات خاصة مكنته من الحصول على أجود الاصناف من الاصناف والجلود ، بالإضافة إلى اللحوم والألبان والمنتجات الحيوانية المختلفة ، ورغم ذلك فلازال للحيوان الطبيعي (غير المستأنس) دور مؤثر في الانتاج بشكل مباشر ، مما

يحتم ضرورة وضعه في الاعتبار عند اعداد أي تخطيط ، يتمثل ذلك فيما يلى :

■ تسبب الارانب البرية خسائر كبيرة للمحاصيل المزروعة والمراعى الخضراء في استراليا ، لذا أقامت الدولة السياج الشهير المعروفة باسم Rabbit Proof Fences .

■ تسبب الكلاب الوحشية المعروفة باسم دنجو Dingo أضرارا بالغة بالثروة الحيوانية في استراليا وخاصة في النطاقات الانتقالية بين المراعى والصحارى ، حيث تقضى على أعداد كبيرة من الثروة الحيوانية كل عام ، فقد قدرت هذه الخسائر في عام واحد بحوالى ٤٠٠٠ رأس من الأغنام في منطقة بروكن هل .

■ تقضى الفئران سنويا على كميات كبيرة من المحاصيل الغذائية في مختلف دول العالم تقدر بملايين الجنيهات ، كما أنها تنقل بعض الأمراض التي أخطرها الطاعون والتي تضعف من قدرة الإنسان على الانتاج .

■ تسبب غارات أسراب الجراد على الاراضي الزراعية في شبه الجزيرة العربية وأثيوبيا والسودان وبعض جهات شمال غرب أفريقيا خسائر هائلة ، مما دفع مثل هذه الدول إلى درء خطورة الجراد بتتبع اتجاهات أسرابه والقضاء عليه بالتعاون مع الاجهزة الفنية التابعة للأمم المتحدة .

■ تسبب الحشرات الثاقبة خسائر سنوية كبيرة في المحاصيل الغذائية وخاصة الحبوب مما دفع معظم دول العالم في الوقت الحاضر إلى مقاومة مثل هذه الحشرات والتقليل من آثارها المخربة بإنشاء صوامع التخزين التي تحتاج إلى تكاليف كبيرة .

■ تؤثر بعض الحشرات كالبعوض وذبابة تسى تسى في الانتاج بشكل غير مباشر عن طريق نقل الابويئة والامراض التي تضعف من قدرة الانسان على العمل ، بل تقضى عليه في بعض الاحيان ، اذ تنقل ذبابة تسى تسى مرض النوم الذي يصيب الانسان والحيوان في الجهات المدارية بوسط أفريقيا ، وهي تنتشر في نطاق يمتد من دائرة عرض ٥١° شمالي دائرة

عرض ٥٢٥ جنوباً ، ويتركز هذا المرض بصفة خاصة في الكاميرون وشرق زائير ، وفي الجهات المجاورة لبحيرتي فيكتوريا ورودولف .

وتتوقف قدرة الإنسان الانتاجية والتوسيع في تربية الحيوانات في هذه الأقاليم على القضاء على هذه الذبابة الدمدة ، وهو ما يكون أول أهداف التخطيط لتنمية هذه الجهات .

■ ينقل البعوض المعروف باسم *Anopheles* مرض الملاريا في الجهات المدارية في كل من أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا ، وفي اقليم البحر المتوسط ، وتعمل درجات الحرارة المرتفعة ونسبة الرطوبة العالية على انتشار الملاريا ، لذا ينتشر هذا المرض بصفة خاصة في مناطق المستنقعات وحول الآبار المكشوفة حيث تتکاثر يرقات البعوض الناقل للملاريا، وتحدث الاصابات عادة في جميع شهور السنة في الجهات المدارية الحارة ، بينما تحدث خلال شهور الصيف والخريف في الجهات معتدلة الحرارة ، ويقاوم الإنسان البعوض الناقل للملاريا والحمى الصفراء بعدة طرق أهمها رش مناطق تواجد اليرقات بالمبيدات المختلفة ، بالإضافة إلى التوسيع في تجفيف المستنقعات التي تمثل مياه تهدد صحة السكان .

الفصل الرابع

الأسس البشرية

السس كان

النق ل

تمثل العوامل البشرية أساساً وضابطاً هاماً للتخطيط الأقليمي ، فالانسان هو الذى يقوم بالعمل ، وهو الذى يعطى لعناصر البيئة الطبيعية قيمتها ويكتسبها أهمية ويعطى لوجودها معنى، فالانسان هو المخطط والمنتج والمستهلك ، لذلك يسعى في كل أقاليم العالم الى استغلال موارد البيئة الطبيعية بناء على خطة مدروسة غالباً لتوفير احتياجاته مستغلًا في ذلك قدراته وامكانياته المتعددة سواء الكمية أو الكيفية ، لذلك كانت ضرورة دراسة العوامل البشرية التي تتمثل أساساً في السكان من حيث التوزيع والقدرات التي تتوقف إلى حد كبير على المستوى الحضاري والمعيشي ، بالإضافة إلى الحالتين الصحية والتعليمية ، وكلها عناصر بشرية تعطي صورة واضحة للخطط عن مدى توافر الأيدي العاملة ونوعيتها ومستواها ، وعن مدى العلاقة بين الإنسان والبيئة التي يعيش فيها والتي يراد التخطيط لاستثمار مواردها لصالحه .

أولاً - السكان :

يكون استغلال موارد البيئة الطبيعية نتاجاً لتفاعل امكانيات البيئة وصلاحيتها للاستغلال مع نشاط الانسان ومقدراته على العمل والانتاج ، كذلك فالالتخطيط البشري لأى اقليم يعتمد على كل من البيئة والانسان ، وأن تشابه الخصائص الطبيعية في عدة أقاليم لا يؤدي بالضرورة إلى تشابه النمط البشري فيها حيث يرتبط الاخير بطبيعة الانسان وقدرته واستعداده للعمل والانتاج ومستواه الحضاري والمعيشي الذي يحدد بدورة طبيعة احتياجاته وحجمها وهي أمور توضع في الاعتبار عند اعداد خطة التنمية .

ويمكن ذكر عدة أمثلة على هذه الحقيقة منها تبادل الحياة البشرية لسكان السهول الوسطى في أمريكا الشمالية عند مثيلتها لسكان سهول وسط آسيا، كذلك يلاحظ انتشار حرف رعي الاغنام والماعز في شمال افريقيا لفقد الغطاء النباتي الناتج عن قلة الأمطار ، لذا تسود حرف الرعي المتنقل التي لا تساهم بتصديره يذكر في التجارة الدولية للأغنام والماعز ومنتجاتها .

أما في أستراليا حيث تسود خصائص طبيعية تكاد تشبه مثيلتها في شمال أفريقيا من أمطار قليلة إلى غطاء نباتي فقير فتسود حرفه الرعى التجارى الذى تساهم بدور كبير في التجارة الدولية للأغنام والماعز حتى أن أستراليا تساهم وحدها بحوالى ٤٠٪ من صادرات الصوف العالمية ، ٢٠٪ من صادرات لحوم الضأن والماعز العالمية ، ويرجع الفرق في كمية الانتاج ونوعيته وبالتالي ثقله في التجارة الدولية إلى اختلاف المستوى الحضاري والمعيشي في أستراليا عنه في شمال أفريقيا .

ويرجع تغير المظهر الحضاري والمعيشي في بيئه معينة واكتسابه خصائص مميزة إلى الدور الذي يمارسه الإنسان لتحديد هذا المظهر بتعديل ملامح البيئة الطبيعية واستغلالها وفق قدراته ورغباته ، وهناك الكثير من الأمثلة التي توضح تعديل الإنسان لبعض ملامح البيئة الطبيعية من أشكال السطح أو خصائص التربة أو موارد الشروة النباتية بل وفي بعض الأحيان خصائص العناصر المناخية وخاصة المطر والرطوبة ودرجة الحرارة .

ولا يمكن دراسة التخطيط الإقليمي بكل عناصره دون دراسة السكان الذين يكونون أساسا هاما للتخطيط إذ أن الإنسان كما سبق أن ذكرنا عامل جغرافي يعمل على تغيير بيئته الطبيعية حسب قدراته ومستواه الحضاري وأيضا وفق رغباته والاحتياجاته .

ويمكن تقسيم عامل السكان في مجال التخطيط إلى الموضوعات التالية:

- توزيع السكان .
- كثافة السكان .
- توزيع القوى العاملة .
- مدى التوازن بين الزيادة السكانية والزيادة الانتاجية .
- مستوى معيشة السكان .
- مستوى الخدمات الصحية .

توزيع السكان :

يختلف توزيع السكان من اقليم لآخر على سطح الأرض ، فيلاحظ أن

هناك أقاليم تتركز فيها أعداد كبيرة من السكان بينما يقل هذا التركيز في أقاليم أخرى ، في حين يكاد ينعدم السكان في أقاليم ثلاثة ، وهذا يعني أن سكان العالم غير موزعين توزيعاً عادلاً في المناطق المختلفة ، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها العوامل الطبيعية (المناخ ومظاهر السطح) التي تؤثر في العمليات الانتاجية والموارد الطبيعية التي يمكن أن يستغلها الإنسان وتعمل على تجمعه بأعداد متباعدة، إلى جانب العوامل البشرية التي تشمل المواليد والوفيات والهجرة التي تؤدي إلى تباين معدلات نمو السكان في الجهات المختلفة ، بالإضافة إلى الحرف الانتاجية ومدى توافر طرق وسائل النقل وعدد آخر من العوامل^(١) .

وقد بلغ عدد سكان العالم ٥٠٢٦ مليون نسمة تقريباً عام ١٩٨٧ يتوزعون على النحو الذي توضحه أرقام الجدول رقم [١] :

جدول رقم [١] (مليون نسمة)

القاراء	عدد السكان	النسبة المئوية
آسيا	٢٩٢٩	٥٨٣
أفريقيا	٦٠١	١٢-
أوروبا	٤٩٧	٩٩
أمريكا اللاتينية	٤٢٠	٨٣
الاتحاد السوفييتي	٢٨٤	٥٦
أمريكا الشمالية	٢٧٠	٤٥
الأوقیانوسية	٢٥	-٥
الجمـلة	٥٠٢٦	١٠٠٪

(١) للتوسيع في هذه الدراسة انظر :

- (أ) محمد السيد غلاب ، محمد صبحى عبد الحكيم ، السكان
ديموغرافية وجغرافية ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ٢٣٢ ، ٢٤٩ .
(ب) عبد الفتاح محمد وهبيه ، جغرافية الإنسان ، بيروت ، ١٩٧٢ ،
ص ١٤٧ - ١٨٦ .

تبين أرقام الجدول رقم [١] أن آسيا تتصدر القراءات من حيث عدد السكان (٥٨ر٣٪) ، يليها أفريقيا في المركز الثاني (١٢٪) ثم تأتي بعد ذلك باقى القراءات .

ويختلف توزيع أعداد السكان من أقاليم لآخر داخل القارة الواحدة لذا يمكن تحديد أكثر جهات العالم ازدحاماً بالسكان بأربعة أقاليم رئيسية :

١ - الجزء الجنوبي من قارة آسيا الذي يضم الهند وباكستان وبنجلاديش وسريلانكا وبورما وتايلاند وكمبوديا ومالزيا وأندونيسيا ، ويكون سكان هذا الجزء من آسيا [١٣١٨ر٢ مليون نسمة] حوالي ٤٥٪ من جملة سكان القارة ، ٢٦ر٢٪ من إجمالي سكان العالم ، أى أن هذا الجزء من القارة يضم أقل قليلاً من ثلث سكان العالم .

ويتبادر توزيع السكان في هذا الأقاليم من نطاق لآخر تبعاً لاختلاف العوامل الطبيعية والبشرية . وتعد الهند أكبر دول هذا الجزء من القارة ازدحاماً بالسكان حيث بلغ عدد سكانها ٨٠٠ مليون نسمة عام ١٩٨٧ .

٢ - الجزء الشرقي من آسيا والذي يشمل الصين الشعبية واليابان وكوريا والصين الوطنية (تايوان) والفلبين وفيتنام وهو نج كونج وسنغافورة ومنغوليا ، ويكون سكان هذا الجزء من القارة [١٤٠١ر٢ مليون نسمة] ما يعادل ٤٧ر٨٪ من جملة سكان آسيا ، ٢٧ر٨٪ من إجمالي سكان العالم ، وتعد الصين الشعبية أكثر دول هذا الجزء من القارة ازدحاماً بالسكان ، فقد أعلن أخيراً أن عدد سكان الصين الشعبية بلغ نحو ١١ مليار نسمة .

٣ - قارة أوروبا وخاصة الأجزاء الغربية منها حيث تنتشر المنشآت الصناعية والتعدينية المختلفة ، وقد بلغ عدد سكان القارة ٤٩٧ مليون نسمة أى ما يكون ٩ر٩٪ من إجمالي سكان العالم عام ١٩٨٧ ، وتعد ألمانيا (٧٧ر٧ مليون نسمة) وإيطاليا (٤٥٧ مليون نسمة) والمملكة المتحدة (٥٦ر٨ مليون نسمة) وفرنسا (٥٥٦ مليون نسمة) أكثر دول القارة الأوروبية ازدحاماً بالسكان عام ١٩٨٧ .

٤ - الأجزاء الشرقية من قارة أمريكا الشمالية والتي تضم أساساً

النطاق الجنوبي الشرقي من كندا ، والنطاق الشمالي الشرقي من الولايات المتحدة الأمريكية .

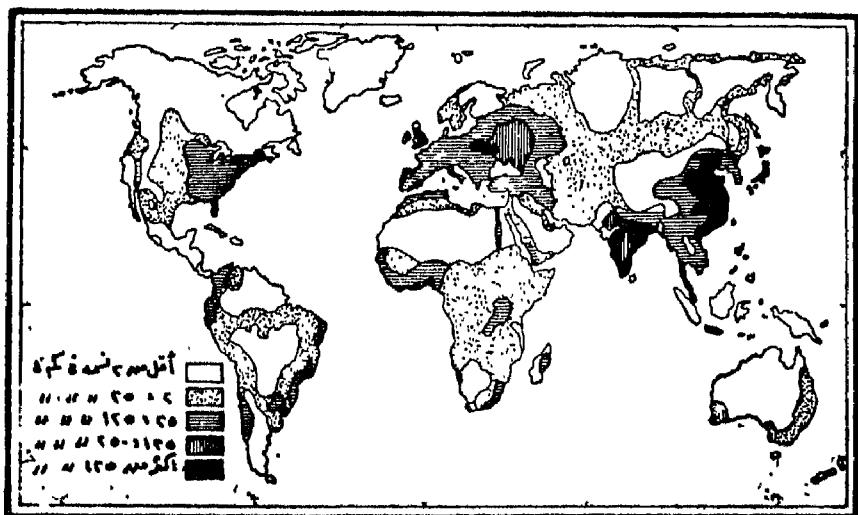
والازدحام السكاني في آسيا أوضح منه في أي مكان آخر في العالم ، ويرجع ذلك إلى ترکز معظم الموارد الطبيعية في القارة داخل عدد محدود من الدول مما عمل على ازدحامتها بالسكان ، بينما تتوزع مثل هذه الموارد على عدد أكبر من دول القارة الأوروبية مما قلل إلى حد كبير من الازدحام الشديد للسكان في عدد قليل من الدول ، بالإضافة إلى ترکز السكان في أجزاء محدودة من قارة آسيا لعظم انساحات غير الصالحة لسكنى الإنسان سواء كانت صحراوية أو جبلية بينما تقل نسبة مثل هذه الأراضي في أوروبا وخاصة إذا قارناها ب تلك الموجودة في آسيا .

وفي أمريكا الشمالية يزداد الازدحام السكاني في الولايات المتحدة الأمريكية عنه في كندا حيث يبلغ عدد سكان الدولة الأخيرة ٢٦ مليون نسمة ، في حين يبلغ عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية ٢٤٤ مليون نسمة عام ١٩٨٧ ويرجع ذلك إلى أن الدولة الأخيرة أكثر جذباً للسكان المهاجرين لغناها الكبير بالموارد الطبيعية وتقديمها الحضاري ، بالإضافة إلى أنها أقدم من حيث التعمير الحديث ، ومع ذلك تضم كندا موارد طبيعية هائلة تحتاج إلى أعداد كبيرة من الأيدي العاملة وشبكة جديدة من الطرق المختلفة لامكان استغلالها .

كثافة السكان :

تسهم دراسة كثافة السكان في تتبع العلاقة بين الإنسان والأرض وتحديد مدى الاكتظاظ بالسكان ، فالإعداد المطلق للسكان لا تفسر الكثير عند التخطيط لتنمية وتطوير أي إقليم أو دولة أذ من الضروري ربط هذه الأعداد بالأرض وقدرتها الانتاجية وبالتالي قدرتها على أود السكان ، لذلك فعند محاولة اعطاء صورة واضحة عن العلاقة بين السكان والأرض التي يعيشون عليها يجب أن نضع في الاعتبار القدرة الانتاجية للأرض لأن ذلك يبين هل الإقليم يكون بيئه طاردة للسكان ، أم مازال قادرًا على استيعاب أعداد أخرى منهم ، كما أن مثل هذه الدراسة تمكن من الحكم على مستوى معيشة السكان

الذى يتوقف أساسا على كل من الموارد الطبيعية وأعداد السكان الضرورية لاستغلالها ، لذا يهتم في مثل هذه الدراسات بالكثافة الفيزيولوجية Physiological Density التي تربط بين عدد السكان ومساحة الأرض المستغلة فعلا ، وهي تختلف عن الكثافة العامة أو الحسابية Arithmetical Density وهي نسبة عدد السكان إلى مساحة محددة من الأرض بغض النظر عن القدرة الانتاجية لهذه المساحة ، لذلك فهذه الكثافة «الحسابية» لا تعطى صورة واضحة وحقيقية عن العلاقة بين الإنسان والأرض فعند حسابنا للكثافة العامة في مصر مثلا نأخذ في الاعتبار عدد السكان (حوالى ٥٦ مليون نسمة عام ١٩٩٠) والمساحة الكلية البالغة نحو مليون كيلو متر مربع ، لذا تبلغ هذه الكثافة ٥٦ نسمة في الكيلو متر المربع .٠٠٠ هذا الرقم لا يعطى صورة حقيقة للكثافة السكانية إذ أن معظم السكان (أكثر من ٩٨٪) يعيشون في وادي النيل وדלתاه (حوالى ٤٪ من مساحة البلاد) بينما باقي المساحة (١٢٪) عبارة عن صحارى تقاد تخلو من السكان يشتتى من ذلك مناطق الواحات ومرانك التعدين ، أما الكثافة الفيزيولوجية فهي ترتبط كما سبق أن ذكرنا بين عدد السكان ومساحة الأرض المستغلة فعلا فهي تستبعد - عند حساب الكثافة الفيزيولوجية في مصر - المساحات الصحراوية غير المستمرة ، لذا تصل هذه الكثافة في مصر إلى حوالى ١٠٠٠ نسمة / كم٢ [شكل رقم ٥] .



شكل رقم [٥] توزيع كثافة السكان في العالم

توزيع القوى العاملة :

من الضروري عند اجراء تخطيط لتنمية أى اقليم واستثمار موارده تتبع القوى العاملة فيه لتحديد نسبة هذه القوى الى جملة السكان، ولمعرفة نسبة الاعالة في الاقليم ، ويقابل مثل هذه الدراسة كيفية تحديد العاملين وغير العاملين بين فئات السن الصغيرة ، وأيضاً بين الاناث وخاصة أن تعريف المرأة العاملة يختلف من دولة لأخرى ، ففى دول شرق أوروبا الزراعية وفي فرنسا تدرج النساء العاملات في النشاط الزراعي ضمن القوى العاملة عكس الوضع بالنسبة لمثيلاتهن العاملات في مصر والبرازيل مثلاً حيث يعتبرون من غير العاملين . لذا كان من الصعب تحديد حجم القوى العاملة في العالم والتي تمثل أساس ثروته بدقة ووضوح .

وكما سبق أن ذكرنا فقد بلغ عدد سكان العالم ٥٠٢٦ مليون نسمة عام ١٩٨٧ ، وقد يكون العاملون منهم حوالي ٤١٪ من جملة سكان العالم ، وهذا يعني أن نحو ٤١٪ من سكان العالم يعولون ٥٨٪ من إجمالي السكان، وقد قدر العاملون من الرجال بما يوازي ٦٥٪ من جملة العاملين في العالم ، في حين شكلت العاملات ما يعادل ٣٥٪ من جملة العاملين ، ومعنى ذلك أن النساء تسهمن بدور فعال في النشاط الاقتصادي في العالم مما يوضح عدم امكانية الاستغناء عنهن كقوة عاملة عند التخطيط لمشاريع التنمية وإن كان ذلك يتوقف بطبيعة الحال على ظروف كل دولة وتقاليدها السائدة .

وتختلف هذه النسب (نسب العاملين من الذكور والإناث) من قارة لأخرى ومن دولة لأخرى بل وأيضاً من اقليم لأخر ، وتسهم مثل هذه الدراسة - دراسة القوى العاملة - في وضع خطط التنمية وتحديد الاستخدام الأمثل للقوى البشرية وخاصة أنها تظهر مستوى البطالة السائد في الاقاليم قيد الدراسة ، كما أنها تساعد في تقدير موارد القوى العاملة حسب فئات السن والنوع والمستوى الفنى ونوعيته .

مدى التوازن بين الزيادة السكانية والزيادة الانتاجية :

لدراسة التوازن بين الزيادة السكانية والزيادة الانتاجية في القطاعات

الأساسية التي تعتمد عليها الدولة أو الأقليم أهمية كبيرة في التخطيط الأقليمي ، لأن أي خطة للتنمية أما أن تهدف إلى تطوير القطاعات الانتاجية وزيادة طاقتها بحيث تفوق الزيادة السكانية ؛ وأما أن تسعى إلى زيادة عدد السكان عن طريق تشجيع الزيادة الطبيعية للسكان حتى تتوافق الأيدي العاملة التي تستطيع استثمار الموارد الطبيعية المتاحة في الدولة كما هي الحال في الدول البترولية في شبه الجزيرة العربية والدول حديثة العمران البشري الحديث كاستراليا والأرجنتين ، وأما أن تحاول ايجاد توازن بين الزيادة السكانية والزيادة الانتاجية وذلك في معظم الدول النامية في العالم والتي تعاني من مشكلة عدم كفاية مواردها في الوقت الذي يزداد فيه سكانها بمعدلات كبيرة ، وفي هذه الحالة لابد أن يسير التخطيط في خطين متوازيين ، أحدهما خاص بتطوير الانتاج بكافة الوسائل واستغلال الموارد المتاحة إلى أقصى حد ممكن ، في حين يتمثل الخط الثاني في ضرورة ضبط وتنظيم النسل للحد من الزيادة السكانية ، وهذا يظهر أهمية هذا النوع من الدراسات البشرية بالنسبة للتخطيط .

وعلى مستوى العالم يزداد عدد السكان بشكل مطرد ، وإن اختلفت هذه الزيادة من قارة لأخرى ، ففي خلال الخمسين سنة الممتدة بين عامي ١٩٢٠ - ١٩٧٠ بلغت الزيادة السنوية للسكان أقصاها في أمريكا اللاتينية إذ وصلت إلى ٨٪٦١ ، بينما بلغت ٢٪٩٠ في أفريقيا ، ٢٪٤٢ في آسيا ، ٢٪٢٢ في الأوقیانوسية ، ١٪٨٨ في أمريكا الشمالية ، ١٪٦١ في الاتحاد السوفييتي ، ٠٪٨٠ فقط في أوروبا وهي أدنى نسبة سجلت للزيادة السكانية في أي قارة خلال الفترة المذكورة ،

ولكي نظهر مدى اطراد نمو السكان في العالم نذكر أن الإنسان العاقل احتاج إلى ما بين ٥٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠ سنة لكي يبلغ تعداده حوالي ٢٥٠ مليون نسمة ، وهو رقم تقريبي لسكان العالم خلال أوائل العصر المسيحي ، وقد تضاعف هذا الرقم عام ١٦٥٠ ميلادية ، أي أن سكان العالم تضاعفوا وبلغوا ٥٠٠ مليون نسمة في مدي ١٦٥٠ سنة ، وفي مرحلة ثالثة تضاعف السكان مرة ثانية في مدي ٢٠٠ سنة حيث بلغوا حوالي ١١٠٠

مليون نسمة عام ١٨٥٠ ، ثم بعد ذلك تضاعفوا مرة ثالثة في فترة زمنية قصيرة لا تتجاوز ثمانين عاما حيث بلغوا ٢٠٠٠ مليون نسمة عام ١٩٣٠ ، وقد تضاعف سكان العالم مرة رابعة في مدى خمسة وأربعين عاما اذ بلغوا نحو ٤٠٠٠ مليون نسمة عام ١٩٧٥ ، كما ينتظر تضاعف السكانمرة خامسة في فترة زمنية أقصر لن تزيد على خمسة وثلاثين عاما حيث بلغ عدد سكان العالم حوالي ٨٠٠٠ مليون نسمة عام ٢٠١٠ ميلادية .

وهذا يعني أن الزيادة السكانية الكبيرة في العالم أدت إلى تقليل عدد السنوات اللازمة لبلوغ سكان العالم ضعف عددهم فبعد أن كانت في أول الأمر ما بين ٥٠٠٠ - ١٠٠٠ سنة ، أخذت في التناقص بشكل فجائي إلى ٢٠٠ ، ٨٠ ، ٤٥ ، ٣٥ سنة . وهذا يتطلب ضرورة الحد من هذا التضخم السكاني الرهيب بكل الوسائل الممكنة .

وتحتاج هذه الزيادة السكانية الكبيرة في العالم إلى وضع تخطيط علمي يهدف إلى إيجاد نوع من التوازن بين الزيادة السكانية والزيادة الانتاجية وخاصة أن معظم هذه الزيادة موجودة في دول نامية تعانى من مشكلة عدم كفاية مواردها كما هي الحال بالنسبة لمعظم دول شرق وجنوب آسيا ، وبعض دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية . وهي دول تسهم الزراعة بالجزء الأكبر من دخلها القومي ، بينما هناك دول كثيرة في العالم لا تعانى من هذه المشكلة كمعظم الدول الأوروبية ودول العالم الجديد التي تمتلك موارد كثيرة تفيس عن حاجتها في الوقت الذي ينخفض فيه معدل زيادة السكان بها .

وقد زادت الطاقة الانتاجية في العالم منذ أواخر القرن التاسع عشر بعد تقدم طرق النقل والمواصلات التي ساعدت على التوسع في استغلال الأراضي الجديدة في كندا وبعض جهات الولايات المتحدة الأمريكية والأرجنتين وأستراليا ونيوزيلندا . لذلك ازداد انتاج هذه الجهات ، كما زاد أيضا انتاج العديد من الدول الأوروبية بشكل يسمح باستيعاب أي زيادة سكانية .

اما في معظم دول آسيا وأفريقيا ، وهي دول فقيرة غالبا تمثل الزراعة فيها أهم الحرف الانتاجية اذ يعمل بها ما بين ٦٠ - ٨٠٪ من إجمالي العاملين - هذا في الوقت الذي تعد فيه الولايات المتحدة أكبر مصدر للمنتجات

الزراعية رغم أنه لا يعمل بالزراعة سوى ما بين ٧ - ٨٪ فقط من جملة العاملين بها^(١) - فان انتاج الطعام لم يزد بنفس معدلات الزيادة السكانية ، فقد تراوح المعدل السنوي للزيادة السكانية بين ٣٪ في آسيا وأفريقيا ، ٢٪ في أمريكا اللاتينية خلال الفترة الممتدة بين عامي ٦٠ - ١٩٦٦ ، أما الطعام فكان معدل زراعته أقل من ذلك بكثير .

وأدت الزيادة السكانية الكبيرة في دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية إلى استهلاك معظم انتاجها الزراعي محليا ، بل أن بعضها وخاصة الهند تعتمد في بعض السنوات على المعونات الغذائية الخارجية ، كما أدت هذه الزيادة السكانية إلى حدوث تغير جذري في التجارة الدولية للسلع وخاصة فيما يتعلق بتجارة الحبوب ، فبعد أن كانت أمريكا اللاتينية أكبر مصدر للحبوب حتى قبل الحرب العالمية الثانية ، احتلت أمريكا الشمالية هذا المركز في الوقت الحاضر .

وتجدر بالذكر أن معظم الزيادة التي حدثت في انتاج الحبوب بالدول النامية نتاج عن التوسيع الأفقي أكثر من ارتفاع القدرة الانتاجية للتربيه الزراعية ، ويمكن حل مشكلة الغذاء في الدول النامية بثلاث طرق أولها تنظيم النسل لخفض نسبة الزيادة السكانية ، والتابع سياسة تنويع الانتاج لامتصاص العمالة الزائدة عن حاجة الأعمال الزراعية، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق التصنيع ، وقد اهتمت الدول النامية بالفعل ببرامج التنمية الصناعية ولكن بدرجات متفاوتة حسب قدرة والمكانيات كل منها .

ويجب التخطيط لزيادة الأراضي المزروعة بالتوسيع الأفقي ، وهذا يتطلب بالضرورة توفير المياه بالوسائل المختلفة التي تتباين بطبيعة الحال من دولة لأخرى ، مع رفع القدرة الانتاجية للأراضي الزراعية مما يزيد من جملة الانتاج الزراعي ، فللحظ أن هناك تفاوتا كبيرا في انتاجية الأراضي الزراعية ، فهي تتباين من دولة لأخرى في قارات آسيا وأفريقيا وأmerica اللاتينية (وهي القارات التي تعانى معظم دولها من ضغط السكان على

1. Hutchinson, J., Population and Food Supply, Cambridge, 1969,
p. 30.

الاراضي الزراعية) ، وان كانت تتفق في انخفاض متوسطاتها عن مثيلتها في الدول الأخرى وخاصة في أوروبا وأمريكا الشمالية ، اذ يبلغ متوسط انتاجية الفدان من القمح ١٩٥ أرطباً في الجزائر ، ٤٢٠ أرطباً في البرازيل ، ٥٣٣ أرطباً في الهند ، ٣٤٣ أرطباً في باكستان ، بينما يصل في مصر إلى حوالي ١٠٠ أرطاب^(١) في حين يبلغ ١٤٣ أرطباً في هولندا ، ومعنى ذلك أن انتاجية الفدان من القمح في الهند تبلغ نحو ثلث انتاجيته في مصر وأكثر قليلاً من خمس انتاجيته في هولندا .

وبالنسبة لانتاج الأرز يبلغ متوسط غلة الفدان نحو ٥٠ ضريبة في لاوس، ٥٣٠ ضريبة في كمبودشيا، ٧٠٠ ضريبة في كل من البرازيل والهند، ٧٥٠ ضريبة في بورما ، ٢٣٢ ضريبة في الولايات المتحدة الأمريكية ، ٣٣٢ ضريبة في مصر ، ٢٧٣ ضريبة في إسبانيا^(٢)، وهذا يعني أن انتاجية الفدان من الأرز في مصر تعادل نحو خمسة أضعاف انتاجيته في كمبودشيا ، كما أن انتاجية الفدان في الولايات المتحدة الأمريكية تعادل أكثر من ثلاثة أضعاف انتاجيته في الهند ، وتعادل انتاجية الفدان في إسبانيا حوالي ستة أضعاف انتاجيته في لاوس .

يظهر من العرض السابق ضعف انتاجية الفدان من بعض محاصيل الحبوب في معظم دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا ، ويمكن عن طريق التخطيط الزراعي السليم رفع القدرة الانتاجية للتربيه الزراعية من هذه المحاصيل مما يسهم في حل مشكلة الغذاء في مثل هذه الدول ، والحقيقة التي يجب الا تغيب عن اذهاننا أن الظروف الطبيعية وخاصة المناخية ربما تحول دون وصول انتاج بعض المحاصيل في الدول النامية الى مستوى الانتاج في أوروبا وأمريكا الشمالية ، ولكن يمكن رفع مستوى الانتاج وتقويه الى حد كبير من الانتاج الأوروبي والأمريكي عن طريق استخدام المخصبات والاساليب الالية الحديثة في الزراعة وتعزيز زراعة التقاوي عالية الانتاج ، مع الاهتمام بمشاريع الري والمصرف مما تتعكس آثاره في النهاية على القدرة الانتاجية للأرض .

(١) أرطاب القمح يساوى ١٥٠ كجم .
(٢) ضريبة الأرز تعادل ٩٤٥ كجم .

مستوى معيشة السكان :

مستوى المعيشة من العناصر التي توضع في الاعتبار عند اعداد خطة التنمية وذلك لتأثيره على كل من معدلات الاستهلاك والانتاج الاقتصادي من حيث التوزيع والنوعية والكمية ، فارتفاع مستوى معيشة السكان في دولة ما يعني ارتفاع القدرة الشرائية للسكان وبالتالي ارتفاع جملة الانفاق وخاصة على سلع محددة مما يؤدي الى ضرورة زيادة كمياتها المنتجة وتحسين نوعيتها ، كما يؤدي ارتفاع مستوى المعيشة أيضا الى ضرورة تعدد وتنوع المنتجات والسلع المستهلكة سواء كانت منتجة محليا او مستوردة من الخارج ، وهذا يفسر تعدد واردات دولة كالولايات المتحدة الأمريكية رغم أنها تتتصدر دول العالم في انتاج العديد من السلع .

ويتبادر مستوى المعيشة داخل الدولة الواحدة من اقلهم لآخر ، ومن فئة لآخر من السكان ، فمستوى معيشة سكان المدن أعلى بصفة عامة من مستوى معيشة سكان المناطق الريفية ، كما أن مستوى معيشة سكان الأحياء الفقيرة القديمة أقل من مستوى معيشة سكان الأحياء الغنية الراقية ، كما أن مستوى معيشة العاملين بالصناعة أعلى بصفة عامة من مستوى معيشة العمال الزراعيين ، وفي المناطق الزراعية نفسها يتباين مستوى المعيشة الذي يرتفع بشكل ملحوظ في المناطق التي تنتشر فيها حدائق الفاكهة بينما ينخفض في مناطق زراعة المحاصيل الحقلية .

ويعني انخفاض مستوى المعيشة ضعف القدرة الشرائية للسكان وتركيز الانفاق العام على السلع الضرورية رخيصة الثمن كالمنتجات الغذائية والملابس وهي السلع التي يجب أن يركز المخطط على اقامة المشاريع التي توفرها وتزيد من انتاجها . ويمكن قياس مستوى المعيشة على أكثر من أساس نذكر منها :

- متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، وهو الأساس الشائع استخدامه .
- معدل الوفيات وخاصة بين فئات السن الصغيرة (وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات) .
- مستوى التعليم ومعدلات الامية (مدى الالامام بالقراءة والكتابة) .

مستوى الخدمات الصحية :

لللام بهذا العنصر يجب دراسة وتحليل معدلات نمو السكان وتركيبهم في الأقاليم المختلفة ، مع حصر المنشآت الصحية بكل مستوياتها لتقدير احتياجات الدولة أو الأقاليم الحالية والمستقبلة من مراقبة الخدمات الصحية المتعددة ، اذ أن ضعف القوة الجسدية للسكان – كنتيجة لانخفاض مستوى الخدمات الصحية وانتشار الأمراض – يحد من قدرتهم على العمل والانتاج . ويختلف بصورة عامة مستوى الخدمات الصحية من اقليم لآخر حتى داخل الدولة الواحدة، حيث يميل معظم الأطباء الى العمل في المدن والبعد عن المناطق الريفية لازدياد فرص الكسب في المدن التي تتوافر فيها ايضا التسهيلات والخدمات المختلفة، وتظهر مشكلة تركز معظم الأطباء في المدن بوضوح في الدول النامية ، وعلى سبيل المثال نذكر أن الأطباء المقيمين في داكار عاصمة السنغال بغرب أفريقيا بلغت نسبيتهم نحو ٦٩٪ من جملة الأطباء في الدولة عام ١٩٦٦ . وهذه كلها أمور لا بد أن يضعها المخطط في اعتباره عند اعداد اطار خطة التنمية وخاصة في القطاع البشري منها .

ثانياً - النقل :

من الأسس البشرية المهمة للتخطيط الاقتصادي ، حيث يلعب دورا أساسيا في تنمية الأقاليم المختلفة وتطويرها ، اذ يسهم فيربط بين مراقبة الخدمات الأساسية والمستفيدين بها ، كما يساعد على خفض أسعار السلع والمنتجات المختلفة عن طريق خفض تكاليف الانتاج (خض تكلفة النقل) ، بالانسحافة الى تأثيره في توزيع السلع والمنتجات وبالتالي يحدد مدى اتساع الأسواق^(١) لذا يعد من العوامل الأساسية التي تحدد توطن المناطق الانتاجية وخاصة فيما يتعلق بالمشاريع الصناعية والتي جعلت التخطيط الاقتصادي يهتم بتطويره عن طريق توسيع شبكات النقل وتنويعها وبالتالي تحسين مستوى الخدمات التي تؤديها وخفض تكلفتها ، الى جانب توافر عامل السرعة ، وعلى ذلك فان تدعيم قطاع النقل يعد الأساس الذي ترتكز عليه خطة التنمية مهما كان نوع مشاريعها وطبيعتها .

1. Hurst, M. E., Transportation Geography-Comments and Readings, N. Y., 1974, p. 407.

ويؤدى عدم توافر طرق ووسائل النقل السهلة والرخيصة بدرجة كافية الى ارتفاع تكاليف نقل السلع المنتجة سواء كانت زراعية أو حيوانية أو نباتية أو صناعية مما ينتج عنه في النهاية ارتفاع نفقات الانتاج^(١) وبالتالي يقل من فرص نجاح مشاريع التنمية ، وبصفة عامة فان مدى الاهتمام بطرق ووسائل النقل في أي اقليم يعبر عن مدى أهميته الاقتصادية سواء في المجال الزراعي أو في المجال الصناعي أو في الاثنين معاً .

ونظراً لأهمية النقل المؤثرة في النشاط البشري بصورة عامة فان خطط التنمية تهتم بتطوير طرق النقل ووسائله التي تمثل شرائينا للانتعاش والتطوير ، فهى تنقل الحركة والنشاط والأهمية الى المناطق التى تمتد فيها ، بل اننا لا نكون مغاليين اذا قلنا أن نسبة نجاح خطة التنمية التى تتحدد على أساس مدى ما نفذ من مشاريع كانت مدرجة في الخطة ومدى ما تحقق من أهداف يتوقف بصورة أساسية على طرق ووسائل النقل ومدى توافرها أو الاهتمام بها ، وربما كان الاهتمام غير الكاف بالنقل سواء لقصور مشاريع التنمية او لعدم توافر الامكانيات من الاسباب الرئيسية لفشل او عدم تنفيذ خطط التنمية بالكامل في عدد كبير من الدول النامية وخاصة في قارة أفريقيا .

وحتى تتحدد أبعاد خطة التنمية ومفرداتها وتكليفها يهتم المخطط في قطاع النقل بالإضافة الى مد شبكات النقل ، بتحديد تكاليف النقل لاظهار مدى الجدوى الاقتصادية لكل من الطريق والمشروع ، ولتحقيق ذلك لابد من اعداد دراسات تفصيلية لعاملين رئيسيين هما :

■ وسيلة النقل .

■ خصائص الحمولة المنقولة .

أولاً : وسيلة النقل

لتفهم خصائص وأهمية هذا العامل لابد من دراسة العناصر التالية :

(٢) فؤاد شريف ، اقتصاديات المنافع العامة ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص ٥٣ .

النوع :

تتعدد أنواع وسائل النقل وان كانت تتفق جميعها في أداء دور واحد وهو نقل البضائع والأشخاص والخدمات المختلفة ، ولكن منها خصائصها التي تحدد أفضل أنواع السلع والخدمات التي تنقلها . وتضم وسائل النقل الأنواع التالية ، وهي من الأبسط إلى الأكثر تعقيدا :

(أ) الحماليين الذين ينقلون البضائع محدودة الحجم والوزن لمسافات قصيرة سواء داخل المدن وخاصة في المطارات ومحطات السكك الحديدية ، أو في المناطق الجبلية الوعرة مرتفعة المنسوب والتي لا يمكن مد طرق خاللها ، أو في بعض الغابات المدارية المطيرة الكثيفة مما يجعل من المستحيل سير دواب الحمل التي يتذرع وجودها في مثل هذه البيئة لانتشار الحشرات الناقلة للأوبئة المختلفة وخاصة الملاريا والحمى الصفراء ومرض التهوم .

(ب) دواب الحمل وخاصة البغال والحمير في بعض المناطق الجبلية ، والجمال في بعض الأقاليم الصحراوية والريفية الفقيرة .

(ج) وسائل النقل الحديثة سواء الخاصة بالنقل البري (السكك الحديدية والسيارات) أو النقل المائي (السفن ذات الأحجام والخصائص المختلفة) أو النقل الجوى .

(د) المواصلات السلكية واللاسلكية .

ويتوقف اختيار واستخدام وسيلة أو أكثر للنقل على خصائص الأقاليم وطبيعته وأمكانيات سكانه .

الكثافة :

تعطى كافية وسائل النقل وتعددها مجالاً لاختيار فيما بينها ، بالإضافة إلى دورها في خفض تكاليف النقل ، وعلى ذلك فالآقاليم التي يتوافر فيها هذا العنصر تتسم وسائل النقل داخلها بالكافية والمرونة وانخفاض التكاليف لتوازن عامل المنافسة، مما يعمل على زيادة قدرتها على جذب بعض المشاريع المدرجة في خطة التنمية وخاصة تلك المشاريع التي تحتاج بصورة أساسية إلى توافر عامل النقل اما لنقل الخامات والمواد

الأولية ، أو لنقل السلع بعد تصنيعها إلى الأسواق ، أو لكلها معاً . ويلاحظ أن أكثر مناطق العالم كثافة بوسائل النقل هي نفسها أكثرها أهمية من الناحية الاقتصادية وخاصة في المجالين التعديني والصناعي ، تتضح هذه الحقيقة عند مقارنة خريطتين للعالم أحدهما خاصة بتوزيع وسائل وطرق النقل والأخرى خاصة بتوزيع المناطق الصناعية .

تمدد الخدمة :

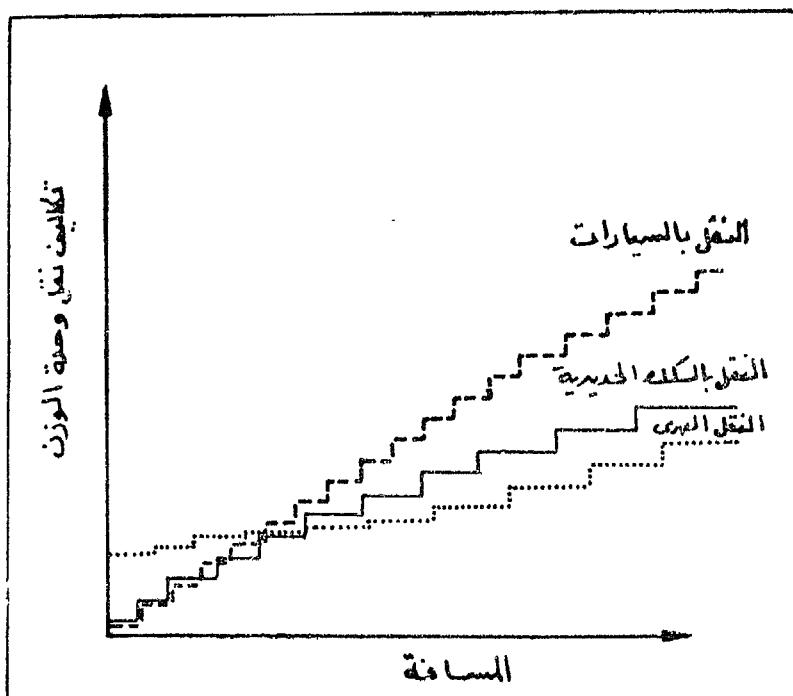
كلما تعددت الخدمات التي تؤديها وسيلة النقل كلما تطلب ذلك توافر أعداد كبيرة من الوحدات الناقلة سواء كانت لنقل البضائع أو لنقل الركاب ، وفي الحالة الأخيرة تزيد ساعات التشغيل لتكرار عدد الطلائع الخاصة بوسيلة النقل سواء كانت حديدية أو سيارات .

ويعد طول المسافة من العوامل الأساسية التي تحدد مدى تعدد خدمات وسيلة النقل والتي تتواجد في المسافات القصيرة ، في حين تقل كلما طالت المسافة . وتتضح هذه الحقيقة عند اجراء مقارنة بين تعدد خدمات النقل (عدد الوحدات الناقلة وعدد الرحلات) فيما بين المدن وضواحيها أو بين المدن المجاورة وتلك المتباينة لأن نجري مقارنة بين عدد وحدات وسائل النقل المختلفة وعدد رحلاتها خلال فترة زمنية محددة بين القاهرة والاسكندرية ، وبين القاهرة وأسوان .

المسافة :

يتوقف طول المسافة التي تقطعها وسيلة النقل على عوامل البيئة الطبيعية التي تحدد خصائصها وخاصة أشكال السطح والمناخ مسار الطريق أيًا كان نوعه وخصائصه وهل يصلح - الطريق - للتشغيل على مدار السنة ، أم يتوقف خلال فترة معينة من العام كأن يتوقف النقل على الطرق المرصوفة بالآفاليم الصحراوية خلال فترات هبوب العواصف الترابية أو جريان السيول ، أو أن يتوقف النقل المائي خلال فترة انخفاض درجات الحرارة وتجمد مياه الانهار أو البحار ، كما هي الحال بالنسبة للطريق الملحي عبر نهر السانت لورانس في أمريكا الشمالية والذي تتجمد مياهه خلال شهور الشتاء مما يؤدي إلى التحول إلى النقل البري الأطول مسافة والأكثر تكلفة خلال فصل الشتاء .

وتزيد نفقات التشغيل كلما طالت المسافة ، ومع ذلك تعمد الجهات المسئولة على النقل الى تخفيض أجور النقل للمسافات الطويلة لأن تطبيق مبدأ الأجور المتساوية والتى تدرج فئاتها مع طول المسافة يضعف النقل على المسافات الطويلة، ويعيق نقل السلع والمنتجات رخصة الثمن الى مثل هذه المسافات ، وحيث أن وسيلة النقل ستقطع المسافة كلها - أى المسافة الطويلة - أيا كانت نسبة الفراغات بها فإنه من الأفضل في هذه الحالة زيادة الایراد بقدر الامكان عن طريق الجذب باعطاء أجور للنقل مخفضة على المسافات الطويلة وخاصة أن المنتجات والسلع التي تنقل الى مسافات طويلة تساعده على سرعة التشغيل حيث أنها تحتاج الى التحميل أو التفريغ خلال الطريق ، لذلك تنخفض أجور نقل الطن للميل أو الكيلو متر الطولي كلما طالت المسافة التي تعمل بدورها على التقليل من نفقات التشغيل والنفقات الإضافية ، وهذا يدفع المخطط دائما الى اختيار بداليات أو نهايات طرق النقل كاماكن لإقامة مشاريع التنمية الاقتصادية .



شكل رقم [٦] العلاقة بين المسافة ووسيلة النقل

وتجدر بالذكر أن مبدأ تخفيض أجور النقل بطول المسافة طبق لأول مرة في بريطانيا عام ١٨٨٨ عندما صدر قانون السكك الحديدية والقنوات.

العلاقة بين المسافة ووسيلة النقل :

تتبادر وسائل النقل في درجة مردودتها ونفقات تشغيلها على المسافات المختلفة مما أدى إلى اختلاف اقتصاديات هذه الوسائل وبالتالي جدواها بالنسبة للمشاريع المختلفة المدرجة في خطة التنمية .

ويعد النقل بالسيارات أرخص وسائل النقل بصورة عامة في المسافات القصيرة التي لا تتجاوز ٢٤٥ كيلو مترا ، في حين يتتصدر النقل بالسكك الحديدية باقي وسائل النقل من حيث الرخص في المسافات المتوسطة التي تتراوح بين ٢٤٥ - ٦٦٠ كيلو مترا ، أما النقل المائي فهو أرخص وسائل النقل على المسافات الطويلة لعدة أسباب يأتى في مقدمتها [شكل رقم ٦] :

■ انخفاض نفقات القوة المحركة ، حيث يلاحظ أنه في النقل المائي تكفى قوة حصان واحد لسحب حمولة ٢٠٠ ألف رطل بسرعة ٣ أقدام/ثانية ، في حين لا تسحب نفس القوة - حصان واحد - أكثر من ٣٠ ألف رطل على السكك الحديدية ، ٣ آلاف رطل في النقل بالسيارات بنفس السرعة .

■ القدرة الكبيرة لوحدات النقل المائي على الحمل، فوزن وحدة النقل المائي وهي فارغة يعادل ما بين ٦٠ - ٢٠٪ فقط من حمولتها (قدرتها على الحمل) ، في حين تصل هذه النسبة إلى ٥٠٪ بالنسبة لوحدة النقل بالسكك الحديدية، ومعنى ذلك أن قدرة الوحدات المائية على الحمل والنقل تفوق قدرة وحدات السكك الحديدية وخاصة على المسافات الطويلة، فوحدة النقل المائي التي تزن طنا وهي فارغة تستطيع حمل ما بين ٥٣ - ٤طنان تقريباً من المنتجات المختلفة ، في حين لا تتجاوز قدرة وحدة النقل بالسكك الحديدية بنفس الوزن على حمل أكثر من طن واحد ، لذلك يعد النقل المائي أرخص وسائل النقل على المسافات الطويلة .

الاتجاه :

يمثل اتجاه وسائل النقل عامل هاماً يسهم في انخفاض الأجر ، فاتجاه وسائل النقل في أقاليم معينة بحيث تربط بين مناطق الانتاج وأسواق

التصريف ، أو بين نطاقات بشرية ذات ارتباطات ومصالح متبادلة يعني تشغيل الوسيلة في كلا الاتجاهين ، وهذا يؤدي بدورة الى انخفاض نفقات التشغيل وبالتالي انخفاض أجور النقل .

المنافسة :

للمنافسة دور لا يمكن اغفاله في تحديد أجور النقل ، ففي حالة وجود اكثر من طريق ووسيلة تخفض كل وسيلة أجور النقل عليها في حدود معينة في محاولة لجذب أكبر قدر ممكن من العملاء ، في حين يؤدي اختفاء عامل المنافسة الى عدم وجود تخفيض في أجور النقل .

وتحدد خصائص كل وسيلة قدرتها على المنافسة في مجال وحدود معينة كفضيل النقل بالسيارات على النقل بالسكك الحديدية في المسافات القصيرة وأيضا المتوسطة في حالة نقل سلع قابلة للتلف بسرعة لقدرة النقل بالسيارات على الخدمة من الباب الى الباب .

ثانياً : بخصائص الحمولة المنقولة

لادراك طبيعة هذا العامل ودوره في مجال النقل واقتصادياته وبالتالي دوره في التنمية لابد من دراسة الخصائص التالية :

النوع :

يحدد نوع الحمولة المنقولة أجور نقلها ، فنقل الخامات يختلف تماما عن نقل المنتجات المصنعة لحاجة الأخيرة الى عنابة خاصة اثناء عمليات التحميل والتفریغ والتشوين ، في حين لا تحتاج الخامات الى مثل هذه العنایة ، وجدير بالذكر أن الأثمان المرتفعة للمنتجات المصنعة تعطيها القدرة على تحمل أجور النقل العالية ، كما تعطيها قدرة كبيرة على المرونة في اختيار وسيلة النقل مهما كانت أجورها مرتفعة ، عكس الوضع بالنسبة للخامات رخيصة الثمن التي لا يناسبها الا وسائل النقل رخيصة الثمن ، كما هي الحال بالنسبة لنقل الطين المستغل في انتاج الطوب ، والحجر الجيري المستخدم في صناعتي الاسمنت والأسمدة .

الطبيعة :

تسهم طبيعة الحمولة في تحديد أجور النقل ، فالمنتجات المسائلة غالباً

الثمن والكميات ، الى جانب السطع المصنعة القابلة للكسر والتلف ... كلها منتجات غير عادية من حيث النقل حيث تحتاج الى عناء واحتياطات كبيرة وتغليف وترتيب خاص في عمليات تحميلاها ونقلها وتفریغها ، لذلك ترتفع أجور نقلها ، وتبين وسائل النقل في تحديد أجور النقل على أساس طبيعة الحمولة ، فالسكة الحديدية تعتمد على طبيعة الحمولة وقيمتها في تحديد أجور النقل Value of the Article فكلما كانت الحمولة مرتفعة القيمة كلما زادت أجور نقلها ، عكس الوضع بالنسبة للنقل بالسيارات التي تتحدد أجور النقل بها على أساس تكاليف النقل الحقيقة (1) دون تحديد فئات أو درجات خاصة بتكليف نقل المنتجات حسب قيمتها .

الحجم :

هناك ارتباط وثيق بين حجم الحمولة وأجور النقل ، فالم المنتجات كبيرة الحجم التي تشغّل حيزاً كبيراً وبالتالي يصعب حملها وشحنها وتفریغها تفوق أجور نقلها ، أجور نقل البضائع صغيرة الحجم ، تنطبق هذه الحقيقة على النقل الجوي الذي يضع في الاعتبار عند تحديد أجور النقل كل من حجم السلعة وزنها .

وتتنخفض أجور النقل في باقي وسائل النقل وخاصة في السكك الحديدية كلما زادت كمية الحمولة المنقولة وشغلت وبالتالي الفراغات الموجودة في وحدات النقل التي لا تختلف تكاليف تشغيلها كثيراً وهي بكامل حمولتها عن تكاليف تشغيلها وهي نصف محملة أو شبه فارغة، كما أن شغل الفراغات الموجودة في وسيلة النقل بالكامل يعني أنها ستعمل بكامل طاقتها من بداية الطريق وحتى نهايته دون التوقف من أجل شحن حمولات جديدة على مسافات متباعدة على الطريق .

يتضح من الدراسة السابقة لعامل النقل بأبعاده وخصائصه المختلفة أن التخطيط الاقليمي يمكن أن يحقق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية اذا وضع

(1) عبد العزيز منها ، اقتصاديات النقل ، القاهرة ، ١٩٣٦ ، ص ١٧٤ - ١٧٥ .

في الاعتبار توسيع شبكات النقل وتدعمها ، مع الاستفادة من عامل تخفيض أجور النقل من مواقع مشاريع التنمية واليها ، عن طريق اختيار مواقع للمشاريع تتوافر فيها وتنافس وسائل النقل المختلفة ، لذا فال اختيار وسيلة النقل المناسبة بالنسبة لكل من السلعة والمسافة أمر هام^(١) .

و عموما يمكن القول بأنه لا يمكن أن ينجح التخطيط الاقليمي اذا لم تتوافر له طرق ووسائل نقل سهلة تساعده على سرعة تنفيذ المشروعات بتكليف معقولة وتسمم في سهولة اتصال مشاريع التنمية بالمستفيددين بها ، كما تعمل على اتصال المنشآت الصناعية بمناطق المواد الخام ومصادر الطاقة من ناحية وأسوق التصريف الداخلية وموانئ التصدير الى الأسواق العالمية من ناحية أخرى .

(١) فؤاد محمد الصقار ، التخطيط الاقليمي ، الاسكندرية ، ١٩٧٠ ، ص ١٤٨ .

الباب الثالث

التخطيط السكاني والعمري

الفصل الخامس : التخطيط السكاني •

الفصل السادس : التخطيط العمري •

الفصل السابع : المدن الجديدة في مصر •

الفصل الخامس

التخطيط السكاني

أهمية

كيفية تقدير عدد السكان :

■ الطريقة التركيبية •

■ الطريقة المعتمدة على معدل النمو •

نماذج لدراسات سكانية في مجال التخطيط

التخطيط السكاني نوع من أنواع التخطيط يعتمد أساساً على تقدير عدد السكان في سنوات محددة خلال المستقبل ، وترجع أهمية هذا التقدير إلى تأثير عدد السكان على التخطيط العمراني والاقتصادي على السواء ، وذلك على مستوى الأقليم أو على مستوى الدولة . وتنطوي عملية تقدير عدد السكان تماماً كاملاً ودقيقاً بالمتغيرات المتداخلة التي تسهم في التغيرات الجغرافية والديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان .

ويعد تقدير عدد السكان في المستقبل هدفاً رئيسياً من أهداف الدراسة الديموغرافية ، وهو يعتمد على العوامل المؤثرة في نمو السكان وهي :

- المواليد .
- الوفيات .
- الهجرة .

ولتحديد حجم السكان في المستقبل ، واظهار خصائصهم الرئيسية من حيث التركيب الاقتصادي والعمري والنوعي تأثير كبير في مجال التخطيط لأنّه يحدد بعض المتطلبات الرئيسية في المستقبل والتي يمكن اجمالها فيما يأتي :

- تقدير عدد طلاب الجامعات وتلاميذ المدارس في مراحل التعليم المختلفة ، مما يسهم في تحديد عدد المدارس والفصول التعليمية المطلوب توفيرها في المستقبل .
- تقدير عدد الوحدات السكنية وفئاتها اللازم تدبيرها للسكان في المستقبل .
- تقدير عدد الأسر وأحجامها في المستقبل ، مما يمكن من التخطيط لتوفير احتياجات السكان المستقبلة سواء في مجال الصحة أو في مجال الترفيه ، بالإضافة إلى مجالات التعليم والثقافة والاسكان .
- تقدير حجم القوى العاملة التي يمكن تواجدها في المستقبل ، ونوعية

هذه القوى (ذكور ، إناث) ومستواها ، وهي جوانب لها أهمية كبيرة عند التخطيط للمشاريع الاقتصادية المختلفة .

وتجدر بالذكر أن تقدير عدد السكان خلال فترة زمنية طويلة يقلل من دقته وفائده المرجوة إلى حد بعيد ، وذلك للتغير المستمر الذي يطرأ على عوامل النمو السكاني (المواليد ، الوفيات ، الهجرة) لذا يذكر الديموجرافيون دائماً أن نتائج تقدير حجم السكان تتناقص دقتها وبالتالي فائدتها بطول الفترة الزمنية التي يمتد إليها التقدير ، وعموماً تعد فترة التقدير كافية وتعطى نتائج يمكن الوثوق بها إذا تراوحت بين ٢٠ - ٢٥ عاماً.

كيف يمكن تقدير عدد السكان ؟

يمكن تقدير عدد السكان في المستقبل باستخدام عدة طرق رياضية ذكر منها :

١- الطريقة التركيبية :

تعتمد هذه الطريقة على حصيلة عوامل النمو المختلفة ، اذ يأخذ الباحث عدد الذكور والإناث في كل فئة عمرية في سنة الأساس لتقدير عدد الباقيين على قيد الحياة في فئات السن المختلفة خلال سنوات متتالية في المستقبل ، ويعتمد في ذلك على نسب البقاء المأخوذة من جداول الحياة حسب العمر والنوع .

ويتم تقدير عدد كل جيل من المواليد اعتماداً على معدلات الخصوبة المحسوبة على أساس عدد الإناث في سن الانجاب ، كما يوضع في الاعتبار عند إعداد هذا التقدير معدلات الهجرة الوافدة والمغادرة حسب العمر والنوع ، وتجدر بالذكر أن دقة تقدير عدد السكان بهذه الطريقة تتوقف على مدى توفيق الباحث في الفروض الموضوعة للجوانب الثلاثة المؤثرة في التقدير وهي :

- (١) نسب البقاء المشتقة من جداول الحياة حسب العمر والنوع .
- (ب) معدلات الخصوبة حسب العمر .
- (ج) معدلات الهجرة سواء كانت الوافدة إلى الأقليم قيد الدراسة أو المغادرة له حسب النوع والอายุ .

الطريقة المعتمدة على معدل النمو :

وتبعاً لهذه الطريقة يعتمد في تقدير عدد السكان في المستقبل (خلال فترة زمنية محددة) على معدل النمو الذي سبق تقديره للإقليم أو للدولة ، وعلى افتراض من الباحث بزيادة هذا المعدل أو تناقصه خلال المستقبل حسب ما يستنتج من دراسة عوامل نمو السكان (المواليد ، الوفيات ، الهجرة) ، ويفترض في هذه الطريقة ثبات التركيب النوعي والعمري للسكان كما كان عليه في التعداد الأخير ، لذلك يتم توزيع فئات العمر والنوع بنفس نسب توزيعها في التعداد المذكور ، وبذلك يمكن تقدير حجم السكان وتحديد التركيب العمري والنوعي للسكان في المستقبل (في سنة محددة) .

أما عن كيفية حساب معدل نمو السكان فنذكر أن هناك طريقتين لحساب هذا المعدل ، هما طريقة المتواالية الهندسية وطريقة المتواالية العددية ، وفيما يلى دراسة للطريقة الثانية : (المتواالية العددية) (١) .

قبل التعرض لخطوات استخراج معدل تغير حجم السكان يحسن معرفة مدلول الرموز التالية :

معدل تغير حجم السكان = R أو r

عدد السكان في التعداد الأول = P_1 أو k_1

عدد السكان في التعداد الثاني = P_2 أو k_2

عدد السنوات الفاصلة بين التعدادين = N أو n

ولحساب تغير السكان تتبع الخطوات الآتية :

■ يحسب الفرق بين عدد السكان في تعدادين مختلفين .

■ يقسم الناتج على عدد السكان في تعداد الأساس (التعداد الأول) .

■ يضرب الناتج $\times 100$ لنحصل على التغير المئوي للسكان خلال فترة التعدادين .

(١) تعد طريقة المتواالية العددية أبسط طرق حساب تغير حجم السكان وأكثرها شيوعاً واستخداماً رغم التحفظات التي يبديها بعض المدارسين في استخدام هذه الطريقة .

- ولاستخراج المعدل السنوى لتغير السكان يقسم الناتج (التغير المئوى للسكان) على عدد السنوات الفاصلة بين التعدادين .

$$\text{التغير المئوي للسكان} = \frac{\frac{P_2 - P_1}{P_1}}{k} \times 100 \text{ أو } 100 \times \frac{(k - k')}{k}$$

$$\text{معدل التغير السنوي (R أو R)} = \frac{(100 \times \frac{(K_2 - K_1)}{K_1})}{n}$$

$$\frac{\frac{(P_2 - P_1)}{P_1} \times 100}{N} =$$

عدد السكان في التعداد الأول (عام ١٩٦٥) = ٢٠٠٠٠٠٠ نسمة.

عدد السنوات الفاصلة بين التعدادين = ١٠ سنوات .

$$\text{التغير المئوي للسكان} = \frac{100 \times ((40000 - 20000) / 20000)}{100} = 100\%$$

$$\%100 = 100 \times \frac{40,000,000}{20,000,000} =$$

$$\text{معدل التغير السنوي} = \frac{100}{10} = 10\%$$

وقد أعد د. أبو عيانه دراسة تطبيقية قيمة لاحتياجات سكان الاسكندرية بناء على تقدير مستقبلى لعددهم مستخدماً في ذلك الطريقة التركيبية وذلك في مؤلفه «جغرافية سكان الاسكندرية» الذي نشر عام ١٩٨٠ ، وقد جاء في هذه الدراسة أن سكان الاسكندرية سيبلغ عددهم ٣٠٠٨٤٠٠ نسمة عام ١٩٨٥ ، وقد تم تحديدهم حسب التركيب العمري والنوعي ، وتوزيعهم على مستوى أقسام المدينة .

وقد شملت هذه الدراسة تقديرًا للفوهة العاملة في المدينة خلال المستقبل (عام ١٩٨٥) وبالناتالي حددت عدد فرص العمل المطلوب للتخطيط لتدريبها

بحوالى ٢٧٠٦٢ فرصة عمل سنوياً خلال الفترة المتدة بين عامي ١٩٨٠ - ١٩٨٥ ، كما حددت الدراسة الاحتياجات السكانية المختلفة والتي يوضحها الجدول رقم [١] .

جدول رقم [٢]

الاحتياجات السكانية الأساسية	الفترة الزمنية	لتدبيره	العدد المطلوب التخطيط
المساكن	١٩٨٠ - ١٩٨٠	٦٩٣٤١	
فصول في المرحلة الابتدائية	١٩٨٥	١٠٦٩١	
فصول في المرحلة الاعدادية	١٩٨٥	٣٩٠٦	
فصول في المرحلة الثانوية	١٩٨٥	٣٠١٨	
الأسرة في المستشفيات	١٩٨٥ - ٧٠	(٢٤٥٥٣)	
الأطباء	١٩٨٥ - ٧٠	(٢٨٣٤)	

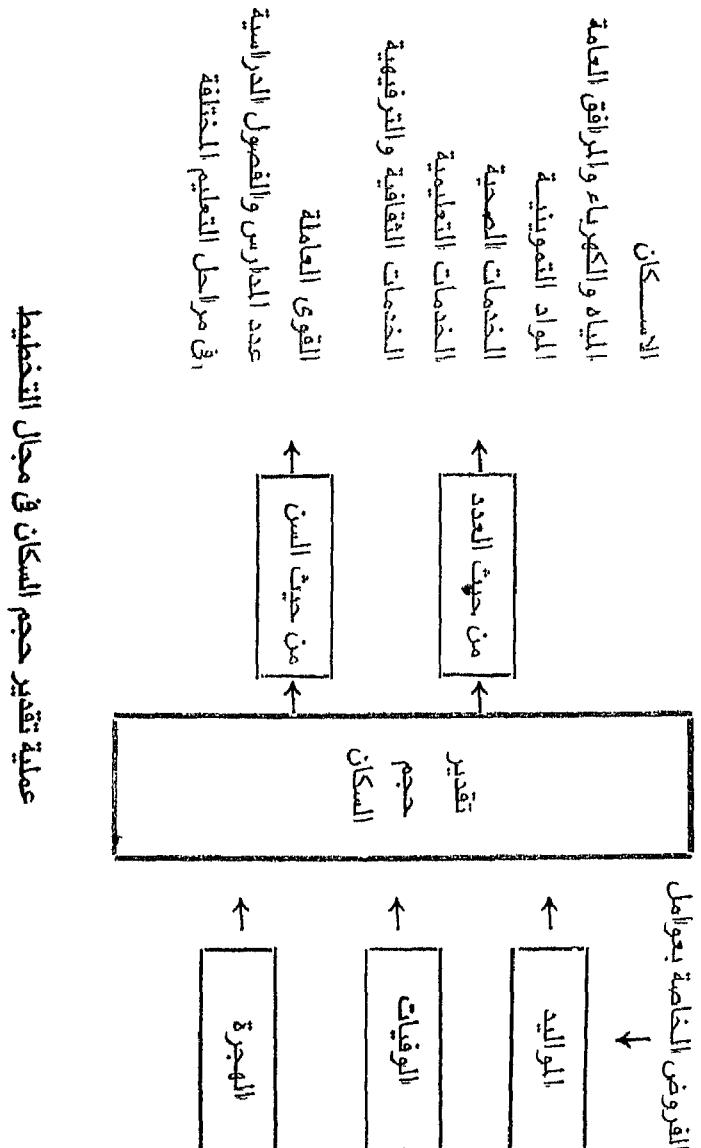
ومن الدراسات التي أجريت للسكان في مجال التخطيط ، تلك الدراسة التي أعددتها عن سكان مناطق الاستصلاح الزراعي في غرب دلتا النيل عام ١٩٦٨ (١) وهي دراسة لم تكن لتحديد حجم السكان في المستقبل ، ولكنها كانت لتحليل واقع بشري يسهم في تحديد الخصائص العامة لسكان هذه المناطق المستصلحة حديثاً ، والتي يمكن على أساسها تحديد احتياجات السكان في هذه المجتمعات الزراعية المخطط لها ، والقاء الضوء على مشكلاتها السكانية وتتبع الأسباب المختلفة لهذه المشكلات ، وهي دراسة تخطيطية هامة تفيد بلا شك في علاج أي قصور أو أخطاء تعرّض تحقيق الأهداف المرجوة مثل هذه المجتمعات الجديدة التي تظهر لأول مرة على خريطة مصر [شكل رقم ٧] .

(١) فتحى أبو عيانه ، جغرافية سكان الاسكندرية - دراسة ديمografية منهجية ، الاسكندرية ، ١٩٨٠ ، ص ص ٦٢٥ - ٦٨٤ .

(٢) الحد الأدنى من الاحتياجات .

(٣) محمد خميس الزوكرة ، مناطق الاستصلاح الزراعي في غرب دلتا النيل - دراسة جغرافية - نموذج للتخطيط الزراعي - الاسكندرية ، ١٩٧٩ ، ص ص ٣٥٣ - ١٣٦ .

يقييد في مجالات التخطيط :





شكل رقم [٧] مناطق الاستصلاح الزراعي في غرب دلتا النيل

وقد اعتمد في هذه الدراسة على استثمارات بحث بلغ عددها ٨٢٧ استثماراً تم توزيعها على أسر المنتفعين التي تم اختيارها بطريقة العينة المنتظمة من مناطق الاستصلاح الزراعي التي تم توزيع كل أراضيها أو جزء منها على صغار المزارعين والمعدمين ، واستناداً إلى البيانات والمعلومات التي أمكن جمعها ، تم إعداد هذه الدراسة .

توزيع السكان :

يختلف توزيع السكان في مناطق الاستصلاح الزراعي في غرب دلتا نهر النيل من منطقة لأخرى ، فهناك مناطق يرتفع فيها عدد السكان بشكل ملحوظ بينما توجد مناطق أخرى لا تزدحم بالسكان بنفس الصورة ، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل سيأتي ذكرها بعد قليل .

ويبيّن الجدول رقم [٣] بالصفحة التالية ، عدد سكان مناطق الاستصلاح

الزراعي عام ١٩٦٨ (١٩٦٨) :
جدول رقم [٣]

عدد السكان	المنطقة
٣٤٠٠	أبيس
٢٠٠٠	القطاع الجنوبي
(٢٩٥٠٠)	القطاع الشمالي (منطقة النصر)
٢٠٠٠	حلق الجمل
١٤٠٠	البوصيلي
٣٠٠٠	وادي النطرون
٤٠٠	فرهاش
٧٠٣٠٠	الجملة

يلاحظ من الجدول رقم [٣] أن عدد سكان مناطق الاستصلاح الزراعي المذكورة بلغ ٧٠٣٠٠ نسمة تقريباً ، كما يتبين من الجدول أن السكان يتركزون في منطقة أبيس بصفة خاصة ، حيث بلغ عددهم ٣٤٠٠ نسمة وهو ما يوازي ٣٤٪ تقريباً من مجموع السكان ، ويرجع السبب في ذلك إلى أن معظم أراضي أبيس تقع على المعدين وصغار المزارعين الذين تملکوا مساحة ١٩٤٢٩ فداناً وهي أكبر مساحة تم توزيعها على المنتفعين في منطقة واحدة من مناطق الاستصلاح الزراعي في غرب الدلتا . وعندما استقر المنتفعون الذين بلغ عددهم ٤٥٨ منتفعاً في المنطقة جلب معظمهم بعض أقاربهم وذويهم للإقامة معهم مما أدى إلى ارتفاع عدد السكان بشكل فجائي

- (١) الأرقام المذكورة في هذا الجدول تقديرية ، إذ لم تجر أي تعدادات رسمية للسكان في مناطق الاستصلاح الزراعي قيد البحث حتى الآن ، وقد تمكن الباحث بالتعاون مع إدارات المتابعة والتخطيط في هذه المناطق من تقدير عدد السكان في كل منها استناداً إلى عدد العاملين بالإضافة إلى عدد المنتفعين - أن وجدوا - ومتوسط حجم الأسرة .
- (٢) لم يحسب هنا عدد أفراد كتائب الخدمة الوطنية التابعة للقوى المسلحة والتي تقوم باستزراع أراضي منطقة الثورة .

وخطير يدعو الى ضرورة تدخل المسؤولين للحد من الهجرة الى أبيس ، اذ أن استمرار الهجرة بمعدها الحالى سوف يؤدي الى اكتظاظ المنطقة بالسكان وانخفاض مستوى المعيشة بينهم ، وعلى العكس من ذلك نلاحظ أن عدد السكان في باقى مناطق الاستصلاح الزراعي ينخفض، عما هو عليه في أبيس رغم عدم مساحة بعض هذه المناطق كالقطاعين الجنوبي والشمالي لمديرية التحرير ، ويرجع السبب في قلة عدد السكان في هذه المناطق اما الى صغر مساحتها بصفة عامة كما هي الحال في منطقتي حلق الجمل والبوصيلى ، واما الى أن مساحات صغيرة منها تم توزيعها على المنتفعين ، بينما الجزء الأكبر من الاراضى الزراعية يتم زراعتها عن طريق العمال الزراعيين ومعظمهم من البلدان المجاورة وعمال التراخيص غير الدائمين كما هي الحال في القطاعين الجنوبي والشمالي لمديرية التحرير .

وتجدر باللحظة ، أنه لم تذكر في الجدول السابق مناطق ادكو ووردان وال حاجر والنهمة والتحدى ، حيث أن المنتفعين بأراضى ادكو ووردان يقيمون في مواطنهم الأصلية بعيداً عن الاراضى الزراعية بالمناطقين ، بينما حدائق المولى في الحاجر يعمل بها عمال موسميون يختلف عددهم من موسم لآخر ، أما منطقى النهضة والتحدي – أحدث مناطق الاستصلاح الزراعى في غرب الدلتا – فلم يستزرع فيها سوى مساحات صغيرة ، كما أن الاوضاع لم تستقر بهما حتى الان نظراً لحداثة عمليات الاستزراع بهما .

وكان تسلل بعض أقارب المنتفعين للإقامة معهم في مناطق الاستصلاح المزروع(١) ، من العوامل التي ساعدت على زيادة حجم الأسرة في هذه المناطق ٠٠٠ كما يتضح من تتبع أرقام الجدول رقم [٤] .

يتضح من الجدول رقم [٤] ، حقيقة هامة وهي أن أسر المنتفعين في مناطق الاستصلاح الزراعى تتسم بـ أكبر حجمها بصفة عامة ، اذ أن الأسر التي يتراوح عددها ما بين ٦ - ١١ فرداً بلغت نسبتها ٥٠٪ من مجموع العينة في منطقة أبيس ، بينما بلغت ٥٧٪ في منطقة ادكو ، ٣٨٪

(١) لم نتمكن من تقدير أعداد المتسللين الذين وصلوا الى بعض مناطق الاستصلاح الزراعي .

جدول رقم [٤]

النوع	عدد الأسر							عدد أفراد الأسرة
	البوضيلى	حلق الجمل	وردان	المنطقة	المنطقة	ادكو	أبيس	
٢٢	٦٢	—	٨٨	٦٢	٦١	٩٨	٥ - ٣	
٣٥	٧	—	١٢	٣٦	٧٥	١٢١	٨ - ٦	
١٧	١	٦	—	٢	١١	٣٣	١١ - ٩	
١	—	٢٦	—	—	٣	٤٨	١١	أكثر من ١١
٨٢٧	٧٥	٧٠	٣٢	١٠٠	١٠٠	١٥٠	٣٠٠	الجمالية

في القطاع الجنوبي ، ١٢٪ في القطاع الشمالي ، ١٤٪ في وردان ، ١١٪ في حلق الجمل ، ٣٪ في البوضيلى ، ويرجع السبب في كبر حجم أسر العينة إلى عدة عوامل لعل أهمها أن بعض المنتفعين بعد أن استقروا في هذه المناطق وطابت لهم فيها الحياة شجعوا بعض أقاربهم وذويهم على الاقامة معهم في هذه الأوطان الجديدة وخاصة أن بعض هذه المناطق تتميز بجودة أراضيها ووفرة انتاجها مما يمكنها من أخذ عدد كبير من الأفراد ، كما أنه من الشروط التي وضعت للتملك في مناطق الاستصلاح الزراعي أسبقية أصحاب الأسر كبيرة العدد في التملك قبل غيرهم ، كما أن زيادة نسل المنتفعين وحبهم للأطفال - كما سيأتي ذكره تفصيلياً بعد قليل - كانت من العوامل التي ساعدت على كبر حجم الأسرة في مناطق الاستصلاح الزراعي .

ومن الأهمية بمكان دراسة فئات السن لمعرفة عدد القادرين على العمل والانتاج والقاصرین عنهم وبين الجدول رقم [٥] أعمار أفراد أسر العينة .

يتضح من الجدول رقم [٥] ارتفاع نسبة فئات السن الصغيرة ، إذ أن أفراد العينة الذين تقل أعمارهم عن ١٠ سنوات بلغت نسبتهم نحو ٣٤٪ من مجموع العينة في منطقة أبيس ، ١٥٪ في ادكو ، ٨٪ في القطاع

جدول رقم [٥]

عدد الأفراد									أعمار أفراد الأسرة
الذكور	الإناث	البنين	البنات	الأمهات	الأبوات	الأمهات	الأبوات	غير	
١٩٣٥	١٥٧	١١٦	٣٢	٢٠٣	٣٥٤	٣١٧	٧٥٦	٨	أقل من ١٠ سنوات
١٣٥٩	١٢٨	١٢٦	٢٧	١٠٠	١٤٦	٢٣٠	٥٠٣	٣	١٠ - ٢٠ سنة
٤٠٠	١٨	٢٢	٢٨	١٥	-	٢٠٣	١١٤	٢	٢٠ - ٣٠ سنة
٢٣١	٣٢	-	٢٢	-	-	٤٦	١٣١	١	٣٠ - ٤٠ سنة
٤٤٧	٣٠	٥	١	-	-	٦	٤٠٥	٠	أكثر من ٤٠ سنة
٤٣٧٢	٣٦٥	٢٦٩	١١٠	٣١٨	٥٠٠	٩٠٢	١٩٠٨	٠	المجموع

الجنوبى ، ٦٣٪ في القطاع资料 الشمالي ، ٢٩٪ في ورдан ، ٤٢٪ في حلق الجمل ، ٤٣٪ في اليوصيلى ، كما يتضح من الجدول السابق أن الأفراد دون سن العشرين يكونون حوالي ٧٥٪ من مجموع العينة في المناطق قيد البحث ، ويعتبر معظم هؤلاء الأفراد في سن العمل والانتاج بصفة عامة وسن الانجاب بالنسبة للنساء ، ويرجع السبب في ارتفاع نسبة فئات السن الصغيرة إلى اقبال السكان الزراعيين في مصر على الانجاب ، اذ ينظر الى الأطفال على انهم قوة اقتصادية تزيد من دخل الأسرة ، ورغم أن الأفراد دون سن العشرين يعتبرون في سن العمل والانتاج الا أن نسبة كبيرة منهم وخاصة النساء غير منتجة ، وذلك بسبب زيادةتهم عن حاجة العمل .

وليس من شك في أن ارتفاع نسبة صغار السن سيؤدي في المستقبل إلى ارتفاع نسبة الخصوبة الطبيعية تبعاً لحالات الزواج ، مما سيؤدي بدورة إلى زيادة ملحوظة في عدد السكان بمناطق الاستصلاح الزراعي ، وهذا يتطلب ضرورة اتباع سياسة تنظيم الأسرة لخفض نسبة المواليد و من خطورة تضخم السكان في هذه المناطق ، اذ أن زيادة السكان في مناطق الاستصلاح الزراعي سيؤدي إلى اخفاق هذه المشاريع في تحقيق الهدف

المرجو منها وهو بناء مجتمعات زراعية جديدة تتوافر فيها سبل الحياة الكريمة وتخلو من المشاكل والصعوبات التي طالما عانى منها سكان الريف المصرى ، لذلك يجب انشاء مراكز لتنظيم الاسرة في مناطق الاستصلاح الزراعي لخلق الوعى السكاني وتقديم النصح والارشاد للأمهات وتعريفهن بمزايا الأسرة الصغيرة وتوزيع وسائل تنظيم الاسرة دون مقابل في المستشفيات والوحدات الصحية ، بالإضافة الى القيام بدعاية مركزية واسعة النطاق لخلق الشعور بالمسؤولية لدى المنتفعين وتدريبهم على استخدام وسائل تنظيم الأسرة حتى يمكن خلق أسر سعيدة مستقرة في هذه المجتمعات الزراعية الجديدة .

ومن أهم الشروط التي على أساسها تم اختيار المنتفعين هو الا يقل سن المنتفع عن ٢٤ سنة ولا يزيد عن ٣٥ سنة هذا التحديد فرضته طبيعة العمل في هذه المناطق ، وما تتطلبه من مجهود كبير لخدمة الاراضى الزراعية الجديدة ، ورغم ذلك فقد تغاضى المسؤولين عن شرط السن في بعض المناطق كما سرى بعد قليل ، ويبين الجدول رقم [٦] سن المنتفع وقت التهجير في مناطق الاستصلاح الزراعي قيد البحث .

جدول رقم [٦]

فئات السن	عدد المنتفعين							
	أبليس	ادكو	القليوبية	الدقهلية	المنوفية	الإسكندرية	الإسكندرية	الإسكندرية
أقل من ٢٥ سنة	٤	٥	-	٦	-	١	-	٣
٢٥ - ٣٠ سنة	٣٢	٢٨	٩٢	٢٩	١	١	٩٢	١٨
٣٥ - ٣٠ سنة	٧٦	٢٥	٧	٣٠	٧	٧	٣٥	١٠
أكثر من ٣٥ سنة	٧٧١	٩٢	١	٣٥	٢٣	٤٤	٤٤	٤٤
الجملة	٣٠٠	١٥٠	١٠٠	١٠٠	٣٢	٧٥	٨٢٧	-

يلاحظ من الجدول رقم [٦] ، أن فئات السن التي تتراوح ما بين ٢٥ - ٣٥ سنة تكون ٣٦٪ تقريباً من مجموع العينة في أبيس ، ٣٢٪ في ادكو ، ٩٩٪ في القطاع الجنوبي ، ٥٩٪ في القطاع الشمالي ، ٢٥٪ في وردان ، ٣٧٪ في البوصيلى ، كما يبين الجدول السابق ارتفاع نسبة المنتفعين الذين تزيد أعمارهم عن ٣٥ سنة وخاصة في منطقة أبيس ، حيث بلغ عددهم ١٨٨ منتفعاً أى ما يوازي ٦٣٪ تقريباً من مجموع العينة ، هؤلاء المنتفعون من العمال الذين كانوا يقومون بعمليات الاستصلاح وقد تغاضى المسئولون عن شرط السن بالنسبة لهم نظراً للخدمات والجهودات الكبيرة التي قاموا بها أثناء عمليات الاستصلاح وقد تكرر ذلك في باقى مناطق الاستصلاح الزراعى بعد أن اتضح أن ذلك لا يؤثر على العمل في الأرض وخاصة أن معظم هؤلاء المنتفعين لهم عدد كبير من الأبناء يعملون في الأرض .

ويبيان الجدول رقم [٧] المهن التي كان يزاولها المنتفعون قبل تهجيرهم إلى مناطق الاستصلاح الزراعى :

جدول رقم [٧]

الإحصاءات	عدد المنتفعين							المهنة
	أبيس	ادكو	وردان	البوصيلى	المنطقة	المنطقة	المنطقة	
مزارع	٢٨١	٤١	٩٣	٩٥	٣٢	٧٠	٧٥	٧٥
مهن أخرى	١٩	١٠٩	٧	٥	—	—	—	—
المجملة	٣٠٠	١٥٠	١٠٠	١٠٠	٣٢	٧٠	٧٥	٨٢٧

يتضح من الجدول رقم [٧] ، ارتفاع نسبة المنتفعين الذين كانوا يزاولون حرفة الزراعة قبل تهجيرهم إلى مناطق الاستصلاح الزراعى ، إذ بلغت نسبتهم ١٠٠٪ من مجموع العينة في كل من مناطق ورдан وحاق الجمل والبوصيلى ، في حين بلغت نسبتهم ٦٣٪ من مجموع العينة في منطقة أبيس ، ٢٧٪ في ادكو ، ٩٣٪ في القطاع الجنوبي ، ٩٥٪ في القطاع الشمالي ، ويرجع السبب في ارتفاع نسبة المنتفعين الذين كانوا يحترفون

الزراعة قبل تهجيرهم الى أنه كان من شروط التمليلك أن يكون المنتفع مزارعاً ، وأن يكون قد أمضى مدة لا تقل عن سنتين في الاحتراف الزراعي ، واستثنى من ذلك المنتفعون في منطقة ادكو إذ إن معظمهم كانوا صيادين قبل تملكهم في المنطقة بل أن بعضهم لازال يجمع بين الحرفيتين (الصيد ، الزراعة) حتى الوقت الحاضر ، وهذا هو سبب انخفاض نسبة المنتفعين الذين كانوا يحترفون الزراعة قبل تملكهم في المنطقة حيث بلغت نسبتهم ٣٧٪ فقط من مجموع العينة ، كما أنه تم تملك بعض الصيادين في أبيس بعد تجفيف الأجزاء الشرقية من بحيرة مريوط .

وكان الهدف من قصر المنتفعين بأراضي مناطق الاستصلاح الزراعي على المزارعين هو ضمان خدمة الأرض - خاصة خلال المراحل الأولى لاستزراعها - التي تتطلب دراسة تامة بأساليب الزراعة حتى يمكن الاستفادة منها إلى أقصى حد ممكن ، لذلك عمد المسؤولون في منطقتي ادكو وأبيس إلى تدريب الصيادين الذين وزع عليهم مساحات . فيما على طرق خدمة الأرض وأساليب الزراعة المختلفة قبل مباشرة عملهم في الأرض حتى يتمكن هؤلاء المنتفعون الجدد من زراعة الأرض وخدمتها على أكمل وجه وخاصة بعد أن أصبحت تمثل مصدر رزقهم الوحيد .

ويلاحظ أيضاً من الجدول رقم [٧] ، ظهور ٧ حالات في القطاع الجنوبي ، ٥ حالات في القطاع الشمالي كان أفرادها يزاولون حرفًا آخرًا قبل تملكهم ، والحقيقة أن هذه الحالات تمثل الأفراد الذين كانوا يعملون كمساعي في الادارة وفي عمليات الاستصلاح المختلفة وتم تملكهم مساحات من أراضي مديرية التحرير بعد استزراعها .

ويبيّن الجدول رقم [٨] بالصفحة التالية مدى الالام بالقراءة والكتابية بين المنتفعين .

يتبيّن من الجدول رقم [٨] ، أن المنتفعين الذين لا يعرفون القراءة والكتابة يكونون حوالي ٨٠٪ من مجموع العينة في منطقة أبيس ، ٥٨٪ في ادكو ، ١٦٪ في القطاع الجنوبي ، ٦٥٪ في القطاع الشمالي ، ٧٨٪ في ورداً ، ٩١٪ في حلقة الجمل ، ٨٢٪ في البوصيلي ... وبذلك بلغ مجموع الأميين الذين لا يعرفون القراءة ولا الكتابة ٦٧٪ تقريباً من

جدول رقم [٨]

اللام بالقراءة والكتابة	عدد المنتفعين								الكل
	أ	ب	ج	د	هـ	وـ	زـ	فـ	
نعم	٦٣	٦	٧	٣٥	٨٤	٦٣	٦٢	٦٢	
لا	٦٢	٦٤	٢٥	٦٥	١٦	٨٧	٢٣٨		
الجملة	٨٢٧	٧٥	٧٠	٣٢	١٠٠	١٠٠	١٥٠	٣٠٠	

مجموع أفراد العينة في مناطق الاستصلاح الزراعي قيد البحث ، ويرجع السبب في ارتفاع هذه النسبة إلى أنه لم يكن من شروط التملك معرفة القراءة والكتابة لانتشار الأمية بين أبناء الريف المصري ، وكان لارتفاع نسبة الأمية بين المنتفعين أثره الكبير في حياتهم الاجتماعية والاقتصادية .

إذ أصبحت تنتشر بينهم روح الانتكالية شأنهم في ذلك شأن كل سكان الريف المصري ، كما أنه أصبح ينقصهم الفهم الحقيقي لأبعاد المعيشة ومسؤولياتها مما جعلهم يقبلون على الزواج المبكر دون أى تفكير للعيش في مستوى اجتماعي مناسب يكفل لهم الحياة الكريمة ، كما كان من نتائج انتشار الأمية بين المنتفعين عدم معرفتهم لضبط النسل مما أدى إلى كبر حجم الأسرة ، وتبيّن عند دراسة حجم أسر المنتفعين مما يؤكّد أن تنظيم الأسرة منعدم بينهم ، وقد كان لذلك آثار عديدة لعل أهمها انخفاض مستوى المعيشة بينهم رغم أن زيادة عدد أفراد الأسرة ساعد على استغلال الأرض إلى أقصى حد ممكن .

ويلاحظ أيضاً من الجدول رقم [٨] انخفاض نسبة الأميين بين المنتفعين في القطاع الجنوبي ، وذلك لأن المسؤولين في القطاع نظموا للمنتفعين فضولاً لمحو الأمية فور وصولهم إلى القطاع مما ساعد على خفض نسبة الأميين بينهم ، وكان من نتائج ذلك تفهمهم لمسؤوليات الحياة واستجابتهم للحملات التي قام بها المسؤولون بهدف تنظيم الأسرة مما أدى في النهاية إلى صغر حجم الأسرة ، كما اتضح لنا عند دراسة حجم

أسر المنتفعين في مناطق الاستصلاح الزراعي، وهذا بدوره مكثهم من العيش في مستوى اقتصادي معقول نرجو أن يتحقق باقى المنتفعون في مناطق الاستصلاح الزراعي .

وبين الجدول رقم [٩] الحالة الاجتماعية لأفراد أسر العينة :

الحالات	عدد المنتفعين								الحالة الاجتماعية
	غير متزوج	متزوج	أعزب	متزوج	مطلق	أرمل	غير متزوج	غير متزوج	
دون سن الزواج	٢١٦	٢١٦	٤٤	٢٨٠	٤٨٥	٥٠٥	١٠١٦		
أعزب	٨١	٤٥	٢١	٣٨	١٥	١٧٢	١٩٥		
متزوج	٣٨	٣	٤٥	-	-	٢٢٥	٦٦٢		
مطلق	-	-	-	-	-	-	٩		
أرمل	٢٦	-	-	-	-	-	-	٢٦	
الجمة	٤٣٧٢	٢٦٥	٢٦٤	١١٠	٣١٨	٥٠٠	٩٠٢	١٩٠٨	

يتضح من تتبع أرقام الجدول، رقم [٩] صحة الحقيقة السابق ذكرها وهى ارتفاع نسبة فئات السن الصغيرة ، اذ أن أفراد العينة دون سن الزواج - أى الذين تقل أعمارهم عن ١٦ سنة تقربيا - بلغت نسبتهم ٥٣٪ تقربيا من مجموع العينة في منطقة أبيس ، ٥٥٪ في ادكو ، ٩٪ في القطاع الجنوبي ، ٨٪ في القطاع الشمالي ، ٤٪ في وردنان ٨٪ في حلق الجمل ، ٥٪ في البوصيلى ، كما بين الجدول السابق ارتفاع نسبة المنتفعين المتزوجين والمقيمين مع آبائهم ، حيث بلغت نسبتهم في أبيس ٣٤٪ ، ٦٪ من مجموع العينة ، ٢٪ في ادكو ، ٤٪ في وردنان ، ١٪ في حلق الجمل ، ١٪ في البوصيلى ، وهذا يعكس الحقيقة المعروفة عن تقديرис الفلاح المصرى للزواج وحبه للأطفال الذين يعملون في الأرض ، مما يعنيه

عن الاستعانة بالعمال الزراعيين ، ويلاحظ أيضاً من الجدول السابق ظهور حالات ترمل وهي تمثل الأمهات المسنات الالئي يعشن مع أسر ابناهن المنتفعين .

ويوضح الجدول رقم [١٠] نوع التعليم بين أفراد أسر العينة :

جدول رقم [١٠]

نوع التعليم	عدد المنتفعين								نوع التعليم
	غير الملتحى	الملتحى غير الذكور	الذكور	غير الملتحى الذكور	الذكور الملتحى	غير الملتحى الإناث	الإناث الذكور	الإناث	
دون سن الالزام	٨٨	٦٢	١٩	١٥٩	١٩٥	١٦٦	١٠٩٥		
أمي	٢٤٥	١٥٣	٨٤	١١٤	٣٥	٥٣١	٣٨٢		
يقرأ ويكتب	٥	٢١	-	١٣	٦٩	٤٨	١٨٤		
ابتدائي	٢١	٣٣	٦	٣٠	١٨٦	٩٢	٢٠٤		
اعدادي	٢	-	١	١	١١	١٢	٣٢		
ثانوى	٣	-	-	١	٤	٤٠	١١		
جامعي	١	-	-	-	-	١٢	-		
الجملة	٤٣٧٢	٢٦٥	٢٦٩	١١٠	٣١٨	٥٠٠	٩٠٢	١٩٠٨	

يتبيّن من الجدول رقم [١٠] ارتفاع نسبة الأفراد الأميين بين أسر المنتفعين ، اذ بلغت نسبتهم ٢٠٪ تقريباً من مجموع العينة في منطقة أبيس ، ٥٨٪ في منطقة ادكو ، ٧٪ في القطاع الجنوبي ، ٣٥٪ في القطاع الشمالي ، ٣٪ في وردنان ، ٥٦٪ في حلق الجمل ، ٦٪ في البوصيلى ويرجع السبب في ارتفاع نسبة الأميين الى ان معظم المنتفعين يفضلون

تشغيل أبنائهم في الحقول الزراعية عن ارسالهم الى المدارس ، لذلك يجب على المسؤولين في مناطق الاستصلاح الزراعي القيام بحملات واسعة النطاق للتنبيه على المنتفعين بضرورة ارسال أبنائهم الى المدارس واخطار الجهات المختصة عن كل مخالفة في هذا الصدد حتى يمكن المضرب بشدة على أيدي المقصرين في حقوق أبنائهم ، ولكن رغم ذلك فان عددا كبيرا من المنتفعين يهتمون بالحاق أبنائهم بالمدارس وانتظامهم في التعليم ، ويؤكد هذه التحقيقـة الجدول السابق الذى يوضح ارتفاع نسبـة افراد اسر العينة المنتظمـين في الفصول الدراسـية بمراحل التعليم المختلفة ، وقد شجـع على ذلك اهتمـام المسؤولـين بانشـاء المدارـس في مناطـق الاستـصلاح الزـراعـي لـكـى تـقوم بـأداء رسـالتـها بـین أـبـنـائـهـمـ الـمـنـتـفـعـيـنـ ، وـيـتـبـيـنـ أـيـضـاـ مـنـ الجـدـولـ السـابـقـ انـخـفـاضـ نـسـبـةـ الـافـرادـ الـأـمـيـنـ بـینـ اـسـرـ الـمـنـتـفـعـيـنـ فـيـ الـقـطـاعـ الـجـنـوـبـيـ اـذـ يـاغـتـ نـسـبـتـهـمـ ٧٪ـ فـقـطـ مـنـ مـجـمـوعـ العـيـنةـ ، وـيـرـجـعـ ذـلـكـ لـانـتـشـارـ الـوعـيـ بـینـ الـمـنـتـفـعـيـنـ وـخـاصـةـ بـعـدـ اـنـشـاءـ فـصـولـ مـحـوـ الـأـمـيـةـ وـمـحـاضـرـاتـ التـوعـيـةـ الـتـىـ الـقـيـتـ عـلـيـهـمـ خـلـالـ فـتـرةـ الـاـخـتـيـارـ السـابـقـ ذـكـرـهـ .

ويـبـيـنـ الجـدـولـ رقمـ [١١]ـ الكـثـافـةـ الـحـسـابـيـةـ وـالـكـثـافـةـ الـزـرـاعـيـةـ فـيـ مـنـاطـقـ الـاستـصلاحـ الـزـرـاعـيـ قـيـدـ الـدـرـاسـةـ .

جدول رقم [١١]

(نسمـةـ /ـ كـمـ ٢ـ)

الكثافة الزراعية	الكثافة الحسابية	المنطقة
٣٥٤	٣٠٣٥	أبيس
١٣١	٩٦	القطاع الجنوبي
٥٨	٤٧٥	القطاع الشمالي (منطقة النصر)
١٦٦٥	١٥٤	حلق الجمل
٢٣٤	٢٣٣	البوصيلى
١٥٨	١٢٠	وادي النطرون
٢٦٥	١٩	فرهاش

تبين أرقام الجدول رقم [١١] أن أبيس تعد أكثف مناطق الاستصلاح الزراعي سكاناً إذ تبلغ الكثافة الحسابية فيها ٣٥٤ نسمة في الكيلو متر المربع ، بينما تبلغ الكثافة الزراعية ٢٣٣ نسمة في الكيلو متر المربع ، وتأتي البوصيلى في المرتبة الثانية بعد أبيس من حيث كثافة السكان ، إذ تبلغ الكثافة الحسابية فيها ٢٣٣ نسمة في الكيلو متر المربع ، بينما تبلغ الكثافة الزراعية ٢٣٤ نسمة في الكيلو متر المربع ، وتعد فرهاش أقل مناطق الاستصلاح الزراعي من حيث الكثافة السكانية ، إذ تنخفض الكثافة الحسابية فيها إلى ١٩ نسمة في الكيلو متر المربع ، بينما تبلغ الكثافة الزراعية ٢٦٥ نسمة في الكيلو متر المربع ، ومن تتبع جدول الكثافة السكانية رقم [١١] يمكن تقسيم مناطق الاستصلاح الزراعي إلى ثلاثة مجموعات :

أولاً - مناطق منخفضة الكثافة :

وهي المناطق التي تقل فيها الكثافة الحسابية عن ١٠٠ نسمة في الكيلو متر المربع ، وتشمل القطاعين الجنوبي والشمالي لمديرية التحرير ومنطقة فرهاش، وتقل الكثافة الزراعية في مناطق هذه المجموعة عن ٥٠ نسمة في الكيلو متر المربع ، ويرجع السبب في انخفاض كثافة السكان في مناطق هذه المجموعة إلى اختلاف ظروف كل منها، ففي القطاعين الجنوبي والشمالي لمديرية التحرير يرجع السبب في انخفاض كثافة السكان إلى الضالة للنسبة لمساحات التي تم توزيعها على المنتفعين والتي بلغت ١٨٠٠ فدانًا في القطاع الجنوبي، ١١٦٤ فدانًا في القطاع الشمالي ، بينما الجزء الأكبر من الأراضي الزراعية يتم زراعتها أما عن طريق العمال الزراعيين ومعظمهم من البلدان المجاورة، وأما عن طريق عمال التراحل غير الدائمين، كما أن نمط الاستغلال الزراعي كان من العوامل التي ساعدت على انخفاض كثافة السكان حيث تنتشر حدائق الفاكهة في القطاعين الجنوبي والشمالي لمديرية التحرير ، وهذا النوع من أنماط الاستغلال الزراعي لا يحتاج إلى أيدي عاملة كثيرة ، كما أن الخدمة الزراعية للحدائق تتم دوريًا وليس بصفة دائمة مما لا يدعو إلى ضرورة توفير أعداد كبيرة من العمال الزراعيين الدائمين ، أما منطقة فرهاش فلم توزع أراضيها حتى الآن على صغار المزارعين، كما أن مساحات

واسعة منها غير مستغلة زراعيا حيث تجرى بها عمليات التمر والغسيل لتقليل درجة تركيز الأملاح الذائبة بها .

ثانياً - مناطق متوسطة الكثافة :

وهي المناطق التي تتراوح الكثافة الحسابية فيها بين ١٠٠ - ٢٠٠ نسمة في الكيلو متر المربع ، وتشمل حلق الجمل ووادي النطرون ، وتقل الكثافة الزراعية في مناطق هذه المجموعة عن ٢٠٠ نسمة في الكيلو متر المربع .

ثالثاً - مناطق مرتفعة الكثافة :

وهي المناطق التي تتراوح الكثافة الحسابية فيها بين ٢٠٠ - ٣٠٠ نسمة في الكيلو متر المربع ، وتشمل منطقة أبيس والبوصيل ، وتزيد الكثافة الزراعية في مناطق هذه المجموعة على ٢٠٠ نسمة في الكيلو متر المربع ، اذا تبلغ ٢٣٤ نسمة في منطقة البوصيل ، بينما تبلغ ٣٥٤ نسمة في منطقة أبيس ، وقد تضافرت عدة عوامل ادت الى ارتفاع الكثافة السكانية في منطقة أبيس ، منها انها تعد من اقدم مناطق الاستصلاح الزراعي في جمهورية مصر العربية ، حيث بدأت بها عمليات الاستصلاح عام ١٩٤٨ ، وهذا ادى الى تكرار عمليات الاستزراع طوال سنوات طويلة كانت تتبع فيها احدث الاساليب الزراعية مما ساعد على ارتفاع متوسط غلة الفدان من المحاصيل الزراعية المختلفة وذلك شجع المنتفعين على جلب اقاربهم وذويهم للإقامة معهم في المنطقة ، وقد أصبحت أبيس - وهذا حالها من الرخاء ، بالإضافة الى قريها من الزمام الزراعي واحاطتها بعده من القرى التابعة لمركز كفر الدوار ومحافظة الاسكندرية - منطقة جذب سكاني اغرى عددا كبيرا من سكان القرى المجاورة على الهجرة اليها للعمل اما كعمال زراعيين واما للقيام بالخدمات العامة ، كما ان نمط الاستغلال الزراعي هنا كان من العوامل التي ادت الى ارتفاع كثافة السكان ، اذ تنتشر زراعة المحاصيل التي تحتاج الى اعداد كبيرة من اليدى العاملة كالذرة والقطن والارز ، مما شجع بعض المنتفعين على جلب عدد من اليدى العاملة الاجيرية من سكان القرى المجاورة ، بينما فضل البعض الآخر استدعاء بعض اقاربهم للإقامة في أبيس ، وجدير بالذكر أن المنتفعين في المنطقة بعد أن استطاعوا التكيف مع المجتمع الجديد واطهئوا على حياتهم ومستقبلهم ، عملوا على زيادة نسلهم للاستعانة

بالأطفال في الأعمال الزراعية المختلفة مما يقلل من الحاجة إلى العمال
الاجراء .

أما ارتفاع كثافة السكان في منطقة البوصيلى ، فيرجع أساساً إلى ضائلة مساحة المنطقة بالنسبة لعدد أفراد أسر المنتفعين ، إذ أن الأسرة في البوصيلى تعتبر أكبر حجماً عن مثيلتها في مناطق الاستصلاح الزراعي الأخرى ، ومن تتبع أرقام الجدول الذي يبين عدد أفراد أسر المنتفعين - السابق ذكره - يتضح لنا أن الأسر التي يتراوح عدد أفرادها ما بين ٦ - ١١ فرداً قد بلغت نسبتها ٦٩٪ تقريباً من مجموع أسر العينة في البوصيلى ، وهذا بدوره ساعد على زيادة عدد السكان وبالتالي ارتفاع كثافتهم في المنطقة .

يتضح مما تقدم أن كثافة السكان تقل عن ١٠٠ نسمة في الكيلو متر المربع في مناطق الاستصلاح الزراعي البعيدة عن فرع رشيد ، مثل هذه المناطق تعانى من نقص مياه الري اللازمة لزمامها الزراعي ، كما هي الحال بالنسبة للقطاع الجنوبي لمديرية التحرير ومنطقة فرهاش ، وقد زاد من حدة مشكلة نقص مياه الري ارتفاع نسبة الرمل في تربة هذه المناطق ، والمعروف أن الفدان في الأراضي الرملية يحتاج إلى مقدن مائى يزيد عن مثيله في الأراضي الطينية ، كما ترتفع نسبة الأملاح الذائبة في تربة منطقة فرهاش ، مما أدى إلى تحول أراضي بعض النطاقات إلى القلوية ، لذلك اضطر المسؤولون إلى عدم توزيع أراضي المنطقة على المعديمين حتى يتم استصلاحها وخفض نسبة الأملاح الذائبة بها إلى الدرجة التي لا تهدد بفشل الزراعة . كما أن كثافة السكان تتراوح بين ١٠٠ - ٢٠٠ نسمة في الكيلو متر المربع في مناطق الاستصلاح الزراعي التي بدأت تستقر أوضاعها كنتيجة مباشرة للجهود الكبيرة التي يبذلها المسؤولون لتحسين وتطوير هذه المناطق ويتمثل ذلك في وادي النطرون وحلق الجمل ، ففي المنطقة الأولى يلاحظ أن المسؤولين في المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى بذلوا جهوداً غير عادية منذ باشروا عملهم في الوادى عام ١٩٥٦ لتحقيق الهدف المرجو من هذا المشروع الذي يرمى إلى استمرار العمران في الوادى وخاصة بعد انتهاء عقد شركة الملح والصودا ، وقد أوجدت المؤسسة مجالات للعمل لإنشاء وادى النطرون سواء في المزارع المختلفة أو في المصانع الصغيرة التي تم إنشاؤها ،

مما أدى في النهاية الى اطمئنان سكان الوادى على أرزاقهم وعدم مغادرتهم الوادى ، وفي حلق الجمل بذل المسؤولون جهودا غير عادية لتحسين تربة المنطقة وخفض نسبة الأملاح الذائبة بها ، وقد تحقق لهم ذلك الى حد كبير بعد أن أصبحت المنطقة تحصل على مياه الري العذبة من ترعة ناصر الجديدة بعد أن كانت شبكة الري في المنطقة تعتمد على مصرف ادكو العمومي ، وأدى ذلك الى تحسين ملموس في حالة التربة مما دفع المسؤولين الى تنفيذ البرنامج المقترن لتأجير الأراضي التي تم استصلاحها الى صغار المزارعين ، ويتم صرف اجر يومي للمتلقين قدره ١٨ قرشا حتى تصل الأرض الى درجة حدية الانتاج، مما ساعد على عدم ترك المستفيدين للأراضي الموزعة عليهم بسبب ارتفاع نسبة الأملاح الذائبة بها ، وهذا أدى في النهاية الى ارتفاع ملحوظ في كثافة السكان بالمنطقة .وفي منطقتي أبيس والبوصيلى، باعثت كثافة السكان أكثر من ٢٠٠ نسمة في الكيلو متر المربع ، ويمكن تلخيص أسباب ارتفاع كثافة السكان في أبيس الى جودة التربة ، وتوافر مياه الري ، وجودة الصرف بصفة عامة ، بينما يرجع السبب في ارتفاع كثافة السكان بمنطقة البوصيلى رغم أنها تعانى من مشكلة نقص مياه الري الى كبر حجم أسر المستفيدين بها .

الفصل السادس

التخطيط العمرانى

مقدمة

العوامل المؤثرة في التخطيط العمرانى •

نظريات التخطيط العمرانى •

تخطيط المدن •

تخطيط القرى •

مقدمة :

تدرس جغرافية العمران الأشكال المختلفة للمحلات العمرانية (المدن والقرى) سواء من الخارج أو من الداخل ، فمن الخارج تهتم بدراسة علاقة المحلات العمرانية ببعضها البعض وبالإقليم المختلف ، بالإضافة إلى علاقتها بالمناطق الريفية المحيطة بها بما في ذلك توايدها إن وجدت ، أما من الداخل فتهتم جغرافية العمران بدراسة أنماط استخدام الأرض وطبيعة المباني المختلفة ، بالإضافة إلى دراسة الأحياء ووظائفها ومدى توفر الخدمات المختلفة بها ، إلى جانب دراسة كثافة كل من الوحدات السكنية والسكان.

ويمكن تقسيم المحلات العمرانية إلى قسمين رئисيين هما المدن والقرى وقد اختلف الجغرافيون في تحديد الأسس التي يمكن الاعتماد عليها في التمييز بين المدينة والقرية وخاصة أن كلاهما عبارة عن مساحة من الأرض شيد فوقها عدد من المساكن لسكنى مجموعة من الناس، وعموماً يمكن التمييز بين المدينة والقرية على أساس :

- التطور التاريخي .
- المساحة ونمط المباني .
- الوظيفة وأسلوب حياة السكان .
- حجم السكان .

التطور التاريخي :

للعوامل التاريخية دور كبير لا يمكن تجاهله في نشأة المحلة العمرانية ونموها وتطورها بعد ذلك ، فقد تكون المدينة قد شيدت في الماضي لتقوم بغرض معين ثم نمت واتسع عمرانها فيما بعد ، وقد تكون في الأصل عبارة عن قرية ثم تطورت وأصبحت مدينة كما هي الحال في عدد كبير من مدن العالم الحالية وخاصة في العالم الجديد .

وقد كانت المدن في أوروبا تحدد عن طريق مرسوم ملكي وذلك خلال العصور الوسطى، وكان لكل مدينة مجلسها الإداري الخاص الذي لا يخضع لسلطة الأقطاع السائد ، لهذا كان لكل مدينة حدودها الخاصة ، التي تضم كلية السكن والأسواق الخاصة .

المساحة ونمط المباني :

تتسع رقعة الأرض التي تشغله المدينة عن تلك التي تشغله القرية في العادة ، كما أن شوارع المدينة أكثر اتساعاً وامتداداً وتنويعاً ، وتحتفل أشكال المباني وتتنوع في المدينة عنها في القرية، فالوحدات السكنية في المدينة أكثر ضخامة وارتفاعاً وتنوعاً وتبايناً في خصائصها عن مثيلاتها في القرية التي تبدو في الغالب على شكل وحدات سكنية منفردة ذات أنماط غير متميزة قلماً يزيد ارتفاعها عن طابق واحد أو طابقين على الأكثر .

الوظيفة وأسلوب حياة السكان :

تبين وظيفة كل من المدينة والقرية ، ويختلف أسلوب حياة سكان كل منها ، ومهما تباينت وظائف المدن – هناك العواصم والمدن التجارية والمدن الصناعية والمدن الصناعية والمدن السياحية والمدن الدينية والمدن الحربية – فإنها تتفق في قلة اعتماد سكانها على الأرض – عكس القرية – سواء للزراعة أو للرعى، في حين يزداد اعتمادهم على الصناعة أو السياحة أو التجارة أو الخدمات المختلفة ، لهذا فالمحلات العمرانية التي يحترف سكانها الزراعة أو الرعي تعد قرى مهما كثر عدد السكان بها واتسع عمرانها كما هي الحال في الكثير من المحلات العمرانية المنتشرة في باريس أمريكا الشمالية واستراليا ونيوزيلندا، بينما تعد المحلات التي يعمل سكانها بالصناعة أو بالتجارة أو بالخدمات أو بالسياحة مدنًا حتى ولو كان عدد سكانها قليل وبالتالي حجمها محدود . فالمحلات العمرانية نيس وكان في فرنسا وسان ريمو في إيطاليا وهي محلات تعتمد أساساً على حرفة السياحة تعد مدنًا ، في حين تعد رانجبور (بالنطق الزراعي الشمالي الغربي) في بنجلاديش، وكولاك (بنطاق زراعة الفول السوداني) في السنغال، وأبشي (نطاق الرعي) في تشناد قرى رغم أن عدد سكان كل منها يفوق عدد سكان المدن السابقة إليها في كل من فرنسا وإيطاليا .

حجم السكان :

يتضح من دراسة العناصر السابقة أن المدينة يمكن تمييزها عن القرية على أساس حجم السكان ، إذ يتوقع أن تكون أكثر سكاناً من القرية ، ومع ذلك اختلف الدارسون في تحديد الحد الأدنى لعدد سكان المدينة إذ يبلغ ٢٥٠٠ شخصاً في الولايات المتحدة الأمريكية ، بينما يتناقص إلى ٢٠٠٠ شخصاً في كل من فرنسا وألمانيا ، في حين يصل إلى حوالي ٥٠٠٠ شخصاً في هولندا ، ويعتمد البعض في اتخاذة «الحجم» كأساس للتمييز بين المدينة والقرية على أن هذا الحجم يمكن اعتباره مقياساً واضحاً لتحديد وزن وأهمية المحلة العمرانية وبالتالي تحديد نمطها كمدينة أو قرية ، إلا أنه يجب أن نضع في الاعتبار أن الحجم يمثل مقياساً عاماً وليس دقيقاً للتمييز بين المدينة والقرية ، فهناك عدد كبير من القرى يزيد عدد سكان كل منها عن ١٥ ألف شخص وذلك في الصين الشعبية والهند وإنجلترا ومصر - وهي دول مزدحمة بالسكان - وعموماً يمكن ارجاع التباين في تحديد المدينة وتمييزها عن القرية احصائياً إلى اختلاف كل من حجم وكثافة السكان والمستوى الحضاري والمعيشي من دولة لأخرى ، بل وأيضاً من أقاليم لآخر .

ويخرج البعض القرية من نطاق التخطيط العمراني ويضمها إلى التخطيط الزراعي لارتباط القرية بالأراضي الزراعية أو بالمناطق الرعوية واعتمادها على مثل هذه الأراضي أو النطاقات ، ومع ذلك تدخل القرى ضمن التخطيط العمراني إذ يجب اختيار موضع القرية بعناية ، وأيضاً موقعها العام سواء بالنسبة لزمامها الزراعي أو الرعوي ، أو بالنسبة للمجاري المائية وطرق المواصلات ونطاقات التسويق ، بالإضافة إلى أهمية تحديد أنماط استخدام الأرض داخل القرية وهي وظيفة أساسية للتخطيط العمراني وليس للتخطيط الزراعي دور في ذلك .

العوامل المؤثرة في التخطيط العمراني

الحالات العمرانية سواء كانت حضرية (مدن) أو ريفية (قرى) ، تباين توزيعها الجغرافي من إقليم لآخر وما ينتج عن ذلك من اختلاف

أشكالها العامة ووظائفها تعد نتيجة من نتائج العلاقة المتبادلة بين الإنسان والأرض ، فهي - أى المحلات العمرانية - تمثل أحدى المحاولات التي يقوم بها الإنسان من أجل التكيف مع الأرض . . . مسرح حياته ، ومن هنا كانت أهمية دراسة وتتبع العلاقة بين مظاهر الهيئة الطبيعية والبشرية من ناحية ، والمحلات العمرانية من حيث توزيعها الجغرافي وأنماطها ومورفولوجيتها من ناحية أخرى على أساس أن المحلات العمرانية على اختلافها تعد استجابة لمتطلبات البيئة الجغرافية ، وهناك اتجاه آخر حديث في جغرافية العمران يعتبر المحلات العمرانية ظاهرة بشرية لا دخل للبيئة الجغرافية في توزيعها أو تركيبها أو شكلها العام وإنما تحدد هذه الأمور تبعاً للعلاقات البشرية ، ويستند أصحاب هذا الاتجاه إلى التطور الهائل للإنسان وتزايد قدرته وسيطرته على البيئة الطبيعية مما مكنه من تكيف عناصر الطبيعة وفق رغباته والاحتياجاته مهما كانت الظروف ، وقياساً على ذلك استطاع الإنسان الاستقرار في المكان الذي يريده حتى ولو كانت الظروف غير مهيأة للاستقرار البشري فيه ، كما هي الحال بالنسبة لمراكز العمران التي شيدتها الإنسان في لبرادور لكندا لاستغلال خامات الحديد بمدينة جاجنون Gagnon ، بالإضافة إلى مدن براتسك وانجارسك على نهر أنجارا في سيبيريا ، كيروفسك في شبه جزيرة كولا بالاتحاد السوفيتي .

ورغم اختلاف الاتجاهات في علاقة العمران بالبيئة الجغرافية إلا أنه لا يمكن تجاهل تأثير العوامل البيئية على العمران إذ لم ينجح الإنسان رغم تقدمه الكبير في قهر البيئة الطبيعية أو التغلب على معوقاتها ، وبالتالي لا يمكن تجاهل دور العامل البشري في المظاهر العمرانية المختلفة ، وعلى ذلك يمكن القول يان الطبيعة تهيء للإنسان أماكن متعددة ذات خصائص ومميزات تمكنه من الاستقرار ، وإن الإنسان هو الذي يختار المكان وفق رغبته وتبعاً لوظيفته وبشرط أن يتوافر في المكان خاصتان رئيسيتان هما الراحة والأمن .

ومعنى ذلك أن التخطيط العمراني يتأثر بنوعين من العوامل هما العوامل الطبيعية (عناصر البيئة الطبيعية) والعوامل البشرية .

١ - العوامل الطبيعية

الموقع الجغرافي :

من العوامل الطبيعية الرئيسية المؤثرة في التخطيط العمراني ، ومرد ذلك تأثيره المباشر في حياة الانسان واستقراره في أماكن محددة فموضع المسكن وبعدة عن كل من جهات العمل ومراکز الخدمات المختلفة وخطوط النقل والمواصلات . . . كلها عوامل أو عناصر هامة توضع في الاعتبار عند التخطيط العمراني سواء في المدينة أو القرية ، كما أن الموقع الجغرافي يحدد مظهر المحلة العمرانية وخصائصها المميزة التي يجب أن تتوضع في الاعتبار عند التخطيط لتطوير المحلة العمرانية أو تنظيم استغلال الأرض بها ، ويمكن تصنيف مواقع المحلات العمرانية إلى سبعة أنماط رئيسية هي:

١ - **الموقع الجغرافي الطبيعي** : يقصد به موقع المحلة العمرانية أو الأقليم العمراني بالنسبة للظاهرات الجغرافية العامة كالموقع بالنسبة للمسطحات البحرية ، أو بالنسبة للظاهرات التضاريسية الكبرى ، ويفيد مثل هذا التحديد في ادراك عدة أمور كالتوزيع الجغرافي للسكان وتركيبهم وحرفهم الرئيسية ، إلى جانب تمييز النمط العمراني السائد في الأقليم .

٢ - **الموقع الفلكى Situation** : يقصد به الموقع بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض ومثل هذا التحديد وان كان يعطى صورة دقيقة جدا عن موقع المحلة أو الأقليم العمراني وبالتالي يحدد الخصائص المناخية السائدة وما يتبعها من أقسام النبات الطبيعي ، الا أنه لا يفيid عند دراسة التخطيط العمراني أو عند محاولة تتبع الخصائص العمرانية السائدة ، لهذا يستعاض عن ذلك بأنماط أخرى لتحديد موقع المحلات العمرانية أو الأقليم العمراني .

٣ - **الموقع البؤري Focal Location** : يرتبط هذا النمط من المواقع بالأراضي السهلية حيث تتجمع خطوط النقل في بؤرة واحدة تتمثل في محلة عمرانية ، وعلى ذلك فالموقع البؤري يرتبط بالأراضي السهلية عكس الوضع بالنسبة للنمط التالي ، ويمكن القول بأن تجمع خطوط النقل وبالتالي

التركيز العمرانى من فعل الانسان وحسب رغبته كما هي الحال بالنسبة لمدينة باريس في قلب حوض باريس^(١) .

٤ - **الموقع العقدي Nodal Location :** يقصد به موقع المحلة العمرانية عند عقدة تتلاقى عندها بعض الظاهرات الطبيعية كالممرات الجبلية أو الوديان أو عدد من الأنهر وفي هذه الحالة يعرف الموقع باسم الموقع العقدي الطبيعي (أى المرتبط بظاهرات طبيعية) وذلك تمييزا له عن الموقع العقدي البشري (أى المرتبط بظاهرات بشرية) وهو موقع المحلة العمرانية عند التقائه عدد من الطرق البرية أو خطوط السكك الحديدية أو طرق القوافل كمدينة طنطا في مصر ، والفاشر في السودان .

٥ - **الموقع المدخلى Gateway (Portal) Location :** يقصد به موقع المحلة العمرانية عند مدخل الأقليم العمراني ، كموقع محلة عمرانية على جبهة بحرية ، أو عند مر جبلي ... في مثل هذه الأحوال تمثل المحلة مدخلا للأقليم ومخرجا له ، وأحياناً تعرف مثل هذه المحلات باسم محلات عنق الزجاجة ، ويمثلها مدينة بيشاور الواقعة على مر خير في باكستان ، وجدير بالذكر أن هذا النمط من المواقع يشمل أيضاً مواقع الموانئ البحرية التي تتصل بظهورها عن طريق نهر أو خط للسكك الحديدية .

٦ - **الموقع المركزي Central Location :** وهو عكس النمط السابق حيث يتمثل في موقع محلة عمرانية تحتل الوسط الهندسى للأقليم ما ، ويعتبر الموقع مركزاً اذا تقارب خطوط النقل الرابطة بينه وبين الحدود الخارجية للأقليم ، لذا يوجد هذا النمط في الأقاليم التي تقترب أشكالها العامة من الشكل الدائري ، كموقع مدينة طنطا في وسط دلتا النيل ، ومدينة مدريد عاصمة إسبانيا^(٢) .

٧ - **الموقع الهامشى Marginal Location :** يقصد به وقوع المحلة في نقطة متطرفة من الأقليم بمعنى أن المسافة الفاصلة بين هذا الموقع وحدود

(١) جمال حمدان ، جغرافية المدن ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص.٢٨٩ - ٢٩٠
(٢) جمال حمدان ، نفس المراجع ، ص ٢٩٠

الإقليم أقل من المسافة الفاصلة بينه وبين بؤرة الإقليم ، وفي العادة تعدد محلات العمرانية هامشية الموقع قليلة الأهمية لبعدها عن مراكز النقل سواء أكانت سكانية أو اقتصادية والتى تتركز في داخل الإقليم غالبا ، وأحيانا يرجع موقع المحلة الهامشى إلى وظيفتها الدفاعية والتى تتحتم تشييدها قرب خط الحدود لممثل نقطة دفاعية متقدمة بعيدة عن مراكز النقل الهمامة في الداخل، ويمثل هذا النمط من الموقع، مدينة مرسى مطروح في مصر، مدينة كراتشي في باكستان، مدينة حائل في المملكة العربية السعودية.

وكما سبق أن ذكرنا فإن الموقع الجغرافي لا يمثل عنصرا طبيعيا ثابتا، بل هو متغير ، اذ تتباين أهميته من فترة زمنية لأخرى ، ولتأكيد ذلك نذكر أن تطور وسائل الملاحة البحرية والكشف الجغرافية التي بدأت في النصف الثاني من القرن الخامس عشر الميلادي غيرت من أهمية المحيط الأطلسي وبالتالي بدللت من أهمية الموانئ الواقعة على سواحله، كما أن الثورة الصناعية وتطور استخدام المعادن أدى إلى ظهور مدن التعدين التي لم تكن صالحة تماما لسكنى الإنسان قبل استغلال المعادن لبعض الأقاليم الصحراوية الحارة والباردة ، كما أن عمليات استصلاح الأراضي البسور واستزراعها سواء كانت نطاقات صحراوية في الأصل أو مساحات تغطيها المياه أو المستنقعات خلقت العديد من المحلات العمرانية المختلطة على أسس حديثة ، وجدير بالذكر أن تشييد طرق النقل تعد من العوامل الرئيسية المؤدية إلى تغيير أهمية الموقع الجغرافي وأحسن الأمثلة على ذلك الآثار الناتجة عن شق قناة السويس ، وإنشاء خط سكة حديد سيبيريا ، ومد خطوط السكك الحديدية في كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية والأرجنتين والبرازيل .

التركيب الجيولوجي :

للتركيب الجيولوجي آثار مباشرة وأخرى غير مباشرة على التخطيط العمراني ، تتمثل الآثار المباشرة في مدى صلاحية الصخور السائدة في الإقليم قيد الدراسة لأغراض البناء والتشييد ، فإذا كانت صالحة فان الإقليم سيتسم بتوفير مواد البناء بأسعار منخفضة مما يسهم في استخدامها على نطاق واسع ، ويعمل على تنفيذ الخطة العمرانية بسرعة كبيرة ،

وهذا يكسب مساكن المحلات العمرانية في الأقاليم مظهرا عمرانياً مميزاً ، كما أن صلابة الطبقة السطحية تساعد على الارتفاع الرأسى للوحدات السكنية والعكس صحيح ، بالإضافة إلى دورها في مد الطرق وخطوط السكك الحديدية مما يسهم في انعاش المحلات العمرانية اقتصادياً واجتماعياً .

أما عن الآثار غير المباشرة للتركيب الجيولوجي في مجال التخطيط العمراني فتتمثل فيما قد تحويه الطبقات الأرضية من معادن ، أو في غنى القشرة الخارجية المفتتة من سطح الأرض (التربة) واحتواها على العديد من العناصر العضوية والكيميائية مما يخصبها و يجعلها صالحة تماماً للنشاط الزراعي ، وفي الحالتين – احتواء الصخور على معادن أو توافر التربة الزراعية – تتجمع أعداد كبيرة من السكان وتتكاثف المحلات العمرانية ، وهذا يتطلب بدوره تخطيطاً مدروساً بدقة ودراسة تفصيلية عن التركيب الجيولوجي لتحديد مدى غنى الطبقات بالخامات المعدنية وسمك هذه الطبقات ومدى بعدها عن سطح الأرض ، إلى جانب دراسة التربة وتصنيفها وتحديد مدى خصوبتها ومكوناتها المختلفة التي تحدد بدورها مدى حاجة التربة إلى الأسمدة ، والمحاصيل التي يمكن زراعتها ، و تتطلب كل هذه الأمور دراسة تفصيلية للتركيب الجيولوجي في الأقاليم قيد البحث .

أشكال السطح :

لأشكال السطح تأثير واضح على النشاط الاقتصادي للإنسان ، فقد يكون عاماً مساعداً في بعض الأقاليم ، بينما يكون عاماً معوقاً في أقاليم أخرى ، وفي العادة نجد أن السهول أكثر ظاهر السطح أهمية من الناحية الاقتصادية ، وبالتالي أكثرها جذباً للسكان ، وطبعاً أن يتبع ذلك تكاثف المحلات العمرانية ، ومع ذلك نجد بعض النطاقات الجبلية مزدحمة بالسكان كما هي الحال في بطون الأودية حيث تتوافر التربة الزراعية ، وفوق السفوح الجبلية قليلة الانحدار غزيرة الأمطار وخاصة في النطاقات الحارة ، ففي مثل هذه النطاقات يتجمع السكان وتتكاثر المحلات العمرانية .

وتجدر بالذكر أن هناك ارتباطاً قوياً بين توزيع المحلات العمرانية من ناحية وتوزيع ظاهر السطح في النطاقات المناخية المختلفة من ناحية أخرى ، ففي الأقاليم الحارة تتركز المحلات العمرانية فوق النطاقات

المرتفعة لاعتدال مناخها ، بينما تكاد تختفى مراكز العمران في الاودية والسهول منخفضة المنسوب لشدة الحرارة وارتفاع نسبة الرطوبة ، وعلى العكس من ذلك المحلات العمرانية في الاقاليم المعتدلة والباردة حيث تتجمع بشكل واضح في الاودية والسهول ، وتقل اعدادها فوق النطاقات الجبلية عالية المنسوب . ويمكن ملاحظة الحقائق السابق الاشارة اليها عند عقد مقارنة بين خريطيتين للعالم الاولى للتوزيع المحلات العمرانية والثانية لتوزيع مظاهر السطح .

المناخ :

للمناخ تأثير على التخطيط العمرانى، يتمثل ذلك في الارتباط الواضح بين تخطيط المحلات العمرانية والخصائص المناخية السائدة ، فيلاحظ مثلا من تخطيط المدن في الاقاليم الباردة أنها تتسم باتساع الشوارع وارتفاع المباني المختلفة للاستفادة قدر المستطاع من أشعة الشمس ، وعلى العكس من ذلك تخطيط المدن في الاقاليم المدارية الحارة، اذ يلاحظ ضيق شوارعها وانحناء مبانيها لتوفير عامل الظل وبالتالي اتقانه أشعة الشمس الشديدة ، وقد ثبت أن الجزء الأوسط من المحلات العمرانية في الاقاليم المعتدلة الباردة والباردة يتميز بدفعه النسبي عن الاقطاف المكشوفة (يصل الفرق إلى نحو نصف درجة مئوية تقريبا) ومرد ذلك زيادة الاشعاع الأرضي في الجزء الأوسط ، وتأثير المباني المختلفة .

وتأثير عناصر المناخ المختلفة في التخطيط العمرانى بأكثر من صورة ، فكلما ارتفعت درجة الحرارة كلما حتم ذلك استخدام أنواع من القار لا تذوب بفعل الاشعاع الشمسي ، وللرياح تأثير كبير في تخطيط المحلات العمرانية ، اذ يراعى دائماً أن تكون المنطقة الصناعية بعيدة عن المنطقة السكنية وفي موقع بعيد عن اتجاه الرياح حتى لا تتأثر كتلة السكن بالدخان الخارج من مداخن المصانع والروائح الكريهة المتولدة عن بعض الصناعات وخاصة الصناعات الكيميائية ، لهذا السبب اتسعت المنطقة الصناعية في حلوان جنوب القاهرة لأن الرياح الشمالية هي السائدة على المدينة وهذا يعني عدم تأثر مباني العاصمة بمخلفات ودخان مصانع حلوان ، ونظراً لأن معظم الرياح السائدة على المدن المصرية تأتي من جهة الشمال وتعمل

على تلطيف درجة الحرارة فان التوسيع العمرانى كان يتجه شمالاً منذ العصر الفرعونى للاستفادة من أثر هذه الرياح ، ولذلك كانت النطاقات الشمالية من المدن المصرية تمثل مناطق سكنى الأغنياء وكمار رجال الدولة . أما عن أثر الأمطار في التخطيط العمرانى فيتمثل في بناء المنازل بسطح مائلة في الأقاليم المطيرة للحيلولة دون تجمع المياه فوق سطح المنازل ، ويلاحظ أن القبائل المختلفة التي تعيش في نطاق الغابات الاستوائية المطيرة تعمد إلى بناء الكواخها بحيث تتخذ الشكل المخروطى اتقانه من الأمطار الغزيرة ودرجات الحرارة المرتفعة .

النباتات الطبيعى :

يؤثر النباتات الطبيعى في التخطيط العمرانى من عدة زوايا ، فقد يكون - النباتات الطبيعى - مادة لبناء المساكن ، حيث تستخدم الأخشاب في أغراض البناء وخاصة في النطاقات التي تنمو فيها الغابات ، كما تستغل الحشائش في بناء الأكواخ وخاصة في نطاق الحشائش المدارية (السفانا) .

وتتأثر كثافة العمران بكثافة النباتات الطبيعى في جهات واسعة من العالم ، ففي نطاق الغابات الكثيفة تحول الأشجار المتقاربة دون سهولة النقل وتمثل عائقاً كبيراً أمام الاتصال السهل السريع ، لذا يتمثل نمط العمران السائد في مثل هذه النطاقات في شكل محلات متباينة أو متقاربة تتركز عند الأجزاء الهامشية من الغابات ، وإذا قلت كثافة النبات الطبيعي وسادت الحشائش تسود حرفة الرعي ويصبح النمط العمرانى السائد عبارة عن عقد سكنية يتكون فيها العمران ، وتبتعد عن بعضها ، وعموماً تحدد موارد المياه موقع مثل هذه العقد السكنية . وينتشر في نطاقات رعوية عديدة محلات عمرانية مجمعة في شكل مراكز تقدم أساساً الخدمات المختلفة للمناطق التي تسود فيها حرفة الرعي التجارى بصورة خاصة ، فقد تبين من دراسة التركيب الوظيفي لسكان بلدة تورنجلتون Torrington وهى محلية عمرانية تتوسط نطاق الرعي في شرق ولاية وايونج Wyoming الأمريكية أن نسبة العاملين بالخدمات المختلفة تبلغ

حوالى ٧٨٪ من اجمالى العاملين في البلدة^(١) وهي أمور توضع في الاعتبار عند التخطيط لتنمية مثل هذه المحلات العمرانية .

٢ - العوامل البشرية

لا يعد الانسان عاملا سلبيا يعيش تحت وطئة البيئة الطبيعية في استسلام، بل هو عامل ايجابي يؤثر في البيئة ويستغل عناصرها وفق ارادته ويتبع لقدراته، لذلك فالانسان عامل جغرافي ديناميكي تمثل البيئة الطبيعية بالنسبة له موجها حيث تقدم له العديد من العناصر والامكانيات التي يمكن أن يستغلها لاثبات رغباته وتحقيق حاجياته ، ولا يوجد شيء حتمي في البيئة بالنسبة للانسان يستثنى من ذلك الضوابط الطبيعية التي تحدد الاطار الذي يمكن أن يعيش فيه الانسان ويباشر نشاطه .

وللبيئة الطبيعية والانسان تأثيرات متداخلة في خلق أنماط تخطيطية محددة حتى أنه يصعب تحديد متى يتوقف تأثير أحدهما ليبدأ تأثير الآخر . مثال ذلك أنه عند تتبع موقع المحلات العمرانية نجد أنه ليس بالضرورة أن تكون النشأة مرتبطة بالبيئة الطبيعية ، فاختيار الكثير من هذه المواقع كان مرده أسبابا بشرية، فالمحلات العمرانية الريفية - القرى - قامت في الغالب على أساس الرغبة المشتركة في الحماية والأمن والمشاركة في الشؤون العامة ، كما كان العامل البشري وراء اقامة العديد من المحلات العمرانية الحضرية - المدن - وما يتبعها من مرافق للمخدمات العامة لذلك ظهرت العواصم والمدن التجارية والمدن الدينية .

ويظهر أثر العامل البشري في نشأة المدن وتطورها عند ذكر أثر قناة السويس التي حفرها الانسان لتصل بين البحرين المتوسط في الشمال والاحمر في الجنوب فقد تبع ذلك ظهور مدن جديدة كالاسماعيلية ، وتطور ونمو مدن قديمة كالسويس وبورسعيد ، بل أثر حفر هذه القناة امتد الى أبعد من تأثيرها على التخطيط العمرانى على جانبيها الشرقي والغربي

1. Alexander, G., Economic Geography, N. G., 1963, pp. 114 - 115.

في مصر ، حيث أدى إلى ازدهار ونمو عدد كبير من المدن على سواحل وجزر البحرين الأحمر والمتوسط (لاحظ أثر غلق قناة السويس بعد الحرب العربية الاسرائيلية الثالثة عام ١٩٦٧) ، أذ أدى تعطل الملاحة في القناة إلى أضيق حل المحركة التجارية في عدد كبير من المدن ذكر منها عدن ، حبيوتى ، مالطة ، نابولى ، بالإضافة إلى المدن المصرية المطلة على القناة) ، وما قيل عن قناة السويس يقال عن قناة بينما التي أدى شقها إلى ازدياد أهمية المدن المطلة على المحيط الهادئ في أمريكا الشمالية والجنوبية على السواء .

ولإعداد السكان وتوزيعهم الجغرافي وكثافتهم ومستواهم الحضاري والمعيشى تأثير كبير في التخطيط العمرانى لدور هذه العناصر في اعداد المحلات العمرانية وأحجامها ومدى تقاربها أو تباعدتها ، وتنظيم المساكن والخدمات والمرافق العامة ، إلى جانب تأثير هذه العناصر في التوسيع الأفقي والرأسي للمحلات العمرانية المختلفة .

وللعوامل الاقتصادية تأثير لا يمكن إغفاله في التخطيط العمرانى حيث أن الحرف الاقتصادية للسكان وطبيعتها تكسب المحلات العمرانية طابعا بنائيا خاصا يتافق ووظيفة المدينة ، فتركيب المدينة التجارية يختلف عن تركيب المدينة الصناعية . وهكذا . والمدن على اختلاف وظائفها ترتبط بموقع جغرافية خاصة بها تحددها طبيعة الوظيفة ومتطلباتها ، وجدير بالذكر أن بعض المدن الدينية أنشئت في موقع يصعب الوصول إليها ، إلا أن حاجة السكان إلى اشبع الناحية الدينية ، أدت إلى بناء المدن المذكورة ، ومننى ذلك أن الإنسان نجح في إقامة مدن في موقع مرتبطة بظواهر دينية خاصة دون أي اعتبار للبيئة الطبيعية ومعوقاتها المختلفة ، مثال ذلك مدينة تريشينو بولى في الهند ، ومدينة مالو Malo في بريطانيا بفرنسا ، ومدينة سانت أو默 Saint Omer التي شيدت على مجموعة من الجزر تتوسط نطاقا من المستنقعات بشمال فرنسا . كما نجح الإنسان في موقع أخرى من العالم في إنشاء مدن في نطاقات كان يصعب الوصول إليها ، إلى جانب صعوبة الظروف الطبيعية وخاصة ما يتعلق بخصائص المناخ ، إلا أن

حاجة الإنسان وقدراته مكتته من تجاوز كل هذه المعوقات الطبيعية ، لذا ظهرت مدن كيروفسك في شبه جزيرة كولا وبراتسك وانجارسك في سيبيريا بالاتحاد السوفيتي ، ومدن حاجنون وكارتير في لبرادور بكندا .

نظريات التخطيط العمراني

كان لتزايد عدد المتخصصين في الدراسات العمرانية ، وما تبع ذلك من تعدد الدراسات المتخصصة التفصيلية في هذا المجال منذ الأربعينيات من القرن العشرين أثر مباشر في بلوغ هذا العلم مرحلة النضج ، وخاصة في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، إذ تبلورت الفلسفات والأراء المتعددة الخاصة بدراسة المحلات العمرانية الحضرية والريفية وظهرت في شكل قوانين أو نظريات . صحيح أن دراسة المحلات العمرانية لها جذور تاريخية بعيدة ترجع إلى العصرين اليوناني والروماني إلا أنها كانت دراسات وصفية تعتمد على وصف مراكز العمران وتحديد أشكالها المختلفة وأهمية مواقعها وخاصة من الناحيتين الدينية والحربية ، إلى جانب دراسة ووصف الطرق المختلفة التي تربط بين مراكز العمران .

ورغم تعدد المدارس الفكرية التي أنتت بالنظريات العمرانية واختلاف التخصصات التي أسهمت في ظهور هذه النظريات - الجغرافيا ، الاجتماع ، الاقتصاد - إلا أن هدفها النهائي كان واحدا وهو إعادة تخطيط المحلات العمرانية والأقاليم العمرانية على السواء ، وذلك عن طريق وضع قوانين أو نظريات لتركيب المحلات واعداد خطط لذلك من الناحيتين الوظيفية والبنائية ، إلى جانب إعادة توزيع المحلات العمرانية بمسافات ملائمة تفصل بينها ، وبأحجام تتفق والظروف العامة السائدة في الأقليم المنتشرة فيه ، مع الاهتمام بوضع قواعد نموذجية للعلاقات المكانية بين المحلات العمرانية سواء كانت هذه المحلات متباينة الحجم والوظيفة أو من نفس الدرجة . وفيما يلى دراسة تفصيلية لأهم نظريتين في التخطيط العمراني :

أولاً - نظرية المواقع المركزية : Central Places Theory

ووضع هذه النظرية الجغرافي الألماني فالتر كريستالر *Walter Christaller* بعد أن قام بعدة دراسات تطبيقية على الجزء الجنوبي من ألمانيا ونشر

كتابه الشهير Die Zentralen Orte in Suddeutschland عام ١٩٣٣ ، الذي
ترجمه الى الانجليزية باسكين Baskin عام ١٩٦٦ (١) .

وقد حاول كريستلر في نظريته - بالجزء الأول من مؤلفه المشار اليه -
البحث عن قانون أو أساس يتحكم في توزيع المحلات العمرانية على سطح
الأرض وتحديد العلاقة بين أحجامها ومدى تباعدتها ، وهو بذلك يحاول
أن يجيب على سؤال هام وهو ... لماذا تتوزع المحلات العمرانية المختلفة
على سطح الأرض بنمط معين ؟ وما الذي يحدد بعد محطة عمرانية عن
آخر ؟

وقد افترض كريستلر وجود مساحة محددة من الأرض تمد المحطة
العمرانية بحاجتها ، وأنه كلما اتسعت مساحة الأرض المحيطة بالمحطة
العمرانية كلما أسمم ذلك في كبر حجمها (٢) .

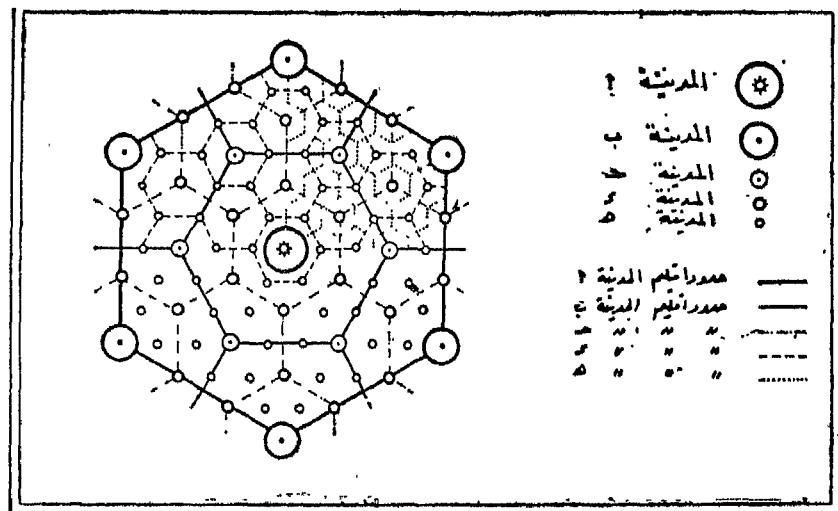
وتتلخص النظرية في أنه لا يمكن أن تشييد المدن في كل نقطة في الأقليم ،
فالمدينة عبارة عن تجمع نقطي تمثل مركزاً لمنطقة الانتاج ، في حين تمثل
القرية جزءاً هاماً من منطقة الانتاج ، والمدينة تقدم للريف العديد من
الخدمات المركزية ، لهذا لا يمكن قيامها بصورة مبعثرة في الريف ، وعلى
ذلك فالمدينة في الأساس تستمد مبررات نشأتها من منطقة تابعة لها تعتمد
عليها في توفير الخدمات المختلفة .

ويجب أن تتوزع مدن الخدمات على مسافات ملائمة يمكن قطعها
بجهد معقول وفي وقت مناسب يتفق وامكانيات القائمين بالخدمات ، لذلك
يجب أن يكون هناك بعد أنساب يحدد أقصى تباعداً للمدن ذات الخدمات
المركزية ، ويجب أن يتحدد هذا البعد الأنسب بالنسبة إلى أدنى حد من
الخدمات يلزم لسكان أقاليم هذه المدن (٣) .

وتمثل العبارة السابقة الأساس الذي بني عليه كريستلر نظريته ،

1. Baskin, C. W., Central places in southern Germany, N. J., 1966,
2. Jones, E., Towns and cities, London, 1969, p. 85:
3. Carter, H., The Study of urban Geography, London, 1973, p. 71.

ويجب أن نعرف أن هناك تفاعلاً وتعايشاً بين المدن مختلفة الأحجام والوظائف ، كما أن هناك تنافساً وصراعاً بين المدن التي بها نفس المستوى من الخدمات ونفس عدد السكان . أما عن كيفية تحديد نوع ومدى التعايش بين المدن المتساوية في الحجم ومستوى الخدمات فيتم ذلك بالاتساع المكاني لمنطقة نفوذ كل من هذه المدن ، ويتم تحديد منطقة النفوذ (إقليم المدينة) بعملية مركبة تتافق وحاجة سكان الإقليم إلى العديد من الخدمات والسلع ، وجدير بالذكر أنه ليس ضرورياً أن تتفق مجالات نفوذ كل خدمة أو سلعة في حدودها وإنما قد تتبادر هذه الحدود من سلعة لأخرى وأيضاً من خدمة لأخرى ، الا أن مجموع هذه الحدود يكون الاطار العام الذي يأخذ الشكل الدائري ، وتمثل الدائرة الشكل الهندسي الذي يتوافر فيه عامل المسافات المتساوية في كل الجهات ، بحيث تصبح أطراف النطاق على بعد متساوي من مركزها حيث توجد المدينة ، التي ينكمش نفوذها وتقل سيطرتها تدريجياً كلما اتجهنا نحو الأطراف التي تمثل نطاقات للصراع بين المدن المجاورة .



شكل رقم [٨] شبكة المدن سدايسية الشكل كما حددتها كريستلر
وما أن تتماس منطقتا (دائرتا) نفوذ المدينتين المجاورتين حتى ينشأ
بينهما نطاق حدى تتنازعه المدينتان المجاورةان ، ومع ذلك يلاحظ ان

قوة جذب المدينتين واحدة لأنهما متساويتان في الحجم والوظيفة والأهمية، وقد دفع كريستنر إلى هذا الافتراض ما لاحظه من انتشار المدن في جنوب ألمانيا في شكل شبه منتظم ومتكملاً إلى حد كبير ، لهذا ينقسم النطاق الحدودي بين نفوذ المدينتين إلى نصفين يتبع كل منهما أحدى المدينتين ، وعلى ذلك تحل مشكلة الفراغ الوظيفي بلا تتماس لأقطار الدائريتين ، وإنما تتقاطعان ، وعلى ذلك تحول الأشكال الدائرية - التي تحدد أقاليم المدن المجاورة - إلى أحد الأشكال المضلعة (المثلث ، المربع ، السادس) . ويمثل الشكل المثلث لأقاليم نفوذ المدن من الناحية الهندسية أكبر ابتعاد عن الدائرة ، بينما يضم أطول المسافات وأكثرها بعدها عن المركز . أما المربع فيتسم بسهولة رسم حدوده وبساطة تحديد العلاقة بين عدد المحلات العمرانية وأحجام مناطق نفوذهما وأبعادها لأن خطوط المواصلات هنا لا تمزق الأقاليم إلى أجزاء صغيرة ، ومع ذلك فالشكل المربع لا يحقق أكبر قدر من المساواة في الحركة بين المراكز والأطراف ، لذلك فالشكل السادس يعد الشكل المثالى لأقاليم المدينة لأنه يمكن أقرب تقريب إلى الدائرة ، كما يحقق معظم شروطها ، وهكذا توصل كريستنر إلى أن الشكل السادس هو أنساب شكل إقليمي للخدمات المركزية التي تؤديها مدينة ما^(١) لهذا تعرف النظرية أحيانا باسم النظرية السادسية Hexagonal Theory ، ومن مزايا الشكل السادسى كما حددته كريستنر [شكل رقم ٨] :

١) لا يترك فحوات بغير خدمات.

(ب) يجعل عدد مراكز الخدمات ملائما تماما لمساحة الأقلين .

وعلى ذلك تتخذ نطاقات نفوذ المدن المجاورة الشكل السادس الذى تتركز المدن فى منتصفه ، ونظراً لمكانة المدن من حيث الحجم وبالتالي الأهمية وقوة النفوذ فإنها - أي المدن - تصنف إلى مجموعتين ، تضم المجموعة الأولى المدن الكبيرة أو المدن ذات الأحجام الكبيرة والتى تتوافر فيها مراكز الخدمات المختلفة وهى مدن يُؤدي كبر حجمها إلى تزايد

(١) جمال حمدان ، المراجع السابق ، ص ٢٠١ .
 Carter, H., Op. Cit., p. 74.

التباعد بينها واتساع النطاقات التي تحيط بها والتي تمثل مجالات نفوذها ، أما المجموعة الثانية فتضم المدن الأصغر حجماً وهي مدن تابعة لمدن المجموعة السابق الاشارة اليها ، ويشبه كريستلر في شبكته المدنية المدن الكبيرة الحجم - مركز الخدمات - بأنها كالشمس تتوسط توابعها [شكل رقم ٨] وأنه تبعاً للشكل السادس فإن مدن الخدمات الكبيرة يحيط بها على أطراف مناطق نفوذها ست مدن صغيرة تابعة تمتد على أبعاد متساوية ، ولا يعتمد كريستلر على عدد السكان كمعيار لقياس المركزية حيث أنه في رأيه أساس غير كاف لا يعبر عن مستوى الخدمات الاقليمية ومداها ، لذلك اتخذ عامل عدد التليفونات كأساس لقياس درجة المركزية .

ويوجه للنظرية عدة انتقادات منها أن كريستلر عندما وضع هذه النظرية افترض لتحقيقها أرضًا سهلة منبسطة لا تظهر فيها أي اختلافات مكانية ، وتتوزع فوقها شبكة من المدن بنسب مرتب متكامل ، وقد تأثر كريستلر في هذا الافتراض بالظروف العامة السائدة في ألمانيا . والحقيقة أنه لا تتوافر هذه الظروف المثالية في كل الأقاليم ، كما أنه لا يمكن تجاهل الاختلافات المكانية وتأثيرها في تحديد نطاقات الخدمات وتوفير سبلها بدرجات متفاوتة ، وعموماً فكلما كان الأقليم الجغرافي أقرب شبهًا في خصائصه بالظروف المثالية التي افترضها كريستلر كلما كان هذا أدعي إلى تطبيق هذه النظرية بكل تفاصيلها ، وعموماً يمكن تلخيص الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية في نقطتين رئيسيتين :

- ١ - يدور نقد هذه النظرية حول محور أساسي وهو أنها تفترض بيئة خيالية متجانسة ، يسودها نظام متراقب مرتب لتوزيع الخدمات ، وهو ما لا يشترط وجوده في الواقع لانتشار المدن والأقاليم المتباينة وما تحويه من خدمات متعددة ، وقد بالغ كريستلر في تقدير الخدمات المركزية كعنصر منظم لتوزيع المحلات العمرانية في الأقليم ، بينما تجاهل عوامل أخرى قد تعترض ذلك .
- ٢ - نقدت النظرية أيضاً في اتخاذها عدد التليفونات مقاييساً لدرجة المركزية ، على أساس أن نسب عدد التليفونات تعبر عن وظيفة إقليمية

محددة كما أن الانتشار الواسع للهاتفونات في المدن والقرى على حد سواء يفقد هذا الأساس - عدد التليفونات - أهميته في قياس درجة المركزية في جهات واسعة من العالم يتواافق فيها هذا النوع من الخدمات ، ولقد كان في مقدور كريستنر قياس المركزية بطرق أخرى عديدة وأكثر دقة ، نذكر منها عدد العاملين بالخدمات المحلية وعدد العاملين بالخدمات المركزية في المدينة واستخراج النسبة المئوية لكل منها ، أو عدد السيارات الخاصة والعامة المتجهة إلى المدينة ، أو حجم تجارة الجملة وتجارة التجزئة .

ورغم النقد الذي وجه لنظرية كريستنر ، إلا أنها ذات فائدة كبيرة للمخططين في مجال العمران ، لأنها تؤكد ضرورةأخذ خصائص الأقليم في الاعتبار عند التخطيط لبناء المحلات العمرانية دون الاعتماد على تجارب، أو مشاريع سابقة لأقاليم أخرى ، مع ضرورة ابراز السمات التي تجعل الأقليم مختلفاً عما يجاوره من أقاليم عمرانية أخرى . وتمثل تفاصيل هذه النظرية طريقة يمكن للمخططين اتباعها عند وضع الخطة التمهيدية لانشاء المحلات العمرانية المركزية والمحلات التابعة لها ، وذلك في الأقاليم حديثة التعمير كما حدث في بعض جهات شرق ألمانيا وهولندا وبعض مناطق الاستصلاح الزراعي في مصر .

ثانياً - نظرية قاعدة الترتيب والحجم : Rank Size

يعد حجم المحطة العمرانية أحد المقاييس الهامة في دراسة جغرافية العمران ، ويقصد بالحجم عدد سكان المحطة وليس اتساع النطاق العمراني - نطاق المباني - ، وترجع أهمية عامل الحجم في امكان اتخاذه مقاييساً لتقدير أهمية المحطة استناداً إلى القاعدة العامة التي مؤداها أن المحلات كبيرة الحجم تتعدد وظائفها ويتمثل نمط توزيعها في قلة عددها - استناداً إلى حجمها الكبير - وتباعدها بشكل كبير ، ومع ذلك يعد الحجم معياراً تقريبياً يضم الكثير من أوجه القصور ، لعل أهمها أن حجم المحطة - عدد السكان في المحطة - لا يعد مقاييساً دقيقاً للتمييز بين المحطة العمرانية الحضرية (المدينة) والمحطة العمرانية الريفية (القرية) فهناك الكثير من القرى تتفوق على المدن من حيث الحجم كما في مصر والصين والهند .

ولا يظهر حجم المحطة ما تقوم به من وظائف رغم وجود وظائف مدنية

لا تظهر الا بعد حجم معين ، وأنه كلما زاد الحجم كلما تعددت الوظائف ، ولكن مثل هذا الارتباط بين الحجم والوظيفة غير دقيق بصورة تامة لانه قد تنمو مدينة ما وتزدهر بشكل عشوائى دون أن يرتبط ذلك بنمو في وظائفها ودورها في الاقليم .

ورغم كل ما سبق الاشارة اليه. الا أن الحجم يعد مقياسا عاما لاهمية المحلة العمرانية ، فالمعلوم مثلا أنه كلما ازداد الحجم (حجم المحلات) كلما تناقص العدد (عدد المحلات) . . . وهنا يتبداء الى الذهن هذا السؤال هل هناك قانون يحدّد الارتباط بين عدد المدن وفئاتها الحجمية ؟ وهل اذا أمكن التوصل الى هذا القانون فهل يطبق على الواقع ؟ أو على التوزيع الفعلى للمحلات العمرانية بأعدادها وأحجامها المختلفة ؟

والاجابة على السؤالين السابقين تبدو صعبة جدا ، ان لم تكن مستحيلة من الناحية الاحصائية ، لأن ظروف كل اقليم عمرانى تختلف عن ظروف غيره من الاقاليم وحتى القرى منه ، وعلى ذلك فليس هناك سوى طريقتان يمكن التحقق بهما من قانون العلاقة بين عدد المحلات العمرانية وأحجامها :

الطريقة الاولى : تمثل في الملاحظة الشخصية للباحث ، بمعنى تصنيف المحلات العمرانية جغرافيا من واقع الدراسة الميدانية والمكتبية ، وتبعا لهذه الطريقة يقوم الباحث بجمع عدد سكان المحلات العمرانية (حجم المحلة) الموجودة في الاقليم قيد الدراسة من المصادر الاحصائية او الدراسة الميدانية ، ثم يقوم بعد ذلك بتصنيفها في فئات حجمية ، ثم يجمع عدد المحلات الموجودة في كل فئة حجمية ويستخرج نسبتها المئوية .. وتعطى مثل هذه الطريقة نتيجة عامة للعلاقة بين اعداد المحلات وأحجامها ، كما تفيد هذه الطريقة في اجراء مقارنة بين التوزيع الحجمي في الاقاليم العمرانية المختلفة لمعرفة اين تتركز اعداد المدن ذات الاحجام الكبيرة والمصغيرة في كل اقليم ، ثم يمكن بعد ذلك تفسير اسباب هذا التوزيع بالربط بين التوزيع والحجم من ناحية ، والظروف الطبيعية والبشرية والاقتصادية في كل اقاليم من ناحية أخرى ، وذلك في محاولة للوصول الى معيار أو قاعدة تربط بين عدد المحلات وحجمها وبين ظروف الاقليم الجغرافي .

الطريقة الثانية : تتلخص في تطبيق معادلة توزيع افتراضية عامة بعيدة عما يراد تحقيقه بالفعل ، وتعرف هذه المعادلة بقاعدة ترتيب الحجم Rank Size Rule ، وهى تتلخص كما ذكر زيف Zipf, K. (عام ١٩٤١) فى أنه اذا رتببت مدن اقليم ما بشكل تنازلى حسب الحجم (عدد السكان) فان

حجم المدينة « n » سوف يكون $\frac{1}{n}$ من حجم المدينة الاولى ، ويخرج

$$\text{الترتيب للمتالية} , 1 , \frac{1}{2} , \frac{1}{3} , \frac{1}{4} \dots \dots \frac{1}{n} .$$

ولو ضرب الرقم المسلط - الترتيب Rank سلاية مدينة فى حجمها (عدد سكانها) فان الناتج سوف يكون نفس القيمة بالنسبة لكل مدن الاقليم ، ومساويها في نفس الوقت لحجم المدينة الكبرى الاولى في الترتيب ، وتتلخص المعادلة فيما يلى :

$$\frac{P_n}{P_1} = \frac{R_1}{R_n}$$

أو

$$\frac{\text{عدد سكان أصغر مدينة}}{\text{عدد سكان المدينة الاولى}} = \frac{\text{ترتيب المدينة الاولى}}{\text{ترتيب أصغر مدينة}}$$

مثال :

الترتيب

مسلسل تنازليا	عدد سكان المدينة	السلسل الحجم	الناتج	
١	٦٠٠٠٠ نسمة	(١ × ٦٠٠٠٠)	٦٠٠٠٠	
٢	٣٠٠٠٠ نسمة	(٢ × ٣٠٠٠٠)	٣٠٠٠٠	
٣	٢٠٠٠٠ نسمة	(٣ × ٢٠٠٠٠)	٢٠٠٠٠	
٤	١٥٠٠٠ نسمة	(٤ × ١٥٠٠٠)	١٥٠٠٠	

$$\text{المدينة رقم } 2 = \frac{30000}{90000} = \frac{1}{3}$$

$$\text{المدينة رقم } 3 = \frac{2000}{60000} = \frac{1}{30}$$

$$\text{المدينة رقم } 4 = \frac{10000}{30000} = \frac{1}{3}$$

وقد طبق سنجر Singer - قبل زيف Zipf في قياسه العلاقة بين حجم المدن وأعدادها في عدة أقاليم بالمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والمانيا أسلوباً احصائياً ثبت به زيادة حجم مدينة ما بأربعة أضعاف مثلاً تؤدي إلى انخفاض عدد المدن التي من نفس الفئة الحجمية في الأقليم إلى الرابع.

وتصلح قاعدة ترتيب الحجم التي وضعها زيف Zipf للتطبيق في أقاليم كثيرة من العالم ، فقد تأكّد الجغرافي Wright, J. K. من صحة هذه النظرية بعد تطبيقها على الـ 25 مدينة الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية ورسم منحنى تراكمية ثبتت أن التوزيع يتفق مع المنحنى المناسب الذي يتبع متالية $1, \frac{1}{2}, \frac{1}{3}, \frac{1}{4}, \dots, \frac{1}{n}, \dots$ ، كما طبّقت هذه القاعدة أيضاً على بعض المدن الالمانية .

ورغم انطباق النظرية على الواقع أحياناً كما في بعض الأقاليم الولايات المتحدة الأمريكية والمانيا بصفة خاصة ، الا أنها تعرضت للنقد الشديد على أساس عدم وجود علاقة محددة بين الفئات الحجمية والوظيفية ، فلا يشترط أن تعنى أحجام المدن المتساوية في أقاليم أو دول مختلفة نفس المستويات الوظيفية والتاثيرية ، كما لا يشترط أن ترتبط المستويات الوظيفية المتوازية بأحجام سكانية واحدة ، إذ أن لكل أقليم ترتيبه الخاص بفئات مدنه سواء فيما يختص بالحجم أو بالوظيفة ، لذلك لا يمكن اعتبار العلاقة بين عدد المدن وأحجامها ووظائفها علاقة مترابطة على مستوى العالم رغم تحقق

هذه العلاقة في بعض الأماكن من العالم^(١) ويميل عدد كبير من الباحثين إلى اعتبار قاعدة ترتيب الحجم أسلوبياً علمياً احصائياً يسهم في كشف الوضع العمراني أكثر منها نظرية ذات أصول تطبيقية .

وفي مجال التخطيط العمراني يمكن الاسترشاد بهذه القاعدة في تحديد الحد المثالي للتوزيع الحجمي للمحلات العمرانية .

دراسة تطبيقية للمحلات العمرانية في مركز كفر الدوار بمحافظة البحيرة من حيث التوزيع الجغرافي ودرجة التناحر والحجم والمكثافة^(٢)

يعد التوزيع الجغرافي للمحلات العمرانية في مركز كفر الدوار نتاج تفاعل الإنسان مع بيئته الطبيعية خلال فترات التاريخ ، ويبين الجدول رقم [١٢] توزيع المحلات العمرانية في مركز كفر الدوار :

جدول رقم [١٢]

المحلات العمرانية		الناحية	المحلات العمرانية		الناحية
%	العدد		%	العدد	
١٧٤	١٢	الكتايس	٥٧-	٤	كفر الدوار
٢٠٢	١٤	منشأة بسيون	٣٦	١٥	كفر سليم
-٨٧	٦	كوم الطرفية	٣١٨	٢٢	العكريشة
٢٤٥	١٧	الطرح	٨٧-	٦	السعرانية
٣٩٠	٢٧	قومبانية أبو قير	١٨٧	١٣	بردله
٢٣١	١٦	أبيس المستجدة	٣١٨	٢٢	الكريون
٢٨٨	٢٠	الوسطانية	٤٣-	٣	منشأة الأوقاف
٤٤٧	٣١	كوم البركة	٤٦	٢٤	البيضا
٢٨٨	٢٠	العزقوب	١٠١	٧	الخضراء
٢٢٢٢	١٥٤	البسقون	٤٣-	٣	لوقين
٥٦٣	٣٩	عرب دفشو	١٠١	٧	قومبانية لوقين
٣٠٣	٢١	كوم دفشو	١٠١	٧	صيرة
١٨٨	١٣	النشو البحري	٣٠	٩	منشأة يونس
٨٣٧	٥٨	كوم أشو	٨٧-	٦	الملقة
٢٣١	١٦	منشأة بلبع	٧٤	١٢	زهرة
-٨٧	٦	كتج عثمان	١١٥	٨	معلم الزجاج
٣٧٥	٢٦	الآمراء	٧٤	١٩	العلالي
١٠٠	٦٩٣	الجملة	٤٤	١٠	التمامة

(١) جمال حمدان ، المرجع السابق ، ص ٢٤١ .

(٢) اعتمد في هذه الدراسة على المرجع التالي: محمد خميس الزوكرة ،

=

يلاحظ من تتبع أرقام الجدول رقم [١٢] الحقائق الرئيسية التالية :

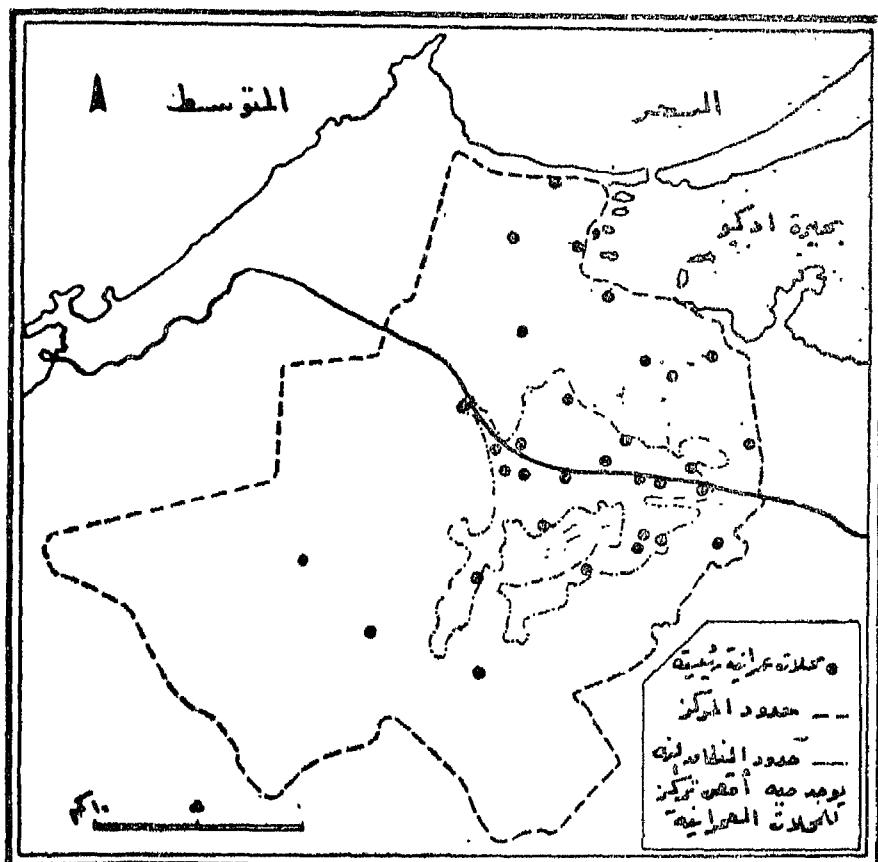
■ تتركز مراكز العمران البشري في ناحيتي البسلقون وكوم أشوه ، حيث بلغ عددها ٢١٢ وهو ما يكون ٥٩٪ من إجمالي مراكز العمران في منطقة الدراسة ، ومرد ذلك عظم مساحة الزمام الزراعي - البسلقون ١٨٥٨٠ فدانًا ، كوم أشوه ١١٨٤٧ فدانًا - مما دفع السكان هنا إلى الانتشار في مراكز عمرانية متعددة ليقيموا بالقرب من أراضيهم الزراعية ، وينطبق ذلك أيضًا على ناحية عزب دفشو التي تبلغ مساحتها زمامها الزراعي ٥٤٢٧ فدانًا ويوجد داخل حدودها ٥٦٣٪ من جملة مراكز العمران البشري في كفر الدوار .

■ تتركز مراكز العمران ولكن بدرجة أقل في النواحي كثيفة السكان كما هي الحال في العكريشة، النشو البحري ، كوم دفشو، العالى، الكريون، التمامه حيث يوجد بها ١٥٪ من إجمالي مراكز العمران في منطقة الدراسة ، ويرجع الانخفاض النسبي لتركيز المحلات العمرانية هنا إلى كبر أحجامها بصفة عامة ، فإذا أضفنا إلى ذلك صغر مساحة الزمام الزراعي لهذه النواحي نجد تفسيراً مقبولاً لأنخفاض تركز المحلات العمرانية في هذا الجزء من المركز ، وينطبق ذلك أيضًا على النواحي القريبة من مدينة كفر الدوار التي لعب حجمها الضخم نسبياً دوراً مؤثراً في عدم تعدد مراكز العمران حولها بدرجة كبيرة ، لذا يلاحظ أن النواحي السعرانية ، بردة ، كفر سليم ، كفر الدوار ، منشأة الأوقاف يوجد بها ٤١ مركزاً عمرانياً - أي أكثر قليلاً من مراكز العمران في ناحية عزب دفشو وحدها - وهو ما يوازي ٩٥٪ فقط من إجمالي مراكز العمران البالغ عددها ٦٩٣ [شكل رقم ٩] .

■ انتشار مراكز العمران بشكل واضح في الارماء ، البيضا ، أبيس المستجدة حيث يوجد بها ٦٦ مركزاً عمرانياً ، وهو ما يعادل ٩٥٪ من إجمالي مراكز العمران في كفر الدوار ، ويعزى ذلك إلى استصلاح أراضي منطقة أبيس - يتوزع معظم زمامها على النواحي الثلاث - واقامة عدد

=
مركز كفر الدوار - دراسة في الجغرافية الاقتصادية ، (رسالة دكتوراه غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة الاسكندرية ، أغسطس ١٩٧١ .

كبير من الوحدات السكنية للمنتفعين وتوزيعها في محلات عمرانية منتشرة في كل زراعات المنطقة مما عمل على ارتفاع نسبة مراكز العمران في هذه النواحي .



شكل رقم [٩] توزيع المحلات العمرانية في مركز كفر الدوار

انخفاض نسبة مراكز العمران في النواحي معمل الزجاج ، صيرة ، الملقة ، يوجد بها ٢١ مركزاً عمرانياً فقط وهو ما يكون ٣٠.٣% من إجمالي مراكز العمران ، ومرد ذلك انتشار الملكيات الزراعية كبيرة الحجم في هذه النواحي حتى وقت قريب ، حيث كان يمتلك أراضيها عدد قليل من المالكين مما عمل على تركز الأهالى في قرى متدرجة قليلة العدد تتوسط الملكيات المختلفة ، ولكن تغير هيكل الملكية الزراعية في الوقت الحاضر حيث تم

توزيع كل أراضي هذه النواحي على صغار المزارعين والمعدمين بمعرفة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي .

ومن الأهمية بمكان قياس درجة تناشر المحلات العمرانية في مركز كفر الدوار ، ومعرفة العلاقة بين درجة التناشر ومدى استغلال الانسان للأرض ، وسنطبق في هذه الدراسة المعادلة التالية :

$$\frac{\text{عدد المحلات العمرانية - المحلة المركزية}}{\text{أجمالي عدد السكان}} \times \frac{\text{عدد السكان - عدد سكان المحلة المركزية}}{\text{أجمالي عدد السكان}} = \text{درجة التناشر}$$

كلما ارتفعت درجة التكاثر دل ذلك على انتشار المحلات العمرانية على نطاق واسع ، والعكس صحيح حيث أن انخفاض درجة التناشر يدل على عدم انتشار المحلات العمرانية التي تتركز بشكل كبير في المنطقة قيد البحث .

ويمكن تطبيق هذه المعادلة في المناطق التي تتجانس فيها أنماط المحلات العمرانية بصفة عامة^(١) كما هي الحال في مركز كفر الدوار حيث لوحظ عدم وجود اختلافات جوهيرية بين أنماط السكن في نواحي المركز المختلفة ، ويبين الجدول رقم [١٣] درجة تناشر المحلات العمرانية في نواحي مركز كفر الدوار^(٢) .

يتبيّن من تتبع أرقام الجدول رقم [١٣] أن درجة التناشر تقل عن ٨ في النواحي التي يزرع زمامها الزراعي أو معظمها بالمحاصيل الحقيقة التي تحتاج إلى أيدٍ عاملة كثيرة للعناية بها ولرفع متوسط انتاجية الفدان^(٣) لهذا

1. Demangeon, A., Une Carte De L habitat, Paris, 1933; pp. 225-232.
Houston, J., Asocial Geography of Europe, London, 1953; pp. 82-83.

(٢) الجدول من حساب المؤلف .

(٣) للتوضّع في هذه الدراسة انظر :

Chisholm, M., Rural Settlement and Land Use, London, 1964, pp. 124-125.

جدول رقم [١٣]

الناحية	درجة التناشر	الناحية	درجة التناشر
كفر الدوار	-١٣	الكنائس	١٩ر٣١
كفر سليم	١١ر٧٥	منشأة بسيونى	٨ر٧٤
العكريشة	١٢ر٣٧	كوم الطرفاية	-٥ر٤
السعرانية	٢ر٢٠	الطرح	١٣ر٧٩
بردلة	٧ر٦٦	قومبانية أبو قير	٢٢ر٦٠
الكريون	١٩ر١١	أبيض المستجدة	١١ر٥٥
منشأة الاوقاف	٦ر٦١	الوسطانية	٨ر٦١
البيضا	١١ر٧٩	كوم البركة	٨ر٤٦
الخضرة	٣ر٣٠	العرقوب	١٦ر٦٨
لوقين	١ر٣٧	البسلقون	١٤٥-
قومبانية لوقين	-٨٣	عزب دفشو	٣٥ر٠٩
صيرة	٣ر٧٣	كوم دفشو	١٨ر٧٧
منشأة يونس	٥ر٨٨	النشو البحري	٩ر٧٩
ملقة	٢ر٥٩	كوم أشو	٥٤ر٠٧
هرة	٦ر٤٣	منشأة بلبع	١٠ر١٥
معلم الزجاج	٢ر٦١	كنج عثمان	١٩٥
العالى	١٥ر٣٤	الامراء	٢٢ر٣٣
التمامة	٧ر١٧		
المتوسط	٥٧ر٤٦		

يتركز الاهالى في مثل هذه النواحي بأعداد كبيرة في محلات عمرانية متقاربة ، وخاصة أن مثل هذه النواحي تتميز بانتشار الملكيات الزراعية صغيرة الحجم ، وارتفاع كثافة السكان ، ينطبق ذلك على النواحي السعرانية ، الملقة ، بردلة ، صيرة ، قومبانية لوقين ، كفر الدوار ، كنج عثمان ، كوم الطرفاية ، لوقين ، معلم الزجاج ، منشأة يونس ، منشأة الاوقاف ، وقد ساعد على عدم انتشار المحلات العمرانية في بعض نواحي هذه المجموعة النشاط الصناعي الذي عمل على جذب أعداد كبيرة من الأيدي العاملة الزراعية للعمل في الصناعة والخدمات المختلفة ، وقد تركز عدد كبير من هؤلاء العمال الوافدين من جهات مختلفة في محلات عمرانية متجاورة تقع بالقرب من المنشآت الصناعية مما عمل على خفض درجة تناشر المحلات العمرانية .

وعلى العكس من ذلك يلاحظ ارتفاع درجة تناثر المحلات العمرانية في بعض نواحي مركز كفر الدوار ، قومبانية أبو قير ، الطرح ، البسطقون ، عزب دفشو ، وقد ساعد على ذلك عدد من العوامل أهمها نمط الاستغلال الزراعي في هذه النواحي التي كانت ولازالت تخصص مساحات كبيرة من زمامها الزراعي لزراعة حدائق الفاكهة فقد بلغت مساحة حدائق الفاكهة في النواحي المذكورة حوالي ٨٠٠٥ فدانًا وهو ما يوازي ٨٠٥٪ من إجمالي مساحة حدائق الفاكهة في المركز والبالغة ٩٩٣٤ فدانًا عام ١٩٧٠ ، والمعروف أن حدائق الفاكهة لا تحتاج إلى أية عاملة كبيرة ، لهذا انتشر السكان هنا في محلات عمرانية متباينة ، ساعد على ذلك انخفاض كثافة السكان ، وانتشار الملكيات الزراعية كبيرة الحجم التي ساعدت بدورها على تناثر المحلات العمرانية ، حيث كان المالك يقيمون محلات سكنية تتوسط أراضيهم لسكنى العمال الزراعيين بها ، ونظراً لضخامة الملكيات الزراعية فقد كانت المحلات العمرانية تتبع عن بعضها بمسافات غير قصيرة مما عمل على ارتفاع درجة تناثرها . ويرتبط بدراسة تناثر المحلات العمرانية معرفة متوسط التباعد فيما بينها فإذا افترضنا أن المحلات العمرانية في نواحي كفر الدوار تتبع فيما بينها بمسافات متساوية، يمكن استخراج متوسط «مربع نفوذ» كل محلة عمرانية بقسمة عدد المحلات العمرانية على مساحة الناحية ، أما متوسط التباعد فهو الجذر التربيعي لمربع النفوذ ، ويوضح الجدول رقم [١٤] متوسط التباعد بين المحلات العمرانية في مركز كفر الدوار^(١) .

يلاحظ من تتبع أرقام الجدول رقم [١٤] ومقارنتها بارقام الجدول رقم [١٣] الذي يبين متوسط درجة تناثر المحلات العمرانية في مركز كفر الدوار ، وجود علاقة طردية بين درجة التناشر ومتوسط التباعد ، فكلما ارتفعت درجة تناشر المحلات العمرانية ازداد متوسط التباعد فيما بينها ، كما هي الحال في النواحي كوم أشو ، الكنايis ، الامراء ، عزب دفشو ، الطرح ، قومبانية أبو قير ، أبيس المستجدة . وفي هذه النواحي ترتفع

(١) الجدول من حساب المؤلف .

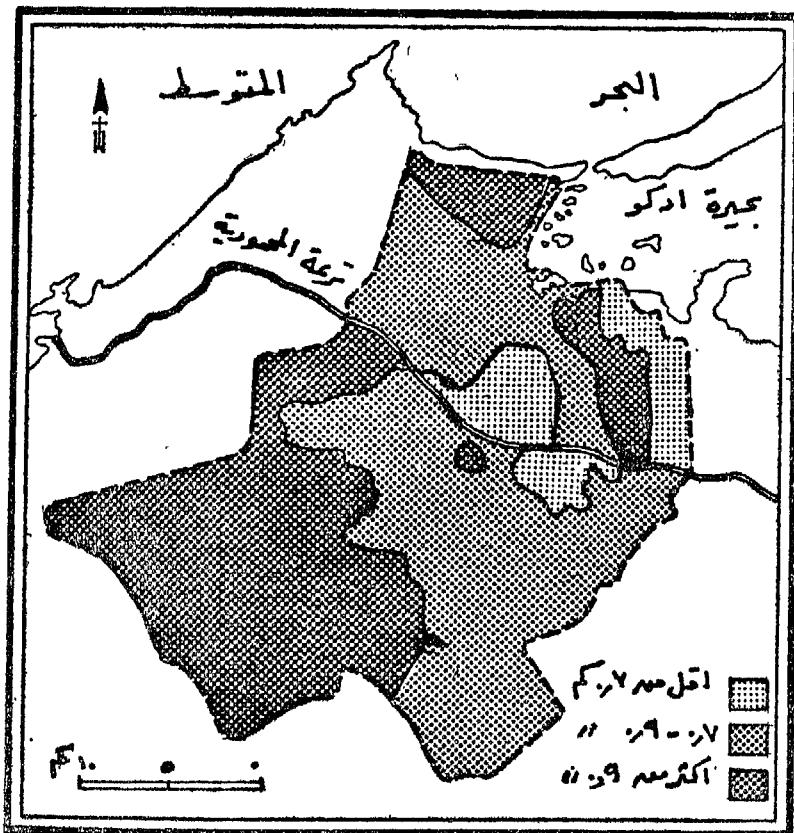
جدول رقم [١٤]

الناحية	متوسط التباعد (كم)	الناحية	متوسط التباعد (كم)
كفر الدوار	-٨	الكنائس	١
كفر سليم	-٦	منشأة بسيوني	-٨
العربيشة	-٦	كوم الطرفاية	-٨
السعراانية	-٥	المطرح	-١
بردلة	-٦	قومبانية أبو فير	-٩
الكريون	-٤	أبيس المستجدة	-٩
منشأة الأوقاف	-١	الوسططانية	-٧
البيضا	-٧	كوم البركة	-٧
الخضرة	-٨	العرقوب	١٢
لوقين	-٥	البسلقون	-٧
قومبانية لوقين	-٧	عزب دفشو	-٨
صيرة	-٦	كوم دفشو	-٦
منشأة يونس	-٦	النشو البحري	-٩
الملقة	-٩	كوم أشو	١٦
زهرة	-٨	منشأة بلبع	-٦
معمل الزجاج	-٨	كنج عثمان	-٨
العلالي	-٦	الأمراء	-١
التمامة	-١	المتوسط العام	-٩

نوعاً ما نسبة المحلات العمرانية ذات الاحجام المتوسطة والكبيرة كما سيتضح بعد قليل عند دراسة احجام المحلات العمرانية ، ويتبين من مقارنة أرقام الجدول رقم [١٤] بالأرقام الخاصة بكثافة السكان في نواحي مركز كفر الدوار وجود علاقة عكسية بين متوسط التباعد وكثافة السكان ، فكلما ارتفعت كثافة السكان انخفض متوسط التباعد بين المحلات العمرانية التي يقطنها الاهالى وتقارب ترتيبتها للازدحام الشديد بالسكان ، كما هي الحال في النواحي السعراانية ، كفر سليم ، العربيشة ، لوقين ، بردلة ، صيرة ، منشأة بلبع ، بينما يلاحظ أنه كلما انخفضت كثافة السكان ارتفع متوسط التباعد بين المحلات العمرانية كما هي الحال في النواحي كوم أشو ، الكنائس ، أبيس المستجدة ، البسلقون ، المطرح ، كوم دفشو [شكل رقم ١٠] .

ولكى تتكامل الصورة العامة للمحلات العمرانية في مركز كفر الدوار فإنه من الضروري دراسة أحجامها التي يمكن اتخاذها مقاييساً لمعرفة أهمية

كل محله ، فكلما ازداد حجم المحلة العمرانية كلما ازدادت أهميتها بصفة عامة لتنوعها وظائفها وتنوعها ، ولكن ليس من الصواب التمادى في الاعتماد على مثل المقياس كما سبق أن ذكرنا بعدم وجود رباط قوى وتناسق تام بين الحجم من ناحية وكل من التركيب الوظيفي والاتساع العمرانى من ناحية أخرى ، ويمكن القول بأن حجم المحلة العمرانية يحدد مدى تنوع الخدمات العامة التي تؤديها وموقعها بالنسبة لشبكات الطرق ، بالإضافة إلى عدد السكان . وتتعدد طرق دراسة وقياس أحجام المحلات العمرانية ولكن سنعتمد في دراسة الحجم هنا على عدد السكان ، وسنحاول تقسيم المحلات العمرانية في مركز كفر الدوار إلى فئات حسب أحجامها ، مع توزيعها جغرافيا على نواحي المركز المختلفة ومعرفة أسباب هذا التوزيع ، ويوضح الجدول رقم [١٥] توزيع المحلات العمرانية حسب أحجامها على نواحي مركز كفر الدوار .



شكل رقم [١٥] متوسط التباعد بين المحلات العمرانية في مركز كفر الدوار

[١٥] رقم [١] جدول

أحجام المدخلات العمرانية (نسمة)

النادية	عدد المدخلات العمرانية	أقل من ٣٠٠	٣٠٠ - ٦٠٠	٦٠٠ - ٩٠٠	أقل من ٩٠٠
العدد	%	العدد	%	العدد	%
كفر الدوار	٢٠	٢٠	٤	-	٥٠
كفر سليم	١٥	٣٦٦٧	١	-	٣٦٦٧
العكريشة	٣٢	٣٦٦٣	١	-	٣٦٦٣
السعراية	٦	٧٧٣٧	١	-	٧٧٣٧
برحطة	١٣	٧٧٦٣	١	-	٧٧٦٣
الكرييون	٣٢	٧٨٣٧	١	-	٧٨٣٧
منشأة الأوراقاف	٣٣	٧٨٣٣	١	-	٧٨٣٣
البيضا	٧	٧٨٣٦	١	-	٧٨٣٦
المخضرة	٣	٧٨٣٣	١	-	٧٨٣٣
لوقين	٧	٧٨٣٢	١	-	٧٨٣٢
قوميابية لوقين	٧	٧٨٣١	١	-	٧٨٣١
صربة يونس	٦	٧٨٣٠	٢	-	٧٨٣٠
منشأة يونس	-	٧٨٣٩	١	-	٧٨٣٩
	-	٧٨٤١	١	-	٧٨٤١
	-	٧٨٤٣	١	-	٧٨٤٣
	-	٧٨٤٤	١	-	٧٨٤٤
	-	٧٨٤٥	١	-	٧٨٤٥
	-	٧٨٤٦	١	-	٧٨٤٦
	-	٧٨٤٧	١	-	٧٨٤٧
	-	٧٨٤٨	١	-	٧٨٤٨
	-	٧٨٤٩	١	-	٧٨٤٩
	-	٧٨٥٠	١	-	٧٨٥٠
	-	٧٨٥١	١	-	٧٨٥١
	-	٧٨٥٢	١	-	٧٨٥٢
	-	٧٨٥٣	١	-	٧٨٥٣
	-	٧٨٥٤	١	-	٧٨٥٤
	-	٧٨٥٥	١	-	٧٨٥٥
	-	٧٨٥٦	١	-	٧٨٥٦
	-	٧٨٥٧	١	-	٧٨٥٧
	-	٧٨٥٨	١	-	٧٨٥٨
	-	٧٨٥٩	١	-	٧٨٥٩
	-	٧٨٦٠	١	-	٧٨٦٠
	-	٧٨٦١	١	-	٧٨٦١
	-	٧٨٦٢	١	-	٧٨٦٢
	-	٧٨٦٣	١	-	٧٨٦٣
	-	٧٨٦٤	١	-	٧٨٦٤
	-	٧٨٦٥	١	-	٧٨٦٥
	-	٧٨٦٦	١	-	٧٨٦٦
	-	٧٨٦٧	١	-	٧٨٦٧
	-	٧٨٦٨	١	-	٧٨٦٨
	-	٧٨٦٩	١	-	٧٨٦٩
	-	٧٨٧٠	١	-	٧٨٧٠
	-	٧٨٧١	١	-	٧٨٧١
	-	٧٨٧٢	١	-	٧٨٧٢
	-	٧٨٧٣	١	-	٧٨٧٣
	-	٧٨٧٤	١	-	٧٨٧٤
	-	٧٨٧٥	١	-	٧٨٧٥
	-	٧٨٧٦	١	-	٧٨٧٦
	-	٧٨٧٧	١	-	٧٨٧٧
	-	٧٨٧٨	١	-	٧٨٧٨
	-	٧٨٧٩	١	-	٧٨٧٩
	-	٧٨٨٠	١	-	٧٨٨٠
	-	٧٨٨١	١	-	٧٨٨١
	-	٧٨٨٢	١	-	٧٨٨٢
	-	٧٨٨٣	١	-	٧٨٨٣
	-	٧٨٨٤	١	-	٧٨٨٤
	-	٧٨٨٥	١	-	٧٨٨٥
	-	٧٨٨٦	١	-	٧٨٨٦
	-	٧٨٨٧	١	-	٧٨٨٧
	-	٧٨٨٨	١	-	٧٨٨٨
	-	٧٨٨٩	١	-	٧٨٨٩
	-	٧٨٩٠	١	-	٧٨٩٠
	-	٧٨٩١	١	-	٧٨٩١
	-	٧٨٩٢	١	-	٧٨٩٢
	-	٧٨٩٣	١	-	٧٨٩٣
	-	٧٨٩٤	١	-	٧٨٩٤
	-	٧٨٩٥	١	-	٧٨٩٥
	-	٧٨٩٦	١	-	٧٨٩٦
	-	٧٨٩٧	١	-	٧٨٩٧
	-	٧٨٩٨	١	-	٧٨٩٨
	-	٧٨٩٩	١	-	٧٨٩٩
	-	٧٩٠٠	١	-	٧٩٠٠
	-	٧٩٠١	١	-	٧٩٠١
	-	٧٩٠٢	١	-	٧٩٠٢
	-	٧٩٠٣	١	-	٧٩٠٣
	-	٧٩٠٤	١	-	٧٩٠٤
	-	٧٩٠٥	١	-	٧٩٠٥
	-	٧٩٠٦	١	-	٧٩٠٦
	-	٧٩٠٧	١	-	٧٩٠٧
	-	٧٩٠٨	١	-	٧٩٠٨
	-	٧٩٠٩	١	-	٧٩٠٩
	-	٧٩١٠	١	-	٧٩١٠

الناتجية	عدد	الطلبات	أقل من ٣٠٠	٣٠٠ - ٦٠٠	أعلى من ٦٠٠	أقل من ٩٠٠	٩٠٠ - ١٥٠٠	أعلى من ١٥٠٠
الإجمالية	الجمالية	الإجمالية	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد
العرقوب	٢٠	العرقوب	١٦	٨٠	٣٠	٣	٣١	-
البلطيقون	١٥	البلطيقون	١٢	٧٤٦	١٤٠	٣	٣١	-
عزب دفشو	٣٥	عزب دفشو	٢٥	٣٦٤	١٣٠	٣	٣٦٠	-
كوم دفشو	٣١	كوم دفشو	١٥	٧١٣	١٩٠	٣	٧١٣	-
كيرم أشيو	٨١	كيرم أشيو	٧	٥٨٣	١٥٠	٣	٥٨٣	-
النشوا البحري	١٣	النشوا البحري	٥	٦٣٠	١٣٠	٣	٦٣٠	-
مشتبه بطبع	١٦	مشتبه بطبع	١١	٨٧٦	١٣٠	٣	٨٧٦	-
كتيج عثمان	٦	كتيج عثمان	٢	٣٣٣	٣٣٣	٢	٣٣٣	-
الاصحاء	٣٦	الاصحاء	١٩	٨٣٨	١٥٥	٣	٨٣٨	-
الجمالية	٣٩٦	الجمالية	٣١٥	٧٦١	١٦٣١	٣٣	١٨٥٣	٣٣
أعلى من ٩٠٠	٩٠٠	أعلى من ٩٠٠	١٠٠	٧٦١	١٦٣١	٣٣	١٨٥٣	٣٣

يبتدىء من تتبع أرقام الجدول رقم [١٥] أن ٤٧٪ من المحلات العمرانية في مركز كفر الدوار صغيرة الحجم ، حيث يقل عدد سكان كل منها عن ٣٠٠ نسمة ، بينما المحلات العمرانية كبيرة الحجم والتي يزيد عدد كل منها على ٩٠٠ نسمة لا تتعدي نسبتها ٦٪ فقط من اجمالي عدد المحلات العمرانية . وتختلف هذه النسب في نواحي المراكز المختلفة حسب الظروف الجغرافية لكل منها، ففي لاحظ ارتفاع نسبة المحلات العمرانية كبيرة الحجم - التي يزيد عدد سكانها على ٩٠٠ نسمة - في كل من كفر الدوار ، السعرانية ، الخضراء ، كفر سليم حيث تبلغ ٥٪ ، ٣٣٪ ، ٥٧٪ ، ٢٦٪ على الترتيب ، ويرجع ذلك إلى عدد من العوامل أهمها تركز المنشآت الصناعية في هذه البقعة من المركز مما عمل على تركز السكان بأعداد كبيرة حيث تعمل الصناعة في العادة على ظهور محلات عمرانية كبيرة الحجم لتفضيل العمال الاقامة بالقرب من المصانع، بالإضافة إلى أن الصناعة تخلق العديد من الفرص للعمل في وظائف متنوعة كالتجارة والبناء والتشييد والخدمات المختلفة مما جذب مهاجرين من جهات مختلفة فإذا أضفنا إلى ذلك سهولة اتصال هذه المنطقة بمختلف جهات المركز من ناحية ، ويكل من الاسكندرية ودمنهور من ناحية أخرى - عن طريق السكك الحديدية والطرق المرصوفة - لوجودنا تفسيراً لارتفاع نسبة المحلات العمرانية كبيرة الحجم في هذه المنطقة المتعددة على جانبى ترعة المحمودية من السعرانية شرقاً إلى الخضراء جنوباً .

ويتبين من أرقام الجدول رقم [١٥] ارتفاع نسبة المحلات العمرانية كبيرة الحجم ، التي يتراوح عدد سكان كل منها بين ٦٠٠ - ٩٠٠ نسمة في كل من الطرح ، كنج عثمان ، قومبانية أبو قير ، عزب دششو ، القمامنة العكريشة حيث تبلغ ٣٥٪ ، ٣٤٪ ، ٣٣٪ ، ٣٣٪ ، ٢٣٪ ، ٢٠٪ ، ١٨٪ على الترتيب .

ويمكن تقسيم هذه النواحي إلى مجموعتين : المجموعة الأولى يرجع ارتفاع نسبة المحلات العمرانية كبيرة ومتوسطة الحجم بها إلى قريها من المناطق الصناعية مما جذب عدداً كبيراً من الأهالى للإقامة بها ، وهذا ساعد

على ارتفاع كثافة السكان بها وخلق الفرص لظهور محلات عمرانية كبيرة ومتوسطة الحجم ، وتضم هذه المجموعة عزب دشوش ، كنج عثمان ، العكريشة، أما المجموعة الثانية فيرجع ارتفاع نسبة المحلات العمرانية كبيرة ومتوسطة الحجم بها إلى موقعها المتطرف عند أطراف المركز بعيداً عن مناطق التقل السكاني والاقتصادي ، بالإضافة إلى الارتفاع النسبي لعدد السكان بها مما جعلهم يتركزون في محلات عمرانية كبيرة ومتوسطة الحجم ، وتضم هذه المجموعة كل من التمام ، الطرح ، قومبانية أبو قير .

ويلاحظ من تتبع أرقام الجدول رقم [١٥] ارتفاع نسبة المحلات العمرانية صغيرة الحجم - التي يقل عدد سكان كل منها عن ٣٠٠ نسمة - بشكل كبير وواضح في أبيس المستجدة ، الأمراء ، البسلقون ، البيضا ، العالى ، العرقوب ، الكريون ، العكريشة ، الكناس ، الملكة ، الوسطانية ، بردلة ، زمرة ، قومبانية لوقين ، كوم أشو ، كوم البركة ، كوم الظرفية ، كوم دشوش ، منشأة بسيونى ، منشأة يونس حيث تزيد المحلات العمرانية صغيرة الحجم في هذه النواحي على ٧٠٪ من إجمالي عدد محلات العمران البشري ، وجدير بالذكر أن الزراعة تعتبر الحرفة السائدة بين سكان تلك النواحي ، ويرجع انتشار المحلات العمرانية صغيرة الحجم إلى العوامل التالية^(١) :

■ انخفاض عدد السكان نسبياً مع اتساع رقعة الناحية مما عمل على خفض كثافة السكان بصفة عامة ، لهذا لم توجد الفرصة لخلق محلات عمرانية كبيرة أو متوسطة الحجم بأعداد كبيرة ، بينما ارتفعت نسبة المحلات العمرانية صغيرة الحجم كما هي الحال في أبيس المستجدة ، الأمراء ، البيضا ، البسلقون ، العرقوب ، العكريشة ، الوسطانية . كوم أشو ، كوم البركة ويعتبر الانخفاض النسبي لعدد السكان في النواحي منشأة يونس ، العالى ، الكريون ، الملكة بردلة ، قومبانية لوقين كوم دشوش من العوامل التي أدت إلى انخفاض نسبة المحلات العمرانية متوسطة وكبيرة الحجم .

(١) يؤثر في تحديد أحجام المحلات العمرانية في العادة عدة عوامل متداخلة ، ولكن اعتمد في هذا التقسيم على أهم العوامل الجغرافية وأكثرها تأثيراً في تحديد أحجام مراكز العمران البشري في كل ناحيةإدارية .

■ تجمع السكان بأعداد كبيرة في المحلات العمرانية الرئيسية بالناحية بينما يتجمع باقى سكان الناحية وعدهم قليل في محلات عمرانية صغيرة الحجم كما هي الحال في زهرة الكنائس ، كوم الطرفالية ، منشأة بسيونى حيث بلغت نسبة المحلات العمرانية الصغيرة ٦٧٪ ، ٣٣٪ ، ٤٣٪ ، ٩١٪ على الترتيب . وقد تبين أن بلدة كوم الطرفالية يقطنها ١١ من أجمالى عدد سكان ناحية كوم الطرفالية ، بينما باقى السكان ونسبتهم ٨٩٪ ، ١٠٪ يتوزعون على خمس محلات عمرانية صغيرة الحجم ، ويسكن بلدة الكنائس ٥٧٪ من جملة عدد سكان ناحية الكنائس بينما باقى السكان ونسبتهم ٤٣٪ يتوزعون على ١١ محله عمرانية صغيرة ويقطن بلدة زهرة ٥٣٪ من أجمالى عدد سكان ناحية زهرة ، أما باقى السكان فيقطنون ١١ محله عمرانية صغيرة الحجم ، في حين يقطن بلدة منشأة بسيونى ٣٢٪ من أجمالى عدد سكان الناحية ، بينما يتوزع باقى السكان على ٩ محلات عمرانية صغيرة الحجم .

ويجدر الاشارة الى أن كثافة المحلات العمرانية لها دور هام في تكامل الصورة العامة لهذه الدراسة حيث تعتبر - كثافة المحلات العمرانية - المحصلة النهاية للعلاقة بين أحجام المحلات العمرانية وأنماط توزيعها ، ويبين الجدول رقم [١٦] كثافة المحلات العمرانية في نواحي مركز كفر الدوار في الكيلو متر المربع (١) :

من تتبع أرقام الجدول رقم [١٦] يمكن تقسيم نواحي مركز كفر الدوار حسب كثافة المحلات العمرانية الى ثلاث مجموعات [شكل رقم ١١] :

١ - نواحي كثافة المحلات العمرانية بها منخفضة :

وهي النواحي التي تقل فيها كثافة محلات العمران البشري عن ٥٪ محله عمرانية في الكيلو متر المربع ، وتضم كفر الدوار ، منشأة الدوقاف ، الخضراء ، الملاقة ، زهرة ، معمل الزجاج ، التمام ، الكنائس ، قومبانية

(١) يقصد بكثافة المحلات العمرانية نسبة عدد المحلات العمرانية الى مساحة الأرض .

جدول رقم [١٦]

ناحية	كثافة المحلات العمرانية	ناحية	كثافة المحلات العمرانية
كفر الدوار	١٣٣	الكنایس	-٧٥
كفر سليم	٢٥٠	منشأة بسيوني	١٥٥
العكريشة	٢٧٥	كوم الطرفالية	١٥٠
السعريانية	٣	الطرح	-٨٥
بردلة	٢٦٠	قومبانية أبو قير	١٠٣
الكريون	٤٤٠	أبيس المستجدة	١٢٣
منشأة الأوقاف	-٧٥	الوسطانية	١٨١
البيضا	١٦٠	كوم البركة	١٦٣
الخضررة	١٤٠	العرقوب	-٦٢
لوقين	٣	البسلقون	١٦٩
قومبانية لوقين	١٧٥	عزب دفشو	١٣٤
صيرة	٢٣٣	كوم دفشو	٢١٠
منشأة يونس	٢٢٥	النشو البحري	١١٨
الملاقة	١٢٠	كوم أشو	-٣٧
زهرة	١٣٣	منشأة بلبع	٢٢٨
معمل الزجاج	١٣٣	كنج عثمان	١٥٠
العالى	٢١١	الأمراء	-٩٢
التمامة	١١٠	المتوسط العام	١١٦

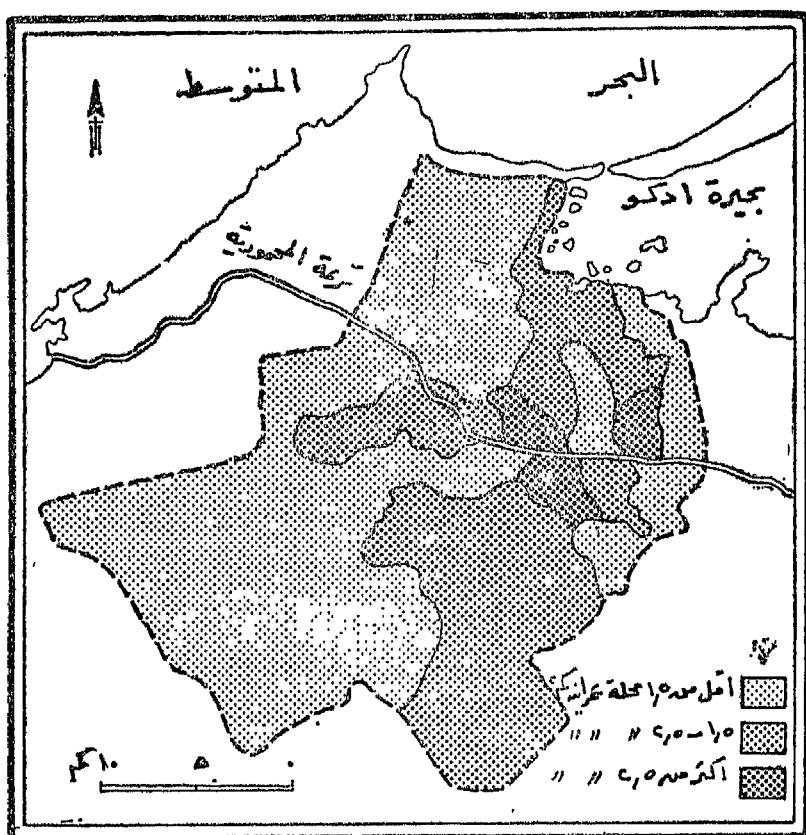
أبو قير ، أبيس المستجدة ، العرقوب ، عزب دفشو ، النشو البحري ،
كوم أشو ، الأمراء ، ويرجع انخفاض كثافة محلات العمران البشري في
نواحي هذه المجموعة الى أحد العوامل التالية (١) :

■ عظم مساحة زمام الناحية مما عمل على خفض كثافة المحلات

(١) يؤثر في كثافة المحلات العمرانية بنواحي المراكز الادارية عدد من العوامل الجغرافية المركبة، ولكن يعتمد في هذا التقسيم على أهم العوامل وأكثرها تأثيرا في كل ناحية .

العمرانية بها كما هي الحال بالنسبة للنواحي كوم اشو (٣٦٧٨٣ فدانًا) ، العرقوب (٧٦١٩ فدانًا) قومسانية أبو قير (٦١٥٥ فدانًا) ، عزب دفشو (٦٨٩٢ فدانًا) ، الامراء (٦٧٠٩ فدانًا) .

■ انتشار الحيازات الزراعية كبيرة الحجم حتى وقت قريب مما أدى إلى تجمع الأهالي في محلات عمرانية مندمجة قليلة العدد كما في معمل الزجاج ، الملقا ، زهرة ، التمام ، الطرح .



شكل رقم [١١] كثافة المحلات العمرانية في مركز كفر الدوار

■ وجود محلات عمرانية كبيرة الحجم ، وخاصة مدينة كفر الدوار مما عمل على انخفاض عدد المحلات العمرانية بالقرب منها ، فالمعروف أن أكبر أحجام المحلات العمرانية يقلل عادةً من فرص ظهور محلات عمرانية صغيرة بالقرب منها ، ينطبق ذلك على منشأة الأوقاف ، كفر الدوار ،

أبیس المستجدة ، الخضراء ، النشو البحري ، أما بالنسبة للكنایس فيلاحظ أن موقعها المنطرف في أقصى شمال المركز ، وبواه بعض مساحتها وضعف انتاجية أراضيها التي تحف ببحيرة ادكو عمل على تجمع السكان باعداد كبيرة في بلدة الكنایس التي بلغ عدد سكانها عام ١٩٦٠ إلى ٤١٦٨ نسمة وهو ما يوازي ٤٪ من اجمالي عدد سكان الناحية البالغ ٥٠٥٦ ، وبذلك قلت فرص تجمع المساكن في محلات عمرانية متعددة .

٢ - نواحي كثافة المحلات العمرانية بها متوسطة :

وهي النواحي التي تتراوح فيها كثافة محلات العمران البشري بين ٢٥ - ٥٢ محلة عمرانية في الكيلو متر المربع ، وتضم كفر سليم ، البيضا ، قوميانية لوقين ، صيرة ، منشأة يونس ، العالى ، منشأة بسيونى ، كوم الطرفالية ، البسلقون ، كوم دفعش ، منشأة بلبع ، الوسطانية ، كوم البركة ، كنج عثمان .

٣ - نواحي كثافة المحلات العمرانية بها مرتفعة :

وهي النواحي التي تزيد فيها كثافة محلات العمران البشري على ٥٢ محلة عمرانية في الكيلو متر المربع ، وتضم السعرانية ، بردة ، العكريشة ، الكريون ، لوقين ، وهى نفس النواحي التي تتميز بانخفاض متوسط التباعد بين محلاتها العمرانية ، وقد عمل على ارتفاع كثافة مراكز العمران في نواحي هذه المجموعة عدد من العوامل أهمها خصوبة التربة وتنوع انتاجها الزراعي ، بالإضافة الى انتشار المكبات الزراعية متعددة وصغيرة الحجم وارتفاع كثافة السكان .

تخطيط المدن

بالاضافة الى محاولة اختيار المواقع المثالية للمحلات العمرانية في الاقاليم المختلفة وتوزيعها بنمط معين من حيث الاحجام والاعداد والتبعاد بما يضمن لساكن المحلة او الاقليم الحصول على كل ما يحتاج اليه من خدمات في سهولة ويسر ، وبدون مشاكل قدر المستطاع ، يهتم التخطيط العمراني بتخطيط المدن ، فيدرس موضع المدينة وموقعها العام الذي يحدد شكل المدينة ويسمم في تحديد ابعاد خطتها العمرانية الحالية والمستقبلة ،

بالاضافة الى تحليل شكلها الخاص وتركيبها حيث يهتم بدراسة الاحياء وتصنيفها حسب الوظيفة (احياء سكنية ، احياء تجارية ، احياء صناعية) ، ومرافق الخدمات العامة من صحية وتعليمية وترفيهية ونقل ومواصلات ، بل يدخل في دائرة الاهتمام تخطيط المساكن نفسها ودراستها من حيث شكلها ومساحتها وارتفاعها وتركيبها الداخلى ومواد البناء .

ولم يعد تخطيط المدن يقتصر على تخطيط النطاق المبني من المدينة ، بل اتسع ليشمل الاقليم الذى تقع فيه المدينة ، لذا تحول تخطيط المدن الى ما يمكن ان نطلق عليه التخطيط الاقليمى للمدن Regional Town Planning على أساس أن المدينة لا تعد ظاهرة منفردة عشوائية التكوين ، بل ترتبط نشاطاتها وتتطور عمرانها بالمناطق المحيطة بها والتى تعتمد عليها .

ويهدف تخطيط المدن الى تحقيق عدة أمور أهمها :

١ - تجميل المدن وتحسين وتطوير بعض احيائها عن طريق اتخاذ عدة اجراءات تحول دون وجود تنافرين المباني ، كوضع نموذج موحد للمساكن او الزام المالك بضرورة ترك مساحات حول المساكن تخصص كحدائق صغيرة كما هي الحال بالنسبة لساكن المعمورة بالاسكندرية ، كذلك الحال بالنسبة للقرارات التي اتخذتها امارة الرياض بنقل الورش الصناعية وكل ما يثير ضوضاء او تلوث للهواء الى خارج مدينة الرياض ، وهي قرارات طبقت في مدن كثيرة من العالم .

ويدخل في نطاق تجميل المدن كأحد أهداف تخطيط المدن تخطيط أماكن خاصة للمنتزهات وتشجير جوانب الطرق وتخصيص أماكن خاصة لانتظار السيارات بما في ذلك انشاء جراجات وخاصة الجراجات متعددة الأدوار في المناطق التجارية المزدحمة .

٢ - فصل المناطق السكنية عن المناطق الصناعية قدر المستطاع منعاً للمضائق التي قد يتعرض لها السكان ، ومحافظة على الصحة العامة .

٣ - توفير المرافق العامة كالكهرباء والمياه والصرف الصحى لجميع أحياء المدينة بما يتفق وحجم كل حى وثقل سكانه .

٤ - تيسير اتصال المدينة بالمناطق المحيطة بها ، أو بمناطق الخدمات المرتبطة بها .

٥ - تخطيط موقع المراكز الادارية والخدمات التعليمية والترفيهية وخدمات الامن بحيث تتفق وتوزيع السكان في أحياء المدينة المختلفة . كما يسهم في تحديد موقع هذه المراكز - توزيع طرق ووسائل النقل ومدى توافرها .

ويختلف التركيب العمرانى من مدينة لآخر ، ومن اقلهم لآخر ، ومرد ذلك ما يأتي :

١ - الظروف التاريخية ، والعوامل الطبيعية والبشرية التي أسهمت في قيام المدينة قبل ادخالها في اطار خطة التنمية .

٢ - الوظيفة التي تقوم بها المدينة سواء لسكانها أو لسكان النطاق المحيط بها .

٣ - التطور الوظيفي للمدينة ، بل وتطور وظيفة كل حى من أحياء المدينة .

٤ - العلاقة بين المدينة وباقى المحلات العمرانية في القليم . وعلى أساس العوامل السابق الاشارة اليها ، بالإضافة الى الهدف المطلوب تحقيقه من خطة التطوير تتبين الخطة العمرانية لتركيب المدن وتختلف أشكالها ، ويمكن حصر هذه الأشكال فيما يلى :

- الخطة الهندسية المنتظمة .
- الخطة ذات الشكل غير المنتظم .
- الخطة الدائرية .
- خطة القطاعات .

١ - الخطة الهندسية المنتظمة :

توضع هذه الخطة للمدن التي نشأت ونمطت في شكل هندسى أقرب ما يكون الى الشكل المستطيل أو الشكل المربع ، وفي الغالب يميل المخططون الى وضع تخطيط المدن على أساس الشكل الهندسى المنتظم سواء كان مستطيلاً أو مربعاً ، وفيه تبدو المدينة في شكل لوحة الشطرنج اذ تكون الشوارع مستقيمة متوازية ومتعمادة .

وترجع فكرة تخطيط المدن على أساس شكل هندسي منتظم إلى العصور القديمة من الحضارة الإنسانية ، فمدينة تل العمارية الفرعونية التي أنشأها اختاتون في مصر الوسطى خططت على هذا الشكل ، وكذلك الحال بالنسبة لمعظم المدن الأغريقية ، وأيضاً الرومانية التي شيدتها الرومان في جميع أقاليم إمبراطوريتهم الواسعة . وقد كان سور المدينة مربع الشكل وأحياناً مستطيل وكانت المساكن مقسمة إلى بلوκات ، كما كان يخترق كتلة السكن شارعان رئيسيان متتقاطعان ، وقد ظهر نفس الشكل المنتظم في المدن الجيرمانية وبعض مدن بريطانيا وأسبانيا خلال العصور الوسطى ، ورغم ذلك تعد مدينة مهنجودارو في شبه القارة الهندية أقدم مدن العالم التي شيدت تبعاً للخطة الهندسية المنتظمة^(١) .

تبعد هذه الخطة عند تخطيط المدن الواقعة على طريق برى عام ، أو على ضفاف نهر ، أو على خط الساحل ، وفي هذه الحالة يكون امتداد الشوارع أقرب إلى الخط المستقيم ، وتتقاطع بزوايا قائمة ، وتحصر فيما بينها المساحات المربعة التي تستغل في بناء المساكن المختلفة .

وقد بنيت الاسكندرية القديمة عام ٣٣١ ق.م وفق هذه الخطة ، حيث اختار الأسكندر الأكبر شريطاً ساحلياً صغيراً يمتد بين البحر المتوسط شمالاً وبحيرة مريوط جنوباً ليكون موقعها لاسكندرية مما يسهل اتصال المدينة بالبحر إلى جانب التمتع به^(٢) .

وبنيت الاسكندرية في شكل لوحة الشطرنج حيث تميزت شوارعها بالاستقامة إذ كانت تمتد في شكل خطوط مستقيمة بعضها يمتد من الشرق إلى الغرب ، وبعضها الآخر يمتد من الشمال إلى الجنوب ليتقاطع معها في زوايا قائمة ، وقد أقيمت المباني المختلفة في المربعات التي نتجت عن تقاطع الشوارع .

وثبت من الحفائر أنه كان هناك سبعة شوارع تمتد من الشرق إلى

1. Smailes, A., *The geography of Towns*, London, 1961, p. 104.
 (٢) فؤاد فرج ، الاسكندرية ، القاهرة ، ١٩٤٢ ، ص ١٧

الغرب أهملها شارع كأنوب (طريق الحرية حالياً) وامتداده في شارع سيدى المتولى ، في حين كان يوجد أحد عشر شارعاً تمتد من الشمال إلى الجنوب أهمها شارع السوما (شارع النبي دانيال حالياً) ^(١) .

ومن مزايا الخطة الهندسية المنتظمة وخاصة فيما يختص بالمدن الواقعة على الطريق أو الأنهار أو الجهات ذكر ما يلى :

١ - سهولة تحديد أفضل موقع لنواة المدينة .

٢ - سهولة توزيع الأحياء السكنية ، وبعدها عن النطاقات الصناعية .

٣ - يهيئ هذا الشكل للمدينة تنظيماً دقيقاً يسهل توزيع المرافق والخدمات على الأحياء المختلفة .

٤ - يسهل هذا الشكل تخطيط حركة النقل والمواصلات داخل المدينة .

ومن عيوب الخطة الهندسية المنتظمة ضيق مجال الرؤية عند مفترق الطرق ، وتأثير الأشعة الشمس والرياح على المباني الممتدة على الشوارع المتوازية بنمط واحد ، بالإضافة إلى طول المسافة التي يقطعها الساكن لكي يصل إلى قلب المدينة ، لذا تعذر هذه الخطة أحياناً وخاصة بعد تعدد وظائف المدينة واتساع حجمها .

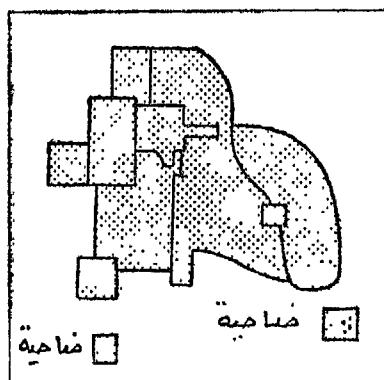
٢ - الخطة ذات الشكل غير المنتظم :

توضع هذه الخطة للمدن التي لم يخضع امتدادها العمرانى لخطة محددة ، بل امتدت رقعتها العمرانية بشكل عشوائى غير منتظم في محاور متعددة ، وفي هذه الحالة نجد الخطة الجديدة تتلزم بالتركيب والشكل القديم للمدينة ، وتوضع الخطة على أساس الشكل الهندسى المنتظم أو الشكل الدائري ، على أساس أن الامتداد الحديث للمدينة يمكن أن يربط ما بين المدينة القديمة وامتدادها حديث التخطيط [شكل رقم ١٢] .

ويعرض هذا النمط من التخطيط وجود أكثر من نواة تنمو حولها

(١) محمد صبحى عبد الحكيم ، مدينة الاسكندرية ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ٩٩ - ١٠٠ .

المدينة ، اذ توجد النواة القديمة التي نمت حولها الأجزاء القديمة من المدينة ، بالإضافة الى النواة الجديدة التي تتوسط الجزء المخطط من المدينة ، ولهذا السبب يطلق أحياناً على المدن المخططة تبعاً لهذه الخطة اسم المدن ذات العقد المتعددة .



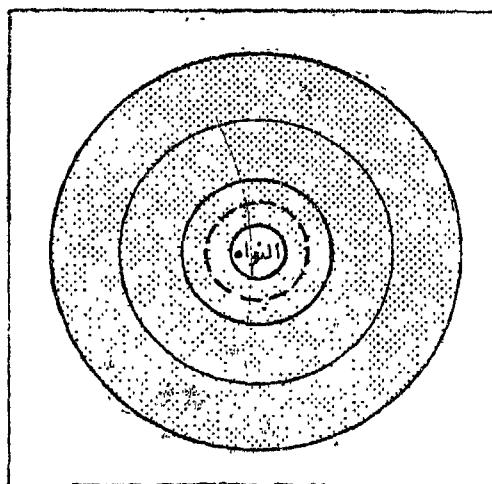
شكل رقم [١٢] الخطة ذات الشكل غير المنتظم

٣- الخطة الدائرية (Concentric Circles Plan)

توضع هذه الخطة على أساس تخطيط عدة دوائر سكنية تحيط بالنواة التي يخرج منها مجموعة من الطرق ووسائل الواصلات لتربيط بين النواة وجميع أجزاء الدوائر المحاطة حتى الأطراف ، مما يسهل اتصال الأطراف البعيدة بنواة المدينة التي يتركز فيها النشاط التجاري والأدارات المختلفة ، ومن مميزات هذه الخطة إمكان تخصيص كل دائرة لنشاط معين ويدون الابتعاد عن نواة المدينة إلى جانب سهولة الاتصال والنقل ، بالإضافة إلى سهولة هذه الخطة وبساطتها اذ ما على المخطط سوى تحديد نواة المدينة ، ثم تخطيط نطاقاتها المختلفة في شكل دوائر متتالية تحيط بالنواة ، ومع ذلك يواجه المخططون بعض المشاكل ، اذ أحياناً يكون للمدينة أكثر من نواة واحدة وفي هذه الحالة تبدو المدينة في شكل مجموعة من الدوائر المتداخلة [شكل رقم ١٣] .

وتقترب هذه الخطة الدائرية إلى النظرية التي نادى بها العالم

الأمريكى بيرجس Burgess, E. عام ١٩٢٥ في تقسيمه لمدينة شيكاغو إلى
عدة دوائر حلقية متتالية تتركز حول النواة لتشمل (١) :



شكل رقم [١٣] الخطة الدائرية

- ١ - النواة أو المنطقة التجارية الوسطى Loop ، وتضم النطاق الذى تتركز فيه ناطحات السحاب التى أقيمت بعد ازالة المباني القديمة من هذا الجزء .
- ٢ - يلى منطقة النواة ، دوائر تتتألف من المباني القديمة التى تضم بعض الشركات التجارية ، وعدد من الصناعات الخفيفة ، وتعرف هذه الدوائر باسم المنطقة الانتقالية Zone in Transition .
- ٣ - يلى المنطقة الانتقالية ، دوائر تضم المساكن التى تقطن كل منها أسرة واحدة أو أسرتين .
- ٤ - تظهر بعد ذلك دوائر واسعة تضم منطقة الضواحي Residential Suburb Zone .
- ٥ - يوجد عند الطرف منطقة تابعة Commuters Zone .

1. Burgess, E. W., The growth cf the city - an introduction to research project, Chicago, 1925.

وقد ساعد الأخذ بهذه الخطة على توسيع المدن وزيادة مساحتها العمرانية عن طريق إنشاء الضواحي ، كما ساعدت على تشييد مدن جديدة على أطراف المدن القديمة ، ولقد كان للتطور وسائل النقل وتعديدها وانخفاض تكاليفها أثراً مباشراً في التوسع في إنشاء الضواحي الدائرية الشكل المحاطة بالمدن .

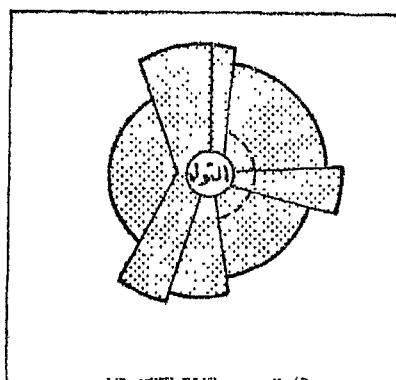
ويذكر Burgess, E. W. في نظريته أن كل نطاق من النطاقات الدائرية الشكل المحاطة بالنواة يميل إلى الاتساع على أطراف النطاق التالي له ، مما يؤدي إلى اختلافات مستمرة سواء في مساحة النطاق أو في توزيعه ، لذلك توقع بيرجس وجود اختلافات وتعديلات كبيرة في نظريته أو فكرته إذا ما طبقت على مدينة أخرى غير شيكاغو ، وليس من الضروري أن يكون الشكل الدائري كاملاً ، وتعتمد الخطة الدائرية على أن نمو أي مدينة يتوجه خارج النواة وقد بدأ تخطيط المدن على أساس الخطة الدائرية في الولايات المتحدة الأمريكية والمانيا ، ثم انتشرت بعد ذلك في عدد كبير من دول العالم .

٤ - خطة القطاعات : Sectors Plan

وجد العالم الأمريكي هومر هويت Homer Hoyet أن فكرة أو نظرية بيرجس غير كافية ، ولا يمكن تطبيقها على كل المدن في كل الأقاليم ، لذلك تولدت لديه فكرة جديدة مؤداها أن نمو المدينة وتخطيطها يجب أن يكون على شكل قطاعات Sectors أذ لاحظ أن النطاقات السكنية الراقية لا تتوزع على أطراف المدن ، بل تمثل أحياناً إلى الامتداد والانتشار وسط المناطق الوظيفية الأخرى ، وهي – أي نطاقات المساكن الراقية – تتسع كلما بعدها عن وسط المدينة ، وبنفس الأسلوب تتسع نطاقات المساكن ذات الأيجارات المنخفضة ناحية أطراف المدينة دون أي تغير في مظهرها العام .

وتوصل هومر هويت إلى أن هذه الاختلافات تصاحب نمو المدينة وتطورها ، وأن السمات التي تميز منطقة سكنية معينة تظل مرتبطة بها حتى مع نموها وامتدادها صوب أطراف المدينة ، ويرجع النمو نحو الأطراف إلى أن الوظائف الداخلية قد تنموا خطياً في نفس الاتجاه الخارجي

حاملة معها سماتها وينتج عن ذلك وجود عدة قطاعات تمتد من النواة أو المنطقة الوسطى ناحية أطراف المدينة [شكل رقم ١٤] .



شكل رقم [١٤] خطة القطاعات

تخطيط القرى :

سبق أن أشرنا أن القرية تدخل في نطاق التخطيط العمراني رغم أن البعض ينادي بضمها إلى التخطيط الزراعي لارتباطها الوثيق بالأرض سواء الأراضي الزراعية أو النطاقات الرعوية ، حيث يجب اختيار موقع Site القرية بعناية وكذلك موقعها العام Situation سواء بالنسبة لزمامها الزراعي أو الرعوي ، أو بالنسبة لمصادر المياه وطرق النقل ونطاقات التسويق ، إلى جانب تحديد إشكال استغلال الأرض داخل القرية وهي المهمة الأساسية للتخطيط العمراني .

وعلى ذلك فان تخطيط القرى يشبه إلى حد كبير تخطيط المدن حيث يهدف إلى حسن استغلال الأرض وتنظيم أنماطها داخل القرية و حولها ، وتوفير مناطق الخدمات العامة ، وأن اختلف التخطيط هنا في الأسلوب والتطبيق عن تخطيط المدن ، وهذا أمر طبيعي لاختلاف الوظيفة وطبيعة العلاقات التي تربط المحلة العمرانية بالآقاليم المحيطة بها والظروف العامة السائدة ، إلى جانب الهدف من التخطيط .

ويذكر استامب Stamp, d. أن المخطط يكون سعيداً إذا كانت قطعة الأرض التي يخطط لبنائها خالية كورقة صماء حتى يستطيع أن يخطط عليها المحلة العمرانية بحرية مطلقة ووفق أفكاره وتبعاً للظروف السائدة في الأقليم^(١).

والحقيقة أن هذه الفرصة تتاح للمخططين عند اعداد وتحطيط قرى المناطق المستزرعة الجديدة سواء المستقطعة من الصحراء أو من المسطحات المائية أياً كانت بحيرات أو مستنقعات أو أجزاء من بحارٍ . ففي هذه الحالة يبدأ المخطط عمله بحرية مطلقة حيث يختار موقع القرى السكنية الجديدة ويخطط لانشائها وفق ظروف المنطقة وخصائصها ، عكس الوضع عند التخطيط للقرى المقامة بالفعل والتي يكون الهدف في هذه الحالة هو حسن استغلال الأرض وتنظيم هذا الاستغلال وتوفير الخدمات ، ولا تتاح للمخطط في هذه الحالة الحرية المطلقة في عملية التخطيط حيث أنه مقيد بالنطء السائد للاستغلال وبظروف القرية العامة سواء كانت طبيعية أو بشرية ويكون التخطيط في هذه الحالة عالجاً لأمر واقع وظروف سائدة ، عكس الوضع الأول الذي يكون التخطيط فيه انشاءً أو تشييداً .

وهناك نمطان للقرى الزراعية المخططة حديثاً هما :

- القرى المركزية •
- القرى ذات التوابع •

(١) القرى المركزية :

وتبعاً لهذا النمط تشييد قرية كبيرة تتوسط الزمام الزراعي الخاص بها والذي تبلغ مساحتها ٢٥٠٠ فدانًا في المتوسط ، وهذا أمر يضطرر أهل القرية الذين توجد أراضيهم عند أطراف زمام القرية إلى قطع مسافة تتراوح بين ٣ - ٥ كيلومترات للوصول إلى الحقول الزراعية ، كما يقطعون نفس المسافة عند العودة ، وليس من شك في أن ذلك يستنزف من المزارع جهداً ووقتاً هو

1. Stamp, D., Applied geography, London, 1960, p. 37.

في أشد الحاجة اليهما لخدمة أرضه وخاصة في حالة عدم توافر وسائل نقل سهلة .

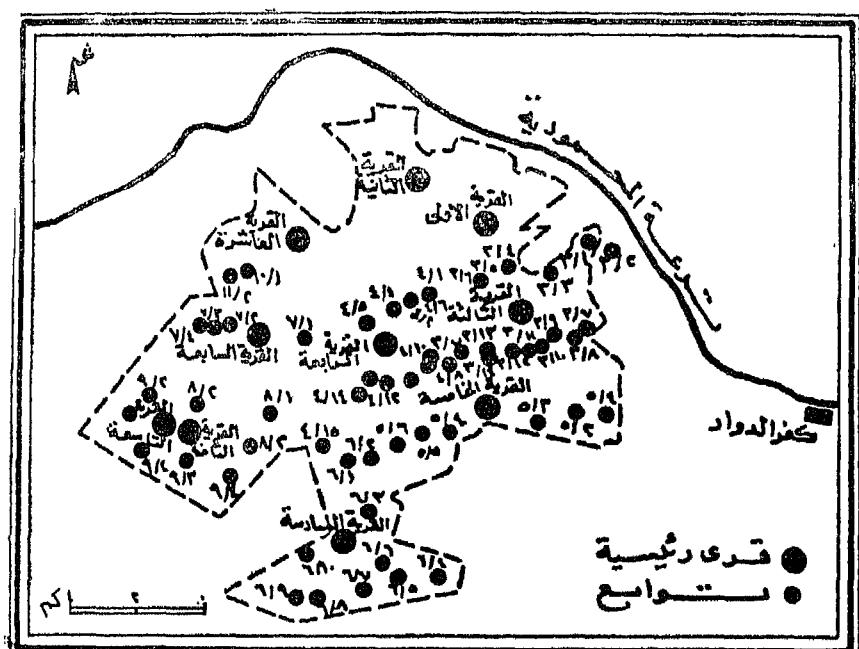
وتتجمع في القرية منازل السكان الذين يرتبطون بغيرهم من سكان القرى المركزية الأخرى عن طريق طرق مرصوفة مخططة بشكل جيد . ومن مميزات هذا النمط من القرى الجديدة سهولة تأدية الخدمات العامة للسكان بأقل التكاليف ، اذ يتم انشاء المدرسة وغيرها من المنشآت الاجتماعية والصحية في القرية المركزية بدلاً من تشييد ما يماثلها من المنشآت في أكثر من قرية صغيرة في حالة عدم تجمع المساكن في قرية كبيرة مما يزيد من نفقات البناء ، ويوجد هذا النمط من القرى في معظم مناطق الاستصلاح الزراعي في مصر وخاصة في مديرية التحرير ووادي النطرون بالإضافة إلى أقليم البولدر في شمال شرق هولندا [شكل رقم ١٥] .



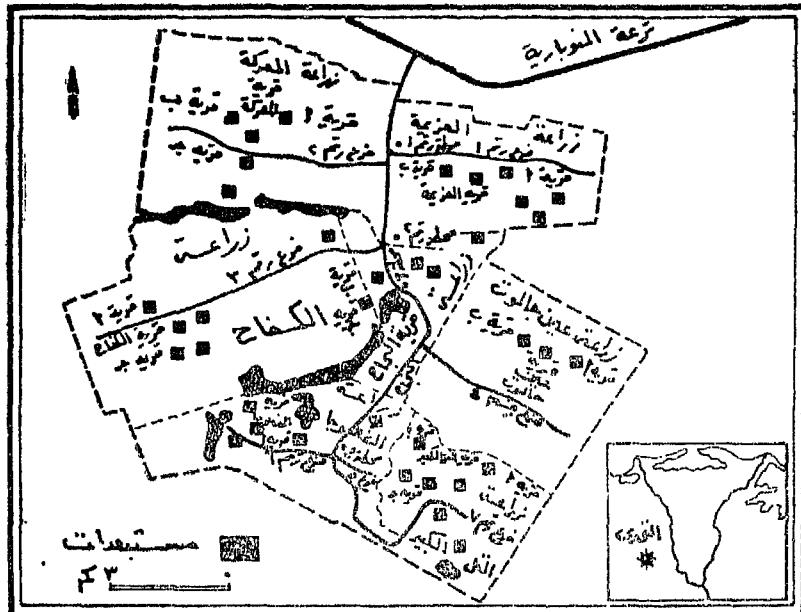
شكل رقم [١٥] القرى المركزية في القطاع الجنوبي لمديرية التحرير
(بـ) القرى ذات التوابع :

ووفق هذا النمط تقام قرية مركزية كبيرة يحيط بها وحدات سكنية

تابعة ، وترتكز في القرية المركزية المنشآت الهامة والمرافق العامة التي تشمل أماكن العبادة والمدرسة والمستشفى ومساكن الجهاز الإداري ومكاتب الاتصالات السلكية واللاسلكية ، ويوجد هذا النمط من القرى في منطقتي أبيس والتحدى وهما من مناطق الاستصلاح الزراعي في غرب دلتا نهر النيل ، حيث يبلغ عدد المساكن في القرية المركزية حوالي ٩٠ مسكنًا كما هي الحال في أبيس [شكل رقم ١٦] ، بينما يبلغ في قطاع التحدي حوالي ٢٠٠ مسكنًا ، وذلك بسبب قلة عدد الوحدات السكنية التابعة للقرى المركزية ، أما التوابع فتضم في المتوسط ما بين ٤٠ - ٩٠ مسكنًا وذلك في منطقة أبيس ، بينما يرتفع هذا الرقم إلى حوالي ١٠٠ مسكنًا في قطاع التحدي (١) [شكل رقم ١٧] .



(١) محمد خميس الزوكرة ، مناطق الاستصلاح الزراعي في غرب دلتا النيل ، الاسكندرية ، ١٩٧٩ ، ص ٢٧٩ .



شكل رقم [١٧] مراكز العمران في قطاع التحدي

ويختلف عدد الوحدات السكنية التابعة باختلاف مساحة الزمام الزراعي للقرية المركزية ، ومن مميزات هذا النمط من القرى قرب مسكن المزارع من أرضه ، اذ لا تتجاوز المسافة في هذه الحالة كيلو مترا واحدا مما يوفر وقت المزارع ومجهوده ، وقد لاقى هذا النمط من القرى نجاحا كبيرا في مناطق الاستصلاح الزراعي في عدد كبير من دول العالم⁽¹⁾ .

(١) عزت صقر ، رأى جديد في الاسكان الريفي ، المجلة الزراعية ، العدد العاشر ، السنة الخامسة ، أغسطس ١٩٦٣ .

الفصل السابع

المدن الجديدة في مصر

مقدمة

مدينة العاشر من رمضان

مدينة السادس من أكتوبر

مدينة السادات

مدينة برج العرب الجديدة

مدينة النوبارية

مقدمة :

يواجه مصر في سعيها الطموح للوصول الى مستوى معيشى افضل لسكانها والى درجة مرضية من التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق التخطيط الدقيق مشكلات متعددة لعل أهمها السرعة الكبيرة لمعدل النمو السنوى للسكان والذى بلغ ٣١٪؎ ١٩٦٦ - خلال الفترتين ١٩٦٦ - ١٩٧٦ ، ١٩٧٦ - ١٩٨٦ على الترتيب ، بالإضافة الى التركز الشديد لمعظم سكان البلاد (٩٨٪؎ من جملة السكان) في وادى النيل ودلتاه (٤٪؎ من جملة المساحة) مما أوجد خلاطاً خطيراً في مجال توزيع السكان وما يتبع ذلك من مستوى متدني للخدمات والمرافق العامة ، وحجم ومستوى استغلال الموارد المتاحة وهو ما يشكل دلالة بالغة الخطورة على مستقبل الاجيال القادمة .

لذلك صاحب مشاريع غزو الصحراء لتحقيق التوسيع الافقى للزراعة المصرية عن طريق استصلاح الاراضى واستزراعها تشييد أعداد كبيرة من محلات العمرانية المخططه التى تكفل الحياة الكريمة للمنتفعين بهذه الاراضى الجديدة مما أسهم في تنفيذ سياسة اعادة توزيع السكان على خريطة مصر بتقريح بعض الجهات المختصة بالسكان وتوجيه السكان صوب مراكز عمرانية جديدة بعيدة عن الاراضى الزراعية التقليدية كما حدث بالنسبة لمجتمعات مديرية التحرير بقطاعاتها المختلفة [القطاع الجنوبي ، القطاع الشمالى، منطقة الطريق الصحراوى ، قطاع التحدى] ، أبيس، البوصيلى، حلق الجمل ، مرقط ، التوبارية ، وادى النطرون ، الوادى الجديد ، الصالحية ، حفيش شهاب الدين ، كوم أوسيم .

ولتحقيق أهم اهداف مشاريع التنمية في مصر وهى استغلال كل الموارد المتاحة في البلاد، واعادة توزيع السكان على خريطة مصر وتخفيض الضغط السكاني عن المدن الرئيسية في البلاد بدءاً خلال عقد السبعينيات من القرن العشرين في انشاء عدد من المدن والمجتمعات الجديدة جيدة التخطيط والتي يمكن تصنيفها الى ثلاث مجموعات رئيسية هي :

أولاً : مدن تم تشييدها في مناطق متفرقة من مصر ، وتعتمد مثل هذه المجتمعات الجديدة على استغلال الموارد المعدنية المتاحة في أقاليمها كما هي الحال بالنسبة لتلك المعتمدة على استغلال خام الألuminium وتصنيعه في نجع حمادى (محافظة قنا) ، والمجتمع الجديد المشيد في الواحات البحرية اعتماداً على استغلال خام الحديد بجبل غرابى والبالغ حجم احتياطيها نحو ٢٦٠ مليون طن متري ، والمجتمع الجديد في أبو طرطور - بالواحات الخارجية - القائم على استغلال خامات الفوسفات البالغ حجم احتياطيها حوالي ١٠ مليارات طن متري .

ثانياً : مدن توابع تم تشييدها بالقرب من مراكز حضرية كبرى لتخفييف ضغط السكان عن الاختناقة عن طريق توجيه بعض سكانها للإقامة في مراكز حضرية جديدة تقع بالقرب منها وتعتمد عليها أساساً في توفير ما تحتاج إليه من خدمات رئيسية كما هي الحال بالنسبة للمدن الجديدة التالية :

١) مدينة ١٥ مايو المشيدة قرب حلوان لتكون مركزاً سكنياً لبعض العاملين بالمنشآت الصناعية في جنوبى القاهرة ، ويقدر عدد سكانها بنحو ١٠٠ ألف نسمة .

ب) مدينة الامل ، تقع على بعد أربعين كيلو متراً من طريق القطامية المتند بين صلاحية المعادى (جنوبى القاهرة) والعين السخنة ، وتبعاً لمخططها العمرانى تبلغ جملة مساحتها نحو ١٢٦ مليون متراً مربع، ومخطط لها أن تستوعب نحو ثلثة مليون نسمة من السكان .

ج) مدينة العبور ، تقع على طريق بلبيس الصحراوى على بعد ٣٠ كيلو متراً تقريباً من القاهرة ، وتبلغ جملة مساحتها نحو ١٢٦ مليون متراً مربع، ومخطط لها أن تستوعب أيضاً نحو ثلثة مليون نسمة من السكان .

د) مدينة بدر ، تقع على الجانب الایمن من الطريق الصحراوى القاهرة/السويس ، وتمتد بين الكيلو متراً ٤٦ والكيلو متراً ٥٠ من جهة القاهرة .

ثالثاً : مدن جديدة متكاملة المرافق والخدمات ، أي تعتمد في نشأتها وخصائصها العامة على سمات أقاليمها وطبيعة منشآتها وتركيبها الاقتصادي

ويمثلها المدن التي سندرسها بالتفصيل خلال الصفحات التالية وتشمل :
العاشر من رمضان ، السادس من أكتوبر ، السادات ، برج العرب الجديدة ،
النوبارية(١) .

١ - مدينة العاشر من رمضان

تمثل مدينة العاشر من رمضان أول مجتمع صناعي مخطط يظهر على خريطة مصر وكان ذلك عام ١٩٧٩ ، وتعد هذه المدينة الصناعية الجديدة ومضبة أمل ومركز اشعاع على طريق التنمية الاقتصادية في مصر، فالمعروف أن أهم مشكلات مصر تتلخص فيما يأتي :

- مشكلة اختلال التوازن بين السكان والموارد الاقتصادية كنتيجة لقصور خطط التنمية وعجزها عن ملاحة الزيادة السكانية .
- مشكلة زحف العمران التقطيعي وامتداده على حساب الارض الزراعية التي تلتهم دون ضابط جدي ، مما يعني اكتظاظ وادي النيل ودلاته بالسكان .

وتتمثل المعادلة الصعبة في مصر - كما سبق أن أشرنا في مقدمة الفصل - في أن ٩٨٪ من مجموع سكان البلاد يعيشون فوق ٤٪ فقط من جملة مساحة الدولة ، وهو وضع خطير حتم ضرورة الأخذ بأسلوب التخطيط القائم على الدراسات التطبيقية بما فيها الدراسات الجغرافية . وهو أسلوب يمكن أن يسهم في حل بعض مشكلات مصر بالانطلاق إلى آفاق جديدة خارج وادي النيل ودلاته سعيا إلى إنشاء مجتمعات جديدة تستغل فيها الموارد والإمكانات المتاحة .

المعروف أن الصناعة والتخطيط الصناعي تعد مقاييسا من مقاييس التطور الاقتصادي لأهمية الصناعة ودورها الكبير في الاقتصاد القومي ،

(١) أنشئت هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والأجهزة التابعة لها بمقتضى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ ، وتحتكر هذه الهيئة برسم سياسة واعداد خطط وبرامج التنمية العمرانية لانشاء المجتمعات العمرانية الجديدة والتنسيق بينها وبين خطط وبرامج الانتاج والخدمات، مع اجراء الدراسات المتعلقة باختيار المواقع والموقع الجغرافي للمجتمعات العمرانية الجديدة.

فالى جانب أرباحها الكبيرة بالقياس الى أرباح النشطة الانتاجية الاخرى توفر حاجة الاسواق المحلية من المنتجات الصناعية ، كما توجد العديد من فرص العمل للابدی العاملة . ومعنى ذلك أنه يمكن توقع الكثير في مجتمع صناعي جديد خطط له بشكل جيد وبناء على عدة معايير جغرافية كمدينة العاشر من رمضان ، ولتأكيد هذه الحقيقة نذكر أنه بعد نحو تسع سنوات من ظهور المدينة على خريطة مصر الصناعية بلغت جملة قيمة رأس المال المستثمر في المنشآت الصناعية بمدينة العاشر من رمضان نحو ٣٠٢٢٢ مليون جنيه مصرى وهو ما يوازي ١٨٪ من جملة رأس المال المستثمر في الصناعات التحويلية في مصر والبالغ قيمته ١٥٣ مليون جنيه مصرى . (عام ١٩٨٨) (١)

وتقع مدينة العاشر من رمضان في نطاق صحراء شرق دلتا النيل على طريق القاهرة/الاسماعيلية الصحراوى فيما بين الكيلومتر ٤٨ والكيلو متر ٦٨ من جهة القاهرة ، وتمتد المدينة في نطاقين رئيسين يفصل بينهما طريق القاهرة/الاسماعيلية المشار إليه هما :

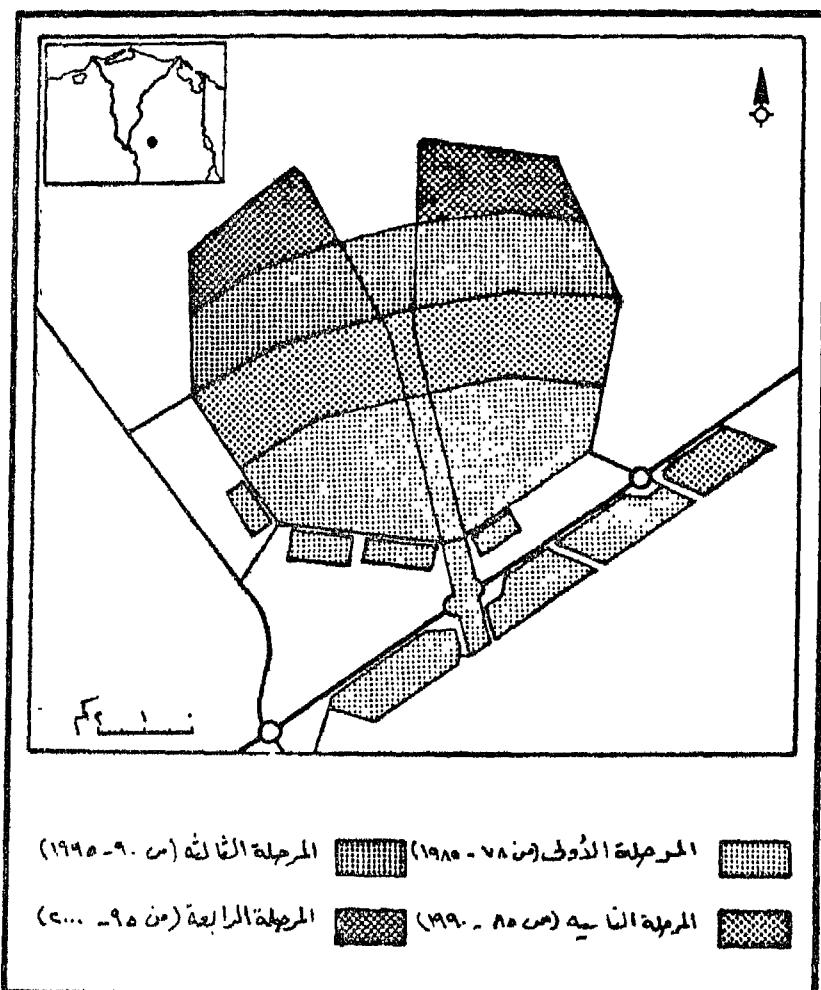
١) **النطاق الشمالي** : يمتد الى الشمال من طريق القاهرة/الاسماعيلية وقد خطط في شكل زهرة التوليب ، ويتالف هذا النطاق بدورة من نطاقين فرعيين متساوين يفصل بينهما مركز (محور) المدينة الذى يتفق في امتداده بين الجنوب الشرقي والشمال الغربى مع امتداد وانحدار سطح الارض . وقد أسهم في تحديد هذا الشكل النطاق الشمالي من المدينة استواء سطح الارض الذى يمثل قاع فرعين لوادى الجفرا (٢) .

ويشغل هذا النطاق مساكن مدينة العاشر من رمضان ب مختلف أنواعها بالإضافة الى كل مراكز الخدمات الملحقة بها والقائمة عليها ، الى جانب نطاقات واسعة مخصصة لبعض المنشآت الصناعية .

(١) محمد ابراهيم رمضان ، مدينة العاشر من رمضان - دراسة في جغرافية الصناعة ، (رسالة دكتوراه غير منشورة) ، قسم الجغرافيا، كلية الآداب ، جامعة الاسكندرية ، عام ١٩٨٩ ، ص ٢٩١ .

(٢) يعد وادى الجفرا من أهم الادوية المجافة المتعددة في نطاق صحراء شرق دلتا النيل ، وهو يبدأ من هضبة المعازة ويتجه بصورة عامة صوب الشمال والشمال الغربى لينتهي عند مدينة بلبيس بعد أن يكون قد قطع مسافة ٧٤ كيلو متراً تقريباً .

ب) النطاق الجنوبي : يقع الى الجنوب من طريق القاهرة/الاسماعيلية ويمتد في شكل مستطيل على طول امتداد الطريق المشار اليه لمسافة ستة كيلو مترات تقربياً .



شكل رقم [١٨] مراحل التطور العمرانى لمدينة العاشر من رمضان

وخصوص النطاق الجنوبي من المدينة لتشييد المنشآت الصناعية الضخمة التي ينبعث من مداخنها الادخنة والغبار مما يجنب المدينة التأثر بمثل هذه المخلفات وخاصة اذا عرفنا ان الرياح الشمالية تشكل نحو نصف مجموع الرياح الهابطة على مدينة العاشر من رمضان طول العام . ولنفس

السبب خصوص الجزء الجنوبي من النطاق الشمالي للمدينة لتشييد المنشآت الصناعية متوسطة الحجم والتى لا ينتج عنها سوى مخلفات صناعية محدودة ، في حين تنتشر المنشآت الصناعية صغيرة الحجم وأيضاً المنشآت المتعلقة بالصناعات الخفيفة والتى لا ينتج عنها أى مخلفات في معظم أنحاء المدينة .

ولابراز اهتمام المخطط عند تصميم المدينة بالظروف البيئية السائدة وحرصه على التلاؤم معها ذكر أنه نظراً لارتفاع نسبة الرياح الهابطة على المدينة من جهة الجنوب - حيث تسود الاراضي الرملية - والبالغة حوالي ٤٠٪ من مجموع الرياح الهابطة عليها طول العام فقد تم احاطة نطاق الكتلة العمرانية للمدينة من الجهتين الجنوبية والجنوبية الغربية بمصدات ضخمة للرياح تتالف من نحو ربع مليون شجرة من الكازوريينا والكافور تغطى مساحة إجمالية تقدر بنحو ثلاثة ملايين متر مربع (١٩٨٩/٨٨) للحيلولة دون وصول الرياح المحملة بالأتربة والرمال إلى نطاق المدينة .

التخطيط العمراني واستخدام الأرض في مدينة العاشر من رمضان :

تبليغ المساحة الإجمالية لمدينة العاشر من رمضان نحو ٣٩٨ كيلو متراً مربعاً ، وهى تتتألف كما سبق أن ذكرنا من نطاقين يفصل بينهما طريق القاهرة/الاسماعيلية الصحراوى ، ويمتد النطاق الشمالي في شكل زهرة التوليب في حين يتخذ النطاق الجنوبي شكل مستطيل يمتد بين الشرق والغرب لمسافة ستة كيلو مترات تقريباً على طول امتداد الطريق السابق الاشارة إليه .

وتجدر بالذكر أن خطة بناء مدينة العاشر من رمضان تمر بأربع مراحل تنتهي بين عامي ١٩٧٨ ، ٢٠٠٠ لتتكامل إنشاءات المدينة والتى تمكنها من استيعاب نحو نصف مليون نسمة ، ومع ذلك فبنهاية عقد التسعينيات لم تكتمل سوى المرحلة الأولى فقط من مراحل تخطيط المدينة ، ولم يتجاوز حجم سكان المدينة عشرون ألف نسمة ، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب يأتى في مقدمتها عدم كفاية الاعتمادات المالية بالإضافة إلى الموقع الجغرافي القريب للمدينة من المدن الرئيسية المجاورة والمتمثلة أساساً

في القاهرة ، الاسماعيلية ، بليبيس ، لذلك يفضل العاملون بمنشآت المدينة من سكان المدن المشار إليها الاستقرار الدائم في مواطنهم الأصلي والذهب إلى أماكن عملهم في العاشر من رمضان والعودة منها يومياً .

وسنعرض خلال السطور التالية مراحل تخطيط عمران مدينة العاشر من رمضان حسب المخطط الأصلي للمدينة : [شكل رقم ١٨]

المرحلة الأولى : تشكل النطاق الجنوبي للمدينة والذي بدأ تنفيذه بالفعل عام ١٩٧٨ ، وكان المفترض حسب الخطة انتهاء هذه المرحلة عام ١٩٨٥ ، ورغم نهاية عقد التسعينيات لم تنته هذه المرحلة التي كان من المفروض أن تستوعب ١٥٠ ألف نسمة .

المرحلة الثانية : (١٩٨٥ - ١٩٩٠) لم يبدأ العمل بعد في هذه المرحلة والتي أشارت خطة المدينة إلى استيعابها بنهاية هذه المرحلة لنحو ١٤٠ ألف نسمة من السكان الجدد .

المرحلة الثالثة : (١٩٩٠ - ١٩٩٥) تستوعب المدينة بنهاية هذه المرحلة حوالي ١٣٠ ألف نسمة من السكان الجدد .

المرحلة الرابعة : (١٩٩٥ - ٢٠٠٠) تستوعب المدينة بنهاية هذه المرحلة حوالي ٨٠ ألف نسمة من السكان الجدد .

ويمكن حصر بعض الملاحظات العامة الخاصة بتخطيط المدينة فيما يلى:

- ترك مسافة مقدارها خمسة كيلو مترات من حد الكتلة المبنية للمدينة من كل جانب كأراضي فضاء مستقبلية وكاظراف مفتوحة للمدينة .

- ربط كل أنحاء المدينة بشبكة جيدة من الطرق لعل أهمها الطريق الدائري والطريق الممتد مع محور المدينة ، بالإضافة إلى شبكة الطرق التي تخترق الكتلة المبنية ، وأسهمت الطرق المشار إليها في ربط كل أجزاء المدينة ببعضها البعض ، فإذا أضفنا إلى ذلك الطرق العامة التي تربط مجتمع العاشر من رمضان بباقي المدن المصرية القريبة منها مثل طريق القاهرة/الاسماعيلية ، وطريق بليبيس لتبيان لنا حرص المخططين على ربط المجتمع الصناعي في مدينة العاشر من رمضان بكل من الاراضي الزراعية

الواقعة شرقى دلتا النيل ومدن القناة ومدينة القاهرة حيث الاسواق الواسعة ومقار بيوت المال والادارات الحكومية .

- تعدد مداخل مدينة العاشر من رمضان وتمركلها عند الاطراف مما يسهل عملية اتصالها بباقي المدن المصرية ووفر قدرًا كبيراً من المهدوء في النطاقات السكنية بالمدينة ، ويمكن حصر هذه المداخل في ثلاثة هي :

أ) المدخل الجنوبي ، ويقع على طريق القاهرة/الاسماعيلية الصحراوى وهو من أكثر مداخل المدينة استخداماً لاتصاله المباشر بقلب (محور) المدينة .

ب) المدخل الشرقي ، ويقع أيضاً على طريق القاهرة/الاسماعيلية وهو أقل استخداماً ليبعده النسبى عن قلب المدينة .

ج) المدخل الجنوبي الغربى الموصى باتساعه الى طريق العاشر من رمضان/بلبيس .

- تخصيص معظم الاجزاء الشمالية لاقامة المساكن المختلفة ومرافق الخدمات القائمة عليها بهدف الاستفادة من الرياح الشمالية، ولنفس السبب تواجه معظم الفتحات سواء في المساكن أو في المنشآت الصناعية الناحية الشمالية .

- حرص المخطط على وجود مساحات خضراء واسعة تحيط بالعمارات السكنية والفيillas مما يعطى شعوراً بالراحة لقاطنى المدينة المشيدة في قلب صحراء شرق دلتا النيل .

- تمركز المنشآت الصناعية الضخمة والتى ينتج عنها مخلفات صناعية وأدخنة وضوضاء في الاجزاء الجنوبية من المدينة بعيداً عن النطاقات السكنية .

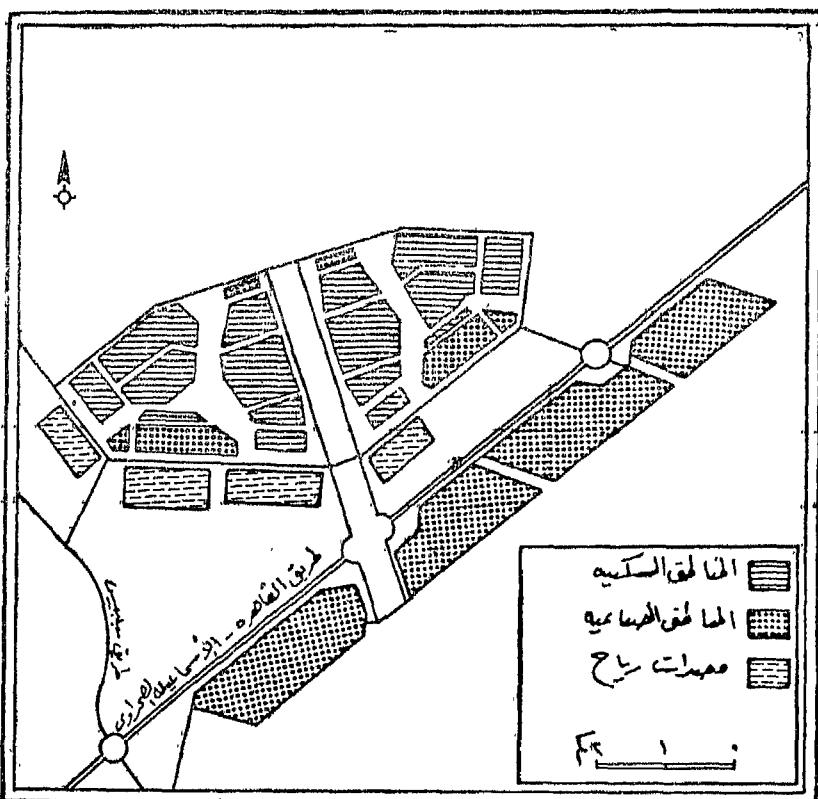
ويمكن حصر أهم أنماط استخدام الارض بمدينة العاشر من رمضان فيما يأتي :

أولاً - مناطق الصناعة :

تبلغ جملة المساحات المخصصة لبناء المنشآت الصناعية نحو سبعة كيلو

مترات مربعة وهو ما يكون نحو ١٦٪ من جملة مساحة مدينة العاشر من رمضان (عام ١٩٨٨) ، وتشكل هذه المساحة حوالي ٣٧٨٣ ٪ من جملة المساحة المخصصة لإقامة المنشآت الصناعية بالمدينة والبالغة حوالي ٩٢ كيلو متر مربع .

وبتق الاشارة الى ترکز النطاقات المخصصة لأغراض الصناعة عند الاطراف الجنوبية للمدينة حتى لا تنشر الرياح الشمالية السائدة ما تنفسه المنشآت الصناعية من الدخنة وغازات على مدينة العاشر من رمضان .



شكل رقم [١٩] استخدام الارض في مدينة العاشر من رمضان (عام ١٩٨٨)

وتتوزع المنشآت الصناعية على ثلاثة نطاقات رئيسية هي من الجنوب الى الشمال ١ (A) وهي مخصصة للصناعات الثقيلة ، ب (B) وهي مخصصة للصناعات المتوسطة ، ج (C) وهي مخصصة للصناعات الخفيفة . وتنقسم

كل منها إلى نطاقات أخرى فرعية حسب التوزيع المكاني ولسهولة الإشراف عليها [شكل رقم ١٩] .

ويوضح الجدول رقم (١٧) تفصيل ما تم تخصيصه للمشروعات الصناعية في مدينة العاشر من رمضان حتى عام ١٩٨٩/٨٨ .

جدول رقم [١٧]

[المساحة بالآلاف متر مربع]

المنطقة الصناعية	المساحة الكلية	المساحة المخصصة للمنشآت الصناعية
١ - ١	٢٩٢٩	٢٣٠٩
١ - ١ مكرر	١٦١٠	١٦١٠
٢ - ١	١٤٠٠	٣٣٠
٣ - ١	١٣٠٠	١٣٠٠
١ - ٢	٩٨٠	٩٤٨
٢ - ٢	٨٠٠	٧٠٦
١ - ٣	٩٣	٢٦
٣ - ٣	٥٧	٤٧
٤ - ٤	١١٧	-
الجملة	٩٢٨٤	٧٢٧٦

وتتركز منشآت الصناعات الثقيلة [المنتجات المعدنية، الآلات الهندسية، الكابلات الكهربائية ، المواسير والمنتجات الخرسانية] في المناطق ١ - ١ ، ١ - ١ مكرر ، ١ - ٢ ، ٢ - ٣ والتي تعد أقدم المناطق الصناعية في مدينة العاشر من رمضان ، لذلك تتركز في النطاق الجنوبي من المدينة ، في حين تتركز منشآت الصناعات المتوسطة [المنتجات الكيميائية والدوائية، السجاد والموكيت ، الأثاث ، منتجات البلاستيك] في المناطق ب - ١ ، ب - ٢ ، بينما تتركز منشآت الصناعات الخفيفة [الملابس الجاهزة ، المنتجات الغذائية ، تشكيل المعادن ، الطباعة ، ورش اصلاح السيارات]

(١) وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة ، هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ، مدينة العاشر من رمضان ، القاهرة [بدون تاريخ] .

فـ المـنـاطـق جـ - ١ ، جـ - ٢ ، جـ - ٣ ، جـ - ٤ وـهـى المـنـاطـق الـأـقـرـب
لـلـنـاطـقـات السـكـنىـة .

وـنتـيـجـة لـتـشـجـعـ الدـولـة المـسـتـمـرـ عـلـى تـطـورـ وـازـدـهـارـ مـديـنـةـ العـاـشـرـ منـ رـمـضـانـ وـتـقـدـيمـ كـافـةـ التـسـهـيلـاتـ لـتـحـقـيقـ هـذـاـ الـهـدـفـ بـلـغـ عـدـدـ المـنـشـاتـ
الـصـنـاعـيـةـ الـتـىـ يـعـمـلـ فـيـ كـلـ مـنـهـاـ عـشـرـ عـمـالـ فـأـكـثـرـ فـيـ المـدـيـنـةـ ٢٤٢ـ مـنـشـأـةـ
وـهـوـ مـاـ يـكـونـ ٣٩ـ%ـ مـنـ جـمـلـةـ عـدـدـ هـذـهـ فـلـةـ مـنـ المـنـشـاتـ فـيـ مـصـرـ وـبـالـبـالـغـ
عـدـدـهـاـ ٦٢٤ـ مـنـشـأـةـ عـامـ ١٩٨٨ـ .ـ كـمـاـ شـكـلـ حـجمـ رـأـسـ المـالـ المـسـتـمـرـ فـيـهـاـ
مـاـيـواـزـىـ ١٨ـ%ـ مـنـ جـمـلـةـ رـأـسـ المـالـ المـسـتـمـرـ فـيـ قـطـاعـ الصـنـاعـيـاتـ التـحـوـيـلـيـةـ
بـمـصـرـ خـلـالـ نـفـسـ الـعـامـ .ـ وـجـدـيرـ بـالـذـكـرـ أـنـ عـدـدـ المـنـشـاتـ بـمـديـنـةـ العـاـشـرـ مـنـ
رمـضـانـ لـمـ يـتـجـاـزـ خـمـسـ مـنـشـاتـ عـنـدـ ظـهـورـ المـدـيـنـةـ عـلـىـ خـرـيـطـةـ مـصـرـ
الـصـنـاعـيـةـ لـأـوـلـ مـرـةـ عـامـ ١٩٧٩ـ .ـ

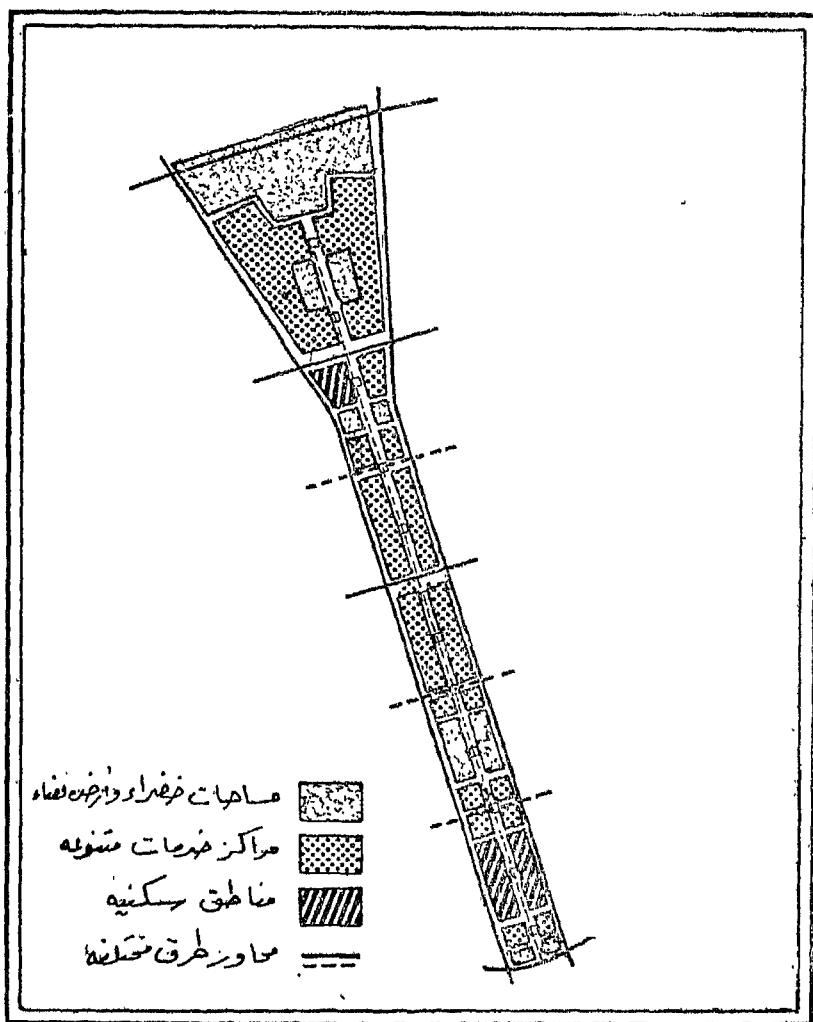
ثـانـيـاـ - المـنـاطـق السـكـنىـةـ :

تـبـلـغـ مـسـاحـتـهاـ ٥٦ـ كـيـلوـ مـتـرـ مـرـبـيعـ تـقـرـيـباـ وـهـوـ مـاـ يـكـونـ نـحـوـ ١٤ـ%ـ مـنـ
جـمـلـةـ مـسـاحـةـ المـدـيـنـةـ ،ـ وـيـلـاحـظـ أـنـ المـنـاطـقـ السـكـنىـةـ لـمـديـنـةـ العـاـشـرـ مـنـ رـمـضـانـ
ـ خـلـالـ المـرـحـلـةـ الـأـوـلـىـ -ـ تـتـوـزـعـ عـلـىـ أـرـبـعـ نـطـاقـاتـ رـئـيـسـيـةـ مـنـهـاـ نـطـاقـيـنـ
يـمـتدـانـ عـلـىـ جـانـبـيـ محـورـ (ـمـرـكـزـ)ـ المـدـيـنـةـ فـيـ شـكـلـ طـوـلـىـ بـيـنـ الشـمـالـ
الـغـرـبـىـ وـالـجـنـوبـ الـشـرـقـىـ ،ـ فـيـ حـينـ يـمـتـدـ النـطـاقـيـنـ الـمـتـبـقـيـنـ فـيـ شـكـلـ عـرـضـىـ
عـنـدـ الـطـرـفـيـنـ الشـمـالـىـ الشـرـقـىـ وـالـشـمـالـىـ الغـرـبـىـ لـلـمـرـحـلـةـ الـأـوـلـىـ مـنـ المـدـيـنـةـ .ـ

وـتـنـتـراـوـحـ أـنـمـاطـ الـمـساـكـنـ فـيـ المـدـيـنـةـ بـيـنـ الـفـيـلـاتـ وـالـمـساـكـنـ مـتـعـدـدـةـ
الـادـوـارـ ،ـ وـتـتـبـيـانـ الـاـخـيـرـةـ بـيـنـ الـمـخـصـصـةـ مـنـهـاـ لـمـتوـسـطـ الـدـخـلـ وـلـمـحدودـيـ
الـدـخـلـ إـلـىـ جـانـبـ نـمـطـ الـوـحدـاتـ السـكـنىـةـ لـفـوـقـ الـمـتوـسـطـ ،ـ وـالـسـكـنـ الـادـارـىـ
وـهـوـ الـمـخـصـصـ لـسـكـنـيـ العـاـمـلـيـنـ بـالـاـدـارـاتـ الـحـكـومـيـةـ وـبـجـاهـ زـمـانـ مـديـنـةـ العـاـشـرـ
مـنـ رـمـضـانـ .ـ

وـيـخـتـرـقـ الـمـنـاطـقـ السـكـنىـةـ شـوـارـعـ مـتـبـاـيـنـةـ الـخـصـائـصـ تـنـتـراـوـحـ بـيـنـ الدـائـرـيـةـ
وـالـرـئـيـسـيـةـ وـالـفـرعـيـةـ يـبـلـغـ مـجـمـوـعـ أـطـوـالـهـاـ نـحـوـ ٣٠٠ـ كـمـ ،ـ وـقـدـ أـسـهـمـتـ هـذـهـ
الـشـبـكـةـ فـيـ سـهـولةـ الـحـرـكـةـ خـلـالـ نـطـاقـاتـ الـمـساـكـنـ ،ـ وـتـقـلـيلـ حـجمـ حـرـكـةـ الـمـرـورـ
فـوـقـهـاـ وـخـاصـةـ بـالـنـسـبـةـ لـلـفـرعـيـةـ مـنـهـاـ مـاـ أـسـهـمـ بـدـورـهـ فـيـ تـمـتـعـ الـسـكـانـ بـالـهـدوـءـ

و خاصة أنه يتخلل هذه المناطق مساحات واسعة من الاراضي الخضراء تشكل نحو ١٪ من مساحة المدينة ، الى جانب المساحات الفضاء المخصصة لـ **مواقف السيارات** .



شكل رقم [٢٠] استخدام الأرض في مركز مدينة العاشر من رمضان
(حسب المخطط)

ويتخلل كل نطاق من النطاقات السكنية الاربعة السابقة الاشارة اليها سوق تجاري تتوافر فيه كل ما يحتاج اليه السكان من سلع ومنتجات ، وان كان ذلك لم يمنع من ظهور نقاط قريبة من التجمعات السكانية تتراكم

بشكل عشوائي لبيع بعض السلع بمعرفة بعض الباعة من الاهالى .

ثالثاً - المنطقة الوسطى :

أو مركز (محور) المدينة ، وعندها تلتقي معظم الشوارع الرئيسية حيث تخترق النطاق الشمالي للمدينة من منتصفه وتربطه بالنطاق الجنوبي المتدلى الجنوب من الطريق الصحراوى القاهره/الاسماعيلية .

ويوضح الشكل رقم [٢٠] تفصيل استخدام الارض في المنطقة الوسطى لمدينة العاشر من رمضان حسب المخطط العام .

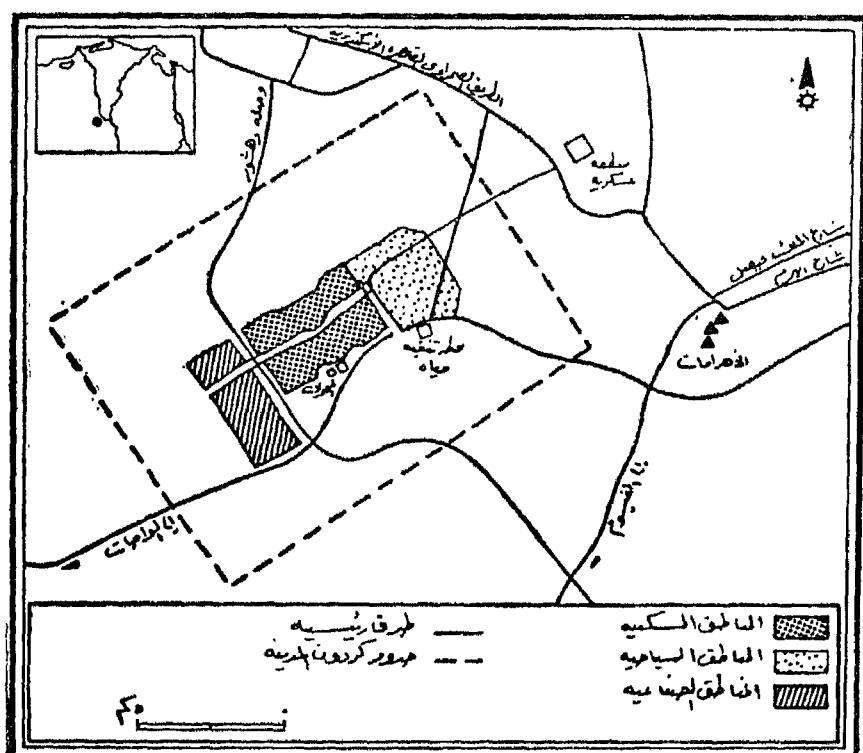
٣ - مدينة السادس من أكتوبر

تقع الى الغرب من الطريق الصحراوى القاهره/الاسكندرية حيث يبدأ مدخلها الرئيسي عند الكيلومتر ٢٥ من الطريق المشار اليه من جهة القاهرة . وتبعد مدينة السادس من أكتوبر عن قلب القاهرة بمسافة لا تتجاوز ٣٢ كيلو مترا مما جعلها تشكل امتدادا عمرانيا لمدينة القاهرة ، ولا تتعدي المسافة بينها وبين هضبة الاهرامات بالجيزة ١٧ كيلو مترا مما شجع المخططين على ادراج الوظيفة السياحية ضمن وظائف هذه المدينة الجديدة . عن طريق تخصيص النطاق الشرقي من المدينة لتشييد عدد من القرى السياحية ومدينة ترفيهية (مدينة ملاهي) وقرية أولبية ، ويتوقع فسور الانتهاء من بناء المنشآت السياحية أن تشغل نحو ٢٠ % من مساحة مدينة السادس من أكتوبر .

ويتسم موضع المدينة بارتفاع منسوبه بما يتراوح بين ١٥٠ ، ٢٠٠ مترا فوق منسوب سطح البحر مما أسهم في اعتدال درجة الحرارة السائدة على مدار السنة ، وسهولة عمليات الصرف الصحى والصناعى^(١) ، ويتميز الموقع الجغرافى لمدينة السادس من أكتوبر بسهولة اتصاله بمختلف جهات

(١) يتم التخلص من مخلفات الصرف الصحى والصناعى عن طريق محطة أكسدة خاصة تقع جنوبى المدينة للحيلولة دون تأثير مساكنها ومنتشراتها بالروائح المنبعثة منها وخاصة أن معظم الرياح الهابطة تأتى من الجهات الشمالية والشمالية الغربية .

البلاد عن طريق محاور متعددة من الطرق منها الطريق الصحراوى القاهرية/الاسكندرية ، [سهل اتصال المدينة بكل من أسواق القاهرة والاسكندرية، والمنشآت الصناعية المواقعة على الطريق، وميناء الاسكندرية] الطريق الصحراوى القاهرة/الفيوم ، طريق الواحات . فإذا أضفنا إلى ذلك قرب موقع المدينة من مجرى نهر النيل [للمدينة محطة خاصة لتنقية مياه الشرب تحصل على المياه من نهر النيل عن طريق مأخذ خاص] ومن الشبكة الكهربائية الموحدة على مستوى الجمهورية [مما يعني سهولة ربط المدينة بمحطات الكهربائية فوق هضبة الاهرامات] نجد تفسيراً لاختيار المخططين لهذا الموقع لانشاء مدينة السادس من اكتوبر .



شكل رقم [٢١] استخدام الارض في مدينة السادس من اكتوبر

الخطيط المعمانى واستخدام الارض فى مدينة السادس من اكتوبر
تبلغ جملة مساحة مدينة السادس من اكتوبر نحو ٥٢٠٠٨٣ الف متر

مربع ، ويمكن حصر الانماط الرئيسية لاستخدام الارض بالمدينة فيما يأتي :
[شكل رقم ٢١] .

أولاً - المناطق السكنية :

خصص لها أوسع مساحة من الارض في نطاق المدينة حيث تبلغ نحو ٢٠٥٨٤٩ ألف متر مربع وهو ما يكون ٣٩٪ من جملة مساحة المدينة ، ويرجع ذلك الى رغبة المخطط في استثمار موقع المدينة الجغرافي بالقرب من القاهرة ، مما يمكن أن يسهم في التخفيف من حدة أزمة المساكن بالعاصمة ويعمل على ايجاد مركز جذب سكاني وهو ماحدث الى حد ما حيث خصصت بعض الوحدات السكنية لمحدودي الدخل من سكان محافظتي القاهرة والجيزة ، بالإضافة الى عدد من الوحدات السكنية المخصصة للأخلاء الاداري ، كما خصصت مساحات واسعة من أراضي المناطق السكنية للاستثمار العقاري .

وتتوزع المناطق السكنية على اثنى عشر حيًا يضم كل منها ما بين ٦ الى ١٢ مجاورة سكنية يتخللها مراكز الخدمات العامة على مستوى كل من الاحياء والمجاورات السكنية ، بالإضافة الى المركز التجاري والخدمي الرئيسي للمدينة(١) . وتشغل المناطق السكنية النطاق الشمالي من المدينة للاستفادة من الرياح الشمالية السائدة .

ثانياً - المناطق السياحية :

يأتى الاستخدام السياحى في المركز الثاني بين استخدامات الارض في مدينة السادس من اكتوبر من حيث اتساع المساحة والبالغة ١٦٨٠٤ ألف متر مربع وهو ما يعادل ٣٢٪ من جملة مساحة المدينة .

(١) عند بدء تشغيل المنشآة الصناعية يتقدم المستثمر (صاحب المنشأة) بطلب الى جهاز مدينة السادس من اكتوبر للحصول على عدد من الوحدات السكنية بالمدينة لسكنى العاملين بالمنشآة ، وتصنف الوحدات السكنية الى ثلاثة مستويات هي : السكن الاقتصادي [ويتراوح سعر الوحدة السكنية به بين ٩ - ١١ ألف جنيه] والسكن المتوسط [يتراوح سعر الوحدة السكنية به بين ١٥ - ٢٨ ألف جنيه] والسكن المميز [يتراوح سعر الوحدة السكنية به بين ٢٠ - ٦٠ ألف جنيه] تبعاً لأسعار أواخر الثمانينيات من القرن العشرين .

وتتركز المناطق السياحية حسب مخطط المدينة في نطاقها الشرقي القريب من هضبة الاهرامات ، وسبق الاشارة أن هذا النطاق سيضم مدينة ترفيهية (مدينة ملاهي) وعدد من القرى السياحية وقرية أولبية .

ثالثا - المناطق الصناعية :

تتركز في النطاق الجنوبي الغربي للمدينة حيث تشغله نطاقاً يمتد بين الجنوب الشرقي والشمال الغربي فوق مساحة ١٠٤٠١ الف متر مربع وهو ما يوازي ٢٠٪ من جملة مساحة مدينة السادس من أكتوبر .

ويتوزع الاستخدام الصناعي على أربع مناطق صناعية هي من الجنوب الشرقي إلى الشمال الغربي :

- المنطقة الصناعية الاولى ، تشغله مساحة ١٨٢٠٣ الف متر مربع وهو ما يوازي ١٧.٥٪ من المساحة الاجمالية للمناطق الصناعية ، وهي مخصصة لنشأت الصناعات الهندسية والمعدنية .

- المنطقة الصناعية الثانية ، تشغله مساحة ٢٠٨٠٣ الف متر مربع وهو ما يكون ٢٠٪ من جملة مساحة المناطق الصناعية ، وهي مخصصة لنشأت الصناعات الكيميائية وصناعة الورق .

- المنطقة الصناعية الثالثة ، تشغله مساحة ٢٣٤٠٤ الف متر مربع وهو ما يعادل ٢٥٪ من المساحة الاجمالية للمناطق الصناعية ، وهي مخصصة لنشأت الصناعات الخشبية ومواد البناء والحراريات .

- المنطقة الصناعية الرابعة ، تشغله مساحة ٤١٦٠٦ الف متر مربع وهو ما يوازي ٤٠٪ من جملة المساحة المخصصة للمناطق الصناعية ، وهي مخصصة لنشأت الصناعات الغذائية وصناعات الغزل والنسيج .

ويلاحظ من التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية على مستوى المناطق الصناعية بمدينة السادس من أكتوبر أن المنطقة الابعد مكانيًا عن الكتلة السكنية وهي المنطقة الاولى - الممتدة في أقصى الجنوب الشرقي - خصصت للصناعات التي ينتج عنها أدخنة ومخلفات صناعية ، في حين خصصت المنطقة الأقرب من الكتلة السكنية وهي المنطقة الرابعة - الواقعة

في أقصى الشمال الغربي - للصناعات النظيفة التي لا ينتج عنها آية مخلفات صناعية خطيرة على الصحة العامة كالصناعات الغذائية والغزل والنسيج .

ويبلغ عدد المنشآت الصناعية العاملة في المدينة حوالي ٨٦ منشأة يعمل بها نحو ٤٨٠٠ عاملاً ، وتبلغ قيمة الاستثمارات الصناعية بالمدينة حوالي ١٣٥ مليون جنيه مصرى ، وبذلك تأتى مدينة السادس من أكتوبر في المركز الثاني بين المدن الجديدة في مصر من حيث حجم الاستثمارات الصناعية بعد مدينة العاشر من رمضان .

وتبلغ المساحة المتبقية من مدينة السادس من أكتوبر نحو ٤٢١٧ هكتار [١١٪ من جملة مساحة المدينة] وتشغلها مرافق الخدمات العامة وشبكات الطرق المختلفة .

٣ - مدينة السادات

تقع إلى الشرق من الطريق الصحراوى القاهرة/الاسكندرية في المسافة الممتدة بين الكيلو متر ٨٤ والكيلو متر ١١٠ من جهة القاهرة ، وقد بدأ إنشاؤها عام ١٩٧٨ في نطاق من الأراضي الصحراوية المنبسطة غير الزراعية ، ويتميز الموقع الجغرافي لمدينة السادات بالخصائص الرئيسية التالية :

- ١ - لم تُشيد المدينة في نطاق زراعي على حساب أراض زراعية منتجة أو حديثة الاستزراع ، بل شيدت في نطاق صحراوى بهدف ايجاد محور عمرانى صناعى يعتمد أساسا على عامل القرب من الطريق الصحراوى القاهرة - الاسكندرية ، ويمكن أن يشكل نواة لإقليم صناعى مخطط حديث يمتد غربى دلتا نهر النيل بعيدا عن الاراضى الزراعية المنتجة .
- ٢ - قرب موقع المدينة من خزان المياه الجوفية الغنى الواقع إلى الجنوب الغربى من دلتا النيل والناتج عن قرب مياه النيل ، لذلك يتميز بصلاحية مياهه للشرب حيث تتراوح نسبة الأملاح الذائبة في المياه هنا بين ٣٥٠ - ٥٥٠ جزء في المليون ، فإذا ما أضفنا إلى ذلك غزاراة تدفق

المياه ويُمْعَدَل يومي مقداره نحو ٨٠٠ متر مكعب^(١) نجد تفسيراً لأهمية عامل قرب موقع المدينة من خزان المياه الجوفي المشار إليه والذي تعتمد عليه المدينة بصورة أساسية لتوفير المياه اللازمة سواء لاغراض الشرب أو لاغراض الصناعة .

٣ - سهولة اتصال هذا الموقع بمختلف جهات البلاد عن طريق شبكة متنوعة من الطرق فبالاضافة الى الطريق الصحراوى القاهرى/الاسكندرية الذى يكفل للمدينة الاتصال السهل بالقاهرة حيث الاسواق الواسعة وبالاسكندرية ميناء مصر الاول هناك شبكة الطرق المقترحة والمتمثلة في طريق مرصوف وخط للسكك الحديدية يسهل اتصال المدينة بجهات غرب الدلتا المختلفة ، بالإضافة الى سهولة ربط المدينة بشبكة النقل النهرى في البلاد وذلك عن طريق ربط موقع المدينة برياح البحيرة عن طريق مجرى صناعى (قنا) تشييد عليه ميناء نهرى للمدينة يمثل بوابة اضافية للمدينة .

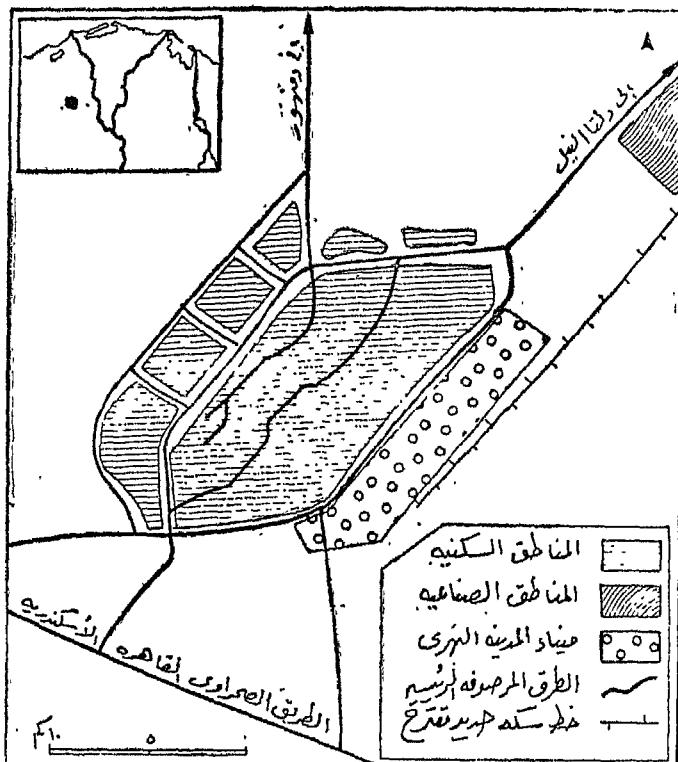
٤ - قرب موقع المدينة من مراكز الكثافة السكانية المرتفعة . حيث تتوافر الايدي العاملة والاسواق وخاصة محافظة البحيرة ومحافظة المنوفية وباقى محافظات وسط دلتا النيل (عن طريق كوبرى طملاى الذى شيد على فرع رشيد خصيصاً لهذا الغرض) ، بالإضافة الى الاسكندرية والقاهرة مما يسهل حصول منشآت مدينة السادات على حاجتها من الايدي العاملة بأجور مناسبة .

٥ - سهولة ربط المدينة بالشبكة الكهربائية الموحدة والتي يمتد خط رئيسى لها بالقرب من موقع المدينة .

(١) للتوسيع في هذه الدراسة انظر :

El Shazley, E. M., Groundwater Studies in Arid Areas in Egypt, Remotesensing Center, Acadamy of Scientific Research & Technology, Cairo, 1977, p. 5.

- وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة ، هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ، ملخص لمخطط مدينة السادات ، القاهرة (بدون تاريخ) ، ص ٨ .



شكل رقم [٢٢] استخدام الارض في مدينة السادات

التخطيط العمرانى واستخدام الارض فى مدينة السادات

تبلغ المساحة الإجمالية لمدينة السادات نحو ١١٩٥ فدانًا ، يخصص منها نحو ٢٣٨١ فدانًا وهو ما يوازي ٢٠٪ من جملة المساحة كمناطق صناعي يقع شرقى المدينة فى نطاق طولى يمتد بين الجنوب الغربى والشمال الشرقى بعيداً عن الكتلة السكنية وعن اتجاه الرياح السائدة (من الشمال) مما يجنب المناطق السكنية مشاكل الضوضاء والتلوث الصناعي .

وتنقسم المناطق الصناعية فى مدينة السادات والتى انتهت خلال المرحلة الأولى لانشاء المدينة الى ثلاثة مناطق ثانوية هي (١):

(١) خصص للاستخدام الصناعى فى مدينة السادات تبعاً لخطتها الشاملة احدى عشرة منطقة صناعية ينتهي تجهيزها وامدادها بمرافق =

١ - المنطقة الصناعية الأولى :

تبلغ المساحة التي تشغلها منشآت هذه المنطقة حوالي ٢٣٨ فدانا وهو ما يكون ١٠٪ تقريباً من جملة مساحة المناطق الصناعية بالمدينة ، وتشغل هذه المنطقة الطرف الجنوبي الغربي للنطاق الصناعي بمدينة السادات ، وتضم هذه المنطقة نحو ٤٩ منشأة صناعية تشغّل نحو ٩٩٪ من جملة مساحة المنطقة ، مما يعني وجود نحو فدانين عبارة عن أراضٍ فضاء محفوظة لمنشآت صناعية جديدة .

٢ - المنطقة الصناعية الثانية :

تبلغ جملة المساحة التي تشغلها منشآتها الصناعية ٦٣ فدانا وهو ما يكون ٢٦٪ فقط من جملة مساحة المناطق الصناعية بمدينة السادات مما يعكس ضعالة مساحة المنشآت الصناعية في هذه المنطقة التي تضم نحو ٢٥ منشأة صناعية حتى عام ١٩٨٩/٨٨ .

٣ - المنطقة الصناعية الثالثة :

أحدث النطاقات الصناعية في مدينة السادات ، لذلك لم يبدأ تشغيل أي منشآت صناعية بها حتى عام ١٩٨٨ رغم أنها مجهزة بكل مرافق الخدمات الأساسية من الكهرباء والمياه والمصرف والطرق . ولا يتجاوز عدد المنشآت الصناعية التي دخلت دائرة الانتاج حوالي ٣٢ منشأة صناعية يعمل بها نحو ٢٥٠٠ عامل ، ويبلغت قيمة الاستثمارات الصناعية في المدينة حوالي ١٤ مليون جنيه مصرى .

واهتم بالمناطق المخصصة للسكن في مدينة السادات حتى أنها تشغّل معظم أراضي المدينة باستثناء الجانب الشرقي منها [شكل رقم ٢٢] ومرد ذلك أن خطة المدينة القائمة على وظيفتها الصناعية إلى جانب انتقال مقار بعض الوزارات من القاهرة إليها - كوزارتى التخطيط واستصلاح

=

الخدمات الصناعية المختلفة خلال ٢٥ عاماً من بداية تنفيذ مشروع المدينة (عام ٢٠٠٥ ميلادية تقريباً) ، ولم ينته مع نهاية عام ١٩٨٨ سوى المرحلة الأولى التي شيد خلالها ثلاثة مناطق صناعية خصصت لمنشآت الصناعات الخفيفة والمتوسطة .

الارضى - وخاصة أن المسافة بينهما لا تتجاوز ٨٥ كيلو مترا توقعت أن يبلغ حجم سكان المدينة نحو نصف مليون نسمة عام ٢٠٠٥ أى بعد مرور نحو خمسة وعشرين عاما من إنشائهما .

وتضمن مخطط المدينة توزيع مساكنها على نحو ستة عشر حيا سكناً يضم اثنين وثلاثين منطقة سكنية ؛ بمعنى أن كل منطقتين سكنيتين تؤلفان حيا قائماً بذاته يضم ست مجاورات سكنية بها ستة آلاف مسكن يقطنها ما بين ٣٠ - ٣٦ ألف نسمة تقريباً^(١) .

وتمتد المنطقة الوسطى (مركز المدينة) في شكل طولي يخترق المناطق السكنية في اتجاه عام بين الجنوب الغربى والشمال الشرقي ويتفق في امتداده مع الطريق الرئيسى الذى يخترق المدينة ليربط بين الطريق الصحراوى القاهرة/الاسكندرية في الجنوب والطريق المؤصل إلى كل من دمنهور في الشمال ووسط الدلتا في الشرق . وتضم هذه المنطقة مراكز للاتصالات السلكية واللاسلكية ومبنى الامن العام وبعض أماكن العبادة وعيادة طبية وعدد من المؤسسات التعليمية بالإضافة إلى العديد من مراكز الخدمات التجارية والمعارض ومحال لتجارة الجملة والتجزئة .

وجدير بالذكر أن المخطط العام للمدينة يضم أيضاً بعض مراكز الخدمات على مستوى الأحياء وتضم مراكز تجارية وصحية ومبني للامن العام وعدد من المدارس ، بالإضافة إلى بعض مراكز الخدمات المنتشرة في المناطق السكنية وتضم أساساً مراكز للشرطة والاطفاء وخدمات الامن الصناعي والمدافن .

٤ - مدينة برج العرب الجديدة

تقع هذه المدينة الجديدة إلى الجنوب الغربى من مدينة الاسكندرية على بعد ٥٥ كيلو مترا ، وهى لا تبعد عن الطريق الصحراوى الاسكندرية/ القاهرة بأكثر من ٢٠ كيلو مترا مما يسهل اتصال مجتمع المدينة بكل من

1. Ministry of Housing and Reconstruction, The Planning of Sadat City, Vol. I, Cairo, 1977.

الاسكندرية والقاهرة وهو ما يكسبها قوة جذب لكل من اليدى العاملة للعمل في منشاتها والسكان للأقامة بها وخاصة أن المسافة بينها وبين ساحل البحر المتوسط لا تتجاوز ثمانية كيلو مترات .

ويتميز الموقع الجغرافي لمدينة برج العرب الجديدة بالخصائص الرئيسية التالية :

١ - يمثل الموقع الجغرافي للمدينة نقطة التقائه لثلاث بيئات جغرافية متباعدة من حيث السمات العامة والموارد الكامنة ، تتمثل البيئة الاولى في البيئة الصحراوية الممتدة غربى دلتا النيل والتى تم استصلاح مساحات واسعة منها واستزراعها وخاصة فى مريوط مما يعنى توافر الانتاج الزراعى وتتنوعه الى حد كبير بالإضافة الى امكانية التوسع . فى استغلال المحاجر الموجودة فى نقاط مت�اثرة بالقليل ، وتمثل البيئة الثانية فى ساحل البحر المتوسط القريب والمستغل سياحيا مما يشكل أساسا اقتصاديا هاما يمكن لمدينة برج العرب استثماره فى المستقبل القريب ، وتمثل البيئة الثالثة فى غربى دلتا نهر النيل الغنية بامكاناتها الزراعية وبتوافر اليدى العاملة التى يمكن أن تستفيد بها منشآت المدينة القريبة منها مكانيا . وليس من شك فى أن التقائه هذه البيئات الجغرافية الثلاث فى برج العرب الجديدة يكسب هذا المجتمع الجديد أساسا اقتصاديا قويا يمكن أن يسهم فى تطور المدينة وازدهارها مستقبلا .

وتجدر بالذكر أنه رغم سيادة الطابع الصحراوى الجاف باقليم مدينة برج العرب الجديدة ، الا أن ذلك لم يمنع من انتشار الاراضى الزراعية المروية وامتدادها لتشغل مساحات واسعة تتمثل فى مناطق تشجير العامرة (٢٥ ألف فدان تقريبا) ، ومنطقة مريوط الزراعية (حوالى ٤٥ ألف فدان) وأراضى مشروع بنجر السكر (نحو ٦٥ ألف فدان) وبذلك تبلغ جملة مساحة الاراضى الزراعية الممتدة أساسا الى الشرق والجنوب من المدينة حوالى ١٣٥ ألف فدان من الاراضى حديثة الاستزراع .

٢ - قرب برج العرب الجديدة من مدينة الاسكندرية يكسبها أهمية خاصة فى أن تصبح امتدادا غربيا لإقليم الاسكندرية الصناعي المتوجه صوب

الاسكندرية والقاهرة وهو ما يكسبها قوة جذب لكل من اليدى العاملة للعمل في منشاتها والسكان للإقامة بها وخاصة أن المسافة بينها وبين ساحل البحر المتوسط لا تتجاوز ثمانية كيلو مترات .

ويتميز الموقع الجغرافي لمدينة برج العرب الجديدة بالخصائص الرئيسية التالية :

١ - يمثل الموقع الجغرافي للمدينة نقطة التقاء لثلاث بيئات جغرافية متباينة من حيث السمات العامة والموارد الكامنة ، تتمثل البيئة الاولى في البيئة الصحراوية الممتدة غربى دلتا النيل والتى تم استصلاح مساحات واسعة منها واستزراعها وخاصة فى مريوط مما يعنى توافر الانتاج الزراعى وتتنوعه الى حد كبير بالإضافة الى امكانية التوسع فى استغلال المحاجر الموجودة فى نقاط مت�اثرة بالاقليم ، وتمثل البيئة الثانية فى ساحل البحر المتوسط القريب والمستغل سياحيا مما يشكل أساسا اقتصاديا هاما يمكن لمدينة برج العرب استثماره فى المستقبل القريب ، وتمثل البيئة الثالثة فى غربى دلتا نهر النيل الغنية بامكانياتها الزراعية ويتوافر اليدى العاملة التى يمكن أن تستفيد بها منشآت المدينة القريبة منها مكانيا . وليس من شك فى أن التقاء هذه البيئات الجغرافية الثلاث فى برج العرب الجديدة يكسب هذا المجتمع الجديد أساسا اقتصاديا قويا يمكن أن يسهم فى تطور المدينة وازدهارها مستقبلا .

وتجدر بالذكر أنه رغم سيادة الطابع الصحراوى الجاف باقليم مدينة برج العرب الجديدة ، الا أن ذلك لم يمنع من انتشار الاراضى الزراعية المروية وامتدادها لتشغل مساحات واسعة تمثل فى مناطق تشجير العامرية (٢٥ ألف فدان تقريبا) ، ومنطقة مريوط الزراعية (حوالى ٤٥ ألف فدان) وأراضي مشروع بنجر السكر (نحو ٦٥ ألف فدان) وبذلك تبلغ جملة مساحة الاراضى الزراعية الممتدة أساسا الى الشرق والجنوب من المدينة حوالى ١٣٥ ألف فدان من الاراضى حديثة الاستزراع .

٢ - قرب برج العرب الجديدة من مدينة الاسكندرية يكسبها أهمية خاصة فى أن تصبح امتدادا غربيا لإقليم الاسكندرية الصناعي المتوجه صوب

الاسكندرية والبحيرة بصفة خاصة مما يعمل على جذب الالايدى العاملة والخبرات التى تحتاج اليها منشآت برج العرب الجديدة بسهولة كبيرة .

٥ - سهولة اتصال موقع مدينة برج العرب الجديدة بمختلف جهات مصر عن طريق عدة محاور يمكن حصرها فيما يلى :

(أ) الطريق المرصوف الاسكندرية/مرسى مطروح .

(ب) الطريق المرصوف العامرية/الحمام (عن طريق وصلة قصيرة) .

(ج) الطريق الصحراوى الاسكندرية/القاهرة (عن طريق وصلة

لا يتتجاوز طولها ٢٠ كيلو مترا) .

(د) خط السكة الحديد الاسكندرية/مرسى مطروح .

وتتميز المدينة الجديدة بموقعها القريب من كل من ميناء الدخيلة البحرى الجديد ، ومطار الاسكندرية الدولى الجديد المقترن تشبيهه الى الشرق من برج العرب الجديدة .

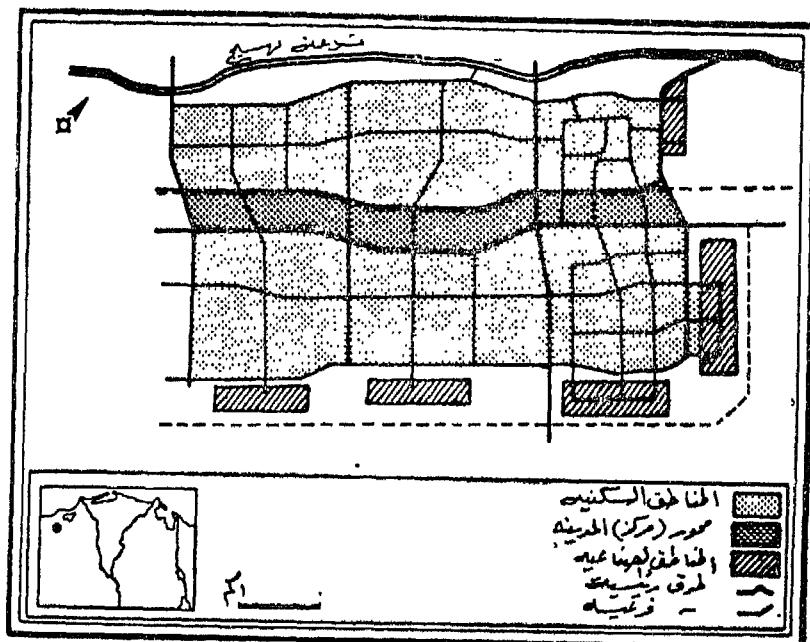
ويمكن أن تصبح مدينة برج العرب الجديدة بحكم خصائص موقعها الجغرافى السابق الاشارة اليها وامكانيات اقليمها مركزا رئيسيا لكل نطاق الساحل الشمالى الغربى بعد تنميته وتنفيذ كافة المشاريع السياحية به ، وقطبا للنشاط الاقتصادى فى غرب دلتا نهر النيل بعيدا عن الاسكندرية المكتظة بالسكان ، والمتمثل في الانشطة الصناعية والزراعية والسياحية والتجزير .

التخطيط العمرانى واستخدام الأرض في مدينة برج العرب الجديدة

تبلغ مساحة المدينة حوالي ٤٧٨ مليون متر مربع ، خطط لها أن تستوعب حوالي نصف مليون نسمة خلال عام ٢٠٠٠ (١)، ويتسم موضع المدينة بارتفاع نطاقه الأوسط المتند عرضا بين الشرق والغرب والذى يتراوح منسوبه بين ٣٥ - ٦٠ مترا تقريبا فوق منسوب سطح البحر ، لذلك تنحدر

(١) تشكل المساحة المذكورة ٤٧٨ كم٢ حوالي ٢١٪ من اجمالي كردون مدينة برج العرب الجديدة والبالغ مساحتها ٢٢٥ كم٢ .

بشكل تدريجي مما أسمهم في سهولة تخصيص النطاقين الشمالي والجنوبي كمناطق سكنية ، في حين استغل النطاق الأوسط مرتفع المنسوب كمركز أو كمحور للمدينة ، إلى جانب بناء خزانات مياه الشرب فوقه لضمان سهولة توزيع مياه الشرب على مساكن المدينة المتعددة فوق المنحدرين الشمالي والجنوبي ، كما أن هذا الانحدار كفل سهولة التخلص من مياه السيول و المياه المصرف الصحي^(١) .



شكل رقم [٢٣] استخدام الأرض في مدينة برج العرب الجديدة
ويتمكن حصر الانماط الرئيسية لاستخدام الأرض بالمدينة فيما يأتي :
[شكل رقم [٢٣] .

أولاً - مناطق الصناعة :
خصص لها مساحة تقدر بنحو ٦٦ مليون متر مربع وهو ما يكون

(١) وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة ، هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ، التخطيط الشامل لمدينة العاشرية الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

١٣٪ من جملة مساحة المدينة البالغة نحو ٤٧٨ مليون متر مربع ، وحسب المخطط العام للمدينة خصص للمنشآت الصناعية خمس مناطق منها منطقتان تمتدان شرق المدينة وثلاث مناطق تتركز جنوب المدينة، مما يجنب المدينة الجديدة أخطار التلوث الصناعي والضوضاء وخاصة أن الرياح السائدة عليها تتراوح بين الشمالية والغربية .

ويوجد بالمدينة حاليا نحو ١٦ منشأة صناعية يعمل بها أكثر من سبعة آلاف عامل ، وقد بلغت جملة قيمة الاستثمارات الصناعية في المدينة أكثر من ٨٥٠ مليون جنيهًا مصريًا ، وبذلك تعد برج العرب الجديدة ثالث أهم المدن الصناعية الجديدة بعد مدينة العاشر من رمضان وال السادس من أكتوبر من حيث حجم الاستثمارات الصناعية .

ثانيا - المناطق السكنية :

تبلغ جملة المساحة المخصصة للاستخدام السكني حوالي ١٤٧ مليون متر مربع وهو ما يوازي ٣٠٪ من جملة مساحة المدينة . وتتوزع المناطق السكنية على نطاقين أحدهما شمالي والأخر جنوبي ويفصل بينهما مركز (محور) المدينة مرتفع المنسوب . وتتوزع مساكن المدينة على ستة أحياء سكنية تتوزع مناسبة على النطاقين الشمالي والجنوبي . ويضم كل حى سكنى نحو أربع وعشرين مجاوية سكنية .

وتبعاً لوظائف المدينة ودورها الإقليمي فقد أشار مخططها أن مساكنها يمكن تصنيفها إلى ثلاثة مجموعات هي :

- مساكن حكومية ، تشكل ٥٠٪ تقريباً من جملة مساكن المدينة .
- مساكن خاصة محدودي الدخل تكون نحو ٣٣٪ من جملة مساكن المدينة .
- مساكن خاصة لمتوسطي ومرتفعي الدخل توازى ١٧٪ من جملة مساكن المدينة .

ثالثا - المنطقة الوسطى :

تشغل النطاق الأوسط من المدينة والممتد بين الشرق والغرب والذي

يتراوح منسوبه بين ٣٥ - ٦٠ مترا فوق مستوى سطح البحر . ويتركز في هذه المنطقة الخدمات المركزية للمدينة، بالإضافة إلى خزانات مياه الشرب، كما يتفرع منها شمالاً وجنوباً المحاور الرئيسية لأخياء المدينة السكنية^(١) .

ويشغل المساحة المتبقية من كتلة المدينة وقدرها حوالي ٢٦٥ مليون متر مربع (٤٥٥٪) مراكز المنافع العامة والخدمات ومناطق الترويج المتمثلة أساساً في المنتزهات ، مما يعكس اهتمام المخطط بوجود نطاقات مفتوحة واسعة دون استغلال تحسباً لاحتياجات المدينة مستقبلاً، إلى جانب الاهتمام بوجود مساحات خضراء واسعة تخدم نطاق المدينة .

٩- مدينة النوبارية :

تقع على طريق الإسكندرية/القاهرة الصحراوى فيما بين الكيلو متر ٧٨ والكيلو متر ٨١ من جهة الإسكندرية . وقد بدأ في إنشاء مدينة النوبارية عام ١٩٨٥ لتكون مركزاً رئيسياً لإدارة وخدمة مناطق الاستصلاح الزراعي في غرب دلتا النيل وخاصة تلك الواقعة منها إلى الغرب من الطريق الصحراوى القاهرة/الإسكندرية ، والبالغ مساحتها نحو ٢٠٠ الف فدان ، وتضم نحو ١٣٥ قرية سكنية ، وقد بدأت عمليات تعمير وتنمية هذا النطاق (نطاق النوبارية) خلال أواخر عقد السبعينيات من القرن العشرين^(٢) . ومن دوافع بناء المدينة اعتبارها مركزاً صناعياً لقطاع النوبارية عن طريق إقامة عدد من المنشآت الصناعية في المدينة تعتمد على الخامات الزراعية والحيوانية المنتجة في أقاليم النوبارية .

(١) يحيط بمدينة برج العرب الجديدة عدة نتوءات مرتفعة المنسوب وخاصة من الشرق والجنوب الشرقي والجنوب حيث تصل ارتفاع بعضها إلى نحو ٨٥ متراً فوق مستوى سطح البحر ، ومن أمثلة هذه النتوءات علبة أبو شدة ، علبة الجاوية ، علبة أبو برسيم وكرم أبو جروف .

(٢) في ٢ أغسطس عام ١٩٦٥ تم توقيع اتفاقية بين المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضي ومؤسسة ملخوزبروم السوفيتية يقدم بمقتضاهما الجانب السوفيتي المساعدات الفنية والهندسية لاستصلاح وري نحو ٢٠٠ ألف فدان غرب ترعة النوبارية لزراعتها ببنجر السكر والقطن والحبوب والفاكهه والخضروات - للتوسيع في هذه الدراسة انظر : محمد خميس الزوكة، مناطق الاستصلاح الزراعي في غرب دلتا النيل - دراسة جغرافية، الإسكندرية ، ١٩٧٩ ، ص. ٦٣ - ٦٨ .

ويتميز الموقع الجغرافي لمدينة النوبارية بالخصائص الرئيسية التالية :

- ١ - توسط نطاق النوبارية الزراعي ، مما يعني اعتبار مدينة النوبارية محوراً خدمياً وادارياً لهذا المجتمع الزراعي الجديد مما يغنيه عن الاعتماد على المدن الأخرى في نطاق غرب دلتا نهر النيل ، إلى جانب استمرار مشاريع التنمية في هذا الجزء من البلاد اعتماداً على خدمات ومؤسسات المدينة الجديدة التي يمكن اعتبارها مركزاً للتنمية قطاع النوبارية .
- ٢ - سهولة الحصول على كل من مواد البناء من محاجر الحجر الجيري القريبة ، ومياه الشرب من محطات التنقية المشيدة على امتداد ترعة النصر (١) والمطاقة الكهربائية من خط كهرباء الضغط العالي الممتد بمحاذة الطريق الصحراوى الاسكندرية/القاهرة .
- ٣ - سهولة اتصال موقع المدينة بكل من ميناء الاسكندرية ومراسك الثقل السكانى وخاصة القاهرة ومراكم محافظة البحيرة وذلك عن طريق عدة طرق لعل أهمها طريق الاسكندرية/القاهرة الصحراوى ، طريق أبو المطامير/دمنهور ، بالإضافة إلى سهولة اتصال المدينة بمعظم جهات النوبارية حديثة الاستزراع عن طريق شبكة الطرق الداخلية الجيدة .

التخطيط العمرانى واستخدام الأرض في مدينة النوبارية :

تبلغ المساحة الإجمالية لمدينة النوبارية نحو ٥١٤٦٣ ألف متر مربع ، وتبعاً للمخطط العمرانى للمدينة فإنها تستوعب فور اتمام عمليات التشيد نحو ٦٠ ألف نسمة عام ٢٠٠٥ م .

ويمكن حصر الأنماط الرئيسية لاستخدام الأرض بالمدينة فيما يأتى

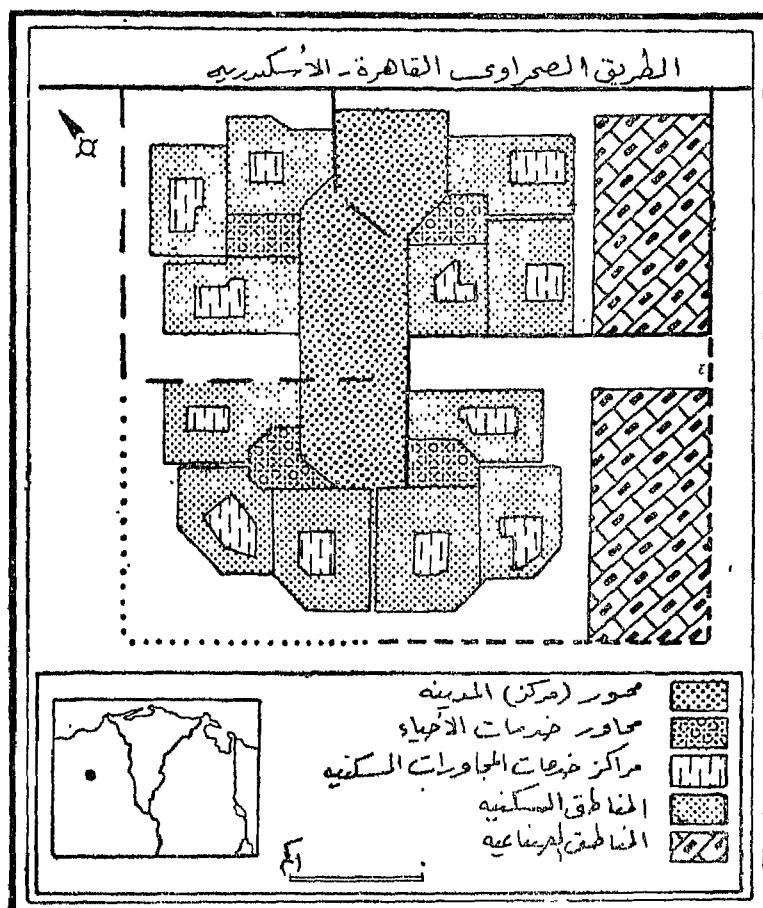
[شكل رقم ٢٤] :

أولاً - المناطق السكنية :

خصص لها أوسع مساحة من الأرض في نطاق المدينة حيث تبلغ

(١) تعد ترعة النصر أهم ترعة قطاع النوبارية وأطولها فهي تأخذ من ترعة النوبارية عند الكيلو ٥٦ برأسير ، وتنتجه صوب الغرب والشمال الغربى لمسافة تتجاوز مائة كيلو متر ، كما أقيمت عدة محطات للري على طول امتداد ترعة النصر لرفع المياه على مراحل تبعاً لمناسيب سطح الأرض في غرب دلتا النيل .

٢١١٧ ألف متر مربع وهو ما يكون ٤١٪ من جملة مساحة مدينة النوبارية .



شكل رقم [٢٤] استخدام الارض في مدينة النوبارية

وتتألف المناطق السكنية بالمدينة من أربعة أحياe تشيد على أربع مراحل خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٨٥ ، ٢٠٠٥ ، ويضم كل حي من أحياe المدينة الأربع ثلاثة مجاورات سكنية يتوقع أن تتضم تبعا لخطة المدينة حوالي ٦٠ ألف نسمة كما توضحه أرقام الجدول رقم [١٨] .

ويلاحظ ضالة حجم سكان مدينة النوبارية - حسب خطة المدينة - بالقياس الى حجم سكان المدن الجديدة السابقة دراستها ، ومرد ذلك ان

جدول رقم [١٨]

المراحل الأربع لتطور كل من عمران وسكان مدينة التوبالية
خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٨٥ ، ١٢٠٥

المراحل	سنوات التنفيذ	حجم السكان المتوقع
الأولى	١٩٩٠ - ١٩٨٥	١٢٩٣٠
الثانية	١٩٩٥ - ١٩٩٠	١٣٨٥٠
الثالثة	٢٠٠٠ - ١٩٩٥	١٧٤٩٠
الرابعة	٢٠٠٥ - ٢٠٠٠	١٥٩١٥
المجملة		٦٠١٨٥

النوبالية تشكل مركزاً لقطاع النوبالية واسع الامتداد والذي يضم نحو ١٣٥ محلية عمرانية، عكس الوضع بالنسبة للمدن الجديدة السابق دراستها والتي تشكل كل منها مدينة قائمة بذاتها .

وتجدر بالذكر أن ما يقرب من ٩٠ % من جملة مساكن مدينة التوبالية خصصت للعاملين في منشآت المدينة المختلفة، في حين خصصت النسبة الباقيّة وقدرها ١٠٪ تقريباً للاستثمار العقاري (عمارات سكنية وفيلات) .

ثانياً - المناطق الصناعية :

تمتد المناطق الصناعية في شكل نطاقين رئисيين يقعان جنوب شرقى المدينة مما يجنب سكانها مشاكل الضوضاء واحتمالات التلوث الصناعي ، وتبلغ جملة المساحة المخصصة للاستخدام الصناعي حوالي ٤٨٦٥ ألف متر مربع وهو ما يوازي ١٦٪ من جملة مساحة مدينة التوبالية .

والمناطق الصناعية بالمدينة مخصصة لإقامة منشآت صناعية تعتمد على

(١) وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة ، هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ، التخطيط العام لمدينة التوبالية ، التقرير الابتدائي ، الجزء الأول والجزء الثاني ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

الخامات التى ينتجها قطاع النوبارية سواء كانت حيوانية (انتاج الجلود والألبان ومنتجاتها) أو زراعية ، الى جانب بعض الصناعات الخفيفة وخاصة تلك المعتمدة على الأخشاب ومواد البناء المتاحة في المنطقة .

ثالثاً - المنطقة الوسطى :

تشغل نطاقاً مستطيل الشكل يمتد بين الشمال الشرقي والمجنوب الغربى حيث يبدأ بالقرب من الطريق الصحراوى الاسكندرية/القاهرة ويمتد صوب الأجزاء الجنوبية الغربية للمدينة لمسافة ٣ كيلو متر ، مما يعني توسط محور المدينة لكتلتها السكنية ويتركز في هذه المنطقة معظم مراكز الخدمات الأساسية للمدينة ، فإذا أخذنا إليها مراكز خدمات المجاورات والأحياء السكنية تصبح جملة المساحة المخصصة للاستخدام الخدمي ٧٥٦٢ ألف متر مربع وهو ما يعادل ١٤٪ من جملة مساحة مدينة النوبارية .

وتضم المدينة أيضاً مساحات مخصصة للاستخدام الترفيهي ، وهى مساحات خضراء ، وأخرى مفتوحة أى غير مستغلة (٧٣٥٢ ألف متر مربع) تشغّل ما يكون ٣٤٪ من جملة مساحة المدينة .

واهتمت الخطة العمرانية للمدينة بإنشاء شبكة واسعة من الطرق وخاصة أن النوبارية تمثل مركز الثقل الاقتصادي لقطاع النوبارية (نحو ٢٠٠ ألف فدان) ، لذلك تشغّل شبكة الطرق والمناطق الحرام الممتدة على جانبيها ما يوازي ١٣٪ من جملة مساحة المدينة ، وهو ما يعكس تحسب المخطط لاحتياجات المستقبلية للمدينة .

الباب الرابع

الأنماط الرئيسية للتخطيط الاقتصادي

- الفصل الثامن : التخطيط الزراعي .
- الفصل التاسع : التخطيط التعديني .
- الفصل العاشر : التخطيط الصناعي .
- الفصل الحادى عشر : منطقة مريوط المستصلحة .

يمثل التخطيط الاقتصادي أحد أنماط التخطيط الرئيسية ، وتضم
كما سبق أن ذكرنا التخطيط الزراعي ، التخطيط التعديني ، التخطيط
الصناعي ، التخطيط التجارى ، التخطيط السياحى .

وستتناول بالدراسة والتحليل خلال فصول هذا الباب أهم أنماط
التخطيط الاقتصادي .

الفصل الثامن

التخطيط الزراعي

مقدمة

خصائص حرفة الزراعة

أهداف التخطيط الزراعي

نظرية فون ثنن Von Thunen

اقليم البولدر في هولندا

بعض مشاريع التنمية الزراعية في الولايات المتحدة الأمريكية

التخطيط الزراعي في المملكة العربية السعودية

التخطيط الزراعي في جمهورية مصر العربية

التنمية الحيوانية

مقدمة

تسهم الزراعة بالجزء الأكبر من الدخل القومي لعدد كبير من دول العالم ، لذا تعد من أوسع الحرف انتشارا وأكثرها أهمية للمجتمعات البشرية وحتى الصناعية منها فهي تقدم العديد من الخامات الصناعية كالقطن والكتان والمطاط وقصب السكر ، بالإضافة إلى المحاصيل الغذائية التي يحتاج إليها الإنسان كالقمح والارز والذرة والشعير ، ومن هنا كان الارتباط القوى بين المناطق الزراعية والمناطق الصناعية وخاصة القرية منها داخل الدولة الواحدة ، وأيضا العلاقات التجارية المتبادلة بين الدول الصناعية والزراعية في العالم حيث تعد حركة التجارة الدولية للمحاصيل الغذائية وخاصة الحبوب والخامات الزراعية وخاصة القطن والمطاط من أهم عناصر التجارة الدولية ، وعلى ذلك فالزراعة تهدف أساساً مهماً تعددت أنماطها في الأقاليم الزراعية المختلفة إلى توفير المحاصيل الغذائية أو إنتاج الخامات الزراعية اللازمة للصناعات المتعددة .

وتقدر المساحة المزروعة في العالم بحوالي ١٤٧٢ مليون هكتار وهو ما يوازي ١١٪ من إجمالي مساحة اليابس . ويوضح الجدول رقم [١٩] توزيع المساحات المزروعة في القارات .

جدول رقم [١٩]

(المساحة بـ المليون هكتار)

القارنة أو المنطقة	المساحة الكلية	المساحة المزروعة	%
أوروبا	٤٨٧	١٤٠٥	٢٨.٨
آسيا	٢٧٥٧٤	٤٥٦	١٦.٥
أمريكا الشمالية والمتوسطى	٢٢٤١٤	٢٧٣٣	١٢.٢
الاتحاد السوفيتى	٢٢٤٠٢	٢٣٢٢	١٠.٤
أمريكا الجنوبية	١٧٨١٨	١٣٨٨	٧.٨
أفريقيا	٣٠٣٣١	١٨٣٢	٦
الأوقانوسية	٨٥٠٩	٤٨١	٥.٦
الجملة	١٣٣٩١.٨	١٤٧٢.١	١١

ويبيّن الجدول رقم [٢٠] النسبة المئوية المزروعة في القارات :

جدول رقم [٢٠]

(المساحة باللليون هكتار)

القارة	مساحة الأراضي الزراعية	%
آسيا	٤٥٦	٣١
أمريكا الشمالية والوسطى	٢٧٣ر٣	١٨ر٦
الاتحاد السوفيتي	٢٣٢ر٢	١٥ر٨
افريقيا	١٨٣ر٢	١٢ر٤
أوروبا	١٤٠٥	٩ر٥
أمريكا الجنوبية	١٣٨ر٨	٩ر٤
الأوقیانوسية	٤٨١	٣ر٣
الجملة	١٤٧٢ر١	١٠٠ر٠٠

يتضح من تتبع وتحليل أرقام الجدولين [١٩] ، [٢٠] الحقائق التالية :

١ - ترتفع نسبة الأراضي الزراعية في أوروبا إذ تبلغ مساحتها ١٤٠٥ مليون هكتار وهو ما يكون ٢٨ر٨٪ من جملة مساحة القارة ، وهي أعلى نسبة للأراضي الزراعية في قارة أو منطقة واحدة، وقد ساعد على ذلك عدة عوامل منها موقع القارة في العروض الوسطى المعتدلة - باستثناء أطرافها الشمالية - مما أدى إلى نجاح الزراعة وتعدد أنماطها ، بالإضافة إلى تقدم الإنسان الأوروبي حضارياً وتكنولوجياً مما مكنته من استنباط فصائل جديدة من المحاصيل تستطيع النمو في فترات زمنية قصيرة نسبياً، وهذا ساعد على زراعة مساحات واسعة في الأجزاء الشمالية من القارة حيث يقصر فصل النمو ، كما توسيع الإنسان هنا في استصلاح الأراضي وتجفيف المستنقعات واستصلاح أراضيها واستزراعها ، كما حدث في بعض جهات سهل مبارديا ومستنقعات بربت ، والجزء الأدنى من نهر التiber في ايطاليا ، ونجاح الهولنديين في اقتطاع مساحات من خليج زويذر وتجفيفها واستصلاحها ثم استزراعها بنجاح بعد ذلك ، كما نجح الأوروبيون في إزالة الغابات من مساحات واسعة وأحلال الزراعة محلها كما حدث في بعض جهات فرنسا وألمانيا بصفة خاصة [شكل رقم [٢٥] .

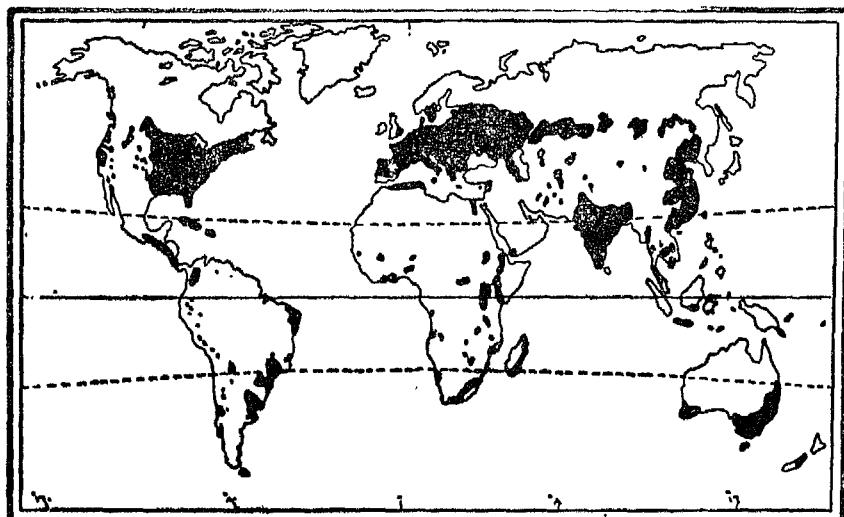
٢ - تنخفض نسبة الاراضي الزراعية بشكل واضح في آسيا وأمريكا الشمالية والوسطى والاتحاد السوفيتى حيث تبلغ ١٦٪، ٤٪، ١٠٪ من جملة مساحتها على الترتيب ، ومرد ذلك عظم انتشار الخطاءات الجليدية في الأطراف الشمالية لهذه القارات باستثناء أمريكا الوسطى ، بالإضافة إلى تغطية الغابات والمناطق الجليدية المرتفعة لمساحات واسعة بها ، وجدير بالذكر أن الصحاري الجافة تشغل مساحات أخرى من الأجزاء الجنوبية للجانب الآسيوى من الاتحاد السوفيتى ، بالإضافة إلى بعض جهات أمريكا الشمالية وآسيا .

٣ - تنخفض نسبة الاراضي الزراعية بصورة أشد في أمريكا الجنوبية وأفريقيا والأوقیانوسية حيث لا تتعدي ٨٪، ٦٪، ٥٪ من جملة مساحتها على الترتيب ، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها الانتشار الواسع للمراعى في القارات الثلاث حيث تكون ٤٪، ٢٨٪، ٢٢٪ من إجمالي مساحتها على الترتيب ، إلى جانب المناطقات الجبلية المرتفعة وخاصة في شرقى أستراليا وغربي أمريكا الجنوبية وشمال غرب وجنوب أفريقيا ، وانتشار الصحاري الجافة فيها . كل هذه العوامل عملت على خفض نسبة الاراضي الزراعية في القارات الثلاث أفريقيا وأمريكا الجنوبية والأوقیانوسية .

٤ - تتبادر نسبتاً مساحة الاراضي الزراعية في القارات إلى إجمالي المساحة المزروعة في العالم تتبعاً للمساحة الكلية للقاراء ومدى استغلال الإنسان للأرض والعلاقة بينهما ، لذلك تكون مساحة الاراضي الزراعية في آسيا ٣١٪ أي حوالي ثلث الزمام المزروع في العالم ، وهي أكبر مساحة للاراضي الزراعية توجد في قارة واحدة . ويرجع ذلك إلى عظم مساحة القارة وازدحامها الشديد بالسكان مما اضطرر الانسان هنا إلى زراعة كل المساحات التي يمكن زراعتها وحتى السفوح الجبلية بعد تحويلها إلى مدرجات كما حدث في اليابان والصين الشعبية وتاييوان والفلبين وأندونيسيا لتوفير الغذاء الملائم للسكان ، وقد سبق أن ذكرنا أن سكان القارة الآسيوية يكونون نحو ٣٪ من سكان العالم عام ١٩٨٧ .

وتتناقص نسبة الاراضي الزراعية في باقى القارات بصورة تدريجية

حيث تبلغ ١٨.٦٪ في أمريكا الشمالية والوسطى ، ١٥.٨٪ في الاتحاد السوفياتي ، ١٢٪ في إفريقيا ، ٩.٥٪ في أوروبا ، ٩٪ في أمريكا الجنوبية ، في حين تبلغ أدنىها في آسيا والمحيط الهادئ حيث لا تتعدي ٣٪ من إجمالي المساحة المزروعة في العالم ، ومرد ذلك انتشار المراعي والمصحرات الجافة وصغر المساحة الكلية للقارة حيث تبلغ نسبتها نحو ٦٪ فقط من جملة مساحة اليابس .



شكل رقم [٢٥] توزيع المساحات المزروعة في العالم

وتبدو أهمية حرف الزراعة وانتشارها الواسع اذا علمنا أن جملة عدد السكان الزراعيين^(١) بلغ ٢٣٤٧.٩ مليون نسمة وهو ما يكون نحو ٤٥.٩٪ من جملة عدد سكان العالم عام ١٩٨٨^(٢) ، ومعنى ذلك أن نحو نصف سكان العالم يعتمدون على الزراعة ، مما يؤكّد أهمية هذه الحرفة وانتشارها الواسع في القارات المختلفة .

ويختلف توزيع الأراضي الزراعية وتباين أشكالها من مكان لآخر على

(١) يقصد بالسكان الزراعيين العاملون بالزراعة ، بالإضافة إلى أسرهم .

2. F.A.O., Production Yearbook 1988, Vol. 42, Rome, 1989, p. 63.

سطح الأرض تبعاً لعدة عوامل أهمها تباين كل من أشكال سطح الأرض وخصائص التربة ونظم الري والمصرف وسمات عناصر المناخ المختلفة ، ففي المناطق الجبلية المرتفعة تتمثل الأراضي الزراعية في مساحات صغيرة ضيقة محدودة ، بينما تتمثل في الجهات التي تأثرت بالتعريفة الجليدية وحيث تنتشر الركامات الجليدية والمستنقعات في بقع زراعية متفرقة ، وعلى العكس من ذلك تمتد الأراضي الزراعية لمسافات طويلة في المناطق السهلية حيث تتوافر التربات الخصبة وتتعدد مصادر المياه ، كما هي الحال في الأراضي الزراعية بجمهورية أوكرانيا بالاتحاد السوفيتي في نطاق تربة التشنوفزيم الشهير ، وفي وادي نهر الميسىبي في جنوب الولايات المتحدة الأمريكية ، وفي وادي اليانجتشى في جمهورية الصين الشعبية . وفي الجهات الجافة يتمثل الزمام المزروع في أراض تجاور الصحاري مباشرة وتتبادر مساحتها تبعاً لمدى توافر المياه ، فهي في الواحات عبارة عن مساحات صغيرة لاعتمادها على المياه الجوفية المحدودة في العادة ، بينما تعظم مساحتها في أولية الانهار التي تخترق هذه المناطق الجافة والتي تنبع من أقاليم مناخية مطيرة مجاورة كما هي الحال بالنسبة للأراضي الزراعية في وادي النيل الأدنى وדלתاه بمصر ، والأراضي الزراعية في التركستان الروسية والتي تعتمد على مياه نهر سوداريا واموداريا .

وتتمثل أشكال استغلال الأرض، في الأراضي الزراعية التي تشمل الأراضي المخصصة لزراعة المحاصيل الحقلية ، والأراضي المخصصة لزراعة حدائق الفاكهة ، بالإضافة إلى المزروع ، والمناطق الغابية ، والمناطق الصناعية ، والمنافع العامة ، والأراضي البدوية التي تضم أراض يمكن استصلاحها واستزراعها ، وأراض غير صالحة للاستغلال الزراعي ، وعلى أساس الاستخدامات المختلفة للأرض واختلاف استغلال الأرض من مكان لأخر وتبادر المحاصيل المزروعة السائدة تتحدد الأشكال الثقافية العامة للبشر على سطح الأرض .

خصائص حرف الزراعة وأبعادها :

لحرف الزراعة خصائص عامة وأبعاد اقتصادية وبشرية وطبيعية لابد

من الالام بها وتحليلها بشكل موضوعى عند اجراء تخطيط علمى للتنمية
أى اقليم زراعيا .

وقد كان ينظر في الماضي الى الاراضى الزراعية على أنها اجزاء او مساحات من البيئة الطبيعية مخصصة لانتاج محاصيل الغذاء او الخامات الزراعية الازمة لبعض الصناعات ، وأن هذه المساحات يجب أن تظل محمية من زحف العمران ، ولكن مع تزايد السكان في العالم وما تبع ذلك من زحف للعمران على الاراضى الزراعية أصبح هذا الوضع الجديد يشكل محاور ضغط على الاراضى الزراعية سواء للسكن او للانتاج مما أعطى للتخطيط الزراعى أهمية خاصة . ومن تتبع خطط التنمية الزراعية في الدول المختلفة يلاحظ أن الموقف السابق الاشارة اليه أدرك بدرجات متفاوتة حسب ظروف وامكانيات كل دولة ، ومع ذلك يمكن القول بأنه أصبح هناك اهتمام متزايد نحو تنظيم استغلال الاراضى الزراعية في خطط محددة الابعاد والأهداف لتقابل الاحتياجات المتزايدة للسكان ، وأصبحت اتجاهات التخطيط الزراعى تتبادر من حماية للأراضى الزراعية الى اتجاهات أكثر ايجابية تهتم بالتطوير والتنمية وتنظيم الاستغلال الزراعى، وعموماً تختلف دول العالم من حيث امكانيات وأساليب التخطيط الزراعى وتنفيذها وإدارتها حسب الظروف والامكانيات المتاحة .

وتتسم حرفة الزراعة بعدد من الخصائص تميزها عن غيرها من الحرف ، لعل أهم هذه الخصائص أنها حرفه متعددة لا تنضب عكس الوضع بالنسبة لحرفه التعدين مثلاً التي يطلق عليها حرفه سارقة أو سالبة لأنها تسلب من القشرة الأرضية مواردها المعدنية ، Robber Industry بينما تستغل حرفة الزراعة السطح الخارجي للقشرة الأرضية (التربة) دون أن تستهلكه ، ومع ذلك فأحياناً تسلب الزراعة المتكررة من التربة خصوبتها ، الا أنه يمكن علاج ذلك باستخدام المخصبات واتباع دورات زراعية منتظمة . ومن خصائص حرفة الزراعة أيضاً اعتمادها الكبير على الظروف الطبيعية إلى جانب الظروف البشرية .

ولكي ندرك طبيعة التخطيط الزراعي وأبعاده يحسن التعرض للعوامل التي يرتبط بها الانتاج الزراعي والتي يمكن ايجازها فيما يأتي :

١ - العوامل الطبيعية تلعب دوراً مؤثراً في الانتاج الزراعي ، فعنصري المناخ وخاصة درجة الحرارة والأمطار ومظاهر السطح وخصائص التربة والمياه كلها عوامل تتحكم في الانتاج الزراعي ، فالمعروف مثلاً أن لكل محصول حداً أدنى من الحرارة لا يمكن النمو اذا ما انخفضت عنه لتجمد المياه في ساق النبات وتمزق خلاياه ، كما أن للمحصول حداً أقصى للحرارة لا يمكن أن يعيش اذا ما ارتفعت عنده لذبول الاوراق وتساقطها ، ويبين الجدول رقم [٢١] أدنى وأعلى وأنسب درجات الحرارة لنمو بعض المحاصيل :

جدول رقم [٢١]

(درجة مئوية)

المحصل	الحد الأدنى لدرجة الحرارة	الحد الأعلى لدرجة الحرارة	درجة الحرارة المثلث
الكتان	٥ - ٢	٣٠	٢٥
الشعير	٥	٣٧٥	٢٧٥
القمح	٥	٤٢٥	٢٧٥
الذرة الشامية	٩٥	٤٣٥	٣٤٥
الأرز	١٢ - ١٠	٣٨ - ٣٦	٣٢ - ٣٠
القطن	١٢	٣٩ - ٣٨	٢٤

ويجدر الاشارة الى أنه كلما زادت قدرة المحصول على تحمل درجات الحرارة المتفاوتة كلما كان مدى زراعته أوسع وأكثر انتشاراً . وهناك علاقة قوية بين مدة اثبات المحصول المزروع ودرجة الحرارة ، تتضح هذه الحقيقة من تتبع أرقام الجدول رقم [٢٢] :

وتحدد الأمطار من حيث كميتها وقيمتها الفعلية وفصليّة سقوطها ونظامها ، نوع المحصول وكمية الانتاج ، كما تلعب مظاهر السطح دوراً

(١) أحمد اسماعيل عبد الرؤوف ، زراعة الحقل ، الجزء الأول ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، ص ١٨٥ .

جدول رقم [٢٢]

مدة الانبات (يوم)				المحصول
في ١٩٥١	في ١٦٥١	في ١١٥١	في ١٠٥١	
١٧٥	٢	٣	٦	القمح
٤٢٥	٤٧٥	٦٥٠	٧	الفول
١٧٥	٣	٣	٦	الشعير
٣	٣٢٥	١١٢٥	-	الذرة الشامية

لا يمكن تجاهله في الانتاج الزراعي ، فاستواء السطح يعمل على سهولة انشاء شبكات الري والمصرف ومد طرق النقل وحفظ التربة التي تتسم بخصوصيتها وخاصة الفيوضية منها مما يساعد على قيام زراعة ناجحة ، وقد نجح الانسان في ممارسة حرفة الزراعة في بعض المناطق الجبلية سواء كان ذلك في مناطق الوديان (وهي مناطق تتسم بسمك تربتها الكبير نسبياً ، وبأنها محمية من الرياح القوية) ، أو على السفوح المنحدرة بعد أن حولها إلى مدرجات ، كما نجح الانسان أيضاً في نقل التربة من مكان لآخر - بصورة محدودة - بل وفي تغيير بعض خصائصها عن طريق التسميد والغمر والغسيل ، ورغم ذلك فإن الانسان يراعي في كل هذه المحاولات الحدود التي تفرضها البيئة الطبيعية والتي لا يمكن تجاوزها في حالات عديدة ، وهي كلها أمور تتوضع في الاعتبار عند وضع خطة التنمية الزراعية في اقلheim ما .

والملاحظ أن العوامل الطبيعية السابق الاشارة إليها - مظاهر السطح، التربة ، المناخ ، المياه - لا تتوزع بشكل متساوي داخل أي دولة ، بل أنها لا تتوافر بدرجة واحدة حتى في داخل أي اقليم من الدولة ، والدليل على ذلك تباين خصوبة التربة الزراعية من نطاق لآخر في داخل أي منطقة أو اقليم وبالتالي تقسيمها إلى أحواض زراعية متباينة كما في مصر ، لذا يصبح من المستحيل توافر المقومات الطبيعية المتحكمه في الانتاج الزراعي

في معظم جهات العالم بدرجة واحدة ، ففى بعض الدول أو الأقاليم قد تتوافق درجات الحرارة المناسبة لنمو المحاصيل طول العام ، الا أن نقص المياه قد يحول دون نجاح الزراعة ، كما هي الحال في جهات واسعة من المملكة العربية السعودية، وقد تجود التربة الزراعية الا أن كميات الأمطار تتباين بين نقص وزيادة مما يحد من النشاط الزراعي كما هي الحال في جهات واسعة من النطاقات الحدية الممتدة بين الجهات المطيرة والجافة في العالم العربي ، لذلك كان من الأسس الهامة عند التخطيط الزراعي دراسة الأقليم المراد زراعته أراضيه دراسة تفصيلية لتحديد خصائص ظروفه الطبيعية وأدراكه أبعاد امكاناته التي يتحدد على أساسها بعد ذلك امكان زراعة الأقليم ونوع المحاصيل التي يمكن نموها بنجاح .

٢ - تؤثر العوامل البشرية في الانتاج الزراعي وبالتالي تلعب دوراً مؤثراً في التخطيط الزراعي ، فاعداد السكان ومدى درايتهم بالعمليات الزراعية والأساليب المستخدمة في العمليات الزراعية ومدى توافر وسائل النقل وأدوات الانتاج ومستواها ، ونظم حيازة الأراضي الزراعية .. كلها عوامل تحدد أنماط الزراعة وخصائصها وتحدد أيضاً محاور التنمية الزراعية واتجاهاتها .

٣ - رغم توافر العوامل الطبيعية البشرية الملائمة لقيام الزراعة في بعض الأقاليم ، الا أن الزمام الزراعي في بعض هذه الأقاليم لا يشمل كل الأرض التي يمكن زراعتها ، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل بعضها خاص بطبيعة المحاصيل الصالحة للزراعة في مثل هذه الأجزاء غير المزروعة كمدى قابليتها للنقل والتسويق ، ومدى الطلب عليها في الأسواق العالمية ، إلى جانب المنافسة التي قد تتعرض لها من المحاصيل المشابهة لها والتي قد تنمو في أقاليم أكثر ملائمة مما يسهم في انخفاض تكلفة الانتاج وبالتالي عرضها في الأسواق بأسعار منخفضة . أما العوامل الأخرى فتتعلق بسياسات الحكومة وتعزيز الأسعار وخبرة السكان الزراعية ، ومدى اتساع الأسواق المحلية وطبيعتها .

٤ - تحتاج عمليات الزراعة إلى مساحات واسعة من الأرض تفوق تلك

التي تحتاج إليها عمليات التعدين أو النشاط الصناعي، فالحرفين الآخرين [] :

تتركز عادة في مساحات محدودة من الأرض . وتبين مساحة الوحدات الزراعية المنتجة من إقليم لآخر ، ومن دولة لأخرى تبعاً لكتافة السكان ومستواهم الحضاري والمعيشي ، وأيضاً تبعاً لاختلاف العوامل الطبيعية والظروف الاقتصادية السائدة ، ويلاحظ تناقص مساحة الوحدات الزراعية المنتجة في الأقاليم التي تعظم فيها كثافة السكان بينما تتسع بشكل واضح في الجهات حديثة العمران حيث تقل أعداد السكان ويرتفع مستواهم الحضاري والاقتصادي ويكثر الاعتماد على الآلات في العمليات الزراعية المختلفة ، كما تؤثر ظواهر السطح في مساحة الوحدات الزراعية فيلاحظ اتساعها بشكل واضح في النطاقات السهلية ، بينما تنكمش مساحتها في النطاقات الجبلية ، وتلعب مصادر المياه من حيث طبيعتها ومدى توافرها دوراً لا يمكن إغفاله في تحديد مساحة الوحدات الزراعية المنتجة في جهات العالم المختلفة .

٥ - المحاصيل الزراعية كما سبق أن ذكرنا أما غذائية كالقمح والأرز والذرة والشعير ، وأما تستغل كخامات صناعية كالقطن والكتان والمطاط وقصب السكر ، كما أن المهدى من الانتاج قد يكون لتغطية الاحتياجات المحلية أو للتصدير إلى الأسواق العالمية ، وفي الحالة الأخيرة يجب دراسة السوق ومعرفة طبيعتها وتتبع كل ما يطرأ عليها من تغيرات في مجال التسويق ، وتذبذب الأسعار ، وأحياناً يكون التوسيع في زراعة المحاصيل الزراعية التي تمثل خامات للصناعة مرتبطة بإنشاء مراكز صناعية جديدة كما هي الحال بالنسبة لقصب السكر والبنجر والقطن .

وهنك أمثلة عديدة في العالم توضح تخصص أقاليم في إنتاج محصول واحد كالقمح أو الكاكاو أو المطاط أو الشاي أو قصب السكر ، حيث يمثل كل محصول من المحاصيل المشار إليها المصدر الأساسى للدخل القومى لعدد كبير من دول العالم ، ويشكل هذا التخصص الدقيق في الزراعة رغم مزاياه العديدة المتمثلة في ضخامة الانتاج وجودته وبالتالي ارتفاع قيمته ، خطراً كبيراً قد يكون لتبسيط الكميات المطلوبة في الأسواق العالمية أو لتذبذب الأسعار ، أو لأنخفاض الانتاج بسبب الاصابة بالآفات التي قد تقضى على

كميات كبيرة منه ، كما حدث لمحصول القطن المصري عام ١٩٦١ حين انخفض بدرجة كبيرة أثرت في الدخل القومي للدولة بسبب دودة القطن التي قضت على مساحات منه ، وقد يكون انخفاض الانتاج بسبب الظروف الطبيعية كما هي الحال بالنسبة لانتاج القمح في الاتحاد السوفيتى والذى ينخفض في بعض السنوات بسبب تناقص كميات المطر ، كما حدث عام ١٩٧٢ حين أدى تناقص كمية الأمطار إلى تناقص انتاج القمح في البلاد بمقدار ٢٠ مليون طن متري عن الكمية المتوقع انتاجها ، وقد تأتى الخطورة من اكتشاف سلع بديلة كتأثير الألياف الصناعية على الكميات المطلوبة من القطن ، وتأثير استهلاك سكر البنجر على الكميات المطلوبة من سكر القصب ، وتأثير المطاط الصناعي على التجارة الدولية للمطاط الطبيعي ، أو للسياسات الحكومية المختلفة (الحماية الجمركية ، الحصار الاقتصادي ، تعزيز الأسعار ، نظم الدفع ، الحروب) .

ويهدف التخطيط الزراعي في أي دولة أو أقاليم إلى تحقيق ما يلى :

١ - زيادة رقعة الزمام المزروع (التوسيع الزراعي الأفقي) :

يمكن تحقيق ذلك في أقاليم مختلفة من العالم ، فهناك مساحات واسعة تغطيها البرك والمستنقعات ومياه البحار يمكن بعد تجفيفها استصلاح أراضيها واستزراعها ، وهناك أيضاً نطاقات تغطيها الحشائش وأخرى تغطيهاأشجار تتباين في كثافتها يمكن استزراعها بعد إزالة الغطاء النباتي الطبيعي ، كما أن هناك مناطق صحراوية يمكن أن تستجيب أراضيها للعمليات الزراعية اذا ما أمكن توفير مياه الري .

ويمكن عن طريق استصلاح أراضي المناطق السابق الاشارة اليها والمنتشرة في جهات متعددة من العالم ضمها إلى الزمام المزروع في العالم مما يزيد من امكانية العالم الزراعية وخاصة فيما يتعلق بمحاصيل الحبوب ، ويطلب تحقيق ذلك الخطوات التالية :

(١) الاهتمام بشبكات الري والصرف ، بل أن التوسيع الزراعي الأفقي يتوقف أساساً على مشاريع الري وخاصة في النطاقات الجافة وشبه الجافة، ففي مثل هذه النطاقات تحتاج عمليات التوسيع الزراعي إلى إنشاء

الخزانات والسدود اما لتخزين مياه الامطار خلال فصل الفيضان - كما هي الحال بالنسبة للسد العالى في مصر - او لتجمیع مياه الامطار كما هي الحال بالنسبة للسدود العديدة المقامة على الاودية والشعاب الجافة المنتشرة في جهات متفرقة من المملكة العربية السعودية وغيرها من الدول الواقعة في النطاق الجاف ، ويتم بعد ذلك توزيع المياه المخزنة اما عن طريق الغمر المباشر او عن طريق شبكات الرى التي تقوم بتوصیل المياه الى الاراضی المزروعة ... وتحتاج كل هذه العمليات الى تحطیط دقيق، فاقامة السدود وتحديد مواقعها وتحطیط مسار قنوات الرى ومجاري الصرف بحيث يتفق ذلك مع خطوط الكنتور ، وتحديد موقع القناطر ... كلها امور يحتاج تنفيذها الى تحطیط سابق يسهم في انجاح المشروع وتحقيق الاهداف المرجوة منه وخاصة ان معظم هذه العمليات ذات أهمية مزدوجة، فالسدود والخزانات الى جانب دورها في خزن وتوفیر المياه لأغراض الزراعة والصناعة والشرب لها وظيفة أخرى تمثل في تولید الطاقة الكهربائية المائية وتوفیر منسوب ملائم للمياه في المجاري لضمان سلامة الملاحة النهرية .

(ب) التوسيع في استخدام الالات والاساليب المتطورة في العمليات الزراعية بالأراضي حديثة الاستزراع وخاصة في الاقاليم قليلة السكان .

(ج) تشجیع الایدی العاملة الزراعیة على الهجرة الى الجهات حديثة الاستزراع وخاصة ان تلك الجهات تعانی من نقص الایدی العاملة، وتمكن عمليات التهجير هذه بالإضافة الى توفير العمالة الزراعیة من توسيع مجال الاسواق المحلية مما يشجع على زيادة الانتاج ، كما تسهم في اعادة توزیع السکان في الاقالیم او الدولة بصورة جديدة تتفق والامکانات والموارد المتاحة ، وهى ظاهرة صحیة تسعى دول كثيرة في العالم الى تحقيقها منعاً لتكلّد السکان في نطاقات محدودة ، وفي نفس الوقت تعمل على استثمار موارد وامکانیات الاقالیم المختلفة داخل الدولة . وتحتاج المناطق حديثة الاستزراع الى ضرورة الاهتمام بتوفیر المساکن الصحیة في محلات عمرانیة مخططة ، مع انشاء طرق النقل وتوفیر وسائل المواصلات التي تربط بين المحلات العمرانیة والتي تیسر الاتصال بأسواق التصیریف الخارجیة .

٢ - زيادة إنتاجية الأراضي الزراعية (التوسيع الرأسى) :

ويتم ذلك عن طريق :

(أ) استخدام بذور وقاوى وفيرة الانتاج ذات قدرة كبيرة على مقاومة الآفات والأمراض، وفي هذا المجال استطاع الانسان استنباط فصائل من المحاصيل ذات قدرة كبيرة على مقاومة البرودة والحرارة ، وللتدليل على ذلك نذكر أن الاتحاد السوفيتى نجح في زراعة بعض فصائل القطن التي تحتاج الى فصل نمو قصير نسبيا في جمهورية أوكرانيا حتى دائرة عرض ٥٠° شمالا ، كما نجح الانسان في استنباط فصائل من المحاصيل وفيرة الانتاج لعل أشهرها فصيلة قمح مكسيكى الذى عم زراعتها في دول كثيرة من العالم وخاصة في العروض الحارة .

(ب) التوسيع في استخدام المخصبات لرفع قدرة التربة الإنتاجية ، وجدير بالذكر أنه يتباين نوع الأسمدة التي تضاف للتربة تبعاً لعاملين هما :

- طبيعة التربة واختلاف مكوناتها الكيميائية وتركيبها الميكانيكي .
- نوع المحاصيل المزروعة ، فبعضها يحتاج إلى أسمدة فوسفورية ، وبعضها الآخر يحتاج إلى أسمدة آزوتية ، بينما يحتاج بعضاً الثالث إلى أسمدة بوتاسيوم (يعد الفوسفور والأزوت والبوتاسيوم أهم العناصر المعدنية التي تحتاج إليها المحاصيل وهي تعرف باسم العناصر السمادية Fertilizer Elements) وتساعد هذه العناصر الثلاثة على ازدياد النمو الحضري للمحاصيل وتنمية سيقانها ومقاومتها للأمراض ، بالإضافة إلى أنها تعمل على سرعة النضج وعلى تكوين البذور والازهار مما يزيد من إنتاجية التربة .

وهنا يجب التمييز بين تعبير «خصوصية التربة» وتعبير «إنتاجية التربة» ، فالتعبير الأول يدل على مكونات التربة وما تحتويه من مركبات كيميائية تكون العناصر الغذائية اللازمة لنمو النبات ، أما تعبير إنتاجية التربة فيقصد به القدرة الإنتاجية للترابة من المحاصيل الزراعية .

(ج) المحافظة على التربة وخصوصيتها العالية وذلك بتنظيم زراعة المحاصيل في دورة زراعية دقيقة بحيث لا تزرع قطعة الأرض الواحدة بمحاصيل مجدهة للأرض خلال سنوات متتالية ، بل لابد أن يسبق ويتبعد

زراعة المحاصيل المجهدة للأرض كالقطن مثلاً زراعة محاصيل مخصبة للأرض كالبرسيم أو محاصيل غير مجهدة للأرض كالبقوليات ، ومن فوائد الدورات الزراعية إلى جانب المحافظة على التربة وخصوصيتها ، التجمع الزراعي الذي يسهل خدمة الأراضي الزراعية ومقاومة الآفات والأمراض المختلفة التي قد تتعرض لها المحاصيل ، وأيضاً تلافي الآثار السيئة التي تنجم عن زراعة المحاصيل المختلفة بجوار بعضها البعض ، إذ أن تنظيم زراعة المحاصيل في مساحات واسعة نسبياً يقضى على الآثار السيئة التي تنجم عن زراعة المحاصيل في مساحات صغيرة متاجورة ، فزراعة القطن بجانب الشراقي يضعف محصول القطن ، ومجاورة الأرز للقطن ينتج عنه انخفاض محصول القطن لكثرة مياه الرى الالزمة للأرز ، ومجاورة البرسيم للقطن ينتج عنه انتقال دورة البرسيم إلى القطن وانتشارها فيه مما يسبب خسائر كبير للقطن . وفي الأرضي الحدية تنظم الزراعة بحيث تزرع الأرض مرة واحدة كل سنتين أو ثلاث سنوات حتى تستفيد الأرضي الزراعية من الأمطار التي تسقط على تلك الجهات ، وتحتفظ التربة بنسبة من الرطوبة تعمل على تماسكها ، وتحول دون تطاير ذراتها مع الرياح .

ويجب المحافظة على التربة من التعرية وخاصة في الجهات منحدرة السطح غزيرة الأمطار ، وذلك عن طريق اتباع طريقة الحرف الكنتوري ، وفيها تكون خطوط الحرف متعمدة على اتجاه انحدار السفوح ومتفرقة مع خطوط المناسب المتساوية ، أو عن طريق عمليات التثمير وخاصة على السفوح مرتفعة المنسوب .

(د) رفع الكفاية الانتاجية للأيدي العاملة الزراعية عن طريق تنظيم دورات تدريبية ، أو نشر التوجيه والإرشاد للمزارعين عن طريق وسائل الاعلام المختلفة .

٣ - الاختيار الجيد للمحاصيل المزروعة :

عند اختيار المحاصيل التي ستزرع في مكان ما يوضع في الاعتبار مدى توافر مياه الرى الالزمة ، وأيضاً مدى ملائمة الظروف الطبيعية من خصائص العناصر المناخية وسمات التربة ، إلى جانب بعض العوامل

البشرية المتمثلة في الأسواق ومدى قدرة المحصول على تحمل تكاليف النقل وخبرة الأيدي العاملة وعادات الذهاب السائدة .

وتجدر بالذكر أن اختيار المحاصيل يرتبط أيضاً بتكاليف زراعتها والعائد المالي الذي يعطيه كل محصول، وفي هذا الصدد ذكر أن المحصول الزراعي الأكثر قدرة على المنافسة والانتشار والتصريف السريع في الأسواق هو الذي يعطى أكبر عائد مالي بالنسبة لمساحة (يقصد بالعائد المالي هنا الفرق بين تكاليف زراعة المحاصيل بما في ذلك قيمة إيجار الأرض وبين قيمة الانتاج النهائي) .

والحقيقة التي يجب لا تغيب عن أذهاننا هي أن العائد المالي بالنسبة لمساحة أصدق تعبيراً من العائد المالي بالنسبة لوحدة الوزن وأقرب إلى الواقع ، فإنتاج وحدة المساحة (دونم أو فدان أو هكتار) مثلاً من الطماطم يفوق إنتاجها من القمح من حيث الوزن ، ومع ذلك فالعائد المالي من القمح يفوق العائد المالي من الطماطم بالنسبة لوحدة المساحة . كذلك قد تكون زراعة محصول كالقطن أقل عائداً من زراعة محصول كالأرز فيإقليم ما رغم أن وحدة الوزن (طن أو قنطار) من القطن قد تكون أعلى في القيمة من وحدة وزن الأرز ، ويرتبط ذلك بطبيعة الحال بتكاليف الزراعة وظروف الإقليم الطبيعية والبشرية .

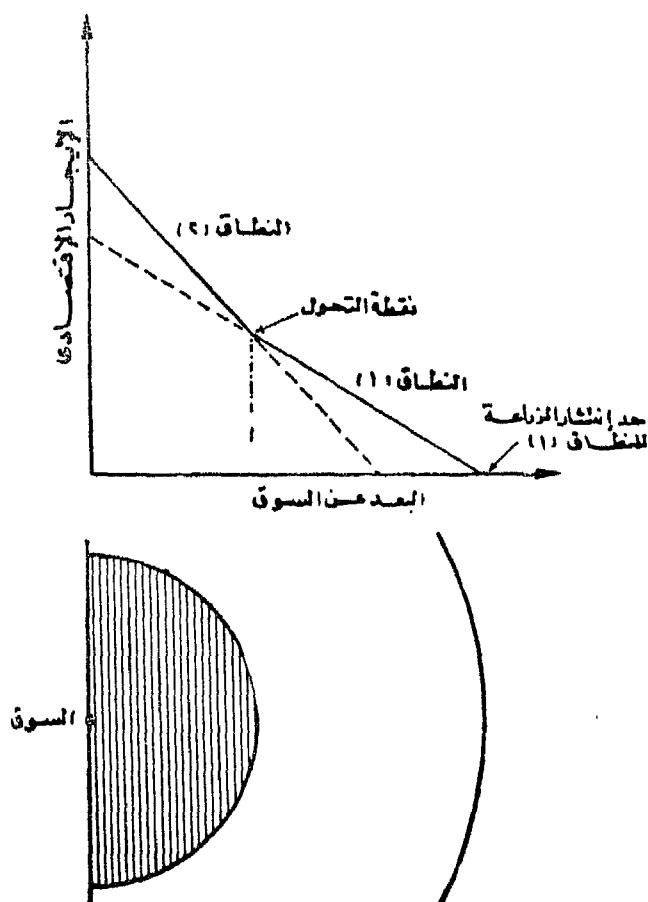
وقد تعرض فون ثنن Von thunen إلى ما يعرف بإيجار الاقتصادي Economic Rent ويقصد به الفرق بين العائد المالي لنطاقين أو أكثر من الأراضي الزراعية^(١) . وتتوقف قيمة هذا العائد على عدد من العوامل نوجزها فيما يلى^(٢) :

(١) مدى توافر العوامل الطبيعية السابق الاشارة إليها من مياه ومناخ وتربة ، وملائمتها للعمليات الزراعية مما يسهم في اعطاء الأراضي الزراعية لعائد كبير .

(١) يختلف ذلك عن الإيجار العادي للأراضي الزراعية ، والذي يقصد به القيمة التي يدفعها المستأجر لمالك الأرض مقابل استغلاله لها .
2. Morgan, W. & Munton, R., Agriculture Geography, London, 1971,
pp. 79-83.

(ب) تباين أنواع المحاصيل المزروعة ، ومدى قدرتها على تحمل
البعد عن أسواق التصريف ، فهناك محاصيل كبيرة الوزن قليلة القيمة
وقد تكون سريعة التلف، لذلك تتركز زراعتها بالقرب من أسواق التصريف ،
وعلى العكس من ذلك هناك محاصيل أخرى مرتفعة القيمة مما يمكن من
زراعتها حتى في النطاقات بعيدة عن الأسواق ، وجدير بالذكر أن
المحاصيل التي تحتاج إلى عمليات تسليم مستمرة وجهد كبير تتركز
زراعتها قرب الأسواق .

(ج) مدى بعد الأراضي الزراعية عن أسواق تصريف المحاصيل ،



شكل رقم [٢٦] العلاقة بين الإيجار الاقتصادي والبعد عن السوق

فكلاً كانت الأراضي الزراعية قريبة من الأسواق كلما كان ايجارها الاقتصادي أكبر من الأرض البعيدة والعكس صحيح [شكل رقم ٢٦] .

وقد عبر لوشن Lösch عن الاجرار الاقتصادي بالمعادلة التالية(١) :

$$R \text{ (Economic Rent)} = E(P - KF) - A$$

على أساس أن A = نفقات الانتاج (بدون تكاليف النقل) .

E = العائد المالي لوحدة المساحة .

P = سعر السوق لوحدة الوزن .

F = تكاليف الشحن لوحدة الوزن .

K = البعد عن السوق .

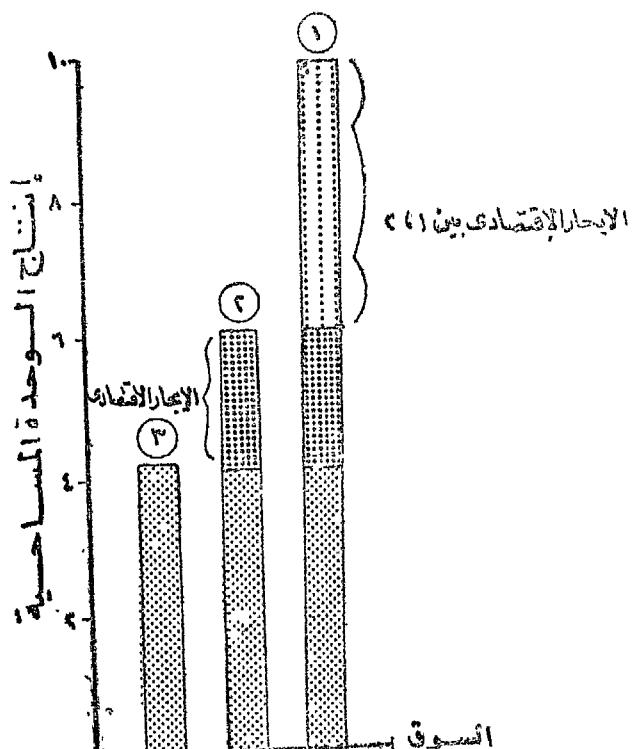
وبذلك فان لوشن يؤكد أن الاجرار الاقتصادي هو العائد المالي لوحدة المساحة - والذى يحدده سعر السوق لوحدة الوزن مطروحا منها تكاليف الشحن لوحدة الوزن والتى تتحدد على أساس البعد عن السوق - مخصوصا منه نفقات الانتاج (بدون تكاليف النقل) [شكل رقم ٢٧] .

وقد استند فون ثنن الى العوامل السابق الاشارة اليها عندما صاغ نظريته عن الولاية المنعزلة The Isolated State ، فقد حاول فون ثنن بنظريته المذكورة اظهار اثر كل من العوامل الطبيعية المختلفة والسوق في توزيع انماط استغلال الارض ، وأنواع المحاصيل المزروعة(٢) التي تتحدد أساسا نتيجة لاختلاف القدرة على الانتاج والتى تتوقف بدورها على تباين نفقات شحن المحاصيل الى السوق .

ويتخيل فون ثنن وجود ولاية منعزلة ليس لها أى اتصال بالاقاليم المجاورة ، ويتوسط هذه الولاية مدينة يصل اليها نهر صغير ، ولا توجد أى وسيلة للنقل بالولاية سوى العربات التى تجرها الخيول (وهي الوسيلة

1. Losch, A., The Economics of Location, N. H., 1954, pp. 38-42.
2. Von Thunen, J. H., De isolierte Staat in Beziehung auf Landwirtschaft Und Nationalokonomie, Hamburg, 1826.

الشائع استخدامها في أوروبا في بداية القرن التاسع عشر أي عندما صاغ فون ثنن نظريته ، بالإضافة إلى النهر الصغير الذي يربط أحد جوانب المدينة بالمنطقة الزراعية المحيطة ، ويذكر فون ثنن أن الارض الزراعية المحيطة بالمدينة متجانسة في خصائصها الطبيعية العامة وخاصة فيما يختص بالمناخ والتربة ، ويراد زراعة واستغلال هذه الارض ، لذلك قام ببحث ودراسة الإيجار الاقتصادي لكل نمط من أنماط استغلال الارض ، وذلك على مسافات متباعدة من المدينة التي تتوسط الولاية والتي تؤثر بشكل مباشر في هذه الانماط لأنها تكون السوق الرئيسي والوحيد للمحاصيل والمساع الزراعية في الولاية لاختلاف تأثير السوق الخارجي بحكم انعزال الولاية .



شكل رقم [٢٧] الإيجار الاقتصادي (يحدد الموقع بالنسبة لسوق التصريف حجم العائد المالي من الارض الزراعية)

وقد حل فون ثنن أسعار المحاصيل الزراعية في أسواق المدينة والتي

تتحدد على أساس العرض والطلب ، كما وضع في الاعتبار نفقات نقل هذه المحاصيل من النطاقات المختلفة إلى المدينة ، فسرع طن القمح على سبيل المثال على بعد أية مسافة من المدينة يعادل سعره في المدينة ناقصاً تكاليف النقل ، وأن زراعة القمح يجب أن تتوقف عند حد ٨٠ كم من المدينة لارتفاع نفقات الانتاج والنقل ، وهو يذكر في هذا الصدد أن زراعة الحبوب بصورة عامة لابد أن تتوقف على بعد ٤٥ كم من المدينة .

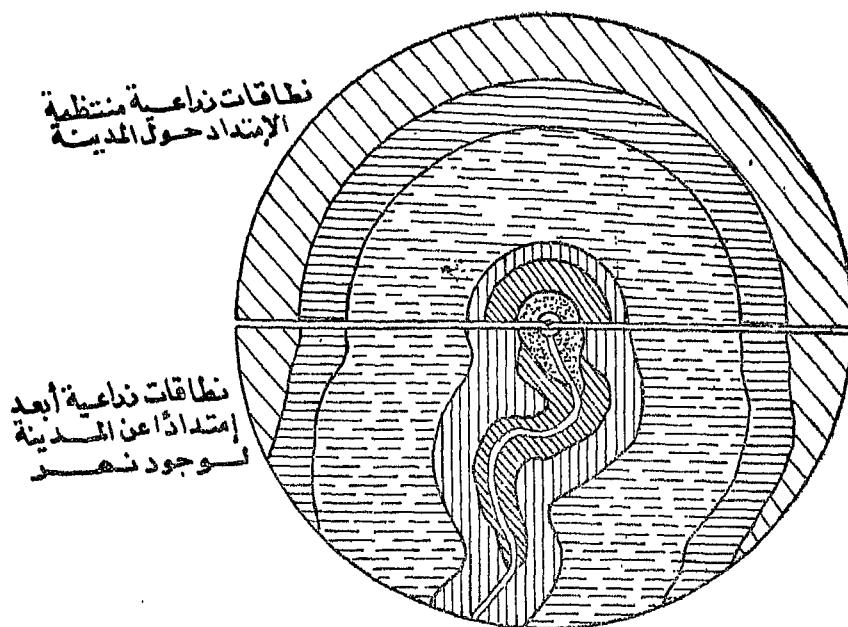
أما المحاصيل سريعة التلف صغيرة الحجم والتي تحتاج إلى عمليات زراعية متعددة وإضافة المخصبات للارض في الوقت الذي لا تستطيع فيه تحمل النقل لمسافات طويلة فلابد من زراعتها بالقرب من المدينة لتوافر الاسمدة التي كانت تمثل أساساً في ذلك الوقت في مختلفات الحيوانات ، ولقدرة هذه المحاصيل على تحمل نفقات الانتاج الكبيرة وخاصة فيما يتعلق بآي جار الاراضي الزراعية ، وقد أسمهم في ذلك ارتفاع أسعارها من ناحية ، وكثير عائد الارض منها من ناحية أخرى .

وعلى الاسس السابق الاشارة إليها وزع فون ثنن النطاقات الزراعية المحيطة بالمدينة كما يلى : [شكل رقم ٢٨]

- النطاق الاول المحيط بالمدينة يخصص زراعة المحاصيل سريعة التلف كالخضروات ومنتجات الالبان .

- النطاق الثاني يضم الغابات التي تكون المصدر الرئيسي للاخشاب .
المادة الاساسية التي كانت تستغل في البناء والوقود ، ثم بدءاً بعد ذلك في استخدام الفحم على نطاق واسع خلال القرن التاسع عشر . ولقد كان قرب نطاق الغابات من المدينة أمراً ضرورياً لخفض نفقات نقل الالخشاب إلى الأسواق ، وخاصة أنها - أي الالخشاب - ثقيلة الوزن ، كما أن وسائل النقل خلال هذه الفترة كانت قاصرة على العربات التي تجرها الخيول كما سبق أن ذكرنا .

- النطاق الثالث يخصص لزراعة الحبوب والبرسيم والبطاطس (زراعة كثيفة) .



شكل رقم [٢٨] النطاقات الزراعية في الولاية المنعزلة
تبعا لنظرية فون ثن

- النطاق الرابع يخصص لزراعة أقل كثافة من الزراعة في النطاق السابق ، حيث تزرع هنا الحبوب على فترات تتخللها فترات أخرى تترك فيها الأرض بدون زراعة .

- النطاق الخامس ، وتستغل أرضه في زراعة الحبوب تبعا لنظام يعرف باسم نظام الحقل الثلاثي Three Field arable ، وهنا تنتظم زراعة الأرض فيما يشبه الدورة التي تشمل محصولا الشعير والشيلم وفترة بوار ، وقد كان هذا النظام متبعا في القارة الأوروبية حتى نهاية القرن الثامن عشر .

وily النطاق الخامس نطاق آخر تشغله المراعي الطبيعية التي تربى فيها الماشية ، ثم يتبع ذلك أراضي الصيد ، وجدير بالذكر أن وجود النهر الصغير السابق الاشارة اليه قد قلل نسبيا من تكاليف نقل المحاصيل الى المدينة، مما أسمهم في امتداد النطاقات الزراعية الى جهات أبعد نسبيا عن المدينة وذلك في الجهة الجنوبيه التي يمتد فيها هذا النهر . [شكل رقم ٢٨] .

نقد نظرية فون ثنن :

رغم أن النظرية تمثل أسلوبا علميا في التفكير والتحليل لوضعها فون ثنن الذي يتمتع بخبرة زراعية كبيرة حيث كان يدير مزرعة كبيرة بالقرب من مكلينبورج Mecklenburg^(١) ، الا أنه يوجه اليها الانتقادات التالية :

- ١ - أن النظرية غير صالحة للتطبيق في جميع أقاليم العالم وخلال كل العصور فقد افترض واضعها ولاية تکاد تكون منعزلة تماما، ولا يربطها بالعالم الخارجي اي وسيلة للنقل ، وأن نمط استغلال الارض لا يتأثر الا بالسوق المحلية فقط للمدينة التي تتوسط الولاية ، وهي كلها أمور يصعب وجودها في الواقع .
- ٢ - من الامور التي افترضها فون ثنن في نظريته تجانس العناصر المناخية وخصائص التربة في الولاية ، وهذا أمر لا يمكن قبوله لاتساع رقة الارض وصعوبة تجانس العناصر الطبيعية فيها .
- ٣ - كيف يمكن أن تساعد الظروف الطبيعية من مناخ وتربة على نمو الغابات في نطاق والحسائن (المراعي) في نطاق آخر مجاور، رغم افتراض فون ثنن تجانس هذه الظروف في أراضي الولاية .
- ٤ - وضع فون ثنن ضمن الاسس التي اعتمد عليها في تحديد نمط استغلال الارض في الولاية البعد عن السوق وتأثير ذلك في تكاليف النقل وبالتالي في جملة التكاليف النهائية ، رغم أن هناك حقيقة مؤداها أن تكاليف النقل لا ترتبط فقط بالمسافة ، بل ترتبط أيضا بخصائص الحمولة المنقوله وقدرتها على تحمل النقل ونوع وسيلة ومدى مرؤنة حركة النقل نفسها .

1. Morgan, W. & Munton, R., op Cit, P. 79.

نماذج تطبيقية للتخطيط الزراعي

أولاً: أقليم البولدر أو مشروع الزويير

في شمال شرقى هولندا

يسعى الهولنديون طوال تاريخهم إلى مقاومة طغيان مياه البحر على النطاقات الساحلية من بلادهم واقتطاع مساحات من الأراضي التي تغطيها مياه البحر واستصلاحها واستزراعها ، وخاصة أن هناك مساحات واسعة يتراوح منسوبها بين ٢ - ٥ أمتار تحت سطح البحر يمكن استصلاحها بعد تجفيفها بشرط منع مياه البحر من الطغيان على اليابس ، لذا اشتهر سكان هولندا بالصراع مع البحر ومكافحة نواته وطغيان مياهه على النطاقات الساحلية حتى أنه كان يصعب خلال بعض مراحل التاريخ تحديد هل تنسب أراضي هولندا إلى البحر ، أم بنسب البحر في هذا الجزء من أوروبا إلى أرض هولندا^(١) .

وكثيراً ما تعرضت هولندا لکوارث جسيمة بسبب طغيان مياه البحر على أراضيها ، فقد حدث طغيان هائل لمياه بحر الشمال على الجزء الشمالي من هولندا في ١٤ ديسمبر عام ١٢٧٨ م . مما أدى إلى غرق حوالي خمسين ألف نسمة من سكان المنطقة المنتدة بين نهر الایمز في الشمال وموقع مدينة ستافورن المطلة على الساحل الشرقي لخليج أيسيل Iisselmeer (البحر الجنوبي) في الجنوب .

ورغم نجاح الهولنديين طوال تاريخهم الحديث في إقامة الجسور لحماية أراضيهم الزراعية من طغيان البحر ، إلا أنه كثيراً ما كانت تنهار هذه الجسور أمام عنف طغيان مياه البحر كما حدث خلال أعوام ١٧٧٥ ، ١٨٠٨ ، ١٨٢٥ ، ١٨٩٤ ، ١٩١٦ ، وكانت مياه البحر تتتخذ أثناء اندفاعها صوب اليابس مسارات محددة تتبعها أيضاً عند انحسارها عن اليابس .

(١) يوجد في هولندا قول مأثور مؤدّاه :

God made the Sea and the Dutchman made the Coast.

ونجح الهولنديون منذ عام ١٦٠٠ في إنشاء الطواحيين التي تدار بقوة الرياح لصرف المياه من الأراضي وخفض منسوب المياه الباطنية لضمان نجاح زراعة بعض النطاقات الساحلية ، وقد سارت عمليات استصلاح الأرض واستزراعها بعد اقتطاعها من البحر وحمايتها بالجسور ببطء شديد حتى نهاية القرن التاسع عشر الميلادي ، ومرد ذلك بساطة الأساليب التكنولوجية المتبعة في مجال إقامة السدود البحرية وصرف المياه ، وعدم توافر القوى المحركة التي كانت قاصرة على تلك التي توفرها الطواحيين الهوائية بهدف صرف المياه البحرية من النطاقات الساحلية ، لذلك كانت النطاقات المستصلاحة محدودة المساحة حتى نهاية القرن التاسع عشر ، وقد ساعد على ذلك الوقت الطويل الذي كانت تحتاج فيه عمليات الاستصلاح كنتيجة لبدائية الأساليب المستخدمة في هذا المجال ، بالإضافة إلى أن هذه العملات كانت تتم في معظمها بجهود الأفراد والمؤسسات الخاصة .

ومع بداية القرن العشرين تغير الوضع تماما حيث تطور الإنسان واستطاع اختراع العديد من الآلات والأجهزة في مجال استصلاح الأراضي واستزراعها ، واقتطاع الأرض من المسطحات المائية وتجفيفها ، بالإضافة إلى التطور الكبير الذي طرأ على العلوم المساحية والهندسية . كما تعددت مصادر الطاقة وزاد إنتاج هولندا منها مما أسهم في نشاط عمليات اقتطاع أراضي من البحر واستصلاحها واستزراعها .

وكان لزيادة عدد السكان في هولندا واحتياجاته إلى مزيد من الأراضي الزراعية أكبر الأثر في أخذ حكومة هولندا على عائقها وبصورة مباشرة مسئولية اقتطاع أجزاء من النطاقات الساحلية وحمايتها من طغيان البحر ثم تجفيفها واستصلاحها تمهدًا لاستزراعها ، وقد تحقق ذلك لأول مرة خلال العشرينيات من القرن العشرين عندما وافقت الحكومة على مشروع الزويدير الذي يعتمد بصورة أساسية على اقتطاع خليج أيسييل أو البحر الجنوبي وفصله عن بحر الشمال عن طريق إنشاء سد ضخم طوله ٣٢ كيلو مترا لاكتساب مساحة تقدر بحوالي ٥٥٦ ألف هكتار لاستصلاحها ، بالإضافة إلى تحويل جزء من البحر الجنوبي بعد فصله عن بحر الشمال إلى بحيرة توفر المياه العذبة للأراضي الزراعية الجديدة المحيطة بها، وقد بدأت الحكومة بالفعل تنفيذ هذا المشروع - بناء السد - عام ١٩٣٠ .

والإقليم الذي نحن بصدده دراسته هنا يعرف بالإقليم الشمالي الشرقي، وهو يمثل جزءاً من مشروع ضخم يضم خمسة إقليمات [شكل رقم ٢٩] مجموع مساحة أراضيها ٥٥٦ ألف هكتار بيانها كالتالي (١) :

- ١ - إقليم فيرینجرمير Wieringermeer ومساحته ٥٠ ألف هكتار .
- ٢ - الإقليم الشمالي ومساحته ١٢٠ ألف هكتار .
- ٣ - إقليم جنوب فليفولاند E. Flevoland ومساحته ١٣٣ ألف هكتار .
- ٤ - إقليم جنوب فليفولاند S. Flevoland ومساحته ١٠٥ ألف هكتار .
- ٥ - إقليم ماركروارد Markerwaard ومساحته ١٤٨ ألف هكتار ، وهو تحت الاستصلاح .

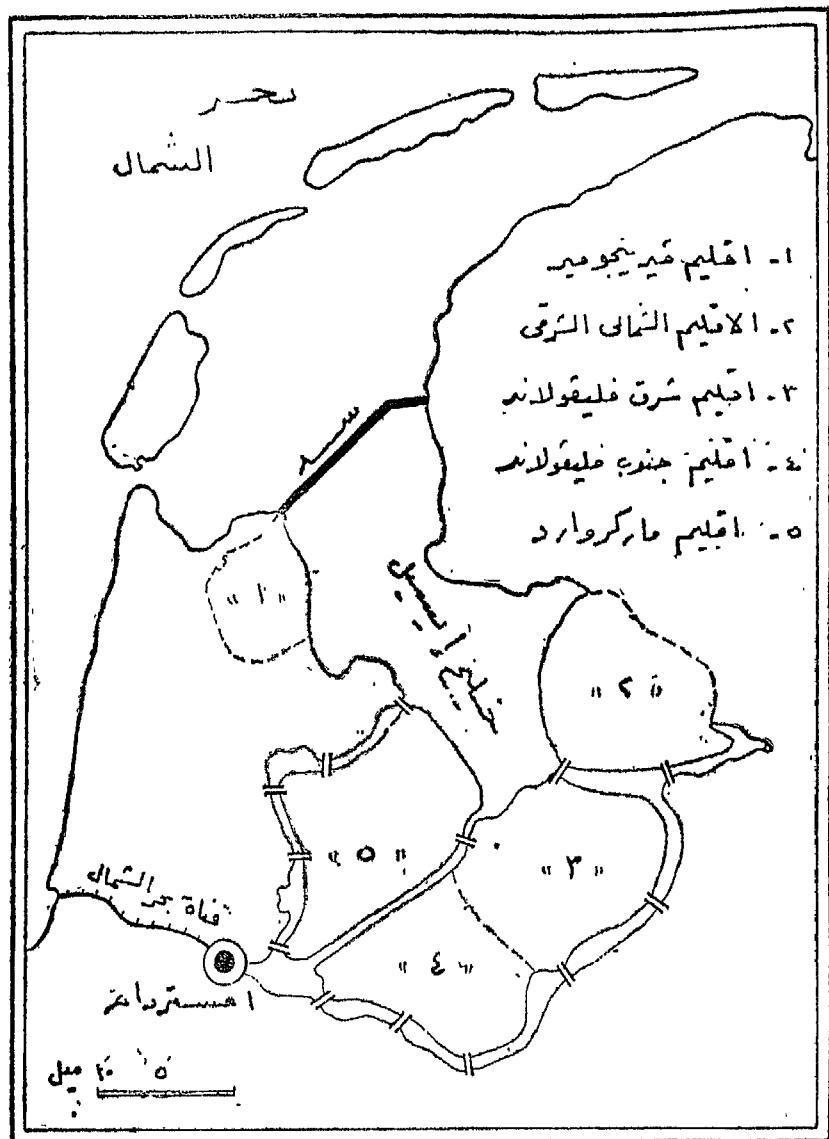
وبدأت عمليات الصرف والاستصلاح في الإقليم الشمالي الشرقي عام ١٩٣٧ واستمرت هذه العمليات حتى عام ١٩٤٢ حين تمت المرحلة الأولى من المشروع بالإقليم ، والتي تم خلالها استصلاح ٤٨ ألف هكتار من مجموع الإقليم البالغة ١٢٠ ألف هكتار والتي تم استصلاحها بالكامل بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية . وقد سبق عمليات الاستصلاح بالإقليم تنفيذ مشروع هندسي ضخم . تمثل كما ذكرنا من قبل في بناء سد كبير ليفصل ما بين بحر الشمال وخليج ايسييل ، وقد كان من فوائد هذا السد الكبير :

(أ) فصل مياه بحر الشمال عن المسطحات المائية للبحر الجنوبي أو خليج ايسييل تمهيداً لتجفيفها بعد ذلك .

(ب) أسهم في إعداد بحيرة عذبة تتوسط الأراضي المراد استصلاحها ، وكان من فوائد هذه البحيرة مد الأرض الزراعية المحيطة بحاجتها من مياه الري ، إلى جانب مد المصانع في المنطقة بحاجتها من المياه ، كما ساعدت في المحافظة على منسوب ملائم للمياه الجوفية .

(ج) لعب دوراً كبيراً في تجنب الأراضي المقطعة الآثار السيئة لحركة المد والجزر ، وطغيان مياه البحر أثناء النوات العنيفة .

1. Paterson, J. H., Land, Work and Resources, London, 1976, p. 171.



شكل رقم [٢٩] اقليم البولدر (مشروع الزويير) في هولندا

(د) استغل جسم السد في بناء طريق مرصوف يربط بين النطاقين الساحليين الشمالي والجنوبي من هولندا .

وعند وضع تخطيط لهذا الجزء من الاقليم الشمالي الشرقي كان المسؤولون يهدفون الى توطين نحو ٤٠ ألف نسمة في الاقليم ، وقد حددت

الخطة التركيب الوظيفي للسكان-على أن يعمل بالزراعة (مستأجرون وعمال) نحو ٥٠% من جملة السكان ، ١٨٪ بالنشاط التجارى ، ١٧٪ بـالاعمال الحكومية وباقى الخدمات، ١٥٪ بالصناعة (المصانعات هنا تعتمد أساسا على الخامات الزراعية) .

أما عن توزيع السكان فقد حددته خطة تنمية الأقاليم على النحو التالي:

١ - يتوطن نحو ١٠آلاف مواطن في الأراضي الزراعية ، ويشمل هذا الرقم مستأجري الأرض والعمال الزراعيين .

٢٠ - يتوطن ١٠ آلاف مواطن في المدينة المركزية للاقلئيم والمعروفة

• Emmeloord امیلوود

٣ - يتوطن بحوالى ٢٠ ألف مواطن في نحو عشر قرى نموذجية ، يتراوح عدد سكان كل منها بين ١٠٠٠ - ٢٥٠٠ نسمة ، وقد تقرر عند تحطيم المنطقة الا يقل عدد سكان القرية الواحدة عن ١٠٠٠ نسمة بعد أن ثبت من الدراسة أن تعمير القرية الواحدة في المنطقة بأقل من ذلك أمر بغير مرغوب فيه ، وقد خططت القرى على أساس أنها تمثل موطننا ثابتاً للعاملين في الأرض ، ومركزاً للخدمات المختلفة .

وفيما يختص بالتوسيع الجغرافي للقرى العشر والمدينة المركزية للإقليم ، نذكر أن توزيع هذه المحلات تم على شكل دائرة يقع في منتصفها المدينة المركزية أميلورد ، وتتوزع القرى العشر على محيط الدائرة ، على أن ترتبط القرى المذكورة بالمدينة المركزية بواسطة طرق مرصوفة رئيسية ، كما تربط طرق أخرى فرعية بين القرى بعضها ببعض لتشكل في النهاية شكل الدائرة ، وقد وضع في الاعتبار أن تتوزع المزارع في الإقليم بحيث لا تبعد أى مزرعة عن أقرب ساحة عمرانية لها بأكثر من خمسة كيلومترات مما يوفر الوقت والجهد للعاملين بالزراعة .^(١)

وفيما يتعلق بالتحطيط الداخلى للقرى السكنية تميزت الشوارع

(١) للتوسيع في هذه الدراسة انتظر :

Glikson, A. Regional Planning and development; Leiden, 1955.

بالاتساع ، بينما تكونت المباني من طابقين على الأكثري وتميزت بالطابع الجميل المنسق ، كما تعددت الحدائق العامة والمليادين في كل قرية ، وأحيط كل منها بنطاق من الحشائش تتخللها الأشجار ، واهتم المخططون بإنشاء عدد من الغابات لتكون البيئة في الأقاليم مفتوحة وصحية مما يشجع على الاستقرار فيها .

ويعد هذا المشروع رائداً في خطته وأسلوب تنفيذه على مستوى العالم ، حيث طبقت خطوات وهيكل تنفيذه في مناطق مستصلحة بجهات مختلفة من العالم ، منها بعض المناطق المستصلحة في مصر وخاصة في منطقة أبيس من حيث أسلوب استصلاح أراضيها وطبيعتها ، وفي القطاع الجنوبي لمديرية التحرير من حيث بناء القرى الجميلة المنسقة والاهتمام بالمساحات الخضراء المفتوحة وشبكات الطرق المرصوفة الجيدة .

ثانياً : بعض مشاريع التنمية الزراعية

في الولايات المتحدة الأمريكية

تنوعت مشاريع التنمية الزراعية في الولايات المتحدة الأمريكية وتتنوع طبيعتها لعظم مساحة البلاد وتبادر خصائص وموارد أقلاليها المختلفة مما انعكس على طبيعة واطار خطط التنمية الزراعية الخاصة بكل اقليم ، كما لعب المستوى التكنولوجي المتقدم في الولايات المتحدة دوراً هاماً في تحقيق وانجاح الكثير من مشاريع التنمية الزراعية .

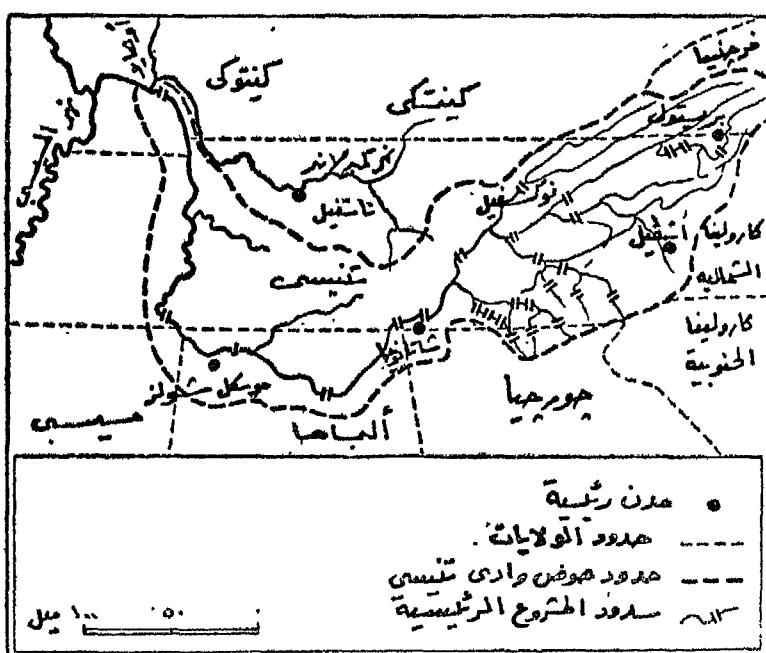
ونستعرض في الصفحات التالية أهم مشاريع التنمية الزراعية وأكبرها في الولايات المتحدة الأمريكية .

١ - مشروع تنمية وادي تنسى : The Tennessee Valley Project

The Blue Ridge ينبع الروافد العليا لنهر تنسى من مرتفعات الحافة الزرقاء في الجزء الجنوبي الشرقي من البلاد ، ويتجه مجرى النهر الرئيسى بعد اتصاله بروافده صوب الجنوب الغربى مخترقاً الحافة الجنوبية لمرتفعات الابلاش حتى تصل إلى مدينة شاتانوجا Chattanooga في ولاية تنسى ، حيث يغير اتجاهه صوب الغرب فالجنوب الغربى مرة

أخرى ، ثم ينحترف صوب الشمال الغربى بصورة عامة حتى يتصل بنهر أوهايو قبل اتصال النهر الأخير بنهر المисىسى .

وتبلغ مساحة حوض نهر تنسى حوالى ٤٠ ألف ميل مربع تمتد في سبع ولايات هي تنسى ، كارولينا الشمالية ، كارولينا الجنوبية ، جورجيا ، الباىاما ، ميسىسى ، كنتكى ، ويعد نهر تنسى عاشر أكبر نظام نهرى في الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو عموماً يكون جزءاً من تصريف نهر الميسىسى .



شكل رقم [٣٠] مشروع نهر تنسى

وكان فيضان نهر تنسى وروافده العديدة يشكل مصدر خطر مستمر على كل الأراضي الزراعية منخفضة المنسوب ، ليس فقط تلك الممتدة على جانبي مجراه ومجاري روافده ، بل أيضاً على تلك الممتدة حتى الوادى الأدنى لنهر الميسىسى في الجنوب ، مما أدى إلى تناقص الانتاج الزراعى في حوض نهر تنسى وتذبذبه ، إلى جانب انخفاض قيمة الأراضي الزراعية لتعرضها لأخطر الفيضانات بصورة مستمرة، كما أسمى هذا النهر في ظهور

مشاكل عديدة في هذا الجزء الجنوبي الشرقي من البلاد ذكر منها تعرّض تربة معظم النطاقات الزراعية هنا للتعرية ، وصعوبة استخدام النهر ورافقه في الملاحة بصورة آمنة ومستمرة طول العام .

كل هذه الأوضاع جعلت نهر تينيسي ورافقه يمثل مشكلة قومية كبرى ساعد على ذلك تعدد جوانب المشكلة وامتدادها في الأراضي سبع ولايات ، لذلك استغرق التفكير لاعداد وتنظيم مشروع ضبط هذا النهر وتنظيم وتطوير استغلاله في كافة المجالات (الزراعة ، الطاقة ، النقل ، السياحة) سنوات طويلة وخاصة أنه يحتاج إلى مشروع متكامل يهدف إلى تنمية حوض النهر بأكمله في الولايات السبع السابقة إليه ، ومعالجة كافة مشاكله دفعة واحدة ، وبعد اتمام كافة الدراسات التمهيدية اللازمة لخطة تنمية الحوض أصدر الرئيس الأمريكي روزفلت قرارا عام ١٩٣٣ بانشاء هيئة مشروع وادي تينيسي The Tennessee Valley Authority الذي يمثل المشروع الرائد في مجال التخطيط الزراعي بالولايات المتحدة الأمريكية لضخامته وشموله ، وقد نص قانون انشاء هذه الهيئة على أن أهم أهدافها يتمثل فيما يلى :

- ١ - ضبط مياه نهر تينيسي ورافقه للقضاء على خطورة فيضاناته التي تهدد الأراضي الزراعية بصورة أساسية .
- ٢ - التخطيط لتنمية وتنظيم زراعة النطاقات الصالحة للانتاج الزراعي في حوض النهر .
- ٣ - تنظيم الملاحة في نهر تينيسي ورافقه الرئيسية .
- ٤ - توليد الطاقة الكهربائية من السدود والخزانات التي ستقام على النهر ورافقه لضبط مياهه .
- ٥ - تشجير النطاقات التي تصالح لنمو الغابات في حوض النهر .

وقد تم بالفعل انشاء ٣١ سداً كبيراً على نهر تينيسي ورافقه الخمسة الرئيسية [شكل رقم ٣٠] ، وأهم هذه السدود سد دوجلاس على نهر فرنش برود ، بالإضافة إلى السدود بيكونيك ، ويلسون ، هوويلر ، هليس بار ، تشيكا موجا ، واتسبار ، نوريس ، فونتان ، نوتل ، واتوجا ، وقد استغرق بناء هذه السلسلة الكبيرة من السدود نحو ٢٠ عاماً امتدت بين

عامي ١٩٣٣ - ١٩٥٣ ، وقد أدى ذلك إلى ضبط مياه النهر وتنظيم خزنهما واستثمارها سواء في الزراعة أو في توليد الكهرباء ، بالإضافة إلى حفظ التربة من التعرية والانحراف بفعل الفيضانات المستمرة ، مما عمل على تنظيم الزراعة وتطويرها في حوض النهر ، إلى جانب تنظيم الملاحة في نهر تنسى وروافده حتى أن حجم حركة النقل النهري هنا تقدر سنويًا بأكثر من بليوني طن متري ، كما تبلغ الطاقة الكهربائية المنتجة أكثر من ٦٠ مليون كيلو وات/ساعة سنويًا ، وقد نتج عن حجز السدود المقامة على نهر تنسى وروافده لكميات هائلة من المياه ، تكون عدد كبير من البحيرات أصبح يطلق عليها لعزم مساحتها اسم بحيرات الجنوب العظمى Great Lakes of The South (١)، تشبيها لها بالبحيرات العظمى الخمس في القارة . وقد استغلت هذه البحيرات في تنشيط السياحة بحوض النهر ، وهذا يظهر الحقيقة التي سبق أن أشرنا إليها وهي أن مشروع تنمية وادي تنسى يتسم بالشمول وتعدد جوانبه ومعالجته للعديد من المشاكل دفعه واحدة مما جعلنا نعتبره بحق المشروع الأقليمي الرائد للتنمية. الاقتصادية الشاملة في الولايات المتحدة الأمريكية ، أو بعبارة أخرى . فإنه يمثل مشروع تنمية متكامل نفذ على مستوى التخطيط الأقليمي . لحوض نهر متجانس من الناحية الطبيعية دون أي اعتبار لحدود بشرية . ، وهي هنا تمثل في الحدود الفاصلة بين الولايات السبع التي يضمها حوض النهر .

٢ - مشروع تنمية حوض ميسوري : Missouri Basin Project

يشغل حوض نهر ميسوري الجزء الشمالي من نطاق السهول الوسطى في الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو يمتد في ولايات مونتانا ، داكوتا الشمالية ، داكوتا الجنوبية ، نبراسكا ، ميسوري ، كانساس ، وايورمنج ، كلورادو . وتبين الخصائص الطبيعية وخاصة المناخ في جهات الحوض المختلفة، فبينما تغزير الأمطار في أجزاء الحوض الجنوبية الشرقية الواقعة في ولايتي ميسوري وكansas حيث تصل كمية الامطار السنوية إلى أكثر من

1. Paterson, J. H., North America-Aregional Geography, London, 1962.

٤ بوصة ، تقل كمية الأمطار حتى تصل أدناها في الأجزاء الغربية من الحوض حيث لا تتجاوز ١٥ بوصة سنوياً .



شكل رقم [٣١] مشروع حوض ميسوري

لذلك فبينما كانت تعانى الأجزاء الجنوبية من الحوض من كثرة مياه الفيضان وتهديدها المستمر للأراضي الزراعية ، إلى جانب مخاطرها على الملاحة النهرية ، كانت الأجزاء الغربية والشمالية تعانى من نقص المياه وعدم كفايتها للاراضي الزراعية ومزارع تربية الحيوانات .

لذا تعددت الخطط التي وضعت لتنمية الأجزاء المختلفة من حوض نهر ميسوري ، عكس الوضع بالنسبة لمشروع تنمية وادي تنسى السابق الاشارة إليه ، وبينما وضع مكتب الاستصلاح الأمريكي مشروع لتنمية

الأجزاء الغربية التي تعانى من الجفاف ، وقد عرف هذا المشروع باسم مشروع سلون Sloon Plan ، وضعت رابطة المهندسين الامريكيين مشروع آخر عرف باسم مشروع بيك Pick Plan لتنمية الأجزاء الجنوبية من المروض عن طريق التحكم في فيضان النهر وتنظيم الملاحة في مجرىاه . وفي عام ١٩٤٤ نسق الكونجرس الامريكي بين المشروعين ، وتم وضع خطة متكاملة لتنمية حوض ميسوري عرفت بمشروع بيك / سلون Pick - Sloon Plan وقد تعددت أهداف هذا المشروع تماما كما هي الحال بالنسبة لمشروع وادى ننسي السابق دراسته ، وقد حقق تنفيذ هذا المشروع الانجازات التالية :

- انشاء عدد كبير من السدود على نهر ميسوري وروافده ، ويعد فورت بيك ، جاريسبون ، سورت راندال ، باجينيل أهم هذه السدود وأكبرها [شكل رقم ٣١] .

- توفير مياه الرى لمساحة تربو على ١٠٠ مليون اكر^(١) في حوض ميسوري وخاصة في أجزاءه الشمالية والغربية .

- تنظيم الملاحة في النهر وروافده الرئيسية .

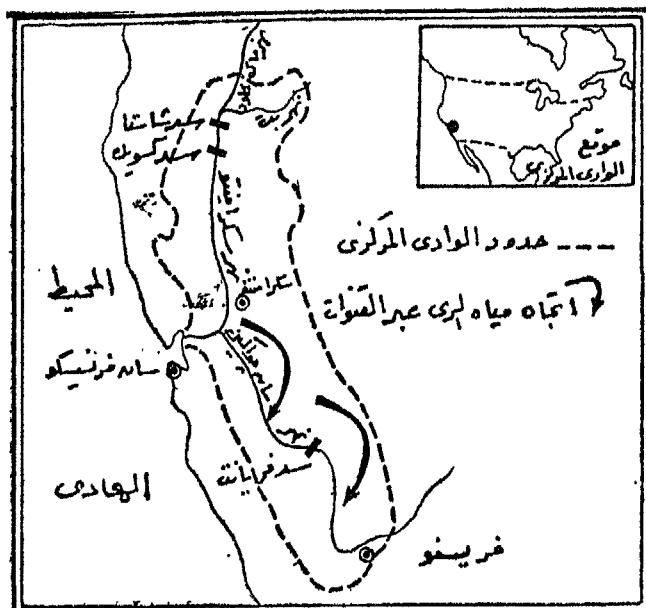
- استغلال المساقط المائية الكبيرة في توليد طاقة كهربائية وزعت على المحلات العمرانية والمزارع المختلفة المنتشرة في حوض النهر .

٣ - مشروع الوادى المركزى :Central Valley Project

يتالف الوادى المركزى من نهرى سكرامينتو وسان جواكين فى ولاية كاليفورنيا بغرب الولايات المتحدة الامريكية ، وتتلخص ظروف الوادى المركزى فى أن النصف الشمالي منه يمتد فيه نهر سكرامينتو الذى تجري فيه $\frac{2}{3}$ مياه الوادى المركزى ، فى حين يضم حوالي ثلث الزمام المزروع فى كل الوادى والبالغ مساحته ٩ مليون اكر ، بينما يمتد فى النصف الجنوبي من الوادى المركزى نهر سان جواكين الذى تجري فيه حوالي $\frac{1}{3}$ كمية مياه

(١) يساوى الفدان البالغ مساحته حوالي ٤٢٠٠ متر مربع نحو ١٠٣٨ اكر .

الوادى فى حين يشكل زمامه نحو $\frac{2}{3}$ مساحة الاراضى الزراعية فى الوادى
المركزى (١) .



شكل رقم [٣٢] مشروع الوادى المركزى

ويجري نهر سكرامينتو من الشمال الى الجنوب ليلتقي مع نهر سان جواكين الاتى من الجنوب عند الجزء الاوسط من الوادى المركزى ، ويتجه المجرى المشترك للنهرین صوب الغرب ليصب في الخليج الذى تقع عليه مدينة سان فرنسيسكو . وكانت كمية كبيرة من مياه سكرامينتو وسان جواكين تضيع في المحيط الاهادى خلال موسم الفيضان دون الاستفادة بها ، لذلك وضع مشروع لتنمية الوادى بدءاً في تنفيذه عام ١٩٣١ ، وكان الهدف من هذا المشروع حجز المياه للاستفادة بها ، مع ايجاد نوع من التوازن في توزيع المياه لضمان توفير المياه الضرورية اللازمة لكل الاراضى الزراعية بالوادى المركزى ، وذلك عن طريق انشاء عدة سدود لحجز المياه ، الى جانب شبكة واسعة من الأنابيب لتوزيع هذه المياه ، وبالفعل تم انشاء ثلاثة سدود

هى : [شكل رقم ٣٢]

1. Paterson, J. H., Ibid., p. 400.

(أ) سد شاستا الذى أقيم على نهر سكرامينتو لمحجز مياه رافديه بت ، ماكلاراد ، ويعد شاستا أكبر سدود المشروع حيث يمحجز في البحيرة الممتدة خلفه كمية من المياه تربو على ٥٤ مليون قدم مكعب .

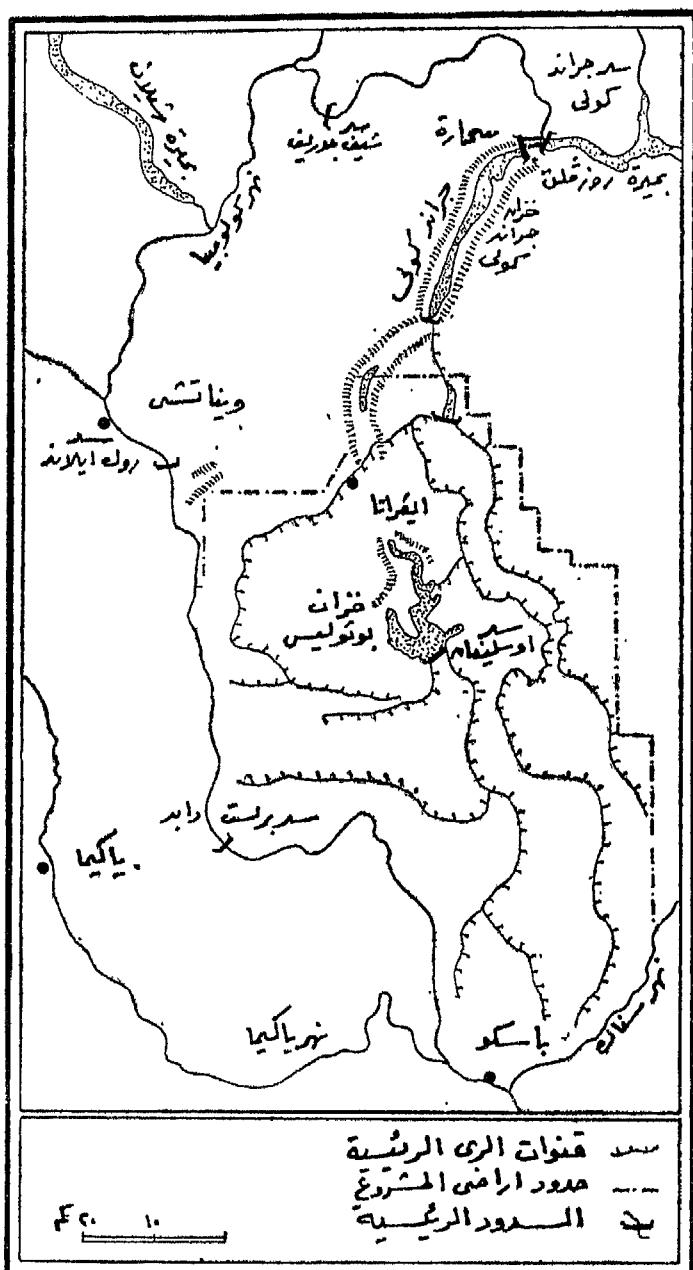
(ب) سد كسويك الذى أقيم أيضا على نهر سكرامينتو إلى الجنوب مباشرة من سد شاستا المشار إليه لزيادة السيطرة على المياه والتحكم فيها .

(ج) سد فريانت ، الذى شيد على نهر سان جواكين في الجزء الجنوبي من الوادى المركزى .

وتتنقل المياه المختزنة خلف السدود المقاومة على نهر سكرامينتو صوب نهر سان جواكين في الجنوب عبر قناة ضخمة أقيم عليها محطة ضخ كبيرة لنقل ٦٠٠ قدم مكعب من المياه كل ثانية ، وتعرف هذه القناة باسم قناة دلتا - مندوتا ، وهى تبدأ من دلتا نهر سكرامينتو لتنتهى عند مندواتها الواقعية على مجرى نهر سان جواكين وعن طريق شبكة ضخمة من القنوات توزع المياه إلى كل النطاقات الزراعية في الجنوب ، كما أنه بفضل هذا المشروع الكبير أمكن تحويل ميام نهر سان جواكين بحيث تتجه صوب الجنوب إلى الأطراف الجنوبية من أراضي المشروع بمعدل مليون غالون في الدقيقة بدلا من اتجاهها صوب الشمال لتصب في خليج سان فرنسيسكو ، وبذلك أمكن لأول مرة زراعة ٦٥٠ ألف أكر تمتد في الجنوب بين مدينة فريسنوس ونهر كيرن الصغير .

وقد أسهم هذا المشروع الزراعي المخطط بشكل جيد في إضافة ٥ مليون أكر إلى الأراضي المزروعة في ولاية كاليفورنيا ، ويشكل القطن والخضروات والفاكهة وخاصة الكروم أهم المحاصيل المزروعة في أراضي الوادى المركزى .

٤ - مشروع تنمية حوض كولومبيا : Columbia Basin Project
يجرى نهر كولومبيا في ولاية واشنطن في أقصى شمال غرب الولايات المتحدة الأمريكية ، ويضم حوض هذا النهر نطاقات زراعية خصبة تتراوح ترتيبتها بين الفيوضية والبركانية وتمتد على مناسبات متباينة الارتفاع ، إذ تتراوح بين ٣٠٠ ، ٥٠٠ قدم فوق منسوب سطح البحر .



شكل رقم [٣٣] مشروع حوض كولومبيا

وتصنف الاراضي الزراعية هنا الى نطاقين رئيسيين :

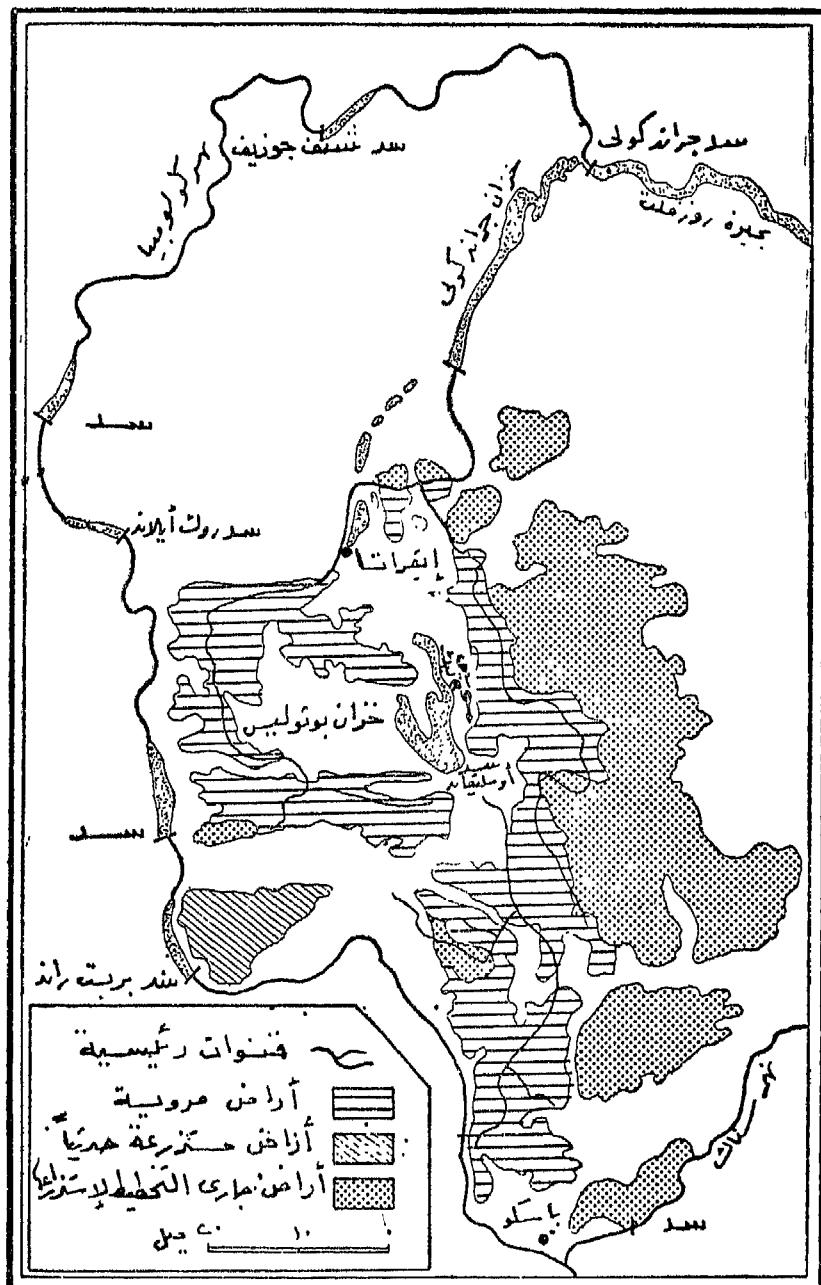
- (ا) نطاق الاراضي الزراعية السهلة المعتمدة على مياه النهر .
- (ب) نطاق الاراضي الزراعية مرتفعة المنسوب والتى تعتمد على مياه الأمطار القليلة التى تتراوح كميتها السنوية بين ٨ - ١٠ بوصات .

وكان الانتاج الزراعى في حوض كولومبيا أقل كثيراً من امكانياته الكبيرة وذلك لقلة مياه الأمطار ، اذ تتوافر التربات الخصبة ومياه نهر كولومبيا الوفيرة مما يعطى امكانيات زراعية كبيرة وخاصة في نطاق الاراضي السهلية حيث يطول فصل النمو الحالى من الصقىع . الا أن فيضانات نهر كولومبيا وغمرها للأراضي الزراعية السهلية وفرار سكان جهات واسعة من الحوض الى النطاقات مرتفعة المنسوب خلال فترات الفيضان عندما يذوب الجليد فوق مرفعات الروكى حيث توجد الروافد العليا لنهر كولومبيا ... كل هذه عوامل قلل من امكانية تحويل هذه الموارد والامكانيات المتاحة الى واقع زراعى مستثمر بالفعل .

لذلك اتجه التفكير الى ضرورة ترويض نهر كولومبيا وхран مياهه لاستغلالها في تحقيق التنمية الزراعية للحوض ، وبالفعل تم عام ١٩٥٢ بناء أضخم سد خرسانى في النصف الغربى للكرة الأرضية ، وهو سد جراند كولي Grand Couleedam البالغ طوله ٤ آلاف قدم على نهر كولومبيا وتحويل جزء من مجرى النهر ، وهو الجزء المعروف باسم جراند كولي والذي سمى السد باسمه [شكل رقم ٣٣] .

ويتلخص المشروع في حجز السد المذكور لمياه النهر في بحيرة واسعة تمتد الى الخلف منه ، وقد أطلق عليها اسم بحيرة روزفلت ، وهى تتصل بالجرى القديم لنهر كولومبيا والمعروف باسم جراند كولي عن طريق سحارة ضخمة يمكن عن طريقها توصيل مياه بحيرة روزفلت الى مجرى جراند كولي الذى استغل كخزان مائي هائل يمتلىء بالملايئر عن طريق السحارة التى تربطه ببحيرة روزفلت خلال موسم فيضان النهر عندما يذوب الجليد فوق المرتفعات حيث توجد الروافد العليا لنهر كولومبيا .

ويخرج من خزان جراند كولي شبكة ضخمة بعضها يتالف من الترع ،



شكل رقم [٣٤] تفصيل أراضي مشروع حوض كولومبيا

وبعضاها الآخر يتالف من الأنابيب لتوصيل مياه الري إلى النطاقات الجافة ، وقد أقيمت عدة سدود فرعية على المجرى النهرية بحوض كولومبيا لضمان السيطرة الكاملة على مياه النهر وتوجيهها إلى النطاقات الزراعية عن طريق الشبكة الكبيرة من الترع والأنابيب السابق الاشارة إليها ، وبهذه الطريقة أمكن توفير مياه الري اللازمة لزراعة ٢٠٠ ألف هكتار أسممت في انعاش وتنمية حوض كولومبيا [شكل رقم ٣٤] .

ومن المشاريع الكبيرة الأخرى في الولايات المتحدة الأمريكية مشروع سد هوفر الذي أقيم على نهر كلورادو في ولاية أريزونا عام ١٩٣٦ لتوفير المياه اللازمة لري حوالي ٣٠٠ ألف هكتار .

ثالثاً : التخطيط الزراعي

في المملكة العربية السعودية

تعد الزراعة من قطاعات الانتاج الهامة في المملكة العربية السعودية ، حيث يعمل بها نحو ٤٥٪ من جملة مakan الدولة ، كما أنها تسهم بنصيب غير قليل في الدخل القومي ، فقد ساهمت على سبيل المثال بنحو ١٠٠٠ مليون ريال سعودي وهو ما يوازي ٦٪ من إجمالي الدخل القومي السعودي عام ١٣٨٩هـ (١٩٦٩م) ، وأصبح الدخل الزراعي يشكل حاليا نحو عشر الدخل القومي ومن هنا كان الاهتمام بالقطاع الزراعي بهدف تنويع مصادر الثروة في البلاد . ويهدف التخطيط الزراعي في المملكة العربية السعودية إلى زيادة الانتاج الزراعي والحيواني ورفع مستوىه عن طريق استغلال الموارد الطبيعية في المملكة ، لذا تم اجراء مسح شامل لكل أجزاء المملكة تناول مصادر المياه وخصائص التربة ومدى استجابتها للعمليات الزراعية ، وكان الهدف من ذلك تحديد المناطق التي يمكن استصلاح أراضيها واستزراعها ، وحصر المشاكل التي تعانى منها مثل هذه المناطق وايجاد الحلول لها .

وأكدت الدراسات التمهيدية عدة حقائق أهمها ما يلى :

- ١ - وجود مساحات هائلة يمكن استزراعها في أكثر من منطقة من

مناطق المملكة العربية السعودية . وقد ثبت من الدراسات أن هذه المساحات تبلغ ٤١٨١٥٧ هكتار أي أكثر من سبعة أضعاف المساحة المزروعة حالياً والمقدرة بحوالي ٥٨٥ ألف هكتار .

٢ - امكان زراعة الموارد المائية سواء عن طريق تنظيم استغلال مياه السيل ، أو عن طريق التوسيع في استغلال المياه الجوفية أو تحلية مياه البحر .

٣ - امكانية التوسيع الرأسى في الزراعة السعودية عن طريق التوسيع في استخدام المخصبات بصفة دورية وتعظيم زراعة البذور عالية الانتاج ، مع تطبيق أحدث الأساليب واستخدام الآلات في العمليات الزراعية المختلفة .

٤ - تنوع وتبابن المحاصيل التي يمكن زراعتها في مناطق المملكة المختلفة ، فالجهات الغربية (تهامة والججاز) تسم بارتفاع درجة الحرارة وسقوط معظم الأمطار خلال فصل الربيع والخريف ، لذا يمكن التوسيع في زراعة المحاصيل الصيفية بها كالذرة والدخان والسمسم .

أما جبال عسير - أكثر جهات المملكة ارتفاعاً فوق منسوب سطح البحر - فتقسم بسقوط الأمطار الموسمية الغزيرة مما يمكن من التوسيع في زراعة المحاصيل الشتوية وأشجار الفاكهة . بينما يمكن التوسيع في زراعة المحاصيل الشتوية أيضاً وخاصة الشعير والقمح في مناطق الواحات وعلى أطراف مسالك الأودية ، بالإضافة إلى زراعة النخيل .

ويحسن قبل التعرض بالتفصيل للتخطيط الزراعي في المملكة العربية السعودية والمشاريع التي تم تنفيذها ، دراسة العوامل الطبيعية التي تؤثر في الزراعة بالمملكة بصورة عامة والتي يمكن حصر أهم خصائصها فيما يلى :

■ يسود المملكة المناخ الصحراوى بصورة عامة ، ومع ذلك تتباين ظروف المناخ من منطقة لأخرى تبعاً لارتفاع مستوى سطح الأرض بالنسبة لمنسوب سطح البحر ، وأيضاً تبعاً للموقع بالنسبة للمسطحات المائية ، وعموماً تتباين درجات الحرارة لتصل إلى نحو ٥٠ درجة مئوية أثناء النهار صيفاً، في حين تنخفض إلى أقل من الصفر المئوي خلال بعض ليالي الشتاء .

■ تسود ظاهرة الجفاف معظم جهات المملكة باستثناء منطقة جبال الحجاز وعسير التي تقع تحت تأثير الرياح الموسمية، لذا تبلغ كمية الأمطار الساقطة فوقها نحو ٥٠٠ مم سنوياً ، في حين لا تتجاوز هذه الكمية ١٠٠ مم على مستوى المملكة ، وجدير بالذكر أن الجزء الشمالي من الدولة يقع تحت تأثير أقليم مناخ البحر المتوسط لذلك تسقط عليه كميات من الأمطار خلال أشهر الشتاء .

■ نتج عن عظم مساحة المملكة (أكثر من ٢ مليون كيلو متر مربع) ، وتبادر الظروف الطبيعية في جهاتها المختلفة تبادر خصائص التربة من جهة لأخرى ، وعموماً تعد الأراضي في المملكة حديثة التكوين - بسبب الجفاف الذي يؤخر من اكتمال النمو - كما تتسم التربة عموماً بضائمة محتواها من العناصر العضوية كنتيجة لسيطرة ظاهرة الجفاف وما تبع ذلك من فقر الحياة النباتية والحيوانية ، كما تتسم التربة بخشونة نسيجها مما يجعلها سريعة النفاذية للمياه ، ومع ذلك تنتشر في بعض الجهات التربة الطميّة وذلك في النطاقات التي تحوي مياها جارية، وتغطي الرمال المتحركة مساحات واسعة من البلاد وخاصة في صحاري الربع الخالي والنفود .

■ المياه السطحية في المملكة محدودة للغاية كنتيجة لقلة مياه الأمطار كما سبق أن ذكرنا ، يستثنى من ذلك المنطقة الغربية التي تغزو فيها الأمطار بشكل نسبي ، مما مكن من استغلالها في الزراعة، أما المياه الجوفية هنا (في المنطقة الغربية) فمعدومة لانتشار الصخور النارية .

وتنتشر الطبقات الأرضية الحاوية على المياه الجوفية في نحو ثلث المملكة الشرقي ، وقد أثبتت الدراسات التي أجرتها وزارة الزراعة والمياه وجود حوالي ٢٨ تكويناً رسوبياً ، منها ثمانية عشر تكويناً حاملاً للمياه الجوفية التي يمكن استغلالها سواء للزراعة أو لاغراض الشرب .

توزيع الأراضي الزراعية :

يمكن تقسيم الأراضي الزراعية في المملكة العربية السعودية إلى ثلاثة مجموعات رئيسية هي : [شكل رقم ٣٥]

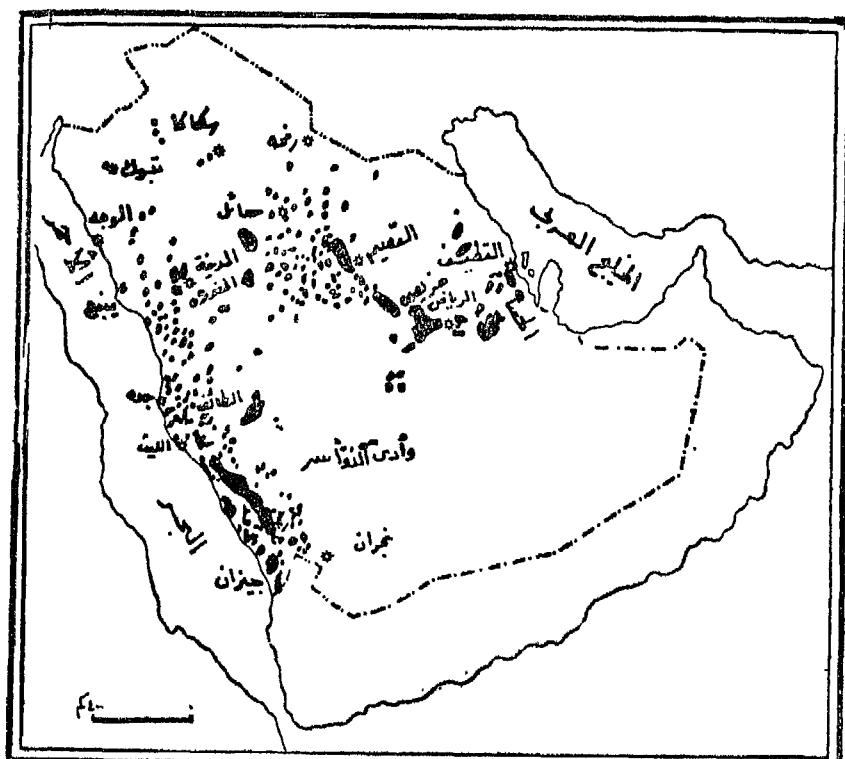
■ الأودية

■ الواحات

■ نطاق مرتفعات الحجاز وعسير

أولاً - الأودية :

تعد أطراف الأودية وسهولها أهم الأراضي الزراعية في المملكة وأكثرها خصوبة ، ومرد ذلك توافر مياه الري ، وارتفاع خصوبة التربة بشكل واضح ، ويرجع نكون التربة هنا إلى تراكم المفتتات التي تجلبها مياه السيول ، واللحظة الجديرة بالذكر أن الأودية تزداد أهميتها الزراعية كلما اتجهنا نحو الجنوب ، بمعنى أن الأودية الجنوبية أكثر أهمية من الأودية الشمالية وذلك من الناحية الزراعية لتوافر عنصر الماء والآحوال المناخية الأنسب للزراعة في الجنوب عنه في الشمال .



شكل رقم [٣٥] توزيع الأراضي الزراعية في المملكة العربية السعودية

ويمكن تقسيم الأودية بدورها إلى المجموعات التالية :

- ١ - أودية تتجه غرباً لتصب في البحر الأحمر ويمثلها أودية عفال ، حمض ، الليث ، الشاقة ، عقود ، بيش ، جيزان ، خمس .
- ٢ - أودية تخلل مرتفعات الحجاز ويمثلها وادياً بوا ، وج .
- ٣ - أودية تنحدر من مرتفعات الحجاز وعسير وتجه شرقاً ويمثلها أودية تربة ، بيشه ، نجران ، حبوبه .
- ٤ - أودية أخرى تتبادر في اتجاهاتها ويمثلها أودية الدواسر (ينتهي في الربع الخالي) ، الرمة (يخترق منطقة القصيم) ، حنيفة (يخترق وسط نجد ، السرحان .

ثانياً - الواحات :

تغير نمط استغلال أراضيها ، فبعد أن كانت الزراعة فيها قاصرة على النخيل تعددت المحاصيل المزروعة بها حالياً وأصبحت تشمل محاصيل الخضروات والفاكهة بصفة أساسية ، وقد ساعد على ذلك ارتفاع مستوى المعيشة ، وتحسين الاحوال والامكانيات المادية للمزارعين ، وتضم الواحات في المملكة ما يلى :

- ١ - منطقة الجوف (واحة دومة الجندي ، واحة سكافا) .
- ٢ - واحات المدينة المنورة (خبير ، ينبع النخل ، تيماء ، العلا) .
- ٣ - النطاقات الزراعية في القصيم وحائل (تضم القصيم - بريدة وعنيزة والرس) .
- ٤ - الأراضي الزراعية في المنطقة الشرقية (الاحساء ، القطيف) .

٥ - واحات نجد وتشمل :

- (أ) المناطق الزراعية القريبة من الرياض وتشمل مناطق الرياض ، حريرملاء ، القويضة .
- (ب) الخرج والحوطة والحريق والافلاج .
- (ج) منطقة الوشم .
- (د) منطقة سدير .

ثالثاً - نطاق مرتفعات الحجاز وعسير :

تتمثل الأراضي الزراعية هنا اما في الأودية الصغيرة التي تتخلل النطاقات الجبلية ، أو في الدرجات الممتدة فوق السفوح الجبلية ، وعموماً تتسم النطاقات المزروعة هنا بصغر مساحتها بشكل واضح رغم تمنعها بكثيات وفيرة من الأمطار في معظم السنوات .

أهم مشاريع التنمية الزراعية

فيما يلى عرض لأنواع مشاريع التنمية الزراعية التي تم تنفيذها في المملكة العربية السعودية :

أولاً - السدود :

تم إنشاء سبعة عشر سداً تعرّض مياه الأمطار التي تجري خلال الأودية العديدة المنتشرة في جهات مختلفة من المملكة ، ويعد سداً وادى جيزان ووادى أبها أهم هذه السدود وأكبرها^(١) .

سد وادى جيزان :

تم إنشاء هذا السد عام ١٣٩٠هـ . (١٩٧٠م) وبلغت تكلفة الإنشاء نحو ٣٣ مليون ريال سعودي ، ويبلغ طول هذا السد ٣٦٦ متراً ، وارتفاعه حوالي ٤٢ متراً يمكن من خزن ٧١ مليون متراً مكعباً من الماء تقريباً ، وقد استغلت هذه في رى حوالي ٨٠ ألف دونم من الأراضي الزراعية بشكل منتظم .

ويمثل هذا السد جزءاً من مشروع متكامل يهدف إلى تطوير الزراعة في منطقة جيزان ، وتشمل خطة هذا المشروع إنشاء شبكات للرى والصرف ، واستصلاح مساحة واسعة من الأراضي تمهيداً لاستزراعها .

سد وادى أبها :

تم إنشاء هذا السد عام ١٣٩٤هـ . (١٩٧٤م) في الجهة الغربية لمدينة

(١) يوجد بالإضافة إلى السبعة عشر سداً الرئيسية أعداد أخرى من السدود الأصغر حجماً .

أبها لتخزين مياه وادى أبها ولضمان توفير كمية ثابتة من المياه ، ويبلغ طول هذا السد نحو ٣٥٠ مترا (يشمل ٢٥ كتلة ، طول كل منها نحو ١٤ مترا) وارتفاعه ٣٣ مترا فوق منسوب سطح البحر ، وتقدر سعة تخزينه بنحو ٢٨٦ ألف متر مكعب .

ثانيا - مشروع الري والمصرف بالاحساء : (في المنطقة الشرقية)

يعد هذا المشروع أكبر مشاريع الري في المملكة على الاطلاق حيث مكن من اتساع مساحة الزمام المزروع في المنطقة بمقدار ١٢ ألف هكتار ، بالإضافة الى المساحة المستغلة فعلا وقدرها ٨ آلاف هكتار ، لتصبح جملة المساحة المزروعة نحو ٢٠ ألف هكتار . وقد أسمم هذا المشروع في رفع القدرة الانتاجية للأراضي الزراعية بمنطقة الاحساء .

واستغرق تنفيذ هذا المشروع نحو خمس سنوات انتهت عام ١٣٩١ هـ .
(١٩٧١م) وبلغت تكلفته الاجمالية نحو ٢٥٠ مليون ريال سعودي .

ثالثا - مشروع الفيصل النموذجي للتوطين بحرض :

يعتمد هذا المشروع في الأساس على ضخ المياه من نحو ٥٠ بئراً للمياه الجوفية وتجميعها في شبكة كبيرة للري تغطي مساحة تقدر بنحو أربعين ألف هكتار من الأراضي الزراعية ، بالإضافة الى شبكة أخرى للصرف .
ويهدف المشروع الى تعليم أبناء الباادية الأعمال الزراعية وتربية الحيوانات معتمدين في ذلك على محاصيل العلف التي يزرعونها في المنطقة ، وبذلك يمكن شوطينهم في أماكن محددة ، و لتحقيق ذلك تم توفير الخدمات المختلفة للمواطنين سواء كانت صحية أو تعليمية .

وبدىء في تنفيذ هذا المشروع عام ١٣٩٢ هـ . (١٩٧٢م) وجدير بالذكر أن تكاليف تنفيذ المشروع بلغت نحو مائة مليون ريال سعودي .

رابعا - توزيع الأراضي البوار :

أثبتت الدراسات أن توزيع الأراضي البوار على المزارعين تشجع على زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي مما يؤدي في النهاية الى اتساع رقعة الزمام المزروع وبالتالي زيادة الانتاج الزراعي ، لذلك اعتمد نظام لتوزيع

الأراضي البوار بموجب المرسوم الملكي رقم ٢٩/م في ٦/٧/١٣٨٨ هـ ١٩٦٨ م) .

وعرف المرسوم الملكي الأرضي البوار المخصصة للتوزيع على المواطنين بأنها الأراضي غير المرتبطة بأى حق من حقوق الملكية أو الاختصاص ذات الأهمية الاقتصادية ، وأن تكون خارج حدود العمران في المدن والقرى .

وأوجب المرسوم الملكي توزيع الأراضي على المؤهل لاستغلالها ، على ألا تقل الرقعة الموزعة على الفرد الواحد عن ٥٠ دونما ولا تزيد عن ١٠٠ دونم حسب مستوى خصوبة التربة وتوافر المياه . ويمكن التجاوز عن الحد الأقصى للتوزيع إلى ٢٠٠ دونم وذلك في الحالات التالية :

(أ) في المناطق التي تتواجد فيها مساحات واسعة من الأراضي البوار القابلة للاستصلاح والاستزراع ، مع توافر المياه الضرورية .

(ب) في المناطق التي يوجد بها آبار فواررة ذات ضخ مرتفع وتحتاج إلى مساحات واسعة من الأراضي .

(ج) في المناطق التي ترتفع فيها تكاليف الآبار الارتوازية .

(د) في المناطق التي ترتفع فيها تكاليف استصلاح الأرض ، مما يتطلب أن تكون المساحة المراد استثمارها واسعة بحيث تتناسب مع تكاليف الاستصلاح المرتفعة .

وحدد المرسوم الملكي المدة المسموح بها لل الاستثمار ٣ - ٢ سنوات ، فإذا تم الاستثمار خلال هذه الفترة تملك الأرض للمستثمر ، وإذا لم يتم تسحب منه وتعطى مواطن آخر يحسن استثمارها ، على أن يعوض الثاني الأول بمقدار الزيادة في قيمة الأرض بعمله أو باقامته لأشغالات مختلفة عليهما .

وبلغت المساحات القابلة للتوزيع ٣٤٢٥٨٢١ دونم تتنوع على نحو ١٧ منطقة زراعية ، وقد صدرت قرارات توزيع المساحات المذكورة على المواطنين .

وفي محاولة من الدولة لتشجيع الزراعة على زيادة الانتاج الزراعي

صدرت عدة قرارات تمنح المزارعين اعانت توفير لهم أسباب زيادة الانتاج ومستلزماته ، ومن هذه الاعانات نذكر ما يلى :

■ اعانت تعادل ٤٥٪ من ثمن شراء الآلات الزراعية وذلك بالنسبة للجمعيات التعاونية والمزارعين .

■ اعانت مباشرة لمضخات وماكينات الرى بنسبة ٥٠٪ من السعر الرسمي المحدد من قبل وزارة الزراعة والمياه .

■ اعانت مباشرة بنسبة ٥٪ من تكلفة الأسمدة المستوردة والمنتجة محلياً .

■ اعانت مباشرة تعادل ٢٠٪ من ثمن الشراء لمعدات مزارع الدواجن .

■ منح اعانت مباشرة للأعلاف المركزية بنسبة ٥٪ من تكلفتها ، بهدف حماية صناعة الدواجن وازدهارها ، إلى جانب تشجيع الانتاج الحيواني .

وبالاضافة الى ما سبق تشجع الدولة المزارعين على زيادة انتاجهم من محاصيل الحبوب عن طريق منح المنتجين الاعانات التالية :

■ اعانت انتاج القمح ، ومقدارها خمسة قروش عن كل كيلو جرام من القمح المنتج .

■ اعانت انتاج الأرز ، ومقدارها خمسة قروش عن كل كيلو جرام من الأرز المنتج .

■ اعانت انتاج الذرة الرفيعة ، ومقدارها خمسة قروش عن كل كيلو جرام من الذرة الرفيعة المنتجة .

وعموماً يمكن القول بأن التخطيط الزراعي في المملكة العربية السعودية يهدف إلى تحقيق ما يأتي :

١ - زيادة الانتاج الزراعي عن طريق التوسيع الأفقي والتتوسيع الرأسى .

٢ - تنويع المحاصيل التي تؤلف الانتاج الزراعي القومي ، وعدم التركيز على محصول واحد .

٣ - الاهتمام بزراعة الأعلاف لزيادة الانتاج الحيواني وتنويعه .

٤ - التوسيع في زراعة محاصيل الخضر كلما أمكن ذلك وخاصة في النطاقات القريبة من مراكز الحضر وخاصة الرئيسية منها .

٥ - التوسيع في زراعة حدائق الفاكهة وخاصة المنتجة لمحاصيل الموزيات في مرتفعات الحجاز ، والتفاحيات (التفاح والمثمري) في جبال سير ، والموالح في النطاقات معتدلة الحرارة وخاصة بيشة ، والموز في النطاقات الحارة وخاصة النطاقات الساحلية ، والعنب في النطاقات ذات التربات الجيرية وخاصة في المنطقة الوسطى والرياض .

رابعاً : التخطيط الزراعي

في جمهورية مصر العربية

كانت هناك عدة محاولات لتنمية الامكانيات الزراعية في مصر واستغلالها بشكل جيد منذ أواخر القرن التاسع عشر ، وقد تمثلت هذه المحاولات في العديد من الخزانات والأعمال الصناعية المختلفة التي أقيمت على نهر النيل وفروعه لتوفير حاجة المحاصيل المزروعة من مياه الري وأيضاً لتوسيع مساحة الاراضي الزراعية ، ونتيجة لعدم عدالة توزيع الملكيات الزراعية فقد كان المستفيد من كل مشاريع التنمية الزراعية فئة كبار المالك التي كانت تملك الجزء الأكبر من الاراضي الزراعية في مصر، ومعنى ذلك أنه في مجال الزراعة المصرية كان المستفيد من مشروعات التنمية أصحاب رأس المال دون الطبقة العاملة التي تشكل القاعدة العريضة للمجتمع المصري .

وازدادت الصورة سوياً نتيجة معدل النمو السريع لسكان مصر والذي كان له أكبر الأثر في بروز مشكلة التضخم السكاني بشكل واضح ٠٠ تلئ المشكلة التي تتمثل في اختلال التوازن بين السكان والموارد الاقتصادية ، فيبينما كان عدد السكان وفق تعداد عام ١٩٤٧ حوالي ١٩ مليون نسمة ، ارتفع وأصبح ٢٥٩ مليون نسمة في تعداد عام ١٩٦٠ ، أي أن إجمالي عدد السكان زاد بنحو ٢٥٥ % تقريباً خلال الفترة بين عامي ١٩٤٧ و ١٩٦٠ ، الوقت الذي لم تتسع فيه الرقعة الزراعية بأكثر من ٤ % والمساحة المحسوبة بنحو ١١ % تقريباً ، وقد نتج عن ذلك انخفاض نصيب الفرد من الأرض

الزراعية، ففي عام ١٩٤٧ كان نصيب الفرد ٣٠ فداناً أصبح ٢٢ فداناً عام ١٩٦٠، ١٩٦٠ فداناً عام ١٤، ١٩٨٠ فداناً في الوقت الحاضر (عام ١٩٩٠) ، وقد كان الفدان الواحد من الأراضي الزراعية يقوم بأوامر شخصين في بداية القرن العشرين ، فأصبح يقوم بأوامر أربعة أشخاص ونصف خلال عقد السبعينيات من القرن العشرين ، بل أنه في الوقت الحاضر يقوم بأوامر نحو ٨ أشخاص [عام ١٩٩٠] ، وكان من نتائج الضغط السكاني على الأراضي الزراعية انخفاض مستوى المعيشة وعدم كفاية الأراضي الزراعية مما أدى إلى ضرورة العمل على إعادة تخطيط البنية الزراعية وتطوير قطاع الزراعة بحيث يتلائم مع ظروف البلاد الجديدة .

وقد بلغت الاستثمارات التي خصصت لقطاع الزراعة والرى في الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس (١٩٦٠ - ١٩٦٥) حوالي ٣٤٧ مليون جنيه مصرى أي ما يكون ٢٠٪ من مجموع الاستثمارات في الخطة المذكورة ، وقد نتج عن تنفيذ الخطة ارتفاع الدخل التقديري من الزراعة حيث بلغ حوالي ٥٢٨٣ مليون جنيه مصرى عام ١٩٥٩/٦٤ بعد أن كان لا يتجاوز ٤٠٥ مليون جنيه مصرى عام ١٩٦٥ ، أي زاد الدخل الزراعي بمقدار ١٢٣٣ مليون جنيه خلال الفترة المذكورة .

وسارت خطة التنمية الزراعية في مصر على ثلاثة محاور أساسية متوازية هي :

- ١ - توسيع رقعة الأراضي الزراعية
- ٢ - زيادة الانتاج الزراعي وتحسينه
- ٣ - تنوع الانتاج الزراعي

المحور الأول - توسيع رقعة الأراضي الزراعية :

منذ أواخر القرن التاسع عشر وتوسيع رقعة الأراضي الزراعية تشكل هدفاً من أهم أهداف التنمية الزراعية في مصر ، ولتحقيق ذلك أقيمت مشاريع لتخزين المياه على نهر النيل ، ولكن كل الخزانات التي أقيمت كانت ذات طاقة تخزين سنوية محدودة المدى، بمعنى أن المياه كانت تخزن

في فترة من السنة - موسم الفيضان - لكي تستغل في سد حاجة الزراعة خلال نفس العام . وهذا لم يعط الفرصة لتوفير مياه الري بكميات كبيرة ، أو لاستخدامها في توسيع رقعة الأراضي الزراعية على نطاق واسع ، لذلك سارت عمليات الاستصلاح سيراً بطريقاً خلال الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين ولتأكيد ذلك نذكر أنه كان يتم استصلاح نحو ٢٢٥٠ فدانًا فقط كل عام وذلك خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٣٢ ، ١٩٥٢ ، بينما ارتفع هذا المعدل وأصبح نحو ١٢٠٠٠ فدان كل عام خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٥٢ ، ١٩٦٢)١(، وهذا يعني أنه خلال المائة الماضية ٣٠ عاماً المحصورة بين عامي ١٩٣٢ ، ١٩٦٢ تم استصلاح نحو ١٦٥ ألف فدان فقط ، وهذا يظهر البطء الشديد الذي سارت عليه معدلات استصلاح الأراضي في مصر ، ومرد ذلك عدة أسباب يأتي في مقدمتها عدم توافر مياه الري كنتيجة للتخزين السنوي الذي لم يعط الفرصة كاملة أمام الزراعة المصرية لكي تستغل مياه النيل ، وكانت الكمية المستفاد بها من المياه في الزراعة لا تتجاوز ٥٠ مليار متر مكعب ، بينما كانت هناك كمية تقدر بنحو ٣٤ مليار متر مكعب تصريف سنوياً في البحر المتوسط رغم حاجة الزراعة المصرية إلى هذه الكمية ، ومن المشاكل التي عانت منها الزراعة المصرية في تلك الفترة ذكر ما يلى :

١ - صعوبة التحكم في توزيع المياه على الأراضي الزراعية حسب حاجة المحاصيل وفي الأوقات المناسبة لكل محصول ، مما انعكس على الكمية المنتجة والتي تناقصت بشكل واضح .

٢ - تباين المساحات المخصصة لزراعة بعض المحاصيل من عام لآخر كنتيجة للتذبذب كمية المياه المخزونة نظراً لاختلاف تصرفات النيل من سنة إلى أخرى ، وغنى عن البيان أن الارز كان في مقدمة المحاصيل المصرية التي كان يتباين إنتاجها من عام لآخر كنتيجة لاختلاف المساحات المزروعة تبعاً لكمية المياه المتاحة .

(١) سليمان منصور ، التطور الزراعي ومشاكله ، محاضرة القيد في الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، وزارة التخطيط ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ١٠ .

٣ - عدم القدرة على التحكم في زراعة بعض المحاصيل في المواعيد المناسبة لها واضطرار المزارعين إلى زراعة بعض المحاصيل في مواعيد غير ملائمة نتيجة لعدم توافر المياه في الأوقات المناسبة مما يقلل من الكميات الكبيرة التي كان يمكن الحصول عليها لو زرع المحصول في موعده المناسب، وللتدليل على ذلك نذكر أن الجزء الأكبر من الذرة كان يزرع في الدورة النيلية (الصيفية المتأخرة) ، رغم أن الذرة المزروعة في الدورة الصيفية تعطى انتاجاً يعادل ضعفاً انتاج الذرة النيلية .

٤ - ارتفاع منسوب الماء الأرضي كنتيجة لارتفاع منسوب المياه في النيل والتعر普 المختلفة خلال مواسم الفيضان ، وقد ساعد على ذلك عدم كفاية شبكات المصادر المتنوعة ، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الاملاح الذائبة في التربة وضيق الحيز الذي استمد منه المحصول حاجته من العناصر الغذائية المختلفة عن طريق جذوره .

٥ - اضطر المسؤولون إلى تحديد المساحات المخصصة لزراعة بعض المحاصيل وبذلك تقل الكميات المنتجة عن الكميات اللازمة لتوفير حاجة الأسواق المحلية، نتيجة لعدم توافر كمية المياه وخاصة خلال الفترة الصعبة التي تسبق موسم الفيضان والتي تتمتد بين شهري أبريل ويونيو .

وحتى يمكن الانتفاع بمياه النيل بصورة كاملة ، وحتى تحل المشاكل التي تعاني منها الزراعة المصرية ، كان لابد من التفكير في التخزين المائي القرني - طويل المدى - بمعنى تخزين مياه النيل لمدة طويلة ، ومن هنا كان التفكير في إنشاء السد العالي في منطقة النوبة جنوبى أسوان حيث تلائم الظروف الطبيعية من حيث طبيعة التكوينات الجيولوجية وخصائص وادى النيل ومحاراة الضيق في هذا الموقع إنشاء مثل هذا المشروع الضخم، كما كان لابد من العمل على توسيع رقعة الاراضي الزراعية باستصلاح الاراضي القابلة للزراعة سواء كانت داخل أراضي وادى النيل حيث تنتشر المستنقعات والملحفات بصفة خاصة ، أو خارج الزمام المأهول بالسكان في النطاقات الصحراوية التي يمكن توصيل مياه النيل إليها والتي يمكن أن تستجيب أراضيها لعمليات الاستصلاح والاستزراع ، لذلك وضع برنامج عاجل لاستصلاح الاراضي اعتماداً على استثمار المياه الموجودة بالفعل

وتكييف استغلالها سواء عن طريق زيادة الحجز أمام سد أسوان أو استخدام المياه الجوفية أو مياه بعض المصارف بعد خلطها بالمياه الحلوة لتقليل درجة تركيز الاملاح الذائبة بها ، وتنوقف نسبة الخلط على مجموع الاملاح الذائبة في مياه الصرف وفقا للنسب التي يوضحها الجدول رقم [٢٣] .

جدول رقم [٢٣]

نسبة الملوحة	نسبة المياه	
	مياه الصرف	مياه الحلوة
اذا كان مجموع الاملاح في مياه الصرف ٥٠٠ جزء في المليون	١	١
اذا كان مجموع الاملاح في مياه الصرف ٥٠٠ - ١٠٠٠ جزء في المليون	٢	١
اذا كان مجموع الاملاح في مياه الصرف ٢٠٠٠ جزء في المليون	٤	١
اذا كان مجموع الاملاح في مياه الصرف أكثر من ٢٠٠٠ جزء في المليون	أكثر من ٤	١

ومن المصارف التي استخدمت مياهها في رى بعض الاراضي حديثة الاستصلاح نذكر مصرف طرد البوصيلى ومصرف ادكو (منطقة ادكو) ، مصرف المحيط (منطقة وردان) ، مصرف ادكو العمومى (منطقة حلق الجمل) ، مصرف العموم (بعض الزراعات في منطقة التوبيارية) .

وقد حدد للبرنامج العاجل السابق الاشارة اليه شهر يونيو عام ١٩٦٥ كتاريخ للانتهاء من تنفيذ ما جاء به من مشروعات، وقد رصد لهذا البرنامج ١٧٣ مليون جنيه، ويبين الجدول رقم [٢٤] تطور حركة استصلاح الاراضى في مصر منذ عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦٥ :

تظهر أرقام الجدول رقم [٢٤] أن حركة استصلاح الاراضى واستزراعها نشطة بشكل واضح خلال سنوات الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٦٠ - ١٩٦٥) حيث بلغت مساحة الاراضى المستصلحة خلال سنوات الخطة الخمس أكثر من نصف مليون فدان (اعتمادا على

جدول رقم [٢٤] (المساحة بالفدان) .

الجملة (١٩٦٥،٥٢)	مو عام ١٩٦٥ -	من عام ١٩٥٢ ١٩٦٠ -	مشاريع الاستصلاح الزراعي
٢٤٧٥٣٦	٢١٥١٦٣	٣٢٣٧٣	تعمير الاراضى
١٤٣٢٠٠	١٢٢٢٢٣	٢٠٩٧٧	مديرية التحرير
٣٦١٠٠	١٤٩٠٠	٢١٢٠٠	قوته وكوم أوشيم (الفيوم)
٨٣٢٣٧	٧٨٩٠٤	٤٣٣٣	أبيس (البحيرة)
٧٦٧٥٦	٧٦٧٥٦	-	أراضي صحراوية
٣٨٨٠٥	٣٨٨٠٥	-	أراضي بور داخل النطاق الزراعي
٦٢٥٦٣٤	٥٤٦٧٥١	٧٨٨٨٣	مشروع التهجير في المنوبة
			جملة مساحة الاراضى المستصلحة

الموارد المائية الموجودة بالفعل كما سبق أن ذكرنا ، بينما لم تتجاوز المساحة التي استصلحت خلال الفترة بين عامي ١٩٥٢/١٩٦٠ نحو ٧٨٨٨٣ فدان .

ويعتمد البرنامج الأجل لاستصلاح الاراضى واستزراعها الذى وضع عام ١٩٦٠ على المياه التى سيوفرها مشروع السد العالى ، لذلك أجرت الجهات المسئولة في وزارة الزراعة بالتعاون مع وزارة استصلاح الاراضى ولجنة التخطيط القومى عدة دراسات كما أجرت مسحا شاملا للاراضى في مصر لتحديد المساحات التي يمكن استصلاحها وضمهما إلى الاراضى الزراعية ، وقد بلغت هذه المساحات الممكن استصلاحها واستزراعها حوالي (٣١) مليون فدان تتوزع على النحو الذى توضحه أرقام الجدول رقم [٢٥] .

وبasher عمليات الاستصلاح والاستزراع في الاراضى الجديدة المشار إليها أربع مؤسسات حكومية هي :

- المؤسسة المصرية العامة لتشعير الاراضى .
- المؤسسة المصرية العامة لتشعير الصحراء .

جدول رقم [٢٥]
(المساحة بالالف فدان)

نوع الاراضي	في الوجه البحري	في الوجه القبلي	الجملة
أراضي طينية وطميسية	٦٦٤	١٠٢	٧٦٦
أراضي رملية	٣٣٣	٩٥	٤٢٨
أراضي متنوعة	-		١٠٦
المجمـلة	٩٩٧	١٩٧	١٣٠٠

- المؤسسة المصرية العامة لاستصلاح الاراضي .
- المؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الاراضي المستصلحة .

١ - المؤسسة المصرية العامة لتعهير الاراضي :

أنشئت عام ١٩٦٢ ، وهى تقوم بحصر الاراضي البدور والقابلة للاستزراع داخل زمام وادى النيل ، وتقوم بإجراء الدراسات اللازمة لهذه المشاريع ورسم وخطيط سياسة الاستصلاح وفقاً لكميات المياه التي يمكن الحصول عليها ، كذلك تقوم بالتنسيق بين جهود الهيئات المختلفة التي ترتبط أعمالها بهذا الشأن .

وتختص المؤسسة أيضاً باعداد المشروعات الهندسية الخاصة بعمليات الاستصلاح ، وتتضمن انشاء مجاري الري والصرف ومحطات الرفع وانشاء الطرق والمرافق العامة المختلفة ، وتوصيلها بشبكات المياه والانارة وطرح مثل هذه الاعمال في مناقصات واسنادها للشركات المختلفة .

٢ - المؤسسة المصرية العامة لتعهير الصحاري :

أنشئت عام ١٩٥٩ لتحقيق الاهداف الآتية :

- ١ - وضع البرامج الخاصة بحصر الاراضي الصحراوية القابلة للاستزراع ورسم السياسة العامة لاستصلاحها واستزراعها ثم تعهيرها .
- ٢ - القيام بالبحوث والدراسات المختلفة التي تتعلق بالاراضي الصحراوية ، مثل الابحاث الخاصة بطرق الري المختلفة والمقننات المائية اللازمة لها ، بالإضافة الى البحوث الزراعية والاجتماعية .

وقد قامت المؤسسة فور نشأتها ، بوضع البرامج الخاصة باستصلاح
أجزاء من الاراضي الصحراوية التالية :

- الوادى الجديد .
- وادى النطرون .
- شرق القناطر .
- الساحل الشمالى الغربى .
- سيناء .
- مريوط .

٣ - المؤسسة المصرية العامة لاستصلاح الاراضى :

أنشئت عام ١٩٦١ ، وتقوم المؤسسة وشركتها المختلفة بتنفيذ المشاريع
الخاصة باستصلاح الاراضى البور دون الدخول في مرحلة الاستزراع ، حيث
أن شركات الاستصلاح التابعة للمؤسسة تنتهي مهمتها بتوصيل مياه الري
إلى كل أجزاء الاراضى المستصلحة ، مع التأكيد من غمر الارض .

وضمت المؤسسة المصرية العامة لاستصلاح الاراضى سبع شركات تولت
عمليات الاستصلاح في كل أنحاء البلاد ، هذه الشركات هي :

- الشركة العقارية المصرية .
- شركة مساهمة البحيرة .
- شركة وادى كوم أمبو .
- الشركة العربية لاستصلاح الاراضى البور .
- الشركة العامة لاستصلاح الاراضى .
- الشركة المصرية العامة للمباني الريفية .
- الشركة العامة للأبحاث والمياه الجوفية «ريجوا» .

وتولت الشركة الأخيرة أعمال الأبحاث الخاصة بالمياه الجوفية ودق
الأبار المختلفة لاستخدامها في أغراض الري والشرب ، سواء في المناطق
الصحراوية النائية أو داخل أراضى وادى النيل . وقامت الشركة أيضا

باجراء الابحاث والدراسات المختلفة للتعرف على الطبقات الحاملة للمياه الجوفية وتقدير ما ينتظر أن تصل اليه هذه التصرفات في المستقبل .

وقد اتت شركة المبانى الريفية بتشييد مساكن المنتفعين بالاراضى الجديدة والعمال والمبانى الزراعية والادارية المختلفة ، بالإضافة الى انشاء المدارس والمستشفيات .

٤ - المؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الاراضى المستصلحة :
كان اسمها القديم : الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى التي أنشئت عام ١٩٥٤ ، وقد صدر القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٢ لعام ١٩٦٥ بانشاء المؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الاراضى المستصلحة . وقامت هذه المؤسسة ب مباشرة عمليات الاستزراع في الاراضى التي يتم استصلاحها بمعرفة شركات الاستصلاح السابق ذكرها ، كما تولت بالتعاون مع ادارة التوزيع التابعة للإصلاح الزراعى توزيع الاراضى التي وصلت الى درجة حدية الانتاج على المنتفعين من المعدين وصغار المزارعين ، وعندما تستقر الاحوال في المناطق المستزرعة كانت تقوم المؤسسة بتسليمها للإصلاح الزراعى الذى يباشر بعد ذلك عمليات الاشراف على هذه المناطق وادارتها .

ونظراً لانتشار مناطق الاستصلاح الزراعى التابعة للمؤسسة في كل أنحاء البلاد ، ولسهولة الاشراف عليها، فقد تم تقسيمها إلى ثمانية قطاعات مستقلة تخضع لادارة المركز الرئيسي للمؤسسة بالقاهرة ، وهذه القطاعات هي :

- قطاع شمال غرب الدلتا :
يضم مناطق أبيس والنهرة وفرهاش وحلق الجمل .

- قطاع وسط الدلتا :
يضم مناطق الحامول براري والحفير شهاب الدين وغرب تيرة .

- قطاع شرق الدلتا :
يضم مناطق الصالحية وصا الحجر والزقازيق .

- قطاع مصر الوسطى :
يضم كوم أوشيم وقوته وسمالوط .

- قطاع مصر العليا :

يضم مناطق اسنا وطهطا وكوم امبو واستناوية ووادى عبادى .

- قطاع شمال التحرير :

يضم القطاع الشمالى لمديرية التحرير .

- قطاع جنوب التحرير :

يضم القطاع الجنوبي لمديرية التحرير .

- قطاع مريوط :

يضم أراضى مشروع ناصر البالغ مساحته ٨٠٠٠ فدان .

وحتى عام ١٩٦٦ بلغت مساحة أراضى الحياض ٩٧٣ ألف فدان ، وهى أراضى محرومة من الرى الصيفى تتركز في محافظات الوجه القبلى وخاصة محافظة قنا ، وتضمنت خطة التنمية الزراعية آنذاك تحويل هذه الاراضى الى نظام الرى الدائم ، وقد تم ذلك بالفعل بصورة تدريجية مما أدى الى توفير المياه اللازمة لهذه الاراضى لزراعتها بالمحاصيل الشتوية وهذا أسهم بدوره في زيادة الانتاج الزراعى .

وبعد استصلاح الاراضى الجديدة واستزراعها ووصولها الى حدية الانتاج بدئء في توزيعها على المعدمين وصغار المزارعين بعد أن مرروا بعدة مراحل بيانها كالاتى :

١ - مرحلة تحديد المناطق التي اختير المنتفعون بالارض الجديدة من بين سكانها :

قامت ادارة التوزيع بالاصلاح الزراعى باختيار المنتفعين من المعدمين وصغار المزارعين بعد اجراء دراسة شاملة للكثافة السكانية في محافظات مصر ، وقد رتبت هذه المحافظات تنازليا حسب كثافتها السكانية لاختيار المنتفعين من أكثر المحافظات ازدحاما بالسكان، وقد واجه المسؤولون مشكلة وضع قواعد لاختيار المراكز والقرى داخل المحافظات التي سيتم اختيار المنتفعين من بين سكانها ، وأخيرا وضعت ثلاث قواعد أساسية لاختيار هذه المراكز والقرى :

(أ) الكثافة السكانية :

تم اختيار القرى ذات الكثافة السكانية المرتفعة .

(ب) فرص العمل :

استبعدت القرى التي توجد بها أراضي تابعة للإصلاح الزراعي قد الفرصة أمام سكانها للعمل في المنشآت المختلفة أو القيام بالخدمات القائمة عليها في المدن القريبة .

(ج) فرص التملك :

استبعدت القرى القريبة من المدن ، ذلك لأن موقعها هذا أعطى توزع في المستقبل على المعدمين وصغار المزارعين من سكان القرية . واستناداً إلى الأسس والقواعد المشار إليها تم تحديد أفضل المراكز والقرى التي قرر المسؤولون اختيار المنفعين بالأرض الجديدة من بين سكانها المزارعين .

٢ - مرحلة البحث الاجتماعي :

عندما اتجه التفكير إلى تملك مساحات من أراضي مناطق الاستصلاح الزراعي ، قامت المحافظات التي تم اختيارها بمعرفة الإصلاح الزراعي بالإعلان في القرى التي تم تحديدها - بناء على الأسس السابق ذكرها - بكافة وسائل الإعلام عن موعد تواجد لجنة البحث الاجتماعي لبحث حالات الأسر التي ترغب في الهجرة إلى مناطق الاستصلاح الزراعي ، وبناء على ذلك تقدم الراغبون بطلبات التملك ، وقام الباحثون الاجتماعيون بادارة التوزيع بالصلاح الزراعي ببحث حالاتهم و اختيار من انطبقت عليهم الشروط التالية :

(أ) أن يكون مصرى الجنسية ، بالغا سن الرشد .

(ب) لا يكون قد صدر ضده حكم في جريمة مخلة بالشرف .

(ج) أن يكون حرفته الزراعة ، وألا تقل مدة احترافه لها عن سنتين (١) .

(١) استثنى من ذلك طائفة الذين تم تملكهم في منطقتي أبيس وادكو =

(د) أن يكون مقيماً بنفس القرية التي اختير منها مدة لا تقل عن خمس سنوات متصلة ، وذلك لضمان صحة البيانات التي تحصل عليها هيئة الاصلاح الزراعي .

(ه) أن يكون قد أمضى الخدمة العسكرية أو أعفى منها .

(و) أن يكون معذماً .

(ز) إلا يقل سنه عن ٢٤ سنة ، ولا يزيد عن ٣٥ سنة .

٣ - مرحلة الاختيار الطبى :

قامت وزارة الصحة بالتعاون مع الاصلاح الزراعي باختصار الاسر الائقة اجتماعياً والتى توفرت فيها الشروط السابق ذكرها بموعده الكشف الطبى حيث تم تجميع أسر كل مجموعة من البلاد المجاورة في أقرب وحدة مجمعة لإجراء الكشف الطبى للتأكد من خلو الأفراد من الأمراض الخطيرة كالسل والجزام ، كما اشترط أن يكون المنتفع خالياً من العاهات التي قد تعلقه عن العمل الزراعى ، أما بالنسبة لباقي الأمراض ، فقد قبل المنتفع المصاب بها بعد أن يعالج منها ويتم شفاؤه قبل الموافقة على تملكه ، والمنتفع الائق طبياً لأجرى له الاختبار النفسي الذي يمثل المرحلة الأخيرة .

٤ - مرحلة الاختبار النفسي :

والغرض من هذا الاختبار هو معرفة مدى تقبل المنتفع لنظام الحياة الجديدة وتأقلمه مع المجتمع الجديد الذى سيعيش فيه مع أسرته ، واشتملت هذه المرحلة على عدة اختبارات لمعرفة مدى القدرة العقلية للمنتفع ، وبعد أن اجتاز صغار المزارعين كل المراحل السابقة بنجاح ، تم اختيارهم كمُنْتَفِعِينَ للأراضي المستصلحة ، وقامت الهيئات المسئولة بنقلهم إلى مناطق الاستصلاح الزراعي .

المحور الثانى - زيادة الانتاج الزراعي وتحسينه :

ثانى محاور التنمية الزراعية في مصر وأهمها حيث يمثل زيادة

= وبعض جهات شمال الدلتا اذ كانوا يرتكبون من حرفه صيد الأسماك من البحيرات وخاصة بحيرتى ادكو ومرريوط .

الانتاج الزراعي وتحسين نوعيته هدفا من أهم أهداف التنمية الزراعية في مصر ، لتوفير المحاصيل الغذائية الازمة للأسواق المحلية التي تتسع كل عام كنتيجة للازدياد السكاني وارتفاع مستوى المعيشة بين قطاعات عريضة من سكان مصر ، وأيضا لتوفير المحاصيل التي تمثل خامات زراعية لبعض الصناعات المصرية والتي يأتى في مقدمتها صناعات غزل ونسج القطن وانتاج السكر ، الى جانب الصناعات الغذائية ، وتعتمد خطة زيادة الانتاج الزراعي وتحسينه على القواعد التالية :

- تنظيم الري والصرف .
- تحسين التربة الزراعية .
- توفير متطلبات الانتاج الزراعي .
- تنظيم الدورة الزراعية .
- كثافة استغلال الاراضي الزراعية .

١ - تنظيم الري والصرف :

تعتمد الجدارة الانتاجية للاراضي الزراعية على مدى توفير الاحتياجات المائية لها الى حد كبير ... وهذا يتطلب ضرورة انشاء شبكة من الترع ذات كفاءة عالية تكفل وصول مياه الري في الوقت المناسب وبالكميات الكافية لكل المحاصيل المزروعة ، ومن المشاكل التي كانت ولازالت تعانى منها الزراعة المصرية اسراف المزارع في استخدام مياه الري دون ضابط طالما كان استخدام هذه المياه ليحتاج الى رفعها الى الارض الزراعية ، وقد ثبت من التجارب العديدة أن انتاجية الفدان الذى يروى بالراحة أقل من انتاجية مثيله في الاراضي التي تروى برفع المياه بالآلات كنتيجة لتنظيم استخدام المياه وتقنيتها في الحالة الأخيرة ، تتفحص هذه الحقيقة من تتبع أرقام الجدول رقم [٢٦] التي تبين تباين انتاجية الفدان من بعض المحاصيل في الاراضي المروية بالراحة عنها في الاراضي المروية بالرفع :

تظهر أرقام الجدول رقم [٢٦] الخسائر الكبيرة في كمية الانتاج الزراعي بمصر كنتيجة للاسراف في استخدام مياه الري دون ضابط ، وقد

امكن علاج ذلك الى حد كبير بأساليب مختلفة ، ففي بعض المفاسط تم تعميق الترع بهدف الحد من الاسراف في استخدام المياه ، الى جانب خفض منسوب الماء الارضى في النطاقات الزراعية ، وعمليات تعميق الترع مكلفة للغاية لذا لا يمكن تعميمها في كل مناطق مصر الزراعية ، ولتحقيق نفس الهدف - خفض منسوب الماء الارضى - تم انشاء شبكات من المصادر الا أن احسن علاج لحرارية الاسراف في استخدام المياه هو تعميم الري بالكلات ، مع توعية المزارعين الى مضار الاسراف في استخدام مياه الري عن طريق الارشاد الزراعي ووسائل الاعلام المختلفة ، وهذا هو نفس ما حدث بالفعل في مناطق كثيرة من ريف مصر^(١) .

جدول رقم [٢٦]

انتاجية الفدان		
المحصول	أراضي الري بالراحة	أراضي الري بالرفع بالكلات
القمح	٥ - ٦ (أرددب)	٧ - ٩ (أرددب)
الذرة	٧ - ٨ (أرددب)	١٠ - ١٢ (أرددب)
القطن	٥ - ٦ (أرددب)	٦ - ٨ (أرددب)

ويجب أن تثال شبكات الصرف عنابة مماثلة اذ أن اهمال صرف الماء الزائد عن حاجة المحاصيل يؤدي الى ارتفاع منسوب الماء الارضى ، وهذا يؤدي بدورة الى ظهور الاملاح على سطح التربة الزراعية وتضييق مجال امتداد جذور النباتات فيقل تبعاً لذلك تعمقها في الارض وبذلك ينقص الحيز الذي تستمد منه غذاعها ، كذلك فان اهمال شبكة الصرف يؤدي الى تدهور عام في خصوبة التربة وهبوط انتاجية الفدان ، ومن هنا تظهر ضرورة الاهتمام بشبكة الصرف بحيث تكون في مستوى كفاءة الري حتى يسهل التخلص من المياه الزائدة عن حاجة المحاصيل ، ومن هنا كان الاهتمام بتنظيم الري والصرف يعد من أهم عناصر خطة زيادة الانتاج الزراعي

(١) للتوسيع في هذه الدراسة انظر :

- حسن الشريبي، تطور الري في مصر ، محاضرة القيت في الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، وزارة التخطيط، القاهرة، ١٩٦٤ .

وتحسينه . اهتمت خطة التنمية الزراعية في مصر بالتوسيع في إنشاء المصارف المغطاة حتى بلغت جملة أطوالها ٢١١٧ ألف كيلو متر خلال أواخر الثمانينيات من القرن العشرين وتخدم هذه الشبكة مساحة ٢١ مليون فدان من الأراضي الزراعية تتركز أكبر مساحاتها في محافظات المنوفية (نحو ثلث مليون فدان) ، الشرقية والغربيه والبحيره (نحو ربع مليون فدان في كل محافظة) .

٢ - تحسين التربة الزراعية :

تعد التربة الزراعية من أهم أسس الانتاج الزراعي ، لذلك فان خصائص التربة ومكوناتها تحدد أنسب المحاصيل التي يمكن زراعتها في كل نطاق ، اذ أن لكل محصول نوع من التربة تجود فيها زراعته ، فمثلا تجود زراعة القطن والبرسيم والذرة في الاراضي الصلصالية ذات النسيج الثقيل ، لأنها تحتوى في العادة على نسبة مرتفعة من المواد الذائبة ، كما تحافظ بكميات كبيرة نسبيا من المياه وهو ما يلائم هذه المحاصيل . وتجود زراعة الفول السوداني في التربة الرملية حيث أن بناءها المفكك يسهل على الثمار تخللها فيتم نضجها بسرعة وتكون الثمار في هذه الحالة كبيرة الحجم ، كما أن لون التربة الرملية الفاتح يسهل عملية جمع الثمار بعد نضجها .

لكل ما سبق فقد اهتمت خطة التنمية الزراعية في مصر بحصر التربة الزراعية وتصنيفها وتحديد درجة خصوبتها كل نطاق حتى يمكن رسم الدورة الزراعية لكل نطاق على أساس خصائص تربته ، وأيضا حتى يمكن وضع تصور عن احتياجات الأراضي الزراعية من مخصبات عضوية أم آزوتية أم غير ذلك من العناصر السمادية الأساسية المخصبة للتربة الزراعية .

٣ - توفير متطلبات الانتاج الزراعي :

تتمثل هذه المتطلبات فيما يلى :

(١) توفير بذور وفييرة الانتاج وذات قدرة كبير على مقاومة الامراض ، مع تعميم هذه البذور وتوزيعها على المزارعين بأسعار مناسبة ، وقد نجحت السياسة الزراعية المصرية في ذلك الى حد كبير ، بل الاكثر من

ذلك أنه تم انتخاب سلالات مصرية جديدة من المحاصيل سواء من محاصيل مصرية الأصل أو عن فصائل من الخارج تم ألقتمها مع البيئة المصرية ، ومن أشهر المحاصيل التي قطعت مصر شوطاً كبيراً في تطوير فصائلها قصب السكر والقطن والأرز .

(ب) توفير المبيدات الحشرية لوقاية المحاصيل الزراعية من الآفات والأمراض وبالتالي يتم المحافظة على الانتاج ، وخاصة أن مثل هذه الآفات والأمراض تستطيع أن تقضى ليس فقط على جزء من الانتاج بل على معظم الانتاج إن لم يكن كله ، ولا يمكن أن يغيب عن الذهان ما فعلته دودة القطن بمحصول القطن المصري عام ١٩٦١ حيث قضت على جزء كبير من الانتاج مما سبب كارثة اقتصادية وخاصة أن قيمة القطن تمثل عنصراً رئيسياً في الدخل القومي المصري ، وقد كان من نتيجة انتشار الدودة القضاء على جزء كبير من القطن وبالتالي انخفض الانتاج حيث بلغ ٦٣٨ ألف باللة عالمية ، علماً بأن انتاج القطن المصري قفز بعد ذلك واستعاد مركزه إذ بلغ حوالي ١٠٦٠ ألف باللة عالمية عام ١٩٦٣^(١) وهذا يظهر إلى أي مدى يمكن أن يكون توفير المبيدات الحشرية عاملًا حاسمًا في زيادة الانتاج الزراعي ، وخاصة إذا عرفنا أن متوسط انتاجية الفدان من القطن بلغت ٣٣ قنطاراً عام ١٩٦١ لانتشار الدودة ، في حين كان هذا المتوسط يتراوح في الظروف العادلة بين ٥ - ٥٥ قنطاراً خلال هذه الفترة وجدير بالذكر أن متوسط انتاجية الفدان من القطن قد حقق قفازات كبيرة خلال عقد الثمانينيات حيث بلغ ٨٣ ، ٨١ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٧٥ قنطاراً خلال الأعوام ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٧ على الترتيب .

(ج) توفير الأسمدة والمخرببات الالزمة للتربيه الزراعية ، وقد سبق الاشارة إلى أن الأسمدة التي تضاف للتربيه الزراعية تتباين من منطقة لأخرى تبعاً للعاملين التاليين :

■ نوع التربة الزراعية وخصائصها .

(١) يبلغ وزن البالة حوالي ٥٠٠ رطل ، بينما يصل وزن البالة المصرية إلى ٧٥٠ رطلاً تقريباً ، ويضمطن مترى حوالي ٤٤ باللة .

■ طبيعة المحصول المزمع زراعته .

وتعمل الدولة جاهدة على تقليل كميات الأسمدة المستوردة من الأسواق الخارجية وخاصة أن الانتاج المحلي من الأسمدة لا يكفي حاجة الأراضي الزراعية في مصر رغم تشغيل مصانع الأسمدة الجديدة في طلخا وأبو قير ، وبلغت الكمية السنوية من الأسمدة المستخدمة في الزراعة المصرية حوالي خمسة ملايين طن متري من الأسمدة الأزوتية والنوساديرية ، ٣١ مليون طن متري من الأسمدة الفوسفاتية ، ٦٠ ألف طن متري من الأسمدة البوتاسية [متوسط سنوي خلال عقد الثمانينيات] .

(د) ولا يمكن إغفال دور الآلات في العمل الزراعي الحديث ، حيث أصبحت ميكنة الزراعة تمثل هدفا من أعز الأهداف التي تسعى إليها خططة التنمية الزراعية في مصر ، لأن تعليم الآلات في الزراعة يوفر مجدهود المزارع ووقته ، ويرفع من كفاءة عمليات الخدمة الزراعية ، بالإضافة إلى اسهام ذلك في حل مشكلة اللحوم في مصر حيث سيحرر الحيوان وخاصة الماشية من العمل في خدمة الارض الزراعية ، ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك على سوق المنتجات الحيوانية المختلفة .

٤ - تنظيم الدورة الزراعية :

يتتبّن من دراسة هيكل الحيازة الزراعية في مصر انتشار الحيازات الصغيرة أو بعبارة أخرى تسمى الحيازة الزراعية بالتفتت الشديد ، وقد تبع ذلك ضعف امكانيات الجزء الأكبر من المزارعين وعدم قدرتهم ماديا على تطبيق الوسائل الحديثة المنظورة لزيادة الانتاج الزراعي ، لذلك لجأت الأجهزة المسئولة إلى تجميع المكبات والحيازات الزراعية الصغيرة في وحدات مساحية كبيرة تستغل وفقاً لدورة زراعية منتظمة مما يسمح بامكانية استخدام الآلات في العمليات الزراعية بتكليف محدود .

والهدف من اتباع هذا النظام هو التجميع الزراعي ليسهل خدمة المحاصيل المزروعة ومقاومة الافات والأمراض المختلفة التي تتعرض لها ، وأيضاً لتلافي الآثار السيئة التي تنتجم عن زراعة المحاصيل المختلفة بجوار بعضها البعض ، إذ أن تنظيم زراعة المحاصيل في مساحات كبيرة نسبيا

يقضى على الآثار السيئة التى تنجم عن زراعة المحاصيل فى مساحات صغيرة متاجورة ، فقد سبق أن ذكرنا أن زراعة القطن بجوار الشراقى يضعف محصول القطن ، ومجاورة الارز للقطن ينتج عنه انخفاض محصول القطن لكثرة مياه الرى الملازمة للارز ، ومجاورة البرسيم للقطن ينتج عنه انتقال الدودة من البرسيم الى القطن وانتشارها فيه مما يسبب خسائر كبيرة لهذا المحصول الهام .

ويراعى عند تصميم الدورات الزراعية لكل منطقة كمية مياه الرى المتاحة وامكانية الحصول عليها ، اذ هناك محاصيل تحتاج الى كميات من مياه الرى أكثر من غيرها ، فالقطن مثلا يحتاج الى عشر رياضات فى المتوسط ، بينما الارز لا بد من ريه كل يومين أو ثلاثة أيام ، مما استوجب زراعته فى المناطق التى توافر فيها مياه الرى بكميات مناسبة ، كذلك يوضع فى الاعتبار الوقت الذى يحتاجه المزارع لتجهيز أرضه واعدادها للزراعة ، بجانب مدى احتياجات المزارع من غذاء له وعلف لحيواناته ، اذ أنه عند تنظيم الدورات الزراعية يراعى الا تخلو قدر الامكان من الذرة التى لازالت تشكل الغذاء الأساسى للمعديد من المزارعين ولا من البرسيم الذى يعتمد عليه فى تغذية الماشية ، بالإضافة الى زراعة القطن أو الارز أو غيرها من المحاصيل الهامة، وهي غلات نقدية للمزارعين يمكن من ايرادها تغطية احتياجاته المختلفة ، كما تتبادر المحاصيل التى تختار فى الدورات الزراعية الخاصة بزمام كل قرية أو منطقة على أساس مدى توافقها مع سمات المناخ وخصائص التربة المسائدة وطبيعة الاحواض الزراعية التى يضمها الزمام .

٥- كثافة استغلال الأراضى الزراعية :

من الاساليب التى اتبعتها خطة التنمية الزراعية في مصر لزيادة حجم الانتاج الزراعي رفع مستوى كثافة استغلال الاراضى الزراعية ، ويقصد بذلك تكثيف عمليات فلاحه الارض بتكرار زراعتها بالكامل أو مساحات محددة منها أكثر من مرة في العام الواحد اذا سمحت بذلك ملامح البيئة الطبيعية وخاصة المناخ ، بالإضافة الى سمات التربة ومدى توافر مياه الرى .

ونجحت عمليات رفع كثافة استغلال الأراضي الزراعية في مصر حيث اتسعت المساحة المحصولية والتي بلغت حوالي ١١٣ مليون فدان عام ١٩٨٠ بعد أن كانت نحو ٤٠ مليون فدان عام ١٩٦٠/٥٩ وبذلك اتسعت المساحة المحصولية بنسبة ٨٦٪ خلال الفترة قيد الدراسة ، رغم انكماس مساحة الأراضي الزراعية التقليدية في نطاق الوادي والדלתا وبطء عمليات استصلاح الأراضي واستزراعها خلال بعض الفترات أمام ضعف الامكانيات المادية وبعض الصعوبات المتعلقة بمياه الري .

وأتسعت مساحة المحاصيل الصيفية حيث بلغت نسبتها ٥٤٪ تقريباً من جملة المساحة المحصولية في مصر عام ١٩٨١/٨٠ بعد أن كانت لا تتجاوز ٣٤٪ من جملة المساحة المحصولية في البلاد عام ١٩٦٠/٥٩ ، ومرد ذلك توافر مياه الري خلال شهور الصيف بعد إنشاء السد العالي ، والمتوسع في زراعة بعض المحاصيل الصيفية ذات الأهمية الخاصة مثل الأرز والذرة والبرسيم ، فالأخير له أهمية كبيرة بالنسبة للثروة الحيوانية ، في حين يبعد الأرز والذرة من محاصيل الحبوب الرئيسية وخاصة أن الأول - الأرز - تخصص كميات كبيرة منه للتصدير إلى الأسواق العالمية ، لذا يعد من المحاصيل النقدية الهامة في مصر شأنه في ذلك شأن القطن .

وفي المقابل انكمشت مساحة المحاصيل الصيفية المتأخرة (النيلية) حيث أصبحت تشكل ٪٧ فقط من جملة المساحة المحصولية في مصر عام ١٩٨١/٨٠ بعد أن كانت ١٨٪ من جملة المساحة المحصولية عام ١٩٦٠/٥٩ [تخصص مساحات واسعة من أراضي هذا الموسم الزراعي - الصيفي المتأخر - لزراعة بعض محاصيل الخضروات والذرة الرفيعة] وهو من نتائج تغير هيكل التركيب المحصولي للزراعة المصرية بعد إنشاء السد العالي .

وأتسعت مساحة حدائق الفاكهة في مصر حيث بلغت بدون مساحات النخيل ٣٨٤٩٦٤ فدان وهو ما يشكل ٣٥٪ من جملة المساحة المحصولية عام ١٩٨١/٨٠ بعد أن كانت لا تتجاوز ١٣٤٥١٩ فدان (٣٪ من جملة المساحة المحصولية) عام ١٩٦٠/٥٩، ويلاحظ اتساع مساحة حدائق الفاكهة بنسبة ١٨٦٪ خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٠/٥٩ ، ١٩٨١/٨٠ ، وهي نسبة عالية تؤكد حدوث تغير واضح في أنماط الاستخدام الزراعي في

مصر وكثافة هذا الاستخدام لتغطية حاجة الأسواق سواء المحلية نتيجة لارتفاع مستويات المعيشة أو الخارجية بعد تزايد الطلب على بعض محاصيل الفاكهة المصرية وخاصة في الأسواق العربية .

المحور الثالث - تنويع الانتاج الزراعي :

ثالث محاور التنمية الزراعية في مصر ، حيث كان القطن يشكل أساس الزراعة المصرية منذ بداية القرن التاسع عشر ، حيث كان يكون المحصول النقدى سواء للمزارعين أو لخزينة الدولة ، وغنى عن البيان أن لذلك آثارا سلبية خطيرة على الاقتصاد الوطنى سواء في حالة انخفاض أسعاره في الأسواق العالمية ، أو في حالة اصابة المحصول بآفات تقضى عليه أو على جزء كبير منه كما حدث عام ١٩٦١ .

ولتلافي ذلك اهتمت خطة التنمية الزراعية في مصر بتنويع المحاصيل المزروعة لايجاد حالة من الاستقرار سواء في الانتاج أو في الدخل الزراعي ، والحقيقة أن مصر سعت الى تنويع الانتاج الزراعي ولكن بدون خطة مدروسة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى التي أدت الى هبوط أسعار القطن بسبب صعوبة تصريفه في الأسواق العالمية لظروف الحرب ، وقد حال عدم توافر مياه الري بصورة كافية دون التوسيع في زراعة بعض المحاصيل في الأوقات الملائمة لها ولكن بعد التوسيع في انشاء السدود والخزانات والأعمال الصناعية على مجرى النيل وفرعيه وترعه الرئيسية وخاصة بعد انشاء السد العالى أمكن وضع خطة متكاملة للتوسيع في زراعة المحاصيل التي تحتاج اليها الأسواق المحلية والتى يمكن تصريفها بسهولة في الأسواق الخارجية وخاصة أنها محاصيل ذات قيمة تجارية كبيرة ، لذلك زاد انتاج مصر من الأرز الذى أصبح يكون المحصول النقدى الثانى بعد القطن ، بالإضافة الى القمح وقصب السكر والفول السودانى والبنجر والسمسم ومحاصيل المخضرات والفاكهه وتبين الجداول [٢٧] ، [٢٨] ، [٢٩] ، [٣٠] تطور مساحة وانتاج بعض المحاصيل الزراعية بمصر في سنوات مختارة خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٥٢ - ١٩٨٧ والتي تؤكد

أن انتاج مصر من معظم المحاصيل - باستثناء القطن الشعير - في تطور
مطرد (١) :

جدول رقم [٢٧]
تطور مساحة وانتاج الازر
(الوحدة بالآلاف)

الانتاج		المساحة		المستة
الرقم القياسي	بالضريبة	الرقم القياسي	بالفدان	
١٠٠	٥٤٧	١٠٠	٣٧٤	١٩٥٢
٢١٤	١١٨٣	١٦٣	٦١٠	١٩٥٤
٢٨٩	١٥٨٢	١٨٤	٦٩٠	١٩٥٦
١٩٩	١٠٨٧	١٣٩	٥١٨	١٩٥٨
٢٨٧	١٥٧٢	١٨٩	٧٠٦	١٩٦٠
٣٩٤	٢١٥٧	٢٢٢	٨٣٠	١٩٦٢
٣٩٤	٢١٥٤	٢٥٧	٩٦٢	١٩٦٤
٤٣٣	٢٣٧٢	٢٨١	١٠٥٣	١٩٧٤
٤٤٥	٢٤٣٤	٢٨٦	١٠٧٩	١٩٧٦
٤٥٦	٢٤٩٥	٢٧٧	١٠٣٦	١٩٧٨
٤٧٢	٢٥٨٣	٢٧٤	١٠٢٤	١٩٨٢
٤٣٣	٢٣٦٧	٢٦٣	٩٨٣	١٩٨٤
٤٧٣	٢٥٨٨	٢٦٩	١٠٠٨	١٩٨٦
٤٤١	٢٤١٢	٢٦٢	٩٨١	١٩٨٧

- (١) أ - الجهاز المركزي للتربية العامة والاحصاء ، المؤشرات الاحصائية للجمهورية العربية المتحدة ٥٢ - ١٩٦٤ ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ٤٩ ، ص ٥١ .
 ب - الجهاز المركزي للتربية العامة والاحصاء ، المؤشرات الاحصائية ١٩٥٢ - ١٩٧٩ ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٩٧ ، ص ١٠٥ .
 ج - الجهاز المركزي للتربية العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائي السنوي ١٩٥٢ - ١٩٨٧ ، القاهرة ، يونيو ١٩٨٨ ، ص ٤٧٠ ، ص ٥٣ (الرقم القياسي من حساب المؤلف) .

جدول رقم [٢٨]
تطور مساحة وانتاج القطن
(الوحدة بالآلاف)

السنة	المساحة		الإنتاج من القطن الشعير
	بالفدان	الرقم القياسي	
	الرقم القياسي	بالقطنطار	الإنتاج
١٩٥٢	١٩٦٧	٨٩١٨	١٠٠
١٩٨٢	١٠٦٦	٩٢٦٧	١٠٣
١٩٨٤	٩٨٤	٧٩٨٤	١٠ -
١٩٨٦	١٠٥٥	٨٠٥٥	٩ -
١٩٨٧	٩٨٠	٧٠٠٧	٢١ -

جدول رقم [٢٩]
تطور مساحة وانتاج قصب السكر
(الوحدة بالآلاف)

السنة	المساحة		الإنتاج
	بالفدان	الرقم القياسي	
	الرقم القياسي	بالقطنطار	الإنتاج
١٩٥٢	٩٢	١٠٠	٧٢٥٦١
١٩٥٤	١١٥	١٢٥	٩٣٨٢٥
١٩٥٦	١١٠	١٢٠	٩٠٩٢٧
١٩٥٨	١١٣	١٢٣	٩٤٠٠٣
١٩٦٠	١١١	١٢١	١٠١٢١٨
١٩٦٢	١٢١	١٣٢	١٠٧٠٨٢
١٩٦٤	١٣٤	١٤٦	١١٤٤٨٤
١٩٦٦	٢٠٨	٢٢٦	١٥٦١٠٠
١٩٦٨	٢٤٣	٢٦٤	١٨٧٦٨٤
١٩٧٠	٢٤٨	٢٧٠	١٨٤٣٥٦
١٩٧٤	٢٥٤	٢٧٦	١٩١١٧١
١٩٧٦	٢٤٤	٢٦٥	١٩١٨٥٦
١٩٧٨	٢٦٢	٢٨٥	٢١٥٢٠٢
١٩٨٢	٢٥٥	٢٧٧	١٨٧٢٠٣
١٩٨٤	٢٤٤	٢٦٥	
١٩٨٦	٢٦٢	٢٨٥	
١٩٨٧	٢٥٥	٢٧٧	

جدول رقم [٣٠]
تطور مساحة وانتاج القمح
. (الوحدة بالألف)

الانتاج		المساحة		السنة
الرقم القياسي	بالأكربب	الرقم القياسي	بالفدان	
١٠٠	٧٢٠٦	١٠٠	١٤٠٢	١٩٥٢
١٨٦	١٣٤٤٧	٢-	١٣٧٤	١٩٨٢
١٦٨	١٢١٠١	١٦-	١١٧٨	١٩٨٤
١٧٨	١٥٨٥٧	١٤-	١٢٠٦	١٩٨٦
٢٥٢	١٨١٤٥	٢-	١٣٧٣	١٩٨٧

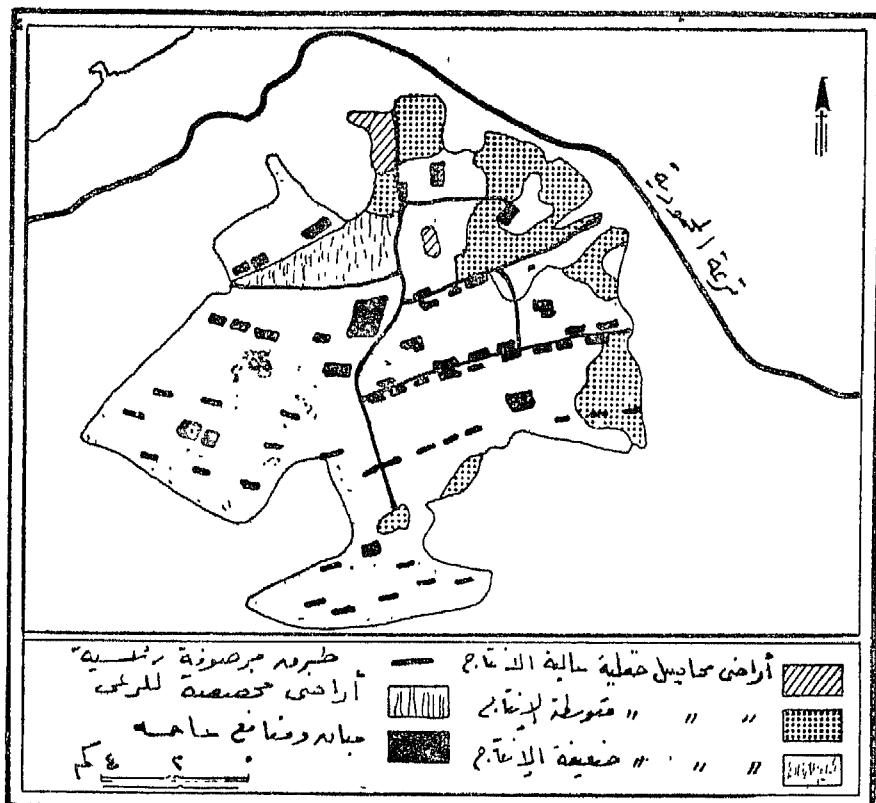
وتتعدد مناطق الاستصلاح الزراعي التي أسهمت في توسيع رقعة الأراضي الزراعية في مصر وتتبادر الخصائص الجغرافية العامة لهذه المناطق تبعاً لطبيعة الأقاليم الجغرافية الممتدة فيها ، إذ تمتد بعض هذه المناطق في الوجه البحري بشرق وشمال وغرب دلتا نهر النيل ، في حين يمتد بعدها الثاني في جهات متفرقة من وادى النيل وخاصة في البحيرة وكفر الشيخ وقنا والفيوم ، حيث يوجد في المحافظة الأخيرة منطقة قوية وكوكم أوشيم ، في حين يمتد بعدها الثالث في جهات صحراوية متباعدة التوزيع وخاصة في سيناء والصحراء الغربية^(١) .

وأسهم في اختلاف خصائص المناطق المستصلحة تباين طبيعة الأراضي التي اقتطعت منها ، فقد اقتطع بعضها من نطاقات صحراوية كما هي الحال بالنسبة لواadi النطرون والواadi الجديد ومديرية التحرير بقطاعيها الجنوبي والشمالي والصالحية وقطاع التحدى وبعض جهات وادى العريش بسيناء ، في حين اقتطع بعضها الآخر من نطاقات بحيرية ومستنقعية كما هي الحال بالنسبة لمناطق أبيس من بحيرة مريوط ، وادكو وحلق الجمل

(١) يضم الفصل الحادى عشر دراسة وافية عن منطقة مريوط المستصلحة كنموذج لمناطق الاستصلاح الزراعي في مصر .

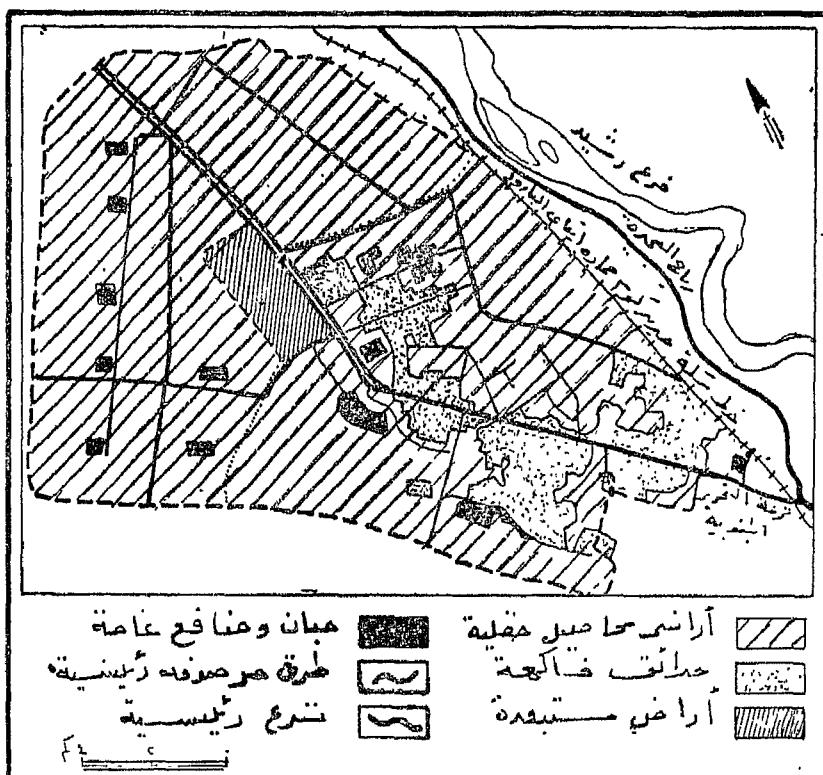
من بحيرة ادكو ، والحامول ، وحفيير شهاب الدين من براري شمال الدلتا ،
وقوته وكوم أوشيم في الفيوم .

وأدى هذا الاختلاف في طبيعة المناطق المستصلحة ، بالإضافة إلى
تبينها من حيث خصائص المناخ وسمات التربة ومدى توافر المياه ونوعيتها
ـ مياه سطحية (من النيل) أو مياه جوفية ـ إلى اختلاف طبيعة المحاصيل
المزروعة وتباين قدرة الأرض الانتاجية في كل منها ، كما يلاحظ من تتبع
الأشكال [٣٦] ، [٣٧] ، [٣٨] .

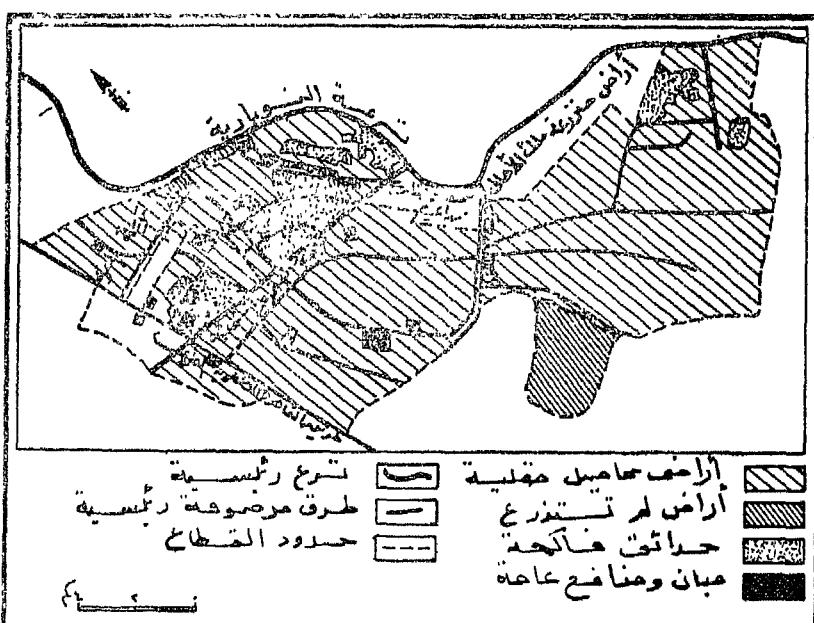


شكل رقم [٣٦] استغلال الأرض في منطقة أبيس

(١) للتوسيع في هذه الدراسة انظر : محمد خميس الزوكرة ، مناطق الاستصلاح الزراعي في غرب دلتا النيل ـ دراسة جغرافية ، نموذج للتخطيط الزراعي ، الاسكندرية ، ١٩٧٩ .



شكل رقم [٣٧] استغلال الأرض في القطاع الجنوبي لمديرية التحرير



شكل رقم [٣٨] استغلال الأرض في القطاع الشمالي لمديرية التحرير

التنمية الحيوانية

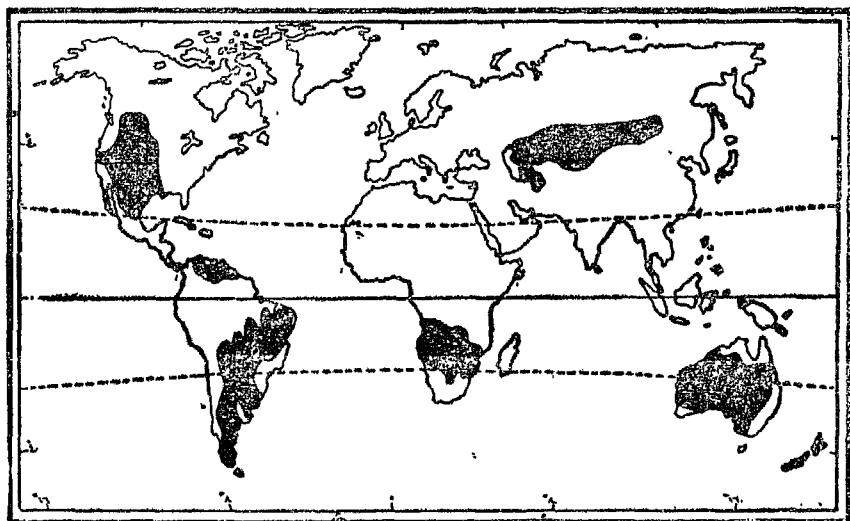
يمكن أن ندخل ضمن أهداف التخطيط الزراعي تحقيق التنمية الحيوانية التي تهدف بدورها الى تحسين نوعية الانتاج الحيواني وزيادة اسهامه في الدخلين الفردي والقومى على حد سواء . وتحقق التنمية الحيوانية عن طريق تنفيذ ما يلى :

- تحسين السلالات من أجل التخصص في المنتجات الحيوانية المختلفة ، وهذا يعطى بدوره افضلية للانتاج كما وكيفا .
- صيانة المراعى الطبيعية وتحسينها بصورة دورية من أجل توفير الغذاء المناسب للحيوانات المختلفة .
- حماية الحيوانات وعلاجها من الامراض .

أولا - التخصص في الانتاج الحيواني :

يمثل التخصص في الانتاج الحيواني أساسا هاما من الاسس التي تميز بين الرعى التقليدي غير الاقتصادي والرعى التجارى الاقتصادي الذى تتخصص أقاليمه المختلفة فى تربية أنواع محددة من الحيوانات تتفق والظروف الطبيعية السائدة فى كل اقليم ، فقد يتخصص فى تربية الماشية او فى تربية الأغنام او فى انتاج الألبان ومنتجاتها المختلفة ، كما ان معظم الانتاج هنا من الحيوانات ومنتجاتها المتعددة (اللحوم ، الجلود ، الأصوات ، الألبان) يتجه الى الاسواق العالمية ، لذا تتبع الاساليب الحديثة فى تربية الحيوانات من تجهيزات خاصة فى المزارع ودراسة كافية بالظروف الطبيعية والبشرية والاقتصادية المناسبة التى تساعد على نجاح هذه الحرفة وتحسين السلالات الحيوانية واتصال دائم بالأسواق العالمية للتلبى احتياجاتها من المنتجات الحيوانية ومراقبة الأسعار العالمية لهذه المنتجات وما يطرأ عليها من تقلبات .

وتتوزع حرفة الرعى التجارى الاقتصادي فى نطاقات محددة ، حيث تتركز نطاقات التخصص فى الانتاج الحيوانى فى خمس مناطق رئيسية بالعالم هى : شكل رقم [٣٩] .



شكل رقم [٣٩] توزيع المراعي الطبيعية في العالم

- ١ - المنطقة الأولى تمثل في نطاق كبير يمتد في غرب ووسط أمريكا الشمالية ، وتمتد من كندا شمالاً إلى الأجزاء الوسطى من المكسيك جنوباً.
- ٢ - المنطقة الثانية تشغّل مساحة واسعة من جنوب شرق أمريكا الجنوبية ، وهي تمتد على شكل نطاق طولي يبدأ من ساحل المحيط الأطلسي شرق البرازيل إلى جزيرة تيرادلفيجو في أقصى جنوب القارة ، أي أن هذه المنطقة تمتد من الشمال إلى الجنوب لمسافة تزيد على ٤٠٠٠ ميل ، وتضم القارة منطقة أخرى صغيرة تنتشر فيها حرف الرعي التجاري ، تتمثل هذه المنطقة في الجهات الساحلية والأجزاء الداخلية من فنزويلا وكولومبيا في شمال القارة .
- ٣ - المنطقة الثالثة تشمل كل من استراليا ونيوزيلندا .
- ٤ - المنطقة الرابعة تضم أجزاء واسعة من جنوب إفريقيا تمتد إلى الجنوب من دائرة عرض ٥١° جنوب خط الاستواء تقريباً .
- ٥ - المنطقة الخامسة تمتد في نطاق عرضي يبدأ من بحر قزوين في الغرب ويتجه شرقاً لمسافة ٣٠٠٠ ميل تقريباً . وحرف الرعي التجاري هنا حديثة النشأة إذ حل محل الرعي المتنقل في محاولة من الحكومة السوفيتية لانماء الثروة الحيوانية وتطويرها في هذا الجزء من آسيا السوفيتية .

ويتوقف التخصص في الانتاج الحيواني وبالتالي التنمية الحيوانية على ما يلى :

١- نوعية المراعي الطبيعية :

تبين المراعى الطبيعية من بيئه لآخر حسب موقعها الفلكى وبالتالي تختلف خصائصها وأسماؤها ، ففى الجهات المعتدلة تنتشر حشائش طويلة وناعمة تعرف بخشائش البرارى فى أمريكا الشمالية ، والبمباس فى الأرجنتين ، والاستبس فى وسط آسيا ، والتوسوك فى نيوزيلندا ، وتعتبر هذه الحشائش المعتدلة أحسن أنواع المراعى وأكثرها ملائمة لتربية الحيوانات .
وتنمو فى الجهات المدارية الحارة حشائش طويلة خشنة نوعا ما ليفية ، وهى عموما أقل من حشائش الجهات المعتدلة من حيث القيمة الغذائية ، وتعرف بأسماء مختلفة فى مناطق الرعى الرئيسية اذ تعرف باسم اللانوس Llanos فى فنزويلا ، والكامبوس Campos فى البرازيل والجران شاكو Gran chaco فى بوليفيا وبارجواى وشمالى الأرجنتين ، والسامانا فى استراليا ونيوزيلندا .

ويبين الجدول رقم [٣١] توزيع المراعى الطبيعية فى العالم عام ١٩٨٧ :

جدول رقم [٣١]
(المساحة بالمليون هكتار)

القارية	المساحة	%
افريقيا	٧٨٧.٥	٢٤.٥
آسيا	٦٧٨.٧	٢١.١
استراليا	٤٥٠.٣	١٤
أمريكا الجنوبية	٤٧٤.٨	١١.٨
الاتحاد السوفيتى	٣٧١.٦	١١.٦
أمريكا الشمالية والوسطى	٣٦٧.٦	١١.٤
أوروبا	٨٣.٧	٢.٦
الجملة	٣٢١٤.٢	١٠٠.١

(١) للتوسيع فى هذه الدراسة انظر: محمد خميس الزوكة ، الجغرافيا الاقتصادية ، الطبعة العاشرة ، الاسكندرية ، ١٩٨٦ .

٢ - خصائص الحيوان ومدى استجابته للتخصص :

لخصائص الحيوان وتلائم هذه الخصائص مع ظروف البيئة دور مؤثر في التخصص في المنتجات الحيوانية .

فالمعروف مثلاً أن الأغنام المارينو تعطى أجود الأصوف في العالم وهي أغنام تجود تربتها في النطاقات التي تقل فيها كمية الأمطار نسبياً ، لهذا تعتبر جنوب غرب أستراليا وجنوب أفريقيا وبعض جهات آسيا وخاصة هضبة الاناضول أهم الجهات التي تربى فيها أغنام المارينو بهدف الحصول على أصوفها الجيدة .

وهناك نوع أقل جودة من صوف المارينو يعرف باسم الصوف المختلط ويحصل عليه من الأغنام التي تربى في النطاقات الأكثر مطرًا من أجل الحصول على الصوف واللحم معاً ، وتنتشر هذه النطاقات في جنوب شرقى وجنوب وسط أستراليا حيث تغزير الأمطار نسبياً، وفي نيوزيلندا والارجنتين وأوراجواي وبعض جهات أوروبا. أما الأغنام التي تربى في الجهات المختلفة الفقيرة في آسيا وأفريقيا فيحصل منها على أقل أنواع الأصوف جودة وهو النوع المعروف باسم السجاد .

وجدير بالذكر أنه في الجهات غزيرة الأمطار تربى أنواع خاصة من الأغنام تعرف باسم الرومنى مارش .

وفي مجال الماشية نجد التخصص في انتاج المنتجات الحيوانية أكثر وضوحاً اذ تنتشر في آسيا تربية الزيهو Zebu وفي أفريقيا ثيران أنجولا Angola وهي حيوانات تلاءمت مع الظروف الطبيعية في البيئات التي تعيش فيها .

وهناك ماشية تربى خصيصاً من أجل انتاج الالبان لعل أشهرها ماشية الفريزيان الهولندية التي يلائمها تماماً البيئات الرطبة منخفضة الحرارة ، وهذا يفسر أسباب انخفاض انتاجية تلك الماشية من الالبان عند تصديرها إلى الدول الواقعة في النطاقات الحارة ، وبالاضافة الى الفريزيان تربى في أوروبا أيضاً ماشية الهولشتين من أجل انتاج الالبان ، أما الجرسى فتربى من أجل انتاج اللحوم بصورة أساسية ، ومن سلالات الماشية المتخصصة

أيضا في الانتاج والتى تربى على نطاق واسع سواء في المزارع الاوربية أو الامريكية نذكر الايرشير ، والماشية السويسرية .

٣ - الخبرة الفنية :

ليس من شك في أن للخبرة والتجربة في مجال التهجين بين السلالات دور هام في استنباط فصائل من الحيوانات أكثر استجابة لعمليات التخصص في الانتاج الحيواني سواء من أجل انتاج الالبان أو انتاج اللحوم أو الاوصاف أو غير ذلك من المنتجات ، بالإضافة إلى الخبرة أيضا في مجال التهجين بين فصائل الحشائش التي تربى عليها الحيوانات حتى يمكن الحصول على أنواع ذات قيمة غذائية مرتفعة للحيوان ، ومن أشهر الدول في هذا المجال المملكة المتحدة ونيوزيلندا .

٤ - العامل الاقتصادي :

يقصد بهذا العامل طبيعة الطلب على المنتجات الحيوانية وفرص التسويق في الاسواق العالمية ، كلها تمثل دوافع أو حواجز قوية من أجل تخصص بعض الدول في انتاج منتجات حيوانية محددة ، كتركيز اهتمام بعض دول نصف الكرة الشمالي وخاصة كندا والمكسيك وايرلندا على التوسع في تربية الماشية وتصديرها كحيوانات حية الى أسواق الولايات المتحدة الامريكية ودول غرب أوروبا دون خوف من منافسة الدول الاخرى منها في الثروة الحيوانية كاستراليا ونيوزيلندا وجنوب افريقيا والارجنتين لأنها تقع في نصف الكرة الجنوبي بعيدا عن الاسواق المذكورة ، والمعروف أن نقل الماشية الحية يتتكلف كثيرا ، لذا لا تظهر دول نصف الكرة الجنوبي الا في قائمة الدول المصدرة للمنتجات الحيوانية المصنعة ، بل أنها تكاد تحتكر الصادرات الدولية لهذه المنتجات ، وهي اعتبارات تضعها دول نصف الكرة الشمالي في الاعتبار عند تحديد مدى التنمية الحيوانية وأبعادها في كل منها ومستوى منتجاتها ومركزها في الاسواق العالمية .

ثانيا - صيانة المراعي الطبيعية وتحسينها :

ويتم ذلك عن طريق :

١ - تنظيم حرفة الرعي حفاظا على الغطاء الطبيعي من الحشائش ،

فقد يؤدي الرعي الزائد عن طاقة المراعي إلى القضاء على الحشائش، وهي مشكلة عانت منها بعض مناطق الرعي في جهات متعددة من العالم وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية حتى أواخر القرن التاسع عشر وبالتحديد في حوالي عام ١٨٨٠ عندما بدأ في تنظيم حرف الرعي وتخطيط المراعي وتحديد الملكيات ، كما نظمت الدولة تأجير امتياز استغلال هذه المراكع للرعاية كل عام حسب طاقتها حتى لا تهلك الحشائش ، وقد عانت المغرب وقبرص من نفس المشكلة .

٢ - تنظيم تتبع الرعاة للحشائش التي تتبادر بين النمو والازدهار خلال مواسم سقوط الامطار ، والذبول خلال مواسم الجفاف .

٣ - توفير موارد المياه وحسن توزيعها على مساحات واسعة من المراكع لضمان عدم الضغط على منطقة معينة وبالتالي تستنزف المراكع فيها وخاصة في المناطق الحدية .

مع تجنب الآثار السيئة التي قد تنتجم عن عدم سقوط الامطار وانتشار ظاهرة الجفاف، فقد تعرضت مراكع الاغنام في السهول الوسطى باستراليا لموجات جفاف شديدة أهلقت الملايين من رؤوس الاغنام التي بلغت نتيجة لذلك ٣٥ مليون رأس فقط عام ١٩٠٢ بعد أن كانت تربو على مائة مليون رأس عام ١٨٩١ ، لذا اهتم في هذه الجهات وغيرها من المناطق قليلة الامطار في استراليا بحفر آبار المياه الجوفية وإقامة المراوح الهوائية ومد قنوات المياه وتخزين مياه الشرب في صهاريج ضخمة وتوزيع محطات شرب المياه على مساحات واسعة من المراكع .

٤ - ابادة الانواع الرديئة من الحشائش والتي قد تؤثر على الانواع الجيدة وبالتالي تقلل من درجة كثافتها وأيضاً من قيمتها الغذائية للحيوانات .

ثالثاً - تحسين غذاء الحيوان : ويتم ذلك عن طريق :

١ - صيانة المراكع الطبيعية وحمايتها من الاضرار المختلفة كما سبق أن ذكرنا، وفي هذا الصدد نذكر أن أهم الاخطار التي تسبب أضراراً جسيمة

للمراعي الطبيعية في استراليا انتشار الارانب البرية التي تقضى على مساحات واسعة من المراعي الخضراء^(١) .

٢ - التوسع في زراعة محاصيل الاعلاف ضمن الدورات الزراعية لتوفير الغذاء اللازم للحيوانات وخاصة في مواسم الجفاف مما يغنى أصحاب القطعان وحيواناتهم عن مشقة التجول والترحال بحثاً عن الحشائش ، وتضم محاصيل الاعلاف البرسيم والمذرة والملفت والبنجر والبطاطس بصورة أساسية ، ويرجع تباين محاصيل الاعلاف المزروعة في أقاليم العالم المختلفة إلى اختلاف الظروف الطبيعية وخاصة سمات المناخ وخصائص التربة ، إلى جانب المستوى الحضاري والمعيشي .

رابعا - حماية الحيوانات وعلاجها من الامراض :

لكى تتحقق التنمية الحيوانية لابد من حماية الحيوانات وعلاجها من الامراض ، وعلى ذلك يضم هذا الاساس :

١ - وقاية الحيوان من الاخطار التي تفتك به والتى تتباين من مجتمع لآخر فمن المعروف على سبيل المثال أن الكلاب الوحشية المعروفة باسم الدنجو dingo والمنتشرة في استراليا تقضى على أعداد كبيرة من الحيوانات كل عام وخاصة في النطاق الانتقالي المتند بين المراعي والصحاري ، وقد قدرت هذه الخسائر في عام واحد بحوالى ٤٥ الف رأس من الاغنام في منطقة بروكن هل .

٢ - علاج الحيوانات من الامراض التي تصيب بها حتى لا تؤثر على إنتاجها سواء من اللحوم أو الالبان أو الاوصاف أو الجلود ، وهذا يتطلب ضرورة الاهتمام بالطب البيطري وتعديمه وتشجيع أبحاثه .

(١) تبدأ قصة الارانب البرية في استراليا عام ١٨٥٩ عندما جلب أحد المزارعين اثنى عشر زوجا (٢٤ رأسا) من الارانب لتدريبها في مزرعته ، وبعد ست سنوات كان نفس المزارع قد قتل حوالى ١٢ ألف رأسا من الارانب دون أن يقضي عليها .

المصدر : محمد خميس الزوكرة ، جغرافية العالم الجديد ، الطبعة الاولى ، الاسكندرية ، ١٩٨٩ ، ص ٧١٨ .

الفصل التاسع

التخطيط التعديني

حرفة التعدين والتخطيط التعديني

أهمية تقييم الموارد المعدنية وتحديد كمياتها

الخبرات التي تحتاج إليها عمليات تنمية الموارد المعدنية

مشكلات التخطيط لاستثمار الموارد المعدنية

محاور تنمية الموارد المعدنية

تنمية الموارد المعدنية (البترول) في المملكة العربية السعودية .

يعد التخطيط التعديني من أنماط التخطيط الاقتصادي الرئيسية ، وهو يهدف الى استثمار الموارد المعدنية المتاحة ، وتنظيم القطاع التعديني وتطويره ، مع وضعه في مكانه الصحيح مع قطاعات الانتاج الأخرى في الأقلية أو الدولة بهدف زيادة الدخل القومي وتوعي مصادره .

ويعد استخراج الموارد المعدنية من باطن الأرض حرفة أولية Primary Activity ، في حين يعتبر تشكيل المعادن وتصنيعه من حرف المرتبة الثانية Secondary Activity .

وهناك علاقة وثيقة بين التركيب الجيولوجي لصخور القشرة الأرضية وتوزيع الموارد المعدنية ، إذ ترتبط المعادن الفلزية كالحديد والنحاس والقصدير والرصاص والكروم والnickel بالعروق النارية ، في حين ترتبط المعادن اللافلزية كالبترول والكبريت والفوسفات بالتكتونيات الرسوبية ، وجدير بالذكر أن الفحم الجيد تمتد رواسبه مع الطبقات الأرضية التي تأثرت بحركة الالتواءات الهيرسینية في أواخر العصر الفحمي وأوائل العصر البرمي وال موجودة بصورة أساسية في نطاق كبير يمتد من غرب أمريكا الشمالية إلى أقصى شرق آسيا .

وتعتمد الحضارة المعاصرة على الموارد المعدنية بصورة أساسية سواء كمواد خام لبعض الصناعات أو كمصدر للطاقة ، لهذا علىت أصوات تحذر الإنسان من أن الموارد المعدنية المخزونة في الطبيعة لا تكفي حاجة البشرية إلا لفترات محدودة لذا يجب تنظيم استغلالها ، فخامات الحديد والبوكسيت المعروفة مثلا في الوقت الحاضر لا تكفي حاجة الأسواق العالمية بمعدل استهلاكها الحالى لا مدة مائى عام ، كما أن احتياطى معدن النحاس فى العالم سيغطى الاحتياجات العالمية بمعدل الاستهلاك الحالى لمدة لا تزيد على ٤٥ عاما ، وكميات الرصاص المعروفة في العالم حاليا مت肯فى حاجة الاستهلاك العالمى بمعدل استهلاكه الحالى لمدة ٣٣ عاما فقط ، في حين لن يغطى احتياطى العالم من معدن الكروم حاجة الأسواق العالمية بمعدل

استهلاكها الحالى الا لمدة خمسين عاما ، ومع ذلك فليس هناك ما يدعو الى الخوف على مستقبل الحضارة البشرية المعتمدة على المعادن، فلما زالت هناك أماكن واسعة على سطح الارض لم يتم مسحها جيولوجيا بعد والمؤكد أن بعض طبقاتها تحتوى على عدة معادن ، وكثيرا ما يكتشف الانسان مناجم وحقول جديدة للمعادن المختلفة ، كما يستحدث أساليب مبتكرة في العمليات الانتاجية مما يزيد من منفعة المنتجات وكمياتها [ابتكر الانسان بعض المركبات واللدائن الصناعية التى تستخدم كبدائل للمعادن مثل الفير جلاس والبلاستيك] ، واستطاع الانسان اعادة استعمال بعض المعادن الخردة عن طريق صهرها واعادة تشكيلها مرة أخرى وان كانت مثل هذه المعادن تفقد جزءا من وزنها ، فالحديد الخردة مثلا يفقد ٣٥٪ من وزنه بعد صهره واعادة تشكيله ، بينما تصل هذه النسبة الى ٨٠٪ للقصدير ، في حين تصل الى ٦٠٪ للالومنيوم ، والمؤكد أن هناك معادن كثيرة في القشرة الارضية لم يستخلصها الانسان من خاماتها بعد وعن طريق تنظيم استغلال الثروة المعدنية وعمليات البحث والتقدم الفنى سيتمكن من استخلاصها ، كما سيتمكن من كشف معادن جديدة غير معروفة في الوقت الحاضر .

والتوزيع الجغرافي للموارد المعدنية الموجودة في صخور القشرة الارضية غير متجانس سواء رأسيا أو أفقيا ، فمن حيث التوزيع الرأسى نجد طبقات غير حاوية على المعادن يتلوها أو يسبقها طبقات أخرى حاوية على موارد معدنية ، والاهم هنا هو التوزيع الافقى الذى أدى سوء توزيعه أو عدم تجانسه الى نشاط حركة التجارة الدولية للمعادن ، فالبترول تنتجه حوالى خمسين دولة ومع ذلك هناك ست دول هي الولايات المتحدة الامريكية ، وفنزويلا والاتحاد السوفيتى والمملكة العربية السعودية وايران والكويت تنتج حوالى ٧٥٪ من جملة الانتاج العالمى، كما أن هناك ثلاثين دولة تنتج فحم البيتومين والانتراسيت (تتراوح نسبة الكريون بهما بين ٧٠ - ٩٥٪) في حين يخرج أكثر من ٦٥٪ من مجموع الانتاج العالمى من أربع دول هي الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى والصين الشعبية وبريطانيا ، كما ينتج الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الامريكية والصين الشعبية

وكندا وفرنسا والسويد نحو ٧٠٪ من جملة انتاج العالم من خام الحديد رغم أن هناك أكثر من ٥٠ دولة في العالم تنتجه .

ولابد من تقييم الموارد المعدينية وتحديد كمياتها قبل استخراجها من باطن الأرض ، فدرجة تركيز المعادن في الصخور تحدد مدى قدرة الخامات على تحمل نفقات الاستخراج المختلفة ، فوجود خامات جيدة النوع وبكميات كافية تساعد في التغلب على المشاكل التي قد تعرّض عمليات التعدين كالبعد عن طريق المواصلات وما يتبع ذلك من ارتفاع تكاليف النقل وارتفاع أجور العمال إلى غير ذلك ، لذا فكلما ارتفعت درجة تركيز المعدن كلما زادت صلاحية الخامات للاستغلال .

ويتبادر غنى الخامات وفقرها من معدن لآخر اذ تعدد خامات النيكل التي تبلغ درجة تركيزها ٣٪ وخامات النحاس التي تبلغ درجة تركيزها ١٪ خامات جيدة ، بينما تعد خامات الكبريت الى تقل درجة تركيزها عن ٢٠٪ خامات رديئة ، في حين أنه بالنسبة لمعدن كالراديوم يكفي وجود ما نسبته جزء من مليون من خاماته في الصخور لتنمية عملية التعدين بنجاح . لذلك يمكن القول بأن غنى الخامات أو فقرها يتوقف على عدة عوامل يأتي في مقدمتها سعر البيع ، سهولة الاستخراج ، ووجود خامات أخرى منافسة .

وتتطلب تنمية الثروة المعدينية توافر الخبرات التالية :

١ - الخبرة الجغرافية :

من المعروف أن الجغرافيا تهتم بدراسة سطح الأرض وما عليه من ظواهر طبيعية وبشرية ، ومعنى ذلك أن الخبرة الجغرافية في مجال استثمار الثروة المعدينية وتنميتها يمكن أن تسهم في دراسة وتحديد مدى توافر الأيدي العاملة ودرجة مهارتها ، بالإضافة إلى الأسواق وطرق النقل ورؤوس الأموال ، وكلها عوامل تحدد امكانية استخدام الموارد المعدينية وتنميتها . كما تهتم الخبرة الجغرافية بدراسة العوامل التي تشكل سطح الأرض وتحدد عوامل التعرية ودورها وهل هناك تحت أم ارساب في المنطقة وكلها عوامل تحدد بدورها مدى قرب الخامات من سطح الأرض وبالتالي تحدد امكانية استثمارها وتتكاليف ذلك .

٢- الخبرة الجيولوجية :

تتولى البحث عن الموارد المعديّة وتحديد كمياتها في باطن الأرض، وأيضاً تحديد أنواع الخامات ، وكلها أمور أساسية توضع في الاعتبار عند التخطيط لتنمية الموارد المعديّة في الأقليم أو الدولة .

٣- الخبرة الاقتصادية :

وهي تتولى دراسة عدة أمور منها :

أ) مدى امكانية نفاذ المورد المعديّ وتوقيت ذلك ، وهذا يتوقف أساساً على كميات الاحتياطي الموجودة في باطن الأرض ، وأيضاً على معدلات الانتاج حسب الخطة الموضوعة .

ب) دراسة امكانية الاستثمار من واقع الانتاج الاقتصادي .

ج) دراسة معدلات الطلب على المورد المعديّ ، سواء في الأسواق المحلية أو في الأسواق العالمية .

ويعنى ذلك أن تنمية الموارد المعديّة في أي أقليم أو دولة ووضع خطة موضوعية مدرورة بدقة لتحقيق ذلك تتطلب بحثاً جغرافياً وبحثاً اقتصادياً وبحثاً فنياً جيولوجياً .

ويواجه عمليات التخطيط لاستثمار المعادن وتنميّتها عدّة مشكلات ي يأتي في مقدمتها :

١ - التمويل : لرأس المال أهمية كبيرة في استغلال الموارد المعديّة بأي منطقة في العالم ، إذ تحتاج عمليات البحث والتنقيب عن الخامات المعديّة إلى نفقات طائلة تتطلّبها الابحاث والجهود المختلفة التي تهدف إلى البحث عن مناطق الخامات واعداد المناجم وتوفير المساكن والخدمات المتعددة للعاملين .

ويتصدر التعدين باقي الحرف الانتاجية من حيث الحاجة إلى رؤوس الأموال الضخمة ، ومرد ذلك تعقدتها و حاجتها إلى الخبرات والمهارات الفنية العالية ، إلى جانب بطء عمليات الاستخراج التي تحتاج إلى فترات زمنية طويلة ، بالإضافة إلى احتمالات الانتاج التي منها عدم اكتشاف

خامات معدنية أو اكتشاف خامات رديئة أو العثور على خامات جيدة ولكن بكميات محدودة لاتتمكن من استغلالها اقتصاديا وخاصة اذا كانت عمليات الانتاج وتجهيز المعدن للتسويق تتطلب نفقات كبيرة .

٢ - الخبرة والمهارات الفنية : وهى من المشاكل التى تواجه التعدين في الدول النامية التي لا تتوافق فيها الكوادر الفنية اللازمة للعمل في مجال التعدين ، لذا يستعان بالخبرات والمهارات الاجنبية رغم تكلفة ذلك وعدم توافر مثل هذه الخبرات في بعض الاحيان ، وحتى يمكن التغلب على مثل هذه المشكلة اهتمت الدول التي توجد في أراضيها موارد معدنية بانشاء المعاهد الفنية المتخصصة لاعداد جيل من الشباب الوطنى للعمل في ميدان التعدين، وذلك ضمن اطار الخطة الملزمة لتنمية الموارد المعدنية في الدولة .

٣ - وقوع الموارد المعدنية على الحدود السياسية بين الدول : مما يوجد الكثير من المشكلات بين الدول في بعض الاحيان والتي قد تؤدى الى قيام حروب عسكرية، كما حدث بين المغرب والجزائر في أكتوبر عام ١٩٦٣ بسبب مناجم الحديد الواقعة على الحدود بين الدولتين ، كما قد توجد مشكلات ونزاع ولكنه لا يصل الى الحروب العسكرية كالنزاع القائم بين اليونان وتركيا على بعض نطاقاته بحر ايجه المحتمل اكتشاف البترول فيها ، وكذلك الحال بالنسبة للنزاع القائم بين ليبيا وتونس على بعض المناطق البحرية الممتدة بين الدولتين ، وهو نفس الخلاف القائم بين قطر والبحرين .

وجدير بالذكر أن الصراع القائم بين الجزائر والمغرب بسبب اقليم الصحراء الغربية هو في الحقيقة صراع من أجل السيطرة على مناجم الفوسفات الغنية الموجودة في الصحراء الغربية . كما توجد حقول لزيت البترول في المنطقة المحايدة بين المملكة العربية السعودية والكويت ، وقد تم تسوية هذا الموضوع بين الدولتين باقتسام عائد البترول المستخرج من المنطقة المحايدة بعد تقسيمها بين الكويت واسعودية . وهناك مناجم الفحم الواقعة في منطقة الحدود بين فرنسا وبلجيكا ، ومن المشاكل العالمية المعروفة والتي كان السبب في وجودها انتشار الموارد المعدنية على مناطق

الحدود ، مشكلة الالزاس واللورين وهم مقاطعتان تتسمان بغناهما بخامات الحديد ، بالإضافة إلى البوتواس وبعض الالماح وهي مشكلة نتجت عن وقوع الالزاس واللورين على منطقة الحدود بين المانيا وفرنسا وانتهت المشكلة باسترراجع فرنسا للمقاطعتين بعد هزيمة المانيا خلال الحرب العالمية الثانية ، كذلك الحال بالنسبة لمشكلة اقليم السار الواقع على الحدود بين فرنسا والمانيا والغنى برواسب الفحم وقد انتهت هذه المشكلة عام ١٩٥٩ عندما عاد اقليم السار وضم إلى دولة المانيا وخاصة أن معظم سكانه من الالمان .

وهناك عدد من العوامل تحدد امكانية ومستوى وتكلفة الموارد المعدنية ، هذه العوامل هي :

- الموقع الجغرافي .
- عمق الخام المعدني وسمك الطبقات .
- درجة تركيز المعدن في الصخور .
- أساليب التعدين .
- وسائل النقل .
- المناخ .
- اليدى العاملة .
- رأس المال .

١- الموقع الجغرافي :

يتوقف استغلال الموارد المعدنية إلى حد كبير على مدى سهولة نقل الخامات من مناطق التعدين إلى الأقاليم الصناعية وأسواق التصريف المختلفة ، لذلك يأتى الموقع الجغرافي في مقدمة العوامل المؤثرة في استغلال الموارد المعدنية ، فإذا كانت المعادن تتميز بموقع جغرافي ممتاز ، بمعنى أن منطقة التعدين تخدمها شبكة جديدة من طرق النقل المختلفة ، إلى جانب قرب المعادن من الأقاليم الصناعية التي تعد أهم أسواق التصريف ، ومن مراكز تجمع السكان التي تمثل مصدر اليدى العاملة ، ساعد ذلك

على استغلال الموارد المعدنية على نطاق واسع وبتكليف معقوله ، مما يعطى الخام القدرة على منافسة غيره من الخامات المنتجة في أقاليم لا تتمتع بموقع جغرافي ممتاز ، مثل ذلك حقول الفحم ومناجم الحديد في غربى القارة الأوربية وخاصة في المملكة المتحدة ، والتى كان موقعها الجغرافي الممتاز (حيث تخدمها شبكة جيدة من طرق النقل ، بالإضافة إلى قريها من السواحل ومن المناطق الصناعية الرئيسية) أثر كبير في نمو الانتاج بشكل مطرد مما ساعد على ازدهار النشاط الصناعي في غرب أوروبا التي أصبحت تأتى ضمن الأقاليم التعدينية الكبرى في العالم ، وخاصة في مجال انتاج الفحم والحديد .

وعلى العكس من ذلك فان وجود الموارد المعدنية في موقع جغرافي متطرف بمعنى وجود المعادن في منطقة لا تخدمها طرق النقل أو تقع في نطاق بعيد عن مراكز العمران وطرق النقل والمواصلات العالمية ، يؤدى إلى تأخر استغلال مثل هذه المعادن ، كما أن استغلال مثل هذه المعادن يحتاج إلى نفقات باهظة تتطلبها عمليات مد طرق النقل ، وبناء المستعمرات السكنية وجذب الأيدي العاملة وتوفير الخدمات المختلفة لهم ، وليس من شك في أن هذه النفقات العديدة الناتجة عن سوء الموقع الجغرافي تؤدى إلى ارتفاع تكاليف الانتاج المعدنى ، وهذا يكون على حساب جزء من الربح ، كما قد يؤثر ذلك على قدرة الخامات على منافسة غيرها من الخامات الأخرى المنتجة في مناطق ذات خصائص مختلفة .

وأحسن الأمثلة على مناطق التعدين ذات الموقع الجغرافي غير الجيد ، أقليم شابا (كانتنجا سابقا) الواقع جنوبي زائير بافريقيا ، اذ تميز هذه المنطقة بغضها الكبير بخامات النحاس ، ولكن حال دون استغلال هذه الخامات لمدة طويلة موقعها الداخلى في قلب القارة الأفريقية بعيدا عن طرق النقل ، لذا لم يبدأ استغلال خامات النحاس في شابا الا بعد أن مد خطان للسكك الحديدية احداهما يخترق أراضي أنجولا ليربط أقليم شابا بالمحيط الأطلسي عن طريق مينائي ليبيلو وبنجويلا ، والآخر يخترق أراضي زامبيا وزيمبابوى وموزمبيق ليربط خامات النحاس بالمحيط الهندي عن طريق مينائي بيرا ومارومدى .

وفي مصر وجدت خامات الحديد في منطقتين رئيسيتين هما أسوان وجبيل غرابي بالواحات البحرية ، وقد بدأ باستغلال خامات حديد أسوان لتنقع منطقة الخامات بموقع جغرافي ممتاز ، حيث يخدمها خط السكك الحديدية ، بالإضافة إلى توافر النقل النهري عن طريق النيل ، كما أن المنطقة تقع بالقرب من أسوان حيث تتواجد الأيدي العاملة .

أما المنطقة الثانية وهي جبل غرابي بالواحات البحرية فقد تأخر استغلال خاماتها لمدة طويلة لموقعها الجغرافي المتطرف في قلب منطقة صحراوية بعيدة عن طرق النقل ومراكز تجمع السكان ، لذلك لم يبدأ استغلال خامات هذه المنطقة الصحراوية إلا بعد أن تم مد خط للسكك الحديدية يربطها بوادي النيل .

وعموماً يمكن القول بأن التعدين يبدأ أولاً في الأقاليم ذات المواقع الجغرافية الجيدة ، وعندما تنضب خامات مثل هذه الأقاليم أو تنخفض درجة تركيز المعدن في الصخور بدرجة تزيد من تكاليف الانتاج يبدأ في استغلال خامات الأقاليم الأبعد منها بعد توفير طرق النقل وإقامة المستعمرات السكنية الازمة للعمال وتوفير الخدمات الضرورية لهم .

٤ - عمق الخام المعدني وسمك الطبقات :

تنخفض نفقات استخراج المعادن الموجودة في الطبقات القريبة من سطح الأرض كثيراً عن نفقات استخراج معادن الطبقات بعيدة عن سطح الأرض ، إذ أنه كلما ازداد عمق الخامات كلما ازدادت تكاليف التعدين لضرورة توفير الآلات الازمة لتصريف المياه الجوفية واقامة محطات للانارة والتهوية^(١) وتوفير طرق وأساليب نقل العمال والخامات من مستوى التعدين في باطن الأرض إلى السطح ، بالإضافة إلى ضرورة استخدام دعامات من الأخشاب لتقوية أسقف المناجم والحيلولة دون انهيارها أثناء عمليات استخراج الخامات ، ومثل هذه النفقات المتعددة تعمل على رفع تكاليف الانتاج .

(١) ترتفع درجة الحرارة بشكل تدريجي كلما توغلنا في باطن الأرض حتى تصل إلى ١٠٠ درجة مئوية (درجة غليان المياه) على عمق مليون ميلين تقريباً .

وإذا وجدت الخامات المعديّة على هيئة طبقات أفقية قريبة من سطح الأرض استخدمت طريقة التعدين السطحي أو الفتحات المكشوفة ، وهي طريقة قليلة التكاليف ، حيث أن التعدين في هذه الحالة لا يتطلب سوى إزالة الطبقات السطحية .

وإذا وجدت الخامات المعديّة على أبعاد كبيرة من سطح الأرض استخدمت طريقة التعدين الجوفي التي تتطلب نفقات باهظة ، إذ أن استخراج الخامات بهذه الطريقة يستلزم اقامة الانفاق وتدعمها أسقفها بالدعامات الخشبية ، بالإضافة الى توفير الات الانارة والتقوية وتصريف المياه الجوفية ، وطرق ووسائل النقل الداخلي ، وكلها عمليات تزيد من نفقات الانتاج، لذلك فتكاليف استخراج المعادن بطريقة التعدين السطحي أو الفتحات المكشوفة تقل كثيرا عنها في طريقة التعدين الجوفي . ولعل تطبيق طريقة الفتحات المكشوفة في استخراج كل من خامات الحديد في تلال مسابي التي يوجد بها عدد كبير من الفتحات لا يتعدي عمق كل منها ٩٠ مترا وتنشر في نطاق لا يتجاوز اتساعه عدة مئات من الامتار ، ورواسب الفحم في جنوب ولاية اوهايو بالولايات المتحدة الأمريكية هو السبب المباشر في نجاح عمليات التعدين في الأقلميّن وانخفاض تكاليفها مما أكسبها مكانا مرموقا بين أقاليم التعدين المختلفة في الولايات المتحدة الأمريكية .

ولشكل الطبقات الأرضية الحاوية على الخامات المعديّة دور كبير في تحديد مدى سهولة عمليات التعدين وحجم تكاليفها ، فإذا كانت الخامات تتمسّد في طبقات أفقية أو مائلة وخاصة في بطون الأودية سهل ذلك من عمليات الاستخراج وبالتالي قلل من تكاليفها .

أما إذا وجدت الخامات في طبقات غير منتظمة وهذه توجد عادة في المناطق التي تعرضت للحركات التكتونية وخاصة الانكسارات فإن ذلك يزيد من صعوبة عمليات التعدين^(١) ويعمل على ارتفاع نفقاتها .

1. Pounds, N. G., An introduction to Economic Geography, London, 1970, p. 91.

وإذا كانت طبقات المعدن سميكة شجع ذلك على الحفر لأعمق بعيدة عن سطح الأرض ، حيث أن السمك الكبير للطبقات الحاوية على الخامات يزيد من كمية الانتاج بدرجة تمكن من تغطية تكاليف عمليات الحفر ، وتصبح عملية التعدين في هذه الحالة مربحة من الناحية الاقتصادية ، أما إذا كانت الطبقات غير سميكة فان ذلك يؤدي إلى ارتفاع تكاليف عمليات الحفر بالنسبة لقيمة الانتاج ، وتصبح عملية التعدين غير مربحة إلى حد كبير .

٣ - درجة تركيز المعدن في الصخور :

يعد من أهم العوامل المؤثرة في استغلال الموارد المعدنية ، حيث أن درجة تركيز المعدن في الصخور تحديد مدى قدرة الخامات على تحمل نفقات التعدين ، فوجود خامات جيدة النوع وبكميات كافية تساعده في التغلب على المشاكل التي قد تعرّض عمليات التعدين كالبعد عن طرق النقل وما يتبع ذلك من ارتفاع تكاليف النقل ، وارتفاع أجور العمال إلى غير ذلك ، لهذا فكلما ارتفعت درجة تركيز المعدن كلما زادت صلاحية الخامات للاستغلال .

وكلما كانت الخامات من نوع جيد كلما انخفضت تكاليف التعدين وزاد الربح ، فلو فرض أن طنا من معدن ما تقدر تكاليف استخراجه من باطن الأرض بحوالى ألف جنيه مصريا ، فسواء كانت درجة تركيز هذا المعدن في الصخور مرتفعة أو منخفضة فان تكاليف استخراجطن الواحد ستبقى كما هي ، ولكن تكاليف الانتاج الاجمالية وبالتالي الربح النهائي سيختلف في حالة المعدن جيد النوع عن المعدن الرديء .

ويتبادر إلى ذهننا غنى الخامات وفقها من معدن آخر ، اذ تعد خامات النيكل التي تبلغ درجة تركيزها ٣٪ وخامات النحاس التي تبلغ درجة تركيزها ١٪ خامات جيدة ، بينما تعد خامات الكبريت التي تقل درجة تركيزها عن ٤٠٪ ، وخامات الحديد التي تقل درجة تركيزها عن ٢٠٪ خامات رديئة ، في حين يختلف الوضع تماما بالنسبة لمعدن الطاقة الذرية ، فالراديوم مثلاً يكفي وجود ما نسبته جزء من مليون من خاماته في الصخور لتتم عملية التعدين بنجاح .

لذا يمكن القول بأن غنى الخامات أو فقرها يتوقف على عدة عوامل يتأتى في مقدمتها سعر البيع ، سهولة الاستخراج ، وجود خامات أخرى منافسة ، إلى جانب الأهمية الاستراتيجية .

ويرتبط بجودة الخامات نسبة وجود الشوائب بها ، اذ يندر وجود معادن نقية في الطبيعة حيث يختلط بها عادة مواد غريبة منها الصلصال والمسيلاكا ، وأحيانا تحول الشوائب دون استغلال الخامات المعدنية وذلك اذا ما ارتفعت نسبتها الى الدرجة التي يصبح معها استخلاص المعدن من الخامات وفصله عن الشوائب عملية باهظة التكاليف ، وكثيرا ما توجد الخامات المعدنية في الصخور متعددة بالكبريت على هيئة كبريتات أو كبريتيد ، وقد توجد متعددة بالأوكسجين في شكل أكسيد .

٤ - أساليب التعدين :

كان لأساليب التعدين دور كبير في تطور استغلال الموارد المعدنية ، فعندما كان الإنسان يستخدم الأساليب البسيطة والآلات البدائية في عمليات التعدين كان انتاجه المعدنى محدود في كميته ، كما كان نشاطه قاصرا على استخراج العناصر المعدنية الموجودة في الطبقات القريبة من سطح الأرض ، ولكن مع تقدم الإنسان الحضارى استطاع استخدام أساليب متقدمة وآلات أكثر تعقيدا في عمليات التعدين مما مكنه من زيادة الانتاج واستغلال الخامات المختلفة مهما كان مستوى عمقها في باطن الأرض بشرط أن تكون عمليات التعدين مجزية من الناحية الاقتصادية ، أو يكون لها أهمية استراتيجية خاصة للدول المنتجة .

وتباين الخامات المعدنية في نوعية عمليات استخلاصها وتجهيزها ومدى تعدها ، فبعض المعادن تتميز ببساطة عمليات استخلاصها من الخامات كالفوسفات الذى لا يحتاج الا الى غسل خاماته فقط ، بينما تتسم عملية استخلاص معدن الألومنيوم من خامات البوكسيت - يوجد الألومنيوم في الطبيعة متعددا بالأوكسجين كيميائيا - بشدة تعقيدها وباستهلاكه لكمية كبيرة من الطاقة الكهربائية حتى أن البعض يقدر كمية الطاقة الكهربائية اللازمة لانتاج طن واحد من الألومنيوم بنحو ٢٠ - ٢٤ الف كيلو وات

ساعة ، وهى كمية تغطى احتياجات مسكن كبير يقطنه نحو ستة أشخاص ، ويوجد به كل المعدات الكهربائية المنزليه لفترة زمنية تصل الى نحو عشر سنوات (١) .

وطلت منطقة غرب أوروبا تتتصدر مناطق العالم في الانتاج المعدنى قرابة ثلاثة قرون نتيجة للتطور الصناعى الكبير بها الذى عمل بدوره على ازدياد الطلب على المعادن ، ولكن يجب أن نضيف الى ذلك عامل الاختراعات وتطور أساليب التعدين بها ، فقد عرف الانسان خام الحديد لأول مرة في الصين وكان ذلك منذ حوالى ١٤٠٠ سنة قبل الميلاد ، ولو كان عامل السبق في معرفة معدن ما هو العامل الحاسم في الانتاج المعدنى لتصدرت الصين الشعبية دول العالم في انتاج الحديد وتسيقه ، ولكن بساطة أساليب التعدين وبدائية الاته لم تمكن من انتاج كميات كبيرة من الحديد الخام والذى ظل لعدة قرون يعد من أهم المعادن التي يستخدمها الانسان .

وفي أوروبا كان للاختراعات المتعددة دور مؤثر في تطور كل من الفن الصناعي والفن التعديني وما نتج عن ذلك من ارتفاع مستوى وحجم الانتاجين الصناعي والتعمدي في القارة (٢) لذلك يمكن القول بأن أساليب التعدين المتطورة واستخدام الآلات المتقدمة في استخراج الموارد المعدنية من باطن الأرض كان لها الفضل الأكبر في تطور الانتاج المعدنى في قارة أوروبا التي يوجد بها أقاليم تعدينية تعد من أكبر الأقاليم التعدينية في العالم .

٥ - وسائل النقل :

تعد وسائل وتكاليف النقل من العوامل الرئيسية المؤثرة في استغلال الموارد المعدنية ، حيث تحدد مدى صلاحية الخامات للاستغلال من الناحية الاقتصادية ، لذا يلاحظ تركز أقاليم التعدين عادة في النطاقات التي تتميز بسهولة اتصالها بكل من الأسواق المحلية والأسواق العالمية عن طريق

(١) نصر السيد نصر، الموارد الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة والعالم ، الجزء الثاني ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ١٧٥ .
2. Alexander, J. W., Economic Geography, N. J., 1963, p. 280.

وسائل النقل المختلفة ، وقد كان لعامل توافر وسائل النقل أثر كبير في ازدهار النشاط التعديني في المملكة المتحدة التي ظلت تتصدر دول العالم في إنتاج الفحم طوال ثلاثة قرون المتدة بين عامي ١٦٠٠ - ١٩٠٠ ، وكان الفضل الأكبر في ذلك لقرب مناجم الفحم بها من خط الساحل مما عمل على سهولة استخدام النقل البحري الرخيص في نقل الإنتاج إلى دول العالم المختلفة ، وهذا ساعد بدوره على تطور إنتاج البلاد من الفحم بصورة مطردة .

وكان لتوافر عامل النقل الرخيص في شرق الولايات المتحدة الأمريكية حيث تستغل البحيرات العظمى في النقل ، دور كبير في ربط خامات الحديد الموجودة في النطاقات المحيطة ببحيرة سوبيريور بحقول الفحم في نطاق الأيلاش ، مما ساعد على ظهور منطقة صناعية عظمى عملت بدورها على التوسيع في إنتاج المعادن لتغطى حاجة الصناعات والأغراض المختلفة .

وتلعب تكاليف النقل دورا هاما في استغلال المعادن ، إذ المعروف أن معظم الخامات يقل وزنها عند تركيزها وتجهيزها وتصنيعها ، وهذا يتطلب ضرورة نقل كميات كبيرة من هذه الخامات إلى المناطق الصناعية ، ولا تعد هذه العملية مجذبة من الناحية الاقتصادية إلا إذا كان للخامات القدرة على تحمل تكاليف النقل ، وكلما كانت الخامات فقيرة كلما ازدادت تكاليف نقلها نظراً لحاجة العمليات الصناعية إلى كميات كبيرة منها ، لهذا لا يمكن استغلال الخامات الفقيرة بنجاح إلا إذا تم تركيزها في منطقة التعدين ، أو إذا تم تصنيعها بالقرب من مناطق الاستخراج .

وهناك علاقة وثيقة بين وسيلة نقل الخامات وتكاليف النقل ، فالنقل المائي (النهرى والبحرى) يعد أرخص وسائل النقل وأقلها تكلفة للمسافات الطويلة ، في حين تحتل السكك الحديدية هذا المركز بالنسبة للمسافات المتوسطة^(١) .

(١) للتوسيع في هذا الموضوع انظر الفصل الرابع .

٦- المناخ :

يمكن تحديد العلاقة بين المناخ والنشاط التعديني في نقطتين رئيسيتين ، تتعلق النقطة الأولى بالناحية التاريخية ، حيث أن انتشار نوع معين من المناخ ذو خصائص محددة خلال العصور الجيولوجية القديمة ساعد على تكوين خامات معدنية معينة ، فالممناطق التي تتميز في الوقت الحاضر بانتشار حقول الفحم بها كانت قديماً تتمتع بمناخ يشبه تماماً المناخ الاستوائي الحالى في خصائصه ، مما عمل على نمو الغابات الكثيفة التي طفت عليها المياه بعد ذلك وطمرتها الرواسب المختلفة ، ومع الوقت ونتيجة للضغط والحرارة تحجرت الأشجار وتكون الفحم الحجرى ، كما أن خامات البوكسيت تكونت من نحت صخور الفلسبار في المناطق التي كان يسودها في العصور القديمة نوع من المناخ يشبه المناخ المداري الرطب الحالى في خصائصه ، وبالإضافة إلى ذلك فإن مناخ الجهات الصحراوية في جنوب بيرو وشمالي شيلي وما ترسم به هذه الجهات من جفاف شديد كان له الفضل في تراكم نترات الصوديوم بكثيات كبيرة ، ولو وجدت هذه النترات في أقاليم ذات مناخ مطير لاختفت تماماً لقابليتها للذوبان في الماء .

أما النقطة الثانية الخاصة بالعلاقة بين المناخ والنشاط التعديني فتمثل في تأثير المناخ الواضح في عمليات استخراج الخامات المعدنية ونقلها ، فمن البديهي أن تكون عمليات التعدين في المناطق ذات المناخ المعتمد أكثر يسراً وأيضاً أكثر ربحاً منها في المناطق التي تتسم بتطرف خصائص مناخها ، فالتعدين في الأقاليم الباردة والجارة يتطلب ضرورة تكييف الهواء للعاملين فيها ، كما يواجه العاملين بالتعدين في المناطق الصحراوية مشاكل عديدة تتعلق بتوفير المياه العذبة والغذاء وطرق وسائل النقل والخدمات المختلفة في هذه النطاقات القاحلة ، وهي عمليات تحتاج إلى نفقات باهظة تؤدي إلى ارتفاع التكاليف الإجمالية للإنتاج .

ويؤدي انخفاض درجة الحرارة إلى ما تحت المصرف في الأقاليم شديدة البرودة إلى توقف النشاط التعديني فترة طويلة من السنة ، وخاصة إذا كانت تتبع طريقة التعدين السطحي ، مثل ذلك إغلاق مناجم الحديد في

اقليم كويبيك/لبرادور بأمريكا الشمالية لفترة يبلغ طولها ٢٠٠ يوم كل عام بسبب المناخ شديد البرودة^(١) .

ويجدر الاشارة الى أن متوسط انتاجية عامل المناجم في المناطق متطرفة المناخ أقل من مثيلتها في المناطق ذات المناخ المعتدل ، وبالاضافة الى ما سبق ذكره فإن الأقاليم التي تقسم بقوس مناخها خلال أشهر الشتاء يتوقف فيها استخدام الطرق المائية التي ينقل عن طريقها الخامات المعدنية المختلفة خلال هذه الفترة من السنة ، وهناك مثالين يمكن الاشارة اليهما:

المثال الأول : في قارة أمريكا الشمالية حيث يؤدي الانخفاض الشديد لدرجة الحرارة خلال فصل الشتاء إلى تجمد مياه نهر السانت لورانس لمدة أربعة شهور تقريبا ، مما يعطل نقل خامات الحديد من مناطق تعدينهما في مسابي وماركيت ومينوميني وجوجيبيك وفرمليون عن طريق النقل المائي الرخيص خلال هذه الفترة من السنة ، وهذا يؤدي إلى ارتفاع نفقات النقل لاستخدام السكك الحديدية بدلاً من السفن عبر البحيرات مما يزيد من تكاليف الانتاج والتي ينتج عنها في النهاية ارتفاع سعر الخامات .

والمثال الثاني : من قارة أوروبا ، حيث يؤدي تجمد مياه البحر البلطي خلال شهور الشتاء إلى تعذر نقل خامات حديد منطقة كيرونا في السويد عن طريق البحر البلطي من ميناء لولي ، لذا تم مد خط للسكك الحديدية يربط منطقة كيرونا السويدية بميناء نارفيك في النرويج والتي يتم عن طريقها تصدير خامات حديد كيرونا إلى جهات العالم المختلفة .

٧ - الآيدي العاملة :

يذكر بعض الباحثين أن معظم أقاليم التعدين توجد عادة في نطاقات كثيفة السكان حيث يمكن الحصول على الآيدي العاملة بسهولة ، ولكن الحقيقة أنه ليس هناك تطابق تام بين أقاليم التعدين والمناطق المزدحمة بالسكان في العالم ، إذ توجد مناطق كثيرة في العالم تتسم بضعف نشاط التعدين بها رغم ارتفاع كثافة سكانها ، يتمثل ذلك بوضوح في جهات واسعة

1. Alexander, J. W., Ibid., p. 278.

من الهند والصين الشعبية ، كما توجد أقاليم تعدينية تتسم بضخامة انتاجها رغم ضآلة سكانها كما هي الحال بالنسبة لمناطق حقول البترول المحيطة بالخليج العربي ، وحقول الفحم في الجانب الآسيوي من الاتحاد السوفيتي .

وتختلف مناطق التعدين عن المناطق الصناعية في أنها قد توجد في جهات غير مأهولة بالسكان كالجهات الصحراوية والمناطق شديدة البرودة ، كما هي الحال بالنسبة لحقول البترول المنتشرة في شبه الجزيرة العربية وولاية ألاسكا الأمريكية ، ومناجم الحديد في برادور بكندا ، لهذا ترتفع في مثل هذه المناطق أجور العمال مما يؤدي إلى ارتفاع نفقات الانتاج ، الا اذا كان الانتاج سيدر ربحاً كبيراً لضخامة كمياته وجودتها وارتفاع ثمنها في الأسواق ، كما هي الحال بالنسبة لمناطق البترول المشار إليها . وعموماً اذا كان الانتاج المعدي يدر أرباحاً كبيرة فإنه يمكن عرض أجور مرتفعة للعمال مما يعمل على جذب الأيدي العاملة بأعداد كبيرة إلى مناطق التعدين حتى ولو كانت مواقعها الجغرافية متطرفة أو خصائصها الطبيعية تتسم بالصعوبة .

٨ - رأس المال :

لرأس المال أهمية كبيرة في استغلال الموارد المعديّة بأية منطقة في العالم ، اذ تحتاج عمليات البحث والتقييّب عن الخامات المعديّة ، وهي عمليات غير مضمونة النتائج ، الى نفقات طائلة تتطلبها الابحاث والجهود المختلفة خلال هذه المرحلة الهامة وما يليها من مراحل وخاصة مرحلة الاستعداد للانتاج وما يتطلبه ذلك من اعداد المناجم او الآبار ، وتجهيز أدوات الانتاج ووسائله ، وتوفير المساكن والخدمات المتعددة للعاملين ، لذلك فان استغلال الموارد المعديّة في الدول مختلفة underdeveloped countries والدول النامية developing Countries وهي دول منتجة في معظمها للمواد الأولية وخاصة المعديّة ، يعتمد أساساً على رأس المال الاجنبي المستورد بصورة خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية او دول غرب أوروبا او اليابان ، وهذا يشكل في بعض الحالات خطورة كبيرة على الاستقلال الاقتصادي لهذه الدول الصغيرة .

واعتمدت عمليات البحث والتنقيب عن زيت البترول في العالم العربي على رأس المال الأجنبي المستورد من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وهولندا وفرنسا واليابان وإيطاليا .

وللتوسيع في البحث والتنقيب عن الخامات المعدنية بدول العالم الثالث (وهي دول فقيرة في معظمها) يجب العمل على تشجيع رأس المال الأجنبي المستثمر في قطاع التعدين بتوفير الضمانات الكافية له والسماح بتحويل جزء من الأرباح إلى الدول المصدرة لرأس المال ، ويمكن في مرحلة تالية بعد تزايد قوة الاقتصاد الوطني وتتوفر الخبرات والامكانيات ، الاستغناء عن رأس المال والخبرات الأجنبية والاستعاذه عنها بالامكانيات الوطنية كما يحدث الان في بعض الدول البترولية العربية وخاصة المملكة العربية السعودية .

محاور تنمية الموارد المعدنية

تسير تنمية الموارد المعدنية على ثلاثة محاور أساسية متوازية هي :

١ - تطوير الانتاج المعدني وتحسينه :

وذلك عن طريق تحقيق الخطوتين التاليتين :

(١) تحديث الأساليب المتبعه في التعدين ، فليس من شك في أن لأساليب التعدين دورا هاما في تطور استغلال الموارد المعدنية وتنميتها ، في باستخدام الأساليب البسيطة يكون الانتاج المعدنى محدود في كميته ، كما أن نشاط التعدين يكون قاصرا على استخراج الخامات المعدنية الموجودة في الطبقات القريبة من سطح الأرض ، ولكن مع استخدام الأساليب المتقدمة والآلات الحديثة في عمليات التعدين يزيد الانتاج في كميته كنتيجة لاستغلال الخامات مهما كان عمقها في باطن الأرض بشرط أن تكون عمليات الاستخراج مجزية من الناحية الاقتصادية أو لها أهمية استراتيجية خاصة ، وليس من شك في أن تزايد حجم المنتج من المعادن يعمل على خفض تكلفة الانتاج .

(ب) انشاء مراكز علمية فنية لتدريب العاملين في قطاع التعدين ،

مما يسهم في ايجاد كوادر فنية وطنية ، كما يرفع من مستوى الأداء مما يعود بالنفع على الانتاج كما وكيفا .

٢- تنظيم الانتاج المعدنى وتقنيته :

ومن فوائد هذا التنظيم ايجاد نوع من التوازن بين الطلب على الانتاج والكميات المعروضة منه في الاسواق ، وهذا يؤدى بدوره الى :

(أ) اطالة العمر التقديرى للموارد المعدنية .

(ب) حماية أسعار الموارد المعدنية من التقلب والتذبذب في الأسواق وخاصة الأسواق العالمية .

٣ - ايجاد نوع من التوازن بين الاستثمار بكل من المعادن والموارد الطبيعية الأخرى المتاحة :

ويتم ذلك عن طريق التنظيم الشامل للتنمية بكل مفرداتها ، وحتى لا يؤثر نمو قطاع انتاجي على قطاعات الانتاج الأخرى ويكون على حسابها [كان لظهور البترول في المملكة العربية السعودية تأثير سلبي لا يمكن اغفاله على الزراعة السعودية ، كما كان لاكتشاف البترول في ليبيا واذهار هذه الصناعة الجديدة دور مباشر في اضمحلال حرفة الرعي ، كما اختفت حرفة صيد الأسماك وانتاج المؤوّل الطبيعي في بعض دول الخليج العربي بعد ظهور البترول مباشرة] وبذلك يزيد الدخل القومي وتتعدد مصادره مما يعمل على ثباته وعدم تأثره بسرعة بأى تقلبات اقتصادية محتملة .

وتعد المملكة العربية السعودية من الدول الرئيسية في العالم التي تهتم بتنمية الموارد المعدنية ، ويرجع ذلك إلى ضخامة انتاجها من البترول وتصديرها لكميات كبيرة منه إلى الأسواق العالمية حتى أنه - أى البترول - أصبح يكون المصدر الأساسى للدخل القومى السعودى .

وقد اكتشف البترول بكميات كبيرة في المملكة العربية السعودية لأول مرة في مارس عام ١٩٣٨ وبدئء في تصديره إلى الأسواق الخارجية في مايو عام ١٩٣٩ ، الا أن اندلاع الحرب العالمية الثانية في نفس العام أثر في عمليات انتاج البترول وشحنها من المملكة ، ولكن سرعان ما عادت الأمور إلى

طبعتها في أواخر عام ١٩٤٣ ، وكان لازدياد الطلب على البترول في الأسواق العالمية. بعد الحرب العالمية الثانية اثر مباشر في انتاج البترول في المملكة العربية السعودية ، حيث حقق قفزات كبيرة. وسرعة ليساهم مع بترول الدول الأخرى المنتجة في الرفاء باحتياجات الأسواق المختلفة ، لذا فبعد أن كان الانتاج ١٨٢٥٠٠ ألف برميل تقريباً عام ١٩٤٩ أصبح ١٩٤١٢٨ ألف. برميل عام ١٩٦٤ ، أى زاد الانتاج السعودي من البترول بنسبة ٣٤٪٢٨٠ خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٤٩ ، ١٩٦٤ ، ثم استمر الانتاج يتزايد بشكل سريع ليبلغ ٨٠٤٩ مليون برميل عام ١٩٦٥ ٩٤٩٦، مليون برميل عام ١٩٦٦ ، وفي العام التالى تعدى الانتاج السعودي للمليار برميل لأول مرة حيث بلغ ١٠٢٣ مليون برميل ، واستمر الانتاج يتزايد بشكل كبير حتى وصل إلى ١١٧٣ مليون برميل وهو ما يوازي ٧٪٧ من جملة انتاج العالم عام ١٩٦٩ ، ١٣٨٦ مليون برميل (٣٪٨٪ من انتاج العالم) عام ١٩٧٠ ١٧٤٠ مليون برميل (٩٪٩ من انتاج العالم عام ١٩٧١) ، ٢٧٧٢ مليون برميل (١٣٪٧ من انتاج العالم عام ١٩٧٣) .

وقد أتاحت هذه القفزات الكبيرة لانتاج البترول في المملكة العربية السعودية الفرصة لزيادة الكميات المصدرة الى الأسواق العالمية. وخاصة أن الكميات المستهلكة في الأسواق محدودة للغاية. ، كما يبدو من تتبع أرقام الجدول رقم [٣٢] التي تبين تطور كل من الكميات المنتجة. والكميات المستهلكة من الطاقة في المملكة العربية السعودية، خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٤ ، ١٩٨٢ :

يلاحظ من تتبع أرقام الجدول رقم [٣٢] التزايد المطرد لانتاج الطاقة (البترول) في المملكة العربية السعودية حيث زاد بنسبة ١٪٣٢٥١ خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٤ - ١٩٧٣ ، واتسم الانتاج السعودي بالتبذبذب بعد عام ١٩٧٣ تبعاً لمعدلات الطلب على البترول في الأسواق العالمية ، ومع ذلك ظلت الكمية المستهلكة في الأسواق السعودية محدودة للغاية - رغم

-
1. U. N. Statistical Yearbook 1973; N. Y., 1974; p. 361.
U. N., Statistical Yearbook 1968, N. Y., 1969; p. 351.

جدول رقم [٣٢]

(الكمية : ما يعادل مليون طن متري من الفحم)

الطاقة المستهلكة		الطاقة المنتجة		السنة
النسبة المئوية الى جملة انتاج العالم	الكمية	النسبة المئوية الى جملة انتاج العالم	الكمية	
١٩٨٤	٢١	٢٢	١١٢٤	١٩٦٤
١٩٧٦	٢٦	٢٨	١٥٦٦	١٩٦٦
١٩٧٧	٣١	٢٩	١٦٩٦	١٩٦٧
١٩٧٠	٦٣	٣٣	٢٣٢٧	١٩٧٠
١٩٧١	٦٦	٤١	٢٩٤٦	١٩٧١
١٩٧٣	٨٦	٥٩	٤٧٧٨	١٩٧٣
-	-	١٣٣	٣٥٢٣	١٩٧٥
-	-	١٦٦	٥١٥	١٩٨٠
-	-	١٣١	٣٣٤	١٩٨٢

تزايدها أيضا باطراد - اذ قيست بالكمية المنتجة ، فقد تراوحت النسبة المئوية للكمية المستهلكة محليا الى جملة الكمية المنتجة ١٦٪ عام ١٩٦٥ ، ٢٪ عام ١٩٧٠ ، ١٨٪ عام ١٩٧٣ ، وهذا يؤكد ضالة الكميات المستهلكة في أسواق السعودية مما أوجد الفرصة لتصدير الجزء الأكبر من انتاج البترول الى الأسواق العالمية ، فاذ أضفنا الى ذلك ضخامة الكميات المنتجة كما تبين لنا منذ قليل نجد تفسيرا لاحتلال المملكة العربية السعودية المركز الأول بين الدول المصدرة للبترول في العالم ، فبعد أن كانت الكمية المصدرة من البترول الخام ومنتجاته المكررة تبلغ ٨٢٥ مليون برميل وهو ما يوازي ٢٥٪ من جملة صادرات دول الشرق الاوسط - أولى مناطق العالم المصدرة للبترول - والبالغة ٢٧٢١ مليون برميل عام ١٩٦٤ ، أخذت صادرات البترول السعودي في الزيادة لتبلغ ٧٨٧ مليون برميل (٢٦٪ من صادرات الشرق الاوسط) عام ١٩٦٥ ، ٩٣٢ مليون برميل عام ١٩٦٦ ، وفي هذا العام احتلت السعودية المركز الأول بين دول الشرق الاوسط

المصدرة للبترول لأول مرة حيث كونت صادراتها ٤٠٪ من جملة صادرات المنطقة ، وظلت المملكة العربية السعودية منذ ذلك العام تحتل المركز الأول حتى بلغت صادراتها من البترول ٢٧٧٠ مليون برميل عام ١٩٧٣ ، وخلال العام المذكور بلغت الكمية المصدرة من البترول ٧٤٣٠ ألف برميل يوميا ، بينما لم تتعد الكمية المصدرة من ايران التي تأتى في المركز الثاني بين دول العالم المصدرة للبترول بعد السعودية ٥٥٧٠ ألف برميل أى نحو ثلاثة أرباع الكمية التي تصدرها المملكة العربية السعودية^(١) .

ويعد البترول أهم السلع السعودية المصدرة الى الاسواق العالمية ، فقد كونت قيمة البترول المصدرة ما يوازي ٧٩٩٪ ، ٨٩٪ من جملة قيمة الصادرات السعودية من السلع المختلفة عامي ١٩٦٦، ١٩٧١ على الترتيب، لذا يكون المصدر الاساسى للدخل القومى للمملكة العربية السعودية ، وهذا اعطى للتنمية التعدينية وخاصة في قطاع البترول في المملكة أهمية كبرى .

وتهدف تنمية الثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية الى تحقيق هدفين رئيسيين :

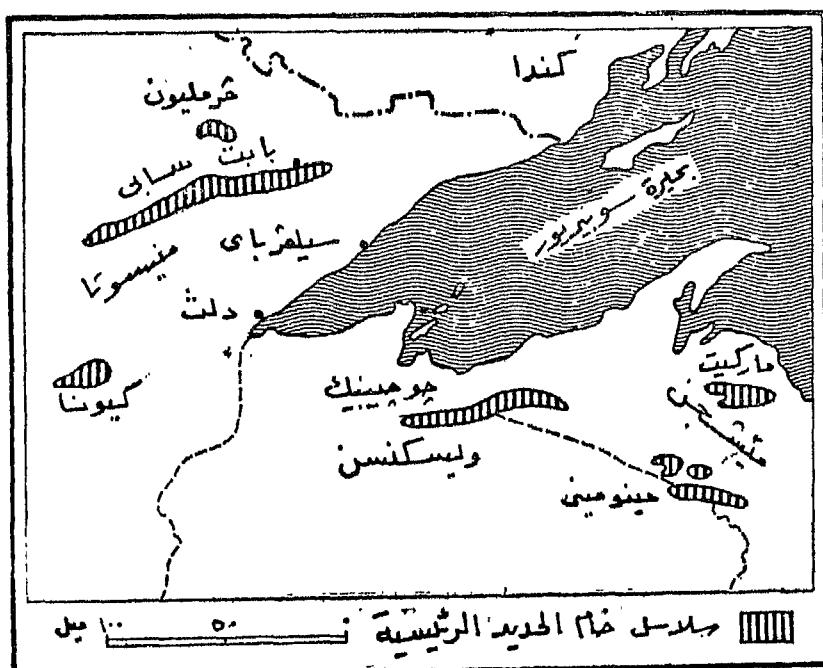
١ - زيادة القدرة على الاستغلال الاقتصادي للثروات المعدنية المختلفة سواء كانت فلزية أم فلزية ، لذلك تعتمد معظم مشاريع التنمية الاقتصادية على الصناعات التي تعتمد على المعادن المنتجة محليا وخاصة البترول كمصدر للطاقة أو كمادة خام، مثل تلك الصناعات البتروكيميائية (وخاصة في مدينة الجبيل الصناعية ومجمع ينبع الصناعي على البحر الاحمر) ، بالإضافة الى صناعات الاسمنت والألمنيوم (في المنطقة الشرقية من الدولة بصورة خاصة) .

(١) تناقص انتاج البترول الايراني وبالتالي صادراته الى الاسواق العالمية بعد قيام الثورة الاسلامية في ايران عام ١٩٧٩ ، وما تبعها من اضطرابات في العديد من قطاعات الانتاج في الدولة ، لذلك لم يتجاوز انتاج ايران من البترول ٧٥٤٠ مليون طن متري (٣٧٪ من انتاج العالم) خلال عامي ١٩٨٠ ، ١٩٨٢ على الترتيب بعد أن كان ٢٦٧٦ مليون طن متري (١٠٪ من انتاج العالم) عام ١٩٧٥ .

٤ - تطوير امكانيات المديرية العامة للثروة المعدنية (وهي الهيئة الحكومية التي تشرف على هذه الثروة وتتبع وزارة البترول والثروة المعدنية) بما في ذلك النواحي الادارية والفنية، للافاده من الموارد المعدنية المتاحة في الدولة بأسلوب علمي متتطور .

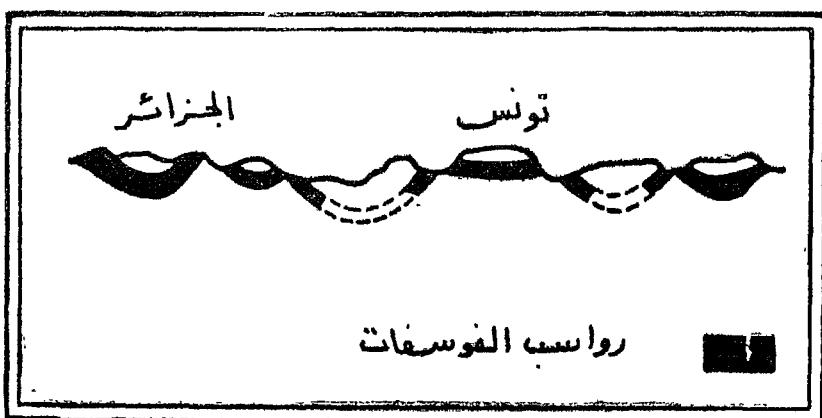
ويمكن ايضاح هذين الهدفين بصورة اكثر تفصيلا في النقاط التالية :

- اجراء مسح جيواوجي شامل لاراضي المملكة العربية السعودية .
- استقصاء الثروة المعدنية ، وحصر الموارد المعدنية المحتمل استخراجها من باطن الارض .
- تشجيع اقامة صناعات معدنية حديثة ضمن خطط التنمية الصناعية في الدولة .
- دعم الجهاز المشرف على الثروة المعدنية بالكفاءات القادرة على حمل المسئولية للاعمال الفنية في قطاع التعدين .



شكل رقم [٤٠] سلاسل الحديد في غرب وجنوب بحيرة سوبيريور الولايات المتحدة الامريكية

لاحظ من الشكل رقم [٤٠] قرب سلاسل الحديد من خط ساحل البحيرة مما سهل نقل خاماته الى المراكز الصناعية ، وساعد على تطور انتاج الحديد في هذا الجزء من الولايات المتحدة الامريكية حتى أن انتاجه من الحديد يشكل أكثر من نصف الانتاج الامريكي ، مما يبرز نجاح خطط التنمية التعدينية في استثمار موارد الحديد في هذا الاقليم الذي يتمتع بموقع جغرافي جيد .



شكل رقم [٤١] رواسب الفوسفات في تونس والجزائر

يظهر من الشكل رقم [٤١] قرب الطبقات الحاوية على رواسب الفوسفات في تونس والجزائر من سطح الارض ، بالإضافة الى أفقية الطبقات تقريبا ، مما سهل من عملية استخراج الرواسب وقلل من تكلفة الانتاج ، وهذا أسهم بدوره في تطور التنمية المعدنية في قطاع انتاج الفوسفات في كل من تونس والجزائر .

الفصل العاشر

التخطيط الصناعي

مقدمة

أهداف التخطيط الصناعي

التوطن الصناعي

كيفية قياس توطن الصناعة (تركيز الصناعة)

العوامل التي تحدد موقع الصناعة

الارتباطات الصناعية

التخطيط الصناعي في جمهورية مصر العربية

تمثل الصناعة والتخطيط الصناعي مقاييس هاما من مقاييس التطور الاقتصادي لأهمية الصناعة ودورها الكبير في الاقتصاد القومي لأية دولة، فهي تخلق العديد من فرص العمل للإيدي العاملة ، الى جانب أرباحها الكبيرة بالقياس الى أرباح الزراعة وتوفيرها لكثير من السلع المختلفة مما يقلل من الاعتماد على الاسواق الخارجية ، ومن هنا كانت أهمية التنمية الصناعية سواء في المجتمعات الصناعية أو في المجتمعات الزراعية .

ويهدف التخطيط الصناعي الى تحقيق أحد أو كل الاهداف التالية :

١ - توطين الصناعة باختيار موقع جيدة للمراكز الصناعية الجديدة وبحيث تتفق ظروف وامكانيات وطبيعة هذه المواقع مع طبيعة الصناعة وخصائصها .

٢ - تحسين نوعية الانتاج الصناعي بتحديث الاساليب الصناعية ورفع مستوى الكفاءة الفنية للإيدي العاملة ، واستخدام مواد خام جيدة وتوفير كافة متطلبات الصناعة مما يؤدي في النهاية الى تحسين نوعية المنتجات الصناعية ، وهذا يعطيها القدرة على منافسة المنتجات المشابهة لها والمصنعة في أقاليم أو دول أخرى أقدم عهدا بالصناعة أو أفضل وضعا من حيث الخبرة الفنية وتتوفر مقومات الصناعة .

٣ - زيادة الانتاج الصناعي باضافة خطوط انتاجية جديدة في منشآت صناعية موجودة بالفعل ، و بالتوسيع في اقامة منشآت صناعية في أقاليم متفرقة بالدولة بشرط توافر المقومات الاساسية للصناعة في الاقاليم التي يتم اختيارها مما يسهم في زيادة الانتاج وارتفاع العائد من القطاع الصناعي .
وتتسم عمليات التخطيط الصناعي ومراحل تطوره المختلفة بالتعقد الشديد والصعوبة ، ومرد ذلك ارتباط الصناعة أساسا بعدد من الغوامض المتداخلة بعضها طبيعى يتعلق بمصادر الطاقة وموارد الخامات المختلفة ، وبعضها الثانى بشرى يتعلق بالإيدي العاملة ومدى توافرها ومستواها

الصحي والفنى ومدى توافر الخدمات المختلفة لها ، بالإضافة الى الاسواق والنقل والمواصلات وحجم وطبيعة مصادر التمويل ، الى جانب الارتباط ببعض العوامل الاخرى كطبيعة الصناعة وخصائصها العامة ، ومدى حاجتها الى صناعات أخرى مساعدة لاتمام عملية التصنيع وأيضاً مدى حاجة الصناعات الجانبية لها ، مثل ذلك حاجة صناعة المنسوجات الى صناعات الصباغة والتجهيز وصناعة المواد الكيميائية ، وأيضاً حاجة مصانع الغزل الى مصانع النسيج .

وتلعب الجغرافيا دوراً كبيراً في التخطيط الصناعي ، اذ يسبق هذا التخطيط في أية دولة دراسة تفصيلية لاقاليم الدولة المختلفة توضح طبيعة كل اقليم وامكانياته المتعددة وحاجياته ، وليس من شك أن هذه أمور تؤثر في اختيار الصناعة وتحديد مكانها ومدى امكانية نجاحها ، فاختيار موقع الصناعة – وهو من الموضوعات الهامة في ميدان الجغرافيا الاقتصادية – يتطلب دراسة تحليلية متعمقة للعوامل التي أدت إلى اختيار موقع معين دون آخر، مع تتبع أثر كل عامل وربط هذه العوامل بعضها ، وخاصة أنه ليس هناك موقع حتمي لكل صناعة في الوقت الحاضر ، كما أنه لا توجد صناعة معينة حتمية في موقع محدد ، إذ أن لكل موقع خصائصه ومميزاته ولكل صناعة مقوماتها، لذا يجب أن يكون اختيار الصناعة أو اختيار الموقع اختياراً موضوعياً منطقياً مبنياً على العديد من الاسس الطبيعية والبشرية والاقتصادية بل والسياسية أحياناً ، ومن هنا كانت صعوبة تحديد الموقع المناسب لكل صناعة وخاصة أن الصناعة الواحدة قد تختلف في طبيعتها من دولة لآخر ، بل ومن اقلهم لآخر داخل الدولة الواحدة تبعاً لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية .

التوطن الصناعي LOCALIZATION

هو من الموضوعات الأساسية في مجال التخطيط الصناعي ، لأنّه يفيد في ادراك مدى تأثير المقومات المختلفة للصناعة في جذب صناعة ما في مكان معين ، وخاصة أن هناك فريقاً من الباحثين يرى أن هناك موقع محددة للصناعة ترتبط بها لتوافر مقومات معينة ، في حين يرى فريق آخر أن

الصناعة لا ترتبط بموقع محدد ، اذ يمكن أن توجد في أى موقع أو اقليم متى كانت هناك رغبة من الانسان في ذلك ، والحقيقة أن وجهة نظر الفريق الاخير تمثل انقلابا ضد وجهة النظر السائدة بين الجغرافيين والخاصة بالتوطن الصناعي وارتباطاته، الا أنه لا يمكن الاخذ بها واعتبارها قاعدة ثابتة لاعتبارات عديدة لا يتسع المجال هنا لشرحها ، ويكفي أن نذكر أن الاخذ بوجهة النظر هذه ممكن من الناحية النظرية، ولكن من الناحية الفعلية قد يكون التواجد الصناعي وليس التوطن على حساب كل من الربح والعائد المالي وبعض الاعتبارات الاقتصادية .

وتتعدد الاسس التي يمكن الاعتماد عليها في قياس التوطن الصناعي، حيث تضم القيمة المضافة ، واجمالى قيمة الاجور التى تدفع للعمال ، وعدد ساعات العمل في الصناعة ، وجملة الاستثمارات في قطاع الصناعة ، وعدد العاملين بالصناعة ، وبعد العامل الاخير – عدد العاملين بالصناعة – أهم الاسس التي يعتمد عليها في قياس التوطن الصناعي وأكثرها شيوعا واستخداما .

ويمكن قياس توطن الصناعة (تركيز الصناعة) في اقليم محدد على أساس عدد العاملين بالصناعة بطرق احصائية مختلفة منها :

١ - حساب النسبة المئوية لعدد العاملين بالصناعة في اقليم محدد الى جملة عدد العاملين بالصناعة في الدولة ، وكلما كانت نسبة العاملين بالصناعة في الاقليم مرتفعة كلما دل ذلك على أهمية الصناعة وتوطنها فيه .

$$\frac{\text{عدد العاملين بالصناعة في الاقليم}}{\text{عدد العاملين بالصناعة في الدولة}} \times 100$$

٢ - حساب النسبة المئوية لعدد العاملين بصناعة ما في اقليم محدد الى جملة عدد العاملين بهذه الصناعة على مستوى الدولة ، وكالطريقة السابقة كلما ارتفعت نسبة العاملين بالصناعة في الاقليم كلما أظهر ذلك تركز الصناعة قيد الدراسة في الاقليم والعكس صحيح .

$$\frac{\text{عدد العاملين بنفس الصناعة في الدولة}}{\text{عدد العاملين بصناعة ما في الأقاليم}} \times 100$$

- (١) *Sargent Florence* هناك مقياس احصائي ثالث وضعه لقياس التوطن الصناعي، ولاستخدام هذا المقياس تتبع الخطوات التالية :
- أ) تستخرج النسب المئوية للعاملين بالصناعة بجميع قطاعاتها موزعة على أقاليم أو جهات الدولة المختلفة .
 - ب) تستخرج النسب المئوية للعاملين بالصناعة المراد قياس درجة توطنهما موزعة على أقاليم أو جهات الدولة المختلفة .
 - ج) يحسب انحراف نسبة عمال الصناعة المراد قياس درجة توطنهما عن النسبة المقابلة لها والتى تبين العاملين بالصناعة فى كل اقليم ، ويكون معامل التوطن لهذه الصناعة هو مجموع الانحرافات الناتجة مقسوما على ١٠٠ .
 - د) اذا كان نصيب أى اقليم من نسبة اجمالي العمال الصناعيين يفوق نصيبه من نسبة عمال الصناعة المراد قياس درجة توطنهما دل ذلك على أن معامل التوطن سالب ، أى أن هذه الصناعة قليلة الأهمية .
 - ه) اذا كان نصيب أى اقليم من نسبة اجمالي عمال الصناعة المراد قياس معامل توطنهها تفوق نسبة اجمالي العمال الصناعيين دل ذلك على أن معامل التوطن موجب ، أى أن هذه الصناعة تتركز بدرجة كبيرة في الأقاليم .
- يتضح من تتبع أرقام الجدول رقم [٣٣] أن الانحرافات الموجبة التي تؤكد توطن الصناعة المطلوب قياس توطنه ، توجد في الأقاليم (١) ، (٢) ، (٩) ، (١١) . ويلاحظ اختلاف درجة التوطن في الأقاليم المذكورة

1. Said, G.E., Newer aspects of location in Egyptian industry, *L'Egypte contemporaine*, No. 271, Cairo, 1953, p. 15.

- جمال الدين محمد سعيد ، اقتصاديات مصر ، القاهرة ، ١٩٥٠ ، ص ٢٢١ - ٢٢٠

حيث تبلغ أقصاها في الاقليم (١١) - ٣٢٦٠ - ، في حين تبلغ أدناها في الاقليم (٣) - ٣٤٣٢ - ، بينما تنتشر الانحرافات المسالبة في باقي الاقاليم المذكورة في الجدول .

جدول رقم [٣٣]

الاقليم	النسبة المئوية للتوزيع العمال	العاملين بالصناعة	نسبة اجمالي العاملين عن الانحرافات عن
	جملة العاملين	العاملين المطلوب	نسبة اجمالي العاملين
الاقليم (١)	٧٥١	١٦٩١	٩٤٠
الاقليم (٢)	٨٩٩	١٤٥	٧٥٤-
الاقليم (٣)	١٤٦	٤٨٠	٣٤٣-
الاقليم (٤)	٩٣٩	٢٥٠	٦٨٩-
الاقليم (٥)	٩٥٨	٢١٣	٧٤٥-
الاقليم (٦)	٦٢٦	١٩٦	٤٣٠-
الاقليم (٧)	٦٨٢	٣٠٦	٣٧٦-
الاقليم (٨)	٣٧٧	١١٨	٢٥٩-
الاقليم (٩)	٧٠٣	١١٤١	٤٣٨
الاقليم (١٠)	٨١٧	٢٤٥	٥٧٢-
الاقليم (١١)	١٤٦٣	٤٧٢٣	٣٢٦٠
الاقليم (١٢)	١٣٠٥	٨٢٦	٤٧٩-

٤ - يوجد مقياس احصائي رابع لقياس التوطن الصناعي تعبر عنه
المعادلة التالية :

$$\frac{\text{عدد العاملين بالصناعة المطلوب}}{\text{اجمالي عدد العاملين بالصناعات المختلفة في نفس الاقليم}} \cdot \frac{\text{عدد العاملين بالصناعة في الدولة}}{\text{اجمالي عدد العاملين بالصناعات المختلفة في الدولة}}$$

وإذا كان الناتج أكبر من واحد صحيح دل ذلك على توطن الصناعة، أما اذا كان الناتج أقل من واحد صحيح فان هذا يعني عدم وجود توطن صناعي وإنما يوجد تواجد صناعي فقط .

٥ - يوجد مقياس احصائي خامس مختلف من حيث مجال القياس ، اذ يتلخص في استخراج النسبة المئوية لعدد العاملين بصناعة محددة في الأقليم المطلوب قياس توطن هذه الصناعة فيه الى جملة عدد العاملين بالصناعات المختلفة في نفس الأقليم .

$$\frac{\text{عدد العاملين بصناعة ما في الأقليم}}{\text{عدد العاملين بالصناعات المختلفة في نفس الأقليم}} \times 100$$

وإذا كانت النسبة المئوية الناتجة تزيد على ٦٠ دل ذلك على التوطن الشديد للصناعة، كصناعة الغزل والنسيج في كل من كفر الدوار والمحلة الكبرى في الوجه البحري بمصر، والصناعات البترولية في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية ، وصناعة السيارات في أقليم ديترويت بولاية ميشيغان الأمريكية، وصناعة الحديد والصلب في مجنيتوجورسك بالاتحاد السوفياتي، وإذا تراوحت النسبة المئوية بين ٣٠ - ٦٠ دل ذلك على تركز الصناعة كالصناعاتقطنية المختلفة في مدينة الاسكندرية ، وإذا انخفضت النسبة المئوية عن ٣٠ فان هذا يعني وجودا صناعيا وليس تركزا أو توطنا صناعيا .

وتتطلب دراسة موقع صناعة ما في أقليم معين أو دولة ما معالجة الموضوع على أساس استعراض العوامل التي تجذب الصناعة ، وتتبع مدى انطباق هذه العوامل على مناطق الصناعة في الأقاليم أو في الدولة قيد البحث ، وفي أي موقع يمكن أن تنجح هذه الصناعة إلى أقصى ما يمكن ، فإذا كانت دراسة التوطن معالجة لوضع صناعي قائم بالفعل فهذا يعني أن الدراسة تهدف إلى إيجاد دوافع وأسباب هذا التوطن ، ومحاولة القاء الضوء على الوضع القائم لتحديد مزاياه ومثالبه ، وفي هذا تخطيط من أجل مستقبل الصناعة .

وتتبادر درجة توطن أو تركز الصناعة من مكان لآخر داخل الأقليم، أو من أقاليم لآخر في الدولة ، وذلك تبعاً للعاملين التاليين :

- مدى توافر الامكانيات المختلفة التي تحتاج اليها الصناعة .

- طبيعة الصناعة المخطط لانشائها ، وحسب هذا العامل تصنف الصناعات الى ما يلى :

أ) صناعات لا تتوطن في أماكن معينة .

ب) صناعات تنتشر في مساحات واسعة .

ج) صناعات تتوطن بشكل مركز في منطقة أو في اقليم محدود المساحة .

د) صناعات تتوطن بصورة شديدة في نطاقات محدودة المساحة جداً .

ولتفسير ذلك ذكر أن هناك صناعات لا تتوطن في أماكن معينة ، بل تنتشر في العديد من أحياء المدينة، ويطلق على مثل هذا التوزيع الصناعي تعبير «التوزيع الشبكي» لارتباط صناعاته بأسواق التصريف كورش الاصلاح والصيانة، صناعة الخبز، توزيع الغاز، إلى غير ذلك من الخدمات الصناعية المختلفة .

وهناك نمط آخر من الصناعات ، وهى تلك التى تنتشر في مساحات واسعة ، ويطلق على هذا النمط تعبير صناعات ذات «توزيع شبكي محدود» أو النطاق الصناعى Industrial Belt حيث توجد مراكز صناعية متقاربة في موقعها ولكنها منفصلة في توزيعها ، ويمثل ذلك نطاق الصناعات القطنية المتمرکز في اقليم مدينة الاسمكدرية ، ونطاق الصناعات البترولية في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية .

وإذا كان التوطن الصناعي أكثر تركزاً بمعنى تركز الصناعة في منطقة أو اقليم محدود المساحة أطلق عليه تعبير «التركيز العنقودي» أو الاقليم الصناعي industrial district كالاقاليم الصناعية المحاطة بالقاهرة من الشمال (شبرا الخيمة) ومن الجنوب (حلوان) . أما إذا كان التوطن الصناعي أشد تركزاً ، أي يتركز في نطاق ضيق جداً فهنا تظهر المستعمرات الصناعية Industrial Estates (١) أو المدن الصناعية ، كما هي الحال

(١) فؤاد المصقار ، المرجع السابق ، ص ٢١٤ .

بالنسبة للمدن الصناعية المقامة في نطاق الاورال بالاتحاد السوفييتي، ومدينة كفر الدوار في غرب دلتا نهر النيل في مصر ، ومدينة الالمنيوم الجديدة (مجمع الالمنيوم) المقامة في نجع حمادى بصعيد مصر (عام ١٩٧٥) ، بالإضافة الى المدن الصناعية الجديدة في مصر مثل العاشر من رمضان . والسداس من أكتوبر وبرج العرب الجديدة والسدادات .

ولقيام صناعة ما في اقليم أو منطقة محددة ، ثم توطنها وازدهارها بعد ذلك لابد من توافر عدد من مقومات هذه الصناعة ، وتبين أهمية هذه المقومات من ناحية جذبها للصناعة من اقليم الى آخر ، بل ومن فترة زمنية الى أخرى ، ومن تتبع توزيع الصناعات في العالم يلاحظ تركيزها في دول معينة أو اقاليم محددة تتوافر فيها معظم أسس الصناعة ، كما أنها - أي الصناعة - لا تتوزع بشكل متساوي حتى داخل الدولة الواحدة حيث تتركز في نطاقات خاصة يفصلها عن بعضها اقاليم تمارس فيها حرف وأنشطة اقتصادية أخرى متنوعة ، مثل ذلك تركز النشاط الصناعي في الجانب الاوربي من الاتحاد السوفييتي في أربعة نطاقات رئيسية يفصل بينها مساحات واسعة من الارض تمارس فيها حرف أخرى منها الزراعة وتربية الحيوانات ، وتمثل هذه النطاقات الصناعية في نطاق الاورال ، نطاق اوكرانيا ، نطاق موسكو ، نطاق لينجراد . كما توجد الصناعة في اقاليم متباينة الخصائص والتوزيع في مصر ، وكل اقليم عوامل الجذب الخاصة به والتى تحدد نوعية وخصائص ومستوى وحجم الصناعة مثل ذلك الاقاليم الصناعية في القاهرة والاسكندرية وكفر الدوار والمحلة الكبرى ودمياط ونجع حمادى وكوم أمبو .

ومعنى ذلك أن تركز الصناعة وتوطنها في نطاقات محددة بالدول الصناعية وخاصة تلك التي تتخذ التخطيط الصناعي أسلوبا أساسيا لها يرجع الى وجود عدد من العوامل المتدخلة التي أعطت لبعض النطاقات أو الاقاليم عوامل جذب قوية أسهمت في تركيز الصناعات بها . وتحديد نوعيتها ومستواها ، لذا فمن أسس التخطيط دراسة هذه العوامل . وتتابع الظروف التي نمت فيها الصناعة لمعرفة تحت أي الظروف تستطيع أن تتطور وتلعب دورا هاما ومؤثرا في البناء الاقتصادي للإقليم ، وخاصة أن

وجود صناعة أو صناعات محددة قد تجذب صناعات أخرى وتعمل على تطور الصناعة ونموها تبعاً للقاعدة المعروفة باسم Principle of Minimum differentiation (١) والتي تتلخص في أنه متى نشأت صناعة معينة في أقليم ما لأى سبب من الأسباب فإنها تخلق الظروف المناسبة التي تجذب بدورها صناعات أخرى قد تكون مكملة لها أو مرتبطة بها ، مما يؤدي إلى نمو الأقليم وتطوره بشكل يشبه نمو الكرة الثلجية (٢) .

وقد ذكر رينر Renner, G. أن أي أقليم أو دولة تمر خلال تطور الصناعة بها بعدة مراحل تضمها دورة عرفها باسم دورة التقدم الصناعي The Cycle of Industrial development (٣) .

وتضم هذه الدورة عدة مراحل تبدأ بمرحلة الشباب ، حيث تتميز المنشآت الصناعية خلالها بصغر حجمها وضعف انتاجها وتحررها في اختيار مواقعها ، اذ لا توجد صناعات كبيرة في الأقليم تعمل على جذب المنشآت الجديدة للتوطن بالقرب منها ، ويصل الأقليم إلى مرحلة النضج عندما يزداد حجم وعدد المنشآت الصناعية ، حيث تتوطن منشآت صناعية جديدة بالقرب من المنشآت القديمة التي يزداد حجمها ، كما يزداد عدد العاملين وينمو الانتاج وتتطور طرق النقل والمواصلات ويتسع حجم السوق المحلي .

وتعد ظاهرة التركز أو التوطن الصناعي الشديد من السمات الرئيسية للصناعات الحديثة المتغيرة من ناحية التركيب والحجم والتوزيع، وهي في ذلك تختلف اختلافاً جذرياً عن أقاليم انتشار الصناعات البسيطة أو اليدوية القديمة .

(١) جمال الدين محمد سعيد ، المرجع السابق ، ص ٢١٧ – للتوسيع في هذه الدراسة انظر :

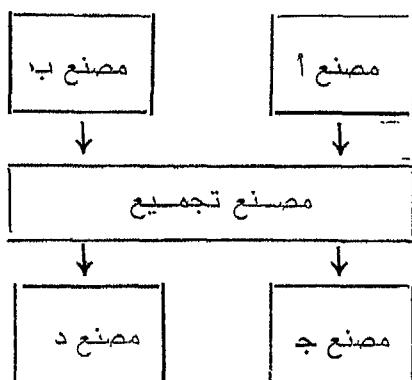
- محمد خيري محمد ، توطن الصناعة والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية ، القاهرة ، ١٩٥٠ .

- Thompson, J. H., Some theoretical considerations for manufacturing Geography, Economic Geogr., October 1966, pp. 357-359.
- 2. Self, P., The planning of Industrial Location, London, 1953, p. 10.
- 3. Renner, G. T., Geography of Industrial localization, Economic Geogr., July 1947, pp. 182-184.

ويسود في الأقاليم الصناعية الحديثة شديدة التوطن مبدأ التخصص في الانتاج مما أدى الى ظهور مجموعات صناعية يتألف كل منها من عدة مصانع يتخصص كل منها في انتاج سلعة ، بل أن بعضها يتخصص في انتاج جزء من السلعة ، لذلك انتشرت ظاهرة الارتباطات الصناعية التي يمكن أن تحدد لها أربعة أشكال رئيسية هي :

١ - الارتباط الافقى : Horizontal Linkage

وهنا نجد مصانع منفصلة ينتج كل منها جزءاً من سلعة ، ثم تجتمع هذه الأجزاء في مصنع التجميع لانتاج السلعة كاملة الصنع ، مثال ذلك معظم الصناعات الهندسية وخاصة صناعة السيارات وصناعة الطائرات .



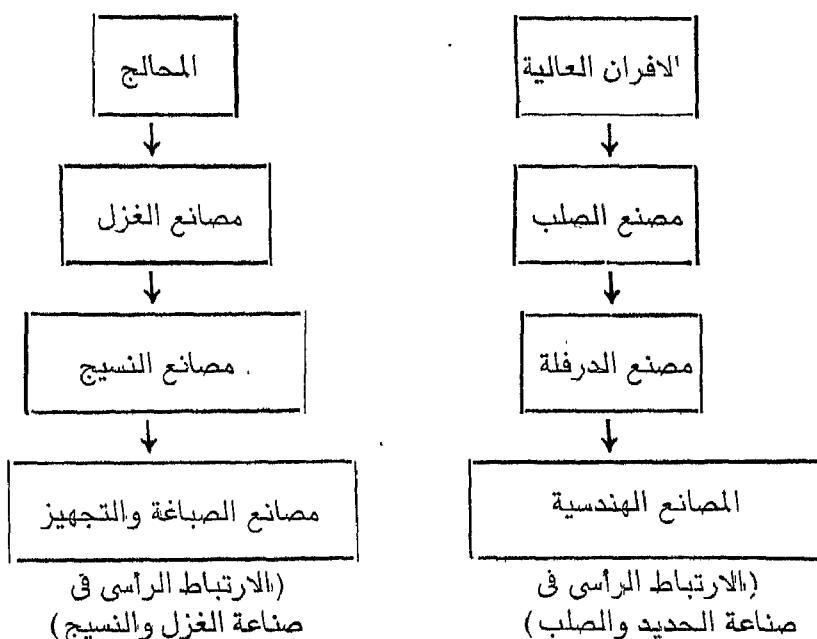
(الارتباط الافقى في الصناعات الهندسية)

٢ - الارتباط الرأسي : Vertical Linkage

وهنا نجد مصانع منفصلة يقوم كل منها بعملية واحدة من عمليات الانتاج ... أي تنقل السلعة من مرحلة الى مرحلة ، مثال ذلك صناعة الحديد والصلب، حيث يتم صهر الخامات واستخلاص الحديد من الافران العالية ، ثم يحول الانتاج الى صلب في مصنع الصلب ، وينتقل الانتاج الى مصنع الدرفلة حيث يتم تشكيله ، ثم ينتقل الانتاج بعد ذلك الى المصانع الهندسية ، كذلك الحال بالنسبة لصناعة غزل ونسج القطن حيث

٣) فؤاد الصقار ، المرجع السابق ، صص ٢١٦ - ٢١٧ .

ينتقل القطن أولاً إلى المحالج ومنها إلى مصانع الغزل ثم مصانع النسيج وأخيراً مصانع الصباغة والتجهيز .



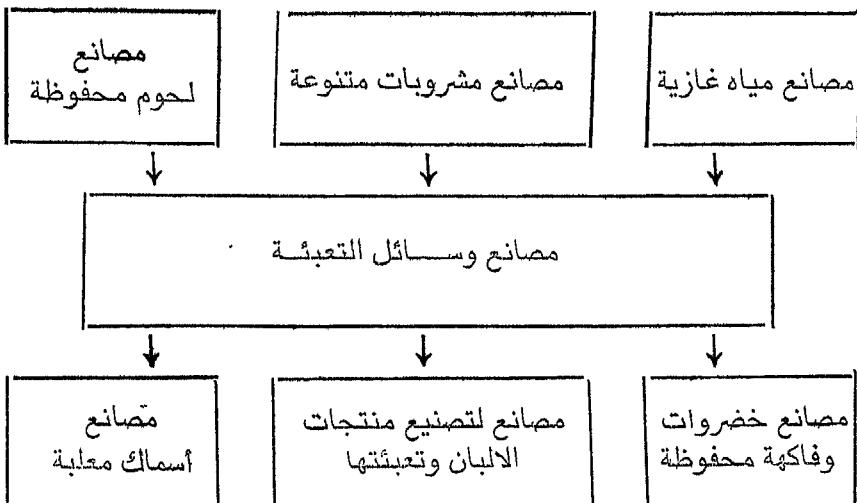
٣ - الارتباط الخطي : Diagonal Linkage

وهنا ينتج المصنوع سلعة أو يقدم خدمات خاصة يمد بها عدة منشآت صناعية يمكن أن تكون مرتبطة ببعضها إما أفقياً أو رأسياً ، أو تكون غير مرتبطة ببعضها على الأطلاق ، مثل ذلك مصانع قطع الغيار ، ومصانع وسائل التعبئة والتغليف .

٤ - الارتباط الفنى : Technical Linkage

وهنا ترتبط صناعة ما بعدة صناعات أخرى فنياً، كالخدمات الصناعية وتقديم الخدمات المعملية والاستشارات الفنية المختلفة .

وعندما يتتطور الأقاليم الصناعي ويصل إلى مرحلة النضج السابق الاشارة إليها يكون نطاق سوق كبيرة لتصريف السلع الاستهلاكية نتيجة لتوافر الأموال وازدياد القدرة الشرائية مما يجذب مصانع لانتاج السلع الاستهلاكية والمنتجات الخفيفة فيزداد بذلك اتساع السوق وترتفع درجة



(الارتباط الخطى لمصانع انتاج وسائل التعبئة)

الكفاءة الانتاجية للعمال وتزداد أعدادهم مما يزيد من قدرة الاقليم على جذب صناعات أخرى جديدة متعددة الخصائص ، ومن مميزات التوطن الصناعي الشديد أن المصانع الجديدة التي تقام في الاقليم تستطيع شراء ما تحتاج اليه من منتجات المصانع الأخرى الاقدم بأسعار منخفضة أو بسعر الجملة في أحيان كثيرة ، فقد تجذب صناعة الحديد والصلب صناعة الاسمنت للتوطن بالقرب منها حيث تستخدم الصناعة الأخيرة في بعض منتجاتها الخبث المتختلف من عمليات صهر الحديد ، كما يمكن للمصانع الجديدة أن تتعاون مع المصانع الأخرى الكبيرة لانتاج سلعة واحدة كما هي الحال بالنسبة لبعض الصناعات الهندسية ، بالإضافة إلى استفادتها من توافر كل من اليدى العاملة الماهرة وطرق ووسائل النقل والمواصلات وخدمات البنوك وشركات التأمين وغيرها من الخدمات التي تحتاج إليها العمليات الصناعية وخاصة ما يتعلق بالاصلاح والصيانة والتعليم الفنى الصناعى .

وقد تنجدب بعض الصناعات الخفيفة التي تعتمد على النساء كأيد عاملة كصناعات الحلوي المشروبات والتربيخو الى الاقاليم الصناعية الكبيرة للاستعانة بزوجات العمال ، ومع ذلك قد تتوطن صناعات في مثل

هذه الاقليم دون أن يكون للصناعات الموجودة بالفعل أى تأثير ، وذلك نتيجة لعامل الصدفة أو لدافع شخصي بحث يتعلق بصاحب المشروع ورغبته مثلاً في استثمار أمواله في موطنه ، أو في استغلاله لموقع الاقليم أو لخبرات معينة متاحة ، ومثل هذه المشاريع تنجح بشرط توافر عوامل استمرارها في الاقليم ، ويجدر الاشارة هنا إلى أن للسوق الصناعي بعض المضار أهمها ارتفاع كل من الاجور والمرتبات وتكاليف المواد الخام وايجار الأرض ، إلى جانب انخفاض أرباح رؤوس الأموال في بعض الاحيان نتيجة للمنافسة الشديدة بين الصناعات المتعددة .

وتراعى الحقائق الاساسية التالية عند اعداد التخطيط الصناعي لأى اقليم أو دولة .

أ) أن تعتمد الصناعات الناشئة المدرجة في الخطة على الخامات المطلبة أياً كان نوعها زراعية أو حيوانية أو تعدينية ، مما يضمن للصناعات الجديدة الحصول على الخامات التي تحتاج إليها من الأسواق المحلية بأسعار معقولة وهذا يجنبها مشاكل وصعوبات استيراد الخامات من الأسواق الخارجية سواء ما يتعلق منها بمدى توافر هذه الخامات أو ما يتعلق بتباين أسعارها ، وخاصة خلال المراحل الأولى للتنمية الصناعية .

ب) أن يبدأ التخطيط بالصناعات البسيطة التي لا تحتاج إلى خبرات فنية مرتفعة المستوى أو رؤوس أموال ضخمة ، وبعد أن تتوافر مقومات أو عوامل جذب الصناعة ، وتراتم الكابس المادي وت تكون الخبرات والمهارات الوطنية مرتفعة المستوى يمكن أن يتطور النشاط الصناعي وينتقل إلى مرحلة الصناعات الأكبر تطوراً وتعقيداً من الناحية الفنية .

ج) يراعى البدء بالصناعات التي تحتاج إلى الأسواق المحلية إلى منتجاتها لتضمن بذلك سوقاً لتصريف هذه المنتجات وخاصة أن الجهات المسئولة يمكن أن تحمى هذه الصناعات الجديدة داخل الأسواق المحلية باخلاق هذه الأسواق في وجه منتجات الصناعات الأجنبية المشابهة لها والتي تنتجهها الدول الاقليم عهداً بالصناعة وبالتالي الأكثر خبرة والتي تتسم منتجاتها بالجودة وبانخفاض أسعارها كنتيجة لانخفاض تكلفة الانتاج

بها ، ويمكن للجهات المسئولة فرض رسوم جمركية عالية على المنتجات الأجنبية لقلل من قدرتها على منافسة المنتجات الصناعية المحلية .

وبتطبيق الاسس الثلاثة السابق الاشارة اليها يمكن القول بأن الصناعات التي يفضل من الناحية الاقتصادية البدء بها في خطط التنمية الصناعية بالدول النامية هي :

- صناعة المشروعات وما اليها ، حيث يمكن استخدام بعض الخامات المنتجة محليا في هذه الصناعة (بعض أصناف الفاكهة المتوفرة في الدولة) .

- صناعة مواد البناء معتمدة على الخامات المحلية المتوفرة، كصناعات الطوب والبلاط وبلاطات التبطين والاسمنت والمنتجات الخرسانية وخاصة الاعمدة الخرسانية والمواسير والكواكب المسلحة ، وهى منتجات يمكن استغلالها في أغراض التنمية والانشاء في قطاعات الانتاج ومرافق الخدمات المختلفة .

- بعض الصناعات الغذائية ، كطحن الغلال وحفظه وتعليبه بعض أصناف الخضروات والفاكهة ذات القيمة الاقتصادية والمتوفرة في الدولة ، وصناعة الزيوت النباتية وانتاج النشا والصابون وغيرها من المنتجات التي تعتمد على الخامات الزراعية .

- بعض الصناعات المعتمدة على الخامات الحيوانية كدبغ الجلود وانتاج الصوف الخام واللحوم واللبلان ومنتجاتها البسيطة التي تحتاج اليها الاسواق وذلك في حالة توافر الثروة الحيوانية ، كما يمكن البدء بالصناعات الخشبية المختلفة في حالة توافر الغابات ، كما هى الحال بالنسبة لمعظم الدول الافريقية بالنطاق المدارى المطير .

وعلى ذلك يمكن القول بأن تحديد نوع الصناعة يمثل الخطوة الاولى والاساسية في عملية التنمية الصناعية ، ومن الطبيعي أن تحدد الخامات المحلية أو الخامات التي يمكن الحصول عليها بسهولة أو بأسعار معقولة نوع الصناعة التي يتم البدء بها ، كما تلعب مقومات الصناعة واختلاف طبيعة الصناعات فيما يختص باحتياجاتها من المقومات المختلفة دورا كبيرا في ذلك .

ومن المهام الاساسية أيضا للخطيط الصناعي في أي دولة أو اقليم تحديد مكان المنشآت الصناعية Site Factors وهي مهمة صعبة وشاقة للغاية ومورد ذلك تعدد العوامل المؤثرة في تحديد هذا المكان وتدخلها ، فبعضها يتصل بالجوانب الطبيعية الخاصة بالخامات ومصادر الطاقة ، وبعضها الآخر يتصل بالنواحي البشرية والاجتماعية بكل مفرداتها، وبعضها الثالث يتعلق بالأمور الاقتصادية كحدى توافر رأس المال وتكاليف عمليات الانتاج الصناعي ومفرداتها التي تسهم في تحديد أسعار البيع وبالتالي تحدد الارباح المتوقعة ، في حين يتصل بعضها الرابع بالنواحي السياسية والاستراتيجية والتاريخية ، وترجع أهمية وخطورة تحديد مكان المنشآت الصناعية الى أنه أمر لا يمكن الرجوع فيه بعد اتمامه لأن ذلك يحتاج الى الكثير من الجهد والمال والوقت .

وتعد القيمة المضافة Value - added من أهم المقاييس التي يعتمد عليها عند تحديد الأهمية الاقتصادية للمشروع الصناعي ، أو عند اجراء مقارنة بين الصناعات في الاقاليم المختلفة^(١) . ويقصد بالقيمة المضافة ، القيمة الانتاجية التي يساهم بها مشروع صناعي ما في زيادة الانتاج، لذا تشمل القيمة المضافة قيمة السلع المنتجة مطروحا منها تكاليف كل من المواد الخام والوقود والكهرباء والخدمات المختلفة وخاصة خدمات النقل . وفيما يلى دراسة لأهم العوامل التي توضع في الاعتبار عند تحديد موقع الصناعة ، وهي :

- مصادر الطاقة .
- الاسواق .
- المواد الخام .
- اليدى العاملة .
- النقل .

١ - المواد الخام :

من الاسس الهامة للصناعات التحويلية .. تلك الصناعات التي تغير

1. Pred, A., The concentration of high Value - added manufacturing Economic Geogr., April 1965, p. 109.

أو تحول شكل أحد المواد الخام أو بعضها من صورتها الخام الطبيعية إلى صور أخرى أكثر تطوراً تتفق واحتياجات الإنسان المختلفة ، والمواد الخام قد تكون زراعية كقصب السكر والمطاط والالياف النباتية وخاصة القطن ، أو حيوانية كالجلود والصوف ، أو مائية كالأسماك ، أو نباتية كالأخشاب أو معدنية كمعظم الموارد المعدنية ، أو سلع نصف مصنعة كالحديد الزهر وغزل القطن والسكر الخام ، أو سلع تامة الصنع كالاحماس والكيماويات .

ولا تتوزع المواد الخام بكل أنواعها بصورة متجانسة على سطح الأرض ، مما أدى إلى نشاط حركة التجارة الدولية ، وتبالين تكاليف الصناعة نتيجة لاختلاف تكاليف الاستغلال والانتاج من إقليم لآخر ومن دولة لأخرى ، ونادرًا ما تستخدم أية صناعة مادة خام واحدة، بل تستخدم في العادة عدة خامات ، وفي هذا الصدد نذكر أن عدد المواد الخام المستخدمة في كل صناعة وأهمية كل منها وموقعها ومدى توافرها وامكانية وجود خامات بديلة ... كلها عوامل لها تأثير مباشر في تحديد موقع الصناعة ، وعموماً كلما تعددت المواد الخام المستخدمة في صناعة ما وتنوعت كلما قل أثرها في جذب الصناعة .

وتبيّن المواد الخام في قدرتها على جذب الصناعات المعتمدة عليها إلى مواقعها حسب خصائصها وطبيعتها ومدى تعرضها للتلف ، وعلى ذلك يمكن تصنيف المواد الخام التي تلعب دوراً مؤثراً في تحديد موقع الصناعة إلى أربع مجموعات :

المجموعة الأولى :

مواد خام سريعة التلف تفقد خصائصها وصلاحيتها للاستغلال بطول مسافة نقلها ، لأنها لا تتحمل النقل لمسافات طويلة ، ولا النقل بوسائل بطئه ، كالخضروات والابان وبعض منتجاتها والأسماك وبعض أصناف الفاكهة ، لذا تقام المصانع المعتمدة على مثل هذه الخامات بالقرب من مصادر المواد الخام . Raw material Oriented

المجموعة الثانية :

مواد خام ثقيلة الوزن كبيرة الحجم ، لذلك تتتكلف عمليات نقلها

مصاريف كبيرة وخاصة أن صناعاتها تستخدم منها كميات كبيرة ، كالطين ، رخيص الثمن - المستغل في صناعات الطوب ، والرمال المستغلة في إنتاج المنتجات الخرسانية ، والحجر الجيري المستخدم في صناعات الاسمنت والاسمنت ، وقصب السكر المستغل في إنتاج السكر ، لذلك تقام مثل هذه الصناعات بالقرب من مصادر خاماتها المذكورة ، ويمكن أن ندرج ضمن خامات هذه المجموعة ، بعض الموارد المعدنية التي تكون أساساً للكثير من الصناعات الاستخراجية ، بالإضافة إلى الأخشاب .

المجموعة الثالثة :

مواد ثقيلة الوزن كبيرة الحجم وإن كانت تفقد جزءاً كبيراً من وزنها أو يقل حجمها بعد تصنيعها ، مثل المواد الخام المستغلة في :

- صناعة الحديد ، حيث يكون إنتاجها ما بين ٢٥ - ٣٠ % من وزن خاماتها .

- صناعة النحاس ، ويكون إنتاجها نحو ٥٪ من جملة وزن الخام .

- صناعة الورق والمنتجات الورقية المختلفة والتي يكون إنتاجها حوالي ٤٠٪ من وزن الخام (لب الخشب) .

وتقام مثل هذه الصناعات أيضاً بالقرب من مصادر موادها الخام ، ويطلق عليها تعبير Weight Loosing Industries .

المجموعة الرابعة :

وتضم هذه المجموعة مواد خام متباينة الانواع والخصائص العامة ، إلا أنه لا يشترط قيام صناعاتها بالقرب من مصادرها ، مثال ذلك :

- الصناعات الهندسية .

- صناعة المنتجات المعدنية المختلفة .

- الصناعات القطنية .

- صناعة المطاط .

٢ - مصادر الطاقة :

يمكن تقسيم مصادر الطاقة الى مجموعتين رئيسيتين :

- مصادر متتجدة لا تنضب كالطاقة المائية ، والطاقة الشمسية ، والطاقة الهوائية .
- مصادر غير متتجدة كالفحم وزيت البتروول والمغاز الطبيعي بصفة خاصة .

وتباين الصناعات في مدى حاجتها الى الطاقة ، كما تختلف مصادر الطاقة في درجة ومدى جذبها للنشاط الصناعي ، ومرد ذلك عدة اعتبارات يأتي في مقدمتها طبيعة الصناعة ومدى حاجتها الى الطاقة ، ومدى توافر مصادر الطاقة وخصائصها ، وتكاليف استخدامها ، فبعض الصناعات تحتاج الى مصادر وفيرة ورخيصة من الطاقة كصناعات صهر المعادن وخاصة صناعة الالومينيوم التي تحتاج الى كميات كبيرة من الكهرباء لاستغلالها في عمليات التحليل الكهربائي الالازمة لتركيز الالومينيوم ولذلك تعد الدول التي تتواجد فيها مصادر الطاقة الكهربائية الرخيصة مثل كندا من اكبر دول العالم وأهمها في مجال انتاج الالومينيوم وليس الدول المنتجة للبوكسيت كجاميكا وسورينام واستراليا لعدم توافر مصادر الطاقة الرخيصة بها ، ولنفس السبب يلاحظ تركيز خطط التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية على التوسع في انتاج الالومينيوم وتصنيعه رغم عدم انتاج المملكة للبوكسيت ، الا أنه يتواجد بها المقوم الاساسى لهذه الصناعة وهو مصدر الطاقة الرخيص(١) . وما قيل عن صناعة الالومينيوم يقال أيضا على صناعات الاسمنت وتركيز النحاس .

وعلى العكس من ذلك توجد صناعات لا تحتاج الى كميات كبيرة من الطاقة حيث تكون تكلفة هذا العنصر - الطاقة - نسبة محدودة من اجمالي تكاليف الصناعة ، لذلك لا تمثل الطاقة عامل جذب رئيسي لـ مثل هذه الصناعات التي يمثلها صناعات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية .

(١) تتراوح كمية الطاقة الكهربائية الالازمة لانتاج طن متري من الالومينيوم بحوالى ما بين ٢٠ - ٢٤ ألف كيلو وات/ساعة .

وساعد التقدم الفنى والتكنولوجى على تقليل كميات الوقود المستخدمة في الصناعة ، مما أسمه فى امكانية احلال مصدر مكان آخر وهذا م肯 الصناعة الواحدة من استغلال أكثر من مصدر للطاقة ، وهذا ساعد بدوره على اتساع دائرة انتشارها في اقاليم العالم المختلفة ، ولا ينطوي هذا الوضع على بعض الصناعات كصناعة صهر الحديد التي تعتمد أساسا على فحم الكوك ، وصناعة الاسمنت والالومينيوم التي تعتمد على توافر طاقة كهربائية رخيصة .

وتختلف مصادر الطاقة من حيث تاريخ استخدامها في الصناعة وبالتالي دورها في جذب الصناعات المختلفة ، فقد ظلت الاشجار لفترة طويلة من التاريخ البشري تمثل أهم مصادر الطاقة المستغلة حيث استغلت في انتاج الفحم النباتي ، لهذا كانت معامل الحديد القديمة تتتركز بالقرب من الغابات .. مصدر الاشجار المستغلة في انتاج الفحم النباتي، كما استخدم الانسان خلال فترة طويلة من تاريخه الحضارى المساقط المائية الطبيعية في توليد الطاقة المائية التي استغلتها في بعض الصناعات البسيطة التي تركزت بالقرب من المنافع والمساقط المائية .

ومنذ استخدام الانسان للفحم الحجرى في الصناعة ، أصبح لهذا المورد قوة جذب هائلة حيث ظلت الصناعة لفترة طويلة ولازال بعضها حتى الان يتوجه نحو التركيز والتوطن عند حقول الفحم أو بالقرب منها ، ومرد ذلك ضخامة الكميات التي تحتاج اليها الصناعة من الفحم ، الى جانب ارتفاع تكاليف نقله كنتيجة لضخامة حجمه وخفته وزنه وارتفاع نسبة الفاقد منه بالتكسر عند نقله لمسافات طويلة .

ومع التوسع في استخدام زيت البترول كمصدر رئيسي للطاقة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، بدأ المصدر الجديد يجذب بعض الصناعات للتوطن بالقرب من حقوله ، وفي نفس الوقت بدأت تقل كميات الفحم المستخدمة في النشاط الصناعى ، وبالتالي بدأت تقل تسبيا قوة جذب حقول الفحم للصناعة ، ويرجع التوسع في استخدام زيت البترول كمصدر للطاقة الى عدة عوامل أهمها :

- ارتفاع الطاقة الحرارية لزيت البترول بصورة تفوق القيمة الحرارية للفحم ، حيث يولد استغلال كيلو جرام واحد من البترول حوالي عشرة آلاف وحدة حرارية ، في حين يولد نفس الوزن من فحم الانثراسيت سبعة آلاف وحدة حرارية ، ومن فحم الماجنيت نحو ألفي وحدة حرارية .

- سهولة ورخص نقل زيت البترول من مناطق الانتاج الى أسواق التصريف وبأساليب متعددة منها الانابيب ونقلات البترول .

- انخفاض تكلفة استخراج زيت البترول الى حد كبير وخاصة من الشرق الاوسط أكبر المناطق المصدرة لهذا المصدر الحيوي من مصادر الطاقة .

ويلاحظ عدم تركز الصناعة وتوطنهما في مناطق انتاج زيت البترول بالمستوى الموجود بالقرب من حقول الفحم ، ومرد ذلك سهولة ورخص تكاليف نقل زيت البترول ، لذلك توجد دول كثيرة في العالم تمتلك معامل ضخمة لتكثير البترول رغم أنها لا تنتجه ، وتعد اليابان وهولندا واليمن (في عدن) أحسن مثال على ذلك .

وتتوسع الانسان أخيرا في استخدام الطاقة الكهربائية سواء الحرارية باستخدام الفحم وزيت البترول والغاز الطبيعي ، أو المائية باستخدام المساقط المائية الطبيعية (الشلالات والمندفعات) والاصطناعية (السدود) ، ويرجع التوسع في استخدام الطاقة الكهربائية الى نظافتها وسهولة توليدها ونقلها لمسافات طويلة بتكليف اقتصادية ، بالإضافة الى عدم حاجتها الى التخزين .

وبعد تعدد مصادر الطاقة ونجاح الانسان في نقلها من اقليم لاخر أصبح من الممكن استغلال العديد من هذه المصادر بصورة اقتصادية - متباعدة - مهما كان موقعها الجغرافي ، وقد اثر ذلك في اختلاف تكاليف مصادر الطاقة من مكان لاخر ، وهذا اثر بدوره في توزيع الصناعة ودرجة تركزها .

٣ - اليدى العاملة :

يتمثل تأثير هذا العامل في تحديد موقع الصناعة في ثلاثة نقاط هي :

- أ) مدى توافر اليدى العاملة من ناحية المهارة الفنية .
- ب) مدى توافر اليدى العاملة من الناحية العددية .
- ج) مدى تبادل الأقاليم في تكاليف اليدى العاملة .

ويتفق معظم رجال الاقتصاد على أن توافر اليدى العاملة الماهرة يعد عاملًا أساسياً في التوطن الصناعي وخاصة في الصناعات الدقيقة المعقدة التي تحتاج إلى مهارات خاصة كما هي الحال بالنسبة للصناعات الهندسية (المركبات ، الالات ، الاسلحة) والاجهزه العلمية وال ساعات، كما أن توافر اليدى العاملة بأعداد كبيرة كما هي الحال في الدول أو الأقاليم المزدحمة بالسكان يعمل على جذب بعض الصناعات وخاصة تلك التي لا تحتاج إلى أيدي عاملة ماهرة كالصناعات الغذائية ، وعلى العكس من ذلك تعانى بعض الدول من مشكلة عدم توافر اليدى العاملة سواء من الناحية العددية أو من ناحية المهارة الفنية ، وتضطر مثل هذه الدول إلى الاستعانة بالآيدي العاملة الأجنبية ، كما هي الحال بالنسبة لمعظم الدول البترولية في شبه الجزيرة العربية وخاصة المملكة العربية السعودية التي تعتمد في تنفيذ المشاريع المدرجة في خطط التنمية بها على الآيدي العاملة المجلوبة أساساً من باكستان والملايو والفلبين وتنزانيا .

ويحدّد الاشارة إلى أن التوسيع في استخدام الأساليب الآلية في العمليات الإنتاجية في عدد كبير من الصناعات قد قلل من قوة جذب عامل اليدى العاملة وخاصة الماهرة في مجال التوطن الصناعي حيث أدى الاعتماد على الآلية والعمال نصف المهرة في صناعات عديدة إلى انتشار الصناعة بشكل واسع حتى في النطاقات الريفية ، وهذا يعني أن انتشار بعض الصناعات في المناطق الريفية يمكن أن يحد من تيار الهجرة من الريف إلى المدن ، حيث تتجه الصناعات التي لا تحتاج إلى الآيدي الماهرة إلى مناطق الآيدي العاملة الرخيصة وخاصة في الريف مما يسمح في تصنيع الريف والحد من الهجرة إلى المدن ، وهي مشكلة تعانى منها دول كثيرة في العالم الثالث كما يعمل على انخفاض تكاليف الانتاج لانخفاض الأجور في الريف وعدم الحاجة إلى توفير مساكن ومرافق خدمات لأن هذه الصناعات تتجه

إلى مناطق العمل وليس العكس ، وهنا نشير إلى أنه ليس بالضرورة أن يصاحب انخفاض أجور العمال في بعض الصناعات انخفاض في تكاليف الانتاج (تكلفة عنصر الأيدي العاملة) لارتباط الأخير بمهارة الفنية وقدرة العمال على الانتاج والتى تحدد بدورها كمية الانتاج ونوعيته ومستواه .

وتنطبع طرق ووسائل النقل من حيث مدى توافرها وسهولتها وتتكلفتها دورا هاما في امكانية انتقال الأيدي العاملة من أقليم لأخر ، اذ أن توافر عامل الأيدي العاملة لبعض الأقاليم الصناعية يرتبط بصورة وثيقة بالقدرة على تحرك الأيدي العاملة بسهولة وبأجور منخفضة كاعتبار الأقليم الصناعي في كفر الدوار على نسبة كبيرة من الأيدي العاملة الماهرة من سكان الاسكندرية لتوافر عامل النقل وسهولته .

وتحدد وسائل النقل من حيث تطورها وسهولتها وتتكلفتها طول المسافة التي يمكن أن تفصل بين موقع المنشآة الصناعية وموطن الأيدي العاملة به ، فكلما تطورت هذه الوسائل وتعدهت وانخفضت تتكلفتها كما هي الحال في الدول الصناعية المتقدمة كلما طالت المسافة دون آية مشاكل أو عقبات ، والعكس صحيح .

وتكون تكلفة الأيدي العاملة في الصناعة بمعظم دول العالم أكثر من ثلث تكاليف الانتاج النهائية ، وهذا يعني أنأخذ هذا العامل في الاعتبار عند التوطن الصناعي يقلل كثيرا من تكلفة الانتاج مما يؤثر بدوره في قيمة الأرباح النهائية .

٤ - الأسواق :

تبين الأسواق من أقليم لأخر تبعاً للمعوامل التالية :

- (أ) عدد السكان الذي يحدد حجم السوق وقدرته .
- (ب) مستوى المعيشة الذي يحدد القدرة الشرائية ومستوى الانفاق العام ومفرداته ، وكلها عناصر تحد حجم السوق وطبيعته .
- (ج) مدى تقدم الصناعة وخصائصها العامة ومدى انتشارها . وتنوع الأسواق أحد الأسس الهامة التي تجذب الصناعات للتوطن في أقليم أو مكان

ما لاستهلاك منتجاتها ، وفي بعض الأحيان تكون الأسواق عبارة عن منشآت صناعية تستغل منتجات صناعات أخرى في عملياتها الصناعية ، مثال ذلك الصناعات الهندسية التي تكون سوقاً هاماً لصناعات الحديد والصلب ، أما الأسواق الأوسع والأكثر انتشاراً في مجال الصناعة فتمثل في المستهلكين للمنتجين المصنعة والتي يحدد مستوىهم المعيشي وأعدادهم حجم السوق واتساعه وبالتالي قدرته على الجذب والتوطن بالقرب منه .

ويمكن تصنيف الصناعات التي ترتبط ارتباطاً قوياً بالسوق ، أوى الصناعات التي تنجدب نحو الأسواق مهما كان بعدها عن موقع المواد الخام ومصادر الطاقة وغيرها من عوامل التوطن إلى المجموعات الخمس التالية :

المجموعة الأولى :

الصناعات التي تتلف منتجاتها بسرعة وخاصة إذا نقلت لمسافات طويلة كالألبان والخبز والفطائر المختلفة ، لذلك تتركز مثل هذه الصناعات بالقرب من الأسواق حتى يتم توزيعها بسرعة على المستهلكين .

المجموعة الثانية :

الصناعات التي يزيد حجم أو وزن منتجاتها بعد تصنيعها ويمثلها :

(أ) صناعة المشروبات بما في ذلك مصانع المياه الغازية وتعبئة المياه المعدنية .

(ب) صناعة تكرير زيت البتروول ، حيث يعطى الطن المترى من البتروول الخام كمية تفوقه من المشتقات البترولية المختلفة .

(ج) صناعة الخبز ، أذ يفوق وزن الرغيف الجاهز للبيع وزن الدقيق المستخدم في إنتاجه .

المجموعة الثالثة :

الصناعات التي تقل تكاليف نقل موادها الخام عن تكاليف نقل منتجاتها المصنعة ، ويمثلها :

■ صناعة النسيج .

▪ صناعة تكرير زيت البترول .

▪ صناعة المنتجات الجلدية المختلفة .

المجموعة الرابعة :

الصناعات التي تحتاج إلى ضرورة الاتصال المباشر بالمستهلكين للتعرف على رغباتهم وتتبع التيارات المختلفة السائدة في الأسواق ، كصناعات الملابس والأحذية واللعبة المختلفة .

المجموعة الخامسة :

تضم صناعات متباينة الخصائص وان اتفقت في ارتباطها بالأسواق ويمثلها :

▪ صناعة النشر والطباعة .

▪ صناعة الأجهزة الكهربائية بمختلف أنواعها .

ويجدر الاشارة الى أن صناعات المجموعة الرابعة والخامسة قد ابتعدت منشاتها كثيرا عن الأسواق في الوقت الحاضر بعد تقدم وسائل النقل وتطورها مما أدى الى خفض تكاليف النقل وبالتالي سهولة ورخص الاتصال بالأسواق .

٥ - النقل :

يمكن من تتبع دراستنا السابقة للنقل ضمن العوامل البشرية المؤثرة في التخطيط(١) أن نتبين الى أي مدى يمكن أن يؤثر في التركز الصناعي أو بتعبير أدق في تحديد مكان المنشآة الصناعية واستمرارها في الانتاج .

وتتعدد وسائل النقل التي تستخدمها الصناعات المختلفة وذلك حسب خصائص الوسيلة الناقلة وطبيعة السلعة المنقولة وموقع المنشآة الصناعية ، وهي كلها عناصر تسهم في التوطن الصناعي ، وتوضع في الاعتبار عند التخطيط للتنمية الصناعية .

(١) انظر الفصل الرابع .

وبالاضافة الى ما سبق عرضه هناك عوامل تحدد موقع الصناعة وبالتالي لا يمكن تجاهلها عند التخطيط الصناعي ، وتأتى المياه في مقدمة هذه العوامل وخاصة بالنسبة للصناعات التى تستخدمها كمادة خام ، وتلك التى تحتاج الى كميات كبيرة منها لتبريد الانفراط الصناعية أو لتمويل البخار أو لاتمام عمليات الغسيل والصباغة والتجهيز ، لذلك تأتى صناعات الورق والصباغة والتجهيز والكيماويات وبعض المنتجات الصناعية في مقدمة الصناعات التى تتوطن في النطاقات التى تتواجد فيها المياه بكميات كبيرة ، بل أن بعضها يتترك بالقرب من المجرى المائى مباشرة .

ويلعب التوجيه الحكومى والسياسات التى تضعها الدولة دورا لا يمكن اغفاله في التوطن الصناعى ، فقت تسعى الدولة في سبيل توجيه النشاط الصناعى للتتركز في اقليم معين من الدولة لأسباب اجتماعية أو سياسية أو لاعتبارات خاصة بالتنمية العامة للدولة الى اصدار بعض الاعفاءات الضريبية أو المساهمة في التمويل أو تسهيل عمليات استيراد أدوات الانتاج ومستلزماته من الخارج بشروط ميسرة أو باعفاءات جمركية خاصة ، أو منح بعض الاعانات العينية أو الفنية لأصحاب رؤوس الأموال المستثمرة صناعيا في النطاقات أو الأقاليم التى تحددها الجهات المسئولة وفق خطة التنمية الموضوعة .

وتمثل القوانين الخاصة بتحديد كل من الحد الأدنى للأجور وأعمار العمال الصناعيين وساعات العمل الرسمية واحتياطات الوقاية العامة والأمن الصناعى صورا من السياسات التى تضعها الحكومات في مجال الصناعة والتخطيط الصناعى ، والتي يأتي في مقدمتها الحواجز الجمركية التي تضعها بعض الحكومات للحد من منافسة المنتجات الأجنبية للمنتجات المحلية المشابهة لها ، بالإضافة إلى اتباع نظام الحصص Quota System .

الذى يسهم في تطور الصناعات المحلية وازدهارها .

وتؤثر الأرض من حيث مساحتها وخصائصها وموقعها وأثمانها أو قيمة ايجارها في التوطن الصناعى ، وخاصة بالنسبة للصناعات التى تحتاج الى مساحات واسعة من الأرض لإقامة المصانع والمنشآت التابعة لها والتي تشمل مبانى الادارة والمخازن والمستودعات .

وتتأتى صناعة الحديد والصلب في مقدمة الصناعات التي تحتاج إلى مساحات واسعة من الأرض لإقامة المستودعات الواسعة وأفران الصهر الضخمة ، بالإضافة إلى منشآت أخرى متعددة ، كما تحتاج هذه الصناعة إلى أراضٍ تتسم بالصلابة لضخامة المنشآت ، وتقل وزن الخامات والمنتجات المصنعة على حد سواء .

وهناك مجموعة من الصناعات تحتاج إلى مساحات من الأرض ذات موقع متطرف بعيداً عن تجمعات السكان ، أو خارج محلات العمارة ، وهى تلك الصناعات التي ينبعث من مصانعها روائح كريهة أو يختلف عنها كميات غير قليلة من المخلفات الضارة بالصحة العامة ، وأخيراً فإن أثمن الأرض أو قيمة إيجارها تؤثر بغير شك في توجيه الصناعة - خلال فترة زمنية محددة - للتركيز في نطاقات دون نطاقات أخرى .

التخطيط الصناعي في جمهورية مصر العربية

رغم قدم النشاط الصناعي في مصر والخبرة الواسعة التي اكتسبها المصريون في مجال العديد من الصناعات التحويلية ، إلا أن مصر دخلت القرن العشرين وهي دولة زراعية من الدرجة الأولى حيث يعتمد معظم سكانها على الزراعة دون الصناعة رغم توافر العديد من مقومات الحرفة الأخيرة في البلاد . فقد جاء في تعداد سكان مصر عام ١٩٠٧ أن العاملين بالصناعة بلغ عددهم نحو ٣٧٦ ألف نسمة وهو ما يكون ٣٪ من مجموع سكان البلاد ، وما يوازي ١١٪ من جملة الأيدي العاملة في كافة قطاعات الانتاج ، في حين بلغ عدد المشتغلين بالزراعة ٢٣ مليون نسمة وهو ما يعادل ٦٧٪ تقريباً من إجمالي الأيدي العاملة في كل قطاعات الانتاج ، وهذا يظهر الاعتماد شبه الكامل على الزراعة التي كانت تساهم بالجزء الأكبر من الدخل القومي للبلاد ، في حين كانت مساهمة الصناعة في الدخل القومي محدودة للغاية ، ورغم النشاط الذي بدأ في مجال الصناعة بمصر بعد ذلك وانتشار بعض الصناعات التي ساعدت ظروف الحربين العالميتين الأولى والثانية على قيامها إلا أن الصناعة كانت أقل من أن تلعب دوراً مؤثراً في الاقتصاد الوطني لعدم تنوعها وعجزها عن تعطية الجزء الأكبر من

احتياجات السوق المصرية وخاصة أنها كانت تعتمد في معظمها على الخامات الزراعية كالصناعات الغذائية وصناعة طج وغزل ونسج القطن ، ولتأكيد ذلك نذكر أن اسهام الصناعة في الدخل القومي المصري بلغت نسبته ٨٪ خلال الفترة بين عامي ١٩٣٩/٣٧ ، ثم أخذت هذه النسبة في الزيادة حيث بلغت ١١٪ خلال الفترة بين عامي ١٩٤٥/٤٠ ، ١٢٪ خلال الفترة المتدة بين عامي ١٩٥٣/٥٠ ، وهذا يظهر ضَلَالَة دور الصناعة وبالتالي مساهمتها المحدودة في الدخل القومي ، رغم التطور البطيء في الانتاج الصناعي .

ويرجع ضَلَالَة الصناعة في مصر وضَلَالَة حجمها وبالتالي مساهمتها في الدخل القومي بنصيبي متواضع رغم توافر الامكانيات الصناعية في البلاد إلى عدة عوامل يأتي في مقدمتها السياسات العشوائية التي كانت متتبعة فيما يتعلق بالتنمية الصناعية ، لذلك عندما تولت حكومة الثورة زمام الحكم عام ١٩٥٢ كان من أهم أهدافها تصنيع البلاد وفق خطط علمية مدروسة بدقة تتفق وامكانيات مصر المتاحة، وقد يكون هناك بعض الاخطاء أو القصور في تنفيذ خطط التنمية الصناعية وذلك في مجال التخطيط وأسلوب التنفيذ في بعض قطاعات الانتاج عند الأخذ بمبدأ التحول الاشتراكي منذ عام ١٩٦١ ، بالإضافة إلى بعض المسؤوليات الناتجة عن عدم توافر السيولة النقدية من العملات الحرة ، الا أنه رغم ذلك تعد تجربة مصر في التنمية الصناعية مثلاً يحتذى^(١) تماماً كما هي الحال بالنسبة لتجربة الهند .

واهتمت الحكومة المصرية باعطاء الصناعة دفعات قوية لتنميتها وتتطورها حتى أنها - أي الصناعة - أصبحت أسرع قطاعات الاقتصاد المصري نمواً منذ عام ١٩٥٢ . وقد سارت التنمية الصناعية في مصر على محورين رئисيين هما :

المotor الأول : التوسيع الافقى في الصناعة ، عن طريق زيادة الوحدات

-
1. Gerakis, A., Some aspects of the U.A.R. Five - years plan, Finance and development, A publication of the international monetary fund and the world Bank Group, Vol. 6. Washington, March 1969, p. 9.

الانتاجية ، وانشاء العديد من الصناعات الجديدة التي تتوافر كل مقوماتها أو معظمها في البلاد .

المotor الثاني : التوسيع الرأسى فى الصناعة ، عن طريق زيادة الانتاج من الوحدات الصناعية الموجودة بالفعل عن طريق :

(أ) التوسيع فى التدريب الصناعي .

(ب) رفع الكفاءة الانتاجية للوحدات الصناعية عن طريق تحديد أسبابها وخطواتها المختلفة .

(ج) تحديد مواصفات قياسية للمنتجات الصناعية لضمان ارتفاع مستوى الانتاج الصناعي .

وأعلن عن انشاء وزارة الصناعة بمصر في يوليو عام ١٩٥٦ ، وقد قامت الوزارة المذكورة بالتعاون مع أجهزة التخطيط بوضع أول برنامج مخطط للتنمية الصناعية في مصر في يوليو عام ١٩٥٧ أي بعد عام واحد من انشاء الوزارة ، وقد عرف هذا البرنامج باسم البرنامج الأول للصناعة والذي وافق عليه مجلس الوزراء المصري في ديسمبر عام ١٩٥٧ ، كما أنشئت هيئة خاصة لتنفيذ هذا البرنامج الصناعي عرفت باسم الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة .

وأظهر العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ عجز الانتاج المصرى من السلع الاستهلاكية الأساسية عن الوفاء باحتياجات السوق المحلي ، لذلك اهتم البرنامج الأول للصناعة بتطوير الصناعات الاستهلاكية المحلية وتنميتها .

وتضمن البرنامج الأول للصناعة حوالي ٥٠٢ مشروعًا تكليفهـا الاجمالية نحو ٣٣٠ مليون جنيه مصرى ، الا أنه نظراً لحداثة مصر بأسلوب التخطيط العلمي الشامل وما تبع ذلك من بعض الأخطاء والطموحات غير الموضوعية ، بالإضافة إلى المسؤوليات الاقتصادية والسياسية التي واجهتها البلاد بعد تأميم قناة السويس وحدوث العدوان الثلاثي ، لم ينفذ من المشروعات المدرجة في البرنامج الأول للصناعة سوى ١٠٥ مشروعـا

تكليفها ٨٧٣ مليون جنيه مصرى تقريباً ، ومعنى ذلك أن البرنامج المذكور نفذت مشروعاته بنسبة ٤٢٪ من جملة الاستثمارات ، ٩٢٪ من جملة المشاريع .

ويوضح الجدول رقم [٣٤] تفصيل المشروعات التى تم تنفيذها وفق البرنامج الأول للصناعة خلال الفترة المتدة بين عامي ١٩٥٧ - ١٩٦٠ :

جدول رقم [٣٤]

نوع الصناعة	عدد المشروعات	المتكليف (مليون جنيه)
الصناعات التعدينية	٩	٤
الصناعات البترولية	٣	٩٢
الصناعات المعدنية غير البترولية	٣	٢٨١
الصناعات الغذائية	٢٤	٢١
الصناعات الكيماوية ومواد البناء	١٨	٨٩
صناعات الغزل والنسيج	١٧	٣١٦
الصناعات الهندسية والكهربائية	٢٦	٦٨
مراكز التدريب الصناعي	٥	٣٣
الجملة	١٠٥	٨٧٣

يلاحظ من تتبع أرقام الجدول رقم [٣٤] الحقائق التالية :

■ تصدرت الصناعات الهندسية والكهربائية باقى صناعات البرنامج الأول للصناعة من حيث عدد المشروعات المنفذة (٢٦ مشروعاً) ومرد ذلك أهميتها في تطوير وتنمية قطاعات الانتاج الأخرى ، الى جانب انتشارها الواسع في البلاد ، وجاءت الصناعات الغذائية في المركز الثاني من حيث عدد المشروعات المنفذة (٢٤ مشروعاً) ويرجع ذلك الى التركيز على هذا القطاع حيث أظهر العدوان الثلاثي على مصر كما سبق أن ذكرنا النقص الشديد في المنتجات الاستهلاكية الأساسية ، لذلك اهتم البرنامج الأول للصناعة بتنمية هذا القطاع .

■ تصدرت صناعات الغزل والنسيج باقى صناعات البرنامج من حيث قيمة المبالغ المستثمرة ، فقد بلغت استثمارات هذا القطاع ٣١٦ مليون

جنيه وهو ما يوازي ٣٦٢٪ من جملة المبالغ المستثمرة في المشاريع التي تم تنفيذها والبالغة ٨٧٣ مليون جنيه ، ومرد ذلك الخطة الطموحة التي كانت موضوعه لهذا القطاع الاساسى للصناعات المصرية . فقد نفذ في هذا القطاع ما يلى :

- (ا) استكمال مصانع شركة مصر للغزل والنسيج بالحلة الكبرى .
- (ب) انشاء مصنع جوت بلبيس .
- (ج) اقامة صناعة خيوط الخياطة .
- (د) توسعات متعددة في مصانع :

■ شركة مصر للغزل والنسيج بكفر الدوار

■ شركة مصر للحرير الصناعي (كفر الدوار)

■ شركة مصر / حلوان

■ مصنع الجوت بشبرا

وفي عام ١٩٦٠ اعتمدت الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٦٠ - ١٩٦٥) والتي كانت تهدف إلى زيادة الدخل القومي بنسبة ٤٠٪ في نهاية الخطة عام ١٩٦٥ .

وفي قطاع الصناعة استهدفت الخطة زيادة قيمة الانتاج الصناعي بنسبة ٤٥٪ فقد كانت قيمة الانتاج الصناعي ١٩٦٠ حوالي ١٠٨٦٧ مليون جنيه وكانت الخطة تهدف إلى رفع هذه القيمة ليصبح ١٥٨٠ مليون جنيه (مقوماً بأسعار سنة الأساس ١٩٦٠) ، ومعنى ذلك أن الخطة الخمسية الأولى للتنمية ركزت على القطاع الصناعي بصفة خاصة لزيادة الدخل القومي العام ، لذلك بلغت الاستثمارات المقررة في الخطة لقطاع الصناعة نحو ٤٢٩٢ مليون جنيه وهو ما يكون ٢٥٪ من جملة الاستثمارات المقررة للخطة والبالغة ١٦٩٧ مليون جنيه ، وبذلك تصدرت الصناعة باقي القطاعات الانتاجية من حيث المبالغ المقرر استثمارها لكل قطاع ، فقد بلغ المقرر استثماره لقطاع الزراعة ٣٩٢ مليون جنيه (٢٣٪) ، والنقل

والمواصلات وقناة السويس ٢٧٢ مليون جنيه (١٦٪) ، والكهرباء ١٣٩٥ مليون جنيه (٨٪) والباقي على قطاعات أخرى متنوعة .

واهتمت خطة التنمية الصناعية خلال السنوات الخمس المتقدمة بين عامي ١٩٦٠ - ١٩٦٥ بالصناعات الأساسية التي تعتمد عليها الصناعات الأخرى كصناعات الحديد والصلب والتعدين والكيماويات والمحركات المختلفة، كما اهتمت أيضا ولكن بنسب أقل بالصناعات الاستهلاكية وخاصة الغذائية والتي كان التركيز عليها كبيرا في البرنامج الأول (٥٧ - ١٩٦٠) .

وعند تقييم إنجازات قطاع الصناعة في الخطة الخمسية الأولى نلاحظ أن الاستثمارات التي نفذت بالفعل بلغت قيمتها ٤٠٣٩ مليون جنيه وهو ما يعادل ٩٢٪ من جملة المبالغ المقررة للاستثمار الصناعي (٤٣٩٣ مليون جنيه) وهي نسبة تنفيذ عالية تؤكد نجاح خطة تطوير هذا القطاع وخاصة إذا عرفنا أن الدخل المحقق منه بلغ ٣٨٥ مليون جنيه في السنة الخامسة للخطة (١٩٦٥) أي بزيادة قدرها ١٢٨٧ مليون جنيه عن سنة الأساس (١٩٦٠) وتمثل هذا الزيادة ما نسبته ٧٨٪ تقريباً من الزيادة المستهدفة بالخطة والمقدرة بحوالي ٤٢٠ مليون جنيه .

ويبيّن الجدول رقم [٣٥] قيمة الاستثمارات في الخطة الخمسية الأولى المقررة والمنفذة موزعة على الصناعات المختلفة .

يلاحظ من تتبع أرقام الجدول رقم [٣٥] وجود صناعات تخطت استثماراتها ما كان مقررا لها في الخطة كنتيجة لادخال التعديلات والإضافات، أو نتيجة لحدث تعديل في أسعار مستلزمات الانتاج المستوردة من خارج البلاد ، ويمثل هذه الصناعات ما يلى :

(أ) الصناعات البترولية ، اذ تم في هذا القطاع توسيع مصانع تكرير الشركة المصرية لتكرير البترول ، بالإضافة إلى مد شبكة واسعة من أنابيب البترول .

(ب) الصناعات الغذائية حيث تم توسيع وتجديـد شركة السكر والتقطير المصرية ومصنع السكر بادفو ، بالإضافة إلى إنشاء عدة مصانع

جدول رقم [٣٥] (القيمة بالمليون جنيه)

نوع الصناعة	المقرر في الخطة	المنفذ	النسبة المئوية للتنفيذ
الصناعات التعدينية	٤٨٦	٢٩٢	٨٠٢
الصناعات البترولية	٨٢٥	٨٣٢	١٠٤
التعدين	٣٦٧	١٦٥	٤٤٩
الصناعات الغذائية	٣١٧	٣٩٤	١٢٩
الصناعات الكيميائية والمدوائية ومواد البناء	٨٨٨	٧٧٩	٨٧٧
صناعات الغزل والنسيج	٤٨٦	٥٤٦	١١٥
الصناعات الهندسية	٥٨٧	٣٥-	٥٩٧
صناعات ريفية وحرفية	١٩	٥٣-	٢٨٠
مراكز التدريب الصناعي	٣٥	٣٧-	١٠٥
عميات احلال وتجديد متنوعة	٣٠-	١٦٣	٥٤٣
صناعات متنوعة	٨٢	٣٣-	٤٠٠
الجملة	٤٣٩٢	٤٠٣٩	٩٢

خاصة بانتاج مشتقات الالبان والماكولات المحفوظة والبصل المgefف ، الى جانب تطوير شركات انتاج الدخان والسجائر .

(ج) صناعات الغزل والنسيج ، وتم تحقيق الالقى في هذا القطاع :

- انشاء مصنع السجاد الالقى في دمنهور .
- انشاء مصنع الغزل والنسيج بال محمودية / بحيرة .
- انشاء شركة مصر / شبين الكوم .
- انشاء شركة النصر للغزل والنسيج الرفيع بطبطنا .
- انشاء مصنع زفتى / ميت غمر للغزل والنسيج .
- توسيع وتطوير مصانع شركات اسکو لانتاج الصوف ، والغزل بدبياط ، والغزل الاهلية بالاسكندرية ، والصباغة والتجهيز في كل من المحطة الكبرى وشبرا الخيمة .

(د) الصناعات الريفية والحرفية ، وفي هذا القطاع تم انشاء ١٠٧

وحدة خاصة بانتاج النسيج اليدوى والسجاد ومنتجات خان الخليلى
وأشغال أخرى متنوعة .

واستهدفت خطة التنمية زيادة عدد المستغلين بالصناعة من ٦٠١٨٠٠
عامل عام ١٩٦٠ الى ٨٠٧٤٠٠ عام ١٩٧٥ ، أى توفير ٢٠٥٦٠٠ فرصة عمل في القطاع الصناعي خلال السنوات الخمس للخطة ، وقد وفرت
مشاريع الخطة بالفعل فرص عديدة بلغ مجموعها ٢٢٣٢٠٠ فرصة ، لذلك
بلغ عدد العمال الصناعيين في نهاية الخطة (١٩٧٥) حوالي ٨٢٥ ألف
عامل أى أكثر مما كان مقررا في الخطة بنسبة ٨٥٪ تقريبا .

أما الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٧٠/١٩٧٥)
والتي بلغت قيمة استثماراتها في قطاع الصناعة ٩٦٠ مليون جنيه
فقد كانت تهدف إلى تحقيق ما يلى :

■ التركيز على اقامة الصناعات الثقيلة (الأساسية) بالإضافة إلى
الصناعات الوسيطة والتي تمثل قاعدة أساسية وثابتة للبنيان الصناعي
الجديد في مصر .

■ الاهتمام بالمشاريع الصناعية التي تخدم الزراعة المصرية التي
لازالت تمثل الركيزة الأولى للاقتصاد المصرى ، وذلك بالتوجه في صناعة
المبيدات الحشرية والمخصبات ، بالإضافة إلى تصنيع الآلات الزراعية
الجرارات والطلبيات والمواسير ومعدات الرى .

■ التوسيع في الصناعات المعتمدة على الخامات المحلية ، والتقليل
قدر الامكان من الصناعات المعتمدة على الخامات والمستلزمات المختلفة
المستوردة من الخارج بهدف توسيع قاعدة الانتاج المصرى وتخفيف العبء
على ميزان المدفوعات ، وفي نفس الوقت تجنب الصناعة المصرية التقلبات
التي تحدث في الأسواق العالمية وضمان استمرارها في الانتاج .

■ التوسيع في الصناعات التي يمكن تسويق منتجاتها بسهولة في
الأسواق العالمية ، مما يسهم في زيادة حصيلة الصادرات المصرية .

■ تطوير الصناعات الاستهلاكية وتنميتها لتغطي حاجة الأسواق المحلية الأخذة في الاتساع .

■ الاهتمام بصناعات التشييد ومواد البناء ، وخاصة أنها تغطي احتياجات قطاعات الانتاج الأخرى وتسمى في تنفيذ المقرر لهذه القطاعات في خطة التنمية العامة .

وعند تقييم إنجازات قطاع الصناعة في الخطة الخمسية الثانية نلاحظ أن قيمة الاستثمارات التي تحققت بلغت ٥٠٧٢ مليون جنيه وهو ما يكون ٥٢٪ تقريباً من جملة المبالغ المقرر استثمارها في القطاع الصناعي^(١) . ويبيّن الجدول رقم [٣٦] قيمة الاستثمارات المنفذة موزعة على الصناعات الرئيسية :

جدول رقم [٣٦]

(القيمة بالمليون جنيه)

قطاع الصناعة	جملة الاستثمارات القيمة	%
صناعة التعدين	١٥٤	٣٠٤
صناعات البترول	١٢٦٦	٢٤٩٦
الصناعات المعدنية	٥٣٨	١٠٦١
صناعة الحديد والصلب	٥٨٣	١١٤٩
الصناعات الغذائية	٤٨٢	٩٥٠
الصناعات الكيميائية	٦٨٣	١٣٤٧
صناعة مواد البناء والحراريات	٣١١	٦١٣
صناعة الغزل والنسيج	٢٧٣	٧٣٥
الصناعات الهندسية	٢٨	٥٥٢
الصناعات الالكترونية والكهربائية	١٤١	٢٧٨
صناعات أخرى ودراسات فنية	٢٦١	٥١٥
الجملة	٥٠٧٢	١٠٠٠

وتأتي صناعة الحديد والصلب في مقدمة القطاعات الصناعية التي اهتم بها في الخطة الخمسية الثانية حيث بلغت المبالغ المستثمرة فيها ٥٨٣

(١) لم يحسب هنا استثمارات القطاع الخاص .

مليون جنيه وهو ما يكون ٥٪ تقريباً من جملة قيمة الاستثمارات المنفذة في قطاع الصناعة ، وذلك من أجل ايجاد قاعدة أساسية وثابتة للصناعة المصرية ، ولنفس السبب بدءاً في هذه الخطة تنفيذ مشروع مجمع الالمنيوم بنجع حمادى ، وتوسيع مصانع راكعاً والورق الاهليه والبطاريات الجافة ، بالإضافة الى المصانع الحربية (القطاع المدنى) والتي خصص لها ٣٥٠ مليون جنيه وهو ما يوازي ٣٪ من جملة الاستثمارات المنفذة في قطاع الصناعات بالخطة الخمسية الثانية .

وفي ١٩٧٠/٧/١ بدء في تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة والتي استمر تنفيذ مشروعاتها حتى نهاية عام ١٩٧٢ ، لأنها بعد ثورة التصحيح (مايو عام ١٩٧١) تم اجراء بعض التعديلات في خطة التنمية بناء على برنامج العمل الوطنى واعداد خطة جديدة للتنمية عرفت باسم الخطة الخمسية الاولى لبرنامج العمل الوطنى (١٩٧٣ - ١٩٧٧) .

وخلال الفترة الممتدة من يوليو عام ١٩٧٠ وحتى نهاية ديسمبر عام ١٩٧٢ (من الخطة الثالثة) تم استثمار مبلغ ٢٨٢٥٥ مليون جنيه في اقامة المشاريع الرئيسية التالية :

- مجمع تكرير البترول بالعامرية .
- انشاء وحدة تقطير جديدة بشركة الاسكندرية للبترول .
- اقامة الخط الانتاجى الثانى بمصنع سكر ادفو .
- اقامة خط الانتاج الثالث بمصنع سكر كوم أمبو .
- اضافة ١٩٢٠٠ مغزل بشركة الغزل والنسيج بكفر الدوار .
- اضافة ٣١٨ نول بمصنع نسيج بني سويف .
- توسيع شركة الكابلات الكهربائية المصرية والكبابس والمحركات.
- اقامة فرن صهر الصلب سعة ٥٠ طن ، ومكبس بثق المعادن غير الحديدية في مجمع الحديد والصلب .
- انشاء مصنع الطوب الرملى بمدينة نصر بالقاهرة .

وبلغت جملة الاستثمارات المقررة لقطاع الصناعة بالخطة الخمسية

الأولى لبرنامج العمل الوطنى (١٩٧٣ - ١٩٧٧) حوالى ١٩٧٣ مليون جنيه مصرى . ويوضح الجدول رقم [٣٧] تكاليف مشروعات القطاعات الصناعية المدرجة في الخطة المذكورة .

جدول رقم [٣٧]

(بالمليون جنيه)

القطاع الصناعي	تكاليف مشروعات التطوير
الصناعات المعدنية (١)	٣٨١٦
الصناعات الغذائية	١٥٣٦
صناعات الغزل والنسيج	٢٤٨٣
الصناعات الكيميائية	٣٦١
صناعة مواد البناء والحراريات	١٠٤٦
الصناعات الهندسية والالكترونية	٢٠١١
صناعات أخرى متنوعة	١٦٩
جملة الصناعات التحويلية	١٤٦٧
البترول	٤٧٥٨
التعدين	٣٠٢
جملة الصناعات الاستخراجية	٥٠٦
اجمالي قطاعات الصناعة	١٩٧٣١

وكان لصدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، بالإضافة إلى القوانين المعدلة له ، وما تبع ذلك من تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي بعض الآثار السيئة على الصناعة المصرية وخاصة بعد انفتاح الأسواق المصرية أمام المنتجات الأجنبية سواء كانت نصف مصنعة أو مصنعة وفي وقت عجزت فيه الصناعة المصرية عن مواجهة هذا الوضع الجديد أما لقدم بعض المنشآت وتدنى مستوى جودة انتاجها ، أو لضائلة الاعتمادات المخصصة لدعم وتطوير المنشآت الصناعية وخاصة التابع منها للقطاع العام ، أو لعدم

(١) بما في ذلك مجمع الحديد والصلب .

توافر النقد الأجنبي اللازم لاستيراد المستلزمات الأساسية لبعض الصناعات،
أو لبعض المشكلات المتعلقة بالادارة والتنظيم .

وكانت محاولات تطوير الصناعة المصرية تتم في إطار خطط تنمية قصيرة الأجل سنوية في أحيان كثيرة وذلك خلال أواخر عقد السبعينيات وبداية عقد الثمانينيات من القرن العشرين حتى تم وضع خطة خمسية لتطوير الصناعة في مصر خلال الفترة المتدة بين عامي ١٩٨٢ - ١٩٨٧ ، ورصد لها نحو مليار جنيه مصرى ، ويمكن تلخيص أهم محاور هذه الخطة فيما يلى :

■ التوسيع في اقامة المنشآت الصناعية التي تعتمد أساسا على الخامات المحلية .

■ التركيز على اقامة المنشآت الصناعية الجديدة بعيدا عن مراكز التقل السكاني التقليدية في الوادى والדלתا وخاصة القاهرة والاسكندرية ، مع زيادة الاستثمارات الصناعية في المدن الجديدة .

■ الاهتمام بالصناعات التي يخصص انتاجها أو معظمها للتصدير إلى الأسواق العالمية مما يعني تقوية هيكل الصناعة المصرية وايجاد مصادر جديدة للحصول على العملات الأجنبية الازمة لتوفير حاجة البلاد من السلع ومن مستلزمات الانتاج الصناعي على حد سواء ، وفي هذا المجال ركزت الخطة على الصناعات التي تتوافر في مصر معظم مستلزماتها وتشتهر البلاد بانتاج معظم منتجاتها منذ فترة طويلة مثل صناعات النسروجات والملابس والمنتجات الجلدية والسجاد والموكيت وبعض الصناعات الغذائية والأثاث . وليس من شك في أن تحقيق هذا الهدف عمل على توسيع قاعدة الصناعات التصديرية المصرية وتنوع منتجاتها مما قلل من مخاطر اعتماد الدخل الصناعي على صناعة معينة أو على عدة صناعات .

■ التركيز على رفع كفاءة العمالة الصناعية بهدف تحسين مستوى الانتاجية وتقليل معدل الاسراف في استخدام بعض الموارد في القطاع

الصناعى ، مع القضاء على بعض مشكلات الصناعة المصرية والمتى تتركز أهمها في انتهاء العمر الافتراضى لبعض خطوط الانتاج ومستلزماتها وخاصة ما يتعلق بالطاقة مما كان ينتج عنه تعدد انقطاع التيار الكهربائى وتعطل خطوط الانتاج في العديد من المنشآت الصناعية وخاصة التابع منها للقطاع العام ، وهو وضع انعكس أثارة السيئة على الانتاج الصناعي من حيث الكلم والكيف .

وحققت خطة التنمية الصناعية السابق الاشارة الى أهم محاورها نجاحات عديدة شجعت على رصد نحو ٣٥ مليار جنيه مصرى للاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية والتعدين في خطة خمسية جديدة بدأت عام ١٩٨٨/٩١ وتنتهي عام ١٩٩٢/٨٧

ويركز التخطيط الصناعي الحديث في مصر على تحقيق الأهداف الرئيسية التالية :

١ - تطوير القطاع الصناعي العام في مصر والذى ي العمل به أكثر من ٦٠٪ من جملة القوى العاملة في الصناعة ، ويسمى بنحو ٧٠٪ من إجمالي قيمة الدخل الصناعي المصرى ، مما يعكس الأهمية الكبيرة لهذا القطاع الصناعي ووزنه الهام في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مصر ، وليس من شك في أن تطوير القطاع الصناعي العام في مصر ، مع ما يشهده القطاعين الاستثماري والخاص من تشجيع وازدهار يكون الركيزة القوية لهيكل متكامل البناء للصناعة المصرية الحديثة .

٢ - تطوير وتنمية المدن الصناعية الجديدة التي تم تشييدها خارج الزمام الزراعي المنتج في نطاقى وادى النيل ودلتاه ، حتى أن رأس المال المستثمر في المنشآت الصناعية بالمدن الجديدة شكل ما يوازي ٢٪٧٨ من جملة رأس المال المستثمر في تشييد منشآت صناعية جديدة خلال أواخر عقد السبعينيات وعقد الثمانينيات من القرن العشرين ، وبلغ عدد المنشآت الصناعية في المدن الجديدة نحو ٤٠٠ منشأة [يتجاوز عدد العاملين في كل منها عشرة أفراد] يعمل بها حوالي سبعين ألف عامل^(١) مما يعكس تكثيف

(١) تم دراسة المدن الجديدة في مصر بالتفصيل في الفصل السابع .

النشاط الصناعي في نطاقات المدن الجديدة ، وهي عملية تكمل استراتيجية الدولة القائمة على فتح آفاق جديدة لـأعداد من سكان مصر خارج نطاق وادى النيل ودلتاه .

٣ - تصنيع الريف المصرى ، بتشجيع اقامة الصناعات اليدوية غير التقليدية والتى تعتمد على المهارة اليدوية بالدرجة الاولى كصناعات المسجاد اليدوى والأكلمة اليدوية ومنتجات الفخار والمنتجات المعدنية المطروقة والحضر والسلال ، وهى صناعات كفيلة مع تطوير الصناعات الاكبر حجما والأكثر تعددًا في خطوط انتاجها وتعقيداً في عملياتها والتى شيدت منشآتها منذ فترة طويلة في جهات متفرقة من ريف مصر^(١) على وقف تيار الهجرة من الريف الى مراكز الحضر في البلاد وهي مشكلة أدت الى تفريغ بعض أقاليم الريف من قطاع عريض من الأيدي العاملة بها مما انعكس سلباً على الانتاج الزراعى كما وكيفاً حتى أن بعض أقاليم الريف خرجت من دائرة الأقاليم المنتجة وتحولت الى مناطق استهلاكية .

ولتصنيع الريف مميزات عديدة تضاف الى ميزة وقف تيار الهجرة الى المدن ، ويمكن حصر أهم هذه المميزات فيما يأتى :

(أ) انتعاش الحياة الاقتصادية في الريف ، اذ أن تصنيع بعض جهات الريف أسهم في تقليل مظاهر التخلف بها والمتمثلة أساساً في عدم توافر مرافق الخدمات بالمستوى المناسب فبتصنيع الريف حدثت تغيرات جذرية به يمكن رصدها عند اجراء مقارنة بين كل من المحطة الكبرى وكفر الدوار ونبع حمادى على سبيل المثال قبل وبعد تشييد المنشآت الصناعية بها .

(ب) ايجاد فرص عمل جديدة للقوى العاملة في الريف الذى كانت

(١) تختص معظم المنشآت الصناعية الكبيرة التي شيدت في نطاقات متفرقة من ريف مصر منذ أوائل القرن العشرين بانتاج المنتجات الغذائية القائمة على الخامات الزراعية (حفظ وتعليق الخضر والفواكه ، طحن الحبوب ، ضرب الارز وتبييضه ، الزيوت النباتية ، السكر) ، بالإضافة إلى صناعات الغزل والنسيج .

أقاليم عديدة منه تعانى من البطلالة المقنعة ، ويمكن تصنیف فرص العمل هنا الى نوعین رئیسین هما :

■ فرص عمل دائمة في المنشآت الصناعية التقليدية وفي الورش الصغيرة القائمة على انتاج السلع غير التقليدية .

■ فرص عمل موسمية في المنشآت التي يعتمد انتاجها الصناعي على الخامات الزراعية كما هي الحال بالنسبة لصناعات انتاج السكر سواء من القصب أو من البنجر ، وحلب الأقطان وعصر الزيوت النباتية .

(ج) أدى اتجاه نسبة غير قليلة من الرجال للعمل في المنشآت الصناعية الى وجود فراغ نسبي في مجال خدمة الارض وزراعتها عمل على جذب أعداد كبيرة من النساء لشغله ، بالإضافة الى عمل أعداد منهم بالعمليات الانتاجية البسيطة في بعض المنشآت الصناعية أو في ورش الحرف اليدوية الصغيرة .

(د) ايجاد فرص عمل بديلة لعمل الزراعي أمام القوى العاملة التي لازالت في مراحل التعليم والدراسة .

وأسهمت خطط التنمية الصناعية في تطور قيمة المنتجات الصناعية في مصر كما توضّحه أرقام الجدول رقم [٣٨] .

(١) لا تشمل أرقام الجدول انتاج كل من الورش الحكومية والمصانع الحربية للمجهود الحربي وحلب وكس القطن والطحن والخبز والطباعة والنشر .

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائي السنوي (١٩٥٢ - ١٩٨٧) ، القاهرة ، يونيو ١٩٨٨ ، ص ٨٧ (مع تعديلات) .

تطور قيمة المنتجات الصناعية خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٨٧

دول رقم [٣٣٨]

النشاط الصناعي	١٩٥٣	١٩٨٣/٨٢	١٩٨٥/٨٤	١٩٨٧/٨٦	١٩٨٧/٨٦ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٣	نسبة التغير بين عامي ١٩٨٦ ، ١٩٨٣
المنتجات البترولية والبتروليوم الخام	٣٤٦٩١	٣٦٩١	٣٦٩٤	٣٥٦٣	١٩٨٧	-
المنتجات التعدينية	٦٣	٧٣	٨٧	١٠٢	١٢١٤	٣٥٦٣
المنتجات الكيميائية والدوائية	٣٠	٩٢٣	١٤٣٦	١٨٨٣	٢٠٤٣	١٢١٤
المنتجات الغذائية	٣٣٨٩	٣٩١	٣٩٤١	٤٦٦٧	٤٦٦٧	٣٥٦٣
المنتجات المعدنية والمعدنية	١٢٣٣	٢٨٨٦	٣٦٩١	٤٩٤	٤٩٤	٣٥٦٣
المنتجات الحشرية والهندسية	١٦٨٩	١٧٧٣	٢٣٣٧	٢٣٣٧	٢٣٣٧	٣٧٦٥
منتجات الغزل والنسيج	٨٤٧	٦٣	٣٧٣	٨٣	٨٣	٣٧٣
التجارة الجملاء والتجارة بالetail	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠
-	-	-	-	-	-	-

الفصل الحادى عشر

منطقة مريوط المستصلحة

(نموذج لمناطق الاستصلاح الزراعى في مصر)

تقع منطقة مريوط المستصلحة غرب الطريق الصحراوى الاسكندرية/ القاهرة بين الكيلو ٢٢ شمالاً والكيلو ٥٣ جنوباً من جهة الاسكندرية، وبذلك تمتد بمحاذاة الطريق المذكور لمسافة عشرين كيلو متراً تقريباً ، ولا تتجاوز المسافة بين المنطقة والاسكندرية ٣٢ كيلو متراً ، وبينها وبين بلدة العامرة ثلاثة كيلو مترات تقريباً . وتبعد المساحة الاجمالية للمنطقة نحو ٤٥٥١٢ فداناً، وهي تتبع محافظة الاسكندرية من الناحية الادارية [شكل رقم ٤٢] .

وتعد مريوط مجتمعاً زراعياً جديداً ظهر على خريطة مصر لأول مرة في أواخر عام ١٩٦٦ حين انتهت أولى عمليات الاستصلاح في المنطقة بعد فترة تمهيد واعداد للأرض وتجهيز لนาفوتها العامة استغرقت نحو أربع سنوات حيث بدأت عمليات الاستصلاح عام ١٩٦٣ ، وتم خلال هذه المرحلة استصلاح مساحة تزيد على ستة آلاف فدان تقريباً وهو ما يوازي ١٣٪ من جملة مساحة المنطقة ، وتركزت هذه المساحة في النطاق الشمالي الشرقي أخفض جهات المنطقة منسوباً مما يعني رفع مياه الرى اللازمة لها إلى منسوب محدود الارتفاع وبالتالي سهولة استغلال الأرض وخاصة أن النطاق المستصلاح خلال هذه المرحلة يحد الطريق الصحراوى الاسكندرية/القاهرة من جهة الشرق .

وانتهت المرحلة التالية للاستصلاح في مريوط عام ١٩٦٧ وتم بعدها استزراع باقى أراضي المنطقة بصورة تدريجية . ويرجع اختيار مريوط لاستصلاح أراضيها واستزراعها إلى عدة عوامل منها ما يلى :

الموقع الجغرافي ، فموقع المنطقة بالقرب من الاسكندرية وامتدادها بمحاذاة الطريق الصحراوى الاسكندرية/القاهرة يعني سهولة ربطها بالاسكندرية حيث تتوافر الأيدي العاملة والكافعات والخبرات المطلوبة لاتمام عمليات استصلاح الأرض واستزراعها ، بالإضافة إلى سهولة نقل معدات استصلاح الأرض المستوردة من الأسواق العالمية عن طريق ميناء الاسكندرية إلى المنطقة .

- سهولة الحصول على المياه اللازمة لري زراعات مريوط ، فقد كان المشروع يهدف في البداية إلى الاستفادة من مياه مصرف العموم التي تلقى في البحر المتوسط - عن طريق طلمبات المكس - عن طريق تحويلها إلى منطقة مريوط القريبة بحيث يخلط نحو نصف مليون متر مكعب من هذه المياه يوميا بحوالى مليون وربع متر مكعب من المياه الحلوة التي يتم سحبها من ترعة النوبارية القريبة أيضا لخفض نسبة الاملاح الذائبة في المياه إلى الدرجة التي تمكن من استغلالها في الري دون خطورة كبيرة على الاراضي الزراعية ، الا أنه بعد توافر مياه الري نتيجة لاتمام مشروع السد العالى في أواخر المستينيات ومد مجراً مجرى ترعة النوبارية إلى الكيلو (١١٩) ألغيت فكرة الاستعانة بمياه مصرف العموم وأصبحت المنطقة تعتمد كليا على مياه الري التي يتم سحبها من ترعة النوبارية القريبة عن طريق ترعة خاصة بالمشروع .

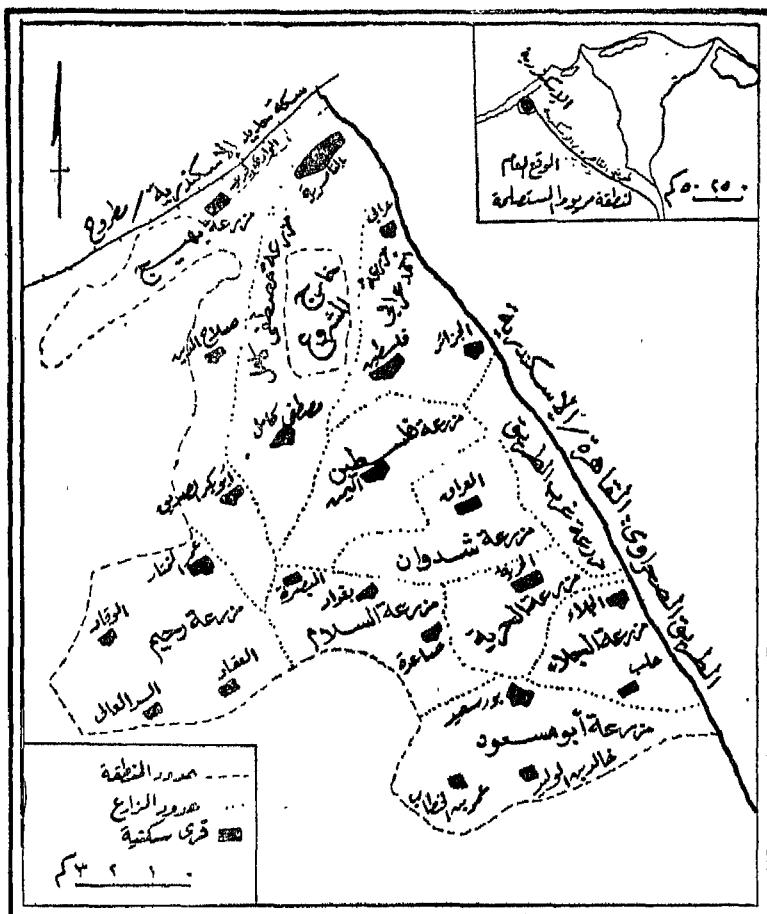
- خصوبة التربة ، شجع على ادراج أراضي المنطقة ضمن النطاقات المقرر استصلاحها واستزراعها في الخطة الخمسية الاولى للتنمية «١٩٦١/١٩٦٥»، أن الدراسات التمهيدية لتربة المنطقة والتي أجرتها مشروع حصر أراضي السد العالى بالتعاون مع صندوق المشروعات الخاص بالأمم المتحدة (٢) أكدت صلاحية مساحات واسعة للزراعة بعد استصلاحها وتحسين خواص تربة بعض نطاقاتها وتوفير مياه الري الكافية وخاصة أنه توجد مساحات مبعثرة في المنطقة يزرعها الأهالى بنجاح بالشعير وبعض المحاصيل الشجرية كالزيتون واللوز والتين والكرم وذلك عن طريق الاستفادة من المياه الجوفية المحدودة التي يتم سحبها إلى سطح الأرض بواسطة المراوح الهوائية المعروفة بالسوائى (٣) والتي كانت منتشرة في منطقة مريوط على

(١) التسعة عشر كيلو مترا الأخيرة من مجراً النوبارية عبارة عن وصلة ملاحية ليس لها أى دور في توفير مياه الري .

(٢) خريطة عامة للتربة خريطة تقسيم التربة حسب الطاقة الانتاجية .(منطقة غرب النوبارية) «مسحت عام ١٩٦٣» ، مشروع حصر أراضي السد العالى ، مراقبة الاراضى ، قسم حصر الاراضى ، وزارة الزراعة ، القاهرة (غير منشورة) .

(٣) تعرف فتحة السد باسم السنية .

نطاق واسع ومن أمثلتها سنية أبو دومة ، سنية أبو يسية ، سنية العراوة ،
سنية كرم الحاج ، سنية العشيبات ، سنية سيدى بادم ، سنية أبو باسل (١)
ولازالت بعض هذه السوانح موجودة في المنطقة حتى الان (٢) مما أكد



شكل رقم [٤٢] منطقة مريوط

(١) كان يوجد في منطقة الدراسة بعض الآبار الصغيرة للمياه الجوفية مثل آبار الجريسات ، بئر أبو شاغول جنوب مريوط ، وبئر كوم كندرة في الشقها .

(٢) تمكن المؤلف من حصر مساحة ١٠٩٦ فدانًا تتخلل أراضي منطقة مريوط وتحف بها من الناحية الغربية بصفة خاصة ولازال سكان المنطقة من الاعراب يستغلونها بوضع اليد ، وتتوارد أوسع هذه المساحات (٤٥ فدانًا) في نطاق مزرعة رحيم الواقعه في أقصى غرب منطقة الدراسة .

امكانية زراعة أراضي منطقة مريوط على نطاق واسع بعد استصلاحها وتحسين خواص تربتها وتوفير مياه الري بالدرجة الكافية .

وتتمتد أراضي منطقة مريوط في شكل سهل منبسط بصورة عامة تتالف تكويناته في معظمها من الصخور الجيرية التي ترجع إلى البلاستوسين^(١) والتي تضم أيضا الرمال والصلصال والحصى التي تغطي سطحها في بعض النطاقات رمل ساف يظهر في شكل تجمعات رقيقة أحياناً وسميكه أحياناً أخرى ، وتنقسم هذه التجمعات بقدرتها الكبيرة على جذب الرمال من الهواء^(٢) .

وترتفع نسبة كربونات الكالسيوم في أراضي منطقة الدراسة حتى أنها تتراوح بين ٢٠ - ٢٥٪ ، ومرد ذلك طبيعة خصائص الرمال الجيرية التي تتالف منها أراضي مريوط ، إلى جانب عمر البحر لها خلال بعض العصور الجيولوجية القديمة مما أسهم في توافر الاصداف والواقع البحرية التي عملت على ارتفاع نسبة كربونات الكالسيوم في أراضي المنطقة والتي كانت تتعرض للتلاس بفعل عامل الأمطار والتبخّر ، حيث تذوب كربونات الكالسيوم عند سقوط الأمطار وتحول إلى بيكربونات الكالسيوم ، ويؤدي التبخّر الناتج عن ارتفاع درجة الحرارة وخاصة خلال شهور الصيف إلى ترسب كربونات الجير ، وبتكرار هذه العملية تشكلت طبقات سميكه من الحجر الجيري الصلب تظهر فوق سطح الأرض في نطاقات متفرقة من المنطقة^(٣) وقد استبعدت هذه النطاقات بالإضافة إلى التجمعات الرملية

1. Shata, A., Geological Problems related to the ground water Supply of Some desert areas of Egypt, Bull. de la Societe de geographie d'Egypte, XXXII, 1959, p. 248.
2. Bull, J., Problems of the Libyan desert, Geog. Jour., Vol. LXX, No. 3, September 1927, p. 217.
- Mitwally, M., Physiographic Features of the Libyan desert, Bull. de L'institute du desert d'Egypte, Tome III, No. 1, 1953, p. 151.
3. Hume, W. & Hughes, F., The Soils and water Supply of the Maryut district, Cairo, 1927, p. 4.
- Shata, A., Remarks on the Physiography of El Amiria Maryut area. Bull. Sac. geogr. d'Egypte, 1957, p. 58,
- Bull, J., Contribution to the geography of Egypt, Cairo, 1939, p. 30.

السابق الاشارة اليها من برنامج الاستصلاح لصعوبة ازالتها وارتفاع تكلفة ذلك مما ادى الى تخللها النطاقات المزروعة في منطقة مريوط المستصلاحة، وتبلغ مساحة النطاقات المستبعدة المشار اليها ٣٢٩٥ فدانًا^(١) وهو ما يوازي ٧٢٪ من جملة مساحة منطقة الدراسة .

ويلاحظ من تتبع الخريطة الكنتورية لمنطقة مريوط أنها تنحصر بين خطى كنتور ١٠ أمتار في الشرق ، ٣٥ مترًا تقريباً في الغرب، ومعنى ذلك أن أراضي المنطقة تنحدر بصورة تدريجية من الغرب صوب الشرق في نطاق مختلف مناسبيه في حدود ٢٥ مترًا تقريباً ، وتميز النطاقات الشرقية والجنوبية بصفة خاصة بانحدار سطحها بشكل محدود لذا تبتعد فيها خطوط الكنتور عن بعضها عكس التوضع بالنسبة للمناطق الغربية التي تقترب فيها خطوط الكنتور من بعضها مما يعني تزايد انحدار سطح الأرض ، وينحدر سطح الأرض أيضاً من الجنوب صوب الشمال بصورة تدريجية حيث تنحصر المنطقة بين خطى كنتور ٢٠ مترًا في الجنوب ، ١٥ مترًا في الشمال، ومعنى ذلك أن سطح الأرض ينحدر بين الجنوب والشمال بمعدل بطيء لا يتجاوز متراً واحداً لكل أربعة كيلو مترات ، في حين يبلغ هذا المعدل متراً واحداً لكل نصف كيلو متر تقريباً في الاتجاه بين الغرب والشرق .

وأثر الوضع الطبوغرافي المشار إليه في تحديد مسارات شبكتي الترع والمصارف ، كما حتم ضرورة توفير محطات لرفع المياه إلى الأراضي الزراعية مرتفعة المنسوب في الغرب والجنوب كما سرى بعد قليل وخاصة أن المنطقة تعتمد في توفير مياه الرى على ترعة التوبالية المنتدة في أقصى الشرق على بعد أربعة كيلو مترات تقريباً من أراضي مريوط حيث ينخفض منسوب سطح الأرض عن عشرة أمتار فوق مستوى سطح البحر .

(١) استغل من هذه المساحة ١٨٠٨ فدانًا في بناء القرى السكنية المنتشرة في مزارع المنطقة ، وهناك مساحة ٧٥٤ فدانًا في شمال مريوط استغلت في بناء قرية الناصرية وهي القرية المركزية لمنطقة الدراسة، وتشكل هذه المساحة نطاقاً مرتفعاً منسوباً استبعد من برنامج الاستصلاح وكانت تعرف أعلى جهاته باسم علوة المداح البالغ ارتفاعها ٣٨ متراً فوق مستوى سطح البحر .

وفيما يتعلق بخصائص العناصر المناخية ذات التأثير المباشر وغير المباشر على جوانب الحياة المختلفة في منطقة مريوط^(١) نذكر أن درجة الحرارة تتراوح بين ٤٩° م خال شهر يناير ، ٥٢٦° م خال شهر أغسطس ، ومعنى ذلك أن الحرارة لا ترتفع في المنطقة إلى الدرجة التي تؤدي إلى ذبول المحاصيل المزروعة وان كانت تزيد من الحاجة إلى مياه الري ، ونظراً لصعوبة توفير المياه بالدرجة الكافية خلال شهور الصيف الحارة لأسباب سنذكراها عند دراسة شبكة الري في المنطقة فان مساحة الزمام المزروع خلال الصيف تقل كثيراً عن مثيلتها خلال شهور الشتاء ، ولتأكيد ذلك نذكر أن مساحة المحاصيل الحقلية خلال الدورة الصيفية عام ١٩٨٢ لم تتجاوز ٤٩٧ فداناً، بينما بلغت مساحة المحاصيل الحقلية خلال الدورة الشتوية السابقة لها ٢٠١٦٠ فداناً مما يعني أن مساحة المحاصيل الحقلية الصيفية لم تتجاوز نسبتها ٣٢٪ من مساحة مثيلتها الشتوية لشدة الحاجة إلى المياه خلال شهور الصيف مرتفعة الحرارة وصعوبة توفيرها بالكميات الكافية لكل الزراعات .

ولا يتجاوز الفرق الحراري بين المعدل السنوي لكل من النهایتين العظمى ٤٢° م - والمصغرى - ٣٩° م - ، ٥٧° م نتيجة لعامل القرب من البحر المتوسط ، وان كان الفرق بين النهایتين المشار اليهما يزداد بشكل واضح خلال شهور الشتاء حيث يتجاوز في بعض الاحيان تسعة درجات مئوية^(٢) لمرور الانخفاضات الجوية التي تسبب تقلبات فجائية في حالة الجو يتبعها في احيان كثيرة حدوث ظاهرة الصقيع التي تشكل خطورة كبيرة على المحاصيل الزراعية وخاصة الخضروات ، لذلك تقل كثيراً المساحات المخصصة لزراعة الخضروات الشتوية عن مثيلتها خلال الدورات

(١) اعتمد في هذه الدراسة على المعدلات المناخية الخاصة بالدخيلة أقرب المحطات إلى منطقة الدراسة :

- Climatological Normals For U.A.R. Meteorological department, Ministry of Military Production, Cairo, 1968, pp. 28-31.

(٢) لا يتجاوز الفرق بين النهایتين العظمى والمصغرى لدرجات الحرارة ست درجات مئوية خلال شهور الصيف .

الصيفية ، فعلى سبيل المثال لم تتجاوز مساحة الخضروات خلال الدورة الشتوية ١٩٨٢/٨١ نحو ١٦٩٥ فدانًا وهو ما يعادل ٤٢٪ فقط من مساحة الخضروات التي زرعت بالفعل خلال الدورة الصيفية عام ١٩٨٢ والتي بلغت ٣٩٦٥ فدانًا ، ولنفس السبب يلاحظ انكمash المساحة المخصصة لزراعة الطماطم - أكثر محاصيل الخضر حساسية وتأثراً بانخفاض درجة الحرارة - خلال الدورات الشتوية عن مثيلتها في الدورات الصيفية ، فقد بلغت مساحتها خلال الدورة الصيفية عام ١٩٨٢ حوالي ٢٣١١ فدانًا ، في حين لم تتجاوز ٧٠٤ فدانًا خلال الدورة الشتوية السابقة (١٩٨٢/٨١) وهي مساحة ضئيلة لا تتجاوز ٣٪ من جملة المساحة المخصصة للطماطم في المنطقة خلال الموسم الزراعي ١٩٨٢/٨١ .

ولنفس السبب تقل المساحات التي يستأجرها الاهالى من شركة مريوط الزراعية لاستغلالها خلال الدورات الشتوية عن مثيلتها خلال الدورات الصيفية فقد بلغت المساحة المؤجرة للاهالى خلال الدورة الصيفية عام ١٩٨٢ حوالي ٦٥٧١ فدانًا ، في حين لم تتجاوز المساحات المؤجرة للاهالى خلال الدورة الشتوية السابقة لها ٣٩٨٩ فدانًا (١) .

وكان لارتفاع درجة الحرارة وتزايد مقدار حرارة الشمس التي تصل إلى سطح الأرض نتيجة لانخفاض نسبة السحب خلال شهور الصيف (٢) تأثير مباشر في اختيار مواد بناء القرى السكنية في منطقة مريوط حيث استخدم الطوب المفرغ المعروف بضعف توصيله للحرارة في بناء مساكن القرى حتى لا يتأثر الجو داخل المساكن بارتفاع درجة حرارة الهواء في الخارج .

وتتراوح سرعة الرياح بين ٨ - ١٠ متر/ثانية (٣) خلال شهور

(١) تتبع شركة مريوط الزراعية التي تدير مساحات واسعة بالمنطقة نظام تأجير مساحات للاهالى بالزراعة الواحدة ، وهو نظام سنتعرض له بالتفصيل بعد قليل .

(٢) تترواح نسبة السحب في المنطقة بين ٢١٪ - ٣٧٪ خلال شهور الشتاء ، ٨٪ - ١٢٪ خلال شهور الصيف (مقياس صفر - ٨) .

(٣) العقدة = ١٨٥ كيلومتر .

الصيف ، بينما تتراوح بين ٨ - ١٥ عقدة/ساعة خلال شهور الشتاء مما يعني نشاط الرياح طول السنة وتزايد سرعتها بدرجة ملحوظة خلال فصل الشتاء لمرور الانخفاضات الجوية التي ينتج عنها حدوث بعض الاعاصير والاضطرابات الجوية ، وللتلافى الاثار السيئة لهذه الرياح - الهابة من ناحيتي الغرب والشمال الغربى - المحملة في الغالب بسوى الرمال من التجمعات الرملية المحيطة بالمنطقة فقد زرعت أشجار الكازوريينا كمصدات للرياح وبحيث تحيط بالحقول الزراعية وخاصة من الناحيتين الغربية والشمالية لترسب شحنة الرياح من الرمال ، الى جانب حماية المحاصيل المختلفة من الاثار السيئة لهذه الرياح وخاصة عند اقتران زيادة سرعتها بارتفاع درجات الحرارة وهو ما يؤدي الى ذبول المحاصيل المزروعة وجفاف سطح التربة^(١) مما يزيد من الحاجة الى مياه الري التي يصعب الحصول عليها بكميات كبيرة كافية خلال شهور الصيف كما سبق أن أشرنا.

ولا تتجاوز كمية الامطار السنوية ١٦٨ مم يسقط منها ٥٩٤ مم وهو ما يشكل ٣٣٪ من جملة هذه الكمية خلال شهر ديسمبر ويناير ، ويستغل الاهالى من الاعراب هذه الكمية الضئيلة من المياه في زراعة الشعير بالمساحات المحدودة التي يستغلونها بوضع اليد والتى تتخلل بعض زراعات المنطقة ، في حين تعتمد اراضى مريوط التي تم استزراعها على مياه الري بصورة كاملة لضائلة الامطار الساقطة بالصورة المشار اليها وسيادة ظاهرة الجفاف الشديد حتى أن معامل الجفاف لمنطقة مريوط يبلغ نحو ٤٦٥ ر^(٢).

1. Koeppe, C. E. & Longe, G. C., Weather and climate, N.Y., 1958, p. 4.

(٢) اذا قل الرقم الدال على معامل الجفاف عن ٢٠ في منطقة ما دل ذلك على جفافها . واعتمد في حساب هذا الرقم على معادلة ديمرتون لقياس الجفاف وصيغتها :

$$i = \frac{N}{T + 10}$$

i = معامل الجفاف .

N = المتوسط الشهري لكمية الامطار بالملليمتر .

T = المتوسط الشهري لدرجة الحرارة (بالقياس المئوى) .

وتتسم تربة منطقة مريوط باللون الفاتح وارتفاع نسبة الطمي^(١) الذى يصل سمك طبقاته فى بعض القطاعات نحو أربعة أمتار^(٢). ويلاحظ أن ذرات التربة تزداد دقة باتجاه من الغرب الى الشرق خلال الاربعة عشر كيلو متراً التى تمثل عرض المنطقة ، ومرد ذلك أن الرياح التى تهب عليها سواى من الغرب أو من الشمال الغربى نحو الشرق بصورة عامة والتى تكون محملة بالرمال ترسّب ذرات التربة كبيرة الحجم أولاً فى الغرب ، في حين تحمل الذرات الأدق الى مسافة أبعد صوب الشرق^(٣) ونسبة المادة العضوية الذائبة فى التربة محدودة للغاية حيث تتراوح بين ١٠ - ٥٪ فقط من وزن التربة لعدم توافر مصادر هذه المادة فى المنطقة والتى يأتى فى مقدمتها الغطاء النباتى الذى يتمس بالفقر الشديد الناتج عن ضائمة كمية الامطار ، وعلى العكس من ذلك نسبة كربونات الكالسيوم التى ترتفع بشكل كبير حيث تراوح بين ٢٠ - ٥٢٪ للأسباب السابق الاشارة اليها ، لذلك يوجد زراعة عدة محاصيل فى أراضي مريوط يأتى فى مقدمتها الكروم والزيتون والشعير والقمح والطمطم والمبنجر^(٤) .

ويمكن تقسيم أراضي منطقة مريوط المستصلحة حسب الخصائص العامة للتربة الى خمس نطاقات رئيسية هي :^(٥) [شكل رقم ٤٣] .

(١) يسود التربة فى معظم القطاعات ذرات يتراوح قطرها بين ٦٠ - ٤٠٠٠ من المليمتر .

3. Attia, M. I., deposits in the Nile Valley and the Delta, Cairo 1954, p. 264.

- Weedon, A., Report on Mariout district, The Cairo Scientific Journal, Vol. Vi, September & October 1912. p. 201.

(٣) عبد الله زين العابدين ، مقدمة لحصر أنواع الاراضى فى مصر مع حصر أولى لاراضى مديرية البحيرة ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، ص ٣ .
 (٤) تنتشر بالفعل زراعة هذه المحاصيل فى منطقة الدراسة باستثناء بنجر السكر الذى لا زال فى دور التجربة حيث خصصت أخيراً مساحة خمسين فدانًا فى مزرعة رحيم الواقعه فى أقصى غرب منطقة مريوط لاجراء أبحاث عملية تسمى فى تعميم زراعة بنجر السكر على نطاق واسع فى المنطقة أو فى جميع المناطق المشابهة لها على مستوى الجمهورية ، ويقوم بهذه الابحاث شركة U.L.G. البريطانية .

(٥) اعتمد فى هذه الدراسة على الحصر الذى أجرى للتربة المنطقة الموجودة نتائجه طرف شركة مريوط الزراعية - مع تعديلات .

١ - أراضي جيرية عميقة القطاع^(١) لا يوجد بها أية تجمعات صلبة في طول القطاع تعيق امتداد جذور المحاصيل المزروعة ، وتتراوح نسبة الطين والسلت بها بين ٥٥ - ٨٨ % ، ونسبة كربونات الكالسيوم بين ٢٠ - ٣٥ % لذا يتراوح نسيجها بين الطمي الطيني والطمي الجيري . وتنقسم هذه الاراضي بانخفاض نسبة المادة العضوية الذائبة بها حيث تتراوح بين ١٠ - ٣٠ % فقط ومع ذلك تعد هذه الاراضي من أخصب نطاقات منطقة مريوط وأكثرها انتاجية بعد اضافة الاسمدة العضوية وخاصة أن نسبة الازوت بها مرتفعة (٨٦ - ٢٣٨ جزء في المليون) ونسبة الاملاح الذائبة محدودة الى حد كبير وخاصة اذا قيست بمثيلتها في النطاقات الاخرى حيث تتراوح درجة التوصيل الكهربائي بين ١ - ١٢ ملليموس/سم^(٢) لذلك تتبادر نسبه الاملاح الذائبة فيها بين ٣٠ - ٥٥ % وتبعد مساحة هذه الاراضي نحو ١٩١٠٠ فدان وهو ما يشكل ٤١٪ من اجمالي مساحة المنطقة ، مما يعني اتساع مساحة الاراضي عالية الانتاج في منطقة الدراسة .

٢ - أراضي جيرية عميقة القطاع تنتشر بها تجمعات جيرية هشة أحياناً وصلبة أحياناً أخرى في طول قطاع التربة ، ويتدخل الطبقة السطحية للتربة في بعض النطاقات تجمعات جيرية نتيجة لعمليات التسوية التي سبقت مرحلة الاستزراع ، ويترابط نسيج تربة هذه الاراضي بين الطمي الجيري والطمي الطيني الجيري حيث تتبادر نسبه الطين والسلت بين ٦٥ - ٨٥ % ، ونسبة كربونات الكالسيوم بين ٢٩ - ٥٢ % ، والمادة العضوية بين ٢٠ - ٥٠ %، في حين ترتفع نسبة الاملاح الذائبة بها عن مثيلتها في النوع السابق دراسته حيث تتراوح درجة التوصيل الكهربائي بها بين ١٣ - ٢٤ ملليموس/

(١) يتراوح عمق القطاع بين ١٥٠ - ٢٠٠ سم من سطح التربة .

(٢) لمعرفة نسبة الاملاح الذائبة في التربة يتم قياس درجة التوصيل الكهربائي في عينة من التربة المشبعة بالماء عند حرارة ٢٥°C ، ووحدة القياس المستخدمة في هذه العملية هي الملليموس. (الملليموس = $\frac{1}{1000}$ من الموس M H O) ويقصد به درجة توصيل الكهرباء) وأية زيادة في درجة التوصيل الكهربائي تعنى ارتفاع نسبة الاملاح الذائبة في التربة والعكس صحيح .

سم^٣ ، لذلك تتبادر نسبة الاملاح الذائبة في نطاقات هذه الاراضي بين ٤٠ - ٦٠٪، ومع ذلك ترتفع نسبة الازوت بها (٢٨ جزء/مليون) ، وتبلغ مساحة هذه الاراضي جيدة الانتاج نحو ١٦٢٠٠ فدانًا وهو ما يوازي ٦٠٪ من جملة مساحة منطقة الدراسة .

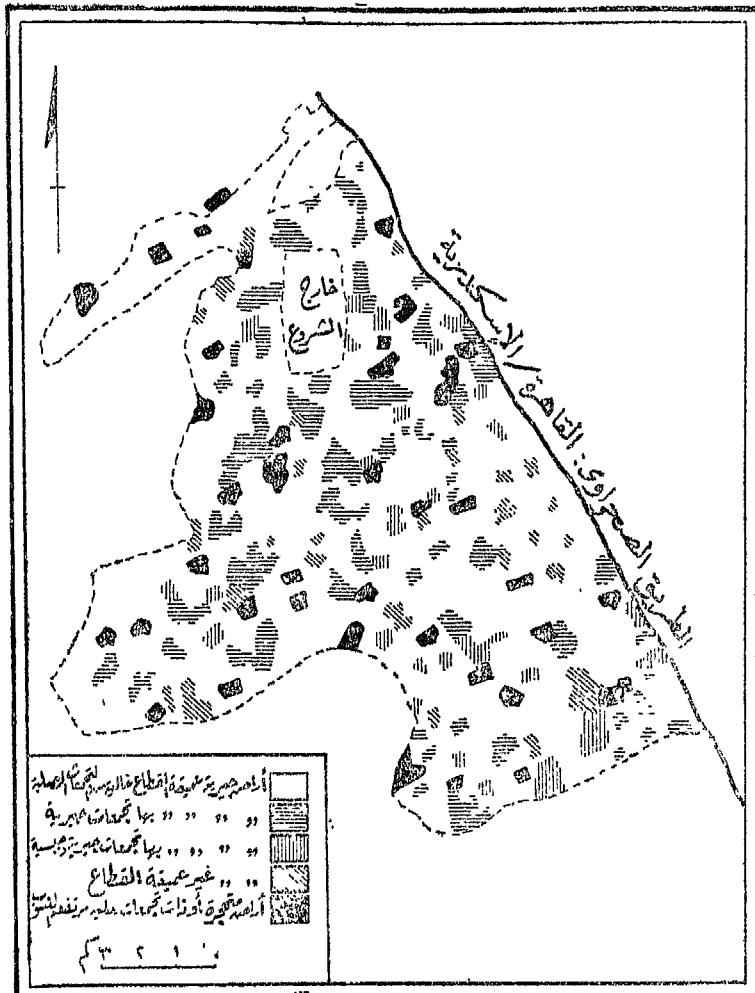
٣ - اراضي جيرية عميقه القطاع تنتشر بها تجمعات من الجير وأخرى بين المهمة والصلبة ، في حين تنتشر تجمعات الجبس في شكل عروق رقيقة أو بللورات ، ويتراوح نسيج هذه الاراضي بين الطمي الجيري والطين الجيري حيث تبلغ نسبة الطين والسلت بين ٦٥ - ٨٥٪، ونسبة كربونات الكالسيوم بين ٢٥ - ٤٥٪ ونسبة المادة العضوية بين ١٠ - ٣٪ ، والأزوت الذائب بين ٨ - ٢٥ جزء/مليون .

وترتفع نسبة الاملاح الذائبة في التربة هنا حيث تتراوح درجة التوصيل الكهربائي بين ١١ - ٣٢٥ ملليموس/سم^٢ ، لذلك تباين نسبة الاملاح الذائبة بين ٣٪ - ٧٪ وتبلغ مساحة هذه الاراضي حوالي ٥٢٠٠ فدانًا وهو ما يكون ١١٪ من جملة مساحة منطقة الدراسة .

٤ - اراضي جيرية غير عميقه القطاع حيث لا يتجاوز عمق قطاعها ٧٠ سم من سطح التربة ، ويتراوح نسيجها بين الطمي الجيري والطمي الطيني الجيري، وتمثل هذه الاراضي محدودة المساحة (نحو ١٧٠٠ أى ٣٪ من جملة مساحة المنطقة) بقايا مزارع الكروم القديمة التي كانت تعرف في المنطقة باسم الكرمات^(١) .

٥ - اراضي متحجرة أو بها تجمعات رملية مرتفعة المنسوب ، وهي الاراضي التي تم استبعادها من برنامج الاستصلاح بالمنطقة ، وقد سبق أن أشرنا أن جملة مساحتها حوالي ٣٢٩٥ فدانًا وهو ما يعادل ٢٪ من جملة مساحة منطقة مريوط .

(١) من أشهرها كرمات الطفلة والخنيق وأبو دودش في الجنوب ، كندرة والعفريت في الشرق ، الحميرات والركازى وأبو خليفة والسيحيمية في الوسط ، دليمة وأبو بسيسة والعونى وشجانة وطبايل وأبو باسل في الغرب .



شكل رقم [٤٣] أنواع التربة

كانت منطقة مريوط المستصلحة تعتمد تبعاً لخطتها العامة في بداية التنفيذ على الاستفادة من مياه مصرف العموم - بعد خلطها بالمياه الحلوة من ترعة النوبارية - في توفير مياه الرى اللازمة للزراعات المختلفة ، لذلك أنشئ مغذي على مصرف العموم عند الكيلو ٢٢٥٠٠ من مجراه لسحب كميات من مياه المصرف ورفعها إلى منسوب ٢٥٠ مترًا تقريباً عن طريق محطة الرفع رقم (١) تمهيداً لخلطها بالمياه الحلوة في ترعة خاصة قبل وصولها إلى المنطقة وبحيث تكون نسبة الخلط جزء من مياه الصرف لكل

ستة أجزاء من مياه التوبارية الحلوة حتى لا تتعدي نسبة الاملاح الذائبة في المياه التي تصل إلى منطقة مريوط ٧٥٠ جزء في المليون ، ولكن تبين ارتفاع نسبة الاملاح في المياه بدرجة كبيرة يجعلها غير صالحة لري زراعات مريوط ، لذلك الغى المغذي المقام على مصرف العموم وأصبحت ترعة التوبارية تشكل المورد الوحيد للمياه التي تغذى شبكة الترع في المنطقة .

ويتم سحب مياه التوبارية إلى المنطقة عن طريق مغذي رئيسي يقع عند الكيلو ٩٥ تقريباً من مجريها ولتبدأ منه ترعة خاصة يبلغ طولها أربعة كيلو مترات حتى تصل إلى الطريق الصحراوى الاسكندرية/القاهرة عند موقع محطة الرفع رقم (٢) ، ثم تعبر الطريق المذكور عن طريق سحارة ضخمة لتتجه صوب الجنوب الغربى بصورة عامة لتغذى شبكة الترع المنتشرة في مزارع المنطقة . وسبق أن أشرنا إلى أن منطقة الدراسة تنحصر بين خطى كنطور ١٠ أمتار في الشرق ، ٣٥ متراً تقريباً في الغرب ، ومعنى ذلك أن هناك فرق في مناسب سطح الأرض بين الشرق والغرب مقداره نحو ٢٥ متراً ، لذلك كان لابد من اقامة عدة محطات لرفع المياه إلى المناسيب المختلفة وضمان وصولها إلى شبكات الترع مختلفة المقاييس ، وبالفعل أقيمت داخل المنطقة ثلاث محطات لرفع المياه ، الأولى تعرف بمحطة الرفع رقم (٣) وتقع على الترعة الرئيسية في منتصف منطقة الدراسة وتترفع المياه إلى منسوب ١٨ متراً ، والثانية محطة الرفع رقم (٤) وتقع على الترعة الرئيسية في غرب المنطقة تقريباً وتترفع المياه إلى منسوب ٢٤ متراً ، والثالثة محطة الرفع رقم (٥) وتقع جنوب غرب المحطة السابقة وتترفع المياه إلى منسوب ٣٠ متراً تقريباً ، ويبيّن الجدول رقم [٣٩] تفصيل محطات رفع المياه في منطقة مريوط (١) .

تظهر أرقام الجدول رقم [٣٩] أن محطة الرفع رقم (٢) الواقعة إلى الشرق من الطريق الصحراوى الاسكندرية/القاهرة ترفع المياه التي يتم سحبها من التوبارية إلى منسوب ١٢٣٠ متراً تقريباً داخل منطقة مريوط

(١) سجلات محطات الري ، مصلحة الميكانيكا والكهرباء ، وزارة الري ، منطقة مريوط (أرقام غير منشورة) .

جدول رقم [٣٩]

المناسيب (بالمتر)		النسبة المئوية (%)	عدد الوحدات					
خلف	أمام	(١٢٥٣٠)	(١١٩٩٢)	(١٧٨٠)	(١٧٥٤)	(٢٣٧٠)	(٢٣٦٠)	العاملة الاحتياطي
١٢٥٣٠	٣	١٩٥٠	٦٥٠	٤	١	٣	٢	
١٧٨٠	١١٩٩٢	١٩٥٠	٦٥٠	٤	١	٣	٣	
٢٣٧٠	١٧٥٤	١٩٥٠	٦٥٠	٤	١	٣	٤	
٢٣٦٠	٢٣٦٠	١٨	٦	٤	١	٣	٥	

لتناسب في ترعة المنطقة الرئيسية التي تعرف بترعة الحرية والتي توصل بدورها مياه الري الى محطة الرفع رقم (٣) - الواقعة على بعد ٦٢٥ كيلو مترا تقريبا من محطة الرفع رقم (٢) - التي يبلغ منسوب المياه خلفها نحو ١٧٨٠ مترا ، وتغذي هذه المحطة ثلاثة ترع رئيسية هي :

- ترعة أبو خليفة البالغ طولها ثمانية كيلو مترات ، ومساحة زمامها ٣١٥٥ فدانًا تتركز في مزرعة أحمد عرابي بشمال منطقة الدراسة .
- ترعة دليم البالغ طولها أربعة كيلو مترات ، ومساحة زمامها ٤٧٠ فدانًا تتركز في مزرعة مصطفى كامل .

- ترعة الركازى البالغ طولها ٦٥٠ كيلو متر ، ومساحة زمامها ٢٤٠٠ فدان يتوزع على مزرعتى فلسطين وغرب الطريق .

وتستمر الترعة الرئيسية في اتجاهها صوب الجنوب الغربي لمسافة ٤٢٤كم ويبلغ تصرفها المائي خلال هذه المسافة حوالي ١٥٨٥٩ متر مكعب/ثانية تقريبا ، وتصل هذه المياه الى محطة الرفع رقم (٤) التي ترفعها بدورها من منسوب ١٧٣٤ مترا أمامها الى منسوب ٢٣٧٠ مترا خلفها لتغذى أربع ترع رئيسية هي :

- ترعة الاخبارية التي تعد من أطول ترع منطقة الدراسة حيث يبلغ طولها ستة عشر كيلو مترا ، ومساحة زمامها ٦٤٥٠ فدانًا تتوزع على مزرعتى مصطفى كامل وبهيج .

- ترعة كندرة البالغ طولها ٥٠ كم ، ومساحة زمامها ١٣٥٠٠ فدان
تتوزع على مزارع فلسطين ، شدوان ، الحرية ، السلام .
- ترعة فرع ٣٦ ، تأخذ من ترعة كندرة عند الكيلو ١٢٠٠ برأسير ،
ويبلغ طولها ٦٥٠ ، ومساحة زمامها ٤٦٠٠ فدان توزع على مزارع
فلسطين ، شدوان ، غرب الطريق .
- ترعة الطفلة ، تأخذ من ترعة كندرة عند الكيلو ٥٠٠ برأسير ،
ويبلغ طولها عشرة كيلو مترات ومساحة زمامها ٣٨٦٠ فدانًا توزع على
مزارع الحرية ، الجلاء ، أبو مسعود .



شكل رقم [٤٤] شبكة الترع الرئيسية

وتستمر الترعة الرئيسية لمنطقة مريوط والسابق الاشارة اليها في اتجاهها صوب الجنوب الغربي وبعد كيلو متر ونصف تقريبا من موقع محطة الرفع رقم (٤) تصل الى محطة الرفع رقم (٥) ويبلغ تصرف الترعة خلال هذه المسافة حوالي ٧٧٣٤ مترا مكعب/ثانية ، وترفع المحطة الاخيرة مياه الري من منسوب ٣٢٦٠ مترا أمامها الى منسوب ٣٠٦٠ مترا خلفها لتغذى أربع ترع رئيسية هي : [شكل رقم ٤٤]

- ترعة بهيج البالغ طولها ستة عشر كيلو مترا ومساحة زمامها نحو ١٢ ألف فدان تتوزع على مزرعتي بهيج ورحيم .

- ترعة أبو مسعود أطول ترع منطقة الدراسة على الاطلاق حيث يبلغ طول مجريها ٢١ كيلو مترا ومساحة زمامها ٦٨٠٠ فدان تقريبا تتوزع على مزرعتي أبو السعود والسلام .

- ترعة الجريسات البالغ طولها ثمانية كيلو مترات ومساحة زمامها حوالي ٢٧٠٠ فدان في مزرعة رحيم .

- ترعة رحيم تأخذ من ترعة بهيج عند الكيلو ٢٨٠٠ برأس ويبلغ طولها ثمانية كيلو مترات ومساحة زمامها الفى فدان تتركز في مزرعة رحيم .

ويبلغ اجمالي أطوال الترع الرئيسية السابق الاشارة اليها نحو ١٢٤ كيلو مترا يخرج منها بعض فروع الري الرئيسية المنتشرة في زراعات المنطقة والبالغ اجمالي أطوالها ٦٠٥ كيلو مترا تقريبا ، وبذلك تبلغ جملة أطوال الترع الرئيسية وفروعها حوالي ١٠٣ كيلو مترا طوليما . وتغذى هذه الترع شبكة ترع التوزيع التي توصل مياه الري الى المساقى الرئيسية التي تغذى بدورها مساقى الدرجة الاولى المنتشرة في الحقول الزراعية، ولضمان وصول مياه الري الى كافة الحوش الزراعية في ضوء اختلاف مناسيب سطح الارض وارتفاعها التدريجي بالاتجاه من الشرق الى الغرب في حدود ٢٥ مترا فقد أقيمت احدى عشرة محطة رفع فرعية يوضحها الشكل رقم [٤٤] لتغذية

ترع التوزيع التي توصل مياه الري الى الحوش الزراعية مرتفعة
المنسوب (١) .

ونظرا لحداثة عمليات الاستزراع في منطقة مريوط المستصلحة وشدة
الحاجة الى مياه الري فقد وضع نظام خاص لمناوبات الري بها يعرف
بنظام المناوبة الثنائية الذي يتلخص في سبعة أيام فتح - تشغيل - لترع
مريوط ، يليها سبعة أيام قفل - بطاقة - وهكذا على مدار السنة ، ومعنى
ذلك توصيل مياه الري الى زمامات الترع المختلفة بالتناوب وبمعدل سبعة
أيام كل أسبوعين .

وكما أشرنا يبلغ اجمالي أطوال الترع الرئيسية وفروعها نحو ١٨٣
كيلو مترا ، لذا تقدر كثافة الري على هذا الاساس بنحو كيلو مترا طولى
لكل ٢١٩٣ فدان ، ويوضح الجدول رقم [٤٠] كثافة الري في مزارع مريوط
على أساس المساحة التي يخدمها الكيلو مترا الطولى من الترع الرئيسية
وفروعها (٢) .

جدول رقم [٤٠]
(فدان/كم طولي)

كثافة الري	المزرعة	كثافة الري	المزرعة
٢٤١ر٧	أبو مسعود	١٦٨	مصطففي كامل
٢٥٠	الجلاء	١٩٤	شدوان
٣١٦ر٧	غرب الطريق	٢٠٢ر٣	بهيج
٣٥٥ر٨	الحرية	٢١١ر٣	السلام
٣٧٩ر٥	فلسطين	٢٢٤ر٦	أحمد عرابى
٢١٩ر٣	المتوسط العام	٢٣٩	رحيم

عند قياس كفاءة شبكات الري الرئيسية على أساس متوسط المساحة

(١) يوضح الملحق رقم (١) تفصيل محطات الرفع الفرعية في منطقة
مريوط .
(٢) الجدول من حساب المؤلف .

التي يخدمها الكيلو متر الطولى من هذه الشبكة يمكن تقسيم منطقة الدراسة الى ثلاثة نطاقات رئيسية هي : [شكل رقم ٤٥]

نطاق كفاءة الري به عالية :

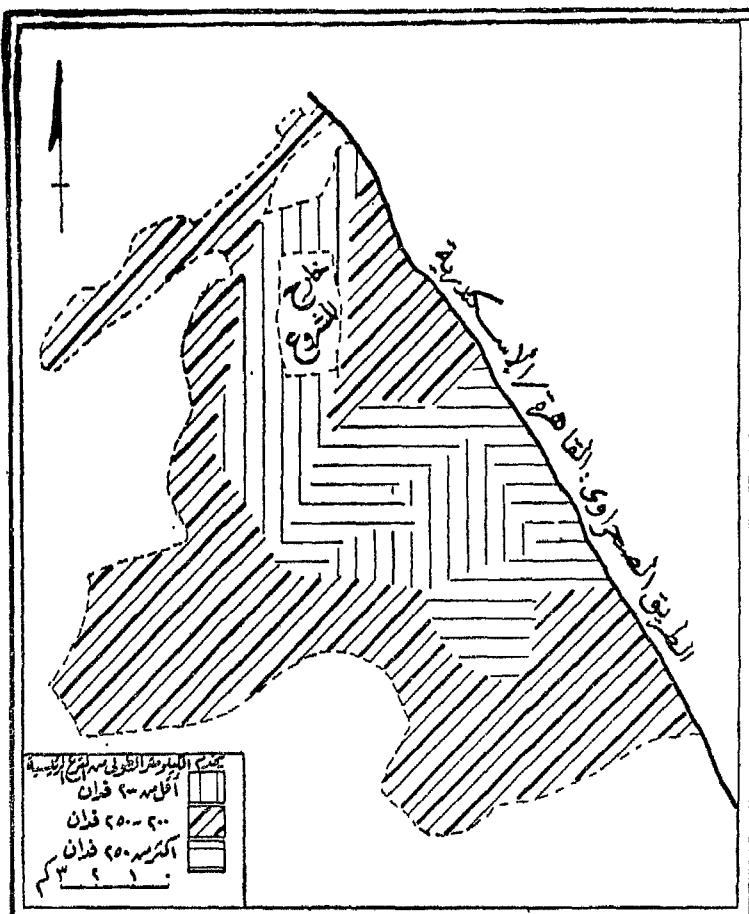
يضم الاراضى التي يخدم الكيلو متر الطولى من الترع الرئيسية بها مساحة تقل عن ٢٠٠ فدانًا مما يعني امكانية حصول الحقول الزراعية هنا على حاجتها من المياه بسهولة كبيرة ، ويشمل هذا النطاق مزرعتى مصطفى كامل وشدوان اللتين تأتيان في مقدمة مزارع المنطقة من حيث ارتفاع انتاجية الارض من المحاصيل المختلفة ، وأسهم في ارتفاع كفاءة الري هنا امتداد الترع الرئيسية لمسافات طويلة نسبيا داخل الزمام الزراعي (٢١٥ كم في مزرعة مصطفى كامل ، ١٥ كم في مزرعة شدوان) ، بالإضافة إلى تعدد محطات رفع المياه الفرعية وخاصة في شدوان التي يوجد بها أربع محطات فرعية لرفع مياه الري إلى الاراضى الزراعية مرتفعة المنسوب .

وتبلغ مساحة هذا النطاق الذي يتميز بارتفاع كفاءة الري به ٧٦٦٤ فدانًا وهو ما يوازي ١٦٪ من جملة مساحة منطقة الدراسة .

نطاق كفاءة الري به متوسطة :

يشمل الاراضى التي يخدم الكيلو متر الطولى من الترع الرئيسية بها مساحة تتراوح بين ٢٠٠ - ٣٥٠ فدانًا ، وتتوزع هذه الاراضى على المزارع الواقعة عند أطراف المنطقة والتي تشمل أحمد عرابى ، وبهيج في الشمال ، رحيم في الغرب ، السلام وأبو مسعود والجلاء في الجنوب ، وربما يفسر موقع أراضى هذا النطاق عند الاطراف وبالتالي ارتفاع مناسب اراضيها بصورة عامة ، إلى جانب القصر النسبى لاطوال الترع الرئيسية بها ووقوع نسبة كبيرة من اراضيها الزراعية عند نهايات الترع السبب في تناقص كفاءة الري بها وخاصة عند انخفاض منسوب المياه في التوبيرية مصدر المياه الأساسى لاراضى المنطقة .

وتبلغ مساحة أراضى هذا النطاق ٢٨٤٠١ فدان وهو ما يشكل ٦٪ من جملة مساحة منطقة مريوط .



شكل رقم [٤٥] كثافة الري

نطاق كثافة الري به محدودة :

يضم الاراضى التى يخدم الكيلو متر الطولى من الترع الرئيسية بها مساحة تزيد على ٢٥٠ فدان مما يعني تزايد العبع الملقى على عاتق شبكة الترع الرئيسية والذى تتعكس آثاره في النهاية على كفاءتها التى تتضاعل بشكل حاد خلال بعض الموسما الزراعية .

وتبلغ مساحة أراضى هذا النطاق ٩٤٤٧ فدانًا - تتوزع على مزارع غرب الطريق ، الحربية ، فلسطين - وهو ما يعادل ٢٠٪ من جملة مساحة منطقة الدراسة .

ولا تتوقف كفاءة الري في منطقة مريوط على طول شبكة الترع الرئيسية فقط بدليل أن بعض المزارع تعانى من عدم كفاية مياه الري التي تصل إلى حقولها الزراعية رغم أن دراستنا السابقة أظهرت أنها تتمتع بشبكة متوسطة الكفاءة كما هي الحال بالنسبة لمزرعتى أبو مسعود في الجنوب ورحيم في الغرب ، ومما ذلك أن كفاءة الري هنا تتحدد على أساس عدة عوامل إلى جانب طول شبكة الترع الرئيسية ، من هذه العوامل الموقع بالنسبة لجرى الترعة ومدى كفاءة تشغيل محطات رفع المياه ، فالزراعات الواقعة عند نهاية الترعة كما هي الحال بالنسبة لنطاقات واسعة من المزرعتين المشار إليها تعانى من عدم كفاية المياه التي تصل إليها نتيجة لعامل الإسراف في استخدام مياه الري بالزراعة الواقعة عند بدايات الترعة وانخفاض منسوب المياه في ترعة النوبالية في بعض الأحيان رغم وجود تفتيش خاص بالمنطقة يتولى تنظيم مناوبيات الري يعرف بالادارة العامة لري النوبالية التابعة لوزارة الري مما ينتج عنه في النهاية نقص المياه التي تصل إلى معظم مزارع مريوط وخاصة تلك الواقعة عند الأطراف في الجنوب والغرب حيث مناسب سطح الأرض المرتفعة ، لذلك لاحظ المؤلف خلال دراسته الميدانية عدم زراعة مساحات واسعة في مزرعتى أبو مسعود ورحيم ، فعلى سبيل المثال بلغت مساحة الدورة الشتوية ٨١٪ في مزرعة أبو مسعود ٢٧٣٩ فدانًا وهو ما يشكل ٤٤٪ فقط من جملة مساحة أراضيها ، في حين بلغت المساحة المستغلة خلال الدورة الصيفية عام ١٩٨٢ حوالي ١٨٣٦ فدانًا وهو ما يعادل ٢٩٪ من جملة مساحة أراضيها الزراعية .

ويسمى ارتفاع منسوب الأراضي الزراعية في تناقص كمية المياه التي تصل إلى بعض الزراعات وخاصة عند عدم تشغيل محطات الري بطاقةها الكاملة^(١) لذلك لم تتجاوز مساحة الأراضي المستغلة بالفعل خلال الدورة

(١) تسبب الأعطال التي تصيب بعض الوحدات العاملة ، مع كثرة انقطاع التيار الكهربائي في انخفاض كفاءة تشغيل محطات رفع المياه بنسبة تتراوح بين ١٠ - ١٥٪ في المتوسط وخاصة خلال شهور الصيف .

الصيفية عام ١٩٨٣ في مزرعة رحيم ٣٦٨ فدانًا وهو ما يكون ٥٣٪ من جملة مساحة زمامها الزراعي، في حين بلغت المساحة المستغلة خلال الدورة الشتوية السابقة لها (١٩٨٢/٨١) في نفس المزرعة ٣٨٢ فدانًا وهو ما يوازي ٦٢٪ من جملة مساحة الزمام الزراعي .

نخلص مما تقدم الى أن كفاءة الري في منطقة مريوط تتوقف على عدة عوامل متداخلة منها طول شبكة الترع الرئيسية ، منسوب المياه في ترعة النوبارية، كفاءة تشغيل محطات رفع المياه سواء الرئيسية منها أو الفرعية، مدى ترشيد استخدام مياه الري وخاصة في الزراعات الواقعة عند بدايات الترع ، ويمكن تلخيص أهم مشاكل الري في منطقة الدراسة فيما يلى :

■ الانخفاض المستمر لمنسوب المياه في ترعة النوبارية – رغم الالتزام بمستوى معين للمياه في النوبارية بحكم وظيفتها كمجرى ملاحي جديد – وخاصة خلال شهور الصيف ، مما يعني ضائمة كمية المياه التي يتم سحبها إلى مزارع مريوط وبالتالي عدم تشغيل محطات رفع المياه بكامل طاقتها مما ينعكس على كمية المياه التي تصل إلى الحقول الزراعية والتي تتضاعل بصورة حادة تهدد الزراعات القائمة وتضطر شركة مريوط الزراعية إلى عدم زراعة الزمام الخاضع لشرافها بالكامل حيث تترك مساحات واسعة بدون زراعة مما يهدد الأرض بالتصحر بعد المصاريف الباهظة التي أنفقت على عمليات استصلاحها واستزراعها .

■ عدم وصول المياه إلى بعض الترع بالكميات الكافية لانخفاض منسوب المياه في الترع المعدية لها وخاصة بالنسبة لترعى فرع ٣٦ والطفلة اللتين تأخذان من ترعة كندرة ، وترعة رحيم التي تأخذ من ترعة بهيج مما يحتم ضرورة التحكم في حجز المياه بترعى كندرة وبهيج لضمان وصول المياه إلى الترع التي تأخذ منها بالكميات المذاتبة للزراعات ولن يتحقق ذلك إلا عن طريق رفع كفاءة محطات رفع المياه وفرض رقابة دقيقة ودائمة على مثل هذه الترع وخاصة على فتحات الري الواقعة قبل مأخذ الترع المشار إليها لضمان تحسين منسوب المياه بها .

■ تراكم الطمي في مجاري بعض الترع بالدرجة التي يجعله يشكل

سدوداً تعوق انسياط مياه الري وتقلل من كفاءة تشغيل محطات الرفع كما يحدث في مجرى الترعة الرئيسية بمنطقة مريوط وخاصة في المسافة الممتدة بين محطتي الرفع (٢) ، (٣) .

■ ارتفاع منسوب فم ترعة أبو خليفة في الجزء الشمالي من المنطقة مما أدى إلى تناقص كمية المياه التي تناسب في مجريها عن الكمية المقررة مما يتطلب ضرورة اصلاح فم الترعة المذكور لضمان وصول المياه إلى زمامها بالكميات الكافية وفي الأوقات المناسبة .

وللمساهمة في حل مشكلة نقص مياه الري التي تعانى منها المزارع الجنوبيّة بصفة خاصة (أبو مسعود ، السلام ، رحيم) فقد تم إنشاء مخذى خاصاً يأخذ من ترعة النصر عند الكيلو ٤١ برأسين تقريراً من مجراهما^(١) ويتجه صوب الشمال لمسافة ستة كيلو مترات ليلتقي بترعة أبو مسعود الواقعة جنوب منطقة مريوط ويعذّبها بالمياه .

وتختلف شبكة المصارف في اتجاهها العام عن مثيلتها الخاصة بالترع في بينما تتجه الأخيرة بصورة عامة من الشرق إلى الغرب بحكم موقع النوبالية مصدر مياه الري الوحيد لمنطقة مريوط ، تتجه شبكة المصارف في المنطقة من الغرب إلى الشرق بحكم انحدار سطح الأرض من منسوب ٣٥ متراً تقريراً في الغرب إلى نحو عشرة أمتار في الشرق حيث تجتمع مياه الصرف في مصرف مريوط الرئيسي الذي يلقى بالمياه المتجمعة به في مصرف العموم ، لذا يتم الصرف بالراحة في جميع مزارع منطقة الدراسة .

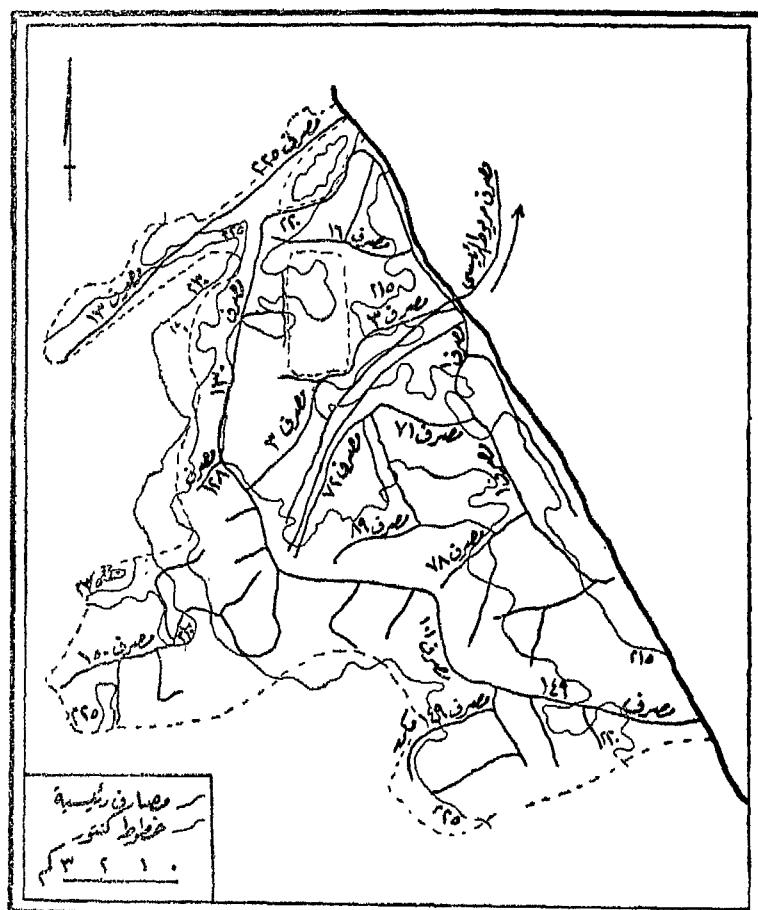
وتبلغ جملة أطوال المصارف الرئيسية وفروعها التي يتراوح منسوب الصرف فيها بين ١٥٠ - ٢٥٠ متر نحو ١٥٥ كيلو متر^(٢) وتتصل هذه المصارف بشبكة واسعة من المصارف الجامحة - يبلغ منسوب الصرف بها ٥١ متر في المتوسط - التي تجتمع فيها مياه الصرف التي تلقيها المصارف

(١) تأخذ ترعة النصر من النوبالية عند الكيلو ٥٦ برأسير .

(٢) الملحق رقم (٢) بيان بالمصارف الرئيسية في منطقة مريوط .

الحقليه البالغ منسوب صرفها نحو ١٠٥ متر والتى تتراوح المسافة بين كل مصرفين منها بين ٣٠ - ٢٥ مترا لخمان صرف المياه بصورة جيدة وخاصة خلال المراحل الأولى للاستزراع عندما كانت تجرى عمليات الغمر والغسيل لاراضي المنطقة على نطاق واسع لتخلص تربتها من الاملاح الذائبة

[شكل رقم ٤٦]



شكل رقم [٤٦] شبكة المصادر الرئيسية

ويقدر متوسط نصيب الفدان الواحد من الاراضي الزراعية ٣٧٨ متر

من المصادر الرئيسية ، ومعنى ذلك أن كثافة الصرف تبلغ كيلو متر طولي من المصادر الرئيسية لكل ٢٥٧٩ فداناً .

ويوضح الجدول رقم [٤١] كثافة الصرف في مزارع مريوط على أساس المساحة التي يخدمها الكيلو متر الطولي من المصادر الرئيسية (١) :

جدول رقم [٤١]

كثافة الصرف	المزرعة	كثافة الصرف	المزرعة
(كم/متر طولي)	(المساحة)	(كم/متر طولي)	(المساحة)
٣٧٧	٢٦٤٧ شدوان	٨٤٣	١١٨٥ مصطفى كامل
٢٨٧	٣٤٨٤ غرب الطريق	٧٨٢	١٢٧٧ أحمد عرابى
٢٥٤	٣٩٣٣ رخيم	٥٧٦	١٧٣٤ بهيج
٢٤٠	٤١٥١ الحرية	٥٢٧	١٨٩٥ السلام
١٤٦	٦٨٤٩ أبو مسعود	٤٥١	٢٢١٤ فلسطين
٣٨٧	٢٥٧٩ المتوسط العام	٤	٢٥٠ الجلاء

ويمكن تقسيم منطقة مريوط حسب مدى كفاءة الصرف إلى ثلاثة نطاقات رئيسية هي : [شكل رقم ٤٧ رقم ٤٧]

أراضي كفاءة الصرف بها عالية :

تضم الأراضي التي يخدم الكيلو متر الطولي من المصادر الرئيسية بها مساحة تقل عن ٢٠٠ فدان ويتراوح نصيب الفدان بها بين ٥ - ٨ أمتار تقريباً من المصادر الرئيسية ، وتوجد هذه الأراضي في مزارع مصطفى كامل ، أحمد عرابى ، بهيج ، السلام ، ويرجع ارتفاع كفاءة الصرف هنا إلى وجود شبكة واسعة من المصادر الحقلية والمجمعة ذات كفاءة عالية وتنصل بالمصادر الرئيسية بصورة جيدة أسهمت في التخلص من مياه الصرف بصورة سريعة و مباشرة مما أدى إلى انخفاض منسوب الماء الأرضي

(١) الجدول من حساب المؤلف .

بها الى ١٦٠ سم تقريباً من سطح التربة ، وهذا أسلوب بدوره في ارتفاع
انتاجية الأرض من المحاصيل الزراعية وخاصة في مزرعتي مصطفى كامل
وأحمد عرابى .

وتبلغ جملة مساحة هذه الأراضي ١٦٩٧٥ فدانًا وهو ما يوازي ٣٧٪
من جملة مساحة منطقة الدراسة .

أراضي كفاءة الصرف بها متوسطة :

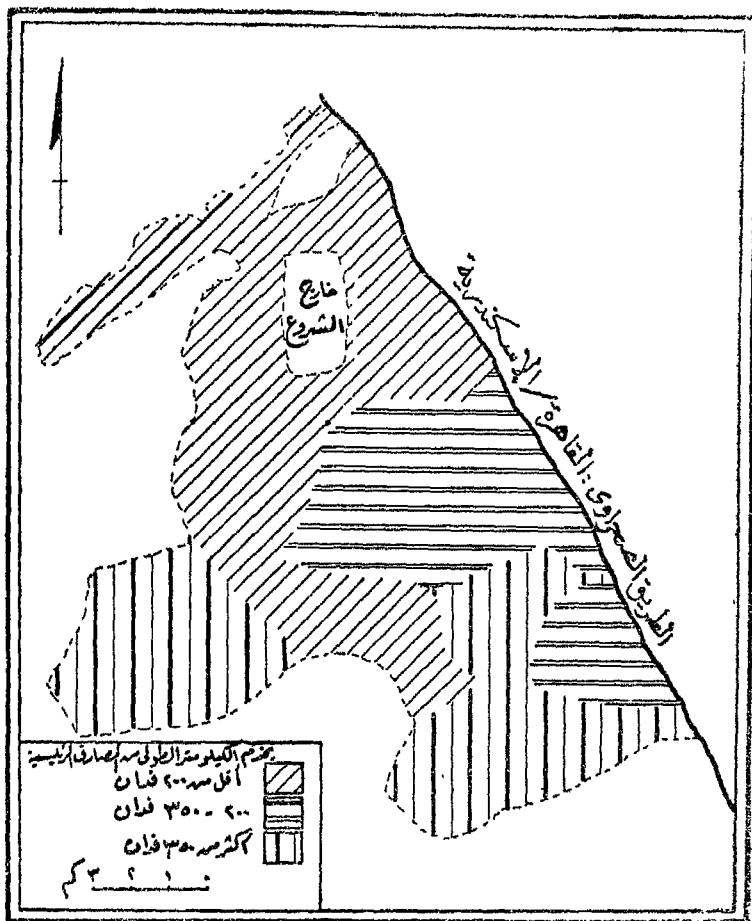
تشمل الأراضي التي يخدم الكيلو متر الطولى من المصادر الرئيسية
بها مساحة تتراوح بين ٢٠٠ - ٣٥٠ فدانًا ويتراوح نصيب الفدان بها بين
٣ إلى أقل من ٥ أمتار تقريباً من المصادر الرئيسية مما يعني الانخفاض
النسبة لكافأة الصرف في أراضي هذا النطاق عن مثيله السابق دراسته ،
ومع ذلك تتسم أراضيه بوجودة الصرف إلى حد كبير بدليل انخفاض منسوب
ماء الأرض في جهات واسعة به إلى نحو ١٥٠ سم من سطح التربة لارتفاع
كافأة المصادر الرئيسية والمجمعة بصورة ملحوظة وانتشار المصادر
الحقيلية ينطبق ذلك على مزارع فلسطين ، الجلاء ، شدوان ، غرب الطريق .

وتبلغ مساحة أراضي هذا النطاق ١٢٥٧٩ فدانًا وهو ما يعادل ٦٧٪
من جملة مساحة منطقة مرليوط .

أراضي كفاءة الصرف بها محدودة :

تضم الأراضي التي يخدم الكيلو متر الطولى من المصادر الرئيسية بها
مساحة تزيد على ٣٥٠ فدانًا ويقل نصيب الفدان بها عن ثلاثة أمتار من
المصادر الرئيسية ، ويرجع ضعف كفاءة الصرف هنا إلى عدة أسباب منها
قصر أطوال المصادر الرئيسية وضعف كفاءة المصادر المجمعة بفعل الطمي
وعدم اتصال معظم المصادر الحقيلية بالمصادر المجمعة بصورة جيدة مما
يتطلب ضرورة الاهتمام بإجراء عمليات التطهير المستمرة للمصادر
الرئيسية والمجمعة في أراضي هذا النطاق ، وتقوية شبكة المصادر الحقيلية
وربطها بالمصادر المجمعة بصورة تكفل التخلص من المياه الزائدة عن حاجة
المحاصيل المزروعة بصورة سريعة وتعمل على انخفاض منسوب الماء الأرضي .

وتبلغ مساحة هذه الأراضي التي تتوزع على مزارع رحيم ، الحرية ، أبو مسعود نحو ١٥٩٥٨ فدانًا وهو ما يشكل ٣٥٪ من جملة مساحة منطقة الدراسة .



شكل رقم [٤٧] كثافة الصرف

وعموماً تتصدر منطقة الدراسة الأراضي الزراعية الداخلة في نطاق محافظة الإسكندرية من حيث ارتفاع كفاءة الصرف ، ومرد ذلك عدة أسباب أشرنا إلى بعضها في دراستنا السابقة ويأتي في مقدمتها ارتفاع منسوب سطح الأرض وانحداره بشكل تدريجي من الغرب صوب الشرق مما يعني

سهولة التخلص من مياه الصرف بالراحة ، بالإضافة إلى اتساع شبكة المصارف الرئيسية وفروعها والتي بلغ مجموع أطوالها ١٥٥ كيلو مترا ، وقد أسمى في ذلك أن منطقة مريوط تمثل مجتمعا زراعيا جديدا شيد بناء على خطة ذات أبعاد محددة كانت تهدف إلى إعداد البنية الأساسية للإنتاج – ومنها شبكة المصارف بصورة كاملة قدر الامكان لتلائم سلبيات الزراعة المصرية في الأراضي التقليدية كتلك المتدة شرق الاسكندرية ، لذلك بينما يخدم الكيلو متر الطولى من المصارف الرئيسية ٢٥٧٩ فدانا في منطقة مريوط المستصلحة ، يخدم نحو ٤٦٩ فدانا في باقى أراضي الاسكندرية الزراعية ، مما يعكس ارتفاع كفاءة الصرف في أراضي منطقة الدراسة عن مثيلتها المتدة شرق وجنوب الاسكندرية والتي تقسم بانخفاض منسوبها الذى يصل إلى نحو ٢ متر تحت مستوى سطح البحر في بعض النطاقات مما يعني سيادة نظام الصرف بالألة .

وكانت خطة مشروع منطقة مريوط تهدف إلى خلق مجتمع زراعى جديد غرب الطريق الصحراوى الاسكندرية/القاهرة وتنميته عن طريق توزيع الأراضى المستصلحة في المنطقة على المعدين وصغرى المزارعين من سكان الوادى والدلتا في محاولة لتحسين الظروف المعيشية لقطاع عريض من سكان البلاد البسطاء ، إلى جانب المساهمة في إعادة توزيع السكان عن طريق تخفيف الضغط السكاني الشديد على الأراضى الزراعية التقليدية المأهولة بالسكان في الوادى والدلتا عن طريق جذب قطاعات منهم إلى مثل هذه المجتمعات الزراعية الجديدة ، لذلك كان لابد من بناء قرى مسكنية في منطقة مريوط تتوافر فيها معظم متطلبات السكان الجدد من مسكن صحي ومرافق متكاملة قدر المستطاع للخدمات المختلفة . ووضعت الخطة العمرانية للمشروع على أساس بناء ٢٢ قرية سكنية – غير القرية المركزية للمنطقة والتي أطلق عليها اسم الناصرية – بحيث تبلغ مساحة الزمام الزراعى لكل منها نحو ٢١٠٠ فدان فقط مما يعني قرب المساكن من الأراضى الزراعية وبالتالي قصر مسافة الرحلة اليومية للمزارع بين محل مسكنه وموقع أرضه الزراعية ففي ذلك توفير للجهد والوقت ، وخصص لبناء كل قرية مساحة تتراوح بين ٨٥ – ٨٠ فدانا من الأراضى المستبعدة من عمليات

الاستزراع للأسباب السابق الاشارة إليها ، فيما عدا قرية الناصرية المركزية التي خصصت لبنائها ٧٥٤ فدانًا لتعده مبانيها ومرافق خدماتها المركزية للمنطقة. والتي تأتي خدمات الادارة والاشراف والتعليم والصحة والرى في مقدمتها^(١) .

وتتعدد أنماط مباني قرى المنطقة حيث تضم مساكن طراز فلاج «منتفع» التي يتالف كل منها من حجرتين وفناء واسع ، إلى جانب المنافع العامة ، ويتراوح عدد هذه المساكن في كل قرية بين ٦٣ مسكنًا في كل من بورسعيد وعمر المختار والوادى الجديد ، ٣٦١ مسكنًا في أحمد عرابى وذلك حسب مدى قرب القرى السكنية من بعضها ومساحة الأراضي المخصصة للتوزيع على المعدين وصغار المزارعين ، ويوجد في كل قرية فيلا واحدة على الأقل مخصصة لمديري الزراعات^(٢) .

ويوجد في منطقة مريوط من مباني المرافق العامة أربع مدارس تتوزع على قرى الناصرية والجلاء والوادى الجديد والبصرة ، وثلاثة مساجد تتوزع على قرى الناصرية وفلسطين والجلاء ، بالإضافة إلى عيادة مركزية للتأمين الصحى في الناصرية . وقرى مريوط مزودة بالمياه النقية الصالحة

(١) يدخل في زمام قرية الناصرية المركزية مساحات مخصصة لهيئات حكومية وغير حكومية عن طريق البيع أو التأجير ، ونذكر من هذه الهيئات المركز الدولى للتنمية الريفية التابع للأمم المتحدة ، شركة مساهمة البحيرة ، بنك الائتمان الزراعى بالاسكندرية : بنك التسليف الزراعى ، شركة انترباك الدولية لتعبئة السلع الغذائية ، شركة الزيوت الدولية ، شركة يونيون كاربيد ، شركة الحلويات والشيكولاتة ، الادارة العامة لرى النوبالية . وكان موقع القرية المركزية على الطريق الصحراوى الاسكندرية/القاهرة تقريباً وقربها من الاسكندرية تأثير مباشر في حرص الهيئات المشار إليها على استئجار أو شراء نطاقات فيها ، يضاف إلى ذلك انخفاض أسعار أراضيها نسبياً وضالة قيمتها الاجهارية رغم توافر معظم الخدمات الضرورية بها ومنها خدمات النقل المنتظم بينها وبين الاسكندرية والتي توفرها أنوبيسات الهيئة العامة لنقل الركاب بالاسكندرية .

(٢) ماعدا قريتي حلب وصادعة حيث لا توجد فيلات ضمن مساكنهما ويوجد في الناصرية ٢١٦ مسكنًا طراز فلاج ، ٥ فيلات ، ست عمارات سكنية مخصصة لسكنى الجهازين الادارى والفنى ، منها أربع عمارات بكل منها ١٦ شقة ، عمارتان بكل منها ١٢ شقة .

للشرب عن طريق حنفيات عامة تتوسط مساكن كل قرية^(١) كما يصل التيار الكهربائي الى قرى الناصرية وفلسطين ومصطفى كامل والوادى الجديد وبور سعيد والجلاء والبصرة وعمر المختار، في حين تحصل باقى القرى على التيار الكهربائى عن طريق ماكينات خاصة بكل منها .

ونظرا لاتساع مساحة الاراضي المزروعة على الذمة تحت اشراف شركة مريوط الزراعية^(٢) والتى تباشر فيها عمليات الزراعة والاعداد والخدمة عن طريق عمال التراحيل فقد كان لابد من توفير مساكن خاصة لهذه الفئة من الايدي العاملة ، لذلك تم اعداد ٣٧ معسكرا لاقامة عمال التراحيل منها أربعة معسكرات في كل من قرى بور سعيد والحرية والجلاء وصاعدة والبصرة وعمر المختار والليمون والعراق ، ومعسكرين في كل من قريتي مصطفى كامل وأبو بكر الصديق ، ومعسكرات في مزرعة غرب الطريق ، ومن الطبيعي أن تتحدد موقع وأعداد معسكرات عمال التراحيل على أساس توزيع الاراضي المزروعة على الذمة ومساحاتها في مزارع منطقة مريوط المختلفة .

وتتسم القرى السكنية في منطقة مريوط بنمط توزيعها المتناسق الذى قلل من المسافات التى تفصل فيما بينها وبالتالي قلت مسافة الرحلة اليومية للمزارع بين مسكنه والأرض التى يستغلها كما أشرنا ، تتضح حقيقة نمط القرى السكنية في المنطقة وطبعته من تطبيق طريقة الجار الأقرب The nearest neighbour Analysis's Method

(١) يوجد في قرية الناصرية محطة لترشيح المياه وتنقيتها تضم ستة مرشحات تصرف كل منها ٢٠٠ لتر/ثانية ، ولذلك تبلغ طاقتها اليومية ١٧ ألف متر مكعب تقريبا ، ويتم توصيل المياه العذبة الى القرى السكنية عن طريق شبكة مواسير خاصة يبلغ مجموع أطوالها نحو ٢٠٠ كيلو متر .

(٢) بلغت مساحة الاراضي التي زرعتها شركة مريوط على الذمة ٣٨١٠٦ أفدنة وهو ما يوازي ٧٤٪ من جملة المساحة المزروعة في المنطقة خلال الدورة الشتوية ١٩٨٢/٨١ ، في حين بلغت هذه المساحة خلال الدورة الصيفية عام ١٩٨٢ حوالي ٦٥٥٠٦ أفدنة وهو ما يشكل ٧٢٪ من جملة المساحة المزروعة في مريوط .

ق = عدد القرى السكنية في المنطقة (٢٣ قرية)

م = عدد المزارع في المنطقة (١١ مزرعة)

ح = مساحة المنطقة (كم²) ١٩١١

$$\text{ك} = \frac{\text{ح}}{\text{ق}}$$

$$\frac{٢٣}{١٩١١} = ٠١٢$$

محف = مجموع المسافات إلى أقرب قرية «جار» (كم طولي)

$$= ٣٨٦٠ \text{ (ملحق رقم ٣)}$$

$$\text{ف ١} = \frac{\text{محف}}{\text{ق}} = \frac{\text{متوسط المسافة الفعلية للأقرب قرية سكنية}}{\text{ق}}$$

$$\text{ف ب} = \frac{١}{\sqrt{٢ \text{ (ك)}}} = \frac{\text{متوسط المسافة النظرية للأقرب قرية سكنية}}{\sqrt{\text{ك}}}$$

وتتلخص صيغة هذه الطريقة في الآتي :

$$\text{قيمة ن (١)} = \frac{\text{ف ١}}{\text{ف ب}}$$

وبالتعويض في الصيغة السابقة ينتج ما يلى :

$$\text{ف ١} = \frac{٣٨٦٠}{٢٣} = ١٦$$

(١) قيمة ن = نسبة متوسط المسافة الفعلية إلى متوسط المسافة النظرية.

$$ف ب = \frac{1}{\sqrt{(12 \cdot 14)}} = 14.1$$

$$\text{قيمة } ن = \frac{14.1}{14} = 1.014$$

ما يؤكد النمط المتناسق للقرى السكنية في منطقة مريوط والذي ما كان يتتحقق لولا أنها شيدت بناء على خطة عمرانية محددة المعالم .

وتبعاً لاطار الخطة الخاصة بتنمية أراضي مريوط المستزرعة وتوزيعها على المعدين وصغار المزارعين بهدف خلق مجتمع زراعي جديد مستقر في هذا النطاق الصحراوى من غرب دلتا النيل تم توزيع مساحة ٩٧٨١ فداناً من أراضيها على نحو ١٠٨٥ منتفعاً ، ٣٨٢ من خريجي الجامعات المصرية وذلك خلال الأربعية عشر عاماً المتدة بين عامي ١٩٦٧ ، ١٩٨١ .

وتسلم كل منتفع فور وصوله إلى المنطقة قطعة أرض تتراوح مساحتها بين ٣ - ٦ أفدنة في المتوسط وذلك تبعاً لمدى خصوبة التربة ومساحة الأرض الجاهزة للتوزيع ، في حين تسلم كل خريج قطعة أرض تتراوح مساحتها بين ١٠ إلى أقل من ١٢ فداناً تبعاً لمدى خصوبتها وموقعها بالنسبة للمنافع العامة وتتبادر قيمة الفدان الموزع على المنتفعين بين ٤٢٣.٦ جنية مصرية كما في بعض زراعات بهيج ، ١٢٦٩٣ جنية مصرية كما في معظم أراضي مزرعتي أحمد عرابى وفلسطين^(٢) وتحددت هذه القيمة على أساس

(١) عندما يكون نمط توزيع القرى السكنية عشوائياً - بحيث تتبع المسافات فيما بينهما - تكون قيمة n واحداً صحيحاً ، في حين تصبح قيمة n صفراء إذا كان نمط التوزيع متجمعاً إلى أقصى حد إذ أنه في هذه الحالة تتجمع النقاط التي تمثل موقع القرى السكنية حول نواة واحدة وبذلك تصبح المسافات الفاصلة بين القرى صفراء، بينما يصبح نمط التوزيع متناسقاً إلى أقصى درجة عندما تكون قيمة $n = 2 \cdot 14.1$ (عندما تنتشر القرى السكنية على أبعاد متساوية في شكل سداسي Hexagon) .

(٢) تم حساب هذه القيمة من واقع الأرقام المدونة في الكشوف الواردة

=

عدة عوامل منها مدى خصوبة التربة ، وموقعها الجغرافي وخاصة بالنسبة لطرق النقل ، ومدى توافر المنافع العامة ومستواها ، وتكلفة الاستصلاح والاستزراع . ويترافق سعر الفدان من الاراضي الزراعية الموزعة على خريجي الجامعات بين ٨٠٠ - ١٢٠٠ جنيه مصرى . وتسليم كل منتفع فور وصوله الى مريوط مسكن خاص^(١) قدرت قيمته بحوالى ٨٧٤ جنيهًا مصريا ، كما وزعت الماشية على بعضهم^(٢) . ولا تعنى عمليات توزيع الاراضى على المنتفعين في مريوط تملكهم لها والتسلیم بحقهم في التصرف فيها ، ولكنها كانت مجرد توزيع حق الانتفاع بالأرض لضمان جدية المنتفع في خدمتها وتفرغه للعمل الزراعي وحتى لا يؤدى الاتهام وعدم الجدية الى تعرض الأرض للتصرّح مرة أخرى بعد التفقات الكبيرة والجهود الضخمة التي بذلت في سبيل ضمها الى الزمام المزروع ، لذلك كان يحصل من كل منتفع قيمة ايجارية عن كل فدان تتراوح بين ٤ - ١٦ جنيهًا مصريا كل عام حسب مدى خصوبة الأرض . وصدر قرار عام ١٩٧٦ يعطى المنتفعين الحق في تملك الاراضي الموزعة عليهم ، لذلك قامت لجنة خاصة بتنمية الاراضي الموزعة على المنتفعين . وتم تحديد الأسعار السابق الاشارة اليها ، واستمر كل منتفع بالمنطقة في سداد قسط سنوي في حدود القيمة الايجارية (٤ - ١٦ جنيهًا) منذ صدور القرار المذكور عام ١٩٧٦ وحتى نهاية عام ١٩٨١ حين تمت مراجعة وتسوية كل المبالغ المسددة حيث تم خصمها من الثمن الاساسي للأرض ، وتخفيضاً عن كاهل المنتفعين وتشجيعاً لهم على الاستمرار في المنطقة تقرر أن تسدد باقى القيمة على أقساط سنوية خلال عشرين عاماً تقريباً وبحيث لا تتجاوز قيمة القسط السنوي حوالى ٢٥ جنيهًا مصريا^(٣) .

من الهيئة العليا لتنمية اراضي الدولة ، سجلات ادارة منطقة مريوط للتعاونيات والتنمية ، قرية الجزائر (أرقام غير منشورة) .

(١) يتالف مسكن المنتفع كما سبق أن ذكرنا من حجرتين وفناء داخلي حوله بعض المنتفعين الى حظيرة الماشية .

(٢) الملحق رقم (٤) تفصيل الماشية التي وزعت على المنتفعين في مريوط خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧١ ، ١٩٨١ .

(٣) يسدد ثمن المسكن على أقساط سنوية مع أقساط قيمة الأرض .

اما خريجي الجامعات الذين تملکوا مساحات في منطقة مريوط فقد طبق عليهم نظاما خاصا يتلخص في عدم البدء في تسديد اقساط ثمن الارض الا بعد ثلاث سنوات من التملك حتى تصل الاراضي الموزعة عليهم الى درجة عالية من القدرة الانتاجية ، على أن يبدأ بعد ذلك في تسديد ثمن الارض (بين ٨٠٠ - ١٢٠٠ جنيه مصرى للفدان) على اقساط سنوية متساوية خلال ثلاثة عاما بفائدة قدرها ٣٪ .

وكما أشرنا تم توزيع ٩٧٨١ فدانا في منطقة مريوط على المنتفعين وخريجي الجامعات على خمس دفعات خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧١ ، ١٩٨١ ، ويبيّن الجدول رقم [٤٢] تفصيل هذه الدفعات^(١) .

جدول رقم [٤٢]

الاراضي الموزعة		متوسط المساحة الملكية لكل منتفع	عدد المنتفعين	السنة	الدفعة
الموقع (مزرعة)	المساحة المنشورة				
الجلاء، أحمد عرابى، فلسطين	٦	٢٢٤٤	٣٧٠	١٩٧٧	الاولى
الأحمد عرابى	٤٢	٨٤٤	٢٠٠	١٩٧٨	الثانية
أحمد عرابى ، فلسطين	٥٥	٩١٣	١٦٥	١٩٧٥	الثالثة
بهيج السلام ، أبو مسعود	٤٣	١٥٠٠	٣٥٠	١٩٧٦	الرابعة
	١١٢	٤٢٨٠	٣٨٢	١٩٨١	الخامسة
	٦٦	٩٧٨١	١٤٦٧		الجمة

يتبيّن من تتبع وتحليل أرقام الجدول رقم [٤٢] الحقائق التالية :

(١) الجدول من اعداد المؤلف من واقع الارقام التي تم تجميعها من ملفات منطقة مريوط للتعاونيات والتنمية ، قرية الجزائر (أرقام غير منشورة) ، بالإضافة الى البيانات والمعلومات التي تم تجميعها من المنتفعين بالمنطقة .

■ بلغ متوسط المساحة الملكة للفرد الواحد في منطقة مريوط ٦ فدانًا وهي مساحة واسعة وخاصة اذا قورنت بمتوسط المساحة التي يحوزها المزارع في الاراضي التقليدية في الوادى والدلتا والتى بلغت على سبيل المثال ١٣ فدانًا فقط من المناطق الزراعية المتداة في شرق وجنوب الاسكندرية^(١) مما يظهر توافر مقوم اساسي من مقومات الحياة الكريمة التي يمكن أن يتمتع بها سكان مريوط الجدد اذا ما أخلصوا في خدمة الارض وتفرغوا لها وتعاونت معهم الأجهزة المسئولة عن طريق توفير سبل الانتاج التي يأتي في مقدمتها توفير مياه الري الكافية والاشراف الكامل على النواحي الفنية المتعلقة بالعمليات الزراعية المختلفة .

■ تباين متوسط مساحة قطعة الأرض الموزعة على كل منتفع خلال الدفعات المختلفة تبعاً للعوامل السابق الاشارة إليها ، وقد بلغت هذه المساحة أقصاها (١١ فدانًا) خلال الدفعة الخامسة التي تملكت عام ١٩٨١ ، وتفسير ذلك أن هذه الدفعة تمثل خريجي الجامعات المصرية الذين تملك كل منهم قطعة من الأرض تراوحت مساحتها بين ١٠ - ١٢ فدانًا تقريباً وتملكت هذه الدفعة كل زمام مزرعة السلام والأطراف الشمالية لمزرعة أبو مسعود ، ويبلغت المساحة الموزعة على هذه الدفعة ٤٢٨٠ فدانًا وهو ما يشكل ٤٣٪ من جملة مساحة الاراضي التي تم توزيعها في منطقة الدراسة^(٢) .

■ تتالف الدفعة الأولى التي تملكت في منطقة مريوط عام ١٩٦٧ من فتتین ، الفتة الأولى يمثلها ٨٤ منتفعاً من كوم حفين بمركز أبو المطامير /

(١) محمد خميس الزوجة، استغلال الأرض في نطاق الزراعة الحضرية بالاسكندرية ، الاسكندرية ، ١٩٨١ ، ص ٤١

(٢) تم اختيار خريجي الجامعات الذين تملکوا في منطقة مريوط من بين الذين تقدموا بطلبات عن طريق الحزب الوطني بعد الاعلان عن توزيع الأرض ، وكان الشرط الأساسي الواجب توافره في الخريج أن يكون جامعياً حديث التخرج ولمنما بالعمليات الزراعية ، وليس بالضرورة أن يكون من خريجي كليات الزراعة ، لذلك يشكل خريجي الزراعة نحو ٩٠٪ من جملة الخريجين الذين تملکوا في المنطقة ، في حين تتالف النسبة الباقية من بعض خريجي كليات الهندسة والطب البيطري والعلوم وهم أصلاً أبناء مزارعين .

محافظة البحيرة وزعت عليهم مساحة ٣٧٩ فدانًا في مزرعة الجلاء على الطريق الصحراوى الاسكندرية/القاهرة وذلك على سبيل التعويض حيث نزعت ملكية أراضيهم في كوم حفين لبناء بعض المنشآت العسكرية ، وجدير بالذكر أن المسافة بين كوم حفين والاراضى التى تم توزيعها على هذه الفئة من المنتفعين لا تتجاوز عشرة كيلومترات أما الفئة الثانية التى تم تمليلها عام ١٩٦٧ فيتمثلها ٢٨٦ منتفعاً من مزارعى قسم المنتزه بالاسكندرية وصلوا إلى المنطقة في نوفمبر عام ١٩٦٧ وزعوا عليهم الأراضي على النحو الذى يوضحه الجدول رقم [٤٣] .

جدول رقم [٤٣]

المزرعة	المساحة الموزعة (فدان)	عدد المنتفعين
أحمد عرابى فلسطين	١٢١٦	١٧٦
	٦٤٩	١١٠
	١٨٦٥	٢٨٦

وجدير بالذكر أن هؤلاء المنتفعين كان مقرراً في الأصل تمليلهم في زراعة الامتداد بمنطقة أبيس الواقعة جنوب الاسكندرية ، الا أنه بعد العدوان الإسرائيلي في ٥ يونيو عام ١٩٦٧ وتهجير سكان محافظات قنال السويس خصصت معظم أراضي الامتداد لمزارعى محافظة السويس ، لذلك حول مزارعو المنتزة بالاسكندرية إلى منطقة مريوط للانتفاع بأراضيها بدلاً من أراضي الامتداد بأبيس .

وبلغ إجمالي عدد المنتفعين في الدفعة الأولى التي وصلت إلى منطقة الدراسة عام ١٩٦٧ حوالي ٣٧٠ منتفعاً وزع عليهم مساحة ٢٢٤٤ فدانًا وهو ما يوازي ٢٢٪ من جملة مساحة الأراضي التي تم توزيعها على كل المنتفعين في مريوط . وبلغ متوسط مساحة قطعة الأرض الموزعة على كل منتفع في هذه الدفعة حوالي ستة أفدنة ويعزى ذلك إلى وفرة الأراضي حديثة الاستزراع ، والرغبة في تشجيع السكان الجدد على الانتفاع بأراضي

هذه المنطقة الصحراوية ، الى جانب تفرع الجهاز الادارى في المنطقة لعمليات الاستصلاح والاستزراع في باقى أراضى مريوط .

■ تألفت الدفعة الثانية التي وصلت الى منطقة الدراسة عام ١٩٦٨ من مزارعى محافظة السويس الذين وضع لهم الدولة خطة تهدف الى توزيعهم على مناطق الاستصلاح الزراعى في جهات البلاد المختلفة وخاصة مزارعى قرى الشلوفة والجناين وجنيفة وكبريت ، لذلك وصل الى مريوط ٢٠٠ مزارع من السويس وزع عليهم مساحة ٨٤٤ فدانًا في مزرعة احمد عرابى ، وبلغ متوسط مساحة قطعة الأرض الموزعة على كل منتفع نحو ٣٤ فدانًا وذلك استمراراً لسياسة تشجيع المنتفعين على الاستمرار في استغلال أراضى محدودة الانتاجية خلال هذه الفترة بحكم حداثة استزراعها .

■ تضمنت الدفعة الثالثة التي وزعت عليها مساحات من أراضى المنطقة عام ١٩٧٥ فئتىين من المزارعين ، يمثل الاولى منها ١٠٠ منتفع من مراكز أبو المطامير وصلوا الى مريوط في مايو عام ١٩٧٥ حيث وزعت عليهم مساحة ٥٢٦ فدانًا في مزرعة احمد عرابى ، أما الفئة الثانية التي تملكت خلال العام المذكور فتتألف من ٦٥ عاملًا من العاملين بالمنطقة والذين أسهموا في عمليات استصلاح أراضيها واستزراعها ، لذا وزعت عليهم مساحة ١٨٦ فدانًا في مزرعة احمد عرابى ، ٢٠١ فدان في مزرعة فلسطين وذلك خلال شهر نوفمبر عام ١٩٧٥ ، وبذلك بلغت جملة المساحات التي وزعت على المنتفعين خلال هذه الدفعة ٩١٣ فدانًا وهو ما يعادل ٩٣٪ من جملة الأرض الموزعة على المنتفعين في المنطقة ، وبلغ متوسط مساحة قطعة الأرض الموزعة على كل منتفع ٥٩ فدان تقريباً .

ويلاحظ أن الأراضى التي وزعت على المنتفعين خلال الدفعات الثلاث الأولى (١٩٦٧، ١٩٦٨، ١٩٧٥) ترکزت في ثلاث مزارع هي احمد عرابى، فلسطين ، الجلاء وكلها تقع في النطاق الشرقي لمنطقة الدراسة ، ومرد ذلك أنها كانت من أسبق نطاقات مريوط التي تم استصلاح أراضيها واستزراعها منذ عام ١٩٦٦ وقوعها على طول امتداد الترعة الرئيسية التي توفر مياه الري والخمر والغسيل وخاصة بالنسبة لمزرعى احمد عرابى وفلسطين ،

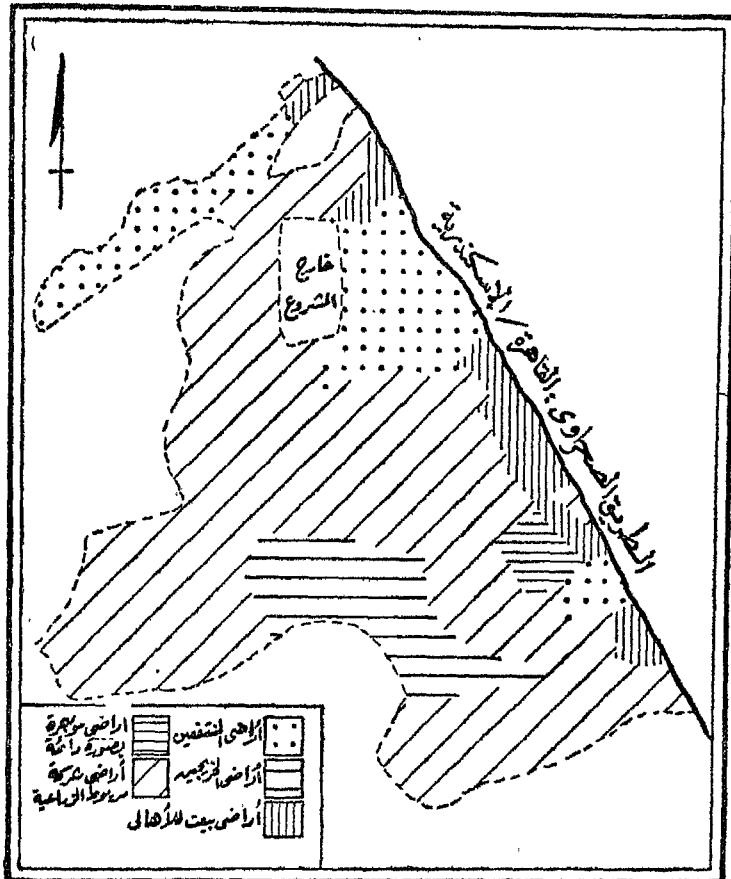
إلى جانب وقوعها أما على الطريق الصحراوى الاسكندرية/القاهرة (أحمد عرابى ، الجلاء) أو بالقرب منه (فلسطين) .

■ تم توزيع مساحة ١٥٠٠ فدان (٣٤٪) من جملة المساحة الموزعة على المنتفعين في المنطقة على منتفعى الدفعة الرابعة البالغ عددهم ٣٥٠ منتفعاً وجميعهم من الأعراب سكان النطاقات المحيطة بمنطقى مريوط والعاميرية ذوى الخبرة في فلاح أراضي المنطقة الجيرية وخدمتها ، لذلك تركزت الأراضى التى وزعت عليهم منذ نوفمبر عام ١٩٧٦ وحتى منتصف عام ١٩٧٧ تقريباً على النطاق الشمالى من مزرعة بهيج والمتد فى شكل شريط طولى - طوله ٨٥ كم - بمحاذاة خط سكة حديد الاسكندرية / مطروح .

نخلص من العرض السابق أن الأراضى التى وزعت على المنتفعين في منطقة مريوط خلال الفترة بين عامى ١٩٦٧ و ١٩٨١ بلغت مساحتها ١٧٨١ فداناً وهو ما يوازي ٤٤٪ فقط من إجمالي منطقة الدراسة ، وتتوزع هذه الأراضى على ست مزارع هي أحمد عرابى وفلسطين والجلاء في النطاق الشرقي حيث وزعت الأراضى على الدفعات الثلاث الأولى التي تملكت خلال الأعوام ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ ، ١٩٧٥ ، إلى جانب مزارع بهيج والسلام وأبو مسعود والتي تمتد أراضيها عند أطراف المنطقة الشمالية والجنوبية ، وهى نطاقات أحدث من حيث بدء عمليات الاستزراع وبالتاليأحدث من حيث التوزيع إذ وزعت أراضى المنتفعين بها خلال الأعوام ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٨١ [شكل رقم ٤٨] .

ويبدو أن السياسة العامة للدولة فيما يختص بالأراضى حديثة الاستزراع بدأت تتجه نحو بيع مساحات منها وخاصة تلك التي تتمتع بموقع جغرافى جيد كالمناطق الواقعة على الطريق الصحراوى الاسكندرية / القاهرة بمنطقة الدراسة ، وربما يكون مرد ذلك عدم الاتفاق على الأسلوب الأمثل لاستغلال هذه الأراضى الجديدة حتى الان فى ضوء التكاليف الباهظة لعمليات استصلاحها واستزراعها^(١) والخسائر المتالية التي تتحملها الخزانة

(١) تجاوزت تكلفة استصلاح الفدان الواحد واستزراعه ثلاثة آلاف جنيه مصرى .



شكل رقم [٤٨] الحيازة الزراعية

العامة للدولة من جراء تنفيذ وادارة مثل هذه المشاريع، ولتأكيد ذلك نذكر أنه جاء في دراسة عن سياسة التوسيع الأفقي واستصلاح الاراضى في مصر أن جملة المنصرف على مشاريع الاستصلاح الزراعى في البلاد بلغ منذ بداية الخمسينيات وحتى عام ١٩٧٧ حوالي ٦٥٧ مليون جنيه مصرى ، في حين لم تتجاوز ايرادات هذه المشاريع ١١٣ مليون جنيه مصرى^(١) أى حققت هذه المشاريع خسائر قيمتها ٥٤٤ مليون جنيه مصرى خلال الفترة

(١) وزارة الري واستصلاح الاراضى (مكتب الوزير) ، سياسة التوسيع الأفقي واستصلاح الاراضى في ٢٨ مليون فدان ، القاهرة، نوفمبر ١٩٧٧ ص ١٨ .

المذكورة ، لذلك ربما يكون من أهداف سياسة بيع مساحات من الأراضي المستصلحة ومنها بعض نطاقات مريوط التقليل من الخسائر المشار إليها من ناحية وتوفير السيولة النقدية التي تكفل تمويل مشاريع الاستصلاح الزراعي في جهات البلاد المختلفة من ناحية أخرى ، وخاصة أن أسعار الأراضي أخذت ترتفع بمعدلات كبيرة بحيث تكفل عائداً كبيراً لخزانة الدولة ، فبينما لم يتجاوز سعر الفدان من الأراضي التي بيعت بمزرعة الجلاء في مايو عام ١٩٧٨ نحو أربعة آلاف جنيه مصرى تراوح سعر مثله الذى بيع في بعض نطاقات مزرعة بهيج في فبراير عام ١٩٨٢ بين ٤٠ - ٥٠ ألف جنيه مصرى^(١) . ويبين الجدول رقم [٤٤] تفصيل المساحات التي بيعت للأهالى في منطقة مريوط عن طريق المزادات العلنية حتى فبراير عام ١٩٨٢^(٢) :

جدول رقم [٤٤]

المزرعة	متوسط المساحة التي بيعت للفرد الواحد [فدان]	عدد المشترين	المساحة [فدان]	تاريخ البيع
الجلاء	١٢١٦	٢٥	٣٠٤	مايو ١٩٧٨
أحمد عرابى	٦٢٥	١٠٨	٦٧٥	أغسطس ١٩٨١
غرب الطريق	٩٤٦	١٤٨	١٤٠١	أكتوبر ١٩٨١
بهيج	٢٥٧	٧	١٨	فبراير ١٩٨٢
ـ	٨٣٢	٢٨٨	٢٣٩٨	الجملة

يلاحظ من تتبع الجدول رقم [٤٤] وخريطة الحيازة الزراعية [شكل رقم ٤٨] الحقائق التالية :

- (١) بعض المساحات التي بيعت للأهالى كانت عبارة عن نطاقات مستبعدة من برنامج الاستصلاح بالمنطقة ، ومثل هذه النطاقات بيعت بأسعار تفوق أسعار مثيلتها المستزرعة لامكانية استخدامها في إقامة المشروعات المختلفة دون آلية قيود أو التزامات وخاصة أنها تميز بعامل القرب من مدينة الإسكندرية وسهولة الاتصال بها .
- (٢) سجلات إدارة الملكية والتأجير ، شركة مريوط الزراعية ، الناصرية (أرقام غير منشورة) - مع تعديلات .

■ بلغت مساحة الاراضي التي بيعت للأهالى عن طريق المزادات العلنية ٢٣٩.٨ فدانًا وهو ما يعادل ٥٪ من جملة مساحة منطقة الدراسة .

■ تمت الاراضى التى أعلن عن بيعها بالمزادات العلنية والتى بيعت للأهالى بالفعل بمحاذة الطريق الصحراوى الاسكندرية/القاهرة وبعمق لا يتجاوز ١٠ كم نحو الغرب مما يشكل اغراء كبيراً للأهالى للتقدم لشراطها وخاصة بعد أن بدأت بالفعل عمليات ازدواج الطريق الصحراوى المذكور مما يعني ارتفاع نسبة هذه الاراضى خلال المستقبل القريب ، وقد حققت الدولة دخلاً كبيراً من عمليات البيع المشار اليها^(١) وخاصة مساحة الثمانية عشر فدانًا المتدة على الطريق الصحراوى الاسكندرية/القاهرة بمزرعة بهيج في أقصى الشمال - تمثل أقرب نطاق في المنطقة إلى مدينة الاسكندرية - والتي بيعت لسبعة مشترين بلغ متوسط نصيب كل منهم ٢٥٧ فدان ، مما يعني امكانية استغلالها في اقامة العديد من المشروعات خلال المستقبل القريب ، وهنا نتسائل هل كان الهدف الأساسى من الجهد الضخمة التي بذلت لاستصلاح هذه الاراضى واستزراعها هو بيعها بهذه الصورة لاستغلالها أو بعضاً منها على الأقل كاراض للبناء واقامة المشروعات في المستقبل .

وتحوز شركة مريوط الزراعية باقي أراضي منطقة الدراسة ومساحتها نحو ٣٣٣٣ فدانًا وهو ما يوازي ٤٢٪ من اجمالي مساحة المنطقة ، ويتم استغلال هذه المساحة بنظامين هما :

■ نظام الايجار بالزراعة .

■ نظام الزراعة على الذمة .

نظام الايجار بالزراعة :

يتلخص هذا النظام في اعلان الشركة عن رغبتها في تأجير مساحات من أراضي المنطقة التي بحوزتها خلال موسم زراعى محدد قد يكون صيفياً أو شتوياً ، لذا يعرف هذا النظم باسم ايجار الزرعة المخصوصة ، وتتم

(١) لم يتمكن المؤلف من الحصول على أية بيانات تفصيلية خاصة بمحصيلة عمليات البيع التي تمت في المنطقة .

عملية تخصيص المساحات المؤجرة - بحد أقصى خمسين فداناً للمستأجر الواحد - عن طريق جلسات للمزاد يتم بعدها تحديد المساحات النهائية للأراضي المؤجرة بالزراعة وتوزيعها الجغرافي على مزارع المنطقة . ومن الطبيعي أن تتبادر مساحة الأراضي المؤجرة وتوزيعها الجغرافي من موسم لا ينبع لمدى اقبال الاهالى ورغبتهم فى الاستئجار ، ومعظم المستأجرين بالمنطقة من سكان منطقى العاشرية ومريوط ومركز أبو المطامير بالبحيرة ، ويقبل سكان أبو المطامير بصفة خاصة على استئجار مساحات بالمنطقة خلال المواسم الصيفية لزراعة البطيخ بحكم خبرتهم الكبيرة في مجال هذا النمط من أنماط الاستغلال الزراعى ولإمكانية تصريف الانتاج بسهولة كبيرة في أسواق الاسكندرية القريبة .

وتتسع المساحات التي يستأجرها الاهالى خلال المواسم الصيفية عن مثيلتها المستأجرة خلال المواسم الشتوية ، وتفسir ذلك أن الخضروات والبطيخ التي يركز المستأجرون على زراعتها (وهي محاصيل صيفية) - من أقل المحاصيل حاجة الى مياه الرى التي تتناقص بشكل حاد في منطقة الدراسة خلال المواسم الصيفية كما أشرنا مما يعني امكانية زراعتها بنجاح رغم مشكلة نقص المياه - تعد أكثر المحاصيل المزروعة في مريوط، ربياح، المقصورة، التي تمكنتها في الأرض وخاصة فيما يتعلق بمحاصيل الخضروات ومعنى ذلك سرعة دورة رأس المال المستثمر في هذا النمط من أنماط الاستغلال الزراعى وبالتالي الاستفادة منه إلى أقصى حد خلال الموسم الزراعى الذى يتم استئجار الأرض خلاله ، وتنقسم محاصيل الخضروات وخاصة الطماطم بحساسيتها الشديدة لانخفاض درجة الحرارة وبلوجات الصقيع كثيرة الحدوث في المنطقة خلال شهور الشتاء ، لذلك تزايد المساحات المستأجرة خلال الدورات الصيفية عن مثيلتها المستأجرة خلال الدورات الشتوية ، ولتأكيد ذلك نذكر أن المساحة المؤجرة للأهالى في المنطقة بلغت خلال الموسم الشتوى ١٩٨٢/٨١ حوالي ٣٩٨٩ فداناً ، في حين بلغت خلال الدورة الصيفية التالية (١٩٨٢) ٤٥٧١ فداناً أي بزيادة قدرها ٦٤٪ عن المساحة المؤجرة خلال الدورة الشتوية المذكورة .

ويبيّن الجدول رقم [٤٥] تفصيل المساحات المؤجرة للأهالى في منطقة
مريوط خلال الموسم الزراعى ١٩٨٢/٨١ :

جدول رقم [٤٥]

الدورة الصيفية ١٩٨٢			الدورة الشتوية ١٩٨٢/٨١			المزرعة
% إلى جملة الزمام المزروع	المساحة فدان	%	% إلى جملة الزمام المزروع	المساحة فدان	%	
١٣٥	٦٧	٤٣٩	١١	٠٩	٣٧	أحمد عرابى
١٩٥	١٠٧	٧٠٣	١٣	١١٨	٤٧٠	مصطفى كامل
٣٣٣	٢٠٢	١٣٢٨	١٢	١٢	٤٧٩	فلسطين
٢٣٩	١٠٦	٦٩٧	٩٩	٧٣	٢٨٩	شدوان
٥٣	١	١٣٣	٢٦	١٦	٦٥	الحرية
٧٨	٢٧	١٧٧	٦١	٣٥	١٣٩	الجلاء
٢٣٩	٦٤	٤١٨	٢٩٥	١٢٩	٥١٥	غرب الطريق
٣٢٣	٣٠	١٩٧٢	٢٠٣	٣١١	١٢٤٠	رحيم
١٤٥	١٠٧	٧٠٤	١٥٥	١٨٩	٧٠٥	بهيج
١٦٤	١٠٠	٦٥٧١	٩٩	١٠٠	٣٩٨٩	الجملة

يتضح من تتبع وتحليل أرقام الجدول رقم [٤٥] الحقائق التالية :

■ اتساع المساحات المؤجرة خلال الموسم الصيفي عن مثيلتها المؤجرة خلال الموسم الشتوي على مستوى مزارع المنطقة لعدم تعرض المحاصيل الصيفية وخاصة الخضروات للانخفاض الشديد لدرجات الحرارة ولوحات الصقيع كثيرة الحدوث خلال شهور الشتاء ، بالإضافة إلى زراعة محصول **البطيخ** المريح خلال شهور الصيف وعدم تأثره ومحاصيل الخضر – التي

(١) سجلات الادارة الزراعية ، شركة مريوط الزراعية ، الناصرية
(أرقام غير منشورة) (مع تعديلات) – النسب المئوية من حساب المؤلف .

يركز المستأجرون على زراعتها لارتفاع عائداتها المالى - بتناقص المياه الى حد كبير .

■ لم تؤجر أية مساحات في مزرعتى السلام وأبو مسعود خلال الموسم الزراعى ١٩٨٢/٨١ ، ومرد ذلك توزيع أراضى مزرعة السلام على المنتفعين من خريجي الجامعات الذين وزعت عليهم أيضاً الحقول الشمالية من مزرعة أبو السعود التي تعانى باقى أراضيها من مشكلة نقص مياه الري بصورة حادة ، لذا لم يستأجر الأهالى أى مساحات خلال الموسم الزراعى ١٩٨٢/١٩٨١ ، ولنفس السبب لم تتجاوز المساحة المؤجرة في مزرعة أبو مسعود خلال الموسم الصيفى عام ١٩٨١ ٣٤٤ فدانًا وهو ما يوازي ٦٥٪ تقريباً من جملة زمامها الزراعى البالغ مساحتة ٦٦٤ فدانًا .

■ تأتى رحيم في مقدمة مزارع مريوط من حيث اتساع المساحات المؤجرة بها للأهالى والتى بلغت ١٤٠ فدانًا وهو ما يشكل ١١٪ من جملة المساحات المؤجرة خلال الدورة الشتوية ، ١٩٧٢ فدانًا وهو ما يكون ٣٠٪ من جملة المساحات المؤجرة خلال الدورة الصيفية ، ويعزى ذلك إلى خصوبية أراضيها وصلاحيتها التامة لزراعة محاصيل الخضروات والبطيخ وموقعها الجغرافي القريب من بعض مواقع تجمعات الأعراب ، لذلك سجلت فيها أعلى قيمة ايجارية للفدان على مستوى منطقة الدراسة والتي بلغت في بعض نطاقاتها ١٠٩٣ جندياً مصرياً كما سرى بعد قليل .

■ جاءت مزرعة بهيج في المركز الثانى بين مزارع المنطقة من حيث اتساع المساحة المؤجرة للأهالى بعد مزرعة رحيم خلال الدورة الشتوية اذ بلغت ٧٥٥ فدانًا وهو ما يعادل ١٨٪ من جملة المساحات المؤجرة خلال هذه الدورة، في حين احتلت مزرعة فلسطين نفس المركز - الثاني - خلال الدورة الصيفية التالية اذ بلغت المساحة المؤجرة بها ١٣٢٨ فدانًا وهو ما يشكل ٢٠٪ من جملة المساحات المؤجرة خلال الدورة الصيفية . وكان للموقع الجغرافي الجيد للمزرعتين واتصالهما المباشر بالطريق الصحراوى الاسكندرية/القاهرة عن طريق شبكة جيدة من الطرق المرصوفة ، إلى جانب توافر المنافع العامة بهما دور مباشر في اتساع المساحات المؤجرة بزمائمها بالصورة المشار إليها .

■ ضائلة المساحات المؤجرة للأهالى في مزارع بھيچ ، الجلاء ، أَحمد عرابى بالقياس الى مساحة زماماتها الواسعة وخاصة بالنسبة لمزرعة بھيچ، وتفسير ذلك توزيع مساحات واسعة من زمامات هذه المزارع على المنتفعين والتي بلغت ١٥٠٠ فدان في بھيچ ، ٢٧٧٢ فدانًا في أَحمد عرابى ، ٣٧٩ فدانًا في الجلاء مما قلل من مساحة الأراضي المتبقية التي يمكن تأجيرها للأهالى .

■ كان للموقع الجغرافي الجيد لبعض المزارع وارتباطها بالطريق الصحراوى الاسكندرية/القاهرة عن طريق شبكة الطرق المرصوفة في المنطقة والبالغ مجموع أطوالها ٨٥ كم^(١) والتي يتراوح عرض طرقوها بين ٤ - ٦ أمتار دور مباشر في ارتفاع نسبة الأرضي المؤجرة بها إلى جملة مساحة زمامها المزروع ، ينطبق ذلك بصفة خاصة على مزارع غرب الطريق ، فلسطين ، شدوان ، رحيم .

■ ضائلة المساحة المؤجرة للأهالى في مزرعة الحرية والتي بلغت ٦٥ فدانًا خلال الدورة الشتوية (٦٪ من جملة المساحة المؤجرة في المنطقة) ، ١٣٣ فدانًا خلال الدورة الصيفية (٢٪) رغم اتساع زمامها البالغ ٢٧٤٨ فدانًا ، ومرد ذلك وجود مساحة واسعة من أراضيها تبلغ ١١١١ فدانًا مؤجرة - بصفة دائمة - لشركة استثمارية خاصة بانتاج الشتلات الزراعية (شركة هورت كولا) .

وهناك مساحات أخرى في المنطقة مؤجرة لشركات وهيئات خاصة منها ١٠٤ فدان في مزرعة بھيچ مؤجرة لمركز بحوث مريوط التابع لمعهد الصحراء ، ٥٠٠ فدانًا لشركة G. L. U. البريطانية لإجراء التجارب الخاصة بانتاج بنجر السكر .

ويبيّن الجدول رقم [٤٦] متوسط القيمة الإيجارية للمفدان للزراعة

(١) يوجد في منطقة مريوط شبكة من الطرق الممهدة غير المرصوفة يبلغ مجموع أطوالها ٧٥ كم .

المخصوصة في منطقة مريوط خلال عام (١٩٨١) :

جدول رقم [٤٦]

القيمة بالجنيه المصري

القيمة	المزرعة	القيمة	المزرعة
٥٣	غرب الطريق	٩٢٧	أحمد عرابى
٨٨١	أبو مسعود	٨٨٥	مصطفى كامل
١٠٩٣ - ٨٣٢	رحيم	٨٦٨	فلسطين
٦٦	بهيج	٩٠٦	شدوان
		٧٧٣	الحرية
٨٩٤	الجملة	٦٧٢	الجلاء

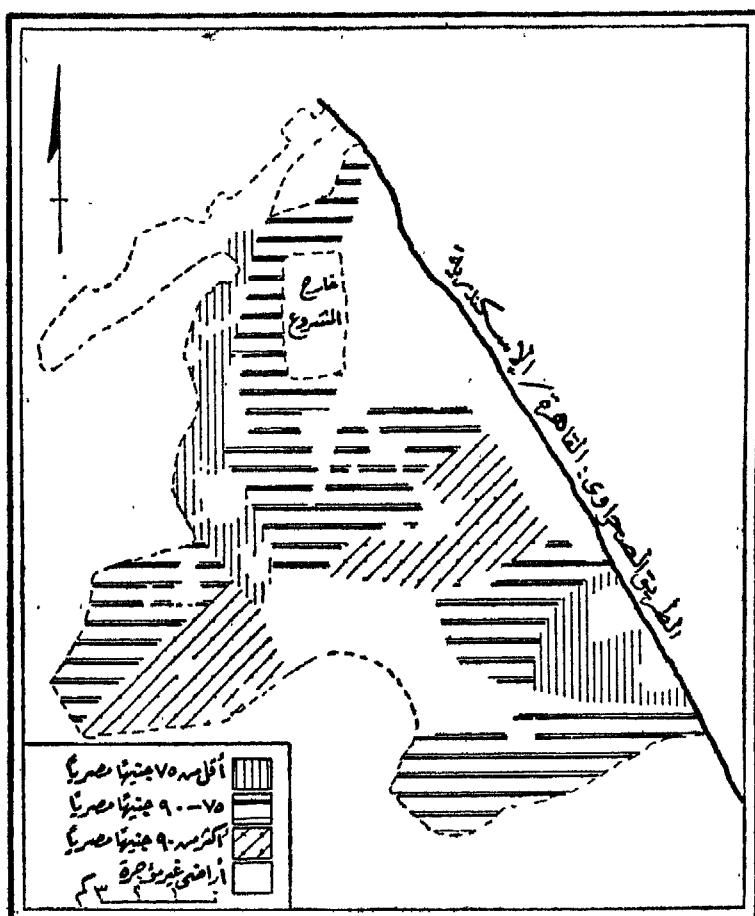
ويجدر الاشارة الى أنه لا يطبق في منطقة مريوط مبدأ تحديد القيمة الايجارية للفدان بسبعين أمثال الفريدة العقارية المفروضة عليها^(١) حيث أن أراضيها تقع خارج حد الزمام المريوط عليه الضرائب العقارية بمحافظة الاسكندرية .

يتبين من تتبع أرقام الجدول رقم [٤٦] أن المتوسط العام للقيمة الايجارية للفدان للمزرعة المخصوصة بلغ ٨٩٤ جنيهاً مصرياً ، وتبين هذا المتوسط من مزرعة لأخرى فبينما بلغ أقصاه - ١٠٩٣ جنيهاً مصرياً - في نطاق الجرييات الداخلة في زمام مزرعة رحيم ، بلغ أدناه - ٥٣ جنيهاً مصرياً - في مزرعة غرب الطريق، ومن الطبيعي أن تتباين القيمة الايجارية تبعاً لعدة عوامل منها مدى خصوبة التربة ، مستوى توافر البنية الأساسية للإنتاج وخاصة فيما يتعلق بالترع والمصارف والمطرق ، كما لا يمكن اغفال

(١) الجدول من حساب المؤلف اعتماداً على الأرقام الدالة على المساحات المؤجرة والعائد المالى الذى حصلت عليه شركة مريوط من تأجير هذه المساحات والتى تم الحصول عليها من سجلات الادارة الزراعية وإدارة التخطيط والتابعة والتفتيش العام ، شركة مريوط الزراعية ، الناصرية (أرقام غير منشورة) .

(٢) المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ .

عامل العرض والطلب من العوامل المتدخلة التي تحدد مستوى القيمة الايجارية للفدان للزراعة المخصصة بالمنطقة [شكل رقم ٤٩]



شكل رقم [٤٩]
القيمة الايجارية للفدان للزراعة المخصصة (عام ١٩٨١)

نظام الزراعة على الذمة :

تتولى شركة مريوط ادارة باقى الاراضي المزروعة بمنطقة الدراسة والتي بلغت ٢٨١٠٦ فدان (٧٤٪ من اجمالي المساحة) خلال الدورة الشتوية ١٩٨٢/٨١ ، ٢٥٥٠٦ فدان (٧٢٪ من جملة المساحة) خلال الدورة الصيفية عام ١٩٨٢ ، ويتم زراعة هذه المساحات على الذمة عن

طريق استقدام اعداد من عمال التراحليل ليتولوا عمليات خدمة الأرض
وزراعتها تحت اشراف الجهازين الادارى والفنى بالشركة .

وسبق أن أشرنا الى وجود ٣٧ معسكرا لعمال التراحليل تتوزع على
قرى بورسعيد ، الحرية ، الجلاء ، صاعدة ، البصرة ، عمر المختار ،
اليمن ، العراق ، مصطفى كامل ، أبو بكر الصديق ، بالإضافة الى معسكر
كبير في مزرعة غرب الطريق ، والمعسكرات مجهزة بكافة الخدمات وخاصة
الطبية منها)١(.

ويبيّن الجدول رقم [٤٧] المتوسط اليومي لأعداد عمال التراحليل
العاملين في منطقة مريوط خلال الفترة المتقدمة بين عامي ١٩٧٢ - ١٩٧٨
والذى يتباين من شهر لاخر تبعاً لطبيعة العمليات الزراعية ، كما يتباين
من عام لاخر تبعاً لمدى توافر هذه الفئة من الأيدي العاملة)٢(.

جدول رقم [٤٧]

السنة	المتوسط اليومي لأعداد عمال التراحليل
١٩٧٢	٤٠٩١ - ١٧٣٦
١٩٧٣	٣٠٣٢ - ١٣٠٢
١٩٧٤	٤٠١٢ - ١٨٧٧
١٩٧٥	٣٠٠٥ - ٨٥٦
١٩٧٦	٢٨٢٧ - ٩٧٩
١٩٧٧	٢٨٧٤ - ١٢١١
١٩٧٨	٣٢٧١ - ١٤٤٥

(١) يوجد عياداتان طبيتان في معسكر عمر المختار ، وعيادة واحدة
في كل من معسكرات أبو بكر الصديق ، البصرة ، مصطفى كامل ، العراق ،
الجلاء ، اليمن ، الحرية ، بورسعيد ، صاعدة .

(٢) الأرقام من حساب المؤلف من واقع الكشوف الدالة على أعداد
عمال التراحليل المتعاقد مع المقاولين على توريدتها إلى منطقة مريوط ،
وقد تعذر الحصول على احصائيات أحدث من عام ١٩٧٨ بسبب بعض
الصعوبات الادارية .

ويتولى مقاولو الانفار توريد عمال التراحليل المشار الى المتوسط اليومى لاعدادهم في الجدول رقم [٤٧] الى منطقة مريوط ليقوموا بالأعمال الزراعية المختلفة في الأراضي المزروعة على الذمة تحت اشراف مهندسى شركة مريوط الزراعية .

وتتصدر الدقهلية محافظات مصر التي توفر عمال التراحليل الوافدين إلى منطقة الدراسة حيث شكل العمال الوافدين منها ٣٩٪ من جملة العمال بالمنطقة عام ١٩٧٨ ، وجاءت المنوفية في المركز الثاني (٣٠٪) ، يليها الشرقية (١٨٪) ، البحيرة (١١٪) ، الفيوم (٤٪) .

ونظراً لصعوبة الحصول على الأعداد الكافية من عمال التراحليل لاقيام بالعمليات الزراعية المختلفة في الأراضي المزروعة على الذمة وخاصة خلال السنوات الأخيرة فقد بدأ منذ الدورة الصيفية عام ١٩٨١ في تطبيق أسلوب جديد لخدمة أراضي الذمة وزراعتها وذلك عن طريق نظام الممارسة للعمليات الزراعية بحيث يتولى بعض المقاولين المساعدة في خدمة الأرض واعدادها للزراعة مقابل قيمة نقدية ، مع استمرار العمل بنظام عمال التراحليل .

ولضمان الاشراف الجيد على أراضي منطقة مريوط المستصلحة وادارتها بصورة فعالة و مباشرة فقد قسمت إلى احدى عشرة مزرعة تتراوح مساحة كل منها بين ١٩٦٢ - ٦٧٣٣ فدانًا وذلك تبعاً لمناسبة سطح الأرض، والموقع الجغرافي وخاصة بالنسبة لشبكتي الترع والمصارف ، ومعدل إنجاز عمليات الاستصلاح والاستزراع ويوضح الجدول رقم [٤٨] تفصيل المساحات المزروعة وغير المزروعة في مزارع المنطقة^(١) .

-
- (١) قام المؤلف بتجميع أرقام الجدول من المصادر التالية :
- (أ) سجلات ادارتى الهندسة والتخطيط والتابعه والتفتيش العام ، شركة مريوط الزراعية ، الناصرية (أرقام غير منشورة) .
- (ب) سجلات منطقة مريوط للتعاونيات والتنمية ، قرية الجزائر (أرقام غير منشورة) .

جدول رقم [٤٨]

(المساحة بالفدان)

المساحة العامية	النافع المساحة	المستبدلات المساحة	الزمام المزروع المساحة	جميل المساحة
المزارعة	المساحة العامة	%	%	%
أحمد عرابي	٣٧٥	٣٥٧	٣٣٥٧	٣٩٨٩
مصطفي كامل	٥٠٠	٣١٣	٣٦١٣	٣٤٣٨
فلسطين	٤٩٣	٢٠٩	٣٩٨٠	٣٧٣٧
شدوان	٢٨١	٢٣	٣٩١٢	٣٢٣٦
الحلبية	٢٣٦	٣١	٣٦٩١	٣٧٤٨
البلاء	٣٩٤	١٥	-	٣٤٣٠
غرب الطريق	١١٥	١٠	١٧٤٢	١٩٦٣
أبو مسعود	٢٩٧	٩٥	١٣٥٥	١٣٤٣
السلام	٣٨٠	٩	٣٧٤٣	٣٠٩٧
رحيم	٣٢٢	١١٥	٦٦٩٦	٦٧٣٣
بخيت	٢٤٨	٧٦	٥٢٧	٥٦٣٥
الجم	٣٩١١	١٣٧	١٨٦	١٢٠٨
	١٠٠	٣٠١١٣	٣٠٥٥٣	

يتبع من تتبع وتحليل أرقام الجدول رقم [٤٨] الحقائقان الرئيسيتان
التاليتان .

■ اتساع مساحة المزارع الواقعة في الغرب والجنوب عن مثيلتها الواقعة في الجهات الأخرى وخاصة في الشرق ، فبينما تراوحت مساحة المزارع المتداة على طول الطريق الصحراوى بين ١٩٦٢ فداناً غرب الطريق^(١) ، (مزرعة أحمد عرابى) بلغت مساحة مزرعتى الغرب بهيج ورحيم ٥٤٦١ ، ٦٧٣٣ فداناً على الترتيب ، في حين بلغت مساحة مزرعة أبو مسعود في الجنوب ٦٤٧٧ فداناً ، وتفسير ذلك بطء أولى عمليات الاستصلاح والاستزراع في المنطقة والتي تمت في الشرق بمحاذة الطريق الصحراوى وضيق مجالها حيث لم تتجاوز مساحة النطاق الشرقي الذى تمت فيه أولى عمليات الاستصلاح والاستزراع في أواخر عام ١٩٦٦ حوالى ستة آلاف فدان وهو ما يشكل ١٣٪ فقط من جملة مساحة المنطقة ، واتجهت عمليات الاستصلاح بعد ذلك صوب الغرب والجنوب حيث اتساع مجالها بصورة تدريجية لتشمل باقى أراضي منطقة الدراسة ، ومعنى ذلك اتساع مساحة الأراضي المستزرعة التي تم تقسيمها إلى وحدات انتاجية (مزارع) بصورة ملحوظة خلال مراحل استصلاح أراضي مريوط مما أدى في النهاية إلى اتساع مساحة المزارع الواقعة في الغرب والجنوب عن مثيلتها الواقعة في الشرق ، وكما أشرنا لعب الموقع الجغرافي بالنسبة لشبكتى الترع والمصارف ، ومناسب سطح الأرض دوراً في تقسيم أراضي المنطقة إلى المزارع التي يوضحها الشكل رقم [٥٠] .

■ اتساع الزمام المزروع في مريوط حيث بلغت مساحته ٤٠١٤ فداناً وهو ما يشكل ٨٨٪ من جملة مساحة منطقة الدراسة ، وان تبانت النسبة المؤدية لهذه المساحة من مزرعة لأخرى تبعاً لمساحة المنافع العامة والمستبعدات ، فبينما بلغت أقصاها في مزرعتى أبو مسعود والحرية حيث

(١) كانت مزرعة غرب الطريق تابعة للقطاع الشمالي لمديرية التحرير، ثم خضعت لإدارة وادارة شركه مريوط الزراعية منذ الموسم الزراعي ١٩٧٣/٧٢ .

تشكل ٩٥٪ ، ٩٠٪ من جملة مساحة أراضيها على الترتيب ، بلغت أدناها - ٨١٪ ، ٨١٪ - في مزرعتي أحمد عرابى ومصطفى كامل على الترتيب .

ويلاحظ بصورة عامة ارتفاع نسبة الأراضى المستبعدة من برنامج الاستصلاح في النصف الشمالي من منطقة الدراسة ، وقد لعبت طبيعة التكوينات السطحية ومواقع التجمعات الرملية ومساحاتها دوراً مباشراً في هذا التوزيع .

وتبع حداثة عمليات الاستزراع في منطقة مريوط تعرض انتاجية الأرض للتناقص في بعض النطاقات خلال بعض السنوات مما يتطلب ضرورة إعادة استصلاحها واجراء عمليات الغمر والغسيل لتحسين خواصها الطبيعية ورفع قدرتها الانتاجية . ويبين الجدول رقم [٤٩] المساحات التي أجريت لها عمليات تحسين لخواصها وأعيد تجهيزها لرفع قدرتها الانتاجية خلال الفترة الممتدة بين الدورة الشتوية ١٩٧٣/٧٢ والمدورة الصيفية عام ١٩٧٧ .

جدول رقم [٤٩]

النسبة المئوية إلى جملة المساحة المزروعة	المساحة (بالفدان)	الدورة الزراعية
٢٤٪	٨٣٠٩	شتوى ١٩٧٣/٧٢
٢٩٪	١٠٢٨٤	صيفى ١٩٧٣
٢٥	٨٦١٠	شتوى ١٩٧٤/٧٣
٢٨٪	٩٨٣٤	صيفى ١٩٧٤
١٥٪	٥٤٧٣	شتوى ١٩٧٥/٧٤
٢٪	١٠٠٩	صيفى ١٩٧٥
٢١٪	٧٣٦٥	شتوى ١٩٧٦/٧٥
٩٪	٣٣٠٤	صيفى ١٩٧٦
٣	١٠٢٤	شتوى ١٩٧٧/٧٦
١٢٪	٤١٦٢	صيفى ١٩٧٧

وتوجد مساحات في المنطقة لم تصل إلى درجة حدية الانتاج رغم

عمليات الغمر والغسيل واعادة تجهيز الارض لرفع قدرتها الانتاجية ، فعلى سبيل المثال بلغت مساحة الاراضى التى لم تصل الى درجة حدية الانتاج ٩٣٥٦ فداننا وهو ما يوازي ٢٣٪ من جملة مساحة الزمام المزروع عام ١٩٧٨ ، ويبين الجدول رقم [٥٠] توزيع المساحات الضعيفة التى لم تصل الى درجة حدية الانتاج في مزارع مريوط خلال الموسم الزراعى عام ١٩٧٨ .

جدول رقم [٥٠]

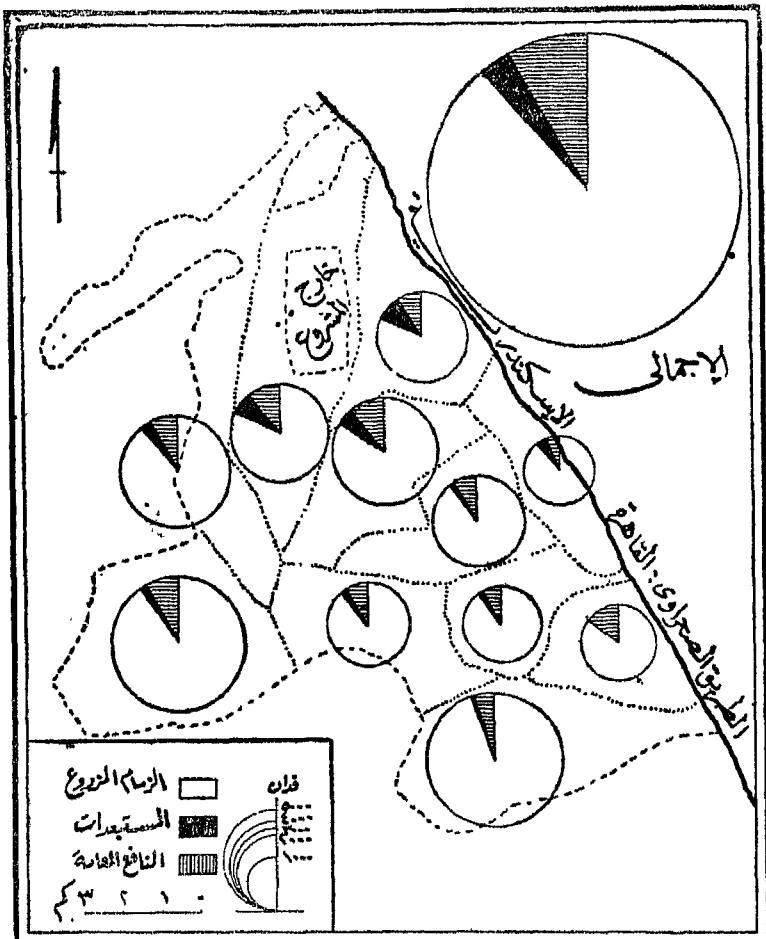
(المساحة بالفدان)

نسبة المؤوية الى جملة الزمام المزروع	أراضي لم تصل الى درجة حدية الانتاج	المزرعة
١٣٪	٤٤٦	أحمد عرابى
٤٣٪	١٥٨٦	مصطفى كامل
٢٢٪	٨٨١	فلسطين
٣١٪	٩١٧	شدوان
٢٣٪	٥٩٠	الحرية
٣٢٪	٧٢٥	الجلاء
٢٧٪	٤٨٧	غرب الطريق
١٪	١١٧٤	أبو مسعود
٣٪	٩٠٠	السلام
٢٢٪	١٣٩٦	رحبيم
٥٪	٢٥٤	بلهيج
٢٣٪	٩٣٥٦	الجملة

تظهر أرقام الجدول رقم [٥٠] اتساع مساحة الاراضى الضعيفة (تحت حدية الانتاج) في المزارع الواقعه عند الاطراف الجنوبية والغربية حيث بلغت ١٥٨٦ فداننا (١٦٪ من جملة مساحة الاراضى الضعيفة في مريوط)

(١) سجلات الادارة الزراعية ، شركة مريوط الزراعية ، الناصرية (أرقام غير منشورة) - النسب المؤوية من حساب المؤلف .

في مزرعة مصطفى كامل ، ١٣٩٦ فدانا (١٤٪) من جملة مساحة الأراضي الضعيفة) في مزرعة رحيم ، ١١٤٧ فدانا (١٢٪ من جملة مساحة الأراضي الضعيفة) في مزرعة أبو مسعود ، ويعزى ذلك إلى الحداثة النسبية لعمليات الاستزراع بها ، في حين تتباين مساحة مثل هذه الأراضي في باقي مزارع منطقة الدراسة تبعاً لطبيعة التربة وخصائصها ، ومدى كفاية مياه الرى التي تصل إلى الحقول الزراعية .



شكل رقم [٥٠]
التوزيع النسبي للأراضي المزروعة وغير المزروعة

ويتصدر البرسيم المحاصيل الحقلية الشتوية المزروعة في منطقة مريوط المستصلحة لامكان زراعته بنجاح كبير في جميع أنواع التربات بما في ذلك التربات الضعيفة كما في بعض نطاقات المنطقة والتى يسهم زراعة البرسيم بها في تحسين خواصها الطبيعية ورفع قدرتها الانتاجية حيث يمد البرسيم التربة ببعض العناصر الأزوتية التي يستخلصها من الهواء ويثبتها فيها عن طريق جذوره .

وكان لعدم تقييد أسعار بيع البرسيم - كما هي الحال بالنسبة لبعض المحاصيل ومنها القمح - دور مباشر في زراعته على نطاق واسع في منطقة الدراسة وخاصة أن صافي ربح الفدان يتراوح بين ٢٧٠ - ٣٠٠ جنيه مصرى، فإذا أضفنا إلى العوامل المشار إليها أهمية المحصول الغذائية للثروة الحيوانية في المنطقة نجد تفسيراً لتتصدر البرسيم محاصيل الدورات الشتوية في مريوط، وقد بلغت مساحته خلال الدورة الشتوية ١٩٨٢/٨١ نحو ١١٢٥٧ فداناً وهو ما يوازي ٤٥٥٪ من جملة مساحة المحاصيل الشتوية (٢٠١٦٠ فداناً) .

وتنتشر زراعة البرسيم في جميع مزارع مريوط سواء في أراضي المنتفعين أو في الأراضي المزروعة على الذمة فقد بلغت مساحته في أراضي المنتفعين ٤٠٣٠ فداناً (٣٥٪) وفي أراضي الذمة ٧٢٢٧ فداناً (٦٤٪) وتتركز أوساط نطاقات البرسيم في نطاقين رئيسيين ، يتمثل النطاق الأول في الطرف الجنوبي بمزرعتى أبو مسعود والسلام حيث بلغت مساحته في الأولى ١٤٤٩ فداناً (١٢٪ من جملة مساحة البرسيم) ، في حين بلغت مساحته في مزرعة السلام ١٣٤٥ فداناً (١٢٪) من جملة مساحة

(١) اعتمد في دراسة الاستغلال الزراعي بمنطقة مريوط على المساحات المزروعة بأراضي كل من المنتفعين وشركة مريوط الزراعية لتعذر الحصول على البيانات الخاصة بتفصيل المساحات المزروعة في الأراضي المؤجرة للأهالى والتي بلغت ٣٩٨٩ فداناً خلال الدورة الشتوية ١٩٨٢/٨١ ٦٥٧١ فداناً خلال الدورة الصيفية عام ١٩٨٢ لرفض المستأجرين مد المؤلف بأية بيانات عن تفصيل المحاصيل المزروعة بحيازتهم هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى لعدم توافر أية احصائيات رسمية متعلقة بهذه الأرض لدى الشركة التي يقتصر اتصالها بالمستأجرين على تسليمهم الأرض عقب انتهاء جلسات الممارسة، وتسلم الأرض منهم مرة أخرى عقب انتهاء فترة الزراعة .

البرسيم) ، ويرجع اتساع مساحات البرسيم في هذا النطاق الجنوبي إلى عاملين رئيسيين، يتمثل الأول في حاجة أراضي هذا النطاق – أحدث نطاقات مريوط المستزرعة – إلى زراعة البرسيم على نطاق واسع لتحسين خواصها الطبيعية ورفع قدرتها الانتاجية ، بالإضافة إلى أن دراستنا السلبية أظهرت معاناة الأطراف الجنوبية من مشكلة نقص مياه الري التي يمكن في ظلها زراعة البرسيم دون خطورة كبيرة وخاصة إذا عرفنا أن فدان البرسيم لا تتجاوز حاجته من مياه الري ١٦٤٠ متراً مكعباً فقط^(١) .

ويتركز النطاق الثاني للبرسيم شرق المنطقة بمزرعتى أحمد عرابى وفلسطين حيث بلغت مساحته في الأولى ١٤٨٩ فداناً (١٣٪) وفي الثانية ١٢٥٠ فداناً (١١٪) ويعزى ذلك إلى حاجة المنتفعين بالمزرعتين للبرسيم لتوفير الغذاء اللازم لماشيتهم ، بالإضافة إلى زراعته في أراضي الذهمة لتوفير الغذاء اللازم للماشية التي تربيها محطات الانتاج الحيواني في مريوط والبالغ عددها أحدى عشرة محطة^(٢) .

ويتبادر متوسط انتاجية الفدان من البرسيم من مزرعة لأخرى تبعاً للخواص الطبيعية لتربيتها ومستوى خصوبتها ومدى كفاءة شبكتى الري والصرف ، لذلك بينما تجاوز متوسط انتاجية الفدان العشرة أطنان ويبلغ ١٤٩ طناً في مزرعة الطريق ، ١١٧ طناً في مزرعة أحمد عرابى ، ٤٤ طناً في مزرعة الجلاء ، ٤٠ طناً في مزرعة رحيم ، ٤٢ طناً في مزرعة فلسطين ، انخفض هذا المتوسط في باقى مزارع مريوط حتى بلغ أدنى ٦٤ طناً – في مزرعة الحرية .

ويحتل الشعير المرتبة الثانية بين المحاصيل الحقلية الشتوية المزروعة في مريوط من حيث اتساع المساحة بعد البرسيم لامكان زراعته في جميع

(١) تتواءم هذه الكمية على النحو التالي : ٣٨٠ م٣ في شهر أكتوبر ، ٥٩٠ م٣ في شهر نوفمبر ، ٦٧٠ م٣ في شهر ديسمبر .

(٢) منها محطتان للإنتاج الحيواني في كل من مزرعتى أحمد عرابى وأبو مسعود ، ومحطة واحدة في كل من مزارع مصطفى كامل ، الجلاء ، الحرية ، فلسطين ، شدوان ، السلام ، رحيم .

أنواع الأراضي وخاصة خفيفة النسيج منها كما في أراضي مريوط حيث ينضج فيها بسرعة ، إلى جانب قدرته الكبيرة على التنموي بنجاح في الأراضي الضعيفة وتحت ظروف عدم توافر مياه الرى بدرجة كافية وخاصة أن حاجة فدان الشعير من المياه لا تتجاوز ١٤٠٠ متر مكعب^(١) لذلك بلغت مساحة حقوله ٣٢٩٧ فدانا وهو ما يشكل ١٦٪ من جملة مساحة المحاصيل الحقلية الشتوية .

وتتبادر المساحات المزروعة بالشعير من عام آخر تبعاً لحالة الأراضي الزراعية ومستوى انتاجيتها رغم ربحية المحصول وأمكانية تصريفه بسهولة في أسواق الاسكندرية القريبة ، ويبلغت مساحة الشعير في أراضي المنتفعين خلال الدورة الشتوية ١٩٨٢/٨١ حوالي ١٧١٨ فدانا وهو ما يكون ١١٪ من مساحة مزارعه ، في حين تركزت باقي المساحات في أراضي الشركة المزروعة على الذمة، وتركزت أوسع مساحات الشعير خلال الدورة المذكورة في مزارع أحمد عرابي ، مصطفى كامل ، بهيج ، أبو مسعود ، الجلاء حيث بلغت ٩٤٣ فدانا (٢٨٪ من جملة مساحة الشعير) ، ٣٥٠ فدان (٦٪)، ٣٥٠ فدان (٦٪)، ٣٤٤ فدان (٤٪)، ٣١٠ فدان (٤٪) على الترتيب .

ويتبادر متوسط انتاجية الفدان من مزرعة لأخرى تبعاً لحالة التربة في الحوش الزراعية ، وتراوح هذا المتوسط خلال الدورة قيد الدراسة بين نحو خمسة أرادب في كل من مزرعتي فلسطين ورحيم ، وحوالي نصف أردب فقط في كل من مزرعتي أبو مسعود وشداون ، وعموماً تعد زراعة الشعير في معظم أراضي مريوط زراعة استصلاحية وخاصة في الأراضي ضعيفة الانتاج .

ويأتي الفول في المرتبة الثالثة بين المحاصيل الحقلية الشتوية من حيث اتساع مساحة حقوله التي بلغت ٢٨٠٦ فدان وهو ما يعادل ١٣٪ من جملة المساحة المزروعة ، ويرجع عدم التوسيع في زراعته على نطاق واسع

(١) منها ٣٣٨٥ في شهر نوفمبر ، ٣٤٠٠ في شهر ديسمبر ، ٣٣٣٥ في شهر يناير ، ٣٢٨٠ في شهر فبراير .

رغم أهميته الغذائية الكبيرة الى حساسيته الشديدة وعدم نجاح زراعته بدرجة كافية في الاراضي ضعيفة الانتاج كبعض نطاقات منطقة الدراسة .

وتتركز أوسع مساحات الفول في أراضي المنتفعين لأن أهميته الغذائية كما أشرنا حيث بلغت ٢٥٧١ فداناً وهو ما يوازي ٦٩١٪ من إجمالي المساحات المزروعة بالفول في المنطقة ، في حين تركزت باقي المساحة - ٢٣٥ فداناً - في أراضي الشركة المزروعة على الذمة ، لذلك توجد أوسع حقول الفول في المزارع التي يمتلك المنتفعون مساحات واسعة من أراضيها كما هي الحال بالنسبة لمزارع السلام، أحمد عرابي، الجلاء، فلسطين حيث بلغت ١٠٠٦ فدان (٨٪ من أراضي الفول)، ٥١١ فدان (١٨٪)، ٢٥٧ فدان (٩٪)، ٢٠٠ فدان (٧٪) على الترتيب .

ويتراوح متوسط انتاجية الفدان من الفول بين ٤ - ٥ أرادب تبعاً لمدى خصوبة التربة ومستوى كفاءة شبكتي الري والمصرف .

ورغم أهمية القمح الغذائية إلا أن مساحته لم تتجاوز ٢٧٩٤ فداناً وهو ما يشكل ١٣٪ فقط من جملة مساحة المحاصيل الحقلية الشتوية عام ١٩٨٢/٨١ ، ومرد ذلك تأثر انتاجية الأرض منه بانخفاض خصوبة التربة كما في العديد من مزارع مريوط ، بالإضافة إلى تقييد أسعار بيعه ، لذلك لا يقبل المنتفعون على زراعته ، ولتأكيد ذلك نذكر أن أراضي المنتفعين التي زرعت بالقمح خلال الدورة المذكورة لم تتجاوز مساحتها ٣٩ فداناً (١٪) فقط من جملة مساحة القمح) منها عشرون فداناً في مزرعة فلسطين ، ١٢ فداناً في شمال أبو مسعود ، سبعة أفدنة في مزرعة السلام ، في حين تركزت باقي المساحة - ٢٧٥٥ فداناً - في أراضي شركة مريوط المزروعة على الذمة والتي يتراوح متوسط انتاجية الفدان فيها بين سبعة أرادب في مزرعة الجلاء ، وثلاثة أرادب تقريباً في نطاق الجريسيات بمزرعة رحيم في أقصى جنوب منطقة الدراسة وذلك تبعاً لمدى خصوبة التربة وتتوفر مياه الري التي تؤدي إلى تبذيب المساحات المزروعة بالقمح من عام لآخر وخاصة أن المحصول يحتاج إلى كمية كبيرة من المياه تتراوح بين ١٦٠٠ - ٢١٨٠٠ مم للفدان ، في بينما كانت ٣٨٩٥ فداناً خلال الدورة الشتوية ١٩٧٤/٧٣ ، اتسعت

وأصبحت ٤٣٩٥ فدانًا للدورة الشتوية ١٩٧٦/٧٥ . ثم انكمشت المساحة بعد ذلك لتتصبح ٣١٤٢ فدانًا خلال الدورة الشتوية ١٩٧٧/٧٦ ولتستمر في تناقصها حتى بلغت ٢٧٩٤ فدانًا فقط خلال الدورة الشتوية ١٩٨٢/٨١ رغم اتساع المساحات المستزرعة بصورة تدريجية خلال السنوات المشار إليها .

وتزرع بعض المحاصيل الشتوية في مساحات صغيرة متباينة خلال الدورات الشتوية ويأتي الترميم في مقدمة هذه المحاصيل ، ومع ذلك لم تتجاوز مساحة حقوله خلال الدورة الشتوية ١٩٨٢/٨١ ستة أفدنة تركزت في مزرعة السلام ، رغم ملاءمة ظروف المنطقة لزراعة هذا المحصول وخاصة فيما يتعلق بـ عدم وفرة مياه الري لطول جذور المحصول وتعقدها في الطبقات السفلية للتربة وبالتالي استفادتها من الرطوبة الأرضية .

وتأتي الأذرة الشامية في مقدمة المحاصيل الحقلية الصيفية من حيث الانتشار واتساع المساحة المزروعة، ويعزى ذلك إلى أهميتها الغذائية الكبيرة واعتماد المنتفعين عليها كغلة غذائية رئيسية ، لذلك بلغت مساحتها ٣٦٤٨ فدانًا وهو ما يشكل ٥٦٪ من جملة مساحة المحاصيل الحقلية الصيفية البالغة ٦٤٩٧ فدانًا خلال الدورة الصيفية عام ١٩٨٢ .

وبلغت مساحة الأذرة الشامية في أراضي المنتفعين ٢٣٢٨ فدانًا وهو ما يعادل ٦٣٪ من جملة مساحتها في المنطقة ، في حين تركزت باقي المساحة - ١٣٢٠ فدانًا - في أراضي الذمة ، لذا تتركز أوسع مساحات الأذرة الشامية في المزارع التي يمتلك المنتفعون مساحات واسعة فيها كما في مزارع أحمد عرابي ، الجلاء ، أبو مسعود ، بهيج ، السلام ، فلسطين حيث بلغت ٧٧٣ فدانًا (٢١٪ من جملة مساحة الأذرة الشامية) ، ٤٧٣ فدان (١٢٪) ، ٥٧٠ فدان (١٥٪) ، ٤٠٠ فدان (١٠٪) ، ٣٩٧ فدان (٨٪) ، ٣٠٠ فدان (٨٪) على الترتيب . وبلغ المتوسط العام لانتاجية الفدان في المنطقة نحو ١٥ أرضاً وهو انتاج ضعيف وخاصة اذا قورن بمثيله على مستوى الجمهورية والذي تجاوز ١٢ أرضاً ، ومع ذلك يتباين هذا المتوسط من مزرعة لأخرى تبعاً لمدى خصوبة التربة ووفرة مياه الري^(١) وحالة

(١) تحتاج الأذرة الشامية إلى كمية كبيرة من مياه الري تقدر بحوالى =

الصرف ، لذلك بينما بلغ هذا المتوسط أقصاه - ١٢٤ أرديا - في مزرعة الحرية ، تتراوح بين ٤٨ أرديا في مزرعة أحمد عرابى بالشمال ، ٤١ أرديا فقط في نطاق الجريسات بمزرعة رحيم فى الغرب .

وتحتل الأذرة السكرية وهى من محاصيل العلف الأخضر المرتبة الثانية بين المحاصيل الحقلية الصيفية من حيث الانتشار اذ بلغت مساحة حقولها ٢٣٢٩ فدانا وهو ما يوازى ٣٥٪ من جملة المساحة المزروعة بالمحاصيل خلال الدورة الصيفية عام ١٩٨٢ ، وقد أسمهم في ذلك عدة عوامل منها قدرة المحصول الكبيرة على مقاومة العطش وبالتالي تحمل نقص المياه كما في العديد من مزارع مريوط ، الى جانب أهميتها الغذائية للثروة الحيوانية مما ادى الى انتشار زراعتها في جميع مزارع منطقة الدراما باستثناء مزرعة غرب الطريق .

وبلغت مساحة الأذرة السكرية في أراضي المنتفعين ١١٩٨ فدانا (٤٥٪) من جملة مساحتها) ، وفي أراضي الذمة ١١٣١ فدانا (٤٨٪) . ويتوقف متوسط انتاجية الفدان من هذا المحصول على درجة خصوبة التربة ومدى كفاية مياه الري، لذلك بينما بلغ هذا المتوسط ٥ طن تقريبا على مستوى المنطقة تراوح بين ٨ طن في مزرعة أحمد عرابى ، ٣طنان في مزرعة مصطفى كامل .

ويأتى فول الصويا في المرتبة الثالثة بين المحاصيل الحقلية الصيفية من حيث اتساع المساحة المزروعة بعد الأذرة بتنوعها الشامية والسكرية اذ بلغت مساحته ٢٠٠ فدان وهو ما يعادل ٣٠٪ من جملة المساحة .

وتتركز حقول فول الصويا في أراضي الشركة دون المنتفعين ، ويعزى عدم اقبال المنتفعين على زراعته رغم أهميته المزدوجة كمحصول زيتى وكعلف أخضر صيفى للماشية الى عدم التعود على زراعته وبالتالي عدم الاطمئنان

=

٢٧٠٠ للفدان، وتتوزع هذه الكمية على أربعة شهور هي مايو (٥٥٥٥) ، يونيو (٧٤٠) ، يوليو (٩٤٠) ، أغسطس (٦٥٤) .

إلى الحصول على مستوى جيد لانتاجية الأرض منه رغم تزايد الطلب عليه وسهولة تصريفه في أسواق الاسكندرية القريبة ، وليس من شك في أن نجاح زراعته في أراضي الشركة خلال سنوات متالية سيشجع المنتفعين على زراعته في أراضيهم إذ المعروف عن المزارع المصرى جبهة لتقليد غيره وخاصة فيما يتعلق بزراعة المحاصيل الناجحة تجاريًا .

وتركتز زراعة فول الصويا خلال صيف ١٩٨٢ في أربع مزارع هي مصطفى كامل ، فلسطين ، الجلاء ، أبو مسعود حيث زرع بمساحة خمسين فداناً في كل منها ، ويتراوح متوسط انتاجية الفدان بين ٢٥٠ - ٦٠٦ كجم تقريباً . ويقالب الانتاج أحياناً في الأرض كسماد أخضر لتحسين خواصها الطبيعية ورفع قدرتها الانتاجية .

وزرع عباد الشمس - وهو من المحاصيل الزيتية أيضاً التي يمكن استخدامها كعلف أخضر - في مساحة ١٩٠ فداناً (٢٩٪ من جملة مساحة المحاصيل الحقلية الصيفية عام ١٩٨٢) ترکزت في أراضي الشركة المزروعة على الذمة بمزارع رحيم ، أحمد عرابى ، شدوان ، بهيج .

والدواة من محاصيل العلف الأخضر التي تزرع في أراضي الذمة بمنطقة الدراسة بانتظام كل عام نظراً لأهميتها الغذائية للماشية وان تباينت المساحة المزروعة من عام لآخر تبعاً لمدى اتساع المساحات المزروعة بالمحاصيل الصيفية السابق الاشارة إليها ، لذلك بينما بلغت مساحة حقول الدواة ٦٩٤ فداناً خلال الدورة الصيفية عام ١٩٧٧ ، بلغت ١٣٠ فداناً فقط وهو ما يعادل ٢٪ من جملة مساحة المحاصيل الحقلية الصيفية عام ١٩٨٢ ، وبلغ متوسط انتاجية الفدان من العلف الأخضر سبعةطنان تقريباً^(١) .

ولاحظ المؤلف وجود علاقة قوية بين متوسط انتاجية الفدان من

(١) الدواة عبارة عن الأذرة الشامية التي تبذر بذورها في الأرض بكثبيات كبيرة بحيث ينمو المحصول بغزارة ، ويتم حشة - كالبرسيم - لاستغلاله على أخضر للماشية .

المحاصيل الحقلية في مزارع منطقة مريوط وبين مدى كفاية الري والصرف بها ، حيث أنه من بين المزارع الخمس التي تتميز بارتفاع كفاءة الري والصرف بها بصورة عامة وهي مصطفى كامل ، شدوان ، أحمد عرابي ، بهيج ، السلام ، يوجد ثلاث منها - مصطفى كامل ، شدوان ، أحمد عرابي ، تتميز بارتفاع متوسط انتاجية الفدان بها من المحاصيل الحقلية السابق دراستها ، بينما يتراوح مستوى الانتاجية بين المتوسط والمحدود في مزرعتى بهيج والسلام . في حين تقسم باقى مزارع مريوط التي تتراوح كفاءة الري والصرف بها بين المتوسطة والمحدودة الى مجموعتين ، تضم الأولى المزارع عالية الانتاج من المحاصيل الحقلية وهي فلسطين والجلاء والخرية ، بينما تشمل المجموعة الثانية المزارع التي يتراوح مستوى انتاجية الفدان بها بين المتوسط والمحدود وهي رحيم وغرب الطريق وأبو مسعود .

ولقياس مدى صحة الافتراض المشار اليه والخاص بتطابق متوسط انتاجية الفدان من المحاصيل الحقلية في مزارع مريوط ومدى كفاية الري والصرف بها سنتطبق الصيغة المستخدمة في حساب مربع كاي [X²]

$$(1) \quad \frac{\text{م}(\text{ت ف} - \text{ت ن})^2}{\text{ت ن}} =$$

ويبيّن الجدول رقم [٥١] التوزيع الفعلى لمزارع منطقة مريوط حسب معياري متوسط انتاجية الفدان من المحاصيل الحقلية ومدى كفاية الري والصرف .

(١) ت ف ترمز الى التوزيع الفعلى .
ت ن ترمز الى التوزيع النظري .

جدول رقم [٥١]

الجملة		نسبة المتوسطة والمحودة		مستوى الانتاجية
%	العدد			
٤٥%	٥	٢	٣	كفاءة عالية
٥٤%	٦	٣	٣	كفاءة تتراوح بين المتوسطة والمحودة
١٠٠	١١	٥	٦	الجملة

ويحسب التوزيع النظري على النحو التالي (١) :

$$\frac{٤٥ \times ٥}{١٠٠} = ٢٧\%$$

$$\frac{٤٥ \times ٥}{١٠٠} = ٢٧\%$$

$$\frac{٦ \times ٣}{١٠٠} = ٣\%$$

$$\frac{٥٤ \times ٥}{١٠٠} = ٢٧\%$$

وببناء على ذلك ينشأ الجدول رقم [٥٢] الذي يبين التوزيع النظري المتوقع حسب الافتراض بتطابق متوسط انتاجية الفدان من المحاصيل الحقلية في مزارع مريوط مع مدى كفاية الرى والمصرف بها .

(١) على أساس الافتراض بأن عدد المزارع حسب مستوى انتاجية الفدان في كل منها يتناسب مع عددها حسب كفاية الرى والمصرف ، بمعنى أنه من مجموع المزارع الست ذات مستوى انتاجية المرتفع من المحاصيل الحقلية هناك خمس مزارع (٥٤%) تتميز بارتفاع كفاءة الرى والمصرف بها .

جدول رقم [٥٢]

الجملة	انتاجية تتراوح بين المتوسطة والمحدودة	انتاجية مرتفعة	مستوى الانتاجية مدى كفاية الرى والمصرف
٥	٢٢٧	٢٧٣	كفاءة عالية
٦	٢٧٣	٣٢٧	كفاءة تتراوح بين المتوسطة والمحدودة
١١	٥	٦	الجمـلة

صيغة مربع كاي $[x^2]$ =

$$\frac{\text{مح}(\text{تـف} - \text{تن})}{\text{تن}}$$

بالتعمويض في الصيغة السابقة ينتج :

$$+ \frac{2(227 - 2)}{227} + \frac{2(273 - 3)}{273} =$$

$$+ \frac{2(273 - 3)}{273} + \frac{2(327 - 3)}{327}$$

$$= \frac{0.73}{273} + \frac{0.73}{327} + \frac{0.73}{227} + \frac{0.73}{273}$$

$$= 0.27 + 0.32 + 0.22 + 0.27 = 1.08$$

$$\text{درجة الحرية}(1) = (\text{ح} \times \text{عدد الحقول في الجدول} - 1)$$

(١) يرمز لدرجة الحرية في المعاادة بالرمز V ، وتعرف بأنها عدد المشاهدات المستقلة في العينة (N) مطروح منها العدد K وهو مقدار ثابت يساوى واحداً صحيحاً . ويحدد قيمة درجة الحرية الصيغة التالية :

$$V = N - R \quad (1)$$

(س «عدد السطور في الجدول» - ١)

$$= (٢ - ١) - (١ - ٢) = ١$$

مستوى المعنوية(١) = ٠٠١

وتساوي قيمة مربع كاي لدرجة الحرية ١ ومستوى المعنوية ٠٠١
 $= ٣٦٦٣$

وحيث أن القيمة المحسوبة (٠٠٨٠١) أقل من القيمة المستخرجة من جدول مربعات كاي (٣٦٦٣) فإن الفرض صحيح؛ بمعنى وجود علاقة مباشرة بين متوسط انتاجية الفدان من المحاصيل الحقلية ومدى كفاية الرى والمصرف في مزارع منطقة مريوط المستصلحة .

ولا تلقى زراعة الخضروات في منطقة مريوط اهتماما كافيا بدليل ضئالة المساحات المخصصة لزراعتها رغم توافر معظم متطلباتها الطبيعية وقرب المنطقة من أسواق الاسكندرية وسهولة الاتصال بها وانخفاض تكلفة ذلك .
 ولم تتجاوز المساحة المخصصة لزراعة الخضروات ٥٦٠ فدانا وهو ما يعادل ٦٩٪ من جملة المساحة المحصولية في مريوط خلال الموسم الزراعي ١٩٨٢/٨١ ، مما يعكس ضئالة الاهتمام بهذا النمط المزروع من أنماط الاستغلال الزراعي .

وتتركز زراعة محاصيل الخضر في أراضي المنتفعين لشدة حاجتها إلى الأيدي العاملة التي تعانى الأرضي المزروعة على الذمة من عدم توافرها بالدرجة الكافية ، لذا بلغت مساحة حقولها في أراضي المنتفعين ٤٤٨٤ فدانا وهو ما يشكل ٩٨٪ من جملة مساحتها المحصولية في منطقة الدراسة خلال الموسم الزراعي ١٩٨٢/٨١ ، وتركزت أوسع حقول الخضروات في المزارع الواقعة بمحاذاة الطريق الصحراوى الاسكندرية/القاهرة مباشرة أو بالقرب

(١) يقصد بمستوى المعنوية مدى الخطأ في الفرض ويرمز له بالرمز «الـألفا» وعادة ما يستخدم مستوى المعنوية ٠٠١ أو ٠٠٥، ويقصد بالمستوى الأول (٠٠١) أن الثقة في صحة الفرض قيد الدراسة نسبتها ٩٩٪ في حين يعنى مستوى المعنوية ٠٠٥ أن الثقة في صحة الفرض نسبتها ٩٥٪ وهكذا .
 (٢) تستخرج هذه القيمة من جدول مربعات كاي تبعاً لقيمتى درجة الحرية (الرئيسية في الجدول) ومستوى المعنوية (الأفقية في الجدول) .

منه لسهولة نقل الانتاج الى أسواق الاسكندرية، بالإضافة الى خصوبة أراضي معظم نطاقاتها وسهولة الحصول على مياه الري، ينطبق ذلك على مزرعتى احمد عرابى وفلسطين بصفة خاصة حيث بلغت المساحة المحمولة بهما ٢٧٦٧ فدانًا (٤٨٪ من جملة المساحة المحمولة) ، ١١٣٠ فدانًا (١٩٪) على الترتيب خلال الموسم الزراعى ١٩٨٢/٨١ ، كما أن ارتباط الزمام المزروع بالطريق الصحراوى الاسكندرية/القاهرة بشبكة جيدة من الطرق المرصوفة كان له تأثير مباشر في اتساع المساحات المخصصة لزراعة الخضروات كما في مزرعة بهيج التي بلغت المساحة المحمولة للخضروات بها ٨٠٠ فدان وهو ما يوازى ١٤٪ من جملة مساحتها المحمولة في المنطقة خلال الموسم الزراعى ١٩٨٢/٨١ .

وبلغت مساحة الخضروات الشتوية ١٩٦٥ فدانًا فقط وهو ما يشكل ٢٩٪ من إجمالي المساحة المحمولة للخضروات (موسم ١٩٨٢/٨١) ، ١٥٪ من إجمالي المساحة المحمولة في منطقة الدراسة خلال الدورة الشتوية ١٩٨٢/٨١ ، وترجع الضائقة الواضحة لأراضي الخضروات الشتوية إلى الخوف من فشل الزراعة لتكرار انخفاض درجات الحرارة خلال بعض الليالي وكثرة حدوث ظاهرة الصقيع خلال هذه الفترة من السنة، لذا يعمد المزارعون إلى تقليل المساحات المخصصة لزراعة الخضروات خلال الدورات الشتوية .

وتتصدر الطماطم محاصيل الخضروات الشتوية من حيث اتساع المساحة المزروعة إذ بلغت ٧٠٤ فدانًا وهو ما يوازى ٤١٪ من جملة الخضروات الشتوية البالغة ١٦٩٥ فدانًا خلال الدورة الشتوية ١٩٨٢/٨١ ، ويعزى ذلك إلى سهولة تصريفها في أسواق الاسكندرية حيث يشتهر الطلب عليها . وتنظر أوسع مساحتها في مزارع احمد عرابى (٣٤٤ فدانًا) وهو ما يعادل ٤٨٪ من جملة مساحة الطماطم والتي تشغّل نحو ٣٨٪ من مساحة الخضروات الشتوية في المزرعة) ، فلسطين (٢٠١ فدانًا) ، بهيج (١٥٠ فدانًا) للأسباب السابق الاشارة إليها والتي يأتى في مقدمتها خصوبة التربة وسهولة الحصول على مياه الري والموقع بالنسبة للطريق الصحراوى الاسكندرية/القاهرة . ومن محاصيل الخضروات الشتوية واسعة الانتشار نسبياً في مريوط

نذكر البطاطس (٢٠٠ فدان) ، القنبيط (٣٢٢ فدانًا) ، الكرنب (١٩٧ فدانًا) حيث يلائم المحصولين الآخرين انخفاض درجة الحرارة خلال بعض ليالي الشتاء كما في المنطقة مما يسهم في جودة الانتاج الى حد كبير .

وتتصدر الطماطم أيضًا محاصيل الخضروات الصيفية من حيث اتساع المساحة المزروعة والتي بلغت ٢٣١١ فدانًا وهو ما يوازي ٥٨٪ من جملة مساحة الخضروات الصيفية البالغة ٣٩٦٥ فدانًا خلال الدورة الصيفية عام ١٩٨٢ ، وللأسباب السابق الاشارة اليها تتركز أوسع حقولها في مزارع احمد عرابى (١٢٦٥ فدانًا وهو ما يعادل ٥٤٪ من جملة مساحة الطماطم الصيفية ، ٦٧٪ من مساحة الخضروات الصيفية في المزرعة) ، فلسطين (٤٠٠ فدان) ، بهيج (٣٠٠ فدان) ، الجلاء (١٧٢ فدانًا) ، السلام (٩٧ فدانًا) . ومن الخضروات الصيفية الرئيسية التي تزرع في المنطقة نذكر الكوسة (٨٣١ فدانًا) والخيار (٢٦٢ فدانًا) .

ويتراوح متوسط انتاجية الفدان من الطماطم الصيفية بين ٨ - ١٠طنان ، ومن الطماطم الشتوية بين ٤ - ٥طنان لانخفاض درجة الحرارة وتكرار حدوث ظاهرة الصقيع خلال شهور الشتاء .

والبطيخ من أنواع الخضروات الرئيسية التي تزرع في منطقة مريوط على نطاق واسع لسهولة تصريفه في أسواق الاسكندرية ، فقد بلغت مساحة حقوله ٢٣٩٥ فدان وهو ما يشكل ١٦٪ من جملة المساحة المزروعة خلال الدورة الصيفية عام ١٩٨٢ ، وكان لانتشار التربات الجيرية التي يتراوح نسيجها بين المتوسط والخفيف والتي تمثل التربات المثالية لزراعة البطيخ، إلى جانب قلة حاجة المحصول إلى مياه الرى دور مباشر في انتشار زراعته على نطاق واسع في معظم مزارع مريوط وان ترکزت أوسع حقوله في مزارع السلام ، احمد عرابى ، بهيج ، أبو مسعود حيث بلغت ١٣٦٨ ، ٨٥٠ ، ٥٠٠ ، ٤٧٩ فدانًا على الترتيب .

ويتراوح متوسط انتاجية الفدان من هذا المحصول الهام بين ١٠ - ١٥ طنا تقريبا .

وتحتل زراعة المحاصيل الشجرية المرتبة الثانية بين أنماط الاستغلال الزراعي في منطقة مريوط بعد المحاصيل الحقلية حيث بلغت مساحتها ٥٧٢٣ فدانا وهو ما يوازي ١٣٪ من جملة المساحة المحصولية خلال الموسم الزراعي ١٩٨٢/٨١ ، وتقل هذه المساحة كثيرا عن تلك التي يمكن تخصيصها لهذا النمط المريح من أنماط الاستغلال الزراعي ، ويعزى ذلك إلى حداثة استزراع مساحات واسعة في المنطقة ، وحاجة المحاصيل الشجرية إلى أيدى عاملة مدربة وهو ما تعانى منه منطقة مريوط كما أشرنا ، بالإضافة إلى ضآلة الامكانيات المادية لدى المنتفعين وحاجة هذه المحاصيل إلى سنوات طويلة لتبدأ الانتاج ، لذا يلاحظ أن معظم مساحات المحاصيل الشجرية تتتركز في أراضي شركة مريوط الزراعية عكس الوضع بالنسبة لحقول محاصيل الخضروات التي تتتركز معظمها في أراضي المنتفعين .

ويبيـن الجـدول رقم [٥٣] توزيع المسـاحات المـزروـعة بالـمحـاصـيل الـشـحـريـة فـي منـطـقـة الـدـرـاسـة عـام (١٩٨٢) .

جدول رقم [٥٣] (المساحة بالفدان)

النسبة المئوية الى جملة مساحة الزمام	المحاصيل الشجرية		المزرعة
	%	المساحة	
٤١.٦	٢٥٣	٢٠٢١	ج
١٢.٣	١٣	٧٤٦	رحيم
١٨	١٢.٦	٧٢٠	فلسين
٢٠	١٠٥	٦٠٠	دوان
١٥.٥	٩.٨	٥٦١	مصطففي كامل
٢٨.٣	٨.٦	٤٩١	غرب الطريق
٩.٨	٤.٣	٢٤٥	الحمرية
٩.٥	٣.٧	٢١٥	الجلاء
٢	٢.٢	١٢٤	أبو مسعود
١٤.٣	١٠٠	٥٧٢٣	الجمالية

(١) تم تجميع أرقام الجدول من «الاحصاءات التي أمكن جمعها من مهندسي الزراعات بمنطقة مريوط - مع تعديلات .
النسب المئوية من حساب المؤلف)

تظهر أرقام الجدول رقم [٥٣] تتركز معظم أراضي المحاصيل الشجرية في المزارع التي تشغّل النطاق الغربي من منطقة الدراسة والتي تشمل بهيج ، رحيم ، مصطفى كامل ، بالإضافة إلى النطاق الغربي لمزرعتي فلسطين وشدوان حيث تضم ٨١٪ من جملة المحاصيل الشجرية في منطقة مريوط [شكل رقم ٥١] ، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب ي يأتي في مقدمتها اتساع مساحة الأراضي التي تديرها شركة مريوط الزراعية في هذه المزارع ، وقد سبق أن أشرنا أن هذا النمط من أنماط الاستغلال الزراعي تتركز معظم نطاقاته في أراضي الشركة دون أراضي المنتفعين لارتفاع نفقاته وطول الفترة التي تستغرقها الأشجار المثمرة لكي تبدأ مرحلة الانتاج وهو ما لا يناسب المنتفعين في المنطقة لضائقة امكانياتهم المالية حتى الآن وخاصة أنهم جميعاً في الأصل من المعدمين ، بالإضافة إلى ارتفاع مناسب سطح الأرض في النطاقات الغربية حيث تراوح بين ٢٠ - ٣٥ متراً فوق مستوى سطح البحر مما يعني انخفاض منسوب الماء الأرضي إلى حد بعيد عن سطح التربة وبالتالي بعد جذور الأشجار - وهي طويلة بصورة عامة - عن الماء الأرضي مما يؤدي إلى نموها بنجاح وارتفاع انتاجيتها من الشمار المختلفة وخاصة بالنسبة للأشجار قديمة الغرس والتي ترجع زراعتها إلى أكثر من ست سنوات في المتوسط . ونظراً لارتفاع منسوب هذه النطاقات - الغربية - فإنها تكون أكثر تعرضاً من غيرها لهبوب الرياح ، لذلك وحتى يتم المحافظة على الأشجار وثمارها تزرع الأشجار في خطوط مستقيمة تتفق واتجاه الرياح أي تكون في اتجاه شمالي غربي/جنوبي شرقي بصورة عامة ، كما تحاط الحوش الزراعية بمصدات قوية للرياح .

وهناك ترابط واضح وإن كان غير قوي بين مساحة الأراضي المخصصة للمحاصيل الشجرية وجملة مساحة الزمام المزروع على مستوى مزارع مريوط ، يتضح ذلك من حساب معامل الترابط الجغرافي بين المعيارين جدول رقم [٥٤] .

جدول رقم [٥٤] (%)

المرععة	حقل (١) مساحة الزمام المزروع	حقل (٢) مساحة المحاصيل الشجرية	حقل (٣) الاختلاف بين قيم الحقولين ٢٠١
ج	١٢١	٣٥٣	٢٣٢+
رحم	١٥٢	١٣	٢٢-
فلطين	٩٩	١٢٦	٢٧+
دوان	٧٣	١٠٥	٣٢+
مصطفى كامل	٩	٩٨	٠٨+
غرب الطريق	٤٣	٨٦	٤٣+
الحرية	٦٢	٤٣	١٩-
الجلاء	٥٦	٣٧	١٩-
أبو مسعود	١٥٤	٢٢	١٣٢-
أحمد عرابى	٨١	—	٨١-
السلام	٦٩	—	٦٩-
الجملة	١٠٠	١٠٠	٣٤٢-

$$342 = \frac{342}{100}$$

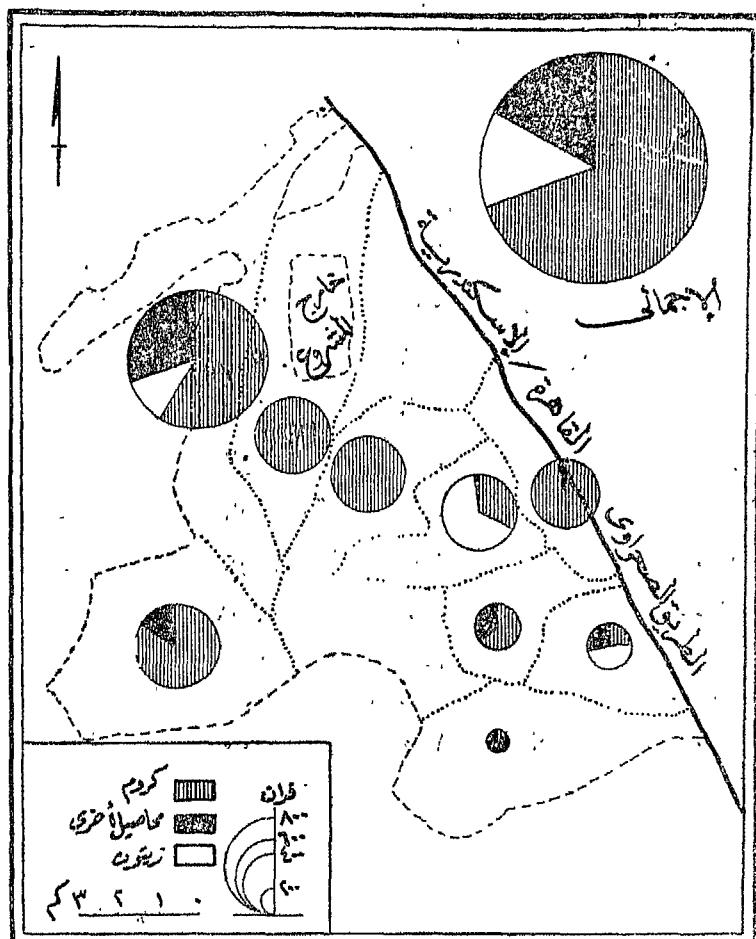
معامل الترابط المغرافي بين مساحة المحاصل، الشخصية وحملة مساحة

$$\text{النظام} = 1000 = 343 \cdot 3658$$

ومعنى ذلك وجود ترابط جغرافي ايجابي واضح بين المعيارين المشار اليهما والذى يعني أن أي اتساع لساحة الزمام المزروع رغم تباينه من

(١) كلما اقترب معامل الترابط من الواحد صحيح دل ذلك على وجود ارتباط جغرافي ايجابي بين المعيارين قيد الدراسة ، في حين يعني العامل البالغ قيمته صفرًا عدم وجود أي ترابط بينهما .

مزرعة لآخر في منطقة الدراسة لابد أن يتبعه اتساع مماثل في مساحة المحاصيل الشجرية .



شكل رقم [٥١] التوزيع النسبى للمحاصيل الشجرية

ويتبين من تتبع أرقام الملحق رقم (٥) تصدر الكروم للمحاصيل الشجرية المزروعة في منطقة مريوط حيث بلغت مساحة حدائقه ٣٩٨٤ فدانًا وهو ما يوازي ٦٩.٦٪ من جملة مساحة المحاصيل الشجرية [شكل رقم ٥١]، ويعزى ذلك إلى توافر الظروف الطبيعية المثالية لنموه في المنطقة وخاصة

(١) الملحق رقم (٥) تفصيل مساحة المحاصيل الشجرية في مريوط عام ١٩٨٢ .

فيما يتعلق بالتربيه التي تتسم بارتفاع نسبة الطمى وكربونات الكالسيوم وتفك حبيباتها مما يعني توافر عامل التهوية وهو ما يلائم تماماً أشجار الكروم التي اشتهرت منطقة مريوط بزراعتها منذ القدم^(١) لذلك تنتشر زراعة هذه الأشجار في جميع مزارع منطقة الدراسة باستثناء مزرعتي السلام وأحمد عرابى ، ومرد ذلك حداثة عمليات الاستزراع في الأولى ، وتملك المنتفعين لمعظم أراضي الثانية .

وتتصدر بهيج مزارع مريوط من حيث انتشار زراعة الكروم اذ تبلغ مساحة حدائقه بها ١١٨٢ فداناً وهو ما يكون ٢٩٪ من جملة مساحة حدائق الكروم في منطقة الدراسة ، ٤٪ من ٥٨٪ من جملة مساحة المحاصيل الشجرية بالزراعة، ومرد ذلك تركز أراضي شركة مريوط في النطاق الغربي من المزرعة حيث يرتفع منسوب سطح الأرض الى أكثر من عشرين متراً ، الى جانب توافر الطرق المرصوفة التي تربط نطاقات المزرعة المختلفة بالطريق الصحراوى الاسكندرية/القاهرة مما يعني سهولة نقل الانتاج الى أسواق الاسكندرية .

وتأتى فلسطين في المرتبة الثانية بين مزارع مريوط من حيث اتساع مساحة حدائق الكروم بعد بهيج اذ بلغت ٧٢٠ فدانًا وهو ما يكون ١٨٪ من جملة مساحة حدائق الكروم ، يليها مزرعتى رحيم (٦٢٦ فدانًا وهو ما يعادل ١٥٪) ومصطفى كامل (٥٦١ فدانًا وهو ما يوازي ١٤٪) وبذلك تبلغ جملة مساحة حدائق الكروم في المزارع الأربع المشار اليها ٣٠٨٩ فدانًا وهو ما يكون ٧٧٪ من جملة مساحة الكروم في مريوط .

ويحدد مستوى الخدمة الزراعية والرعاية التي تلقاها شجيرات الكروم وتاريخ غرسها^(٢) ومدى خصوبية ترتيبتها متوسط انتاجيتها من الثمار ، لذلك

(١) اشتهرت المنطقة بزراعة أشجار الكروم منذ القدم ، للتوسيع في هذه الدراسة .. انظر :

Montet, P. Geographie de L'Egypte Ancienne, Premiere Partiem, Paris 1957, pp. 66-67.

(٢) الملحق رقم (٦) توزيع المساحات المزروعة بشجيرات الكروم وتاريخ زراعتها على مستوى مزارع مريوط .

بينما تجاوز متوسط انتاجية الفدان طنا واحدا في بعض المزارع كما في بهيج (٢٦٦ كجم) ، رحيم (٣٠٢ كجم) ، شدوان (٥٢١ كجم) ، بلغ هذا المتوسط نحو ٨٠٠ كيلو جرام في باقى مزارع المنطقة .

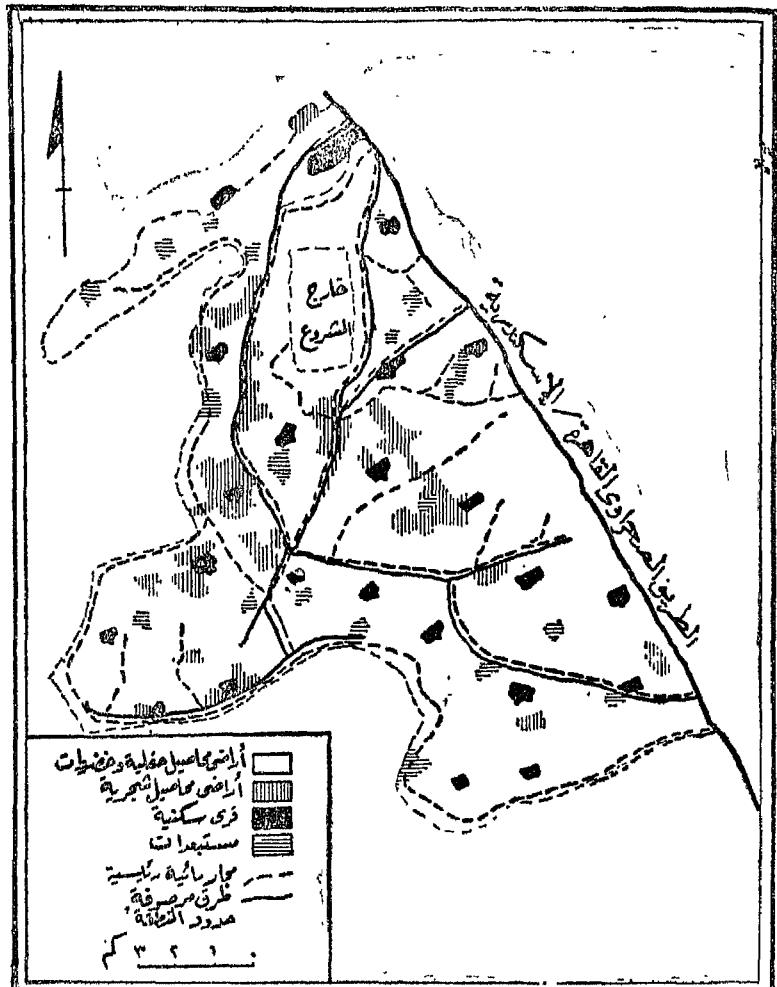
ويحتل الزيتون المرتبة الثانية بين المحاصيل الشجرية بعد الكروم من حيث اتساع المساحة المزروعة اذ بلغت مساحة حدائقه ٧٣٥ فدانا وهو ما يشكل ١٢٩٪ من جملة المساحة التي تشغله المحاصيل الشجرية ، وزراعة الزيتون قديمة في منطقة مريوط وما حولها لتوافر الظروف الطبيعية الملائمة لزراعة أشجاره وخاصة فيما يختص بخصائص التربة ، بالإضافة الى قدرة هذه الأشجار الكبيرة على تحمل العطش ، لذا عرفت المنطقة باسم تحنو Tehenu أي الاراضي التي تكثر فيها أشجار الزيتون^(١) والتي ظلت منتشرة في المنطقة على نطاق واسع حتى العهدين اليوناني والروماني^(٢) .

وتتركز زراعة أشجار الزيتون في ثلث مزارع هي شدوان في الوسط (٤٠٠ فدان) وبهيج في الغرب (٢٣٠ فدان) والجلاء في الشرق (١٠٥ فدان) . ولم تدخل الأشجار مرحلة الانتاج الاقتصادي لحداثة غرسها فالمعروف أن أشجار الزيتون لا تثمر الا بعد مضي عشر سنوات من غرسها ، كما لا تصل إلى أوج نموها الا بعد مضي ثلاثون عاما من زراعتها .

ويأتى الخوخ في المرتبة الثالثة بين المحاصيل الشجرية من حيث اتساع المساحة المزروعة بعد الكروم والزيتون اذ بلغت مساحة حدائقه ٤٠٦ فدانا وهو ما يعادل ١٧٪ من جملة مساحة المحاصيل الشجرية ، وساعد على زراعة هذا النوع من الفاكهة في مريوط ملائمة الظروف الطبيعية لزراعة أشجاره وخاصة فيما يتعلق بالتربة ، ف التربية مريوط طمية جيرية جيدة التهوية والمصرف بصورة عامة وهو ما يلائم أشجار الخوخ التي تتركز حدائقها في مزرعتى بهيج ورحيم بالغرب ، وكأشجار الزيتون لم تصل أشجار الخوخ إلى مرحلة الانتاج الاقتصادي بعد لحداثة غرسها .

(١) سليم حسن ، مصر القديمة ، الجزء السابع ، القاهرة ١٩٥٠ ، ص ٣٣ .

2. De Cosson, A., Mareotis, London, 1935, p. 37.



شكل رقم [٥٢]

استغلال الأرض في منطقة مريوط (الموسم الزراعي ١٩٨٢/٨١)

ورغم امكانية زراعة أشجار اللوز على نطاق واسع في مريوط لقلة حاجتها من المياه والى عمليات الخدمة الزراعية والرعاية الدورية ، ونجاح زراعتها في التربات الضعيفة الا أن المساحة التي تشغله حدائق هذه الأشجار لم تتجاوز ١٤٩ فدانا وهو ما يكون ٧٪ فقط من جملة المساحة الى تشغيلها المحاصيل الشجرية .

وتتركز حدائق الموز في مزرعة بهيج ، ولم تصل أشجارها بعد إلى مرحلة الانتاج الاقتصادي اذ المعروف أنها تبدأ في حمل الثمار بعد أربع سنوات من غرسها ، وتحتاج بعد ذلك الى نحو ثمان سنوات لتصل الى أوج نموها .

وبالاضافة الى الاصناف الرئيسية المشار اليها يوجد في مريوط محاصيل شجرية أخرى منها الجوافة والكمثرى ، الى جانب الاشجار التي تم غرسها في مساحة ٢٠ فدانا بمزرعة غرب الطريق لانتاج الاخشاب .

خاتمة

يتبيّن من الدراسة السابقة أن منطقة مريوط المستصلحة التابعة إدارياً لمحافظة الإسكندرية بدأت تظهر على خريطة غرب دلتا نهر النيل بحدودها وشكلها الحاليين في أواخر السبعينيات تقريباً من القرن العشرين بعد جهود شاقة تطلبتها عمليات الاستصلاح والاستزراع منذ عام ١٩٦٣ مما أدى في النهاية إلى اضافة ٥٥٥٤ فداناً إلى مساحة الزمام المزروع في غرب دلتا النيل، لذلك تشكّل منطقة الدراسة نحو ٤٨٪ من جملة مساحة الأراضي الزراعية بمحافظة الإسكندرية مما يعكس أهميتها ويزّ الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه في مجال توفير حاجة الإسكندرية من المحاصيل الزراعية وخاصة من الخضروات والفاكهة، ولن يتّأتى ذلك إلا بعد التغلب على بعض المشكلات التي تعانى منها المنطقة والتي تأتى عدم كفاية مياه الرى في مقدمتها وخاصة أن معدل الجفاف بها بلغ ٤٦٪ مما يعني اعتماد الزراعة بالكامل على مياه الرى التي تحصل عليها من ترعة النوبارية . [شكل رقم ٥٢]

وتبيّن أن المياه التي تصل بالفعل إلى الحقول الزراعية تقلّ كثيراً عن الكميات التي تحتاج إليها أراضي المنطقة تبعاً للتركيب المحصولي لدورتها الزراعية وخاصة خلال شهور الصيف ، لذا تقل مساحة الدورات الصيفية كثيراً عن مساحة مثيلتها الشتوية ، ولتأكيد ذلك نذكر أنه بينما بلغت المساحة المحصولية الشتوية ١٩٨٢/٨١ حوالي ٣١٥٦٨ فداناً^(١) وهو ما يوازي ٧٧٨٪ من إجمالي الزمام المزروع ، لم تتجاوز هذه المساحة خلال الدورة الصيفية التالية (عام ١٩٨٢) ٢٦٠٥١ فداناً وهو ما يعادل ٦٥٪ فقط من إجمالي مساحة الزمام المزروع، وهذا يعني عدم زراعة نطاقات واسعة لعدم كفاية مياه الرى التي تصل إلى حقولها وخاصة في مزرعتي أبو مسعود في الجنوب ورحيم في الغرب والتي تتراوح مناسب سطح

(١) بما في ذلك المساحات المؤجرة للأهالى .

أراضيها الزراعية بين أكثر من ٢٠ مترا ونحو ٣٥ مترا فوق مستوى سطح البحر لذلك لا تصل مياه الري الى مثل هذه النطاقات الا عن طريق الرفع بالكلات .

وبناء على ما تقدم نرى ضرورة الاهتمام بتوفير مياه الري للمنطقة بصورة تكفل زراعة زمامها بالكامل مما يعود بالنفع على الجميع سواء شركة مريوط الزراعية أو المستأجرين ، الى جانب توفير حاجة أسواق الاسكندرية القريبة من محاصيل الخضر والفاكهه بصفة خاصة ، وإن يتحقق ذلك الا عن طريق زيادة حصة مريوط من المياه (١) وتطهير ترعها الرئيسية من الاطماء الذى تتعرض له في بعض المسافات وخاصة الترعة الرئيسية في منتصف أراضي المنطقة لضمان انتساب المياه في مجاريها ، مع ضرورة تقوية محطات رفع مياه الري واجراء كشف وتغيير دورين لوحداتها العاملة ، مع فرض رقابة صارمة على فتحات الري الواقعه على الترع للحد من الاسراف في استخدام المياه وخاصة في الحقول الواقعه عند بدايات الترع وفروعها الرئيسية ، وليس من شك في أنه بعد شق مغذي ترعة النصر السابق الاشارة اليه في نهاية عام ١٩٨٣ وتشغيله قد حد كثيرا من مشكلة نقص مياه الري التي تصل الى مساحات واسعة من منطقة مريوط وخاصة في الجنوب .

ولعلاج مشكلة نقص اليدى العاملة التي تعانى منها الاراضى المزروعة على الذمة بصورة خاصة نرى ضرورة التركيز على الميكنة الزراعية بدلا من علاجها بالتخلص من مساحات من الاراضى الزراعية عن طريق بيعها بالمزادات العلنية التي لا يدخلها سوى الموسرون والقادرون على الدفع والذين تملکوا بالفعل في منطقة مريوط حتى الان مساحة ٢٣٩٨ فدانا وهو ما يوازي ٥٢٧٪ من جملة مساحتها ، وهذا يتعارض تماما مع الهدف الاساسى الذي من أجله سعت الدولة الى استصلاح الاراضى البور واستزراعها وهو رفع مستوى معيشة المعدمين وصغار المزارعين عن طريق تمليکهم مثل هذه

(١) تبلغ الحصة الحالية لمنطقة مريوط من مياه الري نحو ٦١ مليون متر مكعب يوميا .

الاراضى الجديدة أو حتى اعطائهم حق الانتفاع بها مما يكفل لهم حياة
كريمة تتعكس بغير شك على حجم الانتاج ونوعيته .

ونرى ضرورة فرض منطقة مريوط للتعاونيات والتنمية بالاشتراك مع
شركة مريوط الزراعية رقابة شديدة على المنتفعين الذين تملکوا مساحة
٩٧٨١ فدانًا وهو ما يشكل ٢١٪ من جملة مساحة منطقة مريوط ، حيث
لاحظ المؤلف عدم جدية بعضهم في استغلال الاراضى حتى انهم يؤجرونها
للغير ، واستطاع المؤلف حصر بعض المساحات التي أجرت بالفعل بهذه
الصورة والتى بلغت سبعون فدانًا في مزرعة احمد عرابى ونحو عشرة أفدنة
في مزرعة الجلاء ، بل أن بعض المنتفعين من مزارعى محافظة السويس
الذين تسلمو مساحات من أراضي المنطقة عام ١٩٦٨ غادروا مريوط عائدين
إلى مواطنهم الاصطالية بعد أن باعوا حق الانتفاع بالاراضى الموزعة عليهم
للاهالى دون أى اجراء حاسم من الاجهزة المسئولة (١) .

(١) تنص المادة السادسة عشرة من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الاراضى الصحراوية على عدم جواز التصرف في مثل هذه الاراضى المستزرعة الا بعد موافقة مجلس ادارة الهيئة المشرفة على المنطقة ، ويعد باطلًا كل اجراء من هذا النوع ولا يجوز شهره - انظر :
- الجريدة الرسمية ، العدد ٤٥ مكرر ، القاهرة في ٣١ أغسطس
عام ١٩٨١ .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الملحق

ملحق رقم (١)

تفصيل محطات رفع المياه الفرعية في منطقة مريوط^(١)

عدد الوحدات	زمام المحطة			موقع المحطة (عند الكيلو . .)
	الموقع	المساحة (فدان)	المساحة (فدان)	
٣	شدوان	١٥٢		٦٨٠ على ترعة كندرة
٢	شدوان	٢٤٠		٣٥٠ على ترعة كندرة
٣	شدوان	٨٠		٣٣٠ على ترعة كندرة
٣	فلسطين	٦٣		٣٩١٥ على ترعة فرع
٢	شدوان	٣٠٠		٣٦٥٠ على ترعة فرع
٣	الجلاء	١٦٥		٧٧٥ على ترعة الطفلة
٢	الجلاء	٥٠٠		٣٧٥٠ على ترعة الطفلة
٢	الجلاء	٣٠٠		٦٠٥٠ على ترعة الطفلة
٢	رحيم	٣٠٠		١٩٠١ على ترعة الجريسات
٢	رحيم	٣٤٠		٣٤٧٥ على ترعة الجريسات
٣	رحيم	٢٣٥		عند نهاية مجرى الجريسات

(١) سجلات الادارة الهندسية ، شركة مريوط الزراعية ، الناصرية ،
(مع تعديلات)

ملحق رقم (٢)

بيان بالمصارف الرئيسية في منطقة مريوط

موقع الزمام	الطول (كم)	المصرف
بهيج	١٠	مصرف ١٣ ، مصرف ٢٢٥
الجلاء ، السلام	٧	مصرف ١٤٩
السلام	٦	مصرف ١٠١
أبو مسعود	٣	مصرف ١٤٩ مكرر
السلام ، رحيم	١٠	مصرف ١٥٠
بهيج	١٥	مصرف ١٢٨
مصطفى كامل ، بهيج	١٤	مصرف ١٣٠
مصطفى كامل ، أحمد عرابى	٧٥	مصرف ١٦
أحمد عرابى	٥	مصرف رئيسي ٢
مصطفى كامل ، أحمد عرابى	٨٥	مصرف ٣
مصطفى كامل ، أحمد عرابى	٧٥	مصرف رئيسي (بدون اسم)
فلسطين ، أحمد عرابى	٨	مصرف رئيسي (بدون اسم)
فلسطين	٤٥	مصرف ٧٢
فلسطين	٣	مصرف ٧١
شدون	٥	مصرف ٨٩
شدون	٢٥	مصرف ٧٨
الحرية ، شدون ، فلسطين	٩	مصرف رقم ١
عرب الطريق	٥	مصرف الجزائر
الجملة		
	١١٧	

ملحق رقم (٣)

المسافة الفاصلة بين كل قرية من قرى مريوط والجار الأقرب

(المسافة بالكيلو متر)

القرية	المسافة الفاصلة بينها وبين الجار الأقرب لها	القرية	المسافة الفاصلة بينها وبين الجار الأقرب لها
صاعدة	١٦٠	الناصرية	١٦٠
بور سعيد	١٧٠	الوادى الجديد	١٦٠
عمر بن الخطاب	١٤٠	أحمد عرابى	٢٠
خالد بن الوليد	١٤٠	فلسطين	١٦٠
صلاح الدين	٢٥٠	الجزائر	١٦٠
مصطفى كامل	١٣٠	العراق	٢٠
أبو بكر الصديق	١٣٠	الحرية	١٨٠
عمر المختار	١٤٠	الجلاء	١٨٠
الوقاد	٢١٠	حلب	١٩٠
السد العالى	١٥٠	اليمن	٢٠
العقاد	١٥٠	البصرة	١٥٠
المجموع	٣٨٦٠	بغداد	١٥٠

ملحق رقم (٤)

تفصيل الماشية التي وزعت على
المنتفعين في منطقة مريوط خلال الفترة
الممتدة بين عامي ١٩٧١ ، ١٩٨١^(١)

اعداد الماشية الموزعة على المنشفين			سنة التوزيع
الجملة	الجاموسن	الابقار	
١٤٦	١٤٦	-	١٩٧١
٣٧٩	-	٣٧٩	١٩٧٢
٤١	-	٤١	١٩٧٤
١٩٥	٥٣	١٤٢	١٩٧٦
٢٤٧	-	٢٤٧	١٩٧٨
٢٣٨	١٠٥	٨٣	١٩٨٠
٢٥	-	٢٥	١٩٨١
١٢٧١	٣٥٤	٩١٧	الجملة

- (١) قام المؤلف بتجميع أرقام الجدول من المصادر التالية :
- أ) سجلات الادارة الزراعية ، شركة مريوط الزراعية ، الناصرية .
 - ب) سجلات منطقة مريوط للتعاونيات والتنمية ، قرية الجزائر .
 - يدفع المنتفع فور تسلمه الرأس ٢٠٪ من قيمتها ، ويؤدي باقى الثمن على أقساط سنوية متساوية لمدة خمس سنوات .

(٦) (فِي) (الْمُدَبَّرِ)

تفصيل مساحة المحاصيل الشجانية في منطقة مريوط عام ١٩٨٢

الساعة بـ [٢٥]

ملحق رقم (٦)

توزيع المساحات المزروعة بشجيرات الكروم وتاريخ زراعتها على مستوى مزارع مريوط

(المساحة بالفدان)

المزرعة	المساحة	تاريخ الزراعة
بهايج	٤٨٧	١٩٧٩
	٣٨٠	١٩٧٣
	٣١٥	بعد عام ١٩٧٧
الجملة	١١٨٢	
رحيم	٧٨	١٩٧٣
	١٢٦	١٩٧٤
	٤٢٢	بعد عام ١٩٧٧
الجملة	٦٢٦	
فلسطين	٥٩٠	١٩٧٠
	١٢٠	١٩٧٣
الجملة	٧٢٠	
شـدوان	١٤٥	١٩٧٠
	٤٩	بعد عام ١٩٧٧
الجملة	١٩٤	
مصطفى كامل	٤٨٢	١٩٧٩
	٧٩	١٩٧٤
الجملة	٥٦١	
غرب الطريق	٤٧١	١٩٧٥ ، ١٩٧٤
الحرية	١٦٠	بعد عام ١٩٧٧
الجلاء	٥٠	بعد عام ١٩٧٧
أبو مسحود	٢٠	بعد عام ١٩٧٧

أهم المراجع

أولاً - المراجع العربية :

- أحمد اسماعيل عبد الرؤوف ، زراعة الحقل ، الجزء الاول ، القاهرة ، ١٩٤٨ .
- أحمد محمد أحمد عبدالعال، منطقة غرب فرع رشيد - دراسة في جغرافية التنمية (رسالة دكتوراه غير منشورة) قسم الجغرافيا ، كلية الاداب ، جامعة المنيا ، ١٩٨٧ .
- جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، المناخ الزراعي في الوطن العربي، المملكة العربية السعودية، الخرطوم، ١٩٧٧ .
- جمال الدين محمد سعيد ، اقتصadiات مصر ، القاهرة ، ١٩٥٠ .
- جمال حمدان ، التخطيط الاقليمي بين موارد المياه والسكان في مصر، مرآة العلوم الاجتماعية ، السنة الثانية ، العددان الرابع والخامس ، القاهرة ، ١٩٥٩ .
- جمال حمدان ، جغرافية المدن ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٧٢ .
- جمهورية مصر ، المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي، القاهرة، ١٩٥٥ .
- الجهاز المركزي للمتابعة العامة والاحصاء، المؤشرات الاحصائية للجمهورية العربية المتحدة (٥٢ - ١٩٦٤) ، القاهرة ، ١٩٦٩ .
- الجهاز المركزي للتعداد العامة والاحصاء ، الكتاب السنوي للإحصاءات العامة ، (أعداد مختلفة) .
- المؤشرات الاحصائية (أعداد مختلفة) .
- حسن الشريينى ، تطور الرى في مصر ، وزارة التخطيط ، القاهرة ، ١٩٦٤ .
- حسن بغدادى وفيصل منىسي ، الفاكهة وطرق انتاجها ، الاسكندرية ، ١٩٦٤ .
- حسن حمزه حجره، امكانية التنمية الزراعية بالملكة العربية السعودية، الرياض ، (بدون تاريخ) .
- روجر منتشل ، تطور الجغرافيا الحديثة - ترجمة محمد السيد غلاب ودولت صادق ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

- سليم حسن ، مصر القديمة ، الجزء السابع ، القاهرة ، ١٩٥٠ .
- سليمان منصور، التطور الزراعي ومشاكله ، وزارة التخطيط، القاهرة ، ١٩٦٤ .
- صلاح الدين الشامي ، الجغرافيا دعامة التخطيط ، الاسكندرية ، ١٩٧١ .
- عايدة بشارة ، المدخل الى التخطيط الاقليمي ، القاهرة ، ١٩٦٦ .
- عبد العزيز مهنا ، اقتصاديات النقل ، القاهرة ، ١٩٣٦ .
- عبد الفتاح محمد وهيبة ، جغرافية الانسان ، بيروت ، ١٩٧٢ .
- عبد الفتاح محمد وهيبة ، جغرافية المدن ، بيروت ، ١٩٧٣ .
- عبد الله زين العابدين ، أسس علم الاراضى ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، ١٩٥٩ .
- عزت صقر ، رأى جديد في الاسكان الريفي ، المجلة الزراعية ، العدد العاشر ، السنة الخامسة ، القاهرة ، أغسطس ١٩٦٣ .
- على عبد الوهاب شاهين ، بحوث في الجيومورفولوجيا ، الاسكندرية ، ١٩٧٧ .
- على على الخشن ، زراعة المحاصيل ، الطبعة الثانية ، الاسكندرية ، ١٩٦٦ .
- فتحى أبو عيانة ، جغرافية سكان الاسكندرية ، دراسة ديموغرافية منهجية ، الاسكندرية ، ١٩٨٠ .
- فؤاد شريف ، اقتصاديات المنافع العامة ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، ١٩٥٧ .
- فؤاد الصقار ، التخطيط الاقليمي ، الاسكندرية ، ١٩٧٠ .
- فؤاد فرج ، الاسكندرية ، القاهرة ، ١٩٤٢ .
- محمد ابراهيم رمضان ، مدينة العاشر من رمضان - دراسة في جغرافية الصناعة (رسالة دكتوراه غير منشورة) ، قسم الجغرافيا ، كلية الاداب ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٨٩ .
- محمد السيد غالب ومحمد صبحى عبد الحكيم ، السكان ديموغرافيا وجغرافيا ، القاهرة ، ١٩٦٣ .

- محمد حجازى ، تجارب دولية في التخطيط الاقليمي ، تجربة المملكة المتحدة والهند ، ومعهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٧٢ .
- محمد حماد ، تخطيط المدن وتاريخه ، القاهرة ، ١٩٦٥ .
- محمد خميس الزوکه ، مركز كفر الدوار - دراسة في الجغرافيا الاقتصادية ، رسالة دكتوراه غير منشورة قدمت لكلية الاداب جامعة الاسكندرية ، أغسطس ١٩٧١ .
- محمد خميس الزوکه ، التوزيع الجغرافي لصادرات البترول السعودى ، الاسكندرية ، ١٩٧٦ .
- محمد خميس الزوکه ، الجغرافيا الاقتصادية ، الطبعة العاشرة ، الاسكندرية ، ١٩٨٦ .
- محمد خميس الزوکه ، مناطق الاستصلاح الزراعى في غرب دلتا النيل - دراسة جغرافية ، نموذج للتخطيط الزراعى ، الاسكندرية ، ١٩٧٩ .
- محمد خميس الزوکه ، الملامح الرئيسية للزراعة في المملكة العربية السعودية ، مجلة كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، الرياض ، ١٩٧٩ .
- محمد خميس الزوکه ، جغرافية العالم الجديد ، الطبعة الاولى ، الاسكندرية ، ١٩٨٩ .
- محمد خميس الزوکه ونوال فؤاد حامد ، جغرافية الريف ، الطبعة الاولى ، الاسكندرية ، ١٩٩١ .
- محمد خيري محمد ، توطن الصناعة والرافاهية الاقتصادية والاجتماعية ، القاهرة ، ١٩٦٥ .
- محمد صبحى عبد الحكيم ، مدينة الاسكندرية ، القاهرة ، ١٩٥٨ .
- محمد صبحى عبد الحكيم ، مشكلة تضخم السكان واثارها الاقتصادية والاجتماعية ، المحاضرات العامة ، جامعة القاهرة ، ١٩٦٦ .
- محمد لبيب شقير ، مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ ، الاهرام الاقتصادي ، القاهرة ، ١٩٦٤ .
- مركز الابحاث والتنمية الصناعية ، دليل الاستثمار الصناعي في المملكة العربية السعودية ، الطبعة الخامسة ، الرياض ، ١٩٧٨ .

- مركز التنمية الصناعية للدول العربية ، دليل الاستثمار الصناعى - الجمهورية العربية المتحدة، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
- مصطفى نيازى ، القاهرة - دراسة تخطيطية في المرور والنقل والمواصلات ، القاهرة ، ١٩٥٨ .
- نصر السيد نصر ، الموارد الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة والعالم ، الجزء الثاني ، القاهرة ، ١٩٧١ .
- الواقع المصري (أعداد مختلفة) .
- وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة، هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ، مدينة العاشر من رمضان ، القاهرة ، (بدون تاريخ) .
- وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة، هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ، ملخص لخطط مدينة السادات ، القاهرة ، (بدون تاريخ) .
- وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة، هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ، التخطيط الشامل لمدينة العاشرية الجديدة، القاهرة ، ١٩٧٨ .
- وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة، هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ، التخطيط العام لمدينة التوبالية ، التقرير الابتدائي،الجزء الاول والجزء الثاني ، القاهرة ، ١٩٨٤ .
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، القاهرة (تقارير مختلفة) .
- وزارة الصناعة والثروة المعدنية ، القاهرة (تقارير مختلفة) .

ثانياً - المراجع الأجنبية :

- Abdel Rahman, I. H., The Requirements for Regional and National Planning, The institute of National planning, Memo, No. 182, Cairo, 1962.
- Alexander, J., Economic Geography, N. J., 1963.
- Alexander, J. W., Economic Geography, N. J., 1963.
- Attia, M., Deposits in the Nile valley and the delta, Cairo, 1954.
- Baskin, Central Places in southern Germany, N. J., 1966.
- Burgess, E. W., The growth of the City - an introduction to research project, Chicago, 1925.
- Carter, C. C., Land forms and life, London, 1938.
- Carter, H., The study of Urban Geography, London, 1973.
- Chisholm, M., Rural settlement and land Use, London, 1962.
- Clout, H. D., Rural Geography - an introductory survey, London, 1972.
- Daysh, G. H., Studies in regional Planning, London, 1949.
- De Cosson, A., Mareotis, London, 1935.
- Demangeon, A., Une Carte de l'habitat, Paris, 1933.
- El-Shazley, E. M., Groundwater Studies in Arid Areas in Egypt, Remotesensing center, Acadamy of Scientific Research & Technology, Cairo, 1977.
- F.A.O., Production Yearbook, Rome, (different issues).
- Fitzpatrick, E., Soils-Their Formation, Classification and Distribution, Second Ed., N. Y., 1983.
- Freeman, T. W., Geography and planning, London, 1968.
- Freeman, T. W., Geography and Regional administration, London, 1968.

- Gerakis, A. S., Some aspects of U.A.R. Five years plan, Finance and development, A publication of the international monetary Fund and the world Bank Group, Vol. 6, Washington, March 1969.
- Glikson, A., Regional planning and development, Leiden, 1955.
- Hall, P., Urban and Regional Planning, London, 1976.
- Hobbs, J. E., Applied Climatology, London, 1980.
- Houston, J., A Social Geography of Europe, 1953.
- Hurst, M. E., Transportation Geography - Comments and Readings, N. Y., 1974.
- Hutchinson, J., Population and Food Supply Cambridge, 1969.
- Jones, E., Towns and Cities, London, 1969.
- Kamarch, A., Climate and Economic development, Finance and development, A quarterly Publication of the international monetary Fund and the world Bank Group. Vol. 10, No. 2, Washington, June, 1973.
- Losch, A., Economics of Location, New Haven, 1954.
- Ministry of Infirmation, Outline of second five years development plan in Saudi Arabia Riyadh.
- Ministry of Housing and Reconstruction, The Planning of Sadat City, Vol. I, Cairo, 1977.
- Monnett, V. & Brown, H., The principles of physical Geology Boston, 1950.
- Montet, P., Geographie de L'Egypte Ancienne Premier Partiem, Paris, 1957.
- Morgan, W., & Munton, R., Agriculure Geography, London, 1971.
- Oury, W., Weather and Economic development, Finance and development, A publication of the international monetary Fund and world Bank Group, Washington, 1969.
- Paterson, J. H., North America - A régional Geography, London, 1962.

- Paterson, J. H., Land, work and Resources, London, 1976.
- Pounds, N. G., An introduction to Economic Geography, London, 1970.
- Pred, A., The concentration of High value - added manufacturing, Economic Geogr., April 1965.
- Renner, G. T., Geography of Industrial localization, Economic Geogr. July 1947.
- Sadek, D. A., The Need for Regional Planning in Egypt, Bull. Sac. Geogr. d'Egypte, T. 29, 1956.
- Sadek, D. A., Geographical Research and Regional Planning in Egypt, Ann. of the faculty of Arts Ain Shams Univer., Cairo, 1962.
- Said, G. E., Newer aspects of location in Egyption industry. l'Egypte contemporaine, No. 271, Cairo, 1943.
- Self, P., The planning of Industrial location, London, 1953.
- Simmons, I. G., The Ecology of Natural Resources, N. Y., 1981.
- Smailes, A., The Geography of Towns, London, 1951.
- Stamp, D., Applied Geography, London, 1960.
- Thompson, J. H., Some Theoretical Considerations for manufacuring Geography, Economic Geogr., October 1966.
- U. N., Industrial development in the Arab countries, N. Y.
- U. N., Statistical Yearbook, N. Y. (different years).
- Wooldridge, S. W. & East, W. G., The Spirit and purpose of Geography, London, 1952.
- Weaver, J. E., Plant Ecology, Third Ed., London, 1957.

فهرس الخرائط والأشكال

الصفحة	الرقم
٦٨	١ قناعة السويس
٦٩	٢ قناة بنما
٧٥	٣ توزيع أشكال السطح الرئيسية
٩٣	٤ الأقسام الرئيسية للغطاء النباتي
١٠٤	٥ توزيع كثافة السكان في العالم
١١٥	٦ العلاقة بين المسافة ووسيلة النقل
١٣١	٧ مناطق الاستصلاح الزراعي في غرب دلتا النيل
١٦٣	٨ شبكة المدن سداسية الشكل كما حددتها كريستنر
١٧٢	٩ توزيع المحلات العمرانية في مركز كفر الدوار
١٧٧	١٠ متوسط التباعد بين المحلات العمرانية في مركز كفر الدوار
١٨٥	١١ كثافة المحلات العمرانية في مركز كفر الدوار
١٩١	١٢ الخطة ذات الشكل غير المنظم
١٩٢	١٣ الخطة الدائرية
١٩٤	١٤ خطة القطاعات
١٩٦	١٥ القرى المركزية في القطاع الجنوبي لمديرية التحرير
١٩٧	١٦ مراكز العمران في منطقة أبيس
١٩٨	١٧ مراكز العمران في قطاع التحدى
٢٠٥	١٨ مراحل التطور العمرانى لمدينة العاشر من رمضان
٢٠٩	١٩ استخدام الارض في مدينة العاشر من رمضان (عام ١٩٨٨)
٢١٢	٢٠ استخدام الارض في مركز مدينة العاشر من رمضان (حسب المخطط)
٢١٤	٢١ استخدام الارض في مدينة السادس من اكتوبر
٢١٩	٢٢ استخدام الارض في مدينة السادات

الصفحة	الرقم
٢٢٥	٢٣ استخدام الارض في مدينة برج العرب الجديدة
٢٢٩	٢٤ استخدام الارض في مدينة النوبالية
٢٤٢	٢٥ توزيع المساحات المزروعة في العالم
٢٥٤	٢٦ العلاقة بين الايجار الاقتصادي والبعد عن السوق ...
٢٥٦	٢٧ الايجار الاقتصادي
٢٥٨	٢٨ النطاقات الزراعية في الولاية المنعزلة تتبعاً لنظرية فون شنن
٢٦٣	٢٩ اقليم البولدر (مشروع الزويدير) في هولندا ...
٢٦٦	٣٠ مشروع نهر تنيسي
٢٦٩	٣١ مشروع حوض ميسوري
٢٧١	٣٢ مشروع الوادى المركبى
٢٧٣	٣٣ مشروع حوض كولومبيا
٢٧٥	٣٤ تفصيل أراضي مشروع حوض كولومبيا
٢٧٩	٣٥ توزيع الاراضي الزراعية في المملكة العربية السعودية ...
٣٠٨	٣٦ استغلال الارض في منطقة أبيس
٣٠٩	٣٧ استغلال الارض في القطاع الجنوبي لمديرية التحرير ...
٣١١	٣٨ استغلال الارض في القطاع الشمالي لمديرية التحرير ...
٣٤٠	٣٩ توزيع المراعي الطبيعية في العالم
٣٤١	٤٠ سلاسل الحديد في غرب وجنوب بحيرة سوبيريور ...
٣٩١	٤١ رواسب الفوسفات في تونس والجزائر
٤٠٠	٤٢ منطقة مريوط
٤٠٣	٤٣ أنواع التربة
٤٠٧	٤٤ شبكة الترع الرئيسية
٤١١	٤٥ كثافة الري
٤١٤	٤٦ شبكة المصادر الرئيسية
٤٢٦	٤٧ كثافة الصرف
	٤٨ الحيازة الزراعية

الصفحة	الرقم
٤٣٤	٤٩ القيمة الايجارية للفدان للزراعة المخصصة (عام ١٩٨١)
٤٤١	٥٠ التوزيع النسبى للأراضى المزروعة وغير المزروعة
٤٥٨	٥١ التوزيع النسبى للمحاصيل الشجرية
٤٦١	٥٢ استغلال الارض في منطقة مريوط (الموسم الزراعى ١٩٨٢/٨١)

محتويات الكتاب

النَّاتُولِي

الجغرافيا والتخطيط الاقليمي

الفصل الاول : التخطيط الاقليمي	... مفهومه وأهميته وأنماطه
٢١	تعريف التخطيط
٢٣	تعريف التخطيط الاقليمي
٢٨	أنواع التخطيط
٣٠	علاقة الجغرافيا بالخطط
٣٤	كيفية اعداد الخطة الاقليمية
٢٧	دور الصور الجوية في الدراسات الازمة لخطة التنمية الاقليمية
٤٢	تقييم خطة التنمية الاقليمية
٤٤	...
الفصل الثاني : التخطيط الاقليمي في مصر	...
٤٧	مقدمة
٤٩	هيكل الاساسي لخطط التنمية في مصر ...
٥٠	أهداف خطط التنمية في مصر ...
٥١	...

الصفحة

٥٣ ... أجهزة التخطيط في مصر ...
 ٥٦ ... الأقاليم التخطيطية في مصر ...

الباب الثاني

السَّادُّ الْثَالِثُ

التخطيط السكاني والعماني

الفصل الخامس : التخطيط السكاني ... ١٢٣

أهمية ... ١٢٥

· كيفية تقدير عدد السكان ... ١٢٦

· الطريقة التركيبية ... ١٢٦

· الطريقة المعتمدة على معدل النمو ... ١٢٧

· نماذج لدراسات سكانية في مجال التخطيط ... ١٢٩

الصفحة

الباب الرابع

الانماط الرئيسية للتخطيط الاقتصادي

الصفحة

التخطيط الزراعى في جمهورية مصر العربية ٢٨٥
التنمية الحيوانية ٣١٠

/الفصل التاسع : التخطيط التعدينى ٣١٧
حرفة التعدين والتخطيط التعدينى ٣١٩
أهمية تقييم الموارد المعدنية وتحديد كمياتها ٣٢١
الخبرات التي تحتاج اليها عمليات تنمية الموارد المعدنية
مشكلات التخطيط لاستثمار الموارد المعدنية ٣٢٢
محاور تنمية الموارد المعدنية ٣٣٥
تنمية الموارد المعدنية (البترول) في المملكة العربية
السعودية ٣٣٦

الفصل العاشر : التخطيط الصناعي ٣٤٣
مقدمة ٣٤٥
أهداف التخطيط الصناعي ٣٤٥
التوطن الصناعي ٣٤٦
كيفية قياس توطن (تركيز) الصناعة ٣٤٧
الارتباطات الصناعية ٣٥٤
العوامل التي تحدد موقع الصناعة ٣٥٩
التخطيط الصناعي في جمهورية مصر العربية ٣٧٠

الفصل الحادى عشر : منطقة مريوط المستصلحة ٣٨٧
(نموذج لمناطق الاستصلاح الزراعى في مصر)
الملاحق ٤٦٧

تم بحمد الله تعالى ومشيئته

الفنية للطباعة والنشر

٤٨ شارع محمد عبده - الدار البيضاء - المغرب

تليفون: ٨٠٣٤٥٠

